E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1997/33
26 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان عن أعماله خلال عام ١٩٩٧

270298 240298 98-01455

المحتويات

الجـزء الأول

الدورة العادية الأولى، ١٩٩٧

الفصل		الصفحة
أولا -	المسائل التنظيمية	٩
ثانيا -	صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها . . .	٢٠
ثالثا -	صندوق الأمم المتحدة للسكان: المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية	٣٣
رابعا -	صندوق الأمم المتحدة للسكان: التنسيق في مجال السياسة والبرمجة الصحية	٣٧
خامسا -	المواءمة في عرض الميزانيات	٤٠
سادسا -	أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها	٤٧
سابعا -	المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية	٦١
ثامنا -	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	٦٩
تاسعا -	مسائل أخرى	٧٤

المقررات المتخذة

الرقم		الصفحة
١/٩٧	لجنة التنسيق المعنية بالصحة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان	٣٩
٢/٩٧	صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقارير مراجعي الحسابات	٣٧
٣/٩٧	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقارير مراجعة الحسابات	٦٣
٤/٩٧	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	٧١
٥/٩٧	الإطار الأول للتعاون العالمي	٥١
٦/٩٧	نظرة عامة على المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٧	٨٢

الجـزء الثانـي

الدورة العادية الثانية، ١٩٩٧

الصفحة

أولا - المسائل التنظيمية ٩٨

ثانيا - أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها ١٠٢

ثالثا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ١٢٧

رابعا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة ١٣٠

خامسا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة ١٣٧

سادسا - الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ١٥٠

سابعا - مسائل أخرى ١٥٩

القرارات المتخذة

الرقم — الصفحة

٧/٩٧ تنقيح النظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان ١٧٠

٨/٩٧ صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية ١٢٩

٩/٩٧ مبادئ توجيهية لتحسين تنفيذ برامج التعاون الإقليمي ١٢١

١٠/٩٧ استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٧ . . . . . ١٧٠

الجزء الثالث

الدورة السنوية، ١٩٩٧

الصفحة

أولا - المسائل التنظيمية ١٨٤

ثانيا - تقرير المدير التنفيذي لعام ١٩٩٦: الأولويات البرنامجية والاستعراض الإقليمي ١٨٦

ثالثا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: أنشطة التقييم ١٩٤

رابعا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: خطة العمل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ ..... ١٩٨

خامسا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: عملية البرمجة ٢٠٠

سادسا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: استراتيجية الإعلام والاتصال ٢٠٣

سابعا - التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٨

ثامنا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقرير السنوي لمدير البرنامج ٢٢١

تاسعا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: أطر التعاون القطري ٢٣٦

عاشرا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: برنامج الاتصال والإعلام ٢٤٢

حادي عشر - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة .. ٢٤٥

ثاني عشر - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والنواحي الإدارية ٢٤٩

ثالث عشر - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع . ٢٥٢

رابع عشر - مسائل أخرى ٢٥٣

المقررات المتخذة

الرقم | الصفحة

١١/٩٧ خطة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ وطلب سلطة الإنفاق البرنامجي ١٩٩

١٢/٩٧ توصيات بشأن عملية البرمجة في صندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٠٢

المقررات المتخذة

١٣/٩٧	استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال الإعلام والاتصال	٢٠٧
١٤/٩٧	المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥: استعراض الخمس سنوات لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	١٩٣
١٥/٩٧	إدارة التغيير	٢٣٣
١٦/٩٧	المراجعة الداخلية للحسابات	٢٢١
١٧/٩٧	السياسة العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الاتصال والإعلام . . .	٢٤٤
١٨/٩٧	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	٢٤٨
١٩/٩٧	تقديم المساعدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية	٢٥٣
٢٠/٩٧	استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٧	٢٦٠

الجـزء الرابـع

تقرير الدورة العادية الثالثة، ١٩٩٧

الصفحة

أولا - المسائل التنظيمية ٢٧٣

ثانيا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: إدارة التغيير ٢٧٨

ثالثا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية ٢٨٠

رابعا - الموارد واستراتيجية التمويل ٢٩٨

خامسا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية ٢٩٩

سادسا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها . ٣٠٢

سابعا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية ٣٢٠

ثامنا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: حشد الموارد ٣٣٨

تاسعا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها . . . ٣٣٩

عاشرا - مسائل أخرى ٣٣٩

المقررات المتخذة

الرقم | الصفحة

٢١/٩٧ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: إدارة المخاطر والاحتياجات وفائض الإيرادات ٣٠١

٢٢/٩٧ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: التقديرات المنقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ . . . ٣٠١

٢٣/٩٧ متابعة التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (A/51/5/Add.10) ٣٠٢

الرقم		الصفحة
٢٤/٩٧	تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩	٢٩٢
٢٥/٩٧	إطار التعاون القطري الأول لنيجيريا	٣٠٦
٢٦/٩٧	تقديرات ميزانية الدعم لصندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩	٣٣٦
٢٧/٩٧	نظام خدمات الدعم التقني لصندوق الأمم المتحدة للسكان	٣٢٤
٢٨/٩٧	عمل اللجنة التنسيقية الصحية	٣٤٢
٢٩/٩٧	عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٧	٣٤٥

المرفقات

الأول	- المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي خلال عام ١٩٩٧	٣٥٥
الثاني	- عضوية المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧	٤٣٤

الجـزء الأول

الدورة العادية الأولى

المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة
من ١٣ إلى ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

أولا - المسائل التنظيمية

مقدمة

١ - نيابة عن الرئيس، سعادة السيدة آنيت ديزيل (ترينيداد وتوباغو)، افتتحت نائب رئيس المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٦، السيدة سيسليا روبونغ (الفلبين)، الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧. ووجهت عبارات شكر خاصة باسم جميع أعضاء المكتب إلى الوفود الكثيرة وموظفي الأمانة الذين أتاحو للمجلس إمكانية ما حققه من نجاحات ومنجزات في عام ١٩٩٦. ثم تناولت بالتفصيل عددا من المقررات التي اتخذها المجلس خلال عام ١٩٩٦. وبالاضافة إلى ذلك، أوضحت أن عقد عدد من الاجتماعات غير الرسمية للمجلس يشهد بالجهود التي بذلها المجلس والأمانة من أجل تعزيز الوعي بمسائل التنمية الحاسمة بين أوساط صانعي السياسات والجماهير.

٢ - وقد اجتمع المكتب في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٧ كانون الأول/ديسمبر و ١٣ كانون الثاني/يناير. واستعرض في تلك الاجتماعات طرق العمل في المجلس التنفيذي، وناقش إعداد ورقة عمل لعام ١٩٩٧، ونظر في جوانب عرض عمليات الموافقة على أطر التعاون القطري في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبرامج القطرية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ووافق على البلدان وعلى مواعيد أول زيارة ميدانية تتم عام ١٩٩٧.

٣ - واختتمت نائب الرئيس كلمتها بتوجيه الشكر الى أعضاء المكتب كما أعربت باسمهم عن امتنانها لما أتاحه المجلس التنفيذي عام ١٩٩٦ من دعم وما أولاه من ثقة.

انتخاب أعضاء المكتب

٤ - انتخب المجلس التنفيذي أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ١٩٩٧:

الرئيس: السيد هانز لوندبورغ (السويد)
نائب الرئيس: السيد بروس لوتانغو ناماكاندو (زامبيا)
نائب الرئيس: السيد محمد سلامة هدايت (اندونيسيا)
نائب الرئيس: السيد سورين ميخائيل تاناسبسكو (رومانيا)
نائب الرئيس: سعادة السيد جون وليم آش (أنتيغوا وبربودا)

٥ - وأعرب الرئيس السيد هانز لوندبورغ (السويد)، عن شكره للرئيس السابق ولنائبي الرئيس للفترة ١٩٩٦. وذكر أنه يتطلع إلى العمل مع جميع أعضاء المجلس التنفيذي ومع الأمانة، بما يكفل جعل أعمال المجلس مثمرة وفعالة قدر الإمكان. وأعرب عن الأمل في استمرار التقليد المستقر تماما والمتعلق بتوخي الكفاءة، في أعمال المجلس، والمتمثل في بدء اجتماعات المجلس في المواعيد المقررة، والتأكد من تركيز المناقشات وإيجاز البيانات، والتوصل إلى توافق في الآراء بطريقة منفتحة وشفافة. وأكد ضرورة المتابعة

في عام ١٩٩٧ للمقررات التي سبق واعتمدها المجلس في السنوات الماضية. وقال إن من الضروري أن يظل المجلس مشاركا بنشاط في عملية الإصلاح، ومساهما فيها. وأشار أيضا الى أهمية عملية التغيير الإداري. كما أكد على أهمية متابعة قرار الجمعية العامة ٥٠/٢٢٧، ولا سيما فيما يتعلق بترتيبات تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأعرب عن الأمل في أن يؤدي تحسن الوثائق الى تحسن المناقشات. موضحا إنه سيبذل قصارى جهده للمساعدة على تسهيل أعمال المجلس بالتضافر الوثيق مع أعضاء المكتب الآخرين، وبالتعاون مع جميع الأعضاء والمراقبين، وبدعم من جانب الأمانة. وتم نقل تهنئة المجلس المخلصة الى نواب الرئيس على انتخابهم. قائلا إنه يتطلع إلى الاشتراك في العمل ضمن فريق يعكس آراء ومواقف مختلف البلدان.

٦ - ووجه معاون مدير البرنامج الشكر إلى أعضاء المكتب السابقين، كما وجه التهنئة باسم موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، إلى أعضاء المكتب الذين تم انتخابهم حديثا.

جدول الأعمال

٧ - أبلغت أمينة المجلس التنفيذي بأن جميع الوثائق، باستثناء الوثيقة DP/1997/2 المتعلقة بتنسيق عرض الميزانيات والحسابات، قدمت إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المؤتمرات وخدمات الدعم حسب المواعيد المقررة. وأشارت إلى أنه قد وزعت مذكرة غير رسمية بشأن مدى الاستجابة للتقييم الخارجي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، على نحو المطلوب في اجتماع غير رسمي سبق عقد الدورات.

٨ - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال التالي لدورته العادية الأولى على نحو ما تتضمنه الوثيقة DP/1997/L.1.

البند ١: المسائل التنظيمية

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢: صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها.
البند ٣: صندوق الأمم المتحدة للسكان: المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية.
البند ٤: صندوق الأمم المتحدة للسكان: التنسيق في مجال السياسات والبرامج الصحية.

الجزء المشترك المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٥: تحقيق المواءمة في عرض الميزانيات

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٦: أطر التعاون القطرية والمسائل المتصلة بها.
البند ٧: المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية.
البند ٨: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.
البند ٩: مسائل أخرى

٩ - وأقر المجلس التنفيذي خطة العمل الواردة في الوثيقة DP/1996/L.1 بصيغتها المعدلة شفويا.

١٠ - واعتمد المجلس التنفيذي تقرير الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ (DP/1996/39).

المسائل المتعلقة بالنظام الداخلي، وبالوثائق وأداء المجلس التنفيذي

النظام الداخلي

١١ - قدمت السيدة سيسليا ريبونغ (الفلبين) رئيس الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بالنظام الداخلي، الوثيقة DP/1997/CRP.1، التي تتضمن تقريرا مرحليا من رئيس المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٦، عن أعمال الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بالنظام الداخلي، والمنشأ بموجب المقرر ٢٥/٩٦. وأشارت إلى أن الفريق العامل يعتزم الانتهاء من أعماله في الموعد المقرر، ليتسنى عرض مشروع النظام الداخلي أثناء الدورة السنوية لعام ١٩٩٧ لإقراره.

١٢ - وذكر أحد الوفود أنه يود أن يعرب عن آرائه خطيا بشأن مشروع النص الثاني للنظام الداخلي، حيث لم يتمكن من حضور اجتماع الفريق العامل في كانون الأول/ديسمبر. ووافق الرئيس على ذلك الطلب.

١٣ - وأحيط المجلس التنفيذي علما بأن المكتب طلب إلى السيدة ريبونغ، مواصلة عملها كرئيس للفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بالنظام الداخلي.

١٤ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المرحلي المقدم من الرئيس عن أعمال الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بالنظام الداخلي.

الوثائق

١٥ - فيما يتعلق بتنفيذ مقرر المجلس التنفيذي ٤٥/٩٦ بشأن الوثائق، أبلغت أمينة المجلس التنفيذي المجلس بأنه قد جرى الامتثال بالكامل تقريبا لأحكام المقرر. وأضافت قائلة إنه ليست هناك سوى وثيقة واحدة فقط تتعلق بالدورة الحالية، لم تقدم قبل عقد الدورة بعشرة أسابيع. ومن ناحية أخرى حدثت حالات تأخير في إصدار بعض الوثائق باللغات الرسمية نظرا لضخامة حجم العمل في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المؤتمرات وخدمات الدعم، خلال فترة انعقاد الجمعية العامة. وستعلن في الوقت الراهن نسخ مسبقة من

الوثائق وورقات غرفة الاجتماع في صفحة على الحاسوب لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مما يتيح لجميع البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة الوصول إليها وأشارت الى أن كلا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمم المتحدة يستخدمان برمجيات مختلفة. وتجري مناقشات مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المؤتمرات وخدمات الدعم، وسيتم نشر وثائق الدورات المقبلة على شبكة الإنترنت. وقد يتعين المضي في الحد من الطلبات المتعلقة بورقات غرفة الاجتماع، نظرا لأن زيادة استخدام تلك الورقات عوضا عن الوثائق الرسمية يسبب قلقا متزايدا. وأفادت أمينة المجلس، بأنه ستعقد مشاورات غير رسمية بشأن التقرير السنوي لمدير البرنامج.

١٦ - وأدلى ببيان رئيس دائرة التخطيط المركزي والتنسيق، في مكتب مدير خدمات المؤتمرات، أمام المجلس التنفيذي، بشأن النشر الالكتروني للوثائق. وقال إن الاستراتيجية الأساسية للأمانة العامة للأمم المتحدة تتمثل في استخدام شبكة الإنترنت لإتاحة الوصول إلى نظام الأقراص الضوئية في الأمم المتحدة. ويعد نظام الأقراص الضوئية بمثابة مستودع للنسخ الرسمية النهائية لجميع وثائق الهيئات التداولية التي تصدرها الأمم المتحدة في نيويورك، وجنيف، بما في ذلك وثائق المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان. وتتاح جميع هذه الوثائق على أقراص ضوئية بجميع اللغات في آن معا، بمجرد اصدارها في نسخ مطبوعة.

١٧ - واستطرد قائلا إن الوصول إلى الوثائق عن طريق موقع شبكة الأمم المتحدة يحوز القبول باعتباره الوسيلة التي تفضلها الجمعية العامة للنشر في القرار ٢١١/٥١ جيم. وبحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أصبح لدى ١٢٥ بعثة في الأمم المتحدة، خدمات للبريد الالكتروني وشبكة الإنترنت، تقدم عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالإضافة إلى ذلك، صدر أكثر من ١١٥ كلمة سر لمستخدمي الأقراص الضوئية في ٥٧ بعثة في الأمم المتحدة، و٤٥ كلمة سر لمستخدمي الأقراص الضوئية في المكاتب الحكومية الموجودة في ١٨ بلدا مختلفا. وتوفر الأمم المتحدة في مكتبة داغ همرشولد، التدريب على استرجاع وتحميل المعلومات من النظام.

١٨ - وأعربت وفود عديدة عن تقديرها للتقارير الشفوية، وأكدت أنه حدث تقدم حقيقي في نشر الوثائق خلال عام ١٩٩٦. وأن الأمانة تمتثل لمقرر المجلس التنفيذي ٤٥/٩٥. وأشار أحد الوفود الى أن المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة أعلن حدا مقداره ١٥ صفحة للتقرير السنوي للمدير التنفيذي، وأعرب عن الأمل في أن يُحتذى هذا القيد أيضا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وطلب وفد آخر أن تتاح إلكترونيا أوراق غرفة الاجتماع، غير الموجودة على نظام الأقراص الضوئية، عن طريق موقع شبكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وذكر متكلم أنه أتيحت نسبة ضئيلة جدا من الوثائق الرسمية لعاصمة بلده بلغته الرسمية. وطلب معلومات عن إمكانية التوزيع عن طريق شبكة الإنترنت إلى عاصمة بلده، وأشار إلى أن منظمة الأمم المتحدة للطفولة أرسلت وثائق بالبريد السريع باللغة الرسمية التي طُلبت بها إلى عاصمة بلده قبل ١٥ يوما من دورة المجلس التنفيذي. وأعرب متكلم آخر عن

القلق لأن تكلفة الحصول على نظام الأقراص الضوئية قد تكون باهظة بالنسبة لجميع البعثات لدى الأمم المتحدة والعواصم.

١٩ - وأوضح رئيس دائرة التخطيط المركزي والتنسيق أنه توجد مستويات مختلفة للوصول الى المعلومات عبر شبكة الإنترنت. فتوضع الوثائق الكترونيا في ملفات على نظام الأقراص الضوئية فيما يتم توزيعها على شكل نسخ مطبوعة. واعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، بات من الممكن استرجاع النسخ المطبوعة إلكترونيا لأنه تم ربط نظام الأقراص الضوئية وشبكة الإنترنت. وأشار إلى أن مرفق توزيع الوثائق إلكترونيا موجود في عاصمة البلد الذي ذكر ممثله أنه لم يحصل على جميع الوثائق المتعلقة بالدورة في الوقت المناسب.

خطة عمل المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٧

٢٠ - قدمت أمينة المجلس التنفيذي مشروع خطة عمل المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٧ (DP/1997/CRP.2)، قائلة إن التعليقات التي أدلي بها في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ بشأن المخطط التمهيدي للمسائل التي يتناولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ١٩٩٧ قد أخذت في الاعتبار في خطة العمل المقترحة. ثم تليت شفويا التغييرات المنبثقة من الجلسة غير الرسمية السابقة للدورة المعقودة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ على النحو التالي: (أ) في الجدول ٢، يحذف البند المتعلق بالنظام الداخلي ويوضع في الجدول ٣، للنظر فيه في الدورة السنوية لعام ١٩٩٧؛ (ب) في الجدول ٣، سيشمل تقرير المدير التنفيذي أيضا فصلا عن الموارد؛ (ج) في الصفحة ٨، يستعاض عن كلمة "جديدة" بكلمة "خاصة" فيما يتعلق بالإشارة إلى المبادرة الخاصة المتعلقة بأفريقيا؛ (د) ستشمل وثائق البرنامج الرئيسي للتقرير السنوي لمدير البرنامج تقارير عن الصناديق الموضوعة تحت تصرف إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأشارت الأمينة إلى أنه سيجري في الدورة العادية الثانية للمجلس كل عام، اختيار صندوق لإمعان النظر فيه على أساس التناوب. ولن يتكرر الإبلاغ عن هذا الصندوق في التقرير السنوي لمدير البرنامج. وفي عام ١٩٩٧، سيجري في الدورة العادية الثانية النظر في صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

٢١ - وأشارت إلى الاقتراح الداعي إلى تناول أطر التعاون القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدورة السنوية لعام ١٩٩٧، على أساس استثنائي. كما أبلغت المجلس التنفيذي بأنه سيجري تقصير مدة الدورة العادية الثالثة إلى خمسة ايام (الجدول ٤). وسيؤدي هذا التقصير إلى تخصيص يوم ونصف للشؤون المالية وشؤون الميزانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ونصف يوم للنظر في أطر التعاون القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويمكن تناول البند المتعلق بالزيارات الميدانية في جلسة غير رسمية؛ كما يمكن إرجاء البند المتعلق بعملية المائدة المستديرة إلى عام ١٩٩٨.

٢٢ - وعلقت وفود عديدة على مشروع خطة العمل لعام ١٩٩٧. فطلب أحد الوفود تحديدا أدق للموضوعات قيد النظر للدورات السنوية والعادية واقترح تجميع بنود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان حيثما أمكن، بما يشمل البنود التي تم التوصل إليها من خلال المناقشات

المشتركة لأطر التعاون القطري والبرامج القطرية. وطلبت قائمة بأطر التعاون القطري والبرامج القطرية المطروحة للنظر في عام ١٩٩٧. واقترح أن تكون خطة العمل مرنة كيما تستوعب التطورات الجديدة.

٢٣ - وأكد أحد الوفود أهمية إدراج تخطيط للاستراتيجية والسياسات في كل دورة، واقترح التركيز على المجالات التالية في دورات مختلفة: البرمجة القطرية. تقييم فعالية برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأثرها، الإعلام، تعبئة الموارد. وجرى التأكيد على أهمية التعاون بالنسبة للمجالين الأخيرين نظرا لأهميتهما في أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأهميتهما فيما يتصل بعلاقتهما بالجمهور والمشرعين. واقترح هذا الوفد كذلك أن يكون للمجلس التنفيذي خمس لجان دائمة تتولى وضع الورقات الاستراتيجية المقرر أن ينظر فيها المجلس.

٢٤ - وطلب أحد الوفود النظر في خطط صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الاستراتيجية وخطط الأعمال التجارية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة. وأكدت الأمينة أن خطط صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية سيجري تناولها في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧.

٢٥ - وأشار الرئيس إلى أن ورقة المسائل المتعلقة بخطة العمل لعام ١٩٩٧، التي قدمت في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦، ينبغي النظر فيها فيما يتصل بمشروع خطة العمل، نظرا لأنها تتضمن الأسباب الرئيسية للبنود التي سينظر فيها المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧ ومعلوماتها الأساسية.

٢٦ - واقترح أحد الوفود، بتأييد من وفد آخر، تقصير مدة الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧ إلى ثلاثة أيام وجدولتها خلال نفس الأسبوع بوصفها الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، على أن تعقد لمدة يومين. وأعرب وفد آخر عن رأي يقول بأن المجلس بحاجة إلى أسبوع كامل خلال الدورة العادية الثانية نظرا لجسامة الأعمال الملقاة على عاتقه.

٢٧ - وطلب متكلم إيضاحا بشأن الوثائق المتعلقة بالمساءلة عن الدورة العادية الثانية واقترح أن يجري في الدورة العادية الثانية في السنوات المقبلة تناول البند المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلق بتقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وطلب كذلك تقرير منفصل عن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، كما طلب تقديم وثائق رسمية بشأن عملية المائدة المستديرة عند النظر في هذا البند في عام ١٩٩٨.

٢٨ - وأعرب وفد عن قلقه لأن ورقة غرفة الاجتماع المتعلقة بالتنفيذ الوطني قد لا تكون شاملة بما فيه الكفاية، بحيث تحتوي على نماذج ميدانية يعتد بها، ومن ثم طلب إرجاء مناقشة هذا البند إذا لم يكن قد جرى التشاور مع بلدان البرنامج. وطلب متكلم آخر أن يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتوصيات المتعلقة بالتنفيذ الوطني، الواردة في تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات (A/51/488/Add.2) فيما يتعلق بالتنفيذ الوطني، وطلب استكمال وضع معايير عامة للتنفيذ الوطني.

٢٩ - وقدمت طلبات عديدة بشأن بنود إضافية، بما في ذلك طلب يتعلق باحتياطي الإيواء الميداني وطلب بشأن تعاون أقاليمي، كلاهما في الدورة السنوية. ثم طلب أحد الوفود أن يقدم مدير البرنامج المجلس التنفيذي استكمالا للتطورات ذات الصلة، بما في ذلك التقييمات الاستراتيجية، في كل دورة تحت بند المسائل التنظيمية.

٣٠ - وطلب وفدان وثيقة رسمية للبنود المتعلقة بالتنفيذ الوطني والاستراتيجية العامة للميزانية في الدورة العادية الثانية، بدلا من ورقات غرفة الاجتماع. وأشارت الأمينة إلى أن الموعد النهائي لتقديم الوثائق إلى الدورة العادية الثانية قد انقضى بالفعل.

٣١ - وأشار أحد الوفود، بالأصالة عن نفسه وباسم وفد آخر أيضا، إلى عرض التقييم الشامل لصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٨٨ وموجز نتائج التقييم في عام ١٩٩٧. وطلب معلومات تصل ما بين النفقات المالية والنتائج المتحققة، مع إبلاغ المجلس التنفيذي بالكيفية التي يجري بها انعكاس هذه التقييمات والدروس المستفادة منها على برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان. كذلك استفسر نفس الوفد عما إذا كان تقرير عملية البرمجة القطرية المقبلة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، المطلوب في مقرر المجلس التنفيذي ١٣/٦، مدرجا في خطة عمل ١٩٩٧. واستفسر وفد آخر عما إذا كان صندوق الأمم المتحدة للسكان سيقدم استراتيجية لميزانيته للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ في الدورة العادية الثانية.

٣٢ - وأبلغت الأمينة المجلس التنفيذي بأنه ستكون هناك تقارير عن المساءلة في الدورة العادية الثانية وكذلك في التقرير السنوي لمدير البرنامج الإنمائي في الدورة السنوية. وأشارت إلى أن ورقة غرفة الاجتماع المتعلقة بالتنفيذ الوطني قائمة على أساس تقييم لهذه الطريقة تم الاضطلاع به بالتشاور مع بلدان البرنامج. وسيشمل التقرير السنوي لمدير البرنامج فصلا عن التعاون الأقاليمي. ثم أشارت إلى أن مدير البرنامج والمديرة التنفيذية قاما بالفعل بالإبلاغ في كل دورة عن التطورات التي حدثت منذ الدورة السابقة. وقد أخذ في الاعتبار طلب تقديم تقرير أكثر موضوعية وسيجري العمل بذلك في المستقبل.

٣٣ - وأبلغ نائب المديرة التنفيذية (السياسة والإدارة) المجلس التنفيذي بأنه ليس من الممكن فنيا لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدم استراتيجية ميزانيته في الدورة العادية الثانية، وإنما يخطط الصندوق لعقد دورة غير رسمية مع أعضاء المجلس التنفيذي عندما توضع الاستراتيجية في صيغتها النهائية.

٣٤ - وأشار رئيس فرع المجلس التنفيذي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، إلى أن المناقشة المتعلقة بعملية النظر في البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، المشار إليها في ورقة المسائل (DP/1996/13) المتعلقة بخطة العمل لعام ١٩٩٧، سيجري تناولها في إطار بند "البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة". وفيما يتعلق بالاستفسار عن التقييمات قال إن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيعرض استجابة مرتجعة عن الدروس المستفادة وبشأن التقدم المحرز في الوصل بين النفقات وبين النتائج المتحققة، إلى أقصى

حد ممكن، في الموجز المتعلق بتقييم التقرير السنوي لعام ١٩٩٧ للمديرة التنفيذية وبتفصيل أكثر في عام ١٩٩٨.

٣٥ - واعتمد المجلس التنفيذي خطة العمل لعام ١٩٩٧ بصيغتها المنقحة شفويا المرفقة بالمقرر ٦/٩٧.

٣٦ - وعممت على المجلس التنفيذي خطة عمل منقحة، ورادة في الوثيقة DP/1997/L.5.

٣٧ - وذكر أحد الوفود، بالأصالة عن نفسه وباسم وفد آخر، أنه سيؤيد عقد دورة عادية ثانية أقصر أجلا في عام ١٩٩٨ وفي السنوات المقبلة. وعلق وفد آخر بأنه سيقترح أن تركز خطة العمل لعام ١٩٩٨ على القضايا الاستراتيجية وتتجنب مسائل الإدارة الجزئية. وطلب نفس الوفد أيضا أن يقدم إشعارا قبل شهر من كل دورة بشأن أطر التعاون القطري التي ورد من أجلها طلب خطي بمناقشتها.

الدورات المقبلة

٣٨ - وافق المجلس التنفيذي على الجدول التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧ رهنا باعتماد لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧:	١٠ - ١٤ آذار/مارس ١٩٩٧
الدورة السنوية لعام ١٩٩٧:	١٢ - ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧ (نيويورك)
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧:	١٥ - ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

٣٩ - ووافق المجلس التنفيذي على الجدول المؤقت التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ١٩٩٨:

الدورة العادية الأول لعام ١٩٩٨:	١٩ - ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨:	٢٠ - ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨
الدورة السنوية لعام ١٩٩٨ (جنيف):	٢٥ أيار/مايو - ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨:	٧ - ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

٤٠ - كما وافق المجلس التنفيذي على الموضوعات التي ستجري مناقشتها في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧ على النحو المدرج في الجدول ٢ من مرفق المقرر ٦/٩٧.

٤١ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٦/٩٧: نظرة عامة على المقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٧.

٤٢ - وأعرب مدير البرنامج الإنمائي عن شكره للمجلس التنفيذي على الدورة المثمرة، التي اتسمت بمناقشات صعبة حول بعض المسائل. وأشار إلى أن الفترة المقبلة ستتطلب جهدا كبيرا، معربا عن تطلعه إلى العمل مع المجلس في السنة القادمة.

٤٣ - وأعرب نائب مدير السياسة والإدارة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، باسم المديرة التنفيذية، عن شكره للمكتب على حسن قيادته، وللمجلس التنفيذي على توجيهاته ونصائحه خلال الدورة.

٤٤ - وشكر الرئيس جميع المشاركين، وأمانتي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمترجمين الشفويين وموظفي المؤتمر والمساعدين، على الدورة البرنامجية موضحا أن المكتب سوف يجتمع بشكل متكرر وسيكفل متابعة مقررات المجلس التنفيذي.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

٤٥ - أطلعت المديرة التنفيذية المجلس التنفيذي على بعض التطورات التي استجدت في صندوق الأمم المتحدة للسكان منذ الاجتماع السابق للمجلس. وأبلغت المجلس بأن البرامج القطرية الجديدة المقترحة في الدورتين العاديتين الأولى والثانية لعام ١٩٩٧ ستصل إلى رقم قياسي. وسيكون نصف هذه البرامج من نصيب أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي لا تزال من المناطق ذات الأولوية لدى الصندوق، على نحو ما هي عليه بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها، وذلك من خلال المبادرة الخاصة لأفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة، التي يُعد صندوق الأمم المتحدة للسكان أحد المشاركين النشطين فيها. وقد واصل الصندوق جهوده في اتخاذ مبادرات ذات أهمية خاصة للقارة، بما في ذلك مكافحة ختان الإناث، مما كان موضوع مشاورة للخبراء عقدت في أديس أبابا، إثيوبيا، في آذار/مارس ١٩٩٦.

٤٦ - وعددت المديرة التنفيذية بعض المجالات التي يتعاون فيها الصندوق بنشاط مع غيره من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، مثل الحقوق الإنجابية والجنسية، والصحة الإنجابية في حالات الطوارئ وحالات النزاع، والمشاكل التي تهم الشباب، والإدماج الفعال للأبعاد المتصلة بنوع الجنس في صلب البرامج السكانية. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، مثلا، وقّع الصندوق اتفاقا مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للتصدي لاحتياجات الصحة الإنجابية للاجئين بمنطقة البحيرات الكبرى في وسط أفريقيا. ومن الأنشطة التي صممها الشباب وجرى الاضطلاع بها مؤخرا المسابقة العالمية للمقال الشبابي، التي أجريت برعاية الصندوق في موضوع تعزيز السلوك الصحي الإنجابي المسؤول. ومن المقرر أن تعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ مشاورة تقنية تركز على الصحة الإنجابية للمراهقين، تضم مناقشة حول ختان الإناث.

٤٧ - وفي داخل منظومة الأمم المتحدة، ما برح الصندوق يضطلع بدور قيادي في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وعلى الصعيد الداخلي، بدأت المديرة التنفيذية استعراضا إداريا لعمليات

الصندوق، بمساعدة الإدارة البريطانية للتنمية فيما وراء البحار. ويركز الاستعراض على تبسيط وتنقيح السياسات الداخلية والمبادئ التوجيهية الإجرائية، وتعديل الهدف من تدريب الموظفين، وتحسين إدارة المكاتب الميدانية، وتعزيز عمليات المراقبة والرصد والتقييم.

٤٨ - وأفادت المديرة التنفيذية عن حالة الموارد فأشارت إلى أن مجموع الإيرادات العامة لعام ١٩٩٦ سيصل إلى ٣٠٩ ملايين دولار تقريبا، أي أقل من إيرادات العام السابق بنحو ٣ ملايين دولار. ويعزى النقصان أساسا إلى انخفاض في مساهمة إحدى الجهات المانحة الرئيسية. على أن هناك مانحين آخرين زادوا من مساهماتهم، مما جعل النقصان أقل بروزا عما كان يمكن أن يكون عليه. وبلغ الدعم المالي المتعدد الأطراف - الثنائي ١٦,٧ مليون دولار، وهو أعلى مستوى يصل إليه على الإطلاق. ثم تطرقت المديرة التنفيذية إلى متابعة المذكرة الشفوية التي أرسلتها إلى أعضاء المجلس التنفيذي، فأعلنت أن الصندوق قد توصل إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي قيمته ٣٥ مليون دولار لتقديم مساعدة متعددة الأطراف - ثنائية إلى عدة بلدان في آسيا. وأفادت أيضا بأنها قد أذنت بسحب جزء من الاحتياطي التشغيلي للصندوق في نهاية عام ١٩٩٦ بسبب التأخر في استلام المبالغ النقدية التي تعهدت بتقديمها بضع جهات مانحة رئيسية فضلا عن ضرورات الوفاء بالالتزامات المالية التي خصصت فعلا للأنشطة البرنامجية. وتؤكد هذه الحالة ضرورة أن تسدد الجهات المانحة مساهماتها وفق جداول زمنية منتظمة.

٤٩ - وقد رحبت الوفود بالبيان الذي أدلت به المديرة التنفيذية. وخصّت عدة وفود بالترحيب تركيز المديرة على أنشطة الصندوق في أفريقيا وعلى العمل مع المنظمات غير الحكومية. ورحب أحد الوفود بإيلاء البعد المتصل بنوع الجنس هذا الاهتمام الكبير في الصندوق متسائلا عما إذا كانت المديرة التنفيذية ستكون على استعداد لعرض "أفضل الممارسات" في هذا المجال. وتساءل الوفد نفسه أيضا عن المستوى الحالي للاحتياطي التشغيلي. ورحب وفد آخر بمشاركة الصندوق في المحفل الدولي للشباب في فيينا. وطلب الوفد نفسه أيضا أن تزداد المرات التي تتضمن فيها منشورات الصندوق بيانات عن مسائل معنية تتصل بنوع الجنس كإمكانية انتفاع المرأة بالموارد. وطلب وفد موافاة المجلس التنفيذي، في جلسة غير رسمية أو أثناء الدورة السنوية، بمزيد من المعلومات عن عملية الاستعراض الإداري وعن تعزيز المكاتب القطرية. وأعرب وفد آخر عن أسفه لانخفاض حجم المساهمات في الموارد الأساسية وطلب إلى البلدان أن تعمل على زيادة مستوى مساهماتها، على ضوء الالتزامات التي جرى التعهد بها في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتساءل وفد آخر، في هذا الصدد، عما إذا كانت موارد الصندوق موزعة أم غير موزعة على عدد أكبر من اللازم من البرامج القطرية.

٥٠ - وردت المديرة التنفيذية بأن من السابق لأوانه في الوقت الحالي عرض "أفضل الممارسات" فيما يتعلق بنوع الجنس، وإن كان بوسعها، أن تحدد على النحو التالي بعض الأمور الجاري القيام بها: تصنيف البيانات حسب نوع الجنس في منظومة الأمم المتحدة بأكملها، وإشراك المرأة والرجل كليهما في تصميم البرامج وإدارتها، وإعادة تثقيف جميع موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن المسائل المتصلة بنوع

الجنس، وكفالة أن يعمل مستشار قضايا نوع الجنس الذين تضمهم أفرقة الدعم القطري التابعة للصندوق، جنبا إلى جنب مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة حتى يكون هناك إثراء متبادل للجهود فيما بين الوكالات. وقالت إن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، المعنية بتوفير الخدمات الأساسية للجميع، التي تتولى رئاستها شخصيا، ستعرض "أفضل الممارسات" في جميع المجالات التي تعمل فيها، بما في ذلك نوع الجنس.

٥١ - وقالت المديرة التنفيذية إن المنظمات غير الحكومية لم تشترك بالقدر الأمثل في تنفيذ برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان وإن كان يجري حاليا إحراز تقدم في هذا الصدد. ويعني ذلك غالبا العمل مع الحكومات لمساعدتها على إدراك القيمة التي يمكن أن تتسم بها المنظمات غير الحكومية، وخاصة من حيث الوصول إلى قطاعات معينة في مجتمع ما، كالنساء والناشئة. ويلزم أيضا الاضطلاع بتدريب في المنظمات غير الحكومية ذاتها لزيادة قدراتها على تنفيذ الأنشطة وإدارتها. ويعني ذلك أيضا تعزيز الإجراءات المتحسّنة فعلا التي يتبعها الصندوق في اعتماد المنظمات غير الحكومية حتى يكون أقدر على اختيار المنظمات غير الحكومية الملائمة التي سيعمل معها. وينبغي أن يلاحظ المجلس، في هذا الصدد، أن التعاون المتعدد الأطراف - الثنائي الجديد في آسيا الذي جرى الاتفاق عليه مع الاتحاد الأوروبي يستهدف العمل مع المنظمات غير الحكومية.

٥٢ - وأعربت المديرة التنفيذية عن ارتياحها لاتخاذ المجلس التنفيذي موقفا على هذه الدرجة من الإيجابية إزاء جهود الصندوق المتواصلة الرامية إلى زيادة التركيز على أفريقيا. وقالت إن حجم الموارد الجاري تخصيصها للبرامج المنفذة في أفريقيا قد زاد بصورة كبيرة: من نفقات قدرها ٣٦ مليون دولار في عام ١٩٩٣ إلى مخصصات قدرها ١٠٣ ملايين دولار في عام ١٩٩٦. وأوضحت أيضا أن من الأهداف الرئيسية لعملية الاستعراض الإداري الداخلي، زيادة لا مركزية العمليات ميدانيا، لا من حيث المسؤولية المالية فحسب بل أيضا من حيث المسؤولية عن الإدارة وعن وضع السياسات. وأضافت قائلة إنه سيكون من دواعي ارتياحها أن تناقش عملية الاستعراض الإداري بمزيد من العمق في وقت لاحق وفي محفل آخر. وردا على سؤال عن توسيع نطاق الإنفاق من موارد الصندوق، أشارت إلى أن الذي يتسع نطاقه هو عملية صياغة برامج الصندوق، التي يعبأ لها قدر كبير من الموارد البشرية سواء في الميدان أو المقر وليست الموارد المالية المخصصة لتنفيذ البرامج. ويقوم الصندوق حاليا بالفعل بتنفيذ برامج في ١٢٠ بلدا في مختلف أنحاء العالم، وقد جرى فعلا تخصيص موارد لجميع هذه البرامج استنادا إلى الحجم الإجمالي للموارد المتاحة للصندوق. ثم أبلغت الوفود بأن الصندوق يتسلم في ذلك الأسبوع باقي المساهمات المتأخرة، وهو ما يعني أن الاحتياطي التشغيلي سيعود إلى حجمه المأذون به وهو ٦٣ مليون دولار.

ثانيا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٥٣ - اقترح الرئيس على الوفود أن يعتمد المجلس، على النحو المقترح في جلسة المجلس غير الرسمية السابقة للدورة، إلى الاستفادة من وجود ثلاثة من ممثلي صندوق الأمم المتحدة للسكان والتطرق إلى مناقشة غير رسمية لبرامج الصندوق في تلك البلدان الثلاثة. ونظرا لعدم وجود اعتراضات، تحول المجلس، في جلسة غير رسمية، للاستماع إلى ممثلي صندوق الأمم المتحدة للسكان في كوت ديفوار، وملاوي والمكسيك وطرح أسئلة عليهم.

نظرة عامة

٥٤ - بعد إعلان استئناف الدورة، قامت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) بعرض البرامج القطرية للصندوق المقترحة على المجلس التنفيذي. وقدمت موجزا لعملية البرمجة في الصندوق وأفادت بأنه يجري حاليا تقديم ما مجموعه ٣٤ برنامجا قطريا إلى المجلس في دورتيه العاديتين الأولى والثانية لعام ١٩٩٧. وأضافت قائلة إن العدد الكبير بصورة غير معتادة يرهق الموارد البشرية للصندوق، ولكنها أعربت عن يقينها بأن في النتائج المحرزة ما يبرر الجهد المبذول. ثم أفادت بأن من المقرر أن يبدأ الصندوق، بمساعدة الإدارة البريطانية للتنمية فيما وراء البحار، تدريب الموظفين على أساليب الإطار المنطقي بحيث تنعكس هذه الأساليب في البرامج القطرية المقبلة بدءا من الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧. وأبلغت المجلس بأنه يجري حاليا تمديد البرامج القطرية للبرازيل، والجزائر، ومصر واليمن عاما واحدا وتمديد البرنامج القطري لبوتان ستة أشهر، أي حتى نهاية عام ١٩٩٧، لإنجاز الأنشطة البرنامجية، غير أنه لا يلزم لذلك موارد إضافية. وطلبت توجيه المجلس بشأن أفضل السبل التي يمكن أن يلبي بها الصندوق المتطلبات المنصوص عليها في المقرر ١٣/٩٦، الذي طلب إلى الصندوق تنسيق عملية إقرار البرامج القطرية لديه مع مثيلاتها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، إلى حين اتخاذ قرار في الدورة السنوية لعام ١٩٩٧.

٥٥ - وفي سياق عرضها للبرامج القطرية العشرة الجاري تقديمها إلى الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧، أشارت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) إلى بعض المواضيع الرئيسية التي كانت الباعث وراء المقترحات المقدمة لشتى المناطق الجغرافية حيث تستأثر منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بأكبر عدد من البرامج المقترحة، ويوجد في هذه المنطقة أيضا أكبر عدد من البلدان ذات الأولوية بالنسبة لبرامج الصندوق إجمالا. وإن كانت دوعية خدمات الصحة الإنجابية وتغطيتها قاصرة في جميع أنحاء أفريقيا، وقد أدى ذلك إلى عدد من المشاكل منها ارتفاع معدلات وفيات واعتلال الأمهات. وعلاوة على ذلك، فإن هناك ممارسات تقليدية ضارة شائعة في القارة، مثل ختان الإناث. والهدف من جميع برامج الصندوق المقترحة (لجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وكوت ديفوار، وكينيا وملاوي) هو تعزيز الهياكل المؤسسية الضعيفة للبلدان المعنية حتى تستطيع إدارة وتنفيذ برامج الصحة الإنجابية والبرامج السكانية الخاصة بها.

٥٦ - ومضت إلى القول بأن النقاش يدور حاليا حول بلدين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ - أي حول تمديد البرنامج القطري لبنغلاديش ووضع برنامج جديد لنيبال. وتتمثل الأهداف المراد تحقيقها في هذين البلدين في توجيه البرامج السكانية نحو تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، مع العدول عن النُهُج القائمة على بلوغ أرقام مستهدفة معينة، ووضع معايير لنوعية الرعاية. ويختلف عن ذلك بعض الشيء البرنامج المقترح لمنغوليا، التي تحتاج، شأنها في ذلك شأن كثير من البلدان الآسيوية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، إلى المساعدة على خفض ارتفاع معدل الإجهاض وتحسين إمكانية الانتفاع عموما بالرعاية الصحية الإنجابية. ويُقترح أيضا تمديد البرنامج الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ.

٥٧ - وتابعت قائلة إن من المقترح تنفيذ برنامجين قطريين جديدين في بلدين في منطقة الدول العربية، هما جيبوتي والمغرب. فمن الشواغل الرئيسية في كلا البلدين، شأنهما في ذلك شأن بلدان أخرى في المنطقة، انخفاض مستوى معرفة الإناث للقراءة والكتابة وتدني مستوى التعليم المدرسي لهن فضلا عن حواجز أخرى تحول دون تعزيز قدراتهن. ويشكل المغرب حالة بلد أحرز عددا كبيرا من المنجزات في مجالي السكان والصحة الإنجابية ولكن بعض مناطقه وبعض قطاعات سكانه أحرزت تقدما أقل؛ وسيركز البرنامج المقترح على قطاعات السكان والمناطق التي تعرضت للإهمال.

٥٨ - وتوجد مشاكل مماثلة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. فقد حققت بلدان عديدة قفزات كبيرة من حيث تحسين اقتصادها وبلوغ أهدافها السكانية، غير أن هناك قطاعات معينة في المجتمع، كالفقراء والسكان الأصليين والمرأة الريفية، لا تزال متخلفة عن المسيرة. ولذا ستركز برامج الصندوق جهودها على الوصول إلى هذه الفئات. وهذا هو الحال بالنسبة للبرنامج الجديد المقترح للمكسيك وللبرنامج القطري لنيكاراغوا بعد تمديده. وسيستمر التركيز بصورة رئيسية في جميع برامج المنطقة على المراهقين، الذين كثيرا ما تُهملهم برامج الصحة الإنجابية رغم أنهم يعانون بصورة غير عادية من مشاكل في صحتهم الإنجابية. وخلصت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) إلى القول بأنها لا تعني بتركيزها على مسائل أساسية معينة في كل منطقة أنه لا يوجد في المناطق الأخرى مشاكل مماثلة.

المناقشة

٥٩ - لدى تناول عملية البرمجة ككل وعرض البرامج القطرية للصندوق عموما، أعربت عدة وفود عن ارتياحها للشكل الجديد المتبع في عرض البرامج القطرية ونوهت بالتحسن الكبير في البرامج الموضوعة مؤخرا من حيث التحليل ومن حيث الوضوح في عرض الأهداف والاستراتيجية، وإن كان بعضها أفضل من بعض في هذه الناحية. ومع ذلك فقد كان من رأيهم أنه لا يزال ثمة مجال للتحسين، وخاصة من حيث الدروس المستفادة وخطط التنفيذ والنواتج المتوقعة (القابلة للقياس الكمي إن أمكن). وذكر أحد الوفود أنه يوافق على أسلوب عرض البرامج في بيان استهلالي واحد بعد أن ساعد ذلك الأسلوب على النظر في البرامج ضمن "مجاميع" إقليمية.

٦٠ - وفي معرض التعليقات العامة على البرامج ذاتها، تساءل أحد الوفود عن مدى واقعية التوقعات المتعلقة ببعض المبالغ المقترحة المقدمة في صورة مساعدات متعددة الأطراف أو ثنائية. وأوضح أنه لم يتم في حالات كثيرة في الماضي استلام المبالغ التي جرت الموافقة عليها. وذهبت وفود أيضا إلى أنه لا يزال هناك عدد كبير من المقترحات الخاصة بتمديد البرامج التي حدث في بعضها تجاوز في النفقات أثناء الفترة البرنامجية. وأوضح وفد أن الشروط التي يتعاون بموجبها الصندوق مع المنظمات غير الحكومية في بلدان شتى كثيرا ما تكون شديدة الغموض. وطلب وفد آخر أن تعكس البرامج القطرية المقترحة بصورة أفضل أي تعاون منتزح مع برنامج الأمم المتحدة المشترك والمشمول برعاية أطراف متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وتساءل عن السبب في عدم احتواء مقترحات البرامج على المعدلات الحديثة لوفيات الأمهات. وطلب وفد آخر مزيدا من المعلومات عن عمليات الشراء والسوقيات لوسائل منع الحمل في البرامج المقترحة، خاصة وأن ذلك كثيرا ما يشكل إحدى المزايا النسبية للصندوق في كثير من البلدان. وذهب أحد الوفود إلى أن البرامج لا تشير إلى المساهمات التي ستأتي من البلدان صاحبة البرامج ذاتها؛ فهذه المساهمات، حتى وإن كانت ضئيلة، ستعزز إحساس البلدان بأن البرامج ملك لها. ثم أبدي رأي مؤداه أنه سيكون من المفيد إيراد بيان تفصيلي للموارد التي ستمول منها البرامج المقترحة يوضح الموارد المخصصة لخدمات الصحة الإنجابية والموارد المخصصة لأنشطة الإعلام والتعليم والاتصال.

٦١ - وتطرقت عدة وفود إلى مسألة عملية إقرار البرامج القطرية، وذكر عدد كبير منها أنه رغم أن الفائدة المتحققة من مواءمة العملية المتبعة في الصندوق مع مثيلتيها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، فإن الأولوية الرئيسية لأي مواءمة ينبغي أن تتمثل في تلبية احتياجات الصندوق واحتياجات المجلس، وليس لأغراض المواءمة بحد ذاتها. وعلّقت وفود بالقول إنها ترى أن العملية المتبعة في اليونيسيف أكثر تجاوبا مع ما تأمل في أن يجري اتباعه في الصندوق. وقال أحد الوفود إنه لما كانت الوكالات الإنمائية للأمم المتحدة تعمل حاليا على المواءمة بين دورات البرمجة فيها، فإنه ينبغي بذل المزيد من الجهود للمواءمة بين توقيت مقترحاتها البرنامجية أيضا. وأعربت بعض الوفود عن رغبتها في أن يشارك أعضاء المجلس التنفيذي في عملية تصميم البرامج مشاركة أكثر تبكيرا وعمقا، بينما طلب أحد الوفود أن تشارك المكاتب الميدانية لوكالات المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف في عمليات استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات. وقال آخر إنه ينبغي أن يشارك الأعضاء في صياغة البرامج بعد استعراضها ووضع استراتيجياتها وقبل تقديمها إلى اللجنة الداخلية لاستعراض البرامج التابعة للصندوق. على أن وفدا آخر ارتأى أن الغرض من البرامج المقترحة على المجلس هو مساعدة البرامج الوطنية مما يتعين منه وضعها مع حكومات البلدان صاحبة البرامج ويجب أن توافق هذه الحكومات عليها. ومن ثم فإن الاشتراك المبكر لحكومات أخرى في عملية التصميم سيكون في غير موضعه. وأيا كان الأمر فقد ساد اتفاق في الآراء بين الوفود على أنه لا داعي للتسرع باتخاذ قرار بشأن عملية وضع وإقرار البرامج القطرية للصندوق بل ينبغي أن يتمثل الهدف في اتخاذ قرار في الدورة السنوية لعام ١٩٩٧.

رد الإدارة

٦٢ - شكرت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) الوفود لما أبدته من تعليقات إيجابية على البرامج القطرية المعروضة. وأكدت للمجلس التنفيذي أن الصندوق سيواصل العمل على تحسين البرامج المعروضة على المجلس، وخاصة من حيث الدروس المستفادة وخطط التنفيذ، وشددت على أن التدريب على الإطار المنطقي سيكون جم الفائدة في هذا الصدد. وتعليقا على العدد الكبير من البرامج التي جرى تمديدها مؤخرا، قالت إن هذه الحالة تعزى إلى مجموعة متنوعة من الأسباب، من بينها تأخر تنفيذ البرامج في بعض الحالات، والاضطرابات السياسية في بعض البلدان والرغبة في تقليل عدد البرامج التي ستقوم أمانة الصندوق بتجهيزها ويقوم المجلس التنفيذي بمناقشتها في أوائل عام ١٩٩٧. وفيما يتعلق بالتمويل المتعدد الأطراف - الثنائي، اعترفت بأن البرامج ربما كانت في الماضي متفائلة أكثر من اللازم ولكن البرامج الجديدة المعروضة تتسم بدرجة أكبر من التحفظ، وإن اتسمت بقدر من المرونة يفتح الباب مستقبلا أمام إمكانية عرض مقترحات للتمويل المتعدد الأطراف - الثنائي ويتيح أي زيادة في الموارد الأساسية للصندوق. وعلى كل حال، يجري حاليا بذل مزيد من الجهود من أجل الحصول على تمويل متعدد الأطراف - ثنائي.

٦٣ - وأبلغت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) الوفود بأن الصندوق يقوم حاليا بإعادة صياغة مبادئه التوجيهية بما يتيح له مزيدا من العمل مع المنظمات غير الحكومية، كما سيتضح في البرامج المقبلة اتباع خطط أكثر تحديدا، على نحو ما هو الحال بالنسبة لأي تعاون مستقبلي مع برنامج الأمم المتحدة المشترك والمشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وأضافت تقول إن من الممكن تقديم مزيد من التفاصيل فيما يتعلق بما هو مقترح بالنسبة لتدبير شؤون وسائل منع الحمل وشراء هذه الوسائل. وعملت على تذكير الوفود بأن كثيرا من المسائل المطروحة تجري مناقشته ومعالجته بصورة مستفيضة في عملية البرمجة الداخلية وأنه لا يتسنى في الغالب إدراج جميع هذه المسائل في الورقات البرنامجية، مع العمل في الوقت ذاته على تلبية رغبة المجلس التنفيذي في أن تكون هذه الورقات موجزة إلى أقصى حد ممكن. وهذا هو السبب في أنها يسرها دوما تبادل الآراء مع المجلس، إذ يتيح ذلك لها ولزملائها الإجابة على تساؤلات محددة قد لا يكون قد جرى التطرق إليها في البرامج القطرية المعروضة.

٦٤ - وفيما يتصل بالأرقام المتعلقة بوفيات الأمهات، أحاطت المجلس التنفيذي علما بأن المطلوب من الصندوق أن يستخدم التقديرات الرسمية للأمم المتحدة، التي لم تأخذ في حسابها بعد الأرقام الجديدة، وأنه قد طُرحت، في واقع الأمر، بعض التساؤلات عن المنهجية المستخدمة في حساب هذه الأرقام. ثم أبلغت الوفود بأنها ستنظر في إمكانية تقديم بيان تفصيلي للموارد المالية المخصصة للبرامج الفرعية المتعلقة بالصحة الإنجابية بحيث تُعرف منه الموارد المخصصة لتقديم الخدمات والموارد التي ستستخدم للاضطلاع بأنشطة الإعلام والتعليم والاتصال. واستدركت موضحة أنه كثيرا ما يحدث تداخل بين الاثنين ويصعب أحيانا فصل ما هو "خدمات" عما هو "إعلام وتعليم واتصال". وأضافت قائلة إن الصندوق يسعى لإشراك المكاتب المحلية للجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية الأخرى في عملية استعراض البرامج ووضع

الاستراتيجيات بصورة أكثر انتظاما من منطلق الوعي، في نفس الوقت، بأن صياغة أي برنامج قطري مقترح هي مسألة بين الحكومة والصندوق.

الإجراء الذي اتخذه المجلس التنفيذي

٦٥ - في معرض التلخيص، ذكر الرئيس إن من الواضح أن هناك اتفاقا في الآراء على ضرورة إرجاء اتخاذ قرار نهائي بشأن عملية إقرار البرامج القطرية للصندوق إلى الدورة السنوية لعام ١٩٩٧. وبالنظر إلى ضخامة عدد البرامج المعروضة على الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧، اقترح الرئيس أن يُتر المجلس التنفيذي عملية مماثلة لعملية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي أن يتم النظر في البرامج على أساس إجراء "عدم الاعتراض". وعلى ضوء توضيحات عدة، وافق المجلس على هذا الاقتراح على أن يُعمل به في هذه الدورة فقط وألا يؤدي إلى حكم مسبق على أي قرار يُتخذ في الدورة السنوية. وذُكر أيضا أنه إذا ما طلب خمسة أعضاء النظر بالتفصيل في أي برنامج فإن طلبهم سيُلبى، وأنه سيجري، أيا كان الأمر، دعوة ثلاثة على الأقل من ممثلي الصندوق لحضور الدورة حتى يجري النظر في برامجهم بمزيد من التفصيل، ويأتي ذلك إلى حد كبير على غرار ما تم في الجلسة غير الرسمية للدورة الحالية. واستجابة لطلب للتوضيح، أكد الرئيس للمجلس أن للأعضاء الحق في طرح تساؤلات بشأن أي برنامج من البرامج المعروضة على الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧.

أفريقيا

٦٦ - طلب الرئيس إلى الوفود النظر في البرامج القطرية الخمسة المعروضة عليهم من منطقة أفريقيا لإقرارها. وأبلغ المجلس بأن مديرة شعبة أفريقيا وممثلي صندوق الأمم المتحدة للسكان عن كوت ديفوار وملاوي حاضرون للإجابة على أسئلتهم.

المناقشة

٦٧ - وفيما يتعلق بكوت ديفوار، أشار وفد ذلك البلد إلى الاحتياجات الكبيرة للبلد من حيث تخفيض معدل وفيات الرضع والأمهات ومكافحة انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتساءلت المتكلمة، في ذلك الصدد، عما إذا كان بوسع الصندوق المساعدة على الاستفادة من الإمدادات الكبيرة من المطاط الطبيعي المتوفرة بالبلد في إنشاء مصنع لإنتاج الواقيات الذكرية، مما يمكن أن يساعد أيضا في تلبية احتياجات البلدان المجاورة. وسأل وفد آخر عما إذا كان البرنامج قد رصد أي اعتمادات لاحتياجات العدد الكبير من اللاجئين المتواجدين بالبلد فيما يتصل بالصحة الإنجابية. وتساءل أحد الوفود عما إذا كان يجري إيلاء الاهتمام الكافي لمشكلة ختان الأنثى القائمة بالبلد. ورأى الوفد ذاته أيضا أن إمكانات التعاون بين بلدان الجنوب لم تلق الاهتمام الكافي في البرامج الأفريقية ككل.

٦٨ - وفي مناقشة البرنامج القطري المقترح لكينيا، أشارت وفود إلى الحاجة الماسة لخطة البرنامج الرامية إلى العمل لتحسين إحصاءات السكان وتنظيم الأسرة. إذ تقتضي الضرورة الفهم والعمل ضمن الاتجاهات

والممارسات الثقافية للشعب الكيني. ولاحظ وفد آخر الفارق الكبير بين سبل الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية في الحضر وفي الريف، ورأى أن البرنامج المقترح لا يولي اهتماما كافيا لذلك التفاوت. ورأى ذلك الوفد أيضا أن هناك مجالا لتحسين التنسيق والتعاون على الصعيد الوطني بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وغيره من شركاء التنمية. ووجد وفد آخر البرنامج طموحا للغاية، وتساءل عن مدى ما حظي به من تفكير متعمق، فتساءل، مثلا، عما إذا كان البرنامج المقترح قد وضع في الاعتبار الإصلاحات التي تجرى حاليا بقطاع الصحة في هذا البلد. وكرر وفد آخر أيضا القول ذاته. ولاحظ أحد الوفود، مع الموافقة، التركيز على مشاركة الذكور، ولكنه رأى أنه لم يتم توجيه اهتمام كاف لاستراتيجية طويلة المدى من أجل الاستمرار في توفير وسائل منع الحمل، بينما رغب وفد آخر في توفير مزيد من المعلومات بشأن الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي. وذكر أحد الوفود أنه يرى أن التنسيق بين المانحين بوجه عام في كينيا قد تدهور وطلب مساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل إعادته إلى الطريق الصحيح.

٦٩ - وفيما يتعلق ببرنامج ملاوي، أشارت بعض الوفود إلى أن حجم الموارد المقدمة يبدو صغيرا بالنسبة للاحتياجات الكبيرة للبلد. وجرى التحذير أيضا من أن أهداف البرنامج المقترح تبدو مفرطة في الطموح، وأنه، بالنظر إلى الاتجاهات التقليدية السائدة، فقد يكون تنفيذ البرنامج المقترح أصعب مما هو متوقع. ولاحظ أحد الوفود أن الإيدز يمثل مشكلة كبيرة بالبلد، وربما تكون هناك حاجة إلى إيلائه اهتماما أكثر مما هو مقترح. وأشير إلى أن الهياكل الأساسية اللازمة لتنفيذ برامج الصحة الإنجابية تتسم خاصة بالضعف في ملاوي، وقد يجدر بالبرنامج أن يوجه حتى مزيدا من التركيز إلى تعزيز الهياكل الأساسية، فضلا عن بذل جهود أكبر لزيادة وعي السكان بالقضايا السكانية مما يهيئ لبيئة مؤاتية بدرجة أكبر لتنفيذ البرنامج المقترح. وفي ذلك الصدد، سأل وفد آخر عما إذا كان الصندوق يرى أنه قد حقق التوازن السليم فيما يتصل بالأنشطة المقترحة للصحة الإنجابية بين توفير الخدمات وبين الإعلام والتعليم والاتصال، وطلب أن تقسم البرامج النفقات المقترحة ما بين هاتين الفئتين. وطلب الوفد ذاته إيلاء مزيد من الاهتمام لاستحداث وتوفير مؤشرات متصلة بنوعية الرعاية المقدمة.

٧٠ - وفيما يتعلق بالبرنامج المقترح لجمهورية تنزانيا المتحدة، ذكر أحد الوفود أن أهداف البرنامج جاءت أقل وضوحا مما ينبغي، ورأى أن العرض كان ينبغي أن يوسع إطار النظرة النقدية، بما في ذلك النقد الذاتي، إذ يعرف الجميع أن الأمور لا تسير جميعا على نحو يتسم بالكمال. وأشارت بعض الوفود إلى أن في جمهورية تنزانيا المتحدة مجالا للتحسين من حيث التنسيق والتعاون بين شركاء التنمية في البلد. بيد أن وفدا آخر أفاد بأن وكالة التنمية الخاصة به وجدت التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بجمهورية تنزانيا المتحدة ممتازا ويتسم بالتضافر الفعال في مجالات مثل اتباع نهج متكامل للرعاية الصحية الإنجابية، والعمل مع المراهقين ومع المنظمات النسائية، وفي تحسين جمع البيانات. ونظرا لقلة عدد المانحين في ميدان السكان بالبلد، فإن التعاون ضروري من أجل تحقيق أقصى النتائج. ولاحظ وفد آخر أن ثمة فجوة كبيرة بين معدل انتشار وسائل منع الحمل بالبلد وبين الإلمام بالطرق الحديثة لمنع الحمل، وتساءل عن الكيفية التي يعتزم البرنامج المقترح أن يتناول بها هذا الأمر. وذكرت وفود عديدة أن البرنامج ينبغي أن

يقدم مزيدا من التفصيل بشأن المتوقع من "الأهداف الممكن تنفيذها"، بما في ذلك بعض الأهداف الفعلية لزيادة معدل انتشار وسائل منع الحمل.

٧١ - وذكر أحد الوفود أيضا أن الهياكل الأساسية للصحة في جمهورية تنزانيا المتحدة قد تدهورت، وأعرب عن رغبته في معرفة إلى أي مدى سيساعد صندوق الأمم المتحدة للسكان على إعادة بنائها. وذكر وفد آخر أن هناك حاجة بالفعل إلى تحسين نوعية الرعاية المقدمة بالبلد، وأشار إلى أن زيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية يمكن أن تشكل عونا في هذا الصدد. وأعرب وفد آخر عن أسفه إزاء عدم مناقشة العرض للدور الذي يمكن أن تؤديه الخطة الجاري تنفيذها لخصخصة قطاع الصحة فيما يتعلق بالقدرة على تنفيذ البرنامج المقترح. فمن الواضح أنها ستكون ذات تأثير كبير على هذا البلد، شأنها شأن برنامج التكيف الهيكلي الجاري تنفيذه على صعيده. وسأل نفس الوفد عما إذا كان البرنامج يشتمل على أي أنشطة تقصد للتصدي لاحتياجات العدد الكبير من اللاجئين بهذا البلد.

٧٢ - ولدى مناقشة البرنامج المقترح لزامبيا، رحبت بعض الوفود بتحول محور الاهتمام نحو اتباع نهج متكامل للصحة الإنجابية، شعورا منها بأن التركيز على تنظيم الأسرة في الماضي ربما كان أقوى من اللازم. وتساءل أحد الوفود عما إذا كانت طبيعة أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان في البلد قد مكنت الحكومة من تكوين إحساس بالملكية الوطنية للبرنامج. وقال إنه يجري إعادة تشكيل القطاع الصحي في صورة نموذج برامج أفقية، غير أن برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان يبدو أنه لا يزال يتبع منهجا رأسيا، إذ انتقى عددا قليلا من المناطق لممارسة أنشطة الصحة الإنجابية. وتساءل عن السبب في ذلك. ثم أشار إلى ما يبدو من نقص التركيز على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يمثل مشكلة خاصة في البلد. وأعرب أحد المانحين الآخرين عن تقديره لأن حكومته وصندوق الأمم المتحدة للسكان يعملان بصورة طيبة في زامبيا وأشار إلى أنه بوسعهما العمل من أجل مزيد من توثيق التعاون بينهما على توسيع نطاق التشكيلة المتوافرة في البلد من أساليب منع الحمل. وأعرب نفس الوفد عن شعوره بأن الصندوق يمكن أن يفعل المزيد لتوسيع نطاق العمل مع المنظمات غير الحكومية. وأشاد أحد الوفود ببرنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان قائلا إنه يمثل بلدا محتاجا إلى المساعدة، ولكنه يستطيع أن يخطو خطوات واسعة نحو تحقيق أهداف المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، وإن من المهم بصفة خاصة في هذا الصدد توجيه الاهتمام للأنشطة التي تساعد على بناء القدرات الوطنية.

رد الإدارة

٧٣ - في ردها، أوضحت مديرة شعبة أفريقيا، عددا من النقاط العامة. فأشارت إلى أن الكثير من الأسئلة المثارة، أو المجالات التي ترى الوفود أنه لم يقدم بشأنها تفاصيل كافية، قد تمت في الواقع تغطيتها في الوثائق الأطول للبرامج القطرية التي أعدت للعرض على لجنة الاستعراض الداخلي للبرامج التابعة للصندوق. وليس من الممكن حقا إدراج جميع التفاصيل ضمن الأوراق الأقصر المعدة للعرض على المجلس التنفيذي، ولذا، فمما يسعدها أن تتمكن من الرد شخصيا على هذه الأسئلة أو الاهتمامات.

٧٤ - وردت ممثلة صندوق الأمم المتحدة للسكان عن كوت ديفوار قائلة إن إنشاء مصنع للواقيات الذكرية يتعدى الموارد المتاحة للبرنامج المقترح. إن ثمة عناصر بالبرنامج تشمل اللاجئين الليبريين في غرب البلد.

٧٥ - وفيما يتعلق بكينيا، أفادت مديرة شعبة أفريقيا بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان يحاول تحسين التنسيق وزيادة التركيز على المناطق الريفية. ويرى الصندوق أن تعاونه مع الحكومة في إصلاح القطاع الصحي كان مفيدا للغاية. وقد طرأت تغيرات كبيرة على المجتمع الكيني، من نتائجها حدوث انخفاض كبير في درجة الخصوبة. ورغم أن هذا لا يرجع كله إلى مساعدات صندوق الأمم المتحدة للسكان، إلا أنها ترى أن الصندوق كان عاملا إيجابيا في تحقيق هذه النتائج. وذكرت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان من أصغر الجهات المانحة في ميدان السكان بكينيا، ولذا، يتعين عليه في الحقيقة أن يركز على المجالات التي يتسم فيها بالقوة أكثر من غيرها، والتي يعتقد أنها، في هذا السياق، تتمثل في شراء وسائل منع الحمل، والعمل بين صفوف الرجال والمراهقين، وهو مجال يشمل قدرا كبيرا من المقاومة الثقافية. وهذا أحد الأسباب في أن الصندوق يحاول إشراك المنظمات غير الحكومية في أنشطته.

٧٦ - ووافق ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان عن ملاوي على أن مقدار التمويل الموجه للبلد غير كاف لتلبية الاحتياجات الكبيرة القائمة. وهذا أمر مرتبط بكمية الموارد المتاح للصندوق إنفاقها بصورة شاملة. وأوضح أن الصندوق يبذل أيضا محاولات نشطة لحشد المساعدات المتعددة الأطراف، وقد أبدت بعض الحكومات بالفعل استعدادها للمساهمة في البرنامج. وبشأن ما إذا كان البرنامج المقترح يحقق التوازن السليم بين خدمات الصحة الإنجابية وبين الإعلام والتعليم والاتصال، أوضح الممثل أن كثيرا من أنشطة الإعلام والتعليم والاتصال مدمج بالفعل ضمن أنشطة توفير الخدمات. وفيما أقر بأن الأهداف الوطنية طموحة للغاية، وهو أمر نوقش كثيرا خلال عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات، قال إن الحكومة ترغب في أن تظل الأهداف طموحة، لا متحفظة، كوسيلة لتركيز الاهتمام الوطني على الأهمية الملحة للمشاكل: إذ أن عزلة البلد قد طالت حتى ظهر نقص كبير في الوعي بالقضايا السكانية وقضايا الصحة الإنجابية. وهذا هو السبب في أن البرنامج يقترح القيام بعمل واسع النطاق في مجالات الإعلام والتعليم والاتصال والدعوة، من أجل تغيير السلوكيات والآراء تجاه قضايا الصحة الإنجابية. وفيما يتعلق بمسألة المؤشرات، فمن أولى الأشياء التي سيجري الاضطلاع بها بموجب البرنامج المقترح استحداث مجموعة من مؤشرات الصحة الإنجابية المتصلة بأمور مثل معدلات وفيات الرضع، ومعدلات وفيات الأم، ومعدلات انتشار وسائل منع الحمل، وانتشار الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، وحالات حمل المراهقات، سواء لمعرفة الحالة الراهنة، أو للتمكن من تبين التقدم المحرز في نهاية البرنامج.

٧٧ - وذكرت مديرة شعبة أفريقيا أن في جمهورية تنزانيا المتحدة، كما في غيرها من البلدان الأفريقية، مقاومة ثقافية شديدة لبعض الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها، وأن على الصندوق أن ينظر في طرق التغلب على ذلك. ومن الواضح أن هذا ليس أمرا بوسع الصندوق القيام به منفردا، وإنما عليه أن يعمل بالاشتراك مع الحكومة والمجتمع المدني من أجل إحداث تغيير إيجابي. والهدف المنشود هو تخفيف بعض المعوقات الثقافية التي أعاقت تنظيم الأسرة وغيره من أنشطة الصحة الإنجابية في الماضي. وكان من

النجاحات في هذا المجال، المسلسل التلفزيوني الذي يتصف بالمسؤولية الاجتماعية، ورد ذكره في عرض البرامج القطرية. وقالت إنها شهدت من تجربتها الشخصية، إثر زيارة قامت بها إلى جمهورية تنزانيا المتحدة، أن مشاركة الذكور في تنظيم الأسرة، مطروحة للنقاش العلني في البلد، وأنها وجدت بيئة مشجعة للغاية. وتعد الحيدة التي يتسم بها صندوق الأمم المتحدة للسكان، بوصفه عضوا في منظومة الأمم المتحدة، ميزة رئيسية فيما يتعلق بمساعدة البلد على وضع استراتيجيات سكانية وإنمائية. واتفقت مع الوفود على ضرورة تزويد الهياكل الأساسية بالقدرة على الاعتماد على نفسها، بحيث لا تكون صيانتها فوق قدرات الحكومة. ومضت تقول إن تقاسم التكاليف في طريقه لأن يصبح القاعدة في جمهورية تنزانيا المتحدة بسبب الأخذ بتدابير التكيف الهيكلي، مما يعني أن الكثيرين ممن يحتاجون أكثر من غيرهم إلى خدمات الصحة الإنجابية لن يقدروا على تحمل تكاليفها.

٧٨ - وذكرت مديرة شعبة أفريقيا أنها وجدت التأكيد بعدم وجود إحساس بالملكية الوطنية تجاه البرنامج القطري لزامبيا أمرا مثيرا للقلق البالغ. فالبرنامج وضع بعد عملية تشاور وطني واسعة النطاق شاركت فيها الحكومة مشاركة وثيقة. والصندوق لا يهدف، على أي حال، من تواجده هناك إلى فرض أي عملية على الحكومة، وهي ستكفل ألا يكون الأمر كذلك. أما عن الطابع "الرأسي" للبرنامج، فإن ما بين ٦٠ في المائة و ٧٠ في المائة من الموارد المقترحة موجهة إلى الخدمات المتكاملة للصحة الإنجابية، والسبب في تركيز الصندوق على مناطق معينة هو أن هذه المناطق لا يغطيها المانحون الآخرون.

الإجراء الذي اتخذه المجلس التنفيذي

٧٩ - وافق المجلس التنفيذي على البرامج المقترحة لكل من جمهورية تنزانيا المتحدة (كما ورد بالوثيقة (DP/FPA/CP/164)، وزامبيا (DP/FPA/CP/163)، وكوت ديفوار (DP/FPA/CP/169)، وكينيا (DP/FPA/CP/168)، وملاوي (DP/FPA/CP/162). وتحدث وفد زامبيا بالأصالة عن نفسه وبالنيابة كذلك عن غيره من الوفود الأفريقية، فأعرب عن تقديره للمجلس وللصندوق على ما يجري بذله من جهود في القارة.

الدول العربية

المناقشة

٨٠ - تطرق أحد الوفود إلى البرنامج المقترح فيما يتعلق بجيبوتي قائلا إن المساعدة السابقة التي قدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان كانت مفيدة للغاية. وإن كان من الواضح أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله من حيث تحسين حالة الصحة الإنجابية للبلد. فهناك نقص كبير في الموظفين المؤهلين في البلد إضافة إلى ضآلة في الاحصاءات الديمغرافية واحصاءات الصحة الإنجابية الموثوقة، وهما مشكلتان تطرق لهما البرنامج المقترح. وقد أبرز البرنامج مشاكل الصلة بين الجنسين في البلد وتطرق لختان الإناث وهي ممارسة متبعة على نطاق واسع. وأعرب الوفد عن رأيه في أن البرنامج المقترح ربما كان طموحا أكثر مما ينبغي في ضوء ضعف القدرة المؤسسية للبلد. وحث الصندوق على أن يتعاون بشكل وثيق مع شركاء

التنمية الآخرين، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في السعي من أجل تحسين حالة الصحة الإنجابية لجيبوتي.

٨١ - وأعربت مديرة شعبة الدول العربية وأوروبا عن اتفاقها مع التعليقات التي أبديت بشأن برنامج جيبوتي. وأكدت على أن أنشطة الصندوق في البلد حديثة العهد جدا وأنه يجري باستمرار بذل المزيد من الجهود لتنسيق جميع المساعدات في مجالي السكان والصحة الإنجابية. وفي هذا الصدد، أشارت إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعوّل كثيرا على مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جيبوتي إذ لا يوجد ممثل مقيم للصندوق في البلد. أما بالنسبة للمسائل المتعلقة بالمرأة، فذكرت أن الصندوق يعمل من خلال منظمات غير حكومية محلية هي أفضل من يعالج المسائل المتصلة بنوع الجنس، بما في ذلك ختان الإناث.

الإجراء الذي اتخذه المجلس التنفيذي

٨٢ - وافق المجلس التنفيذي على البرنامجين المقترحين لجيبوتي (DP/FBA/CB/167) والمغرب (DP/FBA/CB/166). وبعد اعتماد البرنامجين، أعرب وفد المغرب عن تقدير حكومته للمساعدات المقدمة. وأشار إلى بعض ما أحرز من تقدم في البلد وإلى تأييده القوي لأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. بيد أنه أشار إلى أن ما أحرز من تقدم في مختلف أنحاء البلد ومختلف قطاعات المجتمع لم يكن متكافئا، وأن البرنامج المقترح يركز بشكل ملائم على العناصر التي تعرضت للإهمال.

آسيا والمحيط الهادئ

المناقشة

٨٣ - حظي الاقتراح بتمديد البرنامج القطري لبنغلاديش سنة واحدة بتأييد الوفود، على الرغم من أن بعضها شكك في مبدأ التمديد. وأعربت الوفود عن رغبتها في معرفة الطريقة التي يعكس فيها التمديد المقترح نتائج استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات، ومحور تركيز البرنامج القطري القادم. وتساءل أحد الوفود عما إذا كان يجري تخصيص موارد كافية للمساعدة في تحسين مركز المرأة (بما في ذلك دعم تعليم الفتاة)، الذي يمثل مسألة ذات أولوية في البلد، في حين أعرب وفد آخر عن رأيه في ضرورة تخصيص مزيد من الموارد لأنشطة الإعلام والتثقيف والاتصال. وأثارت عدة وفود مسألة التعاون في بنغلاديش بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وغيره من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف. ورأت وفود أن الصندوق لم يشارك بما فيه الكفاية في استراتيجية قطاع الصحة والسكان لاتحاد المانحين الذي يقوده البنك الدولي وأن هناك تقصيرا في مساهمة شركاء التنمية الآخرين في عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات. وذكر أحد الوفود أيضا أنه يرى إمكانية إقامة صلات أفضل بين أنشطة الإعلام والتثقيف والاتصال التي يضطلع بها الصندوق وبين أنشطة بقاء الطفل، من قبيل حملات التحصين التي تضطلع بها اليونيسيف. ومن ناحية أخرى، أفاد وفد آخر بأنه يرى أن التعاون بين وكالة التنمية التابعة لحكومته والصندوق جيدة بما فيه الكفاية.

٨٤ - وفي المناقشات المتعلقة بالبرنامج المقترح بالنسبة لنيبال، رأى أحد الوفود أنه لم يوجه اهتمام كاف في عرض البرنامج إلى دور المنظمات غير الحكومية التي نشط عدد منها في ميدان تنظيم الأسرة في البلد. ورأى وفد آخر أن أهداف البرنامج المقترح طموحة أكثر مما ينبغي، معربا عن أسفه لعدم مناقشة احتمالات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأشار هذا الوفد، ومعه وفد آخر، إلى أهمية الجهود الرامية إلى تحسين مركز المرأة. فهذا البلد، على سبيل المثال، يبدي في ثقافته تفضيلا ملحوظا للبنين. وذكر وفد آخر أن وكالة التنمية التابعة لحكومته هي الجهة الوحيدة التي تقدم الدعم في الوقت الحاضر للإمداد والسوقيات المتعلقة بوسائل منع الحمل في نيبال وطلب من الصندوق مزيدا من المساعدة في هذا الصدد.

٨٥ - وفيما يتصل بالتمديد المقترح لبرنامج جنوب المحيط الهادئ، أعرب أحد الوفود عن قلقه بشأن حالات البطء في تنفيذ البرنامج السابق، مما أدى إلى تقديم طلب للتمديد. ورأى ذلك الوفد أن عمليات الإدارة ووضع الجداول الزمنية والإبلاغ بشأن البرنامج بحاجة إلى تحسين إذا أريد للبرنامج القادم أن ينجح. وأعرب بوجه خاص عن قلقه إزاء الافتقار الملحوظ إلى التنسيق مع الوكالات الأخرى الناشطة في المنطقة، وخاصة اليونيسيف ولجنة المحيط الهادئ. وأعرب عن تطلعه إلى عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات في عام ١٩٩٧، عندما يتسنى التطرق لبعض هذه المسائل. واستفسر وفد آخر عن سبب الإفراط في النفقات في الماضي.

رد الإدارة

٨٦ - أفاد مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ، في رده، بأن أمضى والمديرة التنفيذية مؤخرا عدة أيام في بنغلاديش يدرسان فيها البرنامج هناك. وكما هو معروف جيدا، فقد خطا هذا البلد خطوات جبارة في برنامجه المتعلق بتنظيم الأسرة، وحدث انخفاض كبير في مستويات الخصوبة في السنوات الـ ٢٠ الماضية. وقد تحقق ذلك بفضل تنظيم هيكلي رأسي شمل مديرية عامة لتنظيم الأسرة. وأفاد بأن الاتحاد الذي يقوده البنك الدولي يقترح الآن إعادة تنظيم الهيكل الإداري الرأسي في وزارة الصحة، وأن الصندوق بانتظار اتخاذ الحكومة قرارا بشأن تلك المسألة. بيد أن ثمة شعورا في كل من الصندوق وبعض دوائر الحكومة بضرورة التحوط حتى لا يكون لإعادة التشكيل أثر سلبي على برنامج تنظيم الأسرة للبلد، وبما قد يؤدي من ثم إلى تبديد مكاسب تحققت في هذا المجال. وأي عملية إدماج ينبغي أن تتم بحذر وأن تعكس حقيقة الحالة على أرض الواقع، كأن يبدأ الإدماج، مثلا، على مستوى الخدمات، وهو ما يجري بالفعل إلى حد ما، قبل المضي نحو تحقيق إدماج إداري. والصندوق يرى أن ذلك يدعم الحكومة وسياساتها. وإذا كان ثمة تصور بغياب التعاون مع شركاء التنمية، فإن ذلك يعود إلى حد بعيد إلى أن المكتب القطري للصندوق صغير ولم يستطع أن يشارك في جميع الاجتماعات التي دعت إليها الوكالات الأخرى. وربما حدث سوء فهم فيما بين الوكالات، إلا أنه على ثقة بأن الحالة يجري تصحيحها. فالصندوق، مثلا، يقوم بتنسيق أنشطته في مجال الإعلام والتثقيف والاتصال مع أنشطة الوكالة الألمانية للتعاون التقني.

٨٧ - وعن أسباب تمديد البرنامج، أشار المدير إلى أن هذا التمديد هو، إلى حد بعيد، نتيجة للإضرابات والاضطرابات السياسية التي عمّت أنحاء البلد، وأفادت عنها وسائل الإعلام على نطاق واسع، وهو ما حال دون إيفاد بعثة ميدانية إلى البلد لاستعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات حتى النصف الثاني من عام ١٩٩٦ كما نجمت عنه مشاكل في تنفيذ البرنامج. وقد اكتملت الآن عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات وسيتم إعداد برنامج قطري جديد خلال الأشهر الستة القادمة. وأشار إلى أن الحالة السياسية أخّرت الموافقة على أنشطة البرنامج المتصلة بتمكين المرأة. ولم يتم اعتماد هذه الأنشطة في آخر الأمر إلا في عام ١٩٩٦. وقد انعكس ذلك في النقص الذي طرأ على الأموال المطلوبة في مجالات المرأة، والسكان، والتنمية. وفيما يتعلق بالعمل من أجل تحسين مركز المرأة، أشار إلى أن الصندوق يرى أن أعظم المكاسب يمكن أن تحقيقها بالعمل مع المنظمات غير الحكومية، وقد تلقى البرنامج مؤخرا موافقة الحكومة على ذلك. ولذلك، يمكن توقع تحقيق المزيد من التقدم في المستقبل.

٨٨ - ولدى التطرق للشواغل المتعلقة بالعمل مع المنظمات غير الحكومية في نيبال، أشار المدير إلى أن أكبر منظمة غير حكومية في البلد في مجال الصحة الإنجابية هي الفرع الوطني التابع للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، وأن الصندوق يعمل مع هذه المنظمة بشكل وثيق. على أن ما يبدو أنه قد أغفِل هو أن الحكومة عهدت بجزء كبير من جهودها في مجال الإعلام والتثقيف والاتصال فيما يتعلق بتنظيم الأسرة، إلى متطوعين من العاملين الصحيين في القرى وهم بمثابة منظمة غير حكومية، وقد تضمن البرنامج عنصرا كبيرا للتعاون مع هؤلاء الإخصائيين المتطوعين. ورغم عدم الإشارة في عرض البرنامج القطري إلى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإن العديد من الأنشطة الرامية إلى مكافحة انتشار الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أدرجت في عنصر الصحة الإنجابية من البرنامج المقترح، والبرنامج يتعاون بنشاط مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في نيبال. وفيما يتعلق بتوفير وسائل منع الحمل، أشار إلى أن الصندوق سيقدم الدعم لدراسة ستُجرى في عام ١٩٩٧ لتقدير احتياجات نيبال. على أن تجري مناقشتها فيما بعد مع الحكومة ومع الجهات المانحة الأخرى لتحديد الدور الذي يمكن أن يضطلع به الصندوق على أفضل وجه.

٨٩ - وفي معرض مناقشة البرنامج الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، أشار المدير إلى الصعوبات المصادفة في إدارة برنامج يضم ١٤ بلدا مستقلا، لكلٍّ منها احتياجات مختلفة. وأكد أن الصندوق يبذل قصارى جهده لتركيز الانتباه على البلدان ذات الأولوية في المنطقة. وقد عرضت بلدان كثيرة عددا كبيرا من الأنشطة التي تريد تمويلها، وخاصة في أعقاب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي حث عددا كبيرا من البلدان على أن تنظر إلى أوضاعها الديموغرافية والمتعلقة بالصحة الإنجابية من منظار جديد. وبدلا من كبح ذلك الزخم، مضى الصندوق قدما ليوافق على عدد من المبادرات الهامة في فترة ما بعد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وهي مبادرات أسفرت عن زيادة في الإنفاق لا تقل عن مليون دولار.

الإجراء الذي اتخذه المجلس التنفيذي

٩٠ - وافق المجلس التنفيذي على البرنامجين المقترحين لمنغوليا (DP/FPA/CP/170) ونيبال (DP/FPA/CP/165) والطلبين المقدمين لتمديد البرنامجين القطريين لبنغلاديش (DP/FPA/1997/2) وجنوب المحيط الهادئ (DP/FPA/1997/3) وتقديم موارد إضافية لهما. وقد أعرب وفد بنغلاديش عن شكره للمجلس لموافقته على التمديد وقال إن وضع البرنامج الجديد سيتيح فرصة لإزالة أي سوء تفاهم حدث بين الصندوق وشركاء التنمية الآخرين. كما أعرب وفد منغوليا عن امتنانه للموافقة على البرنامج الجديد قائلا إن البلد يجري تغييرات أساسية في اقتصاده ونظامه الاجتماعي مما يترك بعض أضعف فئات المجتمع، ومنها المرأة والطفل، دون حماية وبحاجة إلى مساعدة. وأعرب عن تأييد بلده القوي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وعن أمله في أن يشهد تعزيز المكتب القطري للصندوق وطلب من البلدان المانحة أن تنظر بعناية في إمكانية توفير تمويل متعدد الأطراف - ثنائي في إطار البرنامج المقترح. ثم أعرب ممثل نيبال أيضا عن امتنان بلده قائلا إن مدير شعبة آسيا أوضح نقاط البرنامج التي استفسرت بشأنها الوفود. وأعرب وفد اندونيسيا، باسم جميع بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ، عن شكره للبلدان المانحة وللتوضيحات التي قدمها المدير وعن ارتياحه إذ يرى أن الصندوق سيقدم الدعم لاستراتيجيات السكان والتنمية ولإدارة مشتريات وسوقيات وسائل منع الحمل مما يعد في رأيه مزايا نسبية يحظى بها الصندوق.

٩١ - واختتم الرئيس المناقشة بإعرابه عن امتنانه لمدير شعبة آسيا لما قدمه من ردود صريحة بإقراره بالصعوبات التي يواجهها الصندوق. فالكل يعرف أن كل قصة ليست بالضرورة قصة نجاح. وقال إن من المفيد للصندوق أن يكون على وعي بالصعوبات وبالمشاكل بقدر وعيه بما حقق من إنجازات.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

المناقشة

٩٢ - أعرب أحد الوفود عن ارتياحه لعقد الدورة غير الرسمية التي يرى أنها كانت مفيدة للغاية في فهم برنامج المكسيك المقترح وأهدافه. وفي هذا الصدد، أعرب عن ارتياح الوفد لاتباع آلية تخطيط هادفة المنحى في وضع البرنامج وهي طريقة اتبعتها حكومة ذلك الوفد بنجاح. وتساءل: هل ستتبع هذه الآلية على نطاق أوسع في المستقبل؟ وقد أشارت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) إلى أن الصندوق سيتلقى تدريبا في تقنيات الأطر المنطقية، وأعربت عن أملها في أن يبدأ ذلك بالانعكاس في البرامج القطرية المعروضة على المجلس في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧ وان كانت لن تنعكس في البرامج القطرية المعروضة على الدورة العادية الثانية إذ أن هذه البرامج سبق أن قدمت إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المؤتمرات وخدمات الدعم لترجمتها وطباعتها وتوزيعها. وقالت مديرة شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إن الشعبة تشارك في وضع مجموعة كبيرة من البرامج الجديدة. وأفادت بأنها ترى أن الصندوق مهتم بدرجة أساسية بفهم أهداف واستراتيجيات البرامج المقترحة، وأن الشعبة تعمل على كفالة عرض هذه الأهداف والاستراتيجيات عرضا واضحا في البرامج القطرية.

الإجراء الذي اتخذه المجلس التنفيذي

٩٣ - وافق المجلس التنفيذي على البرنامج المقترح للمكسيك (DP/FBA/CB/161) وعلى تمديد برنامج نيكاراغوا (DP/FBA/1997/1) واعتماد موارد إضافية له. وأعرب وفد المكسيك عن امتنان حكومته للمجلس التنفيذي لموافقته على البرنامج القطري، وأشار إلى أن حكومة المكسيك تبذل جهودا خاصة للوفاء باحتياجات المناطق المحرومة في البلد، وخاصة في الجنوب، وأن مساعدات الصندوق ستكون عنصرا مكملا وقيما لذلك. وشكر وفد نيكاراغوا المجلس على التمديد الذي سيساعد على تحقيق أهداف البرنامج السابق، لا سيما التركيز على احتياجات الشباب والمرأة وهم أحوج إلى المساعدة.

ثالثا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية

٩٤ - كان معروضا على مجلس الإدارة، في إطار نظره في البند ٣ من جدول الأعمال، التقرير المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان والبيانات المالية المراجعة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/51/5/Add.7) وصندوق الأمم المتحدة للسكان: تقارير مراجعي الحسابات (DP/FPA/1997/4).

٩٥ - وقد عرض التقارير نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسة والإدارة)، وأبرز التدابير التي اتخذها الصندوق لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، على النحو الوارد في الوثيقة DP/FPA/1997/4. وأكد على عوامل القلق التي تساور الصندوق بشأن الرأي المتحفظ لمراجعي الحسابات نتيجة للتأخر في تقديم شهادات مراجعة الحسابات للمشاريع التي يمولها الصندوق. وبالاستناد إلى نتائج الاستعراض المتعمق للمسائل المتعلقة بمراجعة حسابات المشاريع، يقوم الصندوق بإعادة النظر في إجراءاته المالية لتعزيز المراقبة الداخلية، وسيضع نظاما جديدا يبدأ العمل به في منتصف عام ١٩٩٧ لرصد الامتثال للإجراءات وللقيام بعمليات المتابعة مع الوكالات المنفذة. وبما أن الرأي المتحفظ لمراجعي الحسابات يتصل اتصالا وثيقا بالزيادة في التنفيذ الوطني، يقوم الصندوق بتقييم مواضيعي لطرائق التنفيذ. بما في ذلك التنفيذ الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ الصندوق تنقيح مبادئه التوجيهية المتعلقة بالتنفيذ الوطني بالتشاور الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو يولي اهتماما خاصا للمسائل المتعلقة بالرصد في سياق إجراءات البرمجة الجديدة.

٩٦ - وأكد أيضا نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسة والإدارة) على أن جهود كل وكالة يجب أن يصحبها مبادرات على نطاق المنظومة، بما في ذلك تقييمات مشتركة للقدرة، واستراتيجيات منسقة على الصعيد القطري، في سياق نظام المنسقين المقيمين. وانتهى إلى القول بأن التدابير الأخيرة التي اتخذها الصندوق حظيت بموافقة مجلس مراجعي الحسابات، على النحو المذكور في تقرير المجلس، وتعهد بأن الصندوق ملتزم بمواصلة تحسين قدرة الصندوق الادارية.

المناقشة

٩٧ - أعربت عدة وفود عن شكرها لنائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسة والإدارة)، على بيانه وعلى الرد الايجابي للصندوق على تقرير مجلس مراجعي الحسابات، على النحو الوارد في الوثيقة DP/FPA/1997/4. وفي حين أنه تم الى حد كبير تأييد المسلك الذي اقترحه الصندوق، طلب المجلس التنفيذي وضع جدول زمني محدد لتنفيذ توصيات مراجعي الحسابات. وطلب بصفة خاصة، من الصندوق تقديم معلومات عن الموعد النهائي المحدد لإعداد المبادئ التوجيهية والدراسات المذكورة في الوثيقة.

٩٨ - وجرى الإعراب عن قلق عام بشأن التحفظات الواردة في رأي مراجعي الحسابات واستمرار المشاكل المتعلقة بالامتثال لإجراءات مراجعة حسابات المشاريع، على الرغم من التوصيات السابقة بشأن هذه المسألة، وأعربت عدة وفود أيضا عن قلقها بشأن النتائج التي خلص إليها المجلس التنفيذي فيما يتعلق بالضعف الملاحظ في إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان لطرائق التنفيذ الوطني. وتم التأكيد على ضرورة إدخال تحسينات على إجراءات الرصد التي يتبعها الصندوق وقدرة المكاتب الميدانية، بما يكفل وجود مساءلة كاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان. ورئي أن زيادة تدريب الموظفين وتعزيز المكاتب الميدانية جوانب هامة في هذه العملية. فمثلا هناك ضرورة عامة للنهوض بمراقبة المشاريع المنفذة وطنيا. وبصفة خاصة، ينبغي عدم تقديم سلف مالية في حالة عدم وجود مستندات ورسائل تفاهم موقعة حسب الأصول. ومع ذلك، لا يجوز تشجيع المكاتب الميدانية على تحمل مسؤوليات السلطات الوطنية، بل ينبغي التركيز على تعزيز القدرة الوطنية لتنفيذ المشاريع.

٩٩ - كما أكدت بعض الوفود على أهمية وجود رد منسق من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ككل. أما المشاورات بين الوكالات فمن شأنها أن تساعد على وضع مبادئ توجيهية وبرامج تدريبية قائمة بذاتها ترمي إلى معالجة اهتمامات هي بصفة أساسية متطابقة، وبعد التطرق إلى اقتراح مجلس مراجعي الحسابات بأن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإجراء مراجعة مستقلة لحسابات حكومات ذات سيادة، أكد أحد الوفود على أن مجلس مراجعي الحسابات ينبغي أن يستمر في قبول شهادات مراجعة الحسابات التي تقدمها السلطات الوطنية المختصة ومن الأهمية بمكان أيضا في هذا السياق أن تتوخى المبادئ التوجيهية للتنفيذ الوطني التمييز على نحو صحيح بين البلدان التي لديها قدرة سليمة ومستقلة على مراجعة الحسابات وتلك التي تحتاج الى دعم إضافي.

١٠٠ - وأثنت عدة وفود على الصندوق للمبادرات الادارية الأخيرة التي اتخذها مثل انشاء فرقة عمل معنية بالسياسات والاجراءات . وقد جرى أيضا الإعراب عن الاهتمام بخبرة صندوق الأمم المتحدة للسكان التي اكتسبها حتى الآن بفضل الوحدة الميدانية التي أنشأها مؤخرا لتعزيز التنسيق. وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن المبادئ التوجيهية التشغيلية لإدارة خدمات الدعم التقني والمبادئ التوجيهية المنقحة المشتركة بين الوكالات بشأن خدمات الدعم التقني. وفيما يتعلق بإدارة المشاريع الأقاليمية، أعرب أحد الوفود عن قلقه بشأن النتائج التي توصل اليها مجلس مراجعي الحسابات ومفادها أن المشاريع تفتقر الى أهداف واضحة يمكن قياسها كميا. وأشير أيضا الى أنه ينبغي تحسين إدارة البرامج عن طريق تعزيز

مزيد من عمليات تقييم البرامج وإدراج الدروس المستفادة في كل عملية من عمليات استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات.

١٠١ - وفيما يتعلق باختيار الخبراء الاستشاريين واستخدامهم، حث أحد الوفود على ضرورة أن يتبع صندوق الأمم المتحدة للسكان طريقة أكثر منهجية، بما في ذلك استخدام قائمة من إعداد الصندوق تحتوي على أسماء الخبراء الاستشاريين. وأثيرت مسألة ما إذا كان ينبغي جعل اختيار الخبراء الاستشاريين من القائمة إلزاميا. وجرى أيضا طلب مزيد من المعلومات عن إجراءات استكمال قائمة الخبراء الاستشاريين، وخاصة على المستوى الميداني، ومعلومات عن استخدام الخبراء الوطنيين لتعزيز بناء القدرات. وفي هذا السياق، تم التأكيد على أهمية المحافظة على القدرات. وطلب أحد الوفود توضيحات عن مركز الأرصدة السلبية للصناديق الاستئمانية، وكان مجلس مراجعي الحسابات قد اكتشف حالتين من هذا النوع.

١٠٢ - وأيدت معظم الوفود قيام حوار أكثر انتظاما حول القضايا المتعلقة بمراجعة الحسابات وإتاحة الفرصة أمام المجلس التنفيذي لإجراء متابعة أوثق. ونظرا لأهمية تقرير مجلس مراجعي الحسابات، رئي أن المناقشة التي تجرى كل سنتين لا تكفي للرصد الوثيق للتقدم الذي يحرزه الصندوق في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مراجعي الحسابات. وفي هذا السياق، أشار أحد الوفود إلى أن الصندوق ينبغي أن يستجيب بمزيد من الواقعية إلى النتائج التي وردت في تقرير مراجعي الحسابات عن طريق تحديد ما يمكن أو لا يمكن إنجازه خلال فترة زمنية محددة بالنسبة لكل توصية، بما في ذلك المشاكل المفاهيمية والمنظورات الطويلة الأجل. ومن شأن هذه المعلومات أن تيسر مهمة الرصد التي يقوم بها المجلس.

رد الإدارة

١٠٣ - أعرب نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسة والإدارة) عن شكره لأعضاء المجلس التنفيذي على تعليقاتهم حول مبادرات صندوق الأمم المتحدة للسكان لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مراجعي الحسابات. ورحب بالاقتراح المقدم لإجراء حوار أوثق مع المجلس حول التقدم الذي يحرزه الصندوق. وقال في معرض إشارته الى الطلب الموجه لوضع جداول زمنية أكثر تحديدا، إن العديد من المبادئ التوجيهية التي ناقشها المجلس سوف تستكمل بموجب خطة العمل التي تتبعها فرقة العمل المعنية بالسياسات والإجراءات بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وإن كانت بعض هذه المبادئ ستكون جاهزة قبل هذا التاريخ. فمثلا، المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات المتعلقة بخدمات الدعم التقني جاهزة بالفعل في شكل مسودة نهائية، وقد تم تعميمها لتوافق عليها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بنظام خدمات الدعم التقني. وبالمثل، من المقرر أن ينتهي التقييم المواضيعي لطرائق التنفيذ في شباط/فبراير ١٩٩٧.

١٠٤ - وردا على الأسئلة المثارة بشأن دراسة القدرة الاستيعابية، ذكر أن الدراسة بدأت بناء على طلب المجلس التنفيذي في دورته السنوية في أيار/مايو ١٩٩٦ وستكون هذه الدراسة أساسا للمبادئ التوجيهية المتعلقة بتقييم القدرات وببناء القدرات. وقد استكملت مجالات اختصاص الدراسة بعد تلقي آراء أعضاء المجلس، ثم شكر كل حكومة على مساهمتها القيمة. وفيما يتعلق بمسألة إدارة البرامج، أعطى صندوق الأمم

المتحدة للسكان الأولوية العليا للتنقيح الشامل للإجراءات البرنامجية للصندوق مع إيلاء اهتمام خاص بأهداف المشاريع وتعزيز أنشطة الرصد والتقييم. وأشار إلى موافقة الصندوق على ضرورة تعزيز تقييم البرامج وتحديد الدروس المستخلصة من عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات. ولتحقيق هذه الغاية، انجز إطار جديد لوضع البرامج والاستراتيجيات. وتقوم فرقة العمل المعنية بالسياسات والإجراءات باستعراض التقرير.

١٠٥ - وأكد نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسة والإدارة) أن إدارة الصندوق تشارك الوفود فيما أعربت عنه من قلق بشأن الرأي المتحفظ لمراجعي الحسابات وإدارة عمليات التنفيذ الوطني. وأشار الى أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تعليقاتها على تقرير مجلس مراجعي الحسابات، اقترحت أن تقوم الصناديق والبرامج بوضع استراتيجية منسقة لمعالجة حالات القصور في هذا المجال. وقد رحب صندوق الأمم المتحدة للسكان بالاقتراح أثناء مناقشة اللجنة الخامسة، واعتبر مشاوراته الراهنة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن وضع مبادئ توجيهية للتنفيذ الوطني جزءا من هذه العملية المشتركة بين الوكالات. وفي الوقت نفسه، اتخذ الصندوق خطوات لتعزيز قدرة المكاتب الميدانية من خلال مساعدة يقدمها مستشار إداري الى المديرة التنفيذية. وتم التأكيد في هذا السياق بصفة خاصة على تعزيز برامج تدريب موظفي الصندوق. ويجري تقييم الأنشطة التدريبية وسوف تقدم نتائجه الى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٧.

١٠٦ - وفيما يتعلق بمسألة استخدام الخبراء الاستشاريين، يوافق صندوق الأمم المتحدة للسكان على ضرورة الأخذ بمزيد من الشفافية وبتوزيع أفضل للخبراء الاستشاريين الوطنيين. وقد تم إرسال تذكيرات في عام ١٩٩٦ الى أفرقة الدعم القطري والمكاتب القطرية لضمان إدراج الخبراء على الصعيدين الإقليمي والوطني في قائمة الخبراء الاستشاريين الموجودة في المقر. وأكدت المبادئ التوجيهية الراهنة المشتركة بين الوكالات بشأن خدمات الدعم التقني، على أن الخبراء الاستشاريين يشكلون المستوى الأول للخبرة التي يتعين استخدامها للدعم التقني. وقد تم التشديد على هذا الشرط في الصيغة المنقحة للمبادئ التوجيهية.

١٠٧ - وردا على استفسار وجهه أحد الوفود حول الأرصدة السلبية للصناديق الاستئمانية، قال إنه تم البت في إحدى الحالتين قبل إعداد الوثيقة P/FPA/1997/4. أما الحالة الأخرى، حيث وصل التخفيض الى ٧٤٨ ٣ دولارا في ذلك الوقت فقد تم انهاؤها في ختام عام ١٩٩٦. ومع ذلك، سيبذل صندوق الأمم المتحدة للسكان مزيدا من الجهود لتجنب تكرار هذه المشكلة.

الإجراء الذي اتخذه المجلس التنفيذي

١٠٨ - أصدر المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢/٩٧ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقارير مراجعي الحسابات

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتعليقات المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان في الوثيقة DP/FPA/1997/4 استجابة للتوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن فترة السنتين ١٩٩٤/١٩٩٥ (A/51/5/Add.7)؛

٢ - يطلب إلى الأمانة أن تقدم إلى المجلس التنفيذي، في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٨، عرضا عاما مستكملا لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات وجدولا زمنيا مستكملا يشير إلى مواعيد اتمام إجراءات المتابعة في المجالات التي تحتاج إلى معالجة، وهي الصناديق الاستئمانية، والتنفيذ الوطني، وترتيبات خدمات الدعم التقني، وإدارة المشاريع الأقاليمية، واختيار استخدام الخبراء الاستشاريين؛

٣ - يطلب إلى الأمانة أن تقدم بصورة منتظمة معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات، في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في كل سنة، في إطار بند جدول الأعمال المعنون: "المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والشؤون الإدارية".

١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

رابعا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: التنسيق في مجال السياسة والبرمجة الصحية

١٠٩ - حرص الرئيس على تذكير الوفود بأن المجلس التنفيذي اعتمد، في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ المقرر ٣٨/٩٦ الذي يطلب إلى رئيسة المجلس التنفيذي أن تقيم اتصالات مع المجلسين التنفيذيين لمنظمة الصحة العالمية واليونيسيف بشأن إمكانية انضمام المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى عضوية اللجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية. وفي غياب الرئيسة المنتهية ولايتها، السفيرة أنيت دي أيل، تقدم نائبة الرئيسة المنتهية ولايتها، السيدة سيسيليا ريبونغ تقريرا إلى المجلس عن هذه المبادرة.

١١٠ - وقدمت نائبة الرئيسة المنتهية ولايتها عرضا موجزا إلى الأعضاء عن التطورات المستجدة حتى الآن فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة من أجل انضمام المجلس التنفيذي إلى اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالسياسة الصحية. وكانت الرئيسة قد كتبت رسائل في هذا الشأن، على النحو المطلوب، إلى رئيسي المجلسين التنفيذيين لمنظمة الصحة العالمية واليونيسيف. وفي هذه الأثناء، كتبت المديرة التنفيذية إلى نظيريها في المنظمتين طالبة مساعدتهما في عرض هذه المسألة على

مجلسيهما. وكانت نائبة المديرة التنفيذية (السياسات والإدارة) قد أبلغت المجلس التنفيذي لليونيسيف في إطار دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦، بالمقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان. ووافق المجلس التنفيذي لليونيسيف على النظر في المسألة في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٧. ثم وجه المدير العام لمنظمة الصحة العالمية والمدير التنفيذي لليونيسيف رسالة مشتركة إلى المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان عرضا فيها الترتيبات المقترحة لإنشاء لجنة تنسيق جديدة معنية بالصحة، مشتركة بين اليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان حيث كانا ينويان عرضها على مجلس كل منهما. وكانت هذه الترتيبات المقترحة معروضة على المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان في الوثيقة DP/FPA/1997/5، لكي ينظر فيها.

١١١ - ورحبت الوفود بالاستجابة السريعة من جانب هيئة المكتب السابق وأمانة صندوق الأمم المتحدة للسكان لتنفيذ المقرر ٣٨/٩٦. وأكدت عدة وفود من جديد أنها ما برحت ترى أن انضمام صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى عضوية اللجنة المشتركة سيكون مفيدا لكل من اللجنة والصندوق، مع تأكيد أحد الوفود على ضرورة ألا يترتب على العضوية عبء إداري ينوء به صندوق الأمم المتحدة للسكان. كما أعربت العديد من الوفود عن قلقها لأن المراسلات المتبادلة بشأن هذه المسألة لا توضح إن كان الصندوق سيصبح كامل العضوية في لجنة التنسيق الجديدة أم لا. وعلى سبيل المثال، هل سيسمح للصندوق بالاشتراك في المناقشات "ذات الصلة المباشرة" به "حسب؟ أم سيكون الصندوق، إلى حد ما، مجرد مراقب في أعمال اللجنة؟ وكان الرأي السائد المعرب عنه هو أنه لا ينبغي للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، أن يسعى للحصول على العضوية إلا إذا كان ذلك على أساس المساواة الكاملة مع الأعضاء الآخرين.

١١٢ - وطلبت الرئيسة إلى المديرة التنفيذية أن ترد على هذه الشواغل، فأوضحت أن بعض الارتباك المحيط بدور صندوق الأمم المتحدة للسكان نجم عن صيغة المقرر ٣٨/٩٦ الذي طلب إلى الصندوق أن يشارك بصفة مراقب في اجتماع كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ للجنة المشتركة. وفي هذه الأثناء، ألغي اجتماع كانون الثاني/يناير، فأصبح من الممكن الآن للمجالس التنفيذية للمنظمات الثلاث أن تتخذ الإجراءات اللازمة لكي يصبح صندوق الأمم المتحدة للسكان عضوا كامل العضوية في لجنة التنسيق الجديدة، قبل الاجتماع القادم المقرر عقده في أيار/مايو ١٩٩٧. وسيتيح الإطار الزمني الجديد الفرصة لأمانات المنظمات الثلاث لكي تعمل على إعداد مشروع اختصاصات لجنة التنسيق الجديدة الذي قد يتاح عرضه على المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٧ المقرر عقدها في آذار/مارس. وأكدت المديرة التنفيذية للمجلس أن الصندوق سيشارك على قدم المساواة تماما مع المنظمتين العضويين الآخرين. واستنادا إلى هذا التأكيد، أصدر المجلس المقرر التالي:

١/٩٧ - لجنة التنسيق المعنية بالصحة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بمذكرة الرئيس عن التنسيق فيما يتعلق بالسياسة والبرمجة الصحية: متابعة مقرر المجلس التنفيذي ٣٨/٩٦ (DP/FPA/1997/5)؛

٢ - يؤيد الترتيبات المقترحة الواردة في الوثيقة DP/FPA/1997/5 على النحو التالي:

(أ) أن يطلق على اللجنة الحالية المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسة الصحية، اسم لجنة التنسيق المعنية بالصحة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان،

(ب) تعدل اختصاصات لجنة التنسيق المعنية بالصحة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بما يتفق مع ذلك، بالتشاور مع أمانات المنظمات الثلاث؛

(ج) ينظم جدول أعمال جلسة لجنة التنسيق المعنية بالصحة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بحيث تُجمع المسائل الأوثق صلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان، معا في مجموعة واحدة؛

٣ - يوصي بأن ينضم المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان الى عضوية لجنة التنسيق المعنية بالصحة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

٤ - يطلب الى رئيسة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان القيام، بمساعدة من أمانة صندوق الأمم المتحدة للسكان، بإطلاع المجلس التنفيذي لليونيسيف والمجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية، على هذا المقرر؛

٥ - يطلب الى أمانة المجلس التنفيذي تعميم الاختصاصات المعدلة للجنة التنسيق المعنية بالصحة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بمجرد توافرها.

١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/
صندوق الأمم المتحدة للسكان

خامسا - المواءمة في عرض الميزانيات

١١٣ - عند نظر المجلس التنفيذي في هذا البند، كان معروضا عليه الوثائق التالية: مواءمة الميزانيات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (DP/1997/2، و Add.1) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/1997/10).

١١٤ - وعرض هذا البند مساعد مدير البرنامج، مدير مكتب الشؤون المالية والإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باسم كل من البرنامج الإنمائي والصندوق. وقال إن المنظمتين حققتا إنجازا مرموقا من خلال طرح المقترحات الرسمية بشأن المواءمة، على الدورة الحالية للمجلس التنفيذي، وإن اليونيسيف تنوي تقديم المقترحات ذاتها إلى مجلسها التنفيذي. واستعرض مساعد مدير البرنامج الخطوات التي أدت إلى تقديم المقترحات الرسمية.

١١٥ - وكان مشروع المواءمة قد بدأ في عام ١٩٩٤ عندما أصدر المجلس التنفيذي لكل منظمة مقررات تطلب إلى رؤساء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة أن يعملوا على المواءمة بين طرائق عرضهم للميزانيات بغية التوصل إلى تعاريف موحدة وتحقيق درجة أعلى من حيث الشفافية وقابلية المقارنة المالية. وكان المجلس قد أحيط علما بأن الأعمال المستندة إلى الميزانيات الحالية لعام ١٩٩٦ و ١٩٩٧ لكل منظمة قد تبدأ في أواسط شباط/فبراير ١٩٩٦. وكان ذلك عائدا إلى المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي لليونيسيف خارج سياق مشروع المواءمة بشأن الميزانية المتكاملة لليونيسيف. ونتيجة لذلك، أبطل مفعول أعمال كثيرة أنجزت في مجال المواءمة خلال عام ١٩٩٥.

١١٦ - ونوه مساعد مدير البرنامج بأن المجلس التنفيذي قد أبقي على علم بالتقدم المحرز أثناء عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ عن طريق عدد من تقارير الحالة وورقات العمل. وقد سبق تقديم تقرير مرحلي شفوي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أثناء دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦. وبالإضافة إلى ذلك، عقد عدد من الاجتماعات غير الرسمية المشتركة بين المجلسين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف.

١١٧ - وأدى عدد من الأفكار المتبادلة بشأن هذا الموضوع إلى وضع مبادئ توجيهية هامة للمشروع، ومنها على وجه التحديد بيان شامل أدلى به أحد الوفود، وأيدته الوفود الأخرى، أمام كل من المجلسين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف. وعلى ذلك، تم التوصل إلى توافق آراء بأن المواءمة ينبغي أن تعني زيادة التشابه في عرض الميزانيات تعزيزا للتفاهم ولدعم صنع القرارات الجيدة، وضرورة أن يتجاوز التشابه مجرد أسلوب صياغة المضمون أو أسلوب العرض. على أنه لا يمكن،

ولا يجب، أن يعني التواؤم التماثل التام. وقد أعرب عن الاعتقاد بأنه ينبغي أن يشمل التواؤم المبادئ الأساسية في إعداد الميزانيات.

١١٨ - وأشار مساعد مدير البرنامج إلى مبدأ هام آخر أعرب عنه المجلس التنفيذي اثناء الدورات غير الرسمية وهو أنه ينبغي للتحليل والمعلومات أن يدعما عمليات وضع السياسات الاستراتيجية وصنع القرارات من جانب المجلسين التنفيذيين بدلا من الإفراد في شغل المجلسين بتفاصيل الميزانية.

١١٩ - وشملت المقترحات المقدمة ما يلي: (أ) شكل عام لتقديم ميزانيات الدعم لفترة السنتين؛ (ب) المصطلحات والتعاريف المشتركة المتعلقة بذلك؛ (ج) منهجية عامة لإعداد تقديرات الميزانية.

١٢٠ - وأعرب مساعد مدير البرنامج عن تقديره للمساهمات الإيجابية التي وردت بالفعل بطريقة غير رسمية من بعض الوفود. وأوضح أنه لو جاءت نتائج ممارسة المواءمة إيجابية فإن الفضل يرجع إلى المجلس التنفيذي واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ثم أشاد بالدعم والتعاون البناءين من جانب أعضاء المجلس واللجنة الاستشارية على مر السنين. وقال إن من العوامل التي شجعت المنظمات بوجه خاص، تعليقات اللجنة الاستشارية التي ذكرت فيها أن المقترحات المقدمة تسهم فعلا في تقديم ميزانية شاملة وشفافة.

١٢١ - وأعربت جميع الوفود عن ترحيبها وتهنئتها إزاء المقترحات التي توصلت إليها المنظمات بشأن مواءمة الميزانية. كما أعربت عن تقديرها للعمل المضني المرتفع النوعية الذي أنجزه فريق المواءمة العامل المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف. ومما شجع الوفود كثيرا، التعليقات الإيجابية على المقترحات من جانب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وقد اتفقت على أن المقترحات تسهم فعلا في تقديم عرض للميزانية شامل وشفاف. وطلبت بعض الوفود أن تتقاسم المنظمات خبراتها مع الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة للتشجيع على زيادة الاتساق في عرض ميزانيات الدعم داخل منظومة الأمم المتحدة.

١٢٢ - ونوهت وفود كثيرة بأن الشكل العام للعرض والمصطلحات والتعاريف العامة والمنهجية المشتركة في إعداد تقديرات الميزانية، تساعد المجلس التنفيذي على مقارنة ميزانيات المنظمات الثلاث. وتطلعت الوفود إلى أن تقدم مقترحات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ في إطار النهج المتواثم ورأت أن ذلك هو الاختبار العملي الذي يمكن في ضوئه النظر في مقترحات أخرى للتنقيح.

١٢٣ - وشددت عدة وفود على أهمية رصد تنفيذ المقترحات. وأعرب وفده عن ارتياحه للمقترحات، وعن رضائه الكامل إزاء النهج الذي اتبعته اليونيسيف في عرض الميزانية المتكاملة، ورأى أنه يمكن الاستفادة من نهج مماثل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٢٤ - وذكر أحد الوفود أن من المفيد أن تعقد مقارنة في الميزانية بين استخدام الموارد الفعلي وبين المرصود منها في الميزانية (أي المستط والمخطط). وبالإضافة إلى تحليلات المتغيرات شدد هذا الوفد أيضا على أهمية تحليل الاتجاهات في سياق الميزانيات. كما تساءل عن كيفية تقديم عرض منفصل لكل من المصروفات الرأسمالية والإيرادات المتأتية من أموال المكاتب، في إطار صندوق للأصول الرأسمالية يعمل على أساس تخصيصات من الموارد العامة كميزانية رأسمالية (انظر الفقرة ١٦ من DP/1997/CRP.3).

١٢٥ - وأعرب متكلم آخر عن التقدير للعمل المرموق الذي أنجز، وقال إنه فيما تعد المنظمات فريدة في مهامها إلا أنه ينبغي أن يكون النص المرافق لجداول الميزانيات شاملا وموجزا. واقترح الوفد نفسه أن تستكمل التعاريف العامة بالنسبة لكل منظمة على حدة عند عرض الميزانيات الفعلية. واقترح فضلا عن هذا أن تتضمن الميزانية جدولا بالوظائف مماثلا للجدول المتعلق باستخدام الموارد.

١٢٦ - وتكلم أحد الوفود بالأصالة عن نفسه وباسم وفد آخر، فتطرق إلى تحقيق أهداف المواءمة التي عرضها أحد الوفود في آذار/مارس ١٩٩٦ وأيدها المجلس التنفيذي. وهي تشمل تعريفا عاما واستخداما لمصطلحات الميزانية وللنهج والسياسات المقبولة عموما في المحاسبة، وإفصاحا عن المعلومات الأساسية بالإضافة إلى الحد الأدنى بالنسبة للمحتوى، وأسلوب عرض موحد. وأشار الوفد نفسه إلى أن مهمة خبير استشاري تمت بتكليف من دولة عضو لتقييم العمل الذي أنجز والنتائج التي تحققت، جاءت إيجابية للغاية. وأوضح الوفد أن النتائج التي تحققت قطعت شوطا طويلا في تبسيط الميزانيات وإكسابها المزيد من الشفافية والشمول وسهولة المقارنة. وأكد الوفد على أن استخدام هذه الأداة أصبح الآن من مسؤولية المجلس بأن يعكف على فهم هذه المجموعة المتكاملة والتمرس في استخدامها وسيلة للإدارة على مستوى استراتيجي وفي حمايتها من عوامل الضعف. وقال إن الاختلافات ستحدث أيضا لو أن المجلس تزيّد في طلباته بإيراد تفاصيل ليس لها طابع استراتيجي. وارتأى الوفد أخيرا أن من الجوهري أن يستمر التزام المنظمات بالمواءمة وأن تواصل عملها من أجل وضع الميزانيات الكفيلة بتحقيق النتائج المقارنة بالأهداف المشتركة المخططة.

١٢٧ - وأعرب وفد آخر، في معرض ثنائه على المنظمات لما حققته من نتائج، عن بعض التحفظات على التعاريف والمصطلحات. وقال إنه رغم اتفاقه مع رأي المنظمات على أن التصنيف القائم على أساس الوحدات التنظيمية هو عملي أكثر من غيره، لكنه ليس الأكثر اتساقا مع المنطق. ورأى الوفد أن باستطاعته أن يقبل التعاريف التي قدمتها المنظمات ولكن ينبغي تقديم إيضاحات في النص عند عرض الميزانيات بحيث تشمل توصيفا دقيقا للأنشطة وللنتائج والأهداف والغايات بما يكفل مراقبة الأداء.

١٢٨ - وانتقل الوفد نفسه إلى طلب إيضاحات عن كيفية تحديد التكاليف الإدارية للبرامج المرتقبة المتعددة الأطراف والثنائية، وذلك لمعرفة ما إذا كانت هذه البرامج معانة من الميزانية العادية. وسأل الوفد، فضلا عن ذلك، عما إذا كان ثمة تعريف لمهمة الدعم على المستوى القطري بوصفها برنامجا أم دعما برنامجيا. وأثار الوفد نفسه نقطة أخرى تتعلق بصيغة ومحتوى نموذج الميزانية، كما أثنى على شكل

الجداول ولكنه رأى أنه أصبح من الضروري نتيجة لضعف التعاريف والطابع المعقد للمنظمات أن تحدد بمزيد من التفاصيل المحتويات الفنية لكل بند مدرج من أبواب الميزانية. وأخيرا شدد الوفد على ضرورة أن تواصل المنظمات عملية المواءمة بما في ذلك العمل على تحديد المؤشرات الأساسية المشتركة لقياس الأداء، مثل الميزانية العادية مقارنة بالأموال من خارج الميزانية، ونسبة الميزانيات الإدارية المستمدة من مكونات مختلفة، والموظفين الفنيين وغير الفنيين والاعتمادات البرنامجية حسب الوظيفة.

١٢٩ - وطلب أحد الوفود أن تقوم المنظمات بتقييم تجربة النهج المتوائمة في نهاية دورة البرمجة. وتساءل الوفد نفسه عما إذا كانت الخارطة التنظيمية افتراضية، وذكر أن الاعتراف الواجب قائم بالنسبة للهياكل التنظيمية الموجودة.

١٣٠ - والتمس وفد آخر إيضاحات بشأن بيان مساعد المدير عن السبب في أن أعمال المواءمة على أساس ميزانيات الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ لم تبدأ قبل منتصف شباط/فبراير ١٩٩٦.

١٣١ - ولاحظ الرئيس وهو يلخص تعليقات الوفود، التأييد الإيجابي العام للمقترحات المطروحة. وقال إن المجلس التنفيذي يتطلع إلى الدورة العادية الثالثة حين تدرج الأرقام الفعلية بالشكل الجديد. وحث على أن تتقاسم المنظمات خبراتها مع الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

١٣٢ - وتوجه مساعد مدير البرنامج بالشكر إلى الرئيس والوفود على كلماتهم الطيبة وقال إن النجاح لم يكن ليتحقق لولا تشجيع المجلس التنفيذي. فالأعمال الأساسية التي نفذتها المنظمات الثلاث ينبغي اعتبارها واحدة من الخطوات الرئيسية ضمن جهد متواصل. ومن شأن العرض الفعلي للميزانية بالأرقام الحقيقية أن يساعد المنظمات على معالجة القضايا المتبقية كلما خرجت إلى النور. وذكر أن المنظمات حرصت على إبقاء اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية (المالية والميزانية) على علم بما كان يحرز من تقدم. وبالنسبة لموضوع موازنة رأسمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أشار مساعد المدير إلى أن الموضوع يتصل بالاحتياطي المخصص للإيواء الميداني وهو لم يدرج في الميزانية لفترة السنتين. أما موضوع موازنة رأس المال فهو قيد الاستعراض.

١٣٣ - وذكر رئيس قسم الميزانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الفريق العامل المعني بالمواءمة يدرك تماما أن المقترحات الحالية ليست إلا بداية للعملية وسيُكتسب المزيد من الخبرة مع توافر الأرقام الفعلية.

١٣٤ - أما عن ضرورة إغناء الوثيقة الأساسية بالمزيد من التفاصيل، فقد أشار رئيس قسم الميزانية في البرنامج الإنمائي إلى أن النهج المتبع هو إبقاء الوثيقة الأساسية عند مستوى الإجمال مع إمكانية إتاحة المعلومات المفصلة عند طلبها. وجدير بالملاحظة أن الوثيقة الفعلية ستتضمن مسائل لم تدرج في النموذج المطروح وأن ذلك سيوفر معلومات جوهرية وتبريرات تدعم مقترحات الميزانية.

١٣٥ - وفيما يتعلق بالتعاريف، ذكر رئيس قسم الميزانية في البرنامج الإنمائي أن المنظمات تدرك أن الأمر يقتضي المزيد من العمل. ثم أوضح أن هذا الصقل سيحدث عند إعداد الميزانيات الفعلية. وبالمثل أشار كل من مدير شعبة المالية وشؤون الموظفين والإدارة في صندوق الأمم المتحدة للسكان، ورئيس قسم الميزانية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن الاختلافات بين البرامج ودعم البرامج والإدارة والتنظيم ستوضح بالكامل عند الاقتضاء.

١٣٦ - وبالنسبة للتساؤل عن الخارطة التنظيمية في النموذج المطروح أشار رئيس قسم الميزانية في البرنامج الإنمائي إلى أنه افتراضي فعلا وأن المخطط التنظيمي الفعلي لكل منظمة سيدرج عند عرض الميزانيات.

١٣٧ - وعن السؤال المتعلق بتأخر المنظمات في البدء بأعمال المواءمة على أســـاس ميزانيات الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ أفاد رئيس قسم الميزانية بالبرنامج الإنمائي، بأن اليونيسيف ألزمت بأن تقدم إلى مجلسها التنفيذي ميزانيتها الجديدة المتكاملة خارج نطاق عملية المواءمة. ولذلك لم تتوافر ميزانية اليونيسيف للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ قبل شباط/فبراير ١٩٩٦.

١٣٨ - كذلك توجهت مديرة شعبة المالية وشؤون الموظفين والإدارة بصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالشكر إلى الوفود على تعليقاتها الإيجابية ووافقت على أن الخطوة الأولى قد اتخذت بالفعل. وأشارت إلى أن المنظمات ستتمكن عند ورود مقترحات الميزانية الفعلية من المواءمة الدقيقة للعروض عند اللزوم.

١٣٩ - وعن العلاقة بين الميزانيات الإدارية والبرنامجية أوضحت المديرة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، أن بعض المعلومات سترد في وثيقة الميزانية. بيد أن المزيد من المعلومات سيرد في الوثائق الأخرى ومنها مثلا خطة العمل.

١٤٠ - وبالنسبة للتقديرات المنقحة، أشارت المديرة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، إلى أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قدمت بعض التعليقات في حين أنها لم تتعرض لأي مشاكل. وبين رئيس قسم الميزانية بالبرنامج الإنمائي أنه بالنظر إلى توقيت إعداد وثائق الميزانية للمجلس التنفيذي فقد تعذر إدراج النفقات الفعلية.

١٤١ - وذكرت المديرة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، أن المنظمات ملتزمة بألا تسمح بانقضاء مواعيد المواءمة وبأن تتلافى إدراج تفاصيل أكثر مما ينبغي، بحيث تبقى المقترحات الحالية أداة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية. وبخصوص معاملة نفقات الدعم التي تشمل المساعدة المتعددة الأطراف والثنائية، أشارت المديرة إلى أن هذه النفقات تستند إلى التكاليف الإضافية.

١٤٢ - وفيما يتعلق بالموارد المرصودة، ذكر رئيس قسم الميزانية بالبرنامج الإنمائي أن جدول تخطيط الموارد سوف يشمل، بطريقة في غاية الوضوح والشفافية، استخدام هذه الموارد، حسب الواقع، للبرامج والدعم البرامجي والإدارة والتنظيم.

١٤٣ - وقد وافق المجلس التنفيذي على الشكل المقترح لميزانية الدعم لفترة السنتين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على النحو الوارد في الوثيقة DP/1997/2.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بيان مدير البرنامج

١٤٤ - رحب مدير البرنامج بالأعضاء الجدد وبأعضاء مكتب المجلس التنفيذي وأشاد بأعضاء المكتب وأعضاء المجلس الذين انتهت مدة عضويتهم. معربا عن أمله في أن تكون سنة ١٩٩٧ سنة مثمرة، وتشمل حوارا بناء، واعتمادا للقرارات بتوافق الآراء، مع النهوض بسبل العمل، ثم أكد على التحديات والفرص المتاحة في عام ١٩٩٧، منوها بأنه بانتخاب السيد كوفي عنان الأمين العام الجديد يمثل بداية عهد جديد. وقال إن المواضيع الرئيسية في عام ١٩٩٧ تشمل التعجيل بتنفيذ التشريع المحوري الذي اعتمده المجلس، وتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأخذ بالمساءلة وعملية تغيير الإدارة. وقال إن ثمة رؤية آخذة في الانبثاق لما ينبغي أن يكون عليه توجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القرن الحادي والعشرين. وتشمل تلك الرؤية القيام، على وجه أفضل، بتحديد العلاقة مع شركاء التنمية، وتحسين حياة من يعيشون في ربقة الفقر، وبنهوض منظمة تتعلم، وتفيد من تجارب اكتسبتها بلدان محددة. وسوف تستوحي القيم في انطلاقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما يكفل له حسن الإدارة والإحساس بالمسؤولية بحيث يجمع في أعماله بين الكفاءة والحسم. وسوف تعرض التوصيات المنبثقة عن عملية التغيير على المجلس في دورته السنوية. وينصب تركيز التوصيات على أداء خدمة ذات نوعية جيدة لبلدان البرامج، ثم على الفعالية والأثر، والكفاءة والمساءلة.

١٤٥ - وأبرز مدير البرنامج أهمية خطة العمل لعام ١٩٩٧. ولاحظ الاهتمام بضمان إجراء مناقشة تجمع بين المغزى والتركيز في الدورة السنوية مع اشتمالها على فريق رفيع المستوى معني بالقضاء على الفقر. وبعد ذلك استعرض عددا من الفعاليات التي تمت منذ الدورة السابقة، ورحب بأسئلة وتعليقات المجلس الإدارة على ملاحظاته.

١٤٦ - وقد رحب عدد من الوفود بالبيان الذي أدلى به مدير البرنامج. وطلب أحد الوفود تقديم معلومات عن إطار المساءلة، فيما أكد وفد آخر على أهمية رصد أداء البرنامج في عام ١٩٩٧ وطلب تقديم معلومات عن الأهداف الكمية للأداء، على أساس إعطاء الأولوية لرصد نجاح أطر التعاون القطري. وأبرز أحد المتكلمين أهمية التطرق الى القضايا من المنظور القطري. وكان ثمة تشجيع على مواصلة الحوار مع المجلس التنفيذي بشأن عملية التغيير.

١٤٧ - وطلب أحد الوفود تقديم معلومات عن الطريقة التي تُمكّن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من تحقيق هدف تعبئة موارد بلغت ٣,٣ بليون دولار المتضمن في قرار المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥. ولاحظ وفد آخر أنه في ضوء زيادة التمويل من موارد غير أساسية يبدو أن المجلس يتحكم فقط في ثلث تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وطُلب تقديم المزيد من المعلومات عن ملاءمة أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تمول بتمويل من الموارد غير الأساسية.

١٤٨ - وأعلن أحد المتكلمين، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، عزمه على العمل مع الممثلين الإقليميين الآخرين في عام ١٩٩٧ لتعزيز المكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودعم نظام المنسق المقيم. وقال إن تمويل الميزانية الأساسية يتسم بالأهمية. ومن شأن إعداد المزيد من التقارير العملية عن المبادرة الخاصة لأفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة أن يقابل بالترحيب.

١٤٩ - وذكر مدير البرنامج بأن إطار المساءلة سوف يناقش بمزيد من التفصيل في الدورتين الحالية والمقبلة فضلا عن مناقشته في سياق عملية تغيير الإدارة. وقال إنه يتوقع إنشاء "شبكات المعرفة" كجزء من الأنظمة الشاملة لتعزيز المعلومات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن المتوخى توسيع مهمة المراجعة الداخلية للحسابات. وسوف يتم التركيز على عنصر التمكين لمن يعيشون في ربقة الفقر. وسوف يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار من التكامل مع الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وأبلغ المجلس التنفيذي بأن الأهداف التي حددت لأداء البرنامج هي أهداف تأتي على رأس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وثمة تدبير نفذ مؤخرا من جملة تدابير أخرى يقضي بتقييد السفر لمدة ستة أشهر بالنسبة للمديرين الأقدم والممثلين المقيمين.

١٥٠ - وطلب أحد الوفود تقديم معلومات عن العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. وأكد وفد آخر على ضرورة الإبقاء على هياكل ميدانية كافية في جميع المناطق. ورحّب عدد من المتكلمين بالجهود التي يبذلها مدير البرنامج لتعبئة الموارد الأساسية. ولاحظ بعض الوفود بأنه ليس بمقدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يضطلع وحده بهذا النشاط. وأشار أحد الوفود الى أن بالإمكان استخدام برامج خاصة لتعزيز تعبئة الموارد. كما أعرب المتكلم عن اعتقاده بوجود ارتباط بين تعبئة الموارد واستراتيجية المعلومات بما يمكن أن يؤثر إيجابيا على الجمهور في البلدان المانحة. وأشار الى الحاجة لإعداد تقييم صحيح وواضح لأثر البرامج التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو قصص النجاح التي يحققها بما يعزز صورة المنظمة لدى الجماهير. واقترح أحد الوفود زيادة مشاركة القطاع الخاص في تعبئة الموارد.

١٥١ - وطلب متكلم آخر تقديم معلومات عن الطريقة التي يساعد بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نشر المعلومات عن الأهداف التي اعتمدتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الواردة في الوثيقة المعنونة "تشكيل القرن الحادي والعشرين: مساهمة التعاون الإنمائي". وطالب بالمزيد من المعلومات عن دور مدير البرنامج بوصفه المنسق الخاص للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٥٢ - وأعرب مدير البرنامج عن ترحيبه بزيادة مشاركة المجلس التنفيذي في المسؤولية عن البرامج التي تنطوي على موارد غير أساسية. وقال إن تعزيز التنسيق على الصعيد القطري له أهمية كبرى. شأنه في ذلك شأن أهمية تعيين أفضل الموظفين كمنسقين مقيمين. وأفاد أنه يجري حاليا تعيين ممثلين مقيمين من كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، مسترعيا انتباه المجلس الى ورقتين وزعتا في الدورة الحالية: إحداهما عن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسق المقيم، والأخرى عن عمله شخصيا بوصفه منسقا خاصا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفيما يتعلق بأهداف لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين، أبرز تلاقي المصالح بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقال إن المنظمتين تتعاونان عن كثب في مجالي القضاء على الفقر ومتابعة نتائج المؤتمرات. أما العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي فهي علاقة طيبة بما في ذلك العلاقات من خلال العمل لمتابعة نتائج المؤتمرات الدولية والمبادرة الخاصة لأفريقيا. وعلّق على جوانب الإصلاح المختلفة في الأمم المتحدة، بما في ذلك الجهود التي تبذلها فرادى هيئات الأمم المتحدة، فيما يتعلق بالآلية المشتركة بين الوكالات، وعلى الصعيد الحكومي الدولي الأوسع نطاقا. وردا على سؤال مطروح، صرح بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سوف يولي الاهتمام الواجب بمستويات التوظيف والهيكل الميداني في استراتيجية الميزانية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. ورحب بالملاحظات التي أبديت فيما يتعلق بتعبئة الموارد، وتقييم الأثر وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص. وفيما يتصل بالمجال الأخير، أفاد بأن خطة إنشاء لجنة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الولايات المتحدة الأمريكية، هي جهد يأمل شخصيا في تكراره في مناطق أخرى.

سادسا - أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها

إطار التعاون العالمي الأول

١٥٣ - عرض مساعد مدير البرنامج، مدير مكتب السياسات ودعم البرامج، النص المنقح لإطار التعاون العالمي الأول (DP/GCF/1). وذكر بأنه كان بالمستطاع أن تستعين بالورقة المنقحة بعملية مشاورات سابقة. واستعرض الشواغل المعرب عنها في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ أثناء مناقشة النص الأول لإطار التعاون العالمي. وأبدى عدة تعليقات تتعلق بالدور الشامل للبرنامج العالمي والأهمية التي يكتسيها باعتباره يتصدى لمشاكل مشتركة بين كثير من بلدان البرنامج فيما يتصل بالتنمية البشرية المستدامة وإن تعلقت على وجه أكثر تحديدا بقضايا من قبيل إمدادات المياه، والأمن الغذائي، والطاقة المستدامة، والبحوث المتعلقة بالصحة، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز). ولقد أشارت تقييمات موارد البرنامج الخاصة والبرامج العالمية والبرامج الأقاليمية الى وجود عيوب ولكنها دافعت بقوة أيضا عن دور البرامج المشتركة بين الأقطار في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأشار الى عدد من الملاحظات الأكثر انتقادا في التقييمات، بما في ذلك تكرار مجالات التركيز، مما ألحق التشتت بالبرنامج، إضافة الى صعوبة تقييم البرامج في هذا المجال أو ذاك؛ وتدني الأولوية المعطاة لبناء الشراكات؛ وهبوط درجة الوضوح داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسلم بضرورة زيادة التركيز في العمل ولكنه أكد أيضا

على ضرورة الأخذ بالمرونة لأن البرنامج العالمي يمثل بند الميزانية الوحيد الذي يتيح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستجابة للقضايا الناشئة ودعم الشراكات العالمية الهامة.

١٥٤ - ويختلف البرنامج العالمي الحالي عن البرامج العالمية السابقة عليه، من حيث التركيز الموضوعي والإدارة البرنامجية على حد سواء، وكذلك من حيث مستويات التمويل الشامل وتخصيص الموارد في إطار البرنامج. ويمكن إنفاق الغالبية العظمى من موارد البرنامج العالمي في المجالات التالية: أطر السياسة الكلية للتنمية البشرية المستدامة؛ والطاقة، وتوفير الأمن الغذائي وتوصيل المياه لفقراء الريف والحضر؛ وسبل المعيشة المستدامة، وتحسين القدرات وخلق فرص عمل للفقراء؛ وبناء القدرات الوطنية اللازمة لإجراءات التحليلات المتعلقة بنوع الجنس والسياسات والأطر القانونية التي تراعي اعتبارات الجنسين ومؤسسات إدارة الحكم؛ وإدارة القطاع العام. وفي ذلك السياق، يهدف البرنامج العالمي الى تحليل القضايا والاتجاهات الهامة المتصلة بالتنمية البشرية المستدامة حيث يمكن أن يقوم التعاون المتعدد الأطراف بدور فيما يتصل بالدعوة و/أو بناء القدرات. وسوف يستخدم البرنامج العالمي أيضا لدعم الشراكات العالمية من أجل التصدي للتحديات الرئيسية في المجالات التي ينصب عليها تركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسوف يستخدم جزء كبير من الموارد لتطوير الاستراتيجية والمنهجية، فضلا عن اختبار أدوات ووسائل البرنامج. ويهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تحسين نوعية المعلومات المتوافرة لصانعي القرارات، بما في ذلك وضع مؤشرات وعلامات قياسية، فضلا عن استخدام تكنولوجيا المعلومات للنهوض بالمزيد من التنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر.

١٥٥ - وسوف تتوافر فئة ثانية من الموارد للتصدي للقضايا الجديدة والناشئة، والوفاء بالتزامات الشراكة العالمية الراسخة ودعم عدد محدود من القضايا التي يشملها الإطار.

١٥٦ - وقد أبدى كثير من الوفود تعليقات بشأن الوثيقة DP/GCF/1 والمُقَدمة التي عرضها بها مساعد المدير. وصرح معظم الوفود بأنه بالرغم من أن المعلومات التي قدمت شفويا في الدورة كانت مفيدة جدا، لم تتصد الوثيقة DP/GCF/1 بالقدر الكافي للشواغل المعرب عنها في الدورة العادية الثالثة. وفي حين صرح بعض المتكلمين بأنهم سوف يعتمدون الإطار إذا قدمت ورقة استراتيجية عن التعاون العالمي في دورة مقبلة، ذكر آخرون بأنهم ليسوا في موقف يسمح لهم بقبول الإطار على الإطلاق في الدورة الحالية. ولاحظ بعض الوفود بأنه ينبغي أن تتضمن الوثيقة صورة دقيقة لأنشطة البرنامج العالمي. وأن الحاجة تدعو إلى المزيد من الوضوح والتحديد ورسم الأولويات ودمج تقييم النتائج. وذكر أحد المتكلمين، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، أن التصميم الأساسي للإطار، بما في ذلك المواضيع التي يشملها، يعد مقبولا، وتساءل عما إذا كان بالمستطاع إدراج التعاون بين بلدان الجنوب أو التعاون الثلاثي الأطراف في البرنامج العالمي. وتساءل عدد من الوفود عما إذا كانت نتائج تقييم البرامج العالمية والأقاليمية والإقليمية الصادرة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦ ستؤخذ في الاعتبار في الإطار العالمي. وأكد عدد من الوفود على أهمية مؤشرات ومقاييس أداء البرنامج. وذكر أن بإمكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعمل مع الوكالات المانحة في بعض المجالات التي يشملها الإطار.

١٥٧ - وذكر أحد الوفود بأنه لا سبيل لإقرار الوثيقة لأنها تنطوي على تأييد إنفاق مبلغ ١٢٦ مليون دولار يتعين توفيره في إطار البند ١ - ٣ للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩. وتحتاج الوثيقة الى المزيد من التحديد لتبرير إنفاق هذا المبلغ. وسلّم الوفد بأن تعليمات المجلس التنفيذي لم تكن دقيقة بما فيه الكفاية ولكنه أكد على ضرورة توفير المزيد من الوقت والجهد لإعداد وثيقة جديدة. وينبغي أن تشمل الوثيقة أهدافا متسقة ومحددة بحيث تذكر أوصاف المشاريع، وحجم المبالغ المخصصة لإنجازها، وتعكس تقييم النتائج، وتورد القيمة المضافة لكل مشروع على حدة والأثر الناجم عن المشاريع في الميدان، وإظهار الميزة النسبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التدخلات التي يقوم بها. وصرح وفد آخر بأنه لا ينبغي تطبيق شكل إطار التعاون القطري على إطار التعاون العالمي. بل يتعين أن يكون الإطار العالمي أكثر تحديدا. ولا غنى عن إدماج التفكير الاستراتيجي وتقديم موجز للتنفيذ. ولاحظ أحد المتكلمين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مخول بالفعل بالبدء في تنفيذ إطاره للتعاون العالمي، ولكن لا ينبغي البدء في أنشطة جديدة إلا بعد عرض خطة أخرى على المجلس التنفيذي لكي يعتمدها.

١٥٨ - وأبرز بعض الوفود ضرورة تقسيم العمل بوضوح بين البرامج العالمية من المنظمات الأخرى. وطلبت أحد الوفود تقديم معلومات عن المشاريع التي سوف تلغى إذا حدث نقص في الأموال كما طلب معلومات عما إذا كانت هناك فرص متاحة للتمويل المشترك. وصرح أحد الوفود بأن المجلس التنفيذي لا يحتاج الى كل التفاصيل عن المشاريع لأن ذلك ينطوي على إدارة تتم على النطاق الجزئي. بيد أن متكلما آخر لاحظ أن المساءلة قضية رئيسية ويحتاج المجلس التنفيذي الى أن يتأكد من أن أنشطة الإطار العالمي قابلة للتدعيم. وأكد عدد من الوفود على ضرورة إلقاء نظرة أعمق لقطاعات مشتركة على مجالي نوع الجنس والبيئة. وأبرز أحد الوفود أهمية استخدام المؤشرات لتحقيق أهداف البرنامج العالمي، وطلب تقديم معلومات عن التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في هذا المجال. وأكد متكلم آخر على أهمية الربط بين هذا المجال وبين متابعة المؤتمرات الدولية الشاملة.

١٥٩ - وأكد مساعد مدير البرنامج للمجلس التنفيذي أن المشاورات سوف تجرى في مرحلة مبكرة فيما يتعلق بأي وثائق أخرى عن البرنامج العالمي. ومن المزمع إجراء سلسلة مناقشات خلال غذاء سريع لمناقشة القضايا التي أثارها المجلس التنفيذي. وبصدد الإجابة على تساؤل مطروح صرح مساعد مدير البرنامج بأن الجدول الذي يتضمن النسب المئوية للموارد التي ستخصص في البرنامج العالمي قد حذف من الإطار المنقح بسبب عدم توافر الأوصاف التفصيلية للمشاريع في الوقت الراهن، بما تعذر معه تقديم تفصيل دقيق لتخصيص الموارد حسب الموضوع. ولن تتوفر هذه المعلومات إلا في عامي ١٩٨٨ أو ١٩٩٩. وأشار الى أن البند ١-٣ يقدم تمويلا لاستجابة مرنة من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للاحتياجات المقبلة الهامة للتنمية البشرية المستدامة. وسوف يتجنب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تكرار الأنشطة التي تضطلع بها منظمات أخرى، علما بأن مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أنشطة مشتركة مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة تسفر عن استجابات متسقة للمشاكل. ولاحظ مساعد مدير البرنامج أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يستطيع على الفور وقف التزامه بترتيبات التمويل المشترك الرئيسية، حتى وإن كانت مساهمته

المالية ثانوية، وذلك بالرغم من احتمال إلغاء هذه الترتيبات تدريجيا، موضحا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتمد على الخبرات المتوافرة لدى المؤسسات الأخرى من خلال هذه الشراكات.

١٦٠ - وأبرز زيادة التركيز المتضمنة في مشروع الإطار المقدم في الدورة الحالية، وقال إن بالمستطاع زيادة تجميع الـ ٢٥ فئة الموضحة في الوثيقة لتبيان عدد أقل من الفئات، وإلغاء بعض الفئات الفرعية. وأكد مساعد مدير المجلس التنفيذي بأنه بالرغم من أنه يمكن الأخذ بالمزيد من التركيز في الإطار فقد استمع البرنامج الى تعليقات أعضاء المجلس في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ وسوف يواصل التحرك في هذا الاتجاه بمزيد من التركيز. وأكد من جديد على أنه يصعب في الوقت الراهن تقديم تفصيل للمبلغ الذي يتعين إنفاقه حسب الفئة.

١٦١ - وفي معرض الرد على سؤال، لاحظ مساعد مدير البرنامج بأن أنشطة القطاع الخاص لم تذكر بالتفصيل في الوثيقة، بل حدثت تداخلات هامة في ذلك المجال، بما في ذلك الأعمال المتعلقة بالائتمانات على الصعيد الجزئي والمشاريع الصغيرة، ولكنها ظلت عنصرا صغيرا من مكونات البرنامج الشامل. وأبرز أيضا حقيقة أنه صدرت للمديرين تعليمات لدمج اعتبارات نوع الجنس والاستدامة البيئية في صلب برامجهم. وفيما يتعلق بالروابط مع البرامج القطرية أوضح أن الشراكة العالمية تهدف الى زيادة العضوية مع بلدان الجنوب، فضلا عن التعاون التقني وبناء القدرات. وقال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل حاليا مع منظمات أخرى لوضع مؤشرات، ولا سيما فيما يتعلق بتحليل الحالة.

١٦٢ - ثم أعرب مساعد مدير البرنامج عن الشكر للمجلس التنفيذي لما قدمه من تعليقات مفيدة وبناءة. وأكد للمجلس بأن نتائج التقييمات سوف توضع في الاعتبار عند تطوير استراتيجية وإطار لتنفيذ البرنامج العالمي. وسوف يهتم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدرجة كبيرة بالأولويات ويركز على البرنامج ويبذل جهدا متضافرا لتحديد الأولويات وإلغاء الأنشطة التي لا تتعلق بمهمته الأساسية. ويشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اهتمامات المجلس التنفيذي ومفادها أنه يمكن زيادة التركيز على البرنامج العالمي. وقد وزع رسم توضيحي على المجلس بالمجالات التي يركز عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولاحظ مدير البرنامج بأن الرسم التوضيحي يبين أيضا إطار متابعة المؤتمرات الدولية، معربا عن أمله في تزويد البرنامج في أقرب وقت ممكن بتوزيع كمي للموارد. وقال إن الشراكات وأوجه التعاون المشتركة أدت الى اتباع نهج متنوعة وكانت لها قيمة كبيرة. فقد جلب التمويل المشترك موارد دعت الحاجة إليها كما ساعد على تجنب التداخل بين الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات المختلفة. وأتاح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشاركة في العمليات الكبيرة مما جعل بمقدوره تمثيل مصالح بلدان البرنامج.

١٦٣ - وافق المجلس التنفيذي على المقرر التالي:

٥/٩٧ - الإطار الأول للتعاون العالمي

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بالمشروع المنقح للإطار الأول للتعاون العالمي الوارد في الوثيقة DP/GCF/1 فضلا عن بياني مدير البرنامج ومساعد مدير البرنامج بشأن المشروع المنقح؛

٢ - يشير إلى مقرره ٤٧/٩٦؛

٣ - يطلب إلى مدير البرنامج، أن يقوم، مع مراعاة التعليقات المقدمة من أعضاء المجلس التنفيذي، في الدورة الحالية، بزيادة توضيح مشروع الإطار الأول للتعاون العالمي من خلال إجراء مشاورات مبكرة مع المجلس، وأن يقدم إلى الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧ مقترحا منقحا ليقوم المجلس بالنظر فيه وإقراره، على أن يشمل ذلك المقترح خطة استراتيجية للتنفيذ ويأخذ في الاعتبار المبادئ التوجيهية التالية:

(أ) ضرورة المراعاة التامة للنتائج التي توصل إليها تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "البرامج العالمية والدولية والإقليمية: تقييم الأثر" (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦) فضلا عن تعليقات الوفود في الدورة الحالية؛

(ب) ضرورة التركيز على الأنشطة البرنامجية التي: '١' تكون ذات طابع ومنظور عالميين؛ '٢' لا يمكن تنفيذها في إطار البرامج الإقليمية أو القطرية؛ '٣' يمكن أن تعزز الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة؛

(ج) ضرورة وضع أولويات للأنشطة البرنامجية والتركيز عليها، في إطار الولاية الحالية وفي المجالات ذات الأولوية، التي يمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يحدث فيها أثرا مختلفا حقيقيا؛

(د) ضرورة تجنب الازدواجية، مع تعزيز التضافر مع الهيئات ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها؛

٤ - يشدد على ضرورة أن يراعى في الاقتراح المنقح:

(أ) أن يتضمن، لعلم المجلس، عرضا تفصيليا للأنشطة الجارية، التي ستتوقف خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩؛

(ب) أن يحدد كيفية رصد أنشطة البرنامج وتقييمها، استنادا إلى مؤشرات ومعايير الأداء، ولا سيما فيما يتعلق بأثرها على الصعيد القطري؛

٥ - يقرر، في غضون ذلك:

(أ) استمرار الأنشطة التي تم الالتزام بها من قبل؛

(ب) إمكان الالتزام بما يصل إلى ما مجموعه ٣٣,٣ في المائة من الموارد العالمية في إطار البند ١-٣، من أجل الأنشطة، بطريقة تتسق مع المبادئ التوجيهية الموجزة في الفقرات ٣ (أ) إلى ٣ (د) من هذا المقرر؛

(ج) أن تُرفق بالاقتراح المنقح، لعلم المجلس التنفيذي، قائمة بالأنشطة الجارية والمزمع القيام بها.

١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

إطار التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٦٤ - عرض مساعد المدير، مدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إطار التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (DP/RCF/RLA/1). وأشار إلى أنه قد أجريت مع الحكومات مشاورات واسعة النطاق عند إعداد إطار التعاون الإقليمي. وسيتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع عدد كبير من الشبكات المختلفة لتحقيق أهداف التعاون الإقليمي من بينها المؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية. وسوف تستمر تنمية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ويمثل أيضا مراعاة منظور نوع الجنس في أوجه النشاط الرئيسية سمة رئيسية في الإطار الجديد. وستحدد في مرحلة تصميم المشاريع مؤشرات النجاح من أجل تقرير أثر المشاريع على البرنامج الإقليمي بشكل أفضل.

١٦٥ - ووجه أحد الوفود باسم منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الشكر إلى المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على إطار التعاون الإقليمي الذي يعد إطارا استراتيجيا ومركزا. فرغم أن المنطقة متنوعة، أوضح الإطار أن البلدان المستهدفة يمكن أن تجتمع حول عدد من القضايا التي تشكل أولويات إقليمية. وقد حظيت بتقدير كبير العملية التحضيرية التي شملت إجراء مشاورات شاملة على الصعيد الإقليمي.

١٦٦ - وأعربت عدة وفود عن تأييد واسع النطاق للإطار، بما في ذلك دمج النتائج والدروس المستفادة من التعاون الذي تم في الماضي وخاصة أهمية المشاورات التي أجريت مسبقا في وضع الإطار، وتناقص عدد المشاريع مع زيادة تركيزها والأهمية التي أوليت للتقييم. وأشار عدد كبير من المتكلمين إلى صلة

الاستراتيجية المقترحة والمجالات المواضيعية المحددة في الوثيقة بموضوع إطار التعاون الإقليمي وأبرزوا بعض المجالات ذات الأهمية وخاصة العلم والتكنولوجيا، والتجارة، واحتياجات البلدان الجزرية الصغيرة النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأكد بعض المتكلمين على ضرورة جمع المزيد من الموارد من أجل تنفيذ البرنامج. ورحب أحد الوفود بمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التعاون المتعدد الأطراف والثنائي في المنطقة ثم أبدى تأييده لزيادة تعزيز هذه المشاركة. وأكدت عدة وفود على ضرورة التركيز على التدخلات الرامية إلى وضع الاعتبارات المتعلقة بنوع الجنس ضمن مسار الأنشطة الرئيسية وفي مجال البيئة.

١٦٧ - وسأل أحد الوفود عن كيفية الربط بين البرنامج الإقليمي وإطار التعاون العالمي، وإلى أي مدى تم التصدي للقضاء على الفقر في هذا البرنامج، كما طلب مزيدا من المعلومات عن إنشاء أنظمة للمعلومات وتقديم الخدمات المتعلقة بتعبئة الموارد الإضافية في المنطقة على النحو المشار إليه في الفقرة ١٢ من الوثيقة. وطلب وفد آخر معلومات بشأن إطار متعلق تحديدا بمنطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية وبشأن الاشارات المتعلقة بالتعاون مع وسائل الإعلام من أجل تشجيع الديمقراطية، وسأل عما إذا كانت قد خصصت موارد من أجل أنشطة بعينها. وطلب المتكلم أيضا مزيدا من المعلومات من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التمويل المقدم لكل منطقة.

١٦٨ - وأبرز مساعد المدير الصلات المتشابكة القائمة بين المواضيع والأولويات الإقليمية والوطنية. قائلا إنه كان هناك تعاون وثيق مع مراكز التنسيق الوطنية والمكاتب القطرية في وضع إطار التعاون الإقليمي. وستضطلع المكاتب المحلية بمهمة تنسيق الصلات بين البرامج الإقليمية والوطنية. وأشار إلى أن القضاء على الفقر مدمج تماما في صلب البرنامج بما في ذلك ما يتم من خلال مشاريع مرفق البيئة العالمية. وردا على سؤال، قال إن تقديم الخدمات يمول ذاتيا. ثم أشار إلى الاهتمام المتزايد الذي سيوليه المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لأنشطة التقييم. فعلى سبيل المثال، سيجرى تقييم غير متحيز للتقدم المحرز في مراعاة منظور نوع الجنس في أوجه النشاط الرئيسية. وأشار إلى أن مراكز التنسيق المعنية بمسائل نوع الجنس كانت هي نفسها مراكز التنسيق المعنية بالفقر في المكاتب القطرية. وأشار إلى أن الصلة بين البرنامج الإقليمي والبرنامج العالمي قد حددت مع إشارة خاصة إلى تدخلات في مجال أساليب الحكم والإدارة. ووزعت معلومات بشأن الأنشطة في مجال الحكم في المنطقة على المجلس التنفيذي.

١٦٩ - وأكد مساعد المدير التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع جميع البلدان ورحب بإمكانية التعاون المتعدد الأطراف والثنائي. وأشار إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعاون مع الاتحاد الكاريبي وأن نسبة ٢٥ في المائة من البرنامج الإقليمي مكرسة لمنطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية. وحسب المواضيع، كرس البرنامج الإقليمي نسبة ٦٠ في المائة من موارده للقضاء على الفقر ولأساليب الحكم والإدارة؛ و ٢٠ في المائة للبيئة؛ و ١٥ في المائة للتجارة والتكامل؛ و ٥ في المائة للعلم والتكنولوجيا. وعن طريق البرنامج الإقليمي، يقوم المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باستكشاف سبل

للتعاون مع وسائل الإعلام من أجل تعزيز الأفكار المتصلة بالتنمية المستدامة وما يتعلق منها تحديدا بثقافة الديمقراطية.

١٧٠ - وأبلغ معاون المدير المجلس التنفيذي بأن كل مكتب إقليمي تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد وافق على تخصيص نسبة ٢٠ في المائة على الأقل من أجل اعتبارات نوع الجنس في أنشطة التنمية في برامجه الإقليمية. وستقوم اللجنة الداخلية لمراقبة إدارة البرامج برصد هذا الجانب من جوانب البرامج. كما شملت الوسائل الأخرى لتعزيز اعتبارات نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية الاستعانة بخبراء في البرنامج الإقليمي تابعين لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وإعداد نماذج لمراعاة اعتبارات نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية، مع إمكانية الاستعانة بأخصائيين من متطوعي الأمم المتحدة كمستشارين في اعتبارات نوع الجنس في التنمية في المكاتب القطرية. وأبلغ المجلس التنفيذي أن ٩٠ في المائة من مجموع الموارد المتاحة سنويا للبرامج الإقليمية قد وزعت على أساس تناسب الموارد القطرية في كل منطقة، مع توزيع الرصيد البالغ ١٠ في المائة بالتساوي بين المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة. وستحصل جميع البرامج الإقليمية على قدر أكبر من الموارد في ترتيبات البرمجة الخلف، حيث تخصص لأفريقيا أكبر نسبة تمنح على أساس سنوي (٣٠,٣ من ملايين الدولارات) ويأتي بعدها آسيا والمحيط الهادئ (٢٢٠,٣٩٤ مليون دولار) والدول العربية (٧,٦٥٧ مليون دولار) وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٦,٩٢٥ مليون دولار) ثم شرق أوروبا/رابطة الدول المستقلة (٦,٧٤٢ مليون دولار).

١٧١ - وقد وافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (DP/RCF/RLA/1).

الإطار الأول للتعاون القطري مع بليز (DP/CCF/BEL/1)

١٧٢ - أشار مساعد مدير البرنامج إلى أن تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع بليز يغطى من السلفادور. وقال إن التمويل من خارج الميزانية يدعم موظفا فنيا دوليا واحدا لتغطية برنامج بليز. وينصب هذا البرنامج على القضاء على الفقر وتنمية القدرات كما يركز على البيئة المستدامة. ويؤمل أن يجتذب رأس المال الاستهلالي في بليز، البالغ قدره ٣٠٠ ٠٠٠ دولار مزيدا من التمويل.

١٧٣ - ووافق المجلس التنفيذي على الإطار الأول للتعاون القطري مع بليز (DP/CCF/BEL/1) على أساس عدم الاعتراض.

١٧٤ - وأعرب ممثل بليز عن تقدير حكومته للمساعدة التي قدمها وما برح يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى بليز، معربا عن الأمل في أن تتعزز قدرة المكتب الفرعي بتزويده بموظف دولي وبتنفيذ البرامج المقررة. وقال إن حكومة بليز تتعهد بتعاونها على تنفيذ هذا البرنامج.

المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة

المناقشة عامة

١٧٥ - عرض مساعد مدير البرنامج، مدير المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة أطر التعاون الإقليمي الستة المعروضة على المجلس التنفيذي على أساس عدم الاعتراض بموجب أحكام مقرر المجلس ٧/٩٦. وقال إن الوثائق المعروضة على المجلس هي الأطر الأولى للتعاون القطري مع الجمهورية التشيكية (DP/CCF/CZE/1) وهنغاريا (DP/CCF/HUN/1) وكازاخستان (DP/CCF/KAZ/1) وقيرغيزستان (DP/CCF/KYR/1) ومولدوفا (DP/CCF/MOL/1) وسلوفاكيا (DP/CCF/SLO/1). وأشير إلى استلام خمسة طلبات خطية تدعو المجلس إلى بحث إطاري التعاون القطري مع قيرغيزستان وسلوفاكيا، وبناء على ذلك سيناقشهما المجلس وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ٧/٩٦.

١٧٦ - وأشار مساعد مدير البرنامج إلى عدد من خصائص البرامج التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذه المنطقة، وهي: إعداد تقارير التنمية البشرية الوطنية وتقارير إنجاز المشاريع بدعم من أموال البرامج الإقليمية؛ والتشجيع على التنفيذ الإقليمي بوصفه النموذج المختار؛ والتركيز على التدخل على مستوى السياسة العامة، وعبء العمل الثقيل الملقى على عاتق المنسقين المقيمين الذين كثيرا ما لا يوجد معهم نائب أو مساعد للممثل المقيم فضلا عن كونهم يجسدون الوجود الوحيد للأمم المتحدة في المنطقة؛ ثم السياسات المشجعة على التنمية البشرية المستدامة. وأضاف يقول إن عدة بلدان طلبت من البرنامج تقديم العون لها في الانتقال من مرحلة المساعدة القائمة على المنح لتصبح في عداد الأطراف المانحة الناشئة، بما في ذلك دعمها في تحقيق هدف انضمامها إلى الرابطات الإقليمية في المنطقة. وقال إن البرنامج مستعد للمساعدة وخاصة في ضوء توافر إمكانية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وبوجه خاص بين منطقة شرق ووسط أوروبا ورابطة الدول المستقلة ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

١٧٧ - وأضاف قائلا إن المكتب الإقليمي لشرق ووسط أوروبا يزمع أن ينشئ، في حدود الميزانية الحالية، وحدة اتصال لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بلدان المنطقة التي لا يوجد فيها مكاتب للبرنامج (الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وهنغاريا). أما مفهوم شبكة الاتصال من أجل التنمية، وهو ما يتيحه وجود وحدات اتصال في كل بلد فيعمل على تيسير عملية انتقال تلك البلدان من مرحلة المساعدة القائمة على المنح. وستنسق هذه الشبكة وتدعمها مبادرة إضافية للمكتب الإقليمي تتمثل في إنشاء مركز التعلم سيتخذ مقره في برادسلافا، سلوفاكيا، وسيضطلع بأنشطة اتصال - دعم وينظم فعاليات تعليمية. وسيكون مركز التعليم هذا وسيلة فعالة من حيث التكاليف في مساعدة المكتب الإقليمي على إدارة البرامج في البلدان التي لا يوجد فيها مكتب مكتمل القدرات.

١٧٨ - واردف قائلا إن أطر التعاون القطري مع كازاخستان وقيرغيزستان ومولدوفا تعكس وجودا فعالا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كل من تلك البلدان. ويعول المانحون الثنائيون على الدور الذي يمكن أن يؤديه البرنامج باسمهم على نحو ما تشهد به مساهمتهم الكبيرة في التكاليف في قيرغيزستان ومولدوفا. وأفاد بأن الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في قيرغيزستان موجود الآن في دورة المجلس

التنفيذي، وأنه قد افتتح مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ذلك البلد وحظي مؤخرا باعتراف وطني بجهوده بمنحه لقب "رجل العام".

١٧٩ - وأعربت عدة وفود عن تقديرها للعمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة، خاصة في ضوء قلة الموارد، سواء البشرية أو المالية، المتاحة للمكتب الإقليمي لكي ينفذ أنشطته. وأبدت تقديرها الكبير للنُهج المبتكرة والمتنوعة التي يتبعها المكتب الإقليمي في أعماله بالمنطقة، حيث تأخذ في الاعتبار الحالات والاحتياجات الإفرادية. وأعربت عن الأمل في أن تتلقى المنطقة ضمن إطار استراتيجية الميزانية القادمة مزيدا من الموارد على هيئة موظفين ودعم تنفيذي. وأولي اهتمام خاص لتعزيز قدرات المقر والمكاتب القطرية في المنطقة. وأشير إلى أن النسبة المرتفعة من مساهمة المانحين الثنائيين والحكومات في التكاليف ساعدت على نجاح عدة برامج. وأيدت الوفود اتباع نهجي التنفيذ الوطني والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في أطر التعاون القطري المعروضة على المجلس. وأكد عدة متكلمين على أهمية مواصلة تقديم المساعدة إلى جميع البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

١٨٠ - وأشار أحد الوفود إلى مشروع البرنامج لمساعدة البلدان على الانضمام إلى عضوية الرابطات الإقليمية، فأكد على المساعدة التي تحتاج إليها الحكومات لتحسين الأداء ولإعادة التنظيم كما أكد على ضرورة زيادة القدرة التنافسية في الأسواق العالمية. ورأى أن التكيف مع معايير وآليات الاتحاد الأوروبي مسألة بالغة الأهمية للبلدان المنتسبة إلى الاتحاد والبلدان التي تنشد الحصول على هذا المركز. وألمح الوفد نفسه إلى أنه لا بد لبعض البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من إعادة النظر في سياساتها المتعلقة بالمساعدة الخارجية. كما لاحظ ممثل الوفد أن تقرير التعاون الأقاليمي المقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٧ سيكون مفيدا في تقييم الإنجازات التي تحققت في مجال ترويج طرائق التعاون المبتكرة بين جميع البلدان المشمولة بالبرامج المنبثقة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٨١ - وتكلم ممثلو الجمهورية التشيكية وكازاخستان ومولدوفا معربين عن تقديرهم للتعاون الجاري مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بلدانهم. وطلب ممثل مولدوفا توضيح سبب إدراج بند "الموارد الأخرى" في المرفق المالي لإطار التعاون القطري الخاص بمولدوفا. وأوضح أنه فهم أن الموارد "الأخرى" ستدرج في البند ١-١-١، هدف تخصيص الموارد من الأرقام الأساسية، وستستخدم بدون أي قيود. وقال إنه في حالة الإبقاء على بند "الموارد الأخرى"، فسيظهر عندئذ البند ١-١-١، هدف تخصيص الموارد من الأرقام الأساسية، بدون "الحد الأدنى"، لجميع أطر التعاون القطري، ويظهر الرصيد الباقي في بند "الموارد الأخرى". وطلب من المجلس أن ينظر في هذه المسألة في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧. وأيد هذا الموقف وفد آخر طلب أن تكون جميع معايير تخصيص الموارد، بما في ذلك المخصصات الإدارية بالميزانية، معايير واحدة لجميع البلدان المشمولة بالبرامج التي يرعاها البرنامج الإنمائي.

١٨٢ - واستفسر أحد الوفود عن الطريقة التي ساعد بها البرنامج الإنمائي البلدان على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وعن مدى نجاح ذلك المسعى. وأشار متكلم آخر إلى وجود العديد من العناصر الفاعلة في

المنطقة وطلب المزيد من المعلومات عن الميزة النسبية التي يتمتع بها البرنامج الإنمائي. كما طلب بعض الوفود مزيدا من الإشارات المحددة إلى أنشطة إدماج المرأة في التنمية، بينما أيدت وفود أخرى الإشارة في أطر التعاون القطري بمزيد من المنهجية والوضوح إلى الدروس المستفادة. وطلب أحد الوفود بأن يدرج البرنامج الإنمائي في الصفحة التي تتصدر إطار التعاون القطري قائمة بالمؤشرات الاقتصادية - الاجتماعية، أسوة بما يفعله صندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٨٣ - وفي معرض تعليقه على أطر التعاون القطري التي كانت قيد النظر في الدورة الراهنة، أبلغ مساعد مدير البرنامج المجلس بأن التكاليف الإدارية والوظائف في كل مكتب قطري لا تزيد في المتوسط على ٥٠ في المائة بالمقارنة بمكاتب البرنامج الإنمائي المماثلة في المناطق الأخرى. ولاحظ أنه على الرغم من عدم توافر أرقام دقيقة، فإن النسبة المئوية لتكاليف الخبراء الاستشاريين المغتربين ولتكاليف المعدات منخفضة بوجه عام. وفيما يتعلق بالمساعدة المقدمة إلى البلدان التي تعتزم الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أوضح أن تعاون البرنامج الإنمائي يقتضي الاضطلاع بأنشطة تدريبية وقد جرى تنسيق هذه الأنشطة مع اللجنة الأوروبية. وأكد أنه توجد في كل بلد وحدة للشؤون المتعلقة باعتبارات نوع الجنس وهي تشجع على تبادل المعلومات على أساس قطري. ويجري التقييم والرصد بموجب الشروط المتفق عليها للسياسات والإجراءات التي يتبعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إطار التعاون القطري مع قيرغيزستان (DP/CCF/KYR/1)

١٨٤ - أشاد ممثل قيرغيزستان بالعمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في قيرغيزستان ونوه بالدور التنسيقي الرئيسي الذي قام به البرنامج في ذلك البلد على الرغم من الموارد البشرية المتواضعة. وأعرب عن تقديره لمساهمة المانحين في التكاليف. ثم طلب إلى البرنامج الإنمائي مواصلة مساعدته الغوثية التي بدأ تقديمها في أعقاب الزلزال الذي وقع في قيرغيزستان.

١٨٥ - ونوه عدد من الوفود بإطار التعاون القطري بوصفه نموذجا طيبا من نوعه، ولا سيما لأنه يتضمن مشاريع عملية. وطلب أحد الوفود المزيد من المعلومات عن نطاق النشاط الذي تشترك فيه المنظمات غير الحكومية وعن المعرفة المكتسبة من النظام السابق. وسئل البرنامج الإنمائي أيضا عن علاقته مع الشركاء الآخرين، بما فيهم البنك الدولي. ولوحظ أن ارتفاع نسبة المشاركة في التكاليف في قيرغيزستان إنما يعزى إلى حكومة هولندا.

١٨٦ - وفي معرض الرد على استفسار، ذكر الممثل المقيم في قيرغيزستان، أن من الممكن الحصول على المؤشرات المتعلقة بهذا البلد من وزارة الاقتصاد وإرفاقها بإطار التعاون القطري. ثم أفاد المجلس التنفيذي عن نسب التوزيع المئوية لمجالات التركيز في إطار التعاون القطري، وهي : ٢٤ في المائة للقضاء على الفقر؛ و ١٢ في المائة لأنشطة توفير الوظائف وأنشطة القطاع الخاص؛ و ٣٨ في المائة للأنشطة المتعلقة بمسائل نوع الجنس؛ و ١٦ في المائة للبيئة. وقال إن هذا الإطار للتعاون القطري يحتوي على مدخلات عديدة منها مشاركات القطاع الخاص. وكما أن البرنامج الإنمائي يعمل بالتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة،

بما في ذلك البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ومع المانحين الثنائيين، ويتعاون أيضا مع المنظمات غير الحكومية في عدة ميادين. ولاحظ أن ثمة قدرات وطنية كبيرة لدى البلد الذي يعمل فيه.

إطار التعاون القطري الأول مع سلوفاكيا (DP/CCF/SLO/1)

١٨٧ - أعرب ممثل سلوفاكيا عن تقديره للتعاون الذي يوفره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشيرا إلى أن البرنامج ساهم في تنمية بلده على الرغم من قلة الموارد. وأبدى ترحيب حكومته بطرائق التعاون التي تناولها مساعد مدير البرنامج.

١٨٨ - وطلبت معلومات عن توزيع التمويل حسب القطاعات، وعن مقدار مساهمة الحكومة، وعن معدل تنفيذ البرامج خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٦. ورد الممثل بأن الفرع المتعلق بالنتائج والدروس المستفادة يساعد على فهم مشاكل البرنامج القطري السابق الذي كان مجزأ أكثر من اللازم.

١٨٩ - وأوضح مساعد مدير البرنامج أن الترحيل الزائد من فترة البرمجة السابقة يرجع جزئيا إلى الموافقة على علاوة استقلال في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وأضاف قائلا بأنه يبدو، بعد نشر إطار التعاون القطري، أن معدلات التنفيذ هي أعلى في الواقع مما هو مبيَّن. وسيستكمل هذا الإطار أيضا فيما يتعلق بمساهمة الحكومة.

١٩٠ - وتم اعتماد أطر التعاون القطري الأولى مع الجمهورية التشيكية (DP/CCF/CZE/1) وهنغاريا (DP/CCF/HUN/1) وكازاخستان (DP/CCF/KAZ/1) وقيرغيزستان (DP/CCF/KYR/1) ومولدوفا (DP/CCF/MOL/1) وسلوفاكيا (DP/CCF/SLO/1) على أساس عدم الاعتراض.

تمديد البرنامج القطري السادس للأردن (DP/CP/JOR/6/EXTENSION I)
تمديد البرنامج القطري الخامس للبحرين (DP/CP/BAH/5/EXTENSION I)
تمديد البرنامج القطري السادس للجزائر (DP/CP/ALG/6/EXTENSION I)

١٩١ - أفاد الرئيس المجلس التنفيذي بأنه من صلاحيات المدير تمديد البرامج القطرية. وقال إن تمديدات البرنامج القطري السادس للأردن (DP/CP/JOR/6/EXTENSION I) والبرنامج القطري الخامس للبحرين (DP/CP/BAH/5/EXTENSION I) والبرنامج القطري السادس للجزائر (DP/CP/ALG/6/EXTENSION I) معروضة على المجلس للعلم.

١٩٢ - وقدم مساعد مدير البرنامج، مدير المكتب الإقليمي للبلدان العربية الوثائق التي تحتوي على التمديدات، وأشار في هذا الصدد إلى أن هذه التمديدات هي لسنة واحدة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وقال إن أطر التعاون القطري مع هذه البلدان ستقدم إلى المجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وقد اختلفت أسباب التمديد في كل من من هذه الحالات الثلاث. ففي البحرين، صادفت الحكومة

في أعقاب حرب الخليج صعوبة في المشاركة في تكاليف تنفيذ البرنامج. وفي الجزائر، كان سبب التمديد هو انخفاض معدل التنفيذ. أما في الأردن، فقد استهدف التمديد مواءمة الدورة البرنامجية مع الدورات البرنامجية لشركاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات وتغيير وجهتها لتفي بأحكام ولاية التنمية البشرية المستدامة.

١٩٣ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتمديدات البرنامج القطري السادس للأردن (DP/CP/JOR/6/EXTENSION I) والبرنامج القطري الخامس للبحرين (DP/CP/BAH/5/EXTENSION I) والبرنامج القطري السادس للجزائر (DP/CP/ALG/6/EXTENSION I).

المساعدة المقدمة إلى ميانمار

١٩٤ - قدم مساعد مدير البرنامج، مدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، مذكرة مدير البرنامج عن تقديم المساعدة إلى ميانمار (DP/1997/4). وقال إن الغرض من هذه المذكرة هو تقييم مدى استمرار المساعدة المقدمة إلى ميانمار في الوفاء بأحكام مقرر المجلس التنفيذي ١/٩٦ ومقرر مجلس الإدارة ٧١/٩٣. وأشار إلى حدوث تطورين رئيسيين هما: اكتمال مشاريع مبادرة التنمية البشرية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ البالغ عددها ١٥ مشروعا، والانتهاء من صياغة المشاريع العشرة التي يشتمل عليها مبادرة التنمية البشرية الممدة (HDI-E) (١٩٩٦-١٩٩٨) ومن الموافقة عليها بالامتثال التام لمقرر المجلس ١/٩٦. وأشار إلى إيفاد فريق من الخبراء في بعثة إلى ميانمار في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، لتقييم نتائج وإنجازات مبادرة التنمية البشرية واستبانة مدى استمرارها في الوفاء بأحكام التشريع ذي الصلة. وأضاف يقول بأن التقرير التقييمي أتيح لأعضاء المجلس. ثم تطرق مساعد مدير البرنامج إلى التقييم وإلى النتائج الرئيسية التي توصل إليها فقال إن التقرير يبيّن بوضوح نتائج مبادرة التنمية البشرية والآثار الناجمة عنها والدروس المستفادة منها. كما قدمت معلومات إضافية في اجتماع غير رسمي عقد في ١٤ كانون الثاني/يناير. وستضطلع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة بتنفيذ مشاريع مبادرة التنمية البشرية الممدة. وبذلت جهود أوسع لتعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية، الدولية منها والوطنية، ولا سيما فيما يتعلق بتيسير المشاركة المجتمعية على مستوى القاعدة. وقد روعيت الشواغل المتعلقة بالرصد والتقييم وستظل مراعاة أثناء تنفيذ أنشطة مشاريع مبادرة التنمية البشرية الممدة. وما برح الممثل المقيم للبرنامج يزود السفارات الموجودة محليا بمعلومات كاملة في اجتماعات يعقدها لهذا الغرض. وباستطاعة مسؤولي السفارات إذا ما قاموا بزيارات منتظمة إلى المواقع التي تنفذ فيها مشاريع مبادرة التنمية البشرية أن يطلعوا بأنفسهم على الأنشطة التي يضطلع بها البرنامج على مستوى المجتمعات المحلية والقواعد الشعبية. وقد نظمت أربع زيارات ميدانية خلال عام ١٩٩٦. ويعقد الممثل المقيم اجتماعات دورية لتزويد منظمات المجتمع المدني بالمعلومات. كما يسعى حاليا إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية التي لا غنى عنها بالنسبة للقواعد الشعبية.

١٩٥ - وأشارت عدة وفود إلى أن سفارات بلدانها في ينغون أثنت على البرنامج الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميانمار، مستشهدة بوجه خاص بالإطار الذي توفره لأنشطة القاعدة مبادرة التنمية البشرية الممددة. وحثت هذه الوفود البرنامج الإنمائي على استكشاف إمكانية زيادة التوسع في

أنشطته لتعود بأعظم فائدة على السكان المحليين في ميانمار. وكان التنويه بالفائدة الكبيرة التي تعود بها الزيارات الميدانية. وأراد أحد الوفود الوقوف على الميزانية الكلية للمشاريع الـ ١٥؛ وعلى نسبة الخبراء الاستشاريين الدوليين إلى الخبراء الاستشاريين الوطنيين؛ والرصيد من الميزانية المخصص لمنفعة السكان على مستوى القاعدة؛ والطريقة التي اتبعت في اختيار المدن التي أقيمت فيها مشاريع البرنامج الإنمائي؛ وخبرة البرنامج الإنمائي في الحفاظ على حيدته السياسية. وأراد وفد آخر أن يعلم ما إذا كانت هناك مشاكل في رصد مستوى التنمية البشرية ببعض الولايات في ميانمار. وأكدت عدة وفود على الأهمية التي تعلقها على رصد أنشطة البرنامج الإنمائي في ميانمار.

١٩٦ - وتكلم أحد الوفود عن نفسه وباسم وفد آخر، وبتأييد من وفد ثالث، فاسترعى الاهتمام إلى استمرار تدهور حالة حقوق الإنسان في ميانمار، مؤكدا على ضرورة مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة ١١٧/٥١. وحث البرنامج على التقيد بمقرر مجلس الإدارة ٢١/٩٣ والسعي إلى إقامة اتصالات في هذا البلد على أوسع نطاق متنوع وممكن بما في ذلك زعماء المعارضة، بغية توسيع نطاق نشاطه. وطُلِب توفير المزيد من المعلومات عن التعاون مع المنظمات غير الحكومية. وحث وفد آخر البرنامج على التعاون مع الأمم المتحدة في الأنشطة التي يضطلع بها في ميانمار.

١٩٧ - وقال الممثل المقيم في ميانمار إن البرنامج الإنمائي امتثل للمبادئ التوجيهية والمعايير التي وضعها المجلس التنفيذي. ولا يزال الرصد والتقييم جانبين هامين من جوانب برنامج ميانمار. ويعتزم البرنامج الإنمائي مواصلة رصد أثر برنامجه على مستوى القاعدة وفي المواقع الحضرية بالإضافة إلى رصد أثر برنامج مبادرة التنمية البشرية الممددة، ككل. وسيقوم البرنامج الإنمائي، على مستوى المواقع المذكورة، بتعيين كادر كبير من الفنيين الوطنيين وسيكون هؤلاء مسؤولين أمام البرنامج وحده. وتكمن الأهداف الأساسية لمشروع دعم مبادرة التنمية البشرية في ضمان التنمية وضمان تلبية احتياجات أفقر السكان. وتأخذ مبادرة التنمية البشرية في الحسبان وجود اثنين من الموظفين المتفرغين للرصد والتقييم مسؤولين أمام البرنامج وحده. وقد تمت برمجة ما يزيد على ٥٠ مليون دولار من مبلغ الـ ٥٢,٠٧٦ مليون دولار المعتمد. ويغطي ذلك المبلغ تمويل أنشطة الرعاية الصحية الأولية، وتوفير المياه والمرافق الصحية، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والتعليم الأساسي، وسبل العيش المستدامة، ومشروع دعم مبادرة التنمية البشرية، وكلها أنشطة موجهة لصالح الفقراء. والموظفون الوطنيون هم أكبر الفئات العاملة في مشروع مبادرة التنمية البشرية الممددة. ويتعاون البرنامج حاليا مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، ومن المتوخى التوسع في هذا النشاط في المستقبل.

١٩٨ - وقال مساعد مدير البرنامج إنه سيجري توفير المزيد من المعلومات حسب الاقتضاء. وأكد أن البرنامج ومبادرة التنمية البشرية الممددة سيتقيدان بمقررات المجلس التنفيذي وسوف يستهدفان القضاء على الفقر، والتأثير على مستوى القاعدة، وإشراك المنظمات غير الحكومية، وسيراعيان قرارات الجمعية العامة. وأضاف يقول بأن البرنامج يعين موظفين محليين وأن هؤلاء الموظفين مسؤولون أمام البرنامج.

١٩٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بمذكرة مدير البرنامج عن تقديم المساعدة إلى ميانمار (DP/1997/4).

سابعا - المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية

تقارير مراجعة الحسابات: متابعة توصيات تقرير مجلس مراجعي الحسابات

٢٠٠ - عرض مساعد مدير البرنامج، مدير مكتب الشؤون المالية والإدارية على المجلس التنفيذي تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (A/51/5/Add.1)، وقدم تقرير مدير البرنامج عن متابعة التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (DP/1997/3). وقال مساعد مدير البرنامج إن اللجنة الخامسة نظرت في تقرير مجلس مراجعي الحسابات في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ أثناء دورتها الحادية والخمسين، وأن البرنامج الإنمائي عرض وقتها، عن طريق الأمين العام واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، تقريرا عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات (A/51/488/Add.2). ونبه إلى أن تقرير اللجنة الاستشارية يرد في الوثيقة A/51/533، وأنه أرجأ اتخاذ قرار بشأن المسألة لحين انعقاد الدورة المستأنفة للجمعية العامة. وأعرب مساعد مدير البرنامج عن تقديره لمجلس مراجعي الحسابات الذي أجرى استعراضا شاملا للنظم الادارية والمالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأجرى في سياق ذلك حوارات صريحة وبناءة مع البرنامج. وأكد أن البرنامج الإنمائي يعطي أعلى الأولويات لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، وأنه يتخذ خطوات عملية لمتابعة التوصيات الواردة في التقرير.

٢٠١ - وتناول مساعد مدير البرنامج التوصيات الرئيسية لمراجعي الحسابات فشرح ما اتخذ من إجراءات حتى تاريخه. وأعرب عن قلقه إذ يلاحظ أن مجلس مراجعي الحسابات علّل رأيه عن البيانات المالية للبرنامج الإنمائي بسبب تأخر شهادات التصديق على مراجعة حسابات نفقات التنفيذ الوطني. وقال إن هذا الموضوع أثير مع الحكومات المتلقية. وأفاد مساعد المدير التنفيذي المجلس التنفيذي بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باشر استعراضا للاستراتيجية الحالية لمراجعة حسابات التنفيذ الوطني بالتشاور مع مجلس مراجعي الحسابات، وسوف يقترح على المجلس إجراء استعراض لنظامه وقواعده المالية ذات الصلة في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧. ونوه بأن البرنامج الإنمائي يعكف حاليا على استكمال وثيقة يقترح فيها إعادة تحديد أهداف التنفيذ الوطني واستراتيجيته، تتضمن مبادئ توجيهية وإجراءات منقحة؛ وأنه سيقدم تقريرا مرحليا عن ذلك إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٧. وأضاف يقول إنه يجري في الوقت الحاضر وضع نظام منقح للرصد والتقييم يتطرق تحديدا إلى موضوع التنفيذ الوطني ويشمل مبادئ توجيهية منقحة. وأكد أن وجود هذه المبادئ المنقحة المتعلقة بالتنفيذ الوطني يسهل الاستدلال بشكل أكثر فعالية على الثغرات التي تشوب قدرات الحكومات. وفيما يتعلق بمهام المراجعة الداخلية للحسابات قال إن البرنامج الإنمائي تمكن من توسيع نطاق عملية مراجعة الحسابات باعتماد موارد إضافية ضخمة من أجل التعاقد على إسناد هذه الخدمات إلى كبرى الشركات الدولية في مجال مراجعة الحسابات، ومن أجل إنشاء مركزي خدمة إقليميين لتقديم خدمات في هذا المجال في أفريقيا وفي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وأشار إلى أن مهمة المراجعة الداخلية للحسابات تحظى بأولوية عليا في إطار عملية التغيير الإداري بما في ذلك جانبها المتعلق بمستوى التوظيف. وذكر أخيرا أن التوصيات المتعلقة باحتياطي الإيواء الميداني، ستعالج في سياق المناقشة الخاصة التي تمس هذا البند.

٢٠٢ - وأعرب مدير مراجعة الحسابات الخارجية بالمملكة المتحدة عن شكره لمساعد مدير البرنامج على ما أبداه من ملاحظات، ونوه بعلاقة العمل البناءة التي تقوم بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجلس مراجعي الحسابات.

٢٠٣ - وأشارت بعض الوفود إلى التوصيات المتعلقة بالتنفيذ الوطني مؤكدة على ضرورة تقييم قدرات الحكومات في هذا الصدد ووضع مبادئ توجيهية يمكن للبرنامج في ضوئها تقييم هذه القدرات، وأكدت أيضا ضرورة أن تتوفر للمكاتب القطرية مراقبة هذا الأسلوب بطريقة وافية. وأشار أحد الوفود إلى أهمية إسناد دور الحكومات في وضع المشاريع وصياغة المعايير المتعلقة بالتنفيذ الوطني.

٢٠٤ - كذلك، طلب أحد الوفود معلومات إضافية عن حالة دليل البرامج والمشاريع، وممارسات قياس الأداء، واستعراض ولايات الصناديق، واستراتيجية وخطة عمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وأعرب عن قلقه إزاء المستوى الذي بلغته الالتزامات غير المصفاة، وحجم شطب الممتلكات غير المستهلكة. كما أعرب عن قلقه إزاء التجاوزات الحاصلة في نفقات أربعة صناديق استئمانية، أي زيادة النفقات على الإيرادات. وأشار إلى حالتي صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية ومكتب مكافحة التصحر والجفاف باعتبارهما الأكثر أهمية. وأشار أيضا إلى الصندوقين الاستئمانيين الآخرين وهما صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

٢٠٥ - وشدد المتكلمون على أهمية تأمين الموظفين المطلوبين لأداء وظائف المراجعة الداخلية للحسابات بشكل مناسب وكاف، وأيدوا التوصية الداعية إلى تخليص أعمال شعبة مراجعة الحسابات والمراجعة الادارية من المهام الخارجة عن نطاق مراجعة الحسابات. وشدد أحد الوفود على ضرورة تعزيز النطاق الذي تغطيه عملية مراجعة الحسابات والمحور الذي تتركز حوله. كما أعرب وفد آخر عن تفاؤله إزاء وجود خطة خمسية لدى الشعبة، وإذ أبدى اهتماما بتحسين نوعية عمليات مراجعة الحسابات ووثائقها وتقاريرها.

٢٠٦ - وتساءل أحد المتكلمين عما إذا كانت التوصيات المتكررة التي ترد من مجلس مراجعي الحسابات توصيات مؤثرة. في حين دعا متكلم آخر إلى إجراء مناقشة تقارير مراجعي الحسابات في مواعيد متقاربة. ولاحظ أحد الوفود أن تترير مجلس مراجعي الحسابات يؤكد أيضا أهمية تحسين عمليات المراقبة والمساءلة والإدارة على وجه العموم، بالإضافة إلى مطلب تحسين مهمة المراجعة الداخلية للحسابات. وقال إن مراجعة الحسابات والتحقيقات هي في النهاية خط الدفاع الأخير بالنسبة للضوابط والرقابة الداخلية. باعتبار أن سلامة النظم والأساليب الإدارية المتبعة هي مفتاح الإشراف السليم على الموارد. ومن ناحية أخرى، أبرزت المناقشات أهمية متابعة وتنفيذ النتائج والتوصيات في الوقت المناسب وبالقدر الكافي.

٢٠٧ - وأوضح مدير مراجعة الحسابات الخارجية بالمملكة المتحدة أن ما لا ينفذ من توصيات يعاد إدراجه في التقارير اللاحقة لمجلس مراجعي الحسابات. ولاحظ أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية طلبت من مجلس مراجعي الحسابات إبراز المجالات التي يتعين فيها اتخاذ مزيد من الاجراءات.

٢٠٨ - وأشار مساعد مدير البرنامج إلى الزيادة السريعة في معدلات التنفيذ الوطني موضحا مرة أخرى بأن الموضوع سيدرس بتعمق في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧. ولاحظ أيضا أنه لم يجر تخفيض عدد موظفي شعبة مراجعة الحسابات خلال فترة السنتين الراهنة وأن احتياجاتها ستدرس عن كثب في سياق وضع استراتيجية الميزانية للفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩. ورأى أن مناقشة تقارير مجلس مراجعي الحسابات أثناء الدورة العادية الأولى لهذا العام حقق فائدة. وبالنسبة لموضوع تخليص شعبة مراجعة الحسابات من المهام غير المتصلة بمراجعة الحسابات، ذكر أن نقل هذه المهام إلى شعبة السياسات والاجراءات التنفيذية التابعة لمكتب دعم السياسات والبرامج سوف يتم بحلول شباط/فبراير ١٩٩٧.

٢٠٩ - وقرر المجلس التنفيذي اعتماد المقرر التالي:

٣/٩٧ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقارير مراجعة الحسابات

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتعليقات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الوثيقة DP/1997/3 استجابة للتوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (A/51/5/Add.7)؛

٢ - يطلب إلى الأمانة أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٨، عرضا عاما مستكملا لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات وجدولا زمنيا مستكملا يشير إلى مواعيد اتمام إجراءات المتابعة في المجالات التي تحتاج إلى معالجة، وهي مراجعة حسابات المشاريع، واحتياطي الإيواء الميداني، والتنفيذ الوطني، والمسائل المتعلقة بالميزانية، وإدارة الصناديق مثل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والمراجعة الداخلية للحسابات؛

٣ - يطلب إلى الأمانة أن تقدم بصورة منتظمة إلى الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في كل سنة معلومات مستكملة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات، في إطار بند جدول الأعمال المعنون: "المسائل المالية والادارية والمسائل المتعلقة بالميزانية".

١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

تنفيذ المقرر ٤٠/٩٦ بشأن الإدارة والمساءلة واحتياطي الإيواء الميداني

٢١٠ - قدم مدير البرنامج إلى المجلس التنفيذي تقريرا عن المسائل المتصلة باحتياطي الإيواء الميداني استجابة لطلب المجلس في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦. ويستكمل البيان المقدم من المدير المعلومات الواردة في ورقة غرفة الاجتماعات (DP/1997/CRP.3) التي توضح مركز الأنشطة حتى ١٠ كانون الثاني/

يناير ١٩٩٧. وأفاد مدير البرنامج المجلس التنفيذي عن الجهود الواسعة التي بذلت لاستكمال التحقيق في المسائل المتعلقة باحتياطي الإيواء الميداني، واستهلال العمل بتدابير لمساءلة الإدارة. وقال إن التحقيق على وشك الانتهاء وأن البرنامج حقق تقدما في التعرف على ما حدث، وتحديد الطرف المسؤول عنه في البرنامج الإنمائي. وأكد أن اتباع الطرق القانونية السليمة في التعامل لموظفي البرنامج الإنمائي يحول في الوقت الحاضر دون الكشف عن معلومات تفصيلية تتعلق بسوء الإدارة أو سوء السلوك المرتكب من جانب بعض الموظفين. ولكن سوف يجري إطلاع المجلس على خلاصة التقارير المتعلقة بالمساءلة الداخلية والتحقيق الخارجي. وذكر أن التحقيقات أكدت وجود تصدعات خطيرة في الضوابط الداخلية والاشراف الإداري أسفرت عن الحيلولة بين البرنامج الإنمائي وبين تحقيق القيمة المعادلة للأموال المنفقة في تشييد المباني السكنية والأماكن المشتركة. وأعرب مدير البرنامج عن التزامه بتحديد قيمة التكاليف التي يستحق على البرنامج الإنمائي أداءها واسترداد المبالغ التي تزيد عليها إن أمكن. لكنه أضاف أن البرنامج الإنمائي لن يتمكن من اتخاذ قراره في هذا الشأن قبل مضي بعض الوقت.

٢١١ - وذكر أن ١٨ من الموظفين السابقين والحاليين، بمن فيهم عدد من كبار المديرين مقدمون للتحقيق حاليا، ومن المحتمل أن تتخذ بحقهم اجراءات تدخل في باب المساءلة و/أو الإجراءات التأديبية وأن اثنين من هؤلاء أوقفا عن العمل انتظارا لإعلان الاتهامات الموجهة ضدهما، وهي اتهامات تحمل معها إمكانية تطبيق أقصى عقوبة إذا ثبت صحتها في سياق العمليات التأديبية، وأضاف قائلا إنه يمكن النظر في مسألة استرداد الأموال وأن القضايا الباقية ستتحرك في الأسابيع القادمة إلى مرحلة تالية. وأعلن مدير البرنامج التزامه الشخصي التام بحل جميع المسائل في الوقت المناسب وبصورة وافية. وألقى الضوء على قراره الخاص بإسناد مهمة إدارة أنشطة احتياطي الإيواء الميداني بصورة مؤقتة إلى نائب مدير شعبة الخدمات الإدارية والإعلامية. وأكد أن البرنامج الإنمائي يتحرك قدما في اتجاه التخلص من المساكن التي لم يعد بحاجة اليها. وبالنسبة للضوابط الداخلية قال إن المعاملات المتعلقة بالاحتياطي تجري حاليا في إطار محكم للمراجعة والموازنة، وأنه يجري حاليا إنشاء وحدة جديدة للسياسات والرقابة في إطار الشعبة المالية. واختتم بقوله إن البرنامج الإنمائي أبقى أعضاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات ووكيل الأمين العام للمراقبة الداخلية على علم بالتطورات المتعلقة بموضوع الاحتياطي. وأكد للمجلس التنفيذي أنه سيجري متابعة جميع الاجراءات اللازمة حتى نهايتها.

٢١٢ - وأخذت عدة وفود الكلمة فأعربت عن شكرها لمدير البرنامج الإنمائي للملاحظات التي أبداها، والأعمال التي يقوم بها البرنامج لمعالجة هذه الحالة. ثم أعربت بوجه خاص عن بالغ تقديرها للتعهدات والالتزامات الشخصية التي قطعها المدير على نفسه باتخاذ الاجراءات اللازمة في مسألة الاحتياطي. وأعربت بعض الوفود أيضا عن تقديرها لمساعد مدير البرنامج، مدير مكتب الشؤون المالية والادارية، وأكدت أهمية اتخاذ اجراء فوري مع إبقاء المجلس التنفيذي على علم بجميع التطورات الحاصلة. كما استفسر أحد الوفود عن الفترة الزمنية المطلوبة لتجميد مشاريع الأماكن المشتركة الجديدة.

٢١٣ - وأعرب وفد آخر عن قلقه إزاء طول المدة التي سبقت تحرك البرنامج الإنمائي للتصدي للأسباب الجذرية للمشكلة، ورأى أن علاج الحالة يتطلب اتخاذ عدة خطوات مهمة من بينها وضع تدابير شاملة ومفهومة لجميع الموظفين ذوي الصلة والأفراد الآخرين بما يحول دون وقوع أي تجاوزات في المدفوعات مستقبلا، بالتأكد قبل صرف أي أموال من أن جميع النفقات المتصلة بالمباني السكنية والأماكن المشتركة ضرورية وملائمة. ويتعين أيضا أن ينشئ أطراف الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات ترتيبات منظمة بقدر أكبر لتأمين مشاركته بصورة كافية في تخطيط ورصد الاحتياجات الهندسية. وبالنسبة لاجراءات المحاسبة المالية، استحسن الوفد النهج المتبع في البرنامج الإنمائي الذي يفصل الأصول المتعلقة بالإسكان عن الأصول المتعلقة بالأماكن المشتركة، وطالب بوضع اجراءات مكتوبة للتمييز الواضح بين مصاريف الصيانة المتكررة وتكاليف الإصلاح على أساس أن ذلك يشكل أحد العوامل التي تزيد البيانات المالية للبرنامج الإنمائي وضوحا وشفافية . وطالب البرنامج الإنمائي أيضا بالإبقاء على الموظفين من ذوي الخبرات في مجال إدارة الممتلكات وتدريبهم حسب الاقتضاء مع توفير الموارد اللازمة لهم. وأيد قرار عدم بناء أو شراء الأماكن المخصصة للسكن ثم أعرب عن أسفه لأن البرنامج الإنمائي لن يستطيع على الأرجح استرداد استثماراته المبدئية كلها. وأضاف أن وفده يتطلع إلى الدورة العادية الثانية لكي يتاح له استعراض نتائج التحقيق الذي تجريه شعبة مراجعة الحسابات. وطالب بأن يشمل التقرير الإجراءات المتخذة للتصدي للمشاكل المنهجية المتصلة بالاحتياطي. وتمنى أيضا أن يواصل المجلس التنفيذي رصد الحالة وأن يصدر بشأنها عند الاقتضاء تقريرا مرحليا. وألمح الوفد إلى أنه يمكن أن يطالب بتدخل أطراف أخرى لاستعراض الإجراءات التصحيحية التي يتخذها البرنامج الإنمائي والتعليق على مدى كفايتها.

٢١٤ - وأكد مساعد مدير البرنامج، مدير مكتب الشؤون المالية والإدارية الأهمية البالغة التي يوليها البرنامج الإنمائي لهذه القضية حسبما يبدو فيما يتخذه من إجراءات خارجية وداخلية. وقال إن البرنامج يحقق في جميع المسائل ومنها العناصر المنهجية، ومهام التصديق والاعتماد، ووضع الميزانيات، والالتزامات والمساءلة وأنه سيتأكد من عدم تكرار هذه الحالة. وأشار إلى أن أعضاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات أفيدوا تفصيلا عن ملابسات الحالة، وأوضح أن أي اتفاقات تبرم مستقبلا بشأن المباني المشتركة لا بد أن تحظى بموافقة جميع الأطراف. وشدد على أهمية توافر القدرة الفنية على إدارة المشاريع المشتركة وعلى أن يكون تشييد المباني الجديدة هو آخر الحلول.

٢١٥ - وأفاد مدير شعبة مراجعة الحسابات والمراجعة الادارية المجلس التنفيذي عن العمل الذي يجري حاليا لجمع أكبر كمية ممكنة من المعلومات في أسرع وقت مستطاع.

٢١٦ - ونوه الرئيس بارتياح مكتب المجلس التنفيذي للاجراءات التي يتخذها البرنامج الإنمائي وما يبديه من تصميم على تصحيح الحالة.

٢١٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالمعلومات الواردة في التقرير الشفوي لمدير البرنامج وفي ورقة غرفة الاجتماعات (DP/1997/CRP.3).

تقرير مرحلي عن تنفيذ إطار المساءلة

٢١٨ - قدم معاون مدير البرنامج تقريرا شفويا عن التقدم المحرز في تنفيذ إطار المساءلة استجابة للطلب ذي الصلة في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦. وأوضح أن جانبا كبيرا من العمل المتعلق بإطار المساءلة ينفذ في سياق عملية التغيير الإداري، وأن العناصر الرئيسية للإطار تتمثل في تحديد وتعميم الولاية والمهمة والأهداف؛ والتأكيد على القيم المشتركة؛ وإبراز الكفاءات؛ وإرساء نظام للرصد والتعلم، وضمن نموذج للتقييم الذاتي يتناول المسائل المتصلة بالمراقبة والمخاطر، ويركز على الأهداف العملية والسياسات ذات الصلة والمخاطر المقبولة. وأكد أن هذا النهج يقلل الاعتماد على الأدلة والتوجيهات والتعليمات، وأن أهم اعتبارين لهما الأولوية في هذا السياق هما المسائل المتعلقة بالإدارة في مواجهة المجلس التنفيذي، وعقود الأداء المتعلقة بالمساءلة بين مدير البرنامج الإنمائي وكبار المديرين التي سيجري التدريب عليها. وقال إن الأهداف التنفيذية للبرنامج الإنمائي وغاياته ستعمم بلغة واضحة، وأن البرنامج وضع مشروع بيان عن القيم والمبادئ التوجيهية اعتمد فيها على دراسة استقصائية أجريت في عام ١٩٩٦ وشملت جميع الموظفين. ولاحظ أن البيان الذي سيجري تعميمه في سائر أجزاء البرنامج الإنمائي في مطلع عام ١٩٩٧ سيكون حجر الأساس لبرنامج يتعلق بالأخلاقيات، يشمل مدونة لقواعد السلوك الأخلاقي وهياكل أساسية تقصد إلى دعم تصرفات الموظفين ومنح المكافآت وفرض الجزاءات على أساس السلوكيات الأخلاقية.

٢١٩ - وقال إن هذا الإطار يشمل عناصر أخرى ومنها وضع معايير لتقييم كفاءة وأداء المنسقين المقيمين وتحسين التعاريف المتعلقة بمعايير الكفاءة بالنسبة لجميع المهام الوظيفية. كما جرى إعداد نموذج مبدئي لنظام إداري للمعلومات التنفيذية، بينما يجري منذ أوائل عام ١٩٩٧ تنفيذ النظام الإداري الجديد للمعلومات المالية. وأشار إلى اتخاذ مبادرتين تتعلقان بالرصد والتعلم تتمثل إحداهما في إنشاء لجنة الاستعراض والاشراف الإداري والأخرى في تعزيز وزيادة الطابع اللامركزي لشعبة مراجعة الحسابات والمراجعة الإدارية. وقال إن مشاريع التغيير الإداري تتضمن استعراض وتنفيذ التوصيات التي ترد في التقرير النهائي للخبراء الاستشاريين الذين قاموا باستعراض النظم الفرعية في البرنامج الإنمائي المؤثرة في موضوع المساءلة.

٢٢٠ - وطلبت معلومات عن المقترحات المتعلقة بالأخلاقيات، وعن الكيفية التي سيجري بها مراجعة حسابات المقر عند تطبيق اللامركزية في أعمال شعبة مراجعة الحسابات والأساليب الكفيلة بمنع حدوث حالات أشبه بحالة احتياطي الإيواء الميداني. وأكد أحد الوفود أهمية وجود قواعد واضحة لتوجيه الموظفين، في حين لاحظ وفد آخر باحتياطي الإيواء الميداني أن النظام المتعلق إما أنه لم يحظ على ما يبدو بالتأييد أو تعذر تشغيله أو اكتنفه الغموض. وطلب توضيح جوانب هذا النظام لتبيين ما هو متوقع من كل وظيفة ومن كل موظف، حتى يمكن قياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المنشودة.

٢٢١ - وردا على ذلك أوضح معاون مدير البرنامج أن مسألة الأخلاقيات ستدرس في سياق الإطار العام للمساءلة، وأن غايتها إيجاد نظام أرقى للقيم يصاغ بمشاركة الموظفين. وقال إن شعبة مراجعة الحسابات لن تتحول بالكامل إلى نظام اللامركزية، وأنه سيجري تزويد بعض المراكز الإقليمية بموارد لتعزيز قدراتها في مجال الاشراف. وبخصوص احتياطي الإيواء الميداني أكد أن القواعد كانت واضحة لكنها لم تتبع، في

الوقت الذي غاب فيه نظام تنبيه للتحذير من وقوع المشكلة. وأكد أن وحدة المراقبة المالية المقترحة يمكن أن ترسي نظاما للإنذار المبكر، وأن شعبة مراجعة الحسابات ستتجه أكثر نحو مهام الاشراف وإجراء المراجعات الإدارية لكي تتمكن من الكشف مبكرا عن نقاط الضعف في نظم المراقبة.

٢٢٢ - ولاحظ مساعد مدير البرنامج، مدير مكتب الشؤون المالية والإدارية غياب نظام للمراقبة والموازنة في حالة احتياطي الإيواء الميداني.

٢٢٣ - وقال مدير شعبة مراجعة الحسابات والمراجعة الإدارية أن النهج المزمع سيركز على عنصري المراقبة وتقييم المخاطر. وأن مراكز الخدمة الإقليمية الأربعة المرتقبة ستكون أكثر فعالية من حيث التكلفة، وأقرب إلى الموارد التي يقدمها البرنامج الانمائي. وذكر أن شعبته ستكثر من عمليات مراجعة الحسابات في وحدات المقر (حسبما أوصى مجلس مراجعي الحسابات).

٢٢٤ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المرحلي الشفوي عن تنفيذ إطار المساءلة.

أوجه التكاليف في المقر الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٢٥ - أفاد مساعد مدير البرنامج المجلس التنفيذي بأن المعلومات الإضافية عن أوجه التكاليف في المقر الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي طلبها في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ موجودة في ورقة غرفة الاجتماعات (DP/1997/CRP.4).

٢٢٦ - وأثيرت أسئلة عن المعلومات التي أوردتها الورقة فشملت قيمة التكاليف الإجمالية للموظفين والكيفية التي تجري بها مقارنة التكلفة الإيجارية في نيويورك بالتكاليف الإيجارية في المدن الأخرى التي توجد فيها مكاتب للأمم المتحدة. واقترح أحد الوفود تطبيق مزيد من اللامركزية على موظفي البرنامج الإنمائي عن طريق توزيعهم على مواقع أخرى، وطلب الحصول على معلومات أكثر عن عملية التغيير الإداري. وقال إنه يمكن إدراج مزيد من المعلومات المتعلقة بتكاليف المقر في المعلومات السنوية المتعلقة بالميزانية، ويمكن لهذه المعلومات عند تقديمها أن تعزز مراقبة التكاليف الإدارية بما فيها تكاليف المقر. وأبديت بعض الآراء التي تعكس قلقا إزاء الميل إلى زيادة الانفاق، وحثت البرنامج الإنمائي على تخفيض التكاليف في سياق الميزانية البرنامجية المقبلة. ولاحظ أحد الوفود زيادة تكاليف الأجور رغم انخفاض عدد الموظفين الأساسيين، وطلب الحصول على معلومات في إطار زمني أوسع يبدأ من عام ١٩٩٠ عن عدد موظفي المقر والمكاتب القطرية، بمن فيهم الموظفون العاملون بمختلف أنواع العقود ولوحظ أن اتجاه المساهمات الأساسية إلى الانخفاض يحتم على البرنامج الإنمائي مواصلة تخفيض عدد الموظفين في المقر. وأبرز أحد الوفود أهمية تعزيز الهياكل ذات الصلة في البلدان المتلقية بصرف النظر عن الانخفاض العام في النفقات. واقترح إجراء مناقشة عامة عن تكاليف المقر في سياق الدورة السنوية. وأكد أحد الوفود أن التقديرات المنقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩ لا بد وأن تحسن رقابة المجلس التنفيذي على التكاليف الادارية، بما في ذلك تكاليف المقر. وأعرب الوفد نفسه عن قلقه إزاء الزيادة الكبيرة في

التكاليف الإدارية المقدر بين فترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ وفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣، التي لم تنخفض منذ ذلك الحين ولكنه أعرب أيضا عن ارتياحه لهذه النوعية من البيانات الراصدة للاتجاهات، وقال إنه يأمل في إحراز مزيد من التقدم على صعيد تقليل المصروفات الادارية إلى الحد الأدنى سواء في المقر أو في سائر أجزاء البرنامج الإنمائي.

٢٢٧ - وفيما يتعلق بمسألة مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استحسن أحد الوفود إبقاءه في نيويورك، بينما أشار وفد آخر إلى أن بون متاحة كموقع لمقر البرنامج.

٢٢٨ - وحث أحد الوفود المجلس التنفيذي على أن يتوقف عن طلب معلومات موجودة بالفعل في الوثائق المالية السنوية.

٢٢٩ - ولاحظ مساعد مدير البرنامج أن المعلومات التي تخص أوجه التكاليف ستدرج في وثائق مناقشة ميزانية فترة السنتين، وأن المسائل الأخرى ذات الصلة، بما فيها المسائل المتعلقة باللامركزية ستناقش في سياق عملية التغيير الاداري.

٢٣٠ - وقال مدير شعبة الميزانية إن النظر إلى عنصري الموظفين، الأساسيين وغير الأساسيين، مجتمعين يصل بالتخفيض الحاصل في عددهم إلى ٢٥ في المائة. وعلى صعيد التكاليف الايجارية قال إن المعلومات المقدمة مستمدة من اتفاقات الاستئجار الحالية التي يعاد الآن التفاوض بشأنها. ولاحظ أن البرنامج الإنمائي يتوقع في فترة السنتين المقبلة انخفاضا كبيرا في الإيجارات يصل بها إلى مستوى يقل عن مستواها في فترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١. ونبه إلى الاعتماد والمدرج في ميزانية فترة السنتين تحت بند التكاليف العامة للموظفين لرد ضرائب الدخل والى أن تكاليف الرواتب الإجمالية ظلت عند نفس المستوى تقريبا على مدى السنوات الست الماضية في الوقت الذي زادت فيه تكاليف الوحدات. وأشار إلى العناصر الأخرى التي أسهمت في حدوث ذلك ومنها التضخم وبرامج التدريب وتكاليف الاتفاقات الشاملة لترك الخدمة. وقال إنه سيجري ادراج معلومات عن هذه الاتجاهات في سياق الميزانية العامة لفترة السنتين.

٢٣١ - ولاحظ الرئيس أن الموضوع يحتاج إلى دراسة أوفى وخاصة في ضوء عروض بعض الدول تقديم الأماكن مجانا. وشدد على أهمية استخدام الموارد المحدودة المتاحة للبرنامج الانمائي في الأنشطة التي يضطلع بها على الصعيد القطري.

٢٣٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بما قدم إليه من معلومات.

ثامنا - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٢٣٣ - عرض معاون المدير البند، وذكر أنه تم التماس المشورة والإرشاد من المجلس التنفيذي بشأن ثلاث مسائل تتصل بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة: صيغة التمويل الجزئي؛ والتقييم الخارجي للصندوق؛ والاستراتيجية وخطة العمل للصندوق. وأحاط المجلس علما بأن حالة موارد الصندوق مستقرة، مع زيادة في مستوى إيرادته العامة. وقد أدى مؤتمر إعلان التبرعات المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ إلى جمع تبرعات تبلغ ٦,٤ مليون دولار من ٢٨ جهة مانحة، ويمثل هذا المبلغ زيادة قدرها ٦٧٤, مليون دولار بالنسبة لتبرعات عام ١٩٩٦. ولكي يستخدم الصندوق هذه الأموال التي تلقاها، على أفضل وجه، فإنه بحاجة إلى أن يلجأ إلى صيغة التمويل الجزئي، بحيث يمكن التخطيط للبرامج والمشاريع التي تستغرق عدة سنوات والموافقة عليها بأكملها. وقد شُرحت المنهجية المقترحة للتمويل الجزئي في ورقة غرفة الاجتماعات (DP/1997/CRP.5) المعروضة على المجلس. وقدمت إلى المجلس أيضا مذكرة معلومات تشمل رد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على التوصيات الواردة في التقييم الخارجي للصندوق. أما خطة العمل فستكون مفيدة كدليل لعمل الصندوق خلال السنوات الثلاث التالية. وأبلغ المجلس أيضا أنه في أعقاب المناقشات التي جرت في الدورات غير الرسمية للمجلس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، حصل الصندوق على فتوى من مكتب الشؤون القانونية تفيد بأن للصندوق السلطة، ضمن ولايته القائمة، للعمل في بلدان شرق ووسط أوروبا ورابطة الدول المستقلة.

٢٣٤ - وتكلمت مديرة الصندوق أمام المجلس التنفيذي، عن المسائل المعروضة على المجلس فيما يتعلق بالصندوق. وأكدت على التعاون الوثيق مع شُعبة المالية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع صيغة التمويل الجزئي المقترحة. وقد تمكن الصندوق من الاستجابة إلى عدة توصيات ترد في تقرير التقييم الخارجي، لا سيما تلك المتصلة بتركيز البرامج وإدارتها. وأوضحت المديرة عناصر خطة عمل الصندوق، التي تتضمن مهمة الصندوق، وطبيعة أعمال الصندوق، والفرص والتحديات الجديدة التي تنطوي عليها البيئة الخارجية، ومكامن القوة ومواطن الاحتياجات في البيئة الداخلية للصندوق، والأخذ باسلوب الإدارة الرامية إلى تحقيق نتائج، بما في ذلك البرمجة الاستراتيجية، واستخدام الموارد، والاحتياجات. وأكدت المديرة على أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة هو بمثابة كيان هام في الأمم المتحدة بالنسبة لفئة مستهدفة ذات أهمية قصوى ويجب إدارة الصندوق بطريقة فعالة وموارد كافية من أجل الوفاء بولايته المتمثلة في تمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا اضافة إلى توجيه موارده من أجل الاستجابة إلى احتياجات المرأة واهتماماتها. وسوف يوجه الصندوق موارده لتحقيق تغير منهجي يؤدي إلى هذا التمكين، مع اتباع نهج جديدة رائدة يمكن استخدامها على نطاق أوسع، واختبار خيارات جديدة في مجال السياسات فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، وتقديم أسس عملية لتطوير السياسات.

٢٣٥ - وأثنى عدة متكلمين، بمن فيهم متكلم بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، وآخر بالنيابة عن المجموعة الآسيوية، وبتأييد من وفد آخر، على أعمال صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لمساعدته المرأة في البلدان النامية، مؤكدين على ضرورة تمكين الصندوق من مواصلة أنشطته ومتابعة منهاج عمل المؤتمر

العالمي الرابع المعني بالمرأة. وقد تم التدقيق في أعمال الصندوق تدقيقا كافيا بما يدلل على أن الصندوق يحافظ على علاقة وثيقة بالمجلس التنفيذي.

٢٣٦ - وأيدت وفود كثيرة الموافقة على نظام التمويل الجزئي. غير أن بعض المتكلمين كانوا يفضلون إجراء مناقشة كاملة عن متابعة التوصيات الواردة في تقييم الصندوق قبل اتخاذ قرار بشأن الموافقة على التمويل الجزئي. وطلب أحد الوفود معلومات للمقارنة بين مستوى الاحتياطي التشغيلي في النظام السابق وفي النظام المقترح. وطلبت مناقشة لعملية متابعة التقييم وذلك في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧. وذكر أحد الوفود أنه ينبغي تنفيذ المشاريع الجديدة وفقا لخطة العمل.

٢٣٧ - وأوضحت مديرة الصندوق أن الموافقة على صيغة التمويل الجزئي ستكون مفيدة للغاية لأنها تتيح للصندوق برمجة موارده. وذكرت أن الصندوق يسعده العمل مع المجلس التنفيذي على أساس الملكية المشتركة لأنشطة الصندوق. وستستخدم الموارد في الأعمال الحافزة على تحقيق مصالح المرأة. وسوف تقدم في الدورة السنوية لعام ١٩٩٧ خطة واستراتيجية عمل شاملة للصندوق.

٢٣٨ - وذكر نائب المديرة أن الصندوق سوف يتمكن من تمويل أنشطة جديدة في إطار صيغة التمويل الجزئي. وقال مدير شُعبة المالية إن الترتيب اتسم بالتحفظ والمنحى العملي، كما روعي موضوع إدارة المخاطر.

٢٣٩ - وأكدت عدة وفود على ضرورة أن يعمل الصندوق في المجالات التي لديه فيها ميزة نسبية، وذكرت بصفة خاصة نشاطه كعامل حفاز لمؤسسات أخرى في الأمم المتحدة بما يعزز ادماج قضايا المرأة ضمن المسار الرئيسي للأنشطة المنفذة، مع الدعوة إلى تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا. وأكد أحد الوفود على الآثار الخطيرة المترتبة على تأنيث الفقر وضرورة اتاحة السبل أمام النساء للحصول على الغذاء. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون للصندوق دور نشط في متابعة مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

٢٤٠ - وأعرب عن تأييد كبير لتوسيع نطاق عمل الصندوق ليشمل شرق ووسط أوروبا ورابطة الدول المستقلة. وأعرب أحد المتكلمين، باسم دول آسيا الوسطى، عن الأمل في أن يشرع الصندوق في أنشطة في مجال القضاء على الفقر بحيث تستفيد منها المرأة في هذه المنطقة. وذكر متكلم آخر أن الصندوق ينبغي أن يتخذ تدابير لمساعدة النساء الحاصلات على مركز لاجئ.

٢٤١ - وقد وافق المجلس التنفيذي على المقرر التالي:

٤/٩٧ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بورقة غرفة الاجتماعات المتعلقة بقابلية تطبيق نظام التمويل الجزئي على صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (DP/1997/CRP.5) والمقدمة استجابة لمقرر المجلس التنفيذي ٤٣/٩٦؛

٢ - يؤيد منهجية تحديد الموافقة على المشاريع ومستويات الاحتياطي التشغيلي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وطريقة التمويل الجزئية، المبينة في مرفق هذا المقرر، ويوافق بصفة مؤقتة، على استخدامها بالنسبة للصندوق، ابتداء من عام ١٩٩٧، وعلى استمرار ذلك على أساس عدم الاعتراض، ريثما تتم مناقشة الرد على تقييم الصندوق؛

٣ - يقرر ضرورة قيام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بإنشاء آلية رصد مناسبة، بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأن يقدم الصندوق تقريرا عن أداء طريقة التمويل الجزئي، وذلك في التقرير المالي السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصناديق التي يديرها، على أن يقدم التقرير خلال كل دورة عادية ثالثة؛

٤ - يحيط علما بالرد المقدم من صندوق الأمم المتحدة للمرأة على توصيات التقييم الخارجي للصندوق، الوارد في المذكرة غير الرسمية المقدمة من الصندوق خلال الدورة الحالية، ويقرر ضرورة توزيع الورقة بلغات العمل المستخدمة في المجلس التنفيذي لمناقشتها في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧، مع الأخذ في الاعتبار بالفقرة ٣ من مقرر المجلس ٨/٩٦ المتعلقة بقواعد تقديم الوثائق؛

٥ - يحيط علما أيضا بالتقدم الذي حققه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة فيما يتعلق بإعداد خطة للاستراتيجية وللأعمال التجارية على النحو المبين في التقرير الشفوي للمديرة التنفيذية للمجلس؛

٦ - يحيط علما كذلك بالنتيجة التي تم التوصل اليها مؤخرا ومفادها أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة قد يمارس العمل في شرق ووسط أوروبا ورابطة الدول المستقلة، في إطار التشريع الحالي، ويطلب إلى الصندوق أن يأخذ تلك النتيجة في الاعتبار، في إطار خطة استراتيجيته للأعمال التجارية، التي ستقدم في دورة المجلس السنوية لعام ١٩٩٧، مع مراعاة إيلاء الاعتبار الواجب لأنشطة أقل البلدان نموا، والبلدان المنخفضة الدخل، ولا سيما في أفريقيا، على نحو ما تم الإعراب عنه في مقرر المجلس التنفيذي ٤٣/٩٦.

١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

المرفق

نظام التمويل الجزئي المقترح لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

يتم استخدام المتغيرات التالية في صيغ تحديد الموافقة على البرنامج، ومستويات الاحتياطي التشغيلي:

(أ) تقدير الإيرادات الداخلة في الموارد العامة، وتحسب استنادا إلى نتائج مؤتمر إعلان التبرعات، والمشاورات المباشرة مع المانحين (الإيرادات)؛

(ب) رصيد الموارد العامة الذي تم ترحيله من السنة السابقة (الرصيد)؛

(ج) الميزانية الإدارية. يكون التقدير المفترض للسنوات الثلاث التالية، مساويا لثلاثة أمثال تقدير السنة الحالية. وتقدم إدارة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، أي تسويات ناجمة عن ذلك التقدير إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للموافقة عليه (الميزانية الإدارية)؛

(د) ميزانيات المشاريع الجارية، التي أرجئت مراحل تنفيذها من السنوات السابقة إلى السنة الحالية، بالإضافة إلى ميزانيات المشاريع الجارية للسنة موضع البحث (ميزانيات المشاريع الجارية)؛

(هـ) معدل الإنجاز، أي النسبة المقدرة من ميزانيات السنة الحالية التي تمت الموافقة عليها وتم إنفاقها فعلا خلال السنة (الإنجاز).

١ - يُحدد المستوى الأقصى للموافقة (مستوى الموافقة) للبرمجة على مدى ثلاث سنوات في كانون الأول/ديسمبر من كل عام، باستخدام تقدير متحفظ للإيرادات المحققة بالنسبة للسنوات الثلاث التالية، ناقصا التكاليف الإدارية عن الفترة ذاتها. ويكون التقدير المتحفظ جدا للإيرادات التي ستتحقق بالنسبة للسنة الأولى مساويا للايرادات المقدرة لتلك السنة، عندما تحسب على أساس نتائج مؤتمر إعلان التبرعات، والمشاورات المباشرة مع المانحين. ويكون التقدير بالنسبة للسنة الثانية مساويا لنسبة ٥٠ في المائة من الايرادات المقدرة للسنة الأولى، بينما يكون التقدير بالنسبة للسنة الثالثة مساويا لنسبة ٢٥ في المائة من الايرادات المقدرة للسنة الأولى (أي ٥٠ في المائة من التقدير بالنسبة للسنة السابقة).

مستوى الموافقة = (١ + ٠,٥ + ٠,٢٥) × الايرادات - الميزانية الإدارية

وإذا أصبح تدفق الايرادات أكثر تنوعا، ومن ثم أقل اعتمادا على مجموعة صغيرة من المانحين، يجوز زيادة مبلغ الموارد التي يمكن برمجتها للسنوات المقبلة، من المعاملات الحالية للسنتين الثانية والثالثة. وتمثل المستويات الحالية نهجا متحفظا جدا يتفق مع الخصائص الحالية لقاعدة المانحين. وعندما تتغير الظروف، يجوز لإدارة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بالتشاور مع الشعبة المالية، إعادة النظر في تقديرات الإيرادات التي ستستخدم، وعرضها على المجلس التنفيذي للنظر فيها.

٢ - وللتوصل إلى المبلغ المتاح لمجموع الموافقات الجديدة على مدى فترة البرمجة، تُطرح القيمة الإجمالية لميزانيات المشاريع الجارية للسنة الحالية والسنوات المقبلة من المستوى الأقصى للموافقة. ويحدد الاحتياطي التشغيلي بمتوسط النفقات السنوية، طوال فترة البرمجة، أي ثلث المستوى الأقصى للموافقة على البرامج مضروبا في معدل الإنجاز المقدر.

الاحتياطي التشغيلي = مستوى الموافقة/٣ × الإنجاز

٣ - يحدد سقف إنفاق البرنامج (سقف الانفاق) بالنسبة للسنة الحالية بحيث لا يتجاوز مجموع الموارد المقدرة المتاحة لتلك السنة (رصيد الموارد العامة الذي تم ترحيله من السنة السابقة مضافا اليه الايرادات المقدرة) ناقصا التكاليف الإدارية. وإذا تقلّب مستوى الاحتياطي التشغيلي بسبب التغيرات في مستويات الموافقة، يتعين أيضا أن تراعى أي زيادات أو تخفيضات في الاحتياطي، عند تحديد سقف إنفاق البرنامج. ولذا يُحسب هذا السقف على النحو التالي:

سقف الانفاق = الرصيد + الايرادات - الإنجاز السنوي +/- التغيرات في الاحتياطي التشغيلي

ويحدد السقف السنوي للموافقة على ميزانيات المشاريع الجديدة (السقف السنوي) في السنة الحالية استنادا إلى سقف الإنفاق هذا، وذلك عن طريق:

(أ) طرح ميزانيات المشاريع الجارية للسنة الراهنة، بما في ذلك المبالغ التي أرجئت مراحل استخدامها من السنة السابقة (ميزانيات المشاريع الجارية)؛

(ب) احتساب معدل الانجاز المقدر لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (٨٠ في المائة) وبالتالي تعديل سقف الموافقة على ميزانية المشروع صعودا، بما يسمح بأكبر برمجة ممكنة، دون تجاوز الموارد المتاحة.

السقف السنوي = (الإيرادات/الإنجاز × سقف الانفاق) - ميزانيات المشاريع الجارية

٤ - سوف يخدم الاحتياطي التشغيلي لصندوق الأمم المتحدة للمرأة غرضين رئيسيين هما: (أ) تغطية أي حالات عجز قصيرة الأجل بين النفقات، والسيولة من شهر إلى شهر آخر؛ (ب) إقامة حاجز ضد التقلبات التنازلية للإيرادات من سنة إلى سنة أخرى. ويقوم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة برصد الاحتياطي التشغيلي ويقدم تقريرا عنه كل ثلاثة أشهر إلى مكتب مدير البرنامج ومدير مكتب الشؤون المالية والإدارية. وإذا تبيَّن أنه لا يمكن الإبقاء على مستوى الاحتياطي في ختام السنة، يقوم مدير البرنامج بإبلاغ المجلس التنفيذي بذلك مبينا الأسباب التي تبرر استخدام الاحتياطي والخطوات التي يعتزم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة اتخاذها لمعالجة المشكلة. ويخضع أداء نظام التمويل الجزئي، بما في ذلك مستوى الاحتياطي التشغيلي، لاستعراض إداري يقوم به صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وشعبة الشؤون المالية، في شهر كانون الأول/ديسمبر من كل سنة. وتحدد المستويات المناسبة بالنسبة للسنوات المقبلة في ذلك الوقت.

تاسعا - مسائل أخرى

متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/٩٥

٢٤٢ - قدم مدير شُعبة الاستجابة في حالات الطوارئ، مكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة، ورقة غرفة اجتماعات عن الإجراء الذي اتخذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمتابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/٩٥ (DP/1997/CRP.6). وأفاد المجلس التنفيذي بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل بالتعاون الوثيق مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية وإدارة الشؤون الإنسانية، لإعداد تقرير الأمين العام عن متابعة القرار ٥٦/٩٦. وما برحت شُعبة الاستجابة في حالات الطوارئ تعمل على تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ والإسهام في تحقيق أهداف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تخصيص الموارد من الأموال الأساسية في إطار البند ١-١-٣ بمقتضى ترتيبات البرمجة الخلف. وأكد التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إزاء الدور الذي تضطلع به إدارة الشؤون الإنسانية كمنسق للإغاثة الإنسانية في منظومة الأمم المتحدة، ونوه بأن البرنامج مول معظم منسقي الشؤون الإنسانية في تلك الإدارة لأنهم في معظم الحالات هم المنسقون المقيمون أيضا. أما أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التنمية وجهود دعمه لوظيفة المنسق المقيم فلها أهميتها بدورها في سياق الأنشطة الإنسانية. كما أن لمهمتي المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية أهمية حاسمة في الربط بين أنشطة الإغاثة والتنمية.

٢٤٣ - وانتقل المدير إلى وصف عناصر التحديات الإنمائية الخاصة التي تواجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدى تصديه للقضايا الرئيسية الثلاث المطروحة في معظم سياقات الأزمات، ألا وهي: المشردون وإزالة الألغام والتسريح. ولاحظ أن ثمة ١٩ مبادرة إنمائية خاصة جارية في إطار البند ١-١-٣ من تخصيص الموارد من الأموال الأساسية بالإضافة إلى ١٥ مبادرة أخرى قاربت على الانتهاء. والكثير من هذه المبادرات عبارة عن مشاريع ربط أساسية تساعد على الربط بين الإغاثة والتنمية، وهي عامل حفاز من حيث أنها تساعد على التخطيط من أجل الموارد واجتذابها. ويتطلب الإطار الاستراتيجي الذي تدرج فيه المشاريع

قيادة المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية معا بما يتيح لجميع الشركاء على الصعيدين الوطني والدولي إطارا مرجعيا لأعمال كل منهم. ولذا كرست المساهمات من الأموال الأساسية في إطار البند ١-١-٣ المخصصة لوضع أطر استراتيجية، من أجل تعزيز الاستجابات التعاونية من منظومة الأمم المتحدة وشركائها. ويمكن في نطاق هذه الأطر تحسين ربط الإغاثة بالتنمية عن طريق التوسع في عملية النداء الموحد التي اقترحها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الإنسانية كيما تستعرضها لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات وسائر الهيئات المشتركة بين الوكالات. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ أيدت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية خطة لأنشطة منظومة الأمم المتحدة للإنعاش في فترة ما بعد انتهاء النزاع، وهي تتمشى مع الدعم من الأموال الأساسية في إطار البند ١-١-٣ لوضع الأطر الاستراتيجية. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع إدارة الشؤون الإنسانية بتنظيم اجتماع في آذار/مارس ١٩٩٧ للمنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية من البلدان التي تمر بظروف خاصة، بغية تعزيز التنسيق في منظومة الأمم المتحدة وتقييم الدروس المستفادة.

٢٤٤ - وفي تبادل أولي للآراء عقب عرض ورقة غرفة الاجتماع علقت عدة وفود بأنه كان بالإمكان إيراد تفصيل أكثر للأدوار المختلفة التي يقوم بها كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الإنسانية في حالات الأزمات مع توضيح دور ومسؤوليات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوجه خاص. وكان الأجدى أن ترسم الورقة استراتيجية واضحة ومحددة يتبعها البرنامج في حالات الطوارئ. وطلب المعلقون مزيدا من المعلومات عن تقاسم المسؤوليات خلال الأزمات وخاصة فيما يتعلق بالسكان المنتزعين من ديارهم. وأوضحوا أن أدوار الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة لم تحدد في الورقة. وطلبت عدة وفود نماذج من حالات التعاون فيما بين المنظمات ومعلومات عن كيفية عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دوره التنسيقي على الصعيد القطري. وطلب أحد الوفود أن يشار إلى الأنشطة في مجال بناء القدرات المؤسسية وفي حالات ما بعد النزاعات.

٢٤٥ - وأشار مدير شعبة الاستجابة في حالات الطوارئ إلى أن الاجتماع الاستشاري المشترك بين الوكالات كان سيستعرض توسيع عملية النداء الموحد المشترك بين الوكالات في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وظل الدعم من الموارد الأساسية في إطار البند ١-١-٣ مطبقا منذ بداية عام ١٩٩٧ حيث بدأت البرمجة في عام ١٩٩٦. وأوضح أن المشاريع المنفذة دعمت عمليات الانتخابات وإزالة الألغام ضمن أنشطة أخرى. وكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل مع شركاء كثيرين بما فيهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمات غير حكومية. واسترعى المدير انتباه المجلس التنفيذي إلى كتيب البرنامج الإنمائي بعنوان "جسور تربط بين الإغاثة والتنمية".

٢٤٦ - وفي المناقشة المستأنفة لهذا البند أعرب معاون المدير عن أسفه لأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم يتشاور بالقدر الكافي مع المجلس التنفيذي قبل مناقشة البند. وكان من الممكن أن تساعد العملية التشاورية على تلافي سوء الفهم الذي نشأ وأن تعين على إبراز دور البرنامج في حالات الطوارئ. وبينما لم تشرح الورقة هذا الدور بالدقة الكافية، فقد أكد هو على أهمية علاقات البرنامج في العمل مع

المنظمات الأخرى بما في ذلك الأعمال المنفذة في الماضي في إطار عمليات من قبيل برنامج إعادة التوطين والاندماج في كمبوديا وعبر مخططات تنمية المناطق في السودان حيث أعيد توطين النازحين داخليا. وفي رواندا استخدم التمويل من الأموال الأساسية في إطار البند ١-١-٣ في وضع إطار استراتيجي مشترك بين الوكالات مع شركاء التنمية في ذلك البلد. وضرب أمثلة كثيرة على أنشطة مماثلة تعاون فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع شركائه في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

٢٤٧ - ولاحظ مدير شعبة الاستجابة في حالات الطوارئ أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم يرغب في أن يبدو في الورقة وكأنه يحدد دور المنظمات الأخرى أو يتعدى على مسؤوليات إدارة الشؤون الإنسانية في إعداد التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقال إنه يتوقع أن يتسلم الجدول الزمني لعملية تقديم التقارير من إدارة الشؤون الإنسانية. وقد أكدت ورقة غرفة الاجتماع على ضرورة أن يعزز جميع المشاركين عملية التنسيق. وأضاف قائلا أن نظام المنسق المقيم الذي يدعمه البرنامج هو الذي تصدر المسؤولية في ضوء قيام المنسق المقيم عادة بدور منسق الشؤون الإنسانية. ولاحظ المدير أن مفهوم الإطار الاستراتيجي بدأ في اكتساب الزخم اللازم. وفيما يتعلق بتعبئة الموارد ذكر أن توسيع عملية النداء الموحد التي اتفق عليها وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الإنسانية والمدير يعزز عملية تعبئة الموارد. أما عن التدريب فقال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الرائد في برنامج التدريب على تدبير أمر الكوارث الذي ينظم للمنسقين المقيمين، ويتم دعمه حاليا من الأموال الأساسية في إطار البند ١-١-٣. وقد أفادت برامج الإعارة في تدريب الموظفين من مختلف المنظمات. وعن التعاون المحدد مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، ذكر أن البرنامج عمل بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي في رواندا وليبريا في حالات ما بعد انتهاء النزاع، وأنه بسبيل الانتهاء من إبرام مذكرة تفاهم مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٢٤٨ - وتكلم أحد الوفود عن نفسه ونيابة أيضا عن وفد آخر فشكر معاون المدير على الأمثلة التي ضربها للتعاون في حالات ما بعد انتهاء النزاع، كما شكر مدير شعبة الاستجابة في حالات الطوارئ على إجابته على الأسئلة التي طرحتها الوفود في الاجتماع السابق. ثم أكد على أن ورقة غرفة الاجتماع كان يمكن أن تبين أن البرنامج يتخذ مبادرات أكثر استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/٩٥، وأن تورد بالتفصيل مقترحات لتحسين التنسيق بشأن المساعدة الإنسانية. ونوه بأن المجلس التنفيذي يدرك الحساسيات المتعلقة بأدوار الكيانات المختلفة. وطلب الوفد، وأيده متكلمون آخرون، عرض ورقة غرفة اجتماع منقحة أخرى في الدورة العادية الثانية في عام ١٩٩٧.

٢٤٩ - وتحدث أحد الوفود نيابة عن المجموعة الأفريقية مشيرا إلى الدور الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات ما بعد النزاع ولا سيما في أفريقيا، ومن ذلك منطقة البحيرات الكبرى، وكذلك في أعقاب الكوارث الطبيعية. وقال إن المجموعة ترحب بتعزيز مهمة التنسيق وخاصة في مجال إعادة التأهيل.

٢٥٠ - وتحدث وفد باسمه وباسم وفد آخر فذكر أنه كان من المفيد أن تدرج المعلومات المقدمة شفويا ضمن المواد التحريرية. فإذا كانت الورقة قد تناولت بعض القضايا المتعلقة بالعمليات الإنسانية، إلا أنها تفتقر إلى تقديم استراتيجية واضحة جيدة التحديد وهي لم تشرح بالقدر الوافي قدرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وطالب بمزيد من المعلومات عن دور البرنامج بالنسبة للمشردين. وقال إن ثمة حاجة إلى مزيد من الأمثلة العملية المستقاة من الميدان، وإلى مزيد من التحليل فيما يتعلق بالتنسيق. كما أن دور النظراء الحكوميين ومستوى الوفود بين المقر والميدان في حاجة إلى تحديد واضح. وينبغي أن تكون لمنظومة الأمم المتحدة استراتيجية واحدة في كل بلد. وشدد وفد آخر على ضرورة الأخذ بحسن التوقيت للمناقشات بشأن تعزيز المساعدة الإنسانية داخل منظومة الأمم المتحدة، وعلى أن الجهود المبذولة لتحسين تقسيم العمل بين المنظمات تستحق الترحيب. وذكر الوفد أن تواجد البرنامج في البلدان بعد انقضاء حالات النزاع أمر مفيد وكذلك علاقاته مع المجتمع المدني. وإذا كان البرنامج يفتقر إلى الموارد اللازمة لمشاركته في الأنشطة المادية فبوسعه أن يعمل في مجال الهياكل الإدارية الأساسية وإصلاح النظم القانونية بما فيها إقامة الصلات مع البنك الدولي. وينبغي أن تؤخذ جوانب الاستمرارية في الاعتبار في مرحلة مبكرة. ثم أوضح أن التقييمات المشتركة مسألة تستحق الترحيب.

٢٥١ - وأجاب مدير شُعبة الاستجابة في حالات الطوارئ بأن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا ذا شقين هما: القيام بالتدخلات الضيقة النطاق في الحالات الإنسانية ثم القوامة في إدارة نظام المنسق المقيم. وأوضح ان الممثل المقيم الذي يعمل في كثير من الأحيان كمنسق للشؤون الإنسانية، له خطوط إبلاغ إلى جهات شتى في منظومة الأمم المتحدة. ولاحظ أن إزالة الألغام وتسريح الجنود، والعمل مع المشردين أنشطة تجتاز مرحلة للإغاثة ومرحلة للتنمية. ووافق على تقديم ورقة منقحة إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية.

٢٥٢ - وتكلم أمام المجلس التنفيذي رئيس مكتب وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الإنسانية، فأشار إلى أنه تم تعميم ورقة غير رسمية عن متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/٩٥ في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وقدم إحاطة موجزة عن قضايا التنسيق وتعبئة الموارد والصلات بين الإغاثة والتنمية. وأكد دعم الإدارة لتعزيز نظام المنسق المقيم الذي قال إنه بحاجة إلى ترسيخ بما يتيح الوفاء بمهام الإدارة. وأضاف أن الإدارة تضطلع بالمسؤولية عن التنسيق القطاعي فضلا عن تسمية المنظمات للخدمات المشتركة داخل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وأوضح أن العمل في منطقة البحيرات الكبرى هو آخر الأمثلة على ذلك. ثم رحب بتوافر الموارد من الأموال الأساسية في إطار البند ١-١-٣ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما في ذلك تمويل التدخلات الانتقالية. وقال إن الفريق الفرعي المعني بتعبئة الموارد حقق تقدما شمل مجال عملية النداء الموحد، وأن الفريق الفرعي العامل التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات سينظر قريبا في اقتراح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - إدارة الشؤون الإنسانية "بتوسيع نطاق عملية النداء الموحد"، الأمر الذي يفي بمتطلبات المرحلة الانتقالية التي أصبحت فيها الإغاثة والإنعاش من المسائل الحيوية. وأضاف يقول إن الإدارة ملتزمة تماما بالترويج لاتفاق مشترك بين الوكالات بشأن هذه الآلية، وإن الإغاثة ينبغي أن تقدم في سياق الإنعاش للأجل الطويل، أو الإغاثة من خلال

التنمية بدلا من الإغاثة من أجل التنمية. وأضاف أن هذا يمثل نقلة في المنظور المستخدم واتفاقا على ثلاثة مبادئ هي: أن تبدأ عملية وضع أهداف الإنعاش خلال حالات الطوارئ وليس في نهايتها؛ وأن تبدأ الأهداف التي تشملها الاستجابة لحالات الطوارئ في إرساء الأساس للإنعاش؛ وأن يقوم الإنعاش على أساس احتياجات الناس في المجتمع المعني. واستطرد قائلا إنه يتوقع أن يأتي الاستعراض الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بنتائج مجزية وأن يؤدي إلى فكر إيجابي لصالح التعاون. ولاحظ أن الفريق الفرعي العامل التابع للجنة الدائمة سينظر قريبا في اقتراح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - إدارة الشؤون الإنسانية، بتوسيع عملية النداء الموحد، بما يفي بمتطلبات المرحلة الانتقالية التي تصبح فيها أنشطة الإغاثة والإنعاش مسألة حيوية.

٢٥٣ - وطالب أحد الوفود بتعزيز مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جنيف في هذا المجال، وبأن يفتتح مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وحدة له في جنيف. وتمنت عدة وفود أن تجري مناقشة الورقة في سياق أوسع في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولاحظ أحد المتكلمين أن النهج الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يبدو شديد الغموض وقد تتجاوز المقترحات فيه حدود القرار ٥٦/٩٥. وأكد متكلم آخر على الميزة النسبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال تواجده في بلدان البرامج وقدرته على معالجة البُعد الإنمائي في جميع المراحل. وتساءل ذلك الوفد عن إمكانيات تقديم الإغاثة من أجل التنمية.

٢٥٤ - وفيما يتعلق بما توقعته الورقة المنقحة من عقد دورة عادية ثانية، اقترح أحد الوفود إضافة إلى تعليقات الوفود في الدورة الراهنة، أن يراعي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/٩٥ الذي عدد القضايا المعروضة على المجالس التنفيذية، بما في ذلك مسؤوليات التنفيذ والسلبيات الحاصلة والقدرات المالية والتشغيلية والاستراتيجيات وتنمية قدرات الموظفين وإعداد التقارير عن المشاريع وتقييمها والموارد. وأضاف يقول إن من المفيد أن يتم الربط بين عمل الأفرقة العاملة الثانوية التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وبين التفكير الشامل داخل المنظومة. وشدد وفد آخر على ضرورة التركيز على دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منظومة الأمم المتحدة ككل، وعلى علاقته بإدارة الشؤون الإنسانية. وقال إن البرنامج أداة قيمة في المساعدة الإنسانية في مجال الأنشطة التنفيذية، بل يمكنه أن يؤدي دورا استراتيجيا أكبر في عملية الوقاية. وشجع وفد آخر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على البدء بعملية تشاور غير رسمية في أقرب وقت ممكن بشأن ورقة غرفة الاجتماع المنقحة.

٢٥٥ - وأكد مدير شُعبة الاستجابة في حالات الطوارئ، أن تعليقات الوفود ستنعكس في ورقة غرفة الاجتماع المنقحة، وأن المشاورات غير الرسمية ستبدأ بما يساعد على تجنب أي سوء تفاهم في المستقبل. وأكد على تنامي روح التعاون التي وضحت خلال العام السابق.

٢٥٦ - وطلب المجلس التنفيذي إلى المدير أن يقدم إلى المجلس في دورته العادية الثانية في عام ١٩٩٧ ورقة غرفة اجتماع منقحة عن متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/٩٥، على أن تراعى فيها التعليقات التي أبديت خلال المناقشة في الدورة الحالية.

المكتب القطري لقبرص

٢٥٧ - كان معروضا على المجلس التنفيذي مذكرة بشأن المكتب القطري لقبرص (DP/1997/5).

٢٥٨ - وقد نوه ممثل قبرص بمركز بلده بوصفه بلدا متبرعا صافيا، وأشار إلى عزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إغلاق مكتب البرنامج في قبرص في آذار/مارس ١٩٩٧. كما أعرب عن امتنانه للبرنامج، ومديره ومساعد المدير ومدير المكتب الإقليمي لأوروبا وكمنولث الدول المستقلة، والممثلين المقيمين الذين خدموا في قبرص لإسهامهم القيّم في أعمال البرنامج بالتعاون مع حكومة قبرص. ثم أعرب عن أمله بأن تكون قبرص، بمركزها الجديد، مساهما في البرنامج.

٢٥٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالمعلومات المتعلقة بإغلاق المكتب القطري لقبرص كما وردت في الوثيقة DP/1997/5.

إنجاز البرامج

٢٦٠ - بناء على طلب الوفود أثناء الدورة الحالية، أحاط معاون مدير البرنامج المجلس التنفيذي علما بشأن وضعية إنجاز البرامج. ولاحظ أن عام ١٩٩٧ كان العام الأول لفترة البرمجة الخلف، وبالتالي العام الانتقالي الحرج الذي يتوقع خلاله من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ينفذ كاملا الترتيبات الجديدة كما أقرها المجلس في مقرره ٢٣/٩٥. ولا يطلب من البرنامج أن يؤدي برامج ذات نوعية عالية فقط بل ينبغي عليه أن يؤديها في الوقت المناسب في حدود الموارد المخصصة.

٢٦١ - وقال إن مدير البرنامج كان قد أعرب عن جزعه في تشرين الأول/أكتوبر، إزاء التصاعد في مستوى الموارد الأساسية السائلة والبطء الواضح في البرامج المعتمدة لعام ١٩٩٦ والأعوام المقبلة. وإن الدعوة وجهت لإضفاء زيادة على زخم البرمجة لخفض الموارد الأساسية السائلة، ولكفالة التوفير الكامل لأموال الدورة الخامسة، وإقامة الأساس الذي سيتم بموجبه إنجاز قاعدة الموارد الموافق عليها في مقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥ وتغطي فترة البرمجة الجديدة، ١٩٩٧-١٩٩٩. وكانت ورقة غرفة الاجتماع (DP/1996/CRP.19) عن الموضوع متوفرة للدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦. وقد اتخذ في ذلك الوقت عدد من التدابير لتحسين توقعات المستقبل للبرنامج. وقد نقل المدير إلى جميع الممثلين المقيمين، مباشرة، قلقه العميق لفقدان الزخم في البرمجة وما يقابله بالضرورة من انخفاض في الإنجاز. وبناء على طلب المدير بدأ بسلسلة من الاستعراضات الخاصة مع المكاتب الإقليمية لوضع خطط عمل شاملة تحوي عرضا لاستراتيجيات خاصة بكل منطقة لتناول المسائل وتحليل مستويات البرمجة لفرادى البلدان، مع التأكيد بصورة خاصة على البلدان التي تعاني من قلة البرامج. وبالتالي تم التعرف على ستة عشر بلدا كبيرا تعاني

من قلة البرامج. وقال إنه أمضى ستة أسابيع في واحد من تلك البلدان هو بنغلاديش قائما بعمل الممثل المقيم كي يكتسب فهما أفضل للمشاكل وسبل التغلب عليها. وقدم للمجلس وصفا لعدد من تجاربه المتصلة بإنجاز البرامج في بنغلاديش.

٢٦٢ - ونتيجة لعدد من التحليلات الداخلية ولتجربته الفنية شخصيا، اتضح بسرعة بأن البطء المستمر للبرمجة والإنجاز كان نتيجة مباشرة لتركيبة من العوامل المعقدة والمتداخلة مما يعكس جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاستعادة وضعه بوصفه منظمة أكثر استجابة وفعالية ومن هذه العوامل الرئيسية الزيادة الملموسة في التنفيذ/التطبيق الوطني، وتنفيذ النهج البرنامجي، وإعادة تركيز أوليات وهيكل برمجة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولما كان البرنامج قد تخلى عن ترتيباته البرنامجية التقليدية، فإن ما نجم عن ذلك من عمليات إعادة توجيه وتكييف البرامج حسب المبادئ التوجيهية الجديدة، أدى إلى حالات تباطؤ في المعدلات العادية لحشد البرامج وإنجازها.

٢٦٣ - لقد ركزت المنظمة أولوياتها على تعزيز السياسات والإجراءات التشغيلية، وتحسين حالة إنجاز البرامج الحالية، جنبا إلى جنب مع المداولات والأنشطة الحالية المتصلة بعملية التغيير الداخلية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ قام بإنشاء فرقة العمل الخاصة المعنية بالبرمجة والإنجاز بهدف رصد عمليات إقرار البرامج وإنجازها في المكاتب القطرية استنادا إلى الأهداف المحددة للنفقات لبلد البرنامج للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩. وقد تم التوصل إلى هذه الأهداف من خلال عملية تشاور شملت الممثلين المقيمين والمكاتب الإقليمية وشعبة تخطيط وتنسيق الموارد. ووزعت اختصاصات فرقة العمل الخاصة على المجلس التنفيذي. كما خصص المدير مليوني دولار من احتياطي الطوارئ الذي يتولاه، من أجل تمويل مشروع دعم خاص هدفه الوحيد أن يترك أثرا مباشرا وفوريا على زيادة نوعية البرامج والتزاماتها وإنجازها للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩، مع تأكيد خاص على الإنجاز في عام ١٩٩٧.

٢٦٤ - وتحاط اللجنة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي علما بصورة منتظمة بالمشاكل والمسائل التي تؤثر على إنجاز البرامج، لكن الحالة خطرة. وقد كان الهدف أن تكون الميزانية المعتمدة لعام ١٩٩٧ هي ٨٧٨ مليون دولار. بينما يتوفر للبرنامج، في الوقت الحاضر، نحو ٢٦٠ مليون دولار تمت الموافقة عليها. وبالتالي، إذا كان البرنامج يفترض بأن الإنجاز الملموس في عام ١٩٩٧ لن يتم إلا بتوافر ميزانيات سبق إقرارها قبل تموز/يوليه ١٩٩٧، ينبغي أن يكون معدل الاعتماد الشهري خلال الأشهر الستة القادمة قرابة ١٠٠ مليون دولار.

٢٦٥ - وقد أعلن المدير في اجتماع اللجنة التنفيذية المعقود في الأسبوع السابق بأن إنجاز البرامج يأتي في مقدمة أولويات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٧. ثم أبرز بعد ذلك التوجيهات التي جعلها المدير سارية المفعول على الفور: (أ) يكرس جميع موظفي البرنامج أقصى الاهتمام لتعزيز معدلات الموافقة والإنجاز بما يحقق الأهداف التي سبق تحديدها بصورة مشتركة؛ (ب) تفرض قيود على سفر مدراء المكاتب الإقليمية والممثلين المقيمين تكون سارية المفعول للأشهر الستة القادمة؛ (ج) تواصل اللجنة

التنفيذية رصد أداء الإنجاز بصورة منتظمة؛ (د) فرقة العمل الخاصة المعنية بالبرمجة والإنجاز التي تجتمع مرة كل أسبوعين برئاسته، تصبح الأداة الرئيسية لتوليد القوة الدافعة الضرورية للتعجيل بمعدلات الاعتماد والتنفيذ؛ (هـ) يصدر أقصى تفويض لسلطة الموافقة للمكاتب القطرية التي ستكون بدورها مسؤولة كاملا عن الإنجاز والأداء؛ (و) تنجز جميع الأدلة والمبادئ التوجيهية التي تساند التنفيذ الكامل لترتيبات البرمجة الخلف، بما في ذلك أدلة التنفيذ الوطني المنقح وأدلة النهج البرنامجي المنقحة والمبادئ التوجيهية للعمل مع المنظمات غير الحكومية؛ (ز) يقام خط مباشر للتواصل بين المدير وبين جميع الممثلين المقيمين بشأن مسألة الاعتماد والإنجاز، فضلا عن رسالة خاصة منه إلى الممثلين المقيمين في "البلدان ذات الأولوية" تحدد بجلاء ما هو متوقع من جانبهم وما هو الدعم الذي سيقدمه المقر؛ (ح) يتخذ ما يلزم لضمان أن يبرمج البندان ١-١-١ و ١-١-٢، هدف تخصيص الموارد من الأساس، معا تمشيا مع المعايير الموجودة؛ (ط) تعد قائمة قصيرة بالبلدان في كل منطقة استنادا إلى حجم الموارد المخصصة من الأساس في ذلك البلد لأغراض تعجيل وتنسيق الاهتمام. وتشمل القائمة بلدانا تستطيع من ناحية واقعية أن تحدث فارقا حاسما في الأداء على نطاق المنطقة؛ و (ي) تنشأ أفرقة لإجراءات الإنجاز من جانب المكاتب الإقليمية تتكون من بعض أفضل الموظفين وأدراهم بالتنفيذ. وتوفد الأفرقة إلى البلدان ذات الأولوية لمساعدة الممثلين المقيمين على الاستعراض الحاسم والتصور الدقيق لاسقاطات الإنجاز، مع التعجيل باعتماد المشاريع، ووضع حلول ابتكارية لكل برنامج لتعزيز الإنجاز الفعلي في عام ١٩٩٧. وسيقدم مرفق دعم الإنجاز البالغ حجمه مليونا دولار الموارد اللازمة لإيفاد هذه الأفرقة.

٢٦٦ - وأكد معاون مدير البرنامج للمجلس التنفيذي بأن البرنامج الإنمائي على فهم كامل بخطورة الحالة الراهنة لإنجاز البرامج، ولا سيما في بيئة التغيير الراهنة. وقال إن المنظمة توجه طاقتها الكاملة لضمان وصول الموافقات، وخاصة لعام ١٩٩٧، إلى مستويات مقبولة على مدى الستة إلى الثمانية أشهر القادمة لتحقيق مستويات مرضية من الإنجاز. وستعرف نتائج الجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي وآثارها الممكنة على مستويات الإنجاز لعامي ١٩٩٧-١٩٩٨ بحلول منتصف العام. واقترح تقديم تقرير شامل عن حالة الإنجاز البرنامجي لفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ لتنظر فيه الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧.

٢٦٧ - وطلب الرئيس معلومات عن العلاقة بين فرقة العمل الخاصة المعنية بالبرمجة والإنجاز وفرقة العمل الخاصة المعنية بالتنفيذ الوطني. وذكر معاون المدير أن هذين الجهدين مختلفان من حيث أن فرقة العمل المعنية بالتنفيذ الوطني تهدف إلى وضع المبادئ التوجيهية في صيغتها النهائية للدليل المتعلق بالتنفيذ الوطني الذي ستقوم باستعراضه لجنة مراقبة إدارة البرامج. وتقوم فرقتا العمل في النهاية بتقديم تقاريرهما إلى اللجنة التنفيذية، وهي أعلى لجنة لصنع السياسات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٦٨ - وأعرب عدد من الوفود عن شكرهم لمعاون المدير على تقريره الممتاز، ولا سيما ما يتعلق بتجاربه الشخصية في بنغلاديش. ولاحظ كثير من المتكلمين أسباب الصعوبات في عمليات الإنجاز، وأثنوا على البرنامج الإنمائي بسبب نطاق التدخلات التي سيجري الإفادة منها لزيادة الإنجاز، موضحين أن هناك اهتماما كبيرا بهذه المسألة في العواصم ولا سيما بين وزارات الخزانة والمالية نظرا لتأثيرها المحتمل على التمويل

المقدم من البرنامج في المستقبل. وكانت جهود فرقة العمل الخاصة مطمئنة للغاية للمندوبين. وقد طلب وفد واحد توضيحا عن الهدف المحدد للنفقات لعام ١٩٩٧. كما طلبت معلومات بشأن ما إذا كانت التدابير الخاصة، بما في ذلك الخطة التي تقضي بأن يعمل نواب الممثلين المقيمين خارج إطار مهامهم العادية، ستعرقل اجراءات التخطيط العادية، وعن مدى مشاركة الحكومات في العملية. وقد أعرب ممثل واحد عن قلقه بأن الإنجاز قد لا يكون سهلا ميسورا في التطبيق، ولا سيما في الوقت الذي تجري فيه عملية التغيير في البرنامج الإنمائي. وطلب الوفد معلومات عن معدلات الإنجاز في عام ١٩٩٥ و ١٩٩٦. وأشير إلى الحاجة لمزيد من تبسيط العمليات البيروقراطية الداخلية في البرنامج الإنمائي بما يخلق صورة تنظيمية أفضل.

٢٦٩ - وقد أبلغ معاون المدير المجلس التنفيذي بأن النفقات المستهدفة لعام ١٩٩٧ هي ٦٣٥ مليون دولار. وقد تم وضع الأهداف الفردية بالاشتراك مع المكاتب الإقليمية حتى تكون واقعية قدر الإمكان. وسيتم تقييم أداء الممثلين المقيمين في ضوء تحقيق الأهداف التي وضعت لعام ١٩٩٧. ولاحظ أن الرقم لعام ١٩٩٦ ليس متوفرا بعد. وكان معدل الإنجاز في عام ١٩٩٢ هو ٦٩٦ مليون دولار؛ وبلغ ٥٧٣ مليون دولار لعام ١٩٩٣؛ وبلغ ٤٦٠ مليون دولار لعام ١٩٩٤؛ و ٤١٦ مليون دولار لعام ١٩٩٥. أما القرار بإرسال أفرقة عمل لإجراءات الإنجاز فهو تدبير طارئ قصير الأجل للبلدان التي قد لا يكون لديها عدد كاف من الموظفين للعمل في إنجاز البرامج. وسيتم تنسيق عملية البرمجة مع الحكومة.

٦/٩٧ نظرة عامة على المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٧

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه خلال الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧ قام بما يلي:

البند ١: المسائل التنظيمية

انتخب المكتب التالي لعام ١٩٩٧:

الرئيس:	السيد هانز لوندبورغ	(السويد)
نائب الرئيس:	السيد بروس لوتانغو ناماكاندو	(زامبيا)
نائب الرئيس:	السيد محمد سلامة هدايت	(إندونيسيا)
نائب الرئيس:	السيد سورين ميخائيل تاناسيسكو	(رومانيا)
نائب الرئيس:	السفير جون وليم آش	(أنتيغوا وبربودا)

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ١٩٩٧ (DP/1997/L.1) بصيغتهما المعدلة شفويا؛

اعتمد تقرير الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ (DP/1996/39)؛

أحاط علما بالتقرير المرحلي عن أعمال الفريق العامل المخصص المعني بالنظام الداخلي (DP/1997/CRP.1)؛

أحاط علما بالتقرير الشفوي لأمين المجلس عن تنفيذ المقرر ٤٥/٩٦ بشأن الوثائق؛

أقر خطة عمل عام ١٩٩٧ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بصيغتها المعدلة شفويا، وأرفقها بهذا المقرر؛

وافق على الجدول التالي لمواعيد دورات المجلس التنفيذي المقبلة لعام ١٩٩٧، رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧:	١٠-١٤ آذار/مارس ١٩٩٧
الدورة السنوية لعام ١٩٩٧:	١٢-٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧ (نيويورك)
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧:	١٥-١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

وافق على الجدول المؤقت التالي لمواعيد دورات المجلس التنفيذي المقبلة لعام ١٩٩٨:

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨:	١٩-٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨:	٢٠-٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨
الدورة السنوية لعام ١٩٩٨ (جنيف):	٢٥ أيار/مايو - ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨:	٧-١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

وافق على المواضيع التي ستناقش في الدورة العادية الثانية للمجلس لعام ١٩٩٧، على النحو الوارد في الجدول ٢ من مرفق هذا المقرر.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢: صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة كوت ديفوار (DP/FPA/CP/169)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة جيبوتي (DP/FPA/CP/167)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة كينيا (DP/FPA/CP/168)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة ملاوي (DP/FPA/CP/162)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة المكسيك (DP/FPA/CP/161)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة منغوليا (DP/FPA/CP/170)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة المغرب (DP/FPA/CP/166)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة نيبال (DP/FPA/CP/165)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة (DP/FPA/CP/164)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة زامبيا (DP/FPA/CP/163)؛

وافق على طلب تمديد البرنامج القطري لبنغلاديش التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان وزيادة موارده (DP/FPA/1997/2)؛

وافق على طلب تمديد وزيادة موارد البرنامج القطري لنيكاراغوا التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1997/1)؛

وافق على طلب تمديد وزيادة موارد البرنامج القطري لجنوب المحيط الهادئ التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1997/3)؛

وافق على النظر في البرامج القطرية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧، على أساس عدم الاعتراض، بالنسبة لتلك الدورة فقط، دون الحكم مسبقا على نتائج المناقشات المتعلقة بالمقرر ١٣/٩٦ في الدورة السنوية لعام ١٩٩٧؛

البند ٣: صندوق الأمم المتحدة للسكان: المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية

أصدر المقرر ٢/٩٧ المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بشأن تقارير مراجعة حسابات لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ٤: صندوق الأمم المتحدة للسكان: التنسيق في مجال السياسات والبرامج الصحية

أصدر المقرر ١/٩٧ المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بشأن التنسيق فيما يتعلق بالسياسة والبرمجة الصحية، متابعة مقرر المجلس التنفيذي ٣٨/٩٦؛

الجزء المشترك المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٥: مواءمة عرض الميزانيات

وافق على الشكل المقترح لميزانية الدعم لفترة السنتين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، الوارد في الوثيقة DP/1997/2؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٦: أطر التعاون القطرية والمسائل المتصلة بها

أولا

وافق على أطر التعاون القطرية التالية:

إطار التعاون القطري الأول لبليز (DP/CCF/BEL/1)؛

إطار التعاون القطري الأول للجمهورية التشيكية (DP/CCF/CZE/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لهنغاريا (DP/CCF/HUN/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لكازاخستان (DP/CCF/KAZ/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لقيرغيزستان (DP/CCF/KYR/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لجمهورية مولدوفا (DP/CCF/MOL/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لجمهورية سلوفاكيا (DP/CCF/SLO/1)؛

ثانيا

وافق على إطار التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (DP/RCF/RLA/1)؛

ثالثا

أصدر المقرر ٥/٩٧ المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بشأن الإطار الأول للتعاون العالمي (DP/GCF/1)؛

رابعا

أحاط علما بتمديد البرامج القطرية التالية:

تمديد البرنامج القطري السادس للجزائر (DP/CP/ALG/6/EXTNSION I)؛

تمديد البرنامج القطري الخامس للبحرين (DP/CP/BAH/5/EXTNSION I)؛

تمديد البرنامج القطري السادس للأردن (DP/CP/JOR/6/EXTNSION I)؛

خامسا

أحاط علما بمذكرة مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تقديم مساعدة البرنامج إلى ميانمار (DP/1997/4)؛

البند ٧: برنامج الأمم المتحـــدة الإنمائـــي: المسائـل الماليـــة والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية

أصدر المقرر ٣/٩٧ المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بشأن تقارير مراجعة حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج بشأن تنفيذ المقرر ٤٠/٩٦ المتعلق بالإدارة والمساءلة واحتياطي الإيواء الميداني (DP/1997/CRP.3) والتعليقات عليه؛

أحـــاط علما بالمعلومات الإضافية عن قطاعـات التكلفـــة في مقـــر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/1997/CRP.4)؛

البند ٨: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

أصدر المقرر ٤/٩٧ المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بشأن صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة؛

البند ٩: مسائـــل أخـــرى

طلب إلى مدير البرنامج أن يقدم، في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٧، ورقة غرفة اجتماع منقحة عن متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/٩٥، آخذا في الاعتبار التعليقات المقدمة خلال مناقشته في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧.

أحاط علما بالتقرير المرحلي الشفوي لمعاون مدير البرنامج عن تنفيذ إطار المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أحاط علما بإغلاق المكتب القطري لقبرص.

١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

المرفق

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان: خطة العمل لعام ١٩٩٧

١ - انتهى المجلس التنفيذي في مقرره ٢٥/٩٦، إلى جملة أمور، منها الأخذ بخطة عمل سنوية، وفي الفقرة ٥ من دنس المقرر، طلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يعدا للدورة العادية الثالثة "إطارا إجماليا بالمسائل التي يمكن أن ينظر فيها المجلس في عام ١٩٩٧، استنادا إلى مداولات المجلس السابقة والأولويات والأهداف التنظيمية المحددة لعام ١٩٩٧". وعملا بذلك الطلب، تقترح هذه الوثيقة جدول أعمال مؤقتا لكل دورة من دورات المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧، يتم إعداده على أساس الأطر الإجمالية بالمسائل المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان التي قدمت إلى المجلس في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ (انظر DP/1996/CRP.13)، مع مراعاة التعليقات التي أبداها المجلس في تلك الدورة.

٢ - والمسائل ذات الأولوية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٧، كما نوقشت في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦، هي:

(أ) إدخال القضاء على الفقر بوصفه الأولوية الأولى في صلب سياسات وبرامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(ب) إدارة أمور التغيير؛

(ج) تعبئة الموارد؛

(د) تنفيذ ترتيبات البرمجة الجديدة؛

(هـ) دعم نظام المنسق المقيم؛

(و) المراقبة والتخطيط المتعلقان بالشؤون المالية والإدارية.

٣ - يتم تناول الأولويات (أ)، و (ب)، و (ج)، و (هـ) في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في سياق التقرير السنوي لمدير البرنامج.

٤ - فيما يتعلق بتنفيذ ترتيبات البرمجة الجديدة، يقترح أن يتناول المجلس التنفيذي أطر التعاون القطري بمجرد أن تكون جاهزة للتقديم، بما في ذلك ما يتم أثناء الدورة السنوية للمجلس، وذلك حتى لا يتأخر تنفيذها.

٥ - وبالإضافة إلى ذلك، يقترح إجراء مناقشة موضوعية بشأن أسلوب التنفيذ الوطني في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي.

٦ - يجري في كل دورة التصدي لجوانب متنوعة من بند المراقبة والتخطيط المتعلقين بالشؤون المالية والإدارية أي الأولوية (و).

٧ - يتم تحويل جداول الأعمال المؤقتة المقترحة للأجزاء المتعلقة بصندوق الأمم المتحدة للسكان المسائل ذات الأولوية للصندوق المتفق عليها في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ إلى بنود محددة لجداول الأعمال. وقد قدمت هذه المسائل في الإطار الإجمالي الذي يغطي المسائل ذات الأولوية للصندوق لعام ١٩٩٧ (انظر DP/1996/CRP.13) تحت خمس أولويات موضوعية:

(أ) أولويات البرامج؛

(ب) تنفيذ البرامج؛

(ج) دعم البرامج؛

(د) الموارد؛

(هـ) المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية، بما فيها مراجعة الحسابات.

٨ - تشغل البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها حيزا بارزا في مقترحات الأجزاء المتعلقة بصندوق السكان من جداول الأعمال، نظرا لأن الصندوق سيقدم عددا لم يسبق له مثيل من البرامج القطرية للموافقة عليها في عام ١٩٩٧. ويقترح الصندوق أن يجري تناول معظم المسائل الأخرى ذات الأولوية المعروضة تحت المواضيع (أ)، و (ب)، و (ج)، و (د) أثناء الدورة السنوية، إذ أن العديد منها سيرد تقرير عنه في سياق تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٦، وخطة عمل الصندوق للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١.

٩ - ويقترح تناول المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية لصندوق السكان في الدورة العادية الثالثة في أيلول/سبتمبر، وكذلك المسائل المتعلقة برصد وتنفيذ ترتيبات خدمات الدعم التقني وتقييم أنشطة الصندوق التدريبية.

١٠ - وختاما، وكما اقترح في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦، فإن تقريري مدير البرنامج الإنمائي والمديرة التنفيذية للصندوق المقدمين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللذين سيجري الاتفاق على شكلهما على نحو مشترك بين الصناديق والبرامج، سوف يشملان مواضيع مستمدة من قرار الجمعية العامة ٥٠/١٢٠، مثل، بناء القدرات، والتنسيق على الصعيدين القطري والإقليمي، والموارد، وذلك لكي ينظر فيها المجلس في عام ١٩٩٧.

جدول الأعمال المؤقت لعام ١٩٩٧ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الجدول ١ - الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧ (١٣ - ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)

(٥ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
	رسمي (DP/1997/L.1)	لاتخاذ إجراء		جدول الأعمال المؤقت، والشروح، وقائمة الوثائق
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦
	رسمي	للعلم		المقررات المعتمدة من المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٦
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم	نصف يوم	المسائل المتصلة بالنظام الداخلي، والوثائق وأداء المجلس التنفيذي
	ورقة غرفة اجتماع	لاتخاذ إجراء		خطة العمل السنوية لعام ١٩٩٧ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٢				البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
	رسمي	لاتخاذ إجراء	يوم واحد	البرامج القطرية
٣				المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية
	رسمي	للعلم	نصف يوم	تقارير مراجعة الحسابات
٤	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	التنسيق في مجال السياسة والبرمجة الصحية
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
٥				مواءمة عرض الميزانيات
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	مواءمة عرض الميزانيات والحسابات
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٦				أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	أطر التعاون القطري، وأطر التعاون على المستويين العالمي والإقليمي
٧				المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية
	رسمي	للعلم		تقارير مراجعة الحسابات
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم		تنفيذ المقرر ٤٠/٩٦ بشأن الإدارة والمساءلة واحتياطي الإيواء الميداني
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم	نصف يوم	معلومات إضافية عن الأجزاء المتعلقة بالتكلفة في مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
	شفوي	للعلم		تقرير عن نظام المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٨				صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم	نصف يوم	متابعة المقرر ٤٣/٩٦
٩				مسائل أخرى
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم	ربع يوم	متابعة مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٥٦/٩٥

الجدول ٧ - الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧ (١٠ - ١٤ آذار/ مارس ١٩٩٧)

(٥ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
	رسمي (DP/1997/L.2)	لاتخاذ إجراء		جدول الأعمال المؤقت، والشروح، وقائمة الوثائق
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
			يوم ونصف	
٢				أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها
	رسمي	لاتخاذ إجراء		أطر التعاون القطري وأطر التعاون الإقليمي
	ورقة غرفة اجتماع	لاتخاذ إجراء		شكل وتوقيت استعراض ترتيبات البرمجة الجديدة (٧/٩٦)
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم	نصف يوم	التنفيذ الوطني
٣				صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (بما في ذلك الاستراتيجية وخطة الأعمال التجارية)
٤				المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية
	ورقة غرفة اجتماع	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	موجز الاستراتيجية الشاملة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (٤١/٩٦، الفقرة ٤)
	شفوي	للعلم		تقرير عن نظام المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٦	رسمي	لاتخاذ إجراء		البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
٧			يومان	مسائل أخرى، بما في ذلك
				تقرير عن احتياطي الإيواء الميداني
				تقرير منقح عن متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/٩٥

ملحوظة: ستعقد خلال الدورة جلسة إحاطة غير رسمية بشأن المبادرة الخاصة لأفريقيا.

الجدول ٣ - الدورة السنوية لعام ١٩٩٧ (١٢ - ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧)

(١٠ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
	رسمي (DP/1997/L.3)	لاتخاذ إجراء		جدول الأعمال المؤقت، والشروح، وقائمة الوثائق، وخطة العمل
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧
	رسمي	لاتخاذ إجراء		النظام الداخلي: تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٢	رسمي		يوم ونصف	تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٦
				- المجالات البرنامجية الأساسية
				- التقييم
				- تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
				- البرنامج العالمي بشأن وسائل منع الحمل
				- الموارد
٣	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	استراتيجية الإعلام والاتصال
٤	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	خطة العمل وطلب سلطة الإنفاق، ١٩٩٨-٢٠٠١
٥	رسمي	للعلم	نصف يوم	حالة التنفيذ المالي للبرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان
٦	رسمي	لاتخاذ إجراء	يوم واحد	البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان
٧				تقارير مقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
	رسمي	للعلم	نصف يوم	تقرير مقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: تقرير مدير البرنامج

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
	رسمي			تقرير مقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: تقرير المديرة التنفيذية
٨				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
				التقرير السنوي لمدير البرنامج
	رسمي +ورقات غرفة اجتماع[أ]	لاتخاذ إجراء		مقدمة من مدير البرنامج
	رسمي	لاتخاذ إجراء		السجل البرنامجي الرئيسي، بما في ذلك الإفادة عن الصناديق الخاصة
				تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني
				برنامج الأمم المتحدة للتنمية في أفريقيا في التسعينات والمبادرة الخاصة لأفريقيا
	رسمي	للعلم	يومان ونصف[ب]	التقييم، بما في ذلك قياس الأثر
				الموارد
	رسمي	للعلم		المراقبة الداخلية والمساءلة وتقارير وحدة التفتيش المشتركة
				إدارة أمور التغيير
	رسمي	للعلم		المرفق الإحصائي
	رسمي	للعلم		العقود الممنوحة من الباطن وطلبات شراء المعدات الرئيسية
٩				أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	أطر التعاون القطري وأطر التعاون الإقليمي
١٠				برنامج الاتصال والإعلام
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالمعلومات والمنشورات (٧٢/٩٦)
١١				صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (١٨/٩٥)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١٢			يوم واحد	المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية
	رسمي	للعلم		تقرير عن نظام المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٣				مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (٣٣/٩٦)
١٤			نصف يوم	مسائل أخرى

(أ) ستقدم وثائق أخرى عن القضاء على الفقر.

(ب) بما في ذلك حلقة نقاشية خاصة حول القضاء على الفقر.

الجدول ٤ - الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧ (١٥ - ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧)

(٥ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
	رسمي (DP/1997/L.4)	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	جدول الأعمال المؤقت، والشروح، وقائمة الوثائق
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن الدورة السنوية لعام ١٩٩٧
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم		موجز خطة عمل المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٨
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٢				المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية
	رسمي	لاتخاذ إجراء	يوم ونصف	تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (٤١/٩٦، الفقرة ٤)
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧
	رسمي	للعلم		الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٦
	رسمي	للعلم		أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات
٣				مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧
	رسمي	للعلم		تقارير مراجعة الحسابات
٤				أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	أطر التعاون القطري وأطر التعاون الإقليمي
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٦				المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية
	رسمي	لاتخاذ إجراء	يوم ونصف	تقديرات الميزانية لفترة سنتين
	رسمي	لاتخاذ إجراء		الاستعراض المالي السنوي، ١٩٩٦
	رسمي	للعلم		تنفيذ ورصد ترتيبات خدمات الدعم التقني
	رسمي	للعلم		تقييم الأنشطة التدريبية لصندوق الأمم المتحدة للسكان
٧	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
٨				مسائل أخرى

ملاحظة: يتم التطرق إلى استعراض الزيارات الميدانية في مشاورات غير رسمية أثناء الدورة.

الجزء الثاني

الدورة العادية الثانية

المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة
من ١٠ إلى ١٤ آذار/ مارس ١٩٩٧

أولا - المسائل التنظيمية

مقدمة

١ - افتتح رئيس المجلس التنفيذي الدورة. وأشار الى أن المكتب قد اجتمع ثلاث مرات منذ الدورة العادية الأولى بشأن المسائل المعروضة على الدورة العادية الثانية.

٢ - ولفتت أمينة المجلس التنفيذي انتباه المجلس الى جدول الأعمال المشروح الوارد في الوثيقة DP/1997/L.2/Rev.1. وذكرت أن الإضافة الوحيدة لقائمة الوثائق الواردة في هذه الوثيقة كانت الموجز التنفيذي لتقييم التنفيذ الوطني الذي ورد في الوثيقة DP/1997/CRP.12، والتي أضيفت في أعقاب المناقشات التي دارت في الاجتماع غير الرسمي السابق على الدورة. وكافة الوثائق المتعلقة بالدورة متاحة باللغات الرسمية باستثناء تقرير الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧، فهو موجود باللغة الانكليزية فقط. والمقررات التي اتخذتها الدورة الأولى واردة في الوثيقة DP/1997/11، وهي متوفرة بجميع اللغات الرسمية. وجميع ورقات غرفة الاجتماع المتعلقة بالدورة متاحة بلغات العمل الثلاث، باستثناء الوثيقة DP/1997/CRP.9، التي لم تصدر بحلول موعد افتتاح الدورة. وقد وزعت خطة عمل منقحة. ولاحظت الأمينة أن المناقشات المنفصلة بشأن أطر التعاون القطري المتعلقة بإريتريا ومنغوليا وموريتانيا والهند والبرنامج القطري لألبانيا قد طلبت من جانب خمسة أعضاء على الأقل بالمجلس. وسوف ينظر في أطر التعاون التقني والبرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في جزء مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٣ - وأعلنت الأمينة أنه ستنظم حلقات إعلامية غير رسمية بشأن التنسيق من جانب منظومة الأمم المتحدة في الهند مع ممثلي البرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف فيما يتصل بالبرنامج الإنمائي المسمى مايكروستارت (Microstart)، وأيضا مع الممثلين القطريين لصندوق السكان في اريتريا والسنغال. وستنظم كذلك مشاورات غير رسمية بشأن عملية التفيير الإداري في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي في عام ٢٠٠١)، ومع الممثل القطري لصندوق السكان في ألبانيا. وأبلغت الأمينة المجلس التنفيذي أن الممثلين المقيمين للبرنامج الإنمائي في موريتانيا والهند والممثلين القطريين لصندوق السكان في إريتريا وألبانيا والسنغال والهند سيحضرون الدورة. وذكرت أن ثمة ورقات أساسية عديدة بشأن مواضيع شتى متوفرة في غرفة الاجتماعات.

٤ - ووافق المجلس التنفيذي على جدول الأعمال المؤقت بصيغته الواردة في الوثيقة DP/1997/L.2/Rev.1:

البند ١: المسائل التنظيمية

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢: أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة به

البند ٣: صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

البند ٤: المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٥: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
البند ٦: مسائل أخرى

٥ - ووافق المجلس التنفيذي على خطة العمل المنقحة بصيغتها الموزعة من قبل الأمانة.

٦ - ووافق المجلس التنفيذي على إرجاء النظر في تقرير الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧ (DP/1997/6) الى الدورة السنوية لعام ١٩٩٧.

٧ - ووزع مشروع جدول الأعمال للدورة السنوية لعام ١٩٩٧ الوارد في الوثيقة DP/1997/L.3. وأبلغت الأمينة المجلس التنفيذي أن الاجتماع غير الرسمي السابق على الدورة، والمتعلق بالدورة السنوية، سيعقد في ٢٤ نيسان/أبريل. وقالت إن المقرر الشامل قد تضمن الجدول الزمني لأعمال الدورات المقبلة للمجلس. وفيما يتصل بعام ١٩٩٨، أبدى المجلس تفضيله لعقد الدورة السنوية في حزيران/يونيه، لا في أيار/مايو. وهذا يعني تقديم التقرير الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة تسبق الدورة السنوية.

٨ - وأخطـــر الرئيس المجلس التنفيذي أنه يزمع إجراء مناقشة غير رسمية بشأن التنفيذ الوطني في ١٦ أيار/مايو.

٩ - وشكر مدير البرنامج المجلس التنفيذي على ما اضطلع به من أعمال أثناء الدورة الحالية بشأن عدد من المسائل. وقال إنه يتطلع الى مناقشة مثمرة بشأن التقرير السنوي والمقترحات المتصلة بعملية التغيير في الدورة السنوية. وثمة عنصر إضافي للدورة السنوية، وهو عقد اجتماع استثنائي بشأن استئصال الفقر، حيث سينظر في قصص النجاح، وأسباب الفقر، الى جانب دور الأمم المتحدة. ومن المأمول فيه أن تجتذب هذه المناسبة مشاركة على مستوى رفيع من العواصم.

١٠ - وقام نائب المدير التنفيذي (البرامج) لصندوق الأمم المتحدة للسكان (السياسة والإدارة) بشكر المجلس التنفيذي على توجيهاته أثناء الدورة، وخاصة فيما يتصل بالبرامج القطرية المعروضة. وقدم الشكر أيضا الى كافة من شاركوا في تنظيم الدورة.

١١ - وذكـر أحـد الوفـود أنه قد سحب مشروع مقرر سبق له أن قدمه. وشكر الرئيس جميع المعنيين، بما في ذلك المكتب إزاء دعمه وأعضاء المجلس التنفيذي والمراقبين.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بيان من مدير البرنامج

١٢ - رحب مدير البرنامج بالمجلس التنفيذي، وقدم نبذة مجملة عن المواضيع التي ستناقش أثناء الدورة. وأحاط المجلس علما بشأن حالة تنفيذ البرامج، وذكر أن تنفيذ رقم التخطيط الإرشادي لعام ١٩٩٦ يقدر حاليا بـ ٤٨٠ مليون دولار، بزيادة مقدارها ١٠ في المائة عن عام ١٩٩٥. والتنفيذ المتوقع في عام ١٩٩٧،

فيما يتصل بالبرامج القطرية والإقليمية، يبلغ ٥٧٠ مليون دولار، مما يعني أن ما يقرب من ٧٨٠ مليون دولار في ميزانيات عام ١٩٩٧ سوف يعتمد قبل شهر تموز/يوليه. وفي نهاية شهر شباط/فبراير ١٩٩٧، بلغ مستوى الموافقات ٤٠٦ ملايين دولار، أي ٥٢ في المائة من المبلغ اللازم. وفرقة العمل الخاصة المعنية بالتنفيذ تجتمع كل أسبوعين برئاسة مساعد مدير البرنامج وترصد عن كثب الاحتمالات المتعلقة بالنمو البرنامجي المتسارع. وقد أفرج بالفعل عن مبلغ الـ ٢ مليون دولار المخصص من صندوق الطوارئ من أجل مرفق خاص لدعم التنفيذ، وكانت ثمة موافقة على ١,٥ مليون دولار منه. وسيقدم تقرير شفوي آخر في الدورة السنوية. كما سيقدم تقرير خطي شامل عن تنفيذ برامج الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ١٩٩٩ في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧.

١٣ - وقدم مدير البرنامج نبذة مجملة عن عملية التغيير الإداري في البرنامج الإنمائي، والتي سينظر فيها بالتفصيل في المشاورة غير الرسمية أثناء الدورة. وثمة نسخة مسبقة من الوثيقة المتعلقة بعملية التغيير الإداري، التي ستصدر في الدورة السنوية لعام ١٩٩٧، قد وزعت على المجلس التنفيذي لتمكين أعضائه من التشاور مع عواصمهم في مرحلة مبكرة. وعممت كذلك مذكرة غير رسمية بشأن ما هو مقترح من هيكل تنظيمي واختصاصات. وستقدم ورقات إضافية من ورقات غرفة الاجتماع. وشدد على الصلة القائمة بين التغيير الإداري واستراتيجية الميزانية الجديدة، التي سيتناولها المجلس أثناء الدورة الحالية.

١٤ - وفيما يتصل بالإصلاح الشامل للأمم المتحدة، أحاط مدير البرنامج المجلس التنفيذي علما بالاجتماع الأول للفريق المعني بعمليات التنمية، وهو واحد من أربعة أفرقة قطاعية شكلها الأمين العام منذ تولي منصبه. واللجنة التنفيذية لهذا الفريق مؤلفة من جميع صناديق وبرامج الأمم المتحدة العاملة في حقل عمليات التنمية. وعرضت على المجلس صلاحيات هذه اللجنة. وذكر مدير البرنامج أن دوره كمنظم لاجتماعات الفريق يحل محل مهمته السابقة بوصفه منسقا خاصا للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ومن شأن اللجنة الجديدة أن تشجع التكامل والتضامن والتعاون، وأن يكون هدفها العام متمثلا في تزويد بلدان البرنامج بتعاون إنمائي معزز. وسيواصل مكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة توفير دعم تشغيلي لنظام المنسق المقيم، كما أنه سيعمل بوصفه أمانة للفريق. ومن المتوقع أن تتم إعارة موظفين من سائر وحدات الأمم المتحدة الى المكتب.

١٥ - وأطلع مدير البرنامج المجلس التنفيذي على وقائع مؤتمره الصحفي في ٧ آذار/مارس بشأن احتياطي الإيواء الميداني. وقال إنه سيتم تقديم تقرير مرحلي شفوي في وقت لاحق في الدورة (انظر "مسائل أخرى").

١٦ - وتبع ذلك استعراض للأنشطة الأخيرة، وقد تضمن ذلك إشارات الى دور البرنامج الإنمائي في مؤتمر القمة المعني بالاثتمانات الصغيرة، الذي عقد في ٤ شباط/فبراير بواشنطن العاصمة، ومبادرات إدماج الجنسين في الأنشطة الرئيسية بالمنظمة، ودراسة تحليلية على صعيد السياسة العامة بشأن الطاقة بعد مؤتمر ريو، وهي مساهمة من البرنامج الإنمائي في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المتعلقة بمتابعة مؤتمر قمة الأرض. وأشار الى أنشطة أخرى قريبة اضطلع بها البرنامج الإنمائي في مجال الإغاثة في حالات

الكوارث وتوفير المساعدة للبلدان الخارجة من حالة نزاع. ونظمت في الولايات المتحدة سلسلة من الاجتماعات العامة بقصد تعريف مواطني هذا البلد بتحديات التنمية الافريقية، بصفة خاصة، وأعمال الأمم المتحدة، بصفة عامة. وسوف يعلن "تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٧٧"، الذي يركز على موضوع الفقر، في بون وجنوب أفريقيا في وقت واحد في ١٢ حزيران/يونيه. وأعرب عن شكره وامتنانه لوفد المملكة المتحدة لمساهمته بمبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار من أجل تعزيز أعمال تحرير الوثائق وغير ذلك من المهام بأمانة المجلس التنفيذي.

١٧ - وشكر متكلمون عديدون مدير البرنامج على بيانه الشامل. وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات بشأن اللجنة التنفيذية للفريق المعني بعمليات التنمية، بما في ذلك مدى اتصال عملها بعمل الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات. وكانت الأسئلة الأخرى المقدمة متصلة بتوضيح حالة التنفيذ، والإعارات لمكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة، وعملية التغيير الإداري، ولا سيما "التركيز داخل مجال التركيز" لدى البرنامج الإنمائي. وطالب أحد المتكلمين ببيانات موزعة عن التنفيذ، وخاصة في أقل البلدان نموا. ومن الواجب أن تشارك البلدان المستفيدة من البرنامج، مشاركة نشطة، في المشاورات المتعلقة بعملية التغيير الإداري.

١٨ - وكان ثمة تشجيع لمدير البرنامج على مواصلة السعي لاتخاذ التدابير الواردة بشأن احتياطي الإيواء الميداني. وأعرب عن الترحيب بالأعمال الرامية الى تشجيع إدماج الجنسين في الأنشطة الرئيسية بالبرنامج الإنمائي. واقترح أن يقوم البرنامج الإنمائي بتكرار الاجتماعات العامة، التي ذكرها مدير البرنامج، في بلدان أخرى.

١٩ - وصرح أحد الوفود بأن البرنامج الإنمائي يتزعم عملية إصلاح النظام الإنمائي. ورحب بالجهود المبذولة بهدف ترشيد البرنامج الإنمائي، وتهيئة منظمة أكثر شفافية واستجابة. وقام وفد آخر بدعوة مدير البرنامج وسائر كبار المسؤولين للمشاركة في الحلقة الدراسية المعنية بالتنمية الدولية التي ستعقد بطوكيو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

٢٠ - وفي معرض الرد على السؤال المطروح، ذكر مدير البرنامج أن الفريق المعني بعمليات التنمية قد ناقش دور الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، وهو ينظر حاليا في إمكانية دمج الكيانين. والصندوق الدولي للتنمية الزراعية هو وحده الذي لا يتبع الفريق المعني بعمليات التنمية. وشدد على أنه لا يجوز تنظيم جولة جديدة من الاجتماعات، وعلى أنه ينبغي الوفاء بولايات الفريق الاستشاري. والعمل الرئيسي هو تعزيز التضامن والتعاون على الصعيد القطري. وثمة قضايا كثيرة منبثقة عن العمليات الأخرى المشتركة بين الوكالات، بما فيها متابعة المؤتمرات وتشجيع المبادرة الخاصة لأفريقيا وتعزيز التعاون الإنمائي مع مؤسسات بريتون وودز والتعاون مع منظمات المجتمع المدني وتقوية شبكة المنسقين المقيمين، والاضطلاع، وخاصة فيما يتصل بأعضاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، بالولايات المتصلة بالتنسيق، بما في ذلك التنسيق فيما بين الدورات البرنامجية. وهناك مناقشة في الوقت الراهن بشأن اتباع نهج يتسم بمزيد من المشاركة على الصعيد القطري. وعلى الرغم من عدم اتخاذ قرار رسمي حتى الآن،

فإنه قد ذكر أن اليونيسيف قد أوضحت أنها ستعير موظفا لمكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة. ولا توجد حاليا آلية رسمية لإبلاغ المجلس التنفيذي بشأن أعمال الفريق المعني بعمليات التنمية.

٢١ - وفيما يخص عملية التغيير الإداري، ستقدم في شهر نيسان/أبريل ورقة غرفة اجتماع عن "التركيز داخل مجال التركيز". والاهتمام الفعلي ينبغي أن يكون على الصعيد القطري، وثمة حاجة الى مزيد من الوضوح بشأن الخدمات التي يمكن للبرنامج الإنمائي أن يقدمها بأقصى درجة من الفعالية. ومن شأن هذه الخدمات أن تكون في إطار ولاية التنمية البشرية المستدامة التي وافق عليها المجلس، مع جعل موضوع القضاء على الفقر بمثابة هدف ذي أولوية مطلقة.

٢٢ - وأبلغ معاون مدير البرنامج المجلس التنفيذي بأن أرقام التنفيذ البرنامجي الأساسي لعام ١٩٩٧ التي ذكرها مدير البرنامج لا تتصل إلا بالخطين الأول والثاني من التمويل الأساسي والبرامج الإقليمية. وفي حالة إدراج الخط الثالث وسائر بنود الإطار المالي البرنامجية والمتصلة بالبرامج، فإن القيمة التقديرية للتنفيذ ستناهز ٧٦٦ مليون دولار. وينبغي الوفاء، أثناء الدورة البرنامجية الحالية، باستحقاقات رقم التخطيط الإرشادي المرحلة من الدورة السابقة، والبالغة ٥٠٠ مليون دولار تقريبا. وإسقاطات الموارد الحالية تقل عن مبلغ الـ ٣,٣ بليون دولار المستهدفة في المقرر ٢٣/٩٥. ومن المتوقع للتنفيذ أن يرتفع من مستوى ٧٦٦ مليون دولار الى ٨٣٥ مليون دولار تقريبا في عام ١٩٩٨، وبعد ذلك الى حوالي ٩٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٩. ومن ثم، فإن رصيد الاحتياطيات السائلة سيصبح في غاية الضآلة، بحلول نهاية هذه الفترة. وقد تحددت في الوقت الراهن أهداف النفقات لعام ١٩٩٧، فيما يتصل بالموارد القطرية (أي الخطين الأول والثاني من التمويل الأساسي والاستحقاقات المرحلة من رقم التخطيط الإرشادي)، بمبلغ ٥٧٨ مليون دولار. ومن هذا المبلغ، توجد ٢٢٧ مليون دولار خاصة بالنفقات المتوقعة في أفريقيا (وتمثل ٧٤ في المائة من أقصى هدف ميزني للمنطقة)؛ و ١٨٢ مليون دولار خاصة بآسيا (وتمثل ٧٠ في المائة من أقصى هدف ميزني للمنطقة)؛ و ٤١ مليون دولار خاصة بالدول العربية؛ و ٤٢ مليون دولار خاصة بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وقرابة ٣٥ مليون دولار خاصة بأوروبا ورابطة الدول المستقلة.

ثانيا - أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها

ألف - أطر التعاون الإقليمي والقطري

١ - أفريقيا

إطار التعاون الإقليمي الأول لأفريقيا

٢٣ - عرض مساعد مدير البرنامج والمدير الإقليمي للمكتب الإقليمي لأفريقيا إطار التعاون الإقليمي لأفريقيا (DP/RCF/RBA/1). واتيحت أيضا مذكرة تكميلية الى المجلس التنفيذي. وهذه المذكرة تتضمن الرد على تعليقات سبق الإدلاء بها في اجتماع غير رسمي معقود في ٢٦ شباط/فبراير.

٢٤ - وشدد الرئيس على أهمية المعايير والمؤشرات المذكورة في الورقة التكميلية.

٢٥ - ولاحظ أحد الوفود، باسم المجموعة الأفريقية، أن عملية التوصل الى أطر التعاون الإقليمي كانت عملية متقنة، وأنها أتاحت للمجلس التنفيذي أن يضطلع بدور إشرافي. وذكر المتكلم أن أطر التعاون القطري لها فئات معينة واضحة وأنها قد حظيت بالمساعدة في العديد من الحالات بموجب المذكرات الاستراتيجية القطرية، ومع هذا، فإن أطر التعاون الإقليمي تحتاج الى مراعاة احتياجات منطقة بأكملها، وهي احتياجات متنوعة في أكثر الأحيان. وعقب الاجتماع غير الرسمي في ٢٦ شباط/فبراير، أجريت استعراضات أخرى للنص. وفي الوقت الذي يلاحظ فيه أنه يمكن تأييد بعض أجزاء الإطار، فإنه توجد حاجة الى الأخذ بنهج أكثر شمولا، ولا سيما فيما يتعلق بإدراج "أفضل الممارسات". والإطار الإقليمي ينبغي أن يكون منبثقا عن نفس المبادئ التي تنظم أطر التعاون القطري. والملكية الإقليمية جديرة بالتأكيد من منطلق دعم مبادرات التعاون الإقليمي. ومن الواجب أن يكون هناك اعتبار للتنوع داخل الأقاليم، مما يعني بالتالي تركيز الاهتمام على الأنشطة المضطلع بها على الصعيد الإقليمي الفرعي والتنفيذ الإقليمي، بما في ذلك إشراك الحكومات والمؤسسات الإقليمية. وبوسع الشركاء الآخرين أن يساهموا حسب الاقتضاء. ويجب دمج النهج البرنامجي في الإطار الإقليمي. ومن الحري بالإطار أن يشدد على الرصد والأثر. واللجان الإقليمية بوسعها أن تضطلع بدور قيادي على المستوى الكلي. ويتعين القيام بمحاولة جادة لزيادة الموارد الى أقصى حد، مع التركيز على الأنشطة التي تعد بالفعل أنشطة إقليمية أو إقليمية فرعية وتحظى بالأولوية في مجال التمويل. وثمة فائدة ترجى من إجراء تقييم كلي. والمجموعة الأفريقية تؤيد إصدار تقرير مرحلي كل سنة، وإصدار استعراض في نهاية الدورة. وينبغي أن يركز الإطار، قبل كل شيء، على موضوع القضاء على الفقر.

٢٦ - وأعرب وفد آخر عن تأييده للبيان السابق. وساند المتكلم مجالات التركيز الأربعة بالإطار، والنهج القائم على المشاركة.

٢٧ - وذكر متكلم أن الأولويات الإنمائية الواردة في الإطار هي نفس الأولويات الإنمائية لدى الحكومات الأفريقية. ورحب بجهود البرنامج الإنمائي في المنطقة للعمل مع المؤسسات الإقليمية بأفريقيا، وأعرب عن أمله في توفير الموارد اللازمة من المصادر الأساسية وغير الأساسية. والمبلغ المستهدف الذي يصل الى ٢٩٣ مليون دولار غير كاف، فيما يبدو، بالنسبة للفترة ١٩٩٧-٢٠٠١.

٢٨ - وأعرب بعض المتكلمين عن تأييدهم للمصفوفة الواردة في الوثيقة، ومع هذا، فقد أشاروا الى أن عملية التصنيع لم ترد بها.

٢٩ - وذكر أحد الوفود، باسم وفد آخر أيضا، أن الأطر الزمنية للبرامج الإقليمية غير موحدة. والمعلومات التكميلية قد ساعدت على فهم إطار التعاون الإقليمي، فالوثيقة الأصلية بحاجة الى مزيد من التفصيل. والبرامج الإقليمية ينبغي لها أن تكون مكملة للبرامج القطرية، وأن تبرز القيمة المضافة، وأن توضح الصلات القائمة مع برامج المانحين الثنائيين وكذلك مع دورات التخطيط الوطني. واستفسر هذا الوفد عن جزء الميزانية المخصص للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وللأنشطة التقييمية.

٣٠ - وطالبت وفود أخرى أيضا بالاضطلاع بتحسين في إطار التعاون الإقليمي، فهي قد لاحظت أن الوثائق الأصلية كان ينبغي لها أن تتضمن المعلومات التكميلية حتى تتمكن من الحصول على معلومات أكثر اكتمالا من عواصمها. ومن الواجب أن يسلط الضوء على المجالات التي توجد فيها للبرنامج الإنمائي ميزة مقارنة، من قبيل مجال الإدارة. ويجب مراعاة اهتمامات المانحين حتى يستمر الدعم المالي. وأكد أحد الوفود أهمية إطار التعاون الإقليمي بالنسبة لعملية اجتماع مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا.

٣١ - وقام الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، بالإعراب عن كامل التأييد لإطار التعاون الإقليمي. فالإطار الإقليمي مكمل للجهود الإنمائية الوطنية. ومن الواجب على المانحين أن يكفلوا تكريس مزيد من الموارد للبرنامج الإقليمي، وإلا فإنه سيتعذر تحقيق أهدافه. ومن العناصر الأساسية، استخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه وسيلة لتنفيذ البرامج. وكذلك أعرب عن تأييد مجموعة الـ ٧٧ والصين للإطار التعاوني الأول للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (DP/CF/TCDC/1) الذي سيجري تناوله في مناقشة منفصلة.

٣٢ - ولاحظ أحد الوفود أن الإطار يشمل المنطقة الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. ومع ذلك فإن المذكورة التكميلية تشير الى مشروع حوض نهر النيل، الذي تشارك فيه مصر والسودان. وتساءل المتكلم أيضا عن كيفية قيام البرنامج الإنمائي بتنسيق البرنامج الإقليمي مع أنشطة برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا والمبادرة الخاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لأفريقيا. وكان ثمة التماس كذلك لمزيد من المعلومات بشأن التعاون بين البرنامج الإنمائي ومنظمة الوحدة الافريقية، وخاصة في ميدان منع النزاع.

٣٣ - وذكر مساعد مدير البرنامج أن الوثيقة تتضمن إطارا، وأن التفاصيل التشغيلية سوف تظهر مع وضع برامج محددة. والبرنامج يتضمن مجالات واردة في إطار التنمية البشرية المستدامة، وهي قائمة على الطلب، وتشمل مشاركة المؤسسات الإقليمية الى جانب التنفيذ على يد الوكالات. ومن شأن المؤسسات الإقليمية أن تستخدم بوصفها همزة وصل مع المؤسسات الوطنية. والتدخلات في مجال السلام والأمن قد أدرجت في البرنامج المتعلق بالإدارة، مما جرى ربطه مع المبادرة الخاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لأفريقيا. وقد أسهم المكتب الإقليمي لأفريقيا في الأنشطة المشتركة مع المكتب الإقليمي للدول العربية. ومبلغ الـ ٩١ مليون دولار، الذي ورد في الوثيقة DP/RCF/RBA/1، يمثل اعتمادا يتعلق بثلاث سنوات لبرنامج مدته خمس سنوات.

٣٤ - ولاحظ أحد الوفود أن أهداف ومبادئ الإطار مناسبة، وخاصة الإدارة وتقديم الدعم للقطاع الخاص. ومن الواجب أن تدرس الميزة المقارنة لدعم الأنشطة المضطلع بها على الصعيد الإقليمي إزاء الأنشطة المضطلع بها على الصعيد الوطني. وطولب بتقديم إيضاح بشأن استخدام أموال من مرفق البيئة العالمية وصندوق بروتوكول مونتريال.

٣٥ - وشدد متكلم آخر على ضرورة قيام المجلس التنفيذي بتقديم مبادئ توجيهية بشأن قالب ومضمون الوثائق المتعلقة بأطر التعاون الإقليمي. ومن الواجب أن تدرج نتائج التقييمات في البرامج الإقليمية، مع تسليط الضوء عليها. واستشهد بنتائج استعراض منتصف المدة للبرنامج الإقليمي الأفريقي، التي أدت الى التحذير من تخفيض اعتمادات الميزانية، والتشديد على ضرورة إدراج الدروس المستفادة، واقتراح الحد من المواضيع في البرامج الإقليمية. والمذكرة التكميلية تتناول بعض هذه الشواغل، ولكن هناك حاجة الى معلومات أكثر وضوحا.

٣٦ - وأكد أحد الوفود أن من الضروري أن تتوفر الاستدامة في الأنشطة بالبرنامج. وبعض العناصر تتجاوز مجال البرنامج الإنمائي. والملكية من جانب الحكومات جديرة بالكفالة. وطلب المتكلم تقديم المعلومات اللازمة لمعرفة البلدان التي شاركت في البرنامج الإقليمي. وشددت بعض الوفود على ضرورة إبراز صلة محددة مع موضوع القضاء الى الفقر الى جانب عزو دور رئيسي للقضايا المتعلقة بنوع الجنس، وذلك في البرنامج.

٣٧ - وأكد أحد الوفود أن البرنامج الإقليمي يجب أن يكون قائما على أساس توفير النفع. ومن الواجب أن يضطلع بمزيد من تعبئة الموارد.

٣٨ - وعلقت مساعدة مدير البرنامج قائلة إن النظام السابق للنهج المشاريعي قد أدى الى قيام البرنامج الإنمائي بالرد على مجموعة واسعة النطاق من الطلبات المقدمة من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وسوف يدرج مزيد من التفاصيل بشأن البرامج والمعايير والأهداف في التقرير الذي سيقدم في العام القادم الى المجلس التنفيذي. وهو تقرير سيستند الى عملية استشارية معززة. وسيركز البرنامج على المجالات التي توجد فيها ميزة مقارنة للبرنامج الإنمائي. والمصنوفة الواردة في الوثيقة الإطارية توضيحية في الوقت الراهن. وفي معرض الرد على أحد الأسئلة، أشارت الى أن مرفق شبكة المعارف قد أنشئ لتشجيع الوصول الى شبكة من الفنيين والمتخصصين من ذوي النشاط بالمنطقة. وسوف تراعى أفضل الممارسات ونتائج التقييمات عند وضع برامج جديدة. وقد عقدت اجتماعات مشتركة مع المكتب الإقليمي للدول العربية بشأن موضوع حوض نهر النيل. وأكدت أن البرامج قائمة على الطلب، وأن البرنامج الإنمائي قد عمل بالفعل مع الجهات المستفيدة، وكان ذلك في مجالات توجد له فيها ميزة مقارنة. والرسالة الإخبارية للمكتب الإقليمي لأفريقيا متوفرة بالفرنسية.

أطر التعاون القطري لأفريقيا

٣٩ - أبلغ الرئيس المجلس التنفيذي أنه قد ورد خمسة طلبات خطية تتعلق بالنظر في إطاري التعاون التقني لأريتريا وموريتانيا. وسوف يجري تناول إطار التعاون التقني لأريتريا في الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان (انظر الفصل السادس).

٤٠ - وعرضت مساعدة مدير البرنامج الأطر الأولى للتعاون القطري مع المنطقة الأفريقية.

٤١ - ووافق المجلس التنفيذي على الأطر الأول للتعاون التقني مع إثيوبيا (DP/CCF/ETH/1) وناميبيا (DP/CCF/NAM/1) وأوغندا (DP/CCF/UGA/1)، وأحاط علما بتمديد فترة البرنامج القطري السادس مع كينيا (DP/CP/KEN/6/EXETENSION I).

إطار التعاون القطري الأول مع موريتانيا

٤٢ - عرضت مساعدة مدير البرنامج إطار التعاون القطري الأول مع موريتانيا (DP/CCF/MAU/1).

٤٣ - وأعرب أحد الوفود عن تأييده لمواضيع الإطار. وقال إن تقديم الدعم لحسن الإدارة مسألة ذات أولوية، وخاصة فيما يتصل بإدراج المجتمع المدني وتوفير الدعم لعملية إزالة المركزية. وأثيرت مسألة عدم الإشارة بقدر كاف للقضايا المتعلقة بنوع الجنس في الوثيقة. وطولب بتقديم إيضاح بشأن الإشارة الى اتفاقات الصيد مع الاتحاد الأوروبي. وكذلك طولب بعرض مزيد من المعلومات عن كيفية قيام البرنامج الإنمائي بتعزيز كفاءة موريتانيا في مجال التنفيذ الوطني.

٤٤ - وأعرب وفد آخر عن قلقه لأن البرنامج واسع النطاق الى حد كبير، وذلك رغم حسن اختيار مجالات الأولوية. وقد كان من الممكن أن تعزز آثار البرنامج لو أن الأولويات قد تضمنت عددا أقل من القطاعات الفرعية. وطولب، بتقديم إيضاح بشأن الصلة بين إطار التعاون التقني وإطار التعاون الإقليمي لأفريقيا. وتساءل أحد الوفود عن كيفية قيام المكتب القطري بحشد التمويل في سياق إطار التعاون الإقليمي. وطولب، بصفة خاصة، بتقديم إيضاح بشأن دور وحدات مقر البرنامج الإنمائي في مجال مساعدة موريتانيا في الوصول الى الأموال أو تعبئتها من أجل المشاريع التجريبية.

٤٥ - وعند تناول الأسئلة التي أثارتها الوفود والإيضاح الذي طلبته، قام الممثل المقيم في موريتانيا بإحاطة المجلس التنفيذي علما بشأن العملية التي أفضت الى وضع إطار التعاون القطري الأول مع موريتانيا. وشدد على الحوار والتشاور اللذين اضطلع بهما مع السلطات الوطنية ومجتمع المانحين والمجتمع المدني والقطاع الخاص، فهؤلاء جميعا قد شاركوا بنشاط في مختلف مراحل إعداد المذكرة الاستشارية. والدعم الكامل من جانب جميع الشركاء في مجالات الاهتمام الثلاثة قد أدى الى وضع إطار التعاون التقني. وتعليقات لجنة الموافقة المحلية قد أكدت أهمية مجالات الاهتمام بالنسبة للأهداف الوطنية. والوثيقة تستند الى الأولويات المحددة في مذكرة الاستراتيجية القطرية وإنفاذ التنمية البشرية المستدامة من خلال نواتجها المحتملة: الإطار الوطني بشأن التنمية البشرية المستدامة، ومركز المراقبة المعني بالتنمية البشرية المستدامة؛ والتقرير الوطني عن التنمية البشرية المستدامة، والاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالتنمية البشرية المستدامة.

٤٦ - وبالإشارة الى التعليق بأن موضوع نوع الجنس لم يرد في الوثيقة، ركّز الممثل المقيم على الأنشطة الجارية التي تستهدف المرأة من خلال فريق فرعي تنفيذي معني بتشجيع الرابطات التعاونية للمرأة، مما يكمل أعمال المانحين الآخرين في مجال النهوض بالمرأة. وبغية كفالة مشاركة المرأة في جميع البرامج، اعتبرت قضية نوع الجنس في إطار التعاون القطري بمثابة موضوع شامل جدير بالمراعاة في كافة مجالات الاهتمام الثلاثة. وفيما يخص السؤال المتصل باتفاقات الصيد مع الاتحاد الأوروبي، أوضح أن صناعة

الصيد قد لعبت دورا رئيسيا في الاقتصاد الموريتاني في الفترة اللاحقة لفترة التكيف. وأوضح الممثل المقيم أنه سيضطلع باختيار للبرامج الحفازة مع مجالات الاهتمام في برنامج التعاون القطري. وفيما يخص التنفيذ الوطني، شدد على دور الملكية، وكذلك على الدور الذي ستنهض به السلطات الوطنية. وأوضح آلية التنسيق والتنفيذ التي وضعت لدعم أسلوب التنفيذ الوطني. وهذه الآلية تتضمن لجنة توجيهية للبرمجة، ووحدة للتنسيق، وحلقة تدريبية بشأن التنفيذ الوطني، ومراجعة سنوية للحسابات، الى جانب استخدام الوكالات المنفذة لدعم أسلوب التنفيذ.

٤٧ - ولاحظ الممثل المقيم أن البلد لم يكن مهتما الى حد كبير بالتعاون الإقليمي في الماضي. ومع ذلك، فهو يستطيع الآن أن يؤكد أن ثمة تقاربا بين مجالات الاهتمام المختارة في إطار التعاون القطري ومجالات الاهتمام التي وضعت في الإطار الإقليمي. وسوف يلتمس التكامل وإدراج الصلة بين الجنسين. وفيما يتعلق بالمشاريع التجريبية، أكد أن ثمة التجاء الى الأموال التي يديرها مكتب دعم السياسات والبرامج، وخاصة الأموال المتصلة بمبادرة الاستراتيجيات المتعلقة بالفقر، وذلك بشأن البرامج الموضوعة في مجال القضاء على الفقر. وفي معرض الرد على أحد الأسئلة المثارة، ذكر أنه قد أجري تقييم إيجابي لمشروع توفير الطاقة الكهربائية، الذي يموله مرفق البيئة العالمية وتنفذه منظمة غير حكومية، كما اضطلع بمشاورة وثيقة مع الصندوق الفرنسي للتنمية من أجل الاضطلاع بأعمال التمويل والتوسيع المتعلقة بمشروع الطاقة الريحية.

٤٨ - ووافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون القطري الأول مع موريتانيا (DP/CCF/MAU/1).

٢ - آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

إطار التعاون الإقليمي الأول لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ

٤٩ - عرضت مساعدة مدير البرنامج، هي والمدير الإقليمي للمكتب الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، إطار التعاون الإقليمي الأول لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ (DP/RCF/RAP/1).

٥٠ - وتكلم أحد الوفود باسم مجموعة آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، فذكر أن العملية الاستشارية المؤدية إلى الإطار الإقليمي مع الحكومات والمنظمات الإقليمية كانت بالغة النفع. والمجالات الموضوعية الواردة في الإطار تتفق بشكل كبير مع السياسات الوطنية. وطولب بإيضاح بشأن الإشارة المذكورة في الوثيقة والمتعلقة بأنشطة البلدان في المجال البيئي. وشدد المتكلم على الجهود التي تبذلها البلدان في المنطقة لحماية البيئة، وعلى أنه ينبغي بالتالي إدراج الجهود الوطنية. وكان ثمة تشجيع لمزيد من التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وطولب بتضمين الفقرة ٣٤ إحالات إلى التعاون دون الإقليمي. ولاحظ أيضا أن قضية الاستدامة لم ترد في الوثيقة. ومن الواجب أن تُزاد المعارف المتوفرة في المنطقة إلى أقصى حد، إلى جانب تعزيز الإحساس بالملكية من جانبها.

٥١ - وأعرب وفد آخر عن شكره للبرنامج الإنمائي إزاء ما قدمه من معلومات تكميلية. وطالب المتكلم بمعلومات عن أهداف البرنامج الإنمائي في الإطار الإقليمي. والمواضيع الواردة في هذا الإطار تشابه عن كثب المجالات ذات الأولوية لدى البرنامج الإنمائي. ومع هذا، فإنه يمكن تحسين تفسير الأهداف والمقاصد

من أجل زيادة القدرة على تقييم الإطار في المستقبل. وطولب بمزيد من المعلومات بشأن الميزة النسبية للبرنامج الإنمائي في المنطقة، وأيضا بشأن ما ذكر من أن البرنامج الإنمائي سيقدم مؤشرات تتعلق بالفقر وبالتنمية البشرية. وأكد المتكلم أنه توجد بالفعل معلومات غزيرة عن المؤشرات. وكان من الواجب أن تدرج في الإطار معلومات بشأن تخصيص الموارد.

٥٢ - وشدد متكلم آخر على أن حكومته تنوي الاضطلاع بالتعاون مع عدد كبير من الأنشطة الإقليمية المذكورة المبينة في الوثيقة.

٥٣ - وامتدح متكلمون عديدون الإطار باعتباره يبرز التعاون داخل المنطقة. والاستخدام الفعال لأسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية جدير بأقصى ترحيب. والتمس أحد المتكلمين مزيدا من المعلومات بشأن التدخلات التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي داخل البرنامج الإقليمي المتعلق بالتأهب للكوارث الطبيعية وكذلك بشأن إمكانية تطبيق التنفيذ الوطني في البرنامج.

٥٤ - وطلب وفد آخر معلومات بشأن الميزة النسبية للبرنامج الإنمائي في بعض المجالات البرنامجية من قبيل البيئة والتجارة والاستثمار الدوليين، فغالبية المنظمات لها أنشطة في تلك الميادين. والتمس أيضا تقديم توضيح بشأن الإشارة إلى "التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة". ورد مساعد مدير البرنامج على الأسئلة التي أثارها المتكلمون. وذكر أن البرنامج الإنمائي يدرك تماما جهود بلدان آسيا ومنطقة المحيط الهادئ في مجال البيئة. وأعرب عن أمله في أن يؤدي البرنامج الإقليمي إلى زيادة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن طريق تقاسم المعلومات والخبرات. ومن المأمول فيه أن تتمكن جميع البلدان في نهاية الأمر من تعزيز تقاسم المعلومات من خلال تكنولوجيا شبكة الانترنت. وثمة دراسة في الوقت الراهن للروابط القائمة بين المنظمات دون الإقليمية. والاستدامة عامل أساسي وسوف يُضطلع بكفالتها. والبرنامج الإنمائي قد عمل على نحو وثيق مع الآليات الحكومية الدولية في المنطقة كأداة لضمان الاستدامة. ومن الأمثلة السليمة للبرامج الإقليمية الناجحة، برنامجا نهر ميكونغ ونهر تومن، وهما يتضمنان الاضطلاع بالتعاون بين العديد من البلدان في كل منهما. والبرنامج الإنمائي لا ينوي تكرار المؤشرات التي استحدثتها جهات أخرى. وأبدى غبطته لأن حكومة اليابان ستزيد تعاونها مع برنامج نهر ميكونغ في إطار التآزر مع البرنامج الإنمائي. وفيما يخص إدارة الكوارث، ذكر أن البلدان هي التي تملك البت بشأن إشراك البرنامج الإنمائي. ولقد تحدد مجال ملائم لعمل البرنامج الإنمائي على صعيد التجارة والاستثمار. والإشارة الواردة في الفقرة ٢٥ تتعلق بزيادة الموارد البشرية إلى أقصى حد. وشدد على أهمية دوري اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والأمم المتحدة في الإطار الإقليمي. والتنفيذ الوطني موضع استخدام واسع النطاق في المنطقة.

٥٥ - ووجه أحد الوفود أسئلة عديدة بشأن إشارات وردت في الإطار، بما فيها إشارة في الفقرة ١٧ إلى رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وبرنامج المبادرات الجديدة المشار إليه في الفقرة ٣٦، واستدامة القضايا العابرة للحدود وصلتها بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأعرب المتكلم عن أمله في تهيئة التزام متجدد بالتعاون الإقليمي ومشاركة نشطة للبرامج في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

٥٦ - وذكر أحد الوفود أن إطار التعاون جـزء من برنامج أوسع نطاقا للتعاون داخل البلد. وأشار إلى الفقرة ١٧، وشدد على جدوى التعاون فيما بين البلدان، واقترح أن يضطلع بمبادرة مماثلة مع منظمة التعاون الاقتصادي. وأكد أن ثمة أهمية بالنسبة للكثير من بلدان المنطقة للحد من الكوارث الطبيعية وإدارة حالات الكوارث، إلى جانب العمل مع اللاجئين والمشردين بهدف القيام بالتنمية، في المنطقة، حيث تعد مساهمات البرنامج الإنمائي في غاية النفع.

٥٧ - وشدد أحد المتكلمين على دور مشروع تنمية نهر تومن في مجال تنسيق وتخفيض الحواجز الجمركية وتشجيع الاستثمارات. وقال إن حكومته قد أسهمت بمبلغ ١ مليون دولار في هذا المشروع. وأنشأت في وقت لاحق صندوقا استئمانيا بمبلغ ٠٠٠ ٢٥٠ دولار من أجل التعاون في المنطقة.

٥٨ - وذكر أحد الممثلين أن إطار التعاون يشكل جهدا سليما رغم أنه يتسم بعمومية الطابع (مثل الصيغة المتعلقة بوضع السياسات). وأعلن أن حكومته ترغب في تلقي الاستعراضات السنوية المشار إليها في الوثيقة، وخاصة الاستعراضات التي تتوسع في توضيح الجوانب الإقليمية ودون الإقليمية. وطالب أحد المتكلمين بمزيد من المعلومات بشأن الأنشطة المضطلع بها في منطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية، بما في ذلك الأنشطة المتصلة بالكوارث الطبيعية. وكان ثمة إطراء على البرنامج الإنمائي إزاء تعاونه مع هيئات منطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية، بما في ذلك ما عرضه من تقديم المساعدة للمركز الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ في بابوا غينيا الجديدة، وهو مركز تابع لبرنامج عمل التعاون الاقتصادي.

٥٩ - وذكر أحد الممثلين أن الإطار كان ينبغي له أن يتضمن مزيدا من تحليل ودمج المعلومات المتعلقة بأسباب الفقر. وكان من الأولى بالوثيقة أن تشير إلى استخدام الموارد على نحو "أمثل"، لا على نحو "كفء". وأوصى بإدراج مؤسسات بريتون وودز ومصرف التنمية الآسيوي في الإطار. ولاحظ متكلم آخر أن ثمة مجالات مفيدة للتعاون قد وردت بالتفصيل في الإطار، ولا سيما فيما يتعلق بإدماجه للتجارب الإيجابية التي تراكمت من البرامج السابقة المتصلة بتنمية التعاون على الصعيد دون الإقليمي.

٦٠ - ولاحظ مساعد مدير البرنامج أن الإشارات التي ذكرها أحد الوفود بشأن أسماء منظمات دون إقليمية وردت في الوثيقة تمثل أخطاء طباعية، وسوف يجري تصويبها. والمقصود ببرنامج المبادرات الجديدة هو العمل مع البلدان والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية، إلى جانب مساعدتها. والبرنامج الإنمائي يدرك مدى الحساسية السياسية للأنشطة العابرة للحدود، وسوف يكفل ألا يضطلع بأي برنامج إلا بناء على طلب الحكومات ودعوتها وكذلك بالمشاركة معها. والبرنامج الإنمائي سوف يتشاور مع أمانة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي فيما يتصل بأنشطة منطقة جنوب آسيا دون الإقليمية. ومن شأن مذكرة التفاهم بين منظمة التعاون الاقتصادي والبرنامج الإنمائي أن تتيح تعزيز التعاون. وبيّن أن إشارة جمهورية كوريا إلى مساهمتها، التي وردت في جدول تعبئة الموارد، سوف تعدل من أجل إدراج آخر مساهمة. وفي معرض الرد على سؤال آخر، ذكر أن المقصود بالبرامج في مجال البيئة الاقتصادية المواتية والسياسة العامة هو دعم السياسات الحكومية الرئيسية. وسوف توزع نسخ من الاستعراضات السنوية. وأبلغ المجلس التنفيذي أن المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ يوفر مساعدة تقنية وأموالا أولية من أجل إعداد تقارير

عن التنمية البشرية الوطنية. والمستشارون في مجال الفوارق بين الجنسين سيتيحون زيادة إدماج القضايا المتعلقة بنوع الجنس في أوجه النشاط الرئيسية. وسوف تقدم معلومات كاملة إلى مصرف التنمية الآسيوي والبنك الدولي بشأن أنشطة البرنامج الإقليمي.

٦١ - ووافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ (DP/RCF/RAP/1).

أطر التعاون القطري لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ

٦٢ - وفقا للترتيبات التي وضعتها الأمانة، يُنظر في إطار التعاون القطري الأول مع الهند في الجزء المشترك بين البرنامج الإنمائي وصندوق السكان (انظر الفصل السادس).

إطار التعاون القطري الأول مع بابوا غينيا الجديدة

٦٣ - رحب أحد الوفود بإطار التعاون القطري الأول مع بابوا غينيا الجديدة (DP/CCF/PNG/1)، وخاصة ما يستند إليه من نهج تعاوني سليم. وأشار الممثل إلى أن حكومة بلده، استراليا، من كبار المانحين للمساعدة الثنائية المقدمة إلى بابوا غينيا الجديدة. وطالب من هذا المنطلق بتوفير إيضاحات بشأن المجالات التالية لبرنامج البرنامج الإنمائي: المستوى المتوخى لموظفي البرنامج الإنمائي، والجهود السابقة المتعلقة بتقاسم التكاليف، وبصفة خاصة، أنشطة البرنامج الإنمائي في بوغانفيل. وفيما يخص هذه الأنشطة، التمس الممثل مزيدا من المعلومات بشأن خطط البرنامج الإنمائي المتصلة بعقد اجتماع لجمع أموال جديدة من أجل تعمير وإصلاح بوغانفيل، حيث يزمع بالفعل تقديم ٢ مليون دولار في إطار التعاون القطري الأول. وطالب بمعلومات بشأن من سيدعون إلى المشاركة في هذا الاجتماع، وأيضا بشأن المانحين الذين سبق لهم أن أعلنوا عن التزامات تمويلية نهائية، ثم لاحظ بعد ذلك أن استراليا ما فتئت تقدم معونة برنامجية إلى بوغانفيل منذ عام ١٩٩١؛ وأن التجربة تفيد بأن الدعم الفعال لعملية سلمية يقتضي تنسيق أي برنامج تعميري كبير يتعلق ببوغانفيل من خلال السلطات المحلية ذات الصلة وفي إطار التعاون الوثيق معها. ورحب بفرصة تنسيق جهود بلده مع جهود البرنامج الإنمائي والجهات الأخرى في بابوا غينيا الجديدة.

٦٤ - وأطرى ممثل بابوا غينيا الجديدة على الممثل المقيم في بلده إزاء أعماله، وأعلن تأييده للجهد التعاوني الذي يبذله البرنامج الإنمائي في إقامة مركز التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ بالبلد. وأعرب عن تقديره أيضا لأعمال البرنامج الإنمائي في ميدان توفير ائتمانات صغيرة من أجل المرأة. وطلب توضيح بشأن الإشارة في الفقرة ١٤ من الوثيقة DP/CCF/PNG/1 إلى دور البرنامج الإنمائي في تنسيق المعونة ووضع السياسة العامة والتخطيط، حيث أكد الممثل أن هذه المجالات من اختصاص الحكومة وحدها. والبرامج يجب أن توضح مع الحكومة قبل تنفيذها، وخاصة البرامج المضطلع بها في بوغانفيل. ومساعدة البرنامج الإنمائي ينبغي أن تقدم في نطاق توجيهات السياسة العامة والأطر المقبولة لحكومة بابوا غينيا الجديدة بوصفها سلطة الحكم الشرعية. وأعرب الممثل أيضا عن قلقه بشأن الفقرة ٣٩ من الوثيقة المتعلقة بمطالبة الحكومة المتصلة بتعبئة الموارد من أجل الأنشطة في بوغانفيل. وأكد أن أي تمويل لهذا الغرض لا بد وأن يكون عن طريق الحكومة.

٦٥ - وذكر الممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن إطار التعاون القطري الأول (DP/CCF/LAO/1) متفق تماما مع خطة التنمية الوطنية ببلده. وثمة أهمية خاصة لمجال الاهتمام المتعلق بالبيئة. وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ما زالت من أقل البلدان نموا على الرغم من تحقيق نمو اقتصادي يبلغ ٦,٤ في المائة في عام ١٩٩٦. والكوارث الطبيعية قد أتت بعواقب دائمة. وبرنامج البرنامج الإنمائي من شأنه أن يساعد في تعزيز قدرة بلده على تخطيط وتنفيذ المشاريع.

٦٦ - وقام أحد الوفود، في سياق الإشارة إلى التقرير المتعلق بالمشاريع كل على حدة فيما يتصل بأفغانستان (DP/1997/7)، بالإعراب عن كامل تأييده للبرنامج الإنمائي إزاء أعماله في هذا البلد. وأعرب عن أمله في أن يكون قد تم بالفعل حل مشاكل التنسيق في أفغانستان.

٦٧ - وقام مساعد مدير البرنامج ومدير المكتب الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ بإبلاغ المجلس التنفيذي، فيما يتصل بإطار التعاون القطري الأول لبابوا غينيا الجديدة، بأن مستوى التزويد بالموظفين سيكون متفقا مع المستوى المعتمد في استراتيجية الميزانية. وأية وظائف إضافية سوف تتلقى التمويل اللازم من خلال الموارد غير الأساسية لتنفيذ المشاريع. وأكد لممثل بابوا غينيا الجديدة أن البرنامج الإنمائي لا ينفذ المشاريع في البلد إلا بناء على طلب الحكومة.

٦٨ - وذكر الممثل المقيم في بابوا غينيا الجديدة، عند الرد على سؤال سبق توجيهه، أن مبلغ الـ ٦ مليون دولار من تقاسم التكاليف الحكومية يمثل هبوطا ضئيلا بالقياس إلى السنوات الثلاث الماضية، وأنه لا يتوقع له أن يُزاد. وأعرب عن تقديره لما توفره حكومة استراليا من دعم سخي في تقاسم التكاليف ببابوا غينيا الجديدة. ولاحظ أن البرنامج الإنمائي قد تقيد بالعمل في إطار السياسة العامة للحكومة فيما يتصل ببوغانفيل. ولن ينعقد مؤتمر ما بشأن بوغانفيل إلا إذا أصبحت الأحوال السائدة هناك تسمح ببدء الإصلاح والتعمير. والدعم من المانحين لم يُطلب بعد. وثمة مانح واحد قد أعرب عن تأييده لهذا المؤتمر، كما قام آخران ببيان ذلك على نحو غير رسمي.

٦٩ - وذكر مساعد مدير البرنامج أن البرنامج الإنمائي قد اتبع توصيات اجتماع اشغاباد اتباعا دقيقا فيما يخص تنسيق المساعدة في أفغانستان. والإدارة تزمع تعيين ممثل مقيم جديد في أفغانستان، ومن المأمول فيه أن يتحسن التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة.

٧٠ - ووافق المجلس التنفيذي على أطر التعاون القطري الأول مع بوتان (DP/CCF/BHU/1)، ومع جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (DP/CCF/LAO/1)، ومع بابوا غينيا الجديدة (DP/CCF/PNG/1)، وأحاط علما بالتقرير المتعلق بالمشاريع كل على حدة فيما يتصل بأفغانستان (DP/1997/7).

إطار التعاون القطري الأول مع منغوليا (DP/CCF/MON/1)

٧١ - أعرب أحد الوفود عن تأييده للبرنامج ولما جاء في وثيقة إطار التعاون القطري الأول (DP/CCF/MON/1) فهي تحدد المشاكل والعقبات بطريقة صريحة دقيقة. وقد حسن اختيار مجالات التركيز، كما أن إعطاء الأولوية لتنسيق التنمية جدير بالترحيب.

٧٢ - وساند وفد آخر مشاركة البرنامج الإنمائي في منغوليا مشاركة نشطة. وطولب بتقديم إيضاح بشأن أعمال البرنامج الإنمائي في مجال تشجيع الإدارة المحلية في ضوء تفرق السكان في منغوليا، وأيضا بشأن استدامة تدخلات تخفيف حدة الفقر عن طريق استخدام المتخصصين من متطوعي الأمم المتحدة. وأعلن أن حكومته ستتعاون مع البرنامج الإنمائي في منغوليا من خلال التمويل المتعدد الأطراف والثنائي وكذلك من خلال صندوق للتعاون في مجال التنمية البشرية.

٧٣ - وقام الممثل المقيم لمنغوليا بتوضيح عناصر إطار التعاون القطري الأول. وأكد ما يضطلع به البرنامج الإنمائي من دور هام في تنمية الإدارة وتنسيق المعونة. ولاحظ ما حدث مؤخرا من بدء ظهور الفقر في منغوليا، مما أصبح بمثابة قضية اجتماعية كبيرة في التسعينات. وقال إن حكومته تأمل في تخفيض مستويات الفقر، التي ارتفعت إلى ٣٦ في المائة في السنوات الأخيرة، كيما تصل إلى ١٠ في المائة. والأولويات الرئيسية لخطة العمل الوطنية المتصلة بالفقر تتمثل في تشجيع النمو والعمالة، وتعزيز شبكات الضمان الاجتماعي، والتركيز على القضية المتصلة بنوع الجنس، وزيادة المشاركة الشعبية.

٧٤ - ولاحظ الممثل المقيم السابق في منغوليا أن تعزيز الحكومات المحلية ليس بالأمر السهل. وهذا قد اضطلع به في سياق النهج البرنامجي داخل نطاق برنامج التنمية الإدارية. وبرنامج القضاء على الفقر يستهدف تهيئة فرص للعمالة على الصعيد المحلي، ولقد وضع هذا البرنامج بحيث يكون مستداما. وأعمال التنسيق تتلقى العون في منغوليا من جانب المنظمات الضئيلة نسبيا الممثلة هناك. والبرنامج الإنمائي يحاول أن يعمل كمركز للخدمات بالنسبة لكافة المانحين في منغوليا. وبعض الوكالات قد أسهمت في تكاليف المكتب المحلي بسبب التنسيق الناجح. وهدف تعبئة الموارد قد يكون بالغ الطموح، ولكن يلاحظ عند النظر إلى دورة البرمجة الخامسة أن البرنامج المحدد بـ ٣ ملايين دولار قد أدى في نهاية المطاف إلى برنامج يبلغ ٦٠ مليون دولار. والبرنامج الإقليمي قد أفاد منغوليا عن طريق مشاركة المسؤولين الحكوميين في المحافل الإقليمية.

٧٥ - ووافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون القطري الأول مع منغوليا (DP/CCF/MON/1).

٣ - أوروبا ورابطة الدول المستقلة

إطار التعاون الإقليمي الأول لأوروبا ورابطة الدول المستقلة

٧٦ - عرض مساعد مدير البرنامج ومدير المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة إطار التعاون الإقليمي الأول لأوروبا ورابطة الدول المستقلة (DP/RCF/REC/1).

٧٧ - وأعربت وفود كثيرة عن تأييدها للإطار الإقليمي. والإطار يرتبط على نحو وثيق بالبرامج والأهداف الوطنية ولقد أعد في تعاون وطيد مع البلدان بالمنطقة. ومن السمات الإيجابية للإطار، استخدام التنفيذ الوطني والأساليب الابتكارية للتعاون. ومن شأن التمويل في إطار البرنامج الإقليمي أن يساند ويكمل التمويل المتعلق بالأنشطة الوطنية المعتمدة في أطر التعاون القطري. ولفت أحد المتكلمين الانتباه إلى أن أعمال البرنامج الإنمائي في المنطقة تُتمم جهود المانحين الآخرين.

٧٨ - وقام المتكلمون بتسليط الضوء على أعمال البرنامج الإنمائي في مجال تشجيع الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من خلال توفير المساعدة من أجل تعزيز قطاع الخدمات المالية، وتطوير المؤسسات الديمقراطية، ووضع تقارير عن التنمية البشرية الوطنية، والاضطلاع بالأنشطة الوارد وصفها في الفقرة ٣٠ من الوثيقة DP/RCF/REC/1 المتعلقة بسبل العيش المستدامة. وكان ثمة تأييد لعملية إدماج موضوع نوع الجنس في أوجه النشاط الرئيسية، وللتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وأشار متكلمون عديدون إلى إدخال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه سمة إيجابية للإطار. والمشروع الإقليمي الجامع المسمى "أغورا" (AGORA)، يحقق المرونة ويوفر وسيلة لتزويد الاحتياجات الاضافية بما يلزمها من تمويل. وكان هذا المشروع مفيدا بصفة خاصة، فالبرنامج الإقليمي يتسم بالمحدودية في الموارد. وذكر أحد المتكلمين أن الاطار لا يتضمن إشارات إلى التنسيق والتعاون مع المانحين الآخرين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية. والتُمست معلومات أيضا بشأن المخصصات من الموارد، والتقييم، إلى جانب تقديم تفسير للهدف البالغ ١١ مليون دولار في مجال التمويل غير الأساسي. وأشار أحد الوفود إلى ارتفاع القدرة الاستيعابية المتعلقة بالتمويل، وشدد على جدوى رؤوس الأموال الأولية في اجتذاب مزيد من التمويل.

٧٩ - وطلب أحد المتكلمين معلومات خطية بشأن تجربة المكاتب المتكاملة داخل المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة. والتمس متكلم آخر تقديم توضيح بشأن دور البرنامج الإنمائي في مساعدة البلدان في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٨٠ - وأشار أحد المتكلمين إلى المبادرة التي يضطلع بها المكتب الإقليمي من أجل إنشاء مكتب للدعم الإقليمي في براتسلافا. ودعم البرنامج الإنمائي كان ذا جدوى في تمهيد الطريق أمام بلدان المنطقة التي تعد "بلدانا مانحة ناشئة". والبرنامج الإنمائي قد ساعد أيضا البلدان التي لا توجد بها مكاتب له، والتي تضطلع بالتمويل الذاتي عن طريق المساهمة الحكومية في آلية تكاليف المكاتب المحلية. وذكر أحد الوفود أنه قد شارك في برامج للبرنامج الإنمائي من خلال وحدة وطنية يعمل بها موظف فني واحد.

٨١ - وشددت بعض الوفود على ضرورة موازنة التدخلات الاقتصادية بتدخلات اجتماعية في المنطقة، وذلك بأساليب تتضمن توفير الدعم للمجتمع المدني وجماعات الدعوة.

٨٢ - وأكدت وفود عديدة ضرورة تساوي المعاملات والظروف في المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة مع المعاملات والظروف في المكاتب الإقليمية الأخرى للبرنامج الإنمائي، بما فيها رتب وأعداد الوظائف في المكاتب القطرية. وفي هذا السياق، أثيرت قضية التنسيق بين الموارد البرنامجية الأساسية المخصصة وعدد الموظفين الأساسيين بالمكاتب القطرية. وطلبت وفود عديدة إلى الأمانة أن تقدم ورقة من ورقات غرفة الاجتماع في الدورة السنوية لعام ١٩٩٧ تتضمن بيانات احصائية تحليلية في هذا الشأن بالنسبة لكل مكتب قطري ولكل وحدة من وحدات المقر. وطالب أحد الوفود بتوزيع المخطط التنظيمي للبرنامج الإنمائي في الدورة السنوية، فهو من شأنه أن يبين نتائج عملية التغير الإداري وآثارها، بالنسبة لكل وحدة على حدة، بما في ذلك مستوى التزويد بالموظفين.

٨٣ - وذكر مساعد مدير البرنامج أنه يأسف لعدم تمكنه من الرد على كافة الأسئلة التي سوف تقدم، فهو مضطر إلى مبارحة نيويورك في هذا المساء. ومن منطلق الاستجابة للنقاط المثارة، قال إن بيانه الخطي يتضمن جدولا لتخصيص الموارد حسب الموضوع البرنامجي. والتنسيق مع المانحين قد اضطلع به، في سياق كل مشروع، من خلال اجتماعات ثلاثية. والتقييم قد أدمج في الإطار وهو مشار إليه في البيان الخطي. والتمويل غير الأساسي للبرنامج الإقليمي كان متواضعا، شأنه شأن التمويل من الموارد الأساسية. ومن المأمول فيه أن تعبأ موارد غير أساسية على الصعيد القطري. ومجال اهتمام الإطار الإقليمي منصب على القضاء على الفقر، والإدارة، وسبل العيش المستدامة. وقد عرف المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة بأنه مكتب المنطقة التي لها أكبر الأثر في برنامجها الإقليمي، فيما يتصل على سبيل المثال بالمجال المتعلق بنوع الجنس. وتجربة البرنامج الإنمائي مع المكاتب المتكاملة كانت تجربة مفيدة، فهي قد بينت أن المفهوم كان ذا نفع وإن كان لم يأت بنتيجة على الصعيد العملي. وقد عُرف، على سبيل المثال، أن منسق الأمم المتحدة المقيم لا يستطيع الاضطلاع ببعض الأنشطة، فهو لا يملك التفويض اللازم لاعتماد التمويـــــل، في حين أن ممثل البرنامج الإنمائي الذي يعمل نائبا لممثل الأمم المتحدة يمكنه أن يقوم بذلك، ما دام الأمر يتعلق على الأقل بموارد البرنامج الإنمائي المخصصة. ومن المأمول فيه أن يصبح من الممكن أن تنقل الموارد من البرنامج العالمي إلى البرنامج الإقليمي.

٨٤ - وأشار أحد الوفود إلى أن البرنامج ينبغي أن يتضمن أيضا الأنشطة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وكانت لديه تعليقات محددة بشأن المشروع الإقليمي "إدارة الموارد الخارجية". وعملية التنفيذ بحاجة إلى التحسين، مع الاستجابة على نحو سريع لنتائج بعثات تقييم الاحتياجات وتوضيح الترتيبات المالية. وينبغي مناقشة التغيرات غير المتوقعة التي تترتب على القرارات المتخذة بمقر البرنامج الإنمائي، وذلك مع المانحين الرئيسيين.

٨٥ - ورد مساعد مدير البرنامج بتقديم لمحة عامة عن منجزات المشروع وعن المناقشات التي أجراها مع المسؤولين بالقنصلية النمساوية. وصرح بأن المشاكل قد ترتبت على التقييمات المتباينة لنتائج المشروع، التي لم تنقل على نحو ملائم إلى كبار المدراء بمختلف المنظمات حتي يتخذوا تدابير تصحيحية. وأبدى غبطته وهو يبلغهم بأنه قد تم التوصل إلى اتفاق مع السلطات النمساوية بشأن إجراءات المتابعة الخاصة بمستقبل هذا المشروع.

٨٦ - وأكد أحد الوفود أن هناك حاجة إلى زيادة الموظفين في المكاتب القطرية بمنطقة المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة. وفي سياق الإعراب عن تأييد خاص لمشروع "أغورا" (AGORA) شكر المتكلم المكتب الإقليمي إزاء ما قدمه من مساعدة في مجال إعداد مؤتمر بشأن التنمية المستدامة في نيسان/أبريل ١٩٩٧ ببيلاروس بالتعاون مع سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وكذلك مع حكومتي النمسا والدانمرك. والنتائج ذات الصلة ستتيح تعزيز النظم الداخلية والتكامل في أوروبا، إلى جانب دعم جهود التنمية المستدامة، كما أنها ستكون بمثابة مدخلات للجمعية العامة في دورتها الاستثنائية المتعلقة باستعراض جدول أعمال القرن ٢١.

٨٧ - وامتدح أحد المتكلمين قدرة المكتب الإقليمي على الاضطلاع بهذا الحجم من الأعمال في إطار حد أدنى من الموارد، وقال إن وفده كان يرجو من البرنامج الإنمائي أن يتبع هذه السياسة في المستقبل. وبين أن وفده يؤيد ترتيبات التوظيف الحالية في المكتب الإقليمي، حيث قد يكون عامل صغر العدد هو العامل الحاسم بالفعل في مجال المساهمة في نجاح المكتب. وطلب معلومات عن أولويات البرنامج، فهي مفرطة الطموح. وأثيرت أسئلة بشأن استخدام المنظمات غير الحكومية في المنطقة، وبشأن ما اذا كان مشروع مجموعة البلدان السبعة في موسكو سوف يستخدم كمرجع فيما يتصل بالأنشطة المتعلقة بإدارة الموارد الخارجية في رابطة الدول المستقلة. وفيما يخص البيئة، يوجد اختلاف بين المبلغ المخصص ووصف المشاريع. وطالب المتكلم أيضا بمعلومات عن الصلة بين مواضيع "تقرير التنمية البشرية" وتقارير التنمية البشرية الوطنية.

٨٨ - وذكر متكلم آخر أن الاتصال بالشبكات، الذي يقترحه المكتب الإقليمي، هو طريق المستقبل، وبأن المشاريع الوطنية التي تتقاسم الأنشطة الوطنية سوف تتزايد. ولاحظ أحد الوفود أن بعض الأنشطة قد أوقفت لأنها تدخل في ولاية مؤسسات أخرى.

٨٩ - ورحبت نائبة مدير المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة بالاقتراحات المتعلقة بتحسين إطار التعاون الإقليمي. وأعربت عن أملها في تحقيق زيادة صغيرة في الموارد المخصصة من أجل البرنامج الإقليمي. والنوعية والتدريب موضع تركيز من خلال بناء القدرات. وفي الوقت الذي يمكن أن تفسر فيه الأنشطة الكثيرة، التي وردت في إطار الديمقراطية والإدارة والمشاركة المشاريعية، بأنها أنشطة متفرقة، فإنه ينبغي أن يكون من المعروف أن جميع هذه الأنشطة تتضمن الاستجابة لاحتياجات وأولويات قطرية محددة، وأنه لن يضطلع بها كافة في جميع البلدان بنفس الدرجة أو بذات المستوى. وثمة شواغل كثيرة ستجرى معالجتها من خلال أنشطة الدعوة، حيث أن "الدعوة" من السمات الأساسية للمشروع. وشددت على الترابط والتعاون مع أعمال مجموعة البلدان السبعة في الاتحاد الروسي، وذلك فيما بين المشروع وقاعدة البيانات التي تساندها المجموعة. والعنصر البيئي بحاجة إلى مزيد من العمل، وخاصة في مجال تعريف المشاريع، الذي يمكن أن يتضمن عناصر تتعلق بالوفاء بالمعايير البيئية الأوروبية، وإزالة الأحراج، وكفاءة الطاقة، والتثقيف البيئي. ولا توجد إشارة واضحة إلى شركاء آخرين باستثناء مرفق البيئة العالمية وبناء القدرات للقرن ٢١. والمكتب يشترك في إصدار "تقرير البيئة البشرية" من خلال مشاركة المدير في "مجموعة القراء". والدعم ذو الأساس الوطني للبرنامج الإقليمي يسهم في استدامة البرنامج. ومن شأن المشاريع الإقليمية أن توفر تمويلا تكميليا للمشاريع الوطنية. والمكتب الإقليمي مستعد للتعاون مع المناطق الأخرى باستخدام اسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. والبرنامج الإنمائي يستهدف بصفة عامة تخصيص ٢٠ في المائة لموضوع نوع الجنس في البرمجة، ومن الواجب أن ينظر إلى هذه النسبة بوصفها معيارا أدنى.

٩٠ - ووافـــق المجلس التنفيـــذي على إطار التعاون الإقليمي الأول لأوروبا ورابطة الدول المستقلة (١٩٩٧-١٩٩٩) (DP/RCF/REC/1).

أطر التعاون القطري لأوروبا ورابطة الدول المستقلة

٩١ - أشار أحد الوفود إلى التغذية المرتدة الإيجابية التي وفرتها حكومته بشأن البرنامج الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي في لاتفيا. وهو برنامج يتسم بحسن الاستهداف والمعقولية وإن كانت موارده محدودة. ومما يجدر بالتنويه التدخلات في مجال حقوق الإنسان، ورعاية برنامج للتدريب اللغوي، ودعم الجهاز القضائي، إلى جانب توفير المساعدة في استحداث استراتيجية لتخفيف حدة الفقر. وأوضح أن حكومته تطري على أداء الممثل المقيم في لاتفيا.

٩٢ - وشدد وفد آخر على ضرورة كفالة الاضطلاع باتصالات متعمقة مع أمانة اللجنة الأوروبية بشأن مساندة البرنامج الإنمائي للبلدان التي تريد الالتحاق بالاتحاد الأوروبي. وطولب بتقديم توضيح بشأن أهداف تعبئة الموارد المتعلقة بلاتفيا، وهي أهداف تبدو مرتفعة وقد تشغل الكثير من وقت الممثل المقيم.

٩٣ - وطالب أحد المتكلمين البرنامج الإنمائي بأن يتأكد من أن الخبراء الاستشاريين المستخدمين في الاضطلاع بالمشاريع يتسمون بالحيدة وعدم الانحياز في عملهم.

٩٤ - وأعرب ممثل لاتفيا عن تقديره لما قُدم من تعليقات إيجابية. ولاحظ أن التمويل يتعلق بالبرامج الجارية في بعض الحالات، بما في ذلك برنامج التدريب اللغوي الممول من الاتحاد الأوروبي. والموارد البشرية محدودة وأعمال الممثل المقيم تحظى بتقدير كبير.

٩٥ - وأعرب ممثل أوزبكستان عن تقديره لما اضطلع به المكتب الإقليمي ومديره من أعمال، ولا سيما في ضوء محدودية الموظفين وكثرة الطلبات. وأبدى تأييده للاقتراحات التي قدمتها سائر الوفود أثناء مناقشة استراتيجية الميزانية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. ومكتب البرنامج الإنمائي في أوزبكستان مثال طيب للمكتب المتكامل. وسلط الضوء على أنشطة برنامج دون إقليمي بشأن مكافحة المخدرات، إلى جانب أنشطة مضطلع بها في نطاق البرنامج الإقليمي، وهذه الأنشطة ستفيد أوزبكستان.

٩٦ - وأبلغ الرئيس المجلس التنفيذي أن مسألتي التزويد بالموظفين ورتبة مدير المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة سوف تتعرضان للمناقشة في سياق استراتيجية الميزانية ومشروع التغير الإداري.

٩٧ - وصرح ممثل كرواتيا بأن البرنامج القائم في هذا البلد يستهدف المجالات ذات الاحتياجات الأكثر إلحاحا، بما في ذلك دعم الاصلاحات وإدارة المعونة الخارجية. ومكتب الاتصال في كرواتيا يؤدي عملا طيبا في نطاق الموارد المحدودة المتوفرة.

٩٨ - وقال أحد الوفود، باسم وفد آخر كذلك، إن المسؤول عن البت بشأن تزيد المكتب الإقليمي بالموظفين هو مدير البرنامج، وليس المكتب التنفيذي.

٩٩ - ووافق الرئيس على هذا الرأي.

١٠٠ - وأشار ممثل بولندا إلى التسليم بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في إطار التعاون القطري مع بولندا. ومن شأن هذا الإطار أن يساعد على مواجهة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الملحة في بولندا، إلى جانب تيسير انضمام البلد إلى الاتحاد الأوروبي.

١٠١ - وشكرت نائبة مدير المكتب الإقليمي المجلس التنفيذي على ملاحظاته الإيجابية. وذكرت أنه قد ورد بالفعل نصف الموارد غير الأساسية المستهدفة من أجل برنامج لاتفيا.

١٠٢ - وقدم ممثل رومانيا شكره للمجلس التنفيذي لموافقته على إطار التعاون القطري مع رومانيا. وأشار إلى استمرار الحاجة إلى دعم التمويل الخارجي لبرامج الإصلاح الاقتصادي والحماية الاجتماعية المضطلع بها من قبل حكومته في الوقت الحالي من مرحلة الانتقال. ورومانيا تستعد للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وإطار التعاون القطري يرمي إلى الوفاء بالأهداف والأولويات الإنمائية الوطنية، مع متابعة النهج البرنامجي حسب مجالات الاهتمام وأساليب التنفيذ الوطني. ومن شأن الحوار والمشاركة المعززين في مجال وضع إطار التعاون القطري أن يؤديا إلى مزيد من الوضوح لأنشطة البرنامج الإنمائي في رومانيا. ولاحظ الممثل أن رومانيا ستستضيف في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة المستعادة، وهو مؤتمر قط طلب دعم البرنامج الإنمائي من أجله. وتعبئة الموارد، وخاصة عن طريق تقاسم التكاليف، ستكون لها الأولوية في فترة البرمجة الحالية. وشكر عددا من الحكومات على مساهماتها في مشاريع برومانيا. وكان ثمة إعراب عن القلق بشأن ذلك العدد الكبير من المسؤوليات التي يضطلع بها المنسق المقيم في رومانيا وسائر مكاتب المكتب الإقليمي، في ضوء محدودية الموظفين والموارد.

١٠٣ - وأعرب ممثل لاتفيا عن تقدير حكومته للموافقة على إطار التعاون القطري مع لاتفيا. وقدم شكره أيضا للاتحاد الأوروبي وبلدان الشمال الأوروبي إزاء دعمها. وطلب توضيح بشأن رصد "موارد أخرى".

١٠٤ - ووافق المجلس التنفيذي على أطر التعاون القطري الأولى مع كرواتيا (DP/CCF/CRO/1)، ورومانيا (DP/CCF/ROM/1)، وأوزبكستان (DP/CCF/UZB/1)، ولاتفيا (DP/CCF/LAT/1)، وبولندا (DP/CCF/POL/1).

٤ - أطر التعاون القطري لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٠٥ - وافق المجلس التنفيذي على إطاري التعاون القطري الأولين لكولومبيا (DP/CCF/COL/1)، وبنما (DP/CCF/PAN/1) على أساس عدم الاعتراض. وأحاط المجلس علما بتمديد البرنامج القطري الخامس لهايتي (DP/CP/HAI/5/EXTENSION I).

١٠٦ - وشكر نائب مدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المجلس التنفيذي على ثقته في البرامج.

٥ - الإطار التعاوني الأول للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

١٠٧ - عرض مدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الإطار التعاوني الأول للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ (DC/CF/TCDC/1).

١٠٨ - وأخذت وفود كثيرة الكلمة لتعرب عن تأييدها للإطار ولاستراتيجيته ومجالاته المواضيعية المقترحة وكذلك للعمل الذي اضطلعت به الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١٠٩ - وأكد الممثل الدائم لتنزانيا، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، أهمية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وذكر أن الالتزام بهذا التعاون وبالتعاون فيما بين بلدان الجنوب مفهوم رئيسي وبُعد استراتيجي في الإعلان الصادر عن الاجتماع الوزاري العشرين لمجموعة الـ ٧٧ والصين، وأوضح أن التقرير عن "الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية" يكفل أن يكون هذا التعاون أداة دينامية للتعاون الدولي. وأضاف أن مجموعة الـ ٧٧ والصين تعرب عن دعم قوي للإطار، وأنه لا ينبغي إضعاف ولاية الوحدة الخاصة المتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ويتعين تزويد هذه الوحدة بالموارد الكافية.

١١٠ - وأشار أحد الوفود، نيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إلى العمل البارز الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي تشجيعا للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وإلى مرونته في اعتماد التقرير عن "الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية" عند الحاجة. وأخذ عدة أعضاء من هذه المجموعة الكلمة بشكل فردي، فأعربوا عن تأييدهم لأهداف الإطار. وذكروا أنه يمكن زيادة تعزيز التدخلات المتصلة بهذا التعاون في البرنامج الإنمائي. وينبغي الإبقاء على الوحدة الخاصة كوحدة تنفيذية مستقلة لتشجيع التعاون الإقليمي والأقاليمي. ونوه أحد الوفود بدور الوحدة كمركز تنسيق لمتابعة المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في بربادوس في عام ١٩٩٤. وبالإمكان التشجيع على إقامة صلات أوثق بين التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

١١١ - ولاحظ وفد آخر، نيابة عن المجموعة الأفريقية، أن الإطار وضع مجالات تركيز تتجاوز مجالات تركيز دورة البرمجة الخامسة، مثلما أوصى بذلك التقرير المتعلق بالاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وذكر أن إدراج الحلول المقترحة والفوائد أمر جدير بالترحيب. والتدخلات الوارد وصفها في الإطار الجديد، ولا سيما في مجال التجارة والتعاون الاقتصادي، كفيلة بتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد تم الاعتراف بالرؤية الدينامية لإطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مؤتمر بلدان الجنوب المعني بالتجارة والمالية والاستثمار، المعقود في كوستاريكا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

١١٢ - وذكر عدة متكلمين أنه كان يستحسن أن يتضمن الإطار مزيدا من التحليل لأثر الأنشطة الماضية، بما في ذلك الدروس المستفادة. فبالرغم من أن الوثيقة تشير إلى بعض الأنشطة المضطلع بها في الماضي، فإن كيفية تقييم نتائج تلك الأعمال أو تحديدها كميا غير واضحة. ومن الضروري إيضاح مزيد من المعلومات بشأن الصلة بين أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وبين الأعمال الأخرى التي

يضطلع بها البرنامج الإنمائي. وكمتابعة للتقييم الذي أجري في عام ١٩٩٥ لاستخدام موارد البرامج الخاصة لتشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ذكر أنه من المفيد دراسة أثر عمل الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من حيث صلته بالمنظمات الأخرى، والتوزيع الإقليمي، والمستفيدين من أنشطتها في نهاية الأمر. وباستطاعة البرنامج الإنمائي أيضا أن يشرع في إجراء تقييم لأنشطته الخاصة بغية تحديد الطريقة التي يمكنه بها تشجيع زيادة تطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على برامجه.

١١٣ - ولاحظ أحد الوفود أنه يمكن إيراد تفاصيل طرائق تحقيق الأهداف الوارد وصفها في الإطار، بما في ذلك إيراد إشارات إلى إنشاء آليات دائمة وعملية لتشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ويمكن تعزيز الصلة مع مراكز التنسيق في بلدان البرنامج من خلال شبكة للتنفيذ. وأكد المتكلم الحاجة إلى أن يظل الشركاء الوطنيون القوة الدافعة في أنشطة هذا التعاون. وينبغي إشراك السلطات الوطنية في عملية اتخاذ القرارات المتصلة بالموافقة على البرامج والمشاريع.

١١٤ - وشجع متكلم آخر الجهات المانحة التقليدية على الإسهام في الصندوق الاستئماني للتعاوني فيما بين بلدان الجنوب الذي أنشأته الجمعية العامة في القرار ١١٩/٥٠، وذلك بصورة خاصة كوسيلة لتشجيع التبرعات من الجهات المانحة الجديدة. وكإسهام في مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، طلب إلى الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن تصوغ استراتيجية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تشمل أفريقيا. وأكد الوفد أهمية تهيئة بيئة مساعدة للتنمية الأفريقية. واقترح المتكلم أن تدرج في مقترحات البرنامج الإنمائي المتعلقة بالتغيير الإداري وحدة تنسيق تكفل التسيير المرن لبرامج ومشاريع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وينبغي أن يزود المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٨ بمعلومات عن مخرجات برنامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في البرنامج الإنمائي، استنادا إلى الإطار الاستراتيجي الجديد.

١١٥ - وشدد أحد الوفود، بتأييد من وفد آخر، على ضرورة أن تولد لبلدان البرنامج أفكارا لغرض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. واعتبر المتكلم أيضا أن هذا التعاون وسيلة لتحقيق أهداف تتجاوز نطاق وحدة واحدة. ونوه وفد آخر بالتجربة الإيجابية في مجال هذا التعاون بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وبين بلدان أمريكا اللاتينية. وطلب إيضاح عن دور اللجان الاقتصادية الإقليمية للأمم المتحدة فيما يتعلق بالمبادرات التي سيضطلع بها ضمن الإطار المقترح. وطلب وفد آخر مزيدا من المعلومات حول إدراج العلوم والتكنولوجيا وبناء القدرات في الإطار.

١١٦ - وأشاد ممثل منظمة المؤتمر الإسلامي بالجهود الناجحة المبذولة مؤخرا في مجال التعاون بين المنظمة والوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١١٧ - وأعلم مدير البرنامج المجلس التنفيذي بأن الدروس المستفادة قد أدرجت بطريقة أشمل في النص الكامل لوثيقة إطار التعاون الخاص بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التي أتيحت للمجلس التنفيذي.

وذكر أن استعراض منتصف المدة للإطار يمكن أن يركز على أثر أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ولاحظ أن معظم مشاريع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية قد نفذها في الماضي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ولكن في المستقبل سيجري التشديد بصورة متزايدة على التنفيذ الوطني. وإجابة على الأسئلة الأخرى التي أثيرت، نوه بما تقدمه الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من دعم للتعاون الثلاثي، وكذلك للنقل الأفقي للتكنولوجيا، وما تعهدت به من دعم لمؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية. وأعرب عن تقديره لتبرع حكومة اليابان بمبلغ ٢ مليون دولار لتمويل التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأضاف أن الوحدة الخاصة عملت بالتعاون الوثيق مع المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة لتشجيع أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ولا سيما في مجال الحكم. وستتواصل أيضا المساعدة المقدمة لأصحاب المشاريع الشبان. ولاحظ أن الوحدة الخاصة تعمل بالتعاون الوثيق مع اللجان الاقتصادية الإقليمية للأمم المتحدة. وذكر أن العلوم والتكنولوجيا يشكلان بالفعل مجالين ذوي أولوية في إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وتتعاون الوحدة الخاصة مع القطاع الخاص، ولا سيما في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أمريكا اللاتينية. والوحدة هي القسم الوحيد من البرنامج الإنمائي الخاضع لاستعراض خاص، تقوم به اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وهي هيئة حكومية دولية تجتمع كل سنتين.

١١٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالإطار التعاوني الأول للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (DP/CF/TCDC/1).

٦ - شكل وتوقيت استعراض دورة البرمجة الجديدة

١١٩ - عرض مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب دعم السياسات والبرامج ورقة غرفة الاجتماع المتعلقة بشكل وتوقيت استعراض دورة البرمجة الجديدة (DP/1997/CRP.7).

١٢٠ - وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن طبيعة الاستعراض، وعما إذا كان سيشمل إسهامات خارجية وسأل عن العناصر التي ستتم تغطيتها. وطلب إيضاح عن الإشارة إلى رصد تحقيق الأهداف المشتركة وعن البلدان المختارة للاستعراض، المشار إليها في ورقة غرفة الاجتماع.

١٢١ - وأشار وفد آخر إلى قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ والطلب المتعلق بتقييمات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي ستقدم إلى الجمعية العامة في عام ١٩٩٩. وسأل المتكلم عما إذا كانت قد أجريت اتصالات مع الأمانة العامة بشأن هذا الموضوع وطلب مزيدا من المعلومات عن كيفية تقسيم البرنامج الإنمائي لعمله المتصل بالتقييم في ضوء طلب الجمعية العامة.

١٢٢ - وأعلم مساعد مدير البرنامج المجلس التنفيذي بأن مجموعة تتكون من خبراء استشاريين خارجيين وموظفين داخليين ستجري التقييم، على صعيد المقر وعلى الصعيد القطري. وسيغطي التقييم الأهداف الأولية التي استرشد بها التشريع الذي اعتمده المجلس التنفيذي، ونوعية البرمجة وأثرها وتركيزها في

ظل الترتيبات الجديدة، وتعزيز نظام المنسقين المقيمين، والبلدان المارة بظروف استثنائية، وما تم إنجازه فيما يتعلق بالأهداف التي تحددت. وسيجري استعراض الموارد الإدارية. ولاحظ أن اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهي واحدة من أربع مجموعات قطاعية أنشأها الأمين العام، ستستعرض المسائل المتصلة بمتابعة قرار الجمعية العامة ٥٠/١٢٠.

١٢٣ - ونوه الرئيس باهتمام المجلس التنفيذي بمتابعة عمل اللجان التنفيذية التي أنشأها الأمين العام.

١٢٤ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بورقة غرفة الاجتماع المتصلة بشكل وتوقيت استعراض دورة البرمجة الجديدة (DP/1997/CRP.7) والتدابير المتخذة بشأن تنفيذ المقرر ٢٣/٩٥ ووافق على أن يبقى المقرر نافذ المفعول إلى حين إتمام الاستعراض في عام ١٩٩٨.

١٢٥ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي، في أعقاب مناقشته للبرامج الإقليمية:

٩/٩٧ - مبادئ توجيهية لتحسين تنفيذ برامج التعاون الإقليمي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يطلب من مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس التنفيذي ورقة استراتيجية تنفيذ لكل برنامج تعاون إقليمي على حدة لينظر فيها ويوافق عليها في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٨؛ وينبغي أن تشمل ورقات استراتيجية التنفيذ العناصر التالية:

(أ) نتائج التقييم الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون "البرامج العالمية والأقاليمية والإقليمية: تقييم الأثر" (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦)؛

(ب) تقييم أكثر تفصيلا للدروس المستفادة من برامج التعاون الإقليمي السابقة وإدماجها في وضع وتنفيذ البرامج المقبلة؛

(ج) مجموعة صغيرة من الأولويات والمواضيع المختلفة ضمن نهج قائم على البرامج، يركز على المجالات التي تستلزم تعاونا إقليميا؛

(د) تحديد الدور والميزة النسبية لمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المبادرات المتعلقة بالتعاون الإقليمي وتعاونه مع الهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها اللجان الإقليمية؛

(هـ) روابط واضحة بين المجالات المواضيعية في البرامج الإقليمية والبرامج العالمية وبين المجالات والأنشطة المواضيعية في البرامج الإقليمية والبرامج ذات الأولوية على الصعيد القطري؛

(و) توضيح الاستراتيجية من خلال تقنيات الإدارة البرنامجية القائمة على الأهداف، مثل تقنية الإطار المنطقي؛

(ز) عرض واضح للنتائج المتوقعة، بما في ذلك تحديد المجموعات والمستفيدين المستهدفين؛

(ح) الربط الواضح بين الأهداف البرنامجية وموارد الميزانية المخصصة للتنفيذ؛

(ط) تقدير لتوزيع الموارد فيما بين المجالات المواضيعية والمؤسسات؛

٢ - يطلب أيضا أن تشمل كل ورقة استراتيجية تنفيذ استراتيجية للرصد والتقييم، بما في ذلك مؤشرات وعلامات مرجعية عملية للأداء، مما يمكن المجلس التنفيذي من تقييم أثر برامج التعاون الإقليمي؛

٣ - يؤكد على ضرورة استخدام لغة واضحة ووجيزة في عرض ورقات استراتيجية التنفيذ الإقليمية؛

٤ - يؤكد أيضا على الحاجة إلى الملكية الإقليمية للبرامج الإقليمية وعلى أهمية تعزيز القدرة على التنفيذ الإقليمي من جانب المؤسسات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية؛

٥ - يؤكد كذلك على ضرورة ضمان الاستمرارية في تنفيذ المبادرات المواضيعية التي تشملها برامج التعاون الإقليمي؛

٦ - يطلب من مدير البرنامج أن يقدم في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨ جدولا زمنيا لاستعراض منتصف المدة لجميع البرامج الإقليمية وأن يدرج في ورقة استراتيجية التنفيذ لكل منطقة مقترحا بشأن منهجية استعراض منتصف المدة؛

٧ - يطلب أيضا من مدير البرنامج أن يقوم، استنادا إلى الخبرة المكتسبة خلال تنفيذ هذا المقرر، بصياغة مبادئ توجيهية استراتيجية لوضع البرامج الإقليمية وتنفيذها ورصدها وتقييمها، تنطبق على جميع المناطق.

باء - التنفيذ الوطني

١٢٦ - عرض مدير البرنامج المعاون ورقة غرفة الاجتماع عن التنفيذ الوطني (DP/1997/CRP.8). وأكد أن هناك استخداما متزايدا لهذه الطريقة، مستشهدا بالأرقام الأولية لعام ١٩٩٦، التي تشير إلى أن التنفيذ الوطني يمثل ٧٩ في المائة من ميزانيات المشاريع والبرامج. وأضاف أن هذه الطريقة قد عززت الملكية

وزادت من الاعتماد على النفس وأسهمت في بناء القدرات والاستدامة. وأن هناك بعض المشاكل التي تحتاج الى معالجة. فقد برزت مسائل من خلال التجربة القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجرى تحليلها في تقييم التنفيذ الوطني لعام ١٩٩٥، وكذلك من جانب مجلس مراجعي الحسابات. وكانت إحدى هذه المسائل الحاجة الى إطار مفاهيمي جديد للتنفيذ الوطني، يستند الى استعراض لمفاهيم التنفيذ والإنجاز والدعم. والثانية، أنه يجب تحسين تقييم القدرات الوطنية، عن طريق الاشارة الى الاحتياجات والممارسات الدنيا التي يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتجميعها. أما المسألة الثالثة، فهي الدعم المقدم للتنفيذ الوطني، ويلزم دراسة دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيه من حيث الترتيبات والتمويل. وثمة مسألة رابعة، وهي استخدام معايير مراجعة الحسابات والمساءلة في التنفيذ الوطني. وسينظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في استشرافه للمستقبل، في المسائل التالية: الحاجة إلى تقديم خدمات الى الحكومات؛ الحاجة إلى تولي المنظمات غير الحكومية، التنفيذ، والتنفيذ المباشر. وقد لاحظ مدير البرنامج المعاون أن الخيارات الحالية المتاحة لاضطلاع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنشطته قد ثبت عدم ملاءمتها. وأضاف قائلا إن الوقت قد حان لإعادة النظر في نظام التنفيذ الوطني ووضع طرائق وسياسات وإجراءات أكثر مرونة، وإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يلتمس تعليقات المجلس التنفيذي في هذا الشأن.

١٢٧ - وعرض مدير مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي النقاط البارزة من تقييم التنفيذ الوطني لعام ١٩٩٥، التي كانت قد وزعت على المجلس التنفيذي.

١٢٨ - وأعربت وفود كثيرة عن ارتياحها العام للجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تشجيع التنفيذ الوطني وكررت تأكيدها على أهمية هذه الطريقة. وأعرب المتكلمون عن تقديرهم لما يقدمه التنفيذ الوطني من مساهمة في الملكية وبناء القدرات والاعتماد على الذات والاستدامة. وجرى التأكيد على أهمية مناقشة التنفيذ الوطني. وأكدت وفود كثيرة على أن مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتمد على قدرته على كفالة النجاح للتنفيذ الوطني. ورأى أحد الوفود أن اتباع نهج تدريجي بدرجة أكبر إزاء التنفيذ الوطني من شأنه أن يفضي إلى تعزيز أثر هذه الطريقة. وقال بعض المتكلمين أنهم كانوا يودون أن يستفسر منهم عن تجربتهم مع التنفيذ الوطني. ولاحظ أحد الوفود، بالنيابة أيضا عن وفدين آخرين، أن الورقة كانت قصيرة وتحليلية وأنها نموذج طيب للورقات الأخرى. ورأى ذلك المتكلم أن الورقة كان يمكن أن تتضمن معلومات عن الاستفادة من التنفيذ الوطني وإنجاز البرامج. وقدم أيضا اقتراح بإجراء مناقشة عن التنفيذ الوطني في الإطار الإقليمي.

١٢٩ - وحظى بالترحيب الاقتراح الداعي الى تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية ومعاهد البحث والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وأكد عدد من المتكلمين على ما للمنظمات غير الحكومية والحكومات على السواء من دور هام تضطلع به في التنفيذ وأنه ينبغي للتعاون أن يتم بموافقة الحكومة وبالتشاور معها.

١٣٠ - وعارضت وفود عديدة إنشاء وحدات دعم للإدارة في المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وطلبت إيضاحا للسبب في جعل الإنهاء التدريجي لهذا الدعم هدفا ينشد تحقيقه في الأجل

الطويل فقط. وأكد المجلس التنفيذي على دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بناء القدرة الوطنية على الاضطلاع بالتنفيذ، وأنه ينبغي أن يقوم البرنامج بتسهيل بناء القدرات هذا. وأوضح المجلس أنه إذا ما لزم إنشاء وحدات دعم فينبغي أن يتم ذلك داخل المؤسسة الوطنية المعنية.

١٣١ - وأعرب معظم المتكلمين عن عدم موافقتهم على أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتنفيذ المباشر. وأضافوا أنهم وإن كانوا يعترفون بأن التنفيذ من جانب المكتب القطري يمكن أن يكون مناسبا في بلدان تمر بحالات طارئة وظروف خاصة جدا، فإن مثل هذا التنفيذ ليس محبذا في الظروف العادية. واستفسر بعض الوفود عن الميزة النسبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أن يضطلع بالتنفيذ، وقالوا إنه لا ينبغي للبرنامج أن يتنافس مع وكالات الأمم المتحدة. وعلى نفس الغرار، طلب بعض أعضاء المجلس التنفيذي مزيدا من المعلومات عن تقديم خدمات معينة من جانب البرنامج، وذلك على ضوء ولاية البرنامج.

١٣٢ - وأشار عدة ممثلين الى أن الأخذ بالتنفيذ الوطني لا يلغي اشتراك عناصر خارجية. وفي هذا الشأن، أيدت وفود عديدة اشتراك وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في التنفيذ الوطني عن طريق تقديم الخدمات التقنية. وأعرب عن تأييد عام لإشراك وكالات الأمم المتحدة في مشاورات بشأن تنقيح سياسات وإجراءات التنفيذ الوطني. وطلب أحد الوفود معلومات عن دور مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فيما يتعلق بالتنفيذ الوطني. وطلب وفد آخر توضيحا للإشارة الواردة في الفقرة ١٢ (د) من الوثيقة DP/1997/CRP.8 إلى دور المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ الخدمات المتصلة بالتنمية على المستوى القطري، وبصفة خاصة فيما يتعلق بدور الوكالات المتخصصة.

١٣٣ - وجرى التسليم بأهمية إجراء تقييمات للقدرات وكذلك بالحاجة الى أن تكون الاحتياجات واضحة الى التنفيذ الوطني. ورأى أحد الوفود أن يتم إجراء تقييم لما للنقص في الموظفين الحكوميين الناتج عن برامج التكيف الهيكلي من أثر على قدرة الحكومة على تنفيذ البرامج.

١٣٤ - وجرى التسليم بالدور الرئيسي للرصد والتقييم. وذكر أن الرصد ينبغي أن يكون مستمرا باستمرار المشروع، مع إيلاء اهتمام خاص لرصد تعزيز القدرة الوطنية. ومن ثم، فقد رئي أن تكفل السلطات المحلية على نحو مناسب الرصد والتقييم، بما في ذلك عن طريق تقديم مدخلات تتعلق بالتدريب ووضع الإجراءات والأدلة. وأكد أحد الوفود على مسؤولية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أمام المانحين، بما في ذلك عندما تستخدم الأموال من خلال التنفيذ الوطني. وطلب متكلم آخر إتاحة نتائج تقييم عام ١٩٩٥ باللغتين الاسبانية والفرنسية.

١٣٥ - وأشار أحد الوفود الى تقرير مجلس مراجعي الحسابات الصادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، والذي أثار مسألة عدم وجود مؤشرات أداء لبرامج التنفيذ الوطني. وأشار المتكلم الى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقبوله أن يكون هناك مؤشرات اتخذ خطوة هامة وذات مغزى. وأشير إلى أن حكومة المملكة المتحدة تنظر في تنظيم حلقة دراسية عن مؤشرات بناء القدرات.

١٣٦ - وأعرب عن القلق بشأن الصلة بين التنفيذ الوطني وهبوط معدلات الإنجاز، الأمر الذي قد يكون مرده إلى العملية المطولة لإعداد البرامج والصعوبات التي تصادف في التنفيذ.

١٣٧ - وكان رد الفعل إزاء الإطار المفاهيمي الجديد المقترح ردا مختلطا. فتشكك بعض المتكلمين في لزومه بينما طلب آخرون الاشتراك في وضعه.

١٣٨ - وأعرب كثير من الممثلين عن رغبتهم في مواصلة الحوار مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التنفيذ الوطني واشتراكهم الفعال في تقييمه.

١٣٩ - وأكدت رئيسة قسم المنظمات الحكومية الدولية المتعددة الأطراف بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على ضرورة اشتراك منظومة الأمم المتحدة بأكملها في المناقشات المتعلقة بالتنفيذ الوطني. وأشارت الى أن التنفيذ الوطني يختلف باختلاف البلد الذي يضطلع به فيه. وأضافت أن الدور التنسيقي الذي يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو عنصر رئيسي نظرا لعدد الكيانات المشتركة في وضع الترتيبات لأنشطة التنفيذ الوطني. ولاحظت أن التنفيذ الوطني مدرج في الميزانية العادية، وليس ضمن الموارد الخارجة عن الميزانية، للوكالات المتخصصة.

١٤٠ - ورد مدير البرنامج المعاون على تعليقات الوفود فذكر أن التنفيذ الوطني يمكن الاضطلاع به، حسب الاقتضاء، جنبا إلى جنب مع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. أما التنفيذ من جانب المنظمات غير الحكومية فإنه لن يتم إلا بموافقة الحكومات. وقال إن وحدات دعم البرامج ينبغي ألا تكون في مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وحيثما تكون موجودة بالفعل، فسيتم إنهاء وجودها تدريجيا من أجل إلحاق القدرة على تقديم الدعم التقني بالسلطة المنفذة. وأكد على ضرورة أن تتوصل الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى اتفاق مشترك بشأن نتائج تقييم القدرات. وأشار إلى أن بعض البلدان التي تمر بأزمة تود أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنواع معينة من الأنشطة من أجل تعزيز طابع الحياد. وأضاف أن هناك صلة بين التنفيذ الوطني والإنجاز، ولا سيما فيما يتعلق بإجراءات الإعداد والتنفيذ التي تتبعها الحكومات. ويجب أن يكون التساوق في القواعد والإجراءات هو القاعدة. وحث البلدان على أن تنظر إلى الإطار المقترح نظرة إيجابية، وبخاصة نظرا لما يعود به من نفع على البلدان التي لها برامج. وأوضح أن الإطار الحالي يستند إلى الاتفاق الثلاثي. وردا على أحد الاستفسارات، أشار إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمكنه تقديم خدمات، كثير منها يتعلق بتنفيذ قروض مقدمة من مؤسسات مالية دولية في أمريكا اللاتينية. ولاحظ أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يمكن أن يكون وكالة منفذة لكل المشروع أو جزء منه. وأنه نظرا لأن التنفيذ الوطني يؤخذ به في البرامج الثنائية، فسيكون من المفيد أن يتشاور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات الثنائية من أجل تبسيط الإجراءات المتعلقة بهذه الطريقة.

١٤١ - وأكدت مديرة مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي على ضرورة استمرار رصد التنفيذ الوطني، بما في ذلك ضرورة أن يكون هناك مؤشرات. وقالت إن رصد التنفيذ الوطني يلزم تعزيزه بصفة مستمرة. وأنه ستبذل الجهود لتصحيح أوجه القصور فيما يتعلق ببيانات خط الأساس في دورة البرمجة الجديدة.

ولاحظت أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يواجه في أغلب الأحيان ذات القيود التي تواجهها الوكالات المانحة. وأنه يلزم كفالة تخصيص الموارد لأنشطة الرصد والتقييم. وأضافت أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي سينظمان حلقة دراسية عن الرصد والتقييم في نيسان/أبريل ١٩٩٧. وأبلغت المجلس التنفيذي أن من المقرر أن يتم في عام ١٩٩٧ إجراء دراسة عن الأثر فيما يتصل بالتنفيذ الوطني.

١٤٢ - وأوضح مدير شعبة السياسات والإجراءات التنفيذية أن الإجراءات المنقحة أبسط بكثير من القواعد الحالية. وقال إنه يتفق مع الرأي القائل بوجوب أن يكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مرنا في تطبيق القواعد. وأكد على أن الأدلة المتوافرة تشير إلى وجود حالات من انخفاض معدل الإنجاز فيما يتعلق بالتنفيذ الوطني ولكنه أشار إلى ارتفاع معدل الأخذ بالتنفيذ الوطني في منطقة أمريكا اللاتينية وارتفاع معدلات الإنجاز في الوقت ذاته. وأكد على أنه سيتم اتخاذ الترتيبات اللازمة للاستعانة بالوكالات المتخصصة في التنفيذ الوطني من خلال طريقتي دعم وضع السياسات والبرامج ودعم الخدمات التقنية اللتين تتبعهما منظومة الأمم المتحدة، وأن الوكالات ستستشار عند تنقيح الإجراءات. وأضاف أنه في بعض البلدان يستعان بخدمات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فيما يتعلق بالتنفيذ الوطني أو الشراء.

١٤٣ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بورقة غرفة الاجتماع المتعلقة بالتنفيذ الوطني (DP/1997/CRP.8) وبالتعليقات المبداة بشأنها.

جيم - المخصصات المتعلقة بهدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩

١٤٤ - عرض مدير البرنامج المعاون تقرير مدير البرنامج بشأن المخصصات المتعلقة بهدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ (DP/1997/8).

١٤٥ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء الجزء من موارد الهدف الذي يحتمل عدم تمويله والذي سيخصص وفقا لما هو مسجل في الوثيقة، وطلب معلومات عن الكيفية التي ستستوعب بها الأمانة هذا العجز.

١٤٦ - وذكر مدير البرنامج المعاون أن المخصصات الأولية المتعلقة بهدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية المقدمة إلى المجلس التنفيذي محسوبة على أساس مساهمات أساسية متوقعة قدرها ٣,٣ بلايين دولار للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩. ومع ذلك فإن التخصيص والإفراج الفعليين للمخصصات المتعلقة بالهدف مهمة تدخل فيها عدة عوامل كيفية وكمية مترابطة، أهمها موافقة المجلس التنفيذي على أطر التعاون التقني وإعداد واستعراض موجزات برنامجية جيدة دعما لأطر التعاون القطري وتقدير الموارد المتاحة للأنشطة البرنامجية الأساسية. وفي هذا الصدد، لم تكن تقديرات المساهمات الحالية أقل من المتوقع فحسب بل زاد من تفاقم الحالة تعزيز قيمة دولار الولايات المتحدة، مما نتج عنه تخفيض آخر يبلغ نحو ٥٠ مليون دولار.

١٤٧ - واستنادا إلى التقديرات الحالية فيما يتعلق بالموارد المتاحة للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩، فقد سبق تعديل مخصصات المرحلة الأولى، لهدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية نزوليا بتوزيعها بالتناسب على أساس الاشتراكات الأساسية المتوقعة وقدرها ٣ بلايين دولار للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩. وسيؤخذ في الاعتبار أيضا في التخصيص الفعلي من موارد المرحلة الثانية من الهدف للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ آخر التنبؤات المتاحة لموارد البرنامج الأساسية للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩. وبالتالي سيمكن استيعاب الجزء الذي يحتمل عدم تمويله من الموارد التي ستخصص في سياق التخصيصات المقبلة من البند ١-١-٢ و/أو التعديلات الأخرى في التخصيص من الأموال الأساسية على أساس الموارد المتاحة. وسيتم القيام بذلك في الوقت الذي ترحل فيه فترة التخطيط التي مدتها ثلاث سنوات سنة واحدة، وعندما تكون الموارد الإضافية المتجمعة في السنة الجديدة التي ستضاف إلى الدورة قد أصبح الإفراج عنها وشيكا.

١٤٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير المدير بشأن المخصصات المتعلقة بهدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ (DP/1997/8).

ثالثا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

١٤٩ - عرض الأمين التنفيذي التقرير عن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (DP/1997/9) وأعطى فكرة عامة عن نقاطه الرئيسية. وأشار الى أن الأرقام المالية النهائية لعام ١٩٩٦ قد صدرت قبل الجلسة الحالية بيوم. ولهذا ستكون هناك بعض الفروقات في الأرقام المقدمة في خطة عمل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية التي أتيحت للمجلس التنفيذي ذلك اليوم بالمقارنة مع الأرقام الواردة في الوثيقة DP/1997/9. وقال إن التسليم كان بمستوى ٤٣ مليون دولار وأن الاعتمادات ارتفعت الى ٥٢ مليون دولار. وأشار الى أن الصندوق يعتزم الاحتفاظ باحتياطيات بمستوى ٤٣-٤٥ مليون دولار، وهو ما يعادل مجموعة سنتين من الاحتياطيات. وقال إن تلك الاحتياطيات يحتفظ بها على مستوى يعادل ضعفي المستوى الإلزامي لضمان أن يكون بإمكان الصندوق الوفاء بالتزاماته الجارية لسنتين على الأقل. وحث الأمين التنفيذي أيضا المانحين على زيادة تمويلهم للصندوق.

١٥٠ - وقد شكر أحد الوفود، أيضا بالنيابة عن وفد آخر، المدير التنفيذي على عرضه الشفوي ووصفه الصريح للتحديات التي يواجهها الصندوق. وقال إن التقرير مثال حسن على الكيفية التي ينبغي أن تكتب بها وثائق المجلس التنفيذي. فهو زاخر بالمعلومات، ويشرح بالتفصيل المزايا النسبية للصندوق. وأعرب عن تقديره لما تضمنه التقرير من وصف للعناصر السلبية حيث أن ذلك يقدم صورة تامة للمجلس. وسيؤدي تقييم الصندوق بعد ثلاث سنوات الى مقرر بشأن مستقبله. وقد مول المانحون الرئيسيون الصندوق لمدة ثلاث سنوات وذلك لضمان استقرار توفر الموارد. وقد زادت حكومتا الدانمرك والسويد تبرعاتهما، وتشجع البلدان الأخرى على الانضمام لفريق المانحين. ويمكن للصندوق أن يكون مثالا جيدا للمنظمات الأخرى.

١٥١ - وأعرب عدد من البلدان المانحة عن الاهتمام بالاشتراك في عملية التقييم. وأبدى أحد الوفود تقديره لتبادل المعلومات بين الصندوق والمتبرعين. كما أكد عدد من المتكلمين على الحاجة لزيادة الدعم المالي للصندوق.

١٥٢ - وطلب مزيد من المعلومات عن أنشطة الصندوق في مجال تمويل المشاريع الصغيرة، بما في ذلك معايير لضمان الوصول الى الائتمانات الصغيرة. وشجع أحد المتكلمين الصندوق على تطبيق الائتمانات الصغيرة كميزة نسبية على أن يكون ذلك بالتعاون مع البنك الدولي. وتساءل وفد آخر عما إذا كانت طرائق تمويل المشاريع الصغيرة قد أخذت بعين الاعتبار في الاستراتيجية وإذا كان قد تم تقييم المستفيدين المستهدفين. وطلب أحد المتكلمين معلومات عن إنهاء أنشطة تمويل المشاريع الصغيرة في ليسوتو. والتمست بعض الوفود توضيحا عن استعمال الصناديق المحلية والتنمية الايكولوجية. ولوحظ أن تزايد الأنشطة في المجالات المبتكرة، التي ذكر أنها تشكل نسبة ٧٣ في المائة، يمكن أن يؤدي الى تشتيت الموارد.

١٥٣ - وتم إبراز العمل الإيجابي للصندوق باهتمامه بأقل البلدان نموا. وذكر أن مساهمة الصندوق في التعاون فيما بين بلدان الجنوب أدى الى النجاح في التنمية المحلية، وأنه ينبغي تكثيف الأنشطة المشتركة مع الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأعرب عدد من المتكلمين عن تأييدهم لعمل الصندوق في دعمه للحكم المحلي.

١٥٤ - وتساءل أحد الوفود، في مدحه لخطة عمل الصندوق عن الطريقة التي سيتبعها الصندوق للإسراع بعملية استخدامه لأفضل الممارسات وعن كيفية تنويعه لقاعدة موارده. ووزع المتكلم مشروع قرار بشأن الصندوق.

١٥٥ - وتساءل أحد المتكلمين عما إذا كان يمكن أن تترك اللا مركزية أثرا سلبيا على الخبرات المكتسبة في حقول أخرى. وأعرب وفد آخر عن تأييده للا مركزية، مرحبا أيضا بالدورة المنقحة للمشاريع حيث أنها تفسح المجال لزيادة المشاركة.

١٥٦ - وعلق متكلم آخر قائلا إن تدخلات الصندوق لا تزال تعتمد أكثر مما ينبغي على النهج المشاريعي الذي ينبغي أن يتطور الآن الى نهج برنامجي كجزء من عملية تخطيط عالمية، بما في ذلك التنمية المحلية وتمويل المشاريع الصغيرة وذكر أن الوثيقة لا تبرز بشكل واضح التكامل بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، بما في ذلك الإشارة الى كيفية دعم الصندوق للمشاريع المحلية وإيجاد الوظائف.

١٥٧ - وطلب أحد المتكلمين معلومات عما إذا كان الصندوق قد نظر في توسيع استخدامه للخبراء الوطنيين أو لأخصائيي متطوعي الأمم المتحدة.

١٥٨ - وطلب الأمين التنفيذي أن تقدم الوفود أسئلتها مكتوبة للحصول على رد كامل، بالنظر الى محدودية الوقت في الدورة الرسمية للمجلس التنفيذي. وعبر عن امتنانه الشديد للدعم الذي أعربت عنه خلال الدورة بلدان البرنامج للصندوق. ولاحظ أنه في المدى الطويل يجب أن يعمل الصندوق في إطار النهج البرنامجي. وأشار الى أن الحلقة الدراسية حول التنمية الإيكولوجية خلصت الى أن صعوبات توجد في العمل داخل سياق زيادة اللا مركزية. وفيما يتعلق بالتكامل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قال إن ذلك التكامل قائم ليس من خلال أطر التعاون القطري فقط. بل أيضا من خلال برمجة ميدانية محددة.

١٥٩ - وفيما يتعلق بمجالات التدخل المبتكرة، أجاب الأمين التنفيذي على التساؤلات التي أثيرت حول تمويل المشاريع الصغيرة، فذكر أن الصندوق يفتش عن وضع ملائم له من خلال العمل مع البنوك والمنظمات غير الحكومية. وبوجه عام، أوضح أن الصندوق، بوصفه صندوقا صغيرا، يجب أن يقوم بمخاطرات قد يفشل في بعضها أحيانا. ولاحظ أن الصندوق لا يعمل مباشرة على تشجيع الحكومات على دعم القطاع الخاص، بل يسعى الى حمل الأطراف على العمل سوية بطريقة وثيقة. وأكد على أن الصندوق لا يتطرق الى مجالات لا يعمل فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٦٠ - وقال إن الصندوق سيستمر في دراسة دوره في التنمية الإيكولوجية، مع تدخلات في بلدان قليلة. وأشار الى أن المشروع في ليسوتو لن يتم إقفاله وإن كان من الممكن إعادة توجيه التمويل.

١٦١ - وذكر أن المناقشات مع مانحين جدد ستستمر في محاولة لتنويع قاعدة موارد الصندوق. وهدف الصندوق هو العودة الى مستوى عام ١٩٩١ وهو ٤٨,٢ مليون دولار: والصندوق يستهدف تخصيص ٥٠ مليون دولار للتسليم وتعبئة ٥٠ مليون دولار.

١٦٢ - وردا على التساؤلات المثارة، أعلن أن الصندوق يسعى الى إبرام عقود مع مؤسسات جنوبية في محاولة لإيجاد شركاء جدد. وقال إن الصندوق يزيد من استخدامه للخبراء الوطنيين.

١٦٣ - ووافق المجلس التنفيذي على المقرر التالي:

٨/٩٧ - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بتقرير مدير البرنامج (DP/1997/9)؛

٢ - يؤيد تنفيذ الوجهة الجديدة للسياسة العامة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، التي تركز على أنشطته في مجال الحكم المحلي، واللا مركزية، والمشاركة، وتمويل المشاريع الصغيرة؛

٣ - يؤيد أيضا الجهود الحالية المبذولة لإعادة التنظيم بغية إضفاء مزيد من اللا مركزية والفعالية على التنظيم القائم، ويوصي بإيلاء اهتمام خاص، عند الرصد والتقييم، لأسلوب عمل الصندوق وللعلاقة بين المقر والميدان؛

٤ - يشجع الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تكثيف تعاونهما في جميع المجالات ذات الصلة، بما في ذلك تصميم وتنفيذ أطر التعاون القطري، آخذين في الاعتبار المزايا النسبية للصندوق، وذلك مثلا في ميدان الحكم المحلي وتمويل المشاريع الصغيرة؛

٥ - يطلب الى الصندوق تحسين نشر ما يكتسبه من خبرة من المشاريع والبرامج التي حققت نجاحا بهدف التشجيع على تكرار هذه الإنجازات الناجحة؛

٦ - يرحب بالتزام عدد من البلدان المانحة بدعم الصندوق بطريقة يمكن ضمانها والتنبؤ بها بشكل أفضل، ويدعو الجهات المانحة التقليدية والجديدة وكذلك البلدان المستفيدة الى التبرع للصندوق.

١٤ آذار/ مارس ١٩٩٧

رابعا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة

ألف - مخطط استراتيجية الميزانية

١٦٤ - عرض مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب الشؤون المالية والإدارية مخطط استراتيجية الميزانية (DP/1997/CRP.9)، الذي كان قد طلبه المجلس التنفيذي في مقرره ٩٦/٤١. وأشار في تقديمه للمخطط الى الإنجاز الفريد الذي تحقق بتقديم مخطط كهذا قبل ستة أشهر من نظر المجلس الرسمي والمفصل في الميزانية. وهي مناسبة يرحب بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ترحيبا كبيرا، فذلك يشكل فاتحة لعملية استشارية هامة حول استراتيجية رفيعة المستوى ويتيح للمجلس أن يزود المنظمة بالإرشاد الضروري.

١٦٥ - وشكرت وفود عدة مساعد مدير البرنامج على المخطط، فهو يقدم معلومات مفيدة جدا قبل الاستعراض النهائي للميزانية.

١٦٦ - وأشارت وفود عديدة الى الترابط بين عملية التغيير الإداري وميزانية الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وأشاروا الى الصعوبات التي يمكن أن تنتج عن دمج جميع جوانب عملية التغيير الإداري في ميزانية الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، بالنظر الى أن بعض العناصر لا تزال بحاجة الى أن توضع في صورتها النهائية لن يشرع رسميا في معالجة التغيير الإداري إلا في الدورة السنوية في أيار/مايو ١٩٩٧.

١٦٧ - وذكر أحد الوفود أنه كان قد تم إبلاغ المجلس التنفيذي من قبل بأن تكاليف المقر قد انخفضت أكثر من انخفاض التكاليف على المستوى القطري. غير أن الأرقام في الوثيقة DP/1997/CRP.9، تدل على عكس ذلك، وبهذا فهي تحتاج الى توضيح.

١٦٨ - وذكرت بعض الوفود أن إسقاطات الدخل الواردة في الورقة قد تكون متفائلة بالنظر الى أن تقلبات سعر الصرف على المديين القصير والطويل وقوة دولار الولايات المتحدة.

١٦٩ - وأعربت عدة وفود عن قلقها من أن يكون للشك في مستويات التمويل مستقبلا أثر مباشر على تخطيط البرامج. وتساءل أحد الوفود، مشيرا الى "أسوأ الفروض" المشار اليها في الفقرة ٧ من الوثيقة DP/1997/CRP.9، عما إذا كانت تلك الفروض يمكن أن تؤثر على البرامج القطرية وذكر أحد الوفود أن الهدف الذي تحدد بمبلغ ٣,٣ بليون لتعبئة الموارد قد اعتمد في حينه لأغراض التخطيط فقط.

١٧٠ - وأيد العديد من الوفود استراتيجية النمو الصفري الميزانية التي يقترحها مدير البرنامج. وذكر أنه يلزم توضيح ما إذا كان ذلك من حيث القيمة الحقيقية أم من حيث القيمة الإسمية. وأعربت بعض الوفود عن تفضيلها لاستراتيجية نمو صفري من حيث القيمة الإسمية.

١٧١ - وكان هناك تأييد عام لمقترحات مدير البرنامج المبتكرة بشأن جمع مساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية، وتعويض رد ضرائب الدخل التي يتعين على بعض الموظفين دفعها الى حكوماتهم الوطنية. وطلب عدد من الوفود توضيحات بشأن الآلية المقترحة المتصلة بمساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية، لا سيما إذا كانت ستؤدي الى استخدام أموال البرنامج لتغطية التكاليف الإدارية. وسأل أحد الوفود عن أثر تطبيق الآلية المقترحة على المكاتب القطرية التي لا تملك موارد برنامجية أساسية. كما تم طلب توضيح عن الإجراء المتخذ فيما يتعلق بتعويض رد ضرائب الدخل.

١٧٢ - وأشار بعض الوفود إلى طلبات سابقة لمعلومات عن المعايير المستخدمة في توزيع الموارد من الموظفين على المكاتب القطرية. وأكد أحد الوفود على أن المساواة منعدمة فيما بين بعض المكاتب القطرية لدى مقارنة حجم البرامج. وذكر أن أولوية توزيع الوظائف الأساسية تعطى لدعم البرنامج الأساسي. وافترض أحد الوفود أنه ستكون هناك علاقة بين السياسة العامة للمجلس التنفيذي إزاء أقل البلدان نموا وتوزيع الموارد من الموظفين. وذكر وفد آخر أنه قلق من اقحام المجلس لنفسه في التفاصيل الإدارية لو أنه تدخل في مسائل التوظيف المتعلقة بغرادى المكاتب القطرية، وأضاف أن القرارات المتعلقة بمسائل التوظيف على هذا المستوى ينبغي أن تكون من اختصاص مدير البرنامج وحده.

١٧٣ - وأكدت إحدى المندوبات إعجابها بما قام به البرنامج من تخفيضات في الميزانية حتى الآن. وأشارت إلى أن معظم الوكالات المانحة تخضع لتخفيضات مماثلة. وقالت إن الهدف الذي يجب أن يظل نصب عين البرنامج هو النمو الصفري من حيث القيمة الإسمية. وطالبت بتخصيص مزيد من الموارد للبرامج وبأن يكفل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستفادة من موارده من الموظفين بالقدر الممكن من الكفاءة.

١٧٤ - وأشارت عدة وفود إلى الأحكام الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٧٧/٥٠ الذي يطلب دراسة تأمين تمويل أكثر استقرارا وقابلية للتنبؤ للأنشطة التنفيذية، بما في ذلك عن طريق ما تضعه هيئات الإدارة من مبادئ توجيهية. وأعربت الوفود عن اقتناعها القوي بأنه ينبغي للمجلس التنفيذي أن يواصل مناقشة الموضوع، بيد أن مناقشته ستحتاج إلى مزيد من المعلومات. وأشير إلى أن القضية سوف تبحث في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٧. واقترح أن تتضمن المقترحات النهائية للميزانية آليات تمكن من الحصول على موارد على أساس يمكن التنبؤ به ومناقشة آثار انعدام التمويل. واعتبر مخطط الاستراتيجية المقترح بداية طيبة للنظر في نهج جديدة.

١٧٥ - وأشار أحد الوفود أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٢٧٧/٥٠ فذكر أن نظام المنسقين المقيمين، ولا سيما تمويله، سيحتاج إلى دراسة في ضوء الجهود الإصلاحية الشاملة التي تبذلها الأمم المتحدة.

١٧٦ - وأبلغ الرئيس المجلس التنفيذي أن المكتب سيعد مناقشة للدورة السنوية حول متابعة قرار الجمعية العامة ٢٧٧/٥٠. ولاحظ أن المسألة سوف تناقش في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي دورة المجلس العادية الثالثة لعام ١٩٩٧.

١٧٧ - وأكد أحد الوفود، بتأييد من وفود أخرى، المطالب المتزايدة من جانب منظومة الأمم المتحدة على المكاتب المحلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما فيما يتعلق بمهمة المنسق المقيم. وأضاف أن المكاتب المحلية للبرنامج غالبا ما تمثل التواجد الوحيد لمنظومة الأمم المتحدة في منطقة المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة، كما أنها تضطلع بكثير من المسؤوليات. وطلب هذا الوفد، وأيدته وفود أخرى، معلومات للدورة السنوية عن كيفية التوفيق بين الدورين اللذين يقوم بهما المنسق المقيم والممثل المقيم، وبخاصة في المكاتب التي يقل فيها عدد الموظفين نسبيا، كما الحال في منطقة المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة. وأكد وفد آخر ضرورة قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعزيز المكاتب القطرية في منطقة المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة كيما تصل إلى مستوى مشابه لمستواها في مناطق أخرى. وذكر أيضا أنه يجب تحقيق المساواة في معاملة المكاتب الإقليمية.

١٧٨ - واقترح أحد الوفود تدريب موظف إضافي لمدة عامين في مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بلده للنهوض بقدرة المكتب المحلي. وأشار إلى أن مصدر البيانات المستعملة لحساب الأرقام المنقحة لموارد البرنامج الأساسية للفترة من ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩ هو المصدر الذي وفره البنك الدولي لعام ١٩٩٤. وتساءل الوفد عما إذا كانت الأرقام المنقحة لموارد البرنامج ستكون متاحة ما أن تتاح الإحصاءات النهائية للبنك الدولي. وطلب وفد آخر أن تحتوي ورقة غرفة الاجتماع معلومات عن صافي موارد البرنامج بصرف النظر عن "الحد الأدنى". وذكر أن هذه المعلومات هي عنصر رئيسي لأن منطقة المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة لا تستفيد من الموارد الأخرى التي تمت الموافقة عليها في مقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥. وطلب أيضا توفير مخطط تنظيمي في الدورة السنوية يتضمن النتائج التي أسفرت عنها عملية التغيير. وطلب وفد آخر إطلاق إسم جديد على المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة هو مكتب أوروبا وآسيا الوسطى، على النحو الذي اعتمدته بعض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

١٧٩ - وذكر أحد الوفود، ردا على مداخلة سابقة، أنه لا يوافق على أن يكون هناك تكافؤ بالضرورة بين المكاتب من الناحية المالية أو من ناحية الموارد البشرية نظرا لاختلاف مستويات مسؤولياتها.

١٨٠ - وحث وفد آخر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على عدم السماح لعملية الإصلاح بالتأثير على تنفيذ البرامج بل أن تحقق تحسنا في التأثير والكفاءة.

١٨١ - وأكد أحد الوفود، وأيدته وفود أخرى، أهمية حضور مدير البرنامج خلال مناقشة بند الميزانية، وغيره من البنود التي ينظر فيها المجلس التنفيذي خلال الدورة. وأكد الأمين للمجلس أن مدير البرنامج يبذل أقصى ما في وسعه لحضور جلسات المجلس التنفيذي. وقد تعذر عليه حضور مناقشة البند قيد الاستعراض بسبب تغيير موعد النظر في البند في آخر لحظة.

١٨٢ - ورحب مساعد مدير البرنامج بفرصة إجراء حوار بشأن مخطط الميزانية المقترح. وأكد ضرورة دراسة المبادئ الأساسية التي سيستند إليها في إعداد الميزانية. وقال إن هناك قضايا جزئية وكلية على السواء، بما في ذلك الصورة الشاملة للموارد، على النحو الذي أشارت إليه الوفود. وأردف بأنه جرت ثلاث عمليات متعاقبة لتخفيض الحجم، ويرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه قد تم بلوغ الكتلة الحرجة المطلوبة. ولهذا يقترح مدير البرنامج ميزانية إجمالية صفرية النمو، من حيث القيمة الحقيقية لا القيمة الإسمية.

١٨٣ - وفيما يتعلق بالآليات المقترحة المتصلة بمساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية وبرد ضريبة الدخل، أشار مساعد مدير البرنامج إلى أن هذه المساهمات كانت دائما أحد التزامات بلدان البرنامج وأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيشجع بلدان البرنامج من جديد على الوفاء بهذه الالتزامات بواسطة الآلية المقترحة حديثا. وأضاف أن الآلية المقترحة لن تؤثر على مجموع موارد البرنامج المتاحة وبالتالي لن تؤدي إلى تمويل الأنشطة الإدارية من موارد البرنامج. ولاحظ أيضا أن نظام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يختلف عن نظام الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بتناول رد ضريبة الدخل.

١٨٤ - وفيما يتعلق بعدد الوظائف، ذكر مساعد مدير البرنامج أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مدرك لوجود حالات من انعدام المساواة في منطقة المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة وهو يعكف على استعراض الموضوع برمته في سياق عملية التغيير الإداري وميزانية ١٩٩٨-١٩٩٩.

١٨٥ - وفيما يتعلق بموضوع إسقاطات الإيرادات وتقلبات أسعار الصرف، أفاد مساعد مدير البرنامج أن البرنامج يفترض أن تكافؤ سعر الصرف الحالي لدولار الولايات المتحدة سوف يستمر. وأكد أيضا أن البرنامج لن يطلب من المجلس التنفيذي أموالا إضافية نتيجة لعملية التغيير. وفيما يتعلق بمتابعة قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠، ذكر أن المسألة تحتاج للمتابعة عن كثب من خلال إجراء مناقشات على مدار الشهور المقبلة.

١٨٦ - وأفاد رئيس الميزانية بأن المبالغ النقدية ليست أفضل مؤشرات لمقارنة التخفيضات السابقة في الميزانية في المقر والمكاتب القطرية. ولاحظ أن التأثير الصافي لتقلبات العملة والتضخم يختلف جدا بالنسبة للمقر والمكاتب القطرية. وأشار أيضا إلى المثل المضروب عن الاستعاضة عن الموظفين الفنيين الدوليين بموظفين فنيين وطنيين على المستوى القطري، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض التكاليف دون تخفيض عدد الموظفين. ولهذا فإن دراسة التخفيض النسبي لعدد الموظفين يعتبر مؤشرا أفضل بكثير عن التخفيضات الفعلية. وذكر أنه خلال الميزانيات الثلاث الأخيرة لفترة السنتين تم تخفيض عدد الموظفين الأساسيين في المقر بنسبة ٣٢ في المائة بالمقارنة مع ١٢ في المائة في المكاتب القطرية.

١٨٧ - وأبلغ مدير البرنامج المجلس التنفيذي بأنه لا يجري اقتراح أي زيادة لتمويل عملية التغيير. وذكر أن صافي ميزانية الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ قد يصل انخفاضه إلى مستوى ميزانية فترة السنتين الحالية من حيث القيمة الإسمية أو قد يصل ارتفاعه إلى ميزانية فترة السنتين الحالية من حيث القيمة الحقيقية، وهذا متوقف على النتائج النهائية للشروط والافتراضات المذكورة في الفقرة ١٩ من الوثيقة DP/1997/CRP.9. وأكد القلق من أنه نظرا لما جرى من تخفيضات في الحجم خلال السنوات الست الماضية ولما سيجري من تغييرات في المستقبل، فإن القيام بجولة أخرى من التخفيض الجدي في الحجم في الوقت الراهن ستكون له نتائج خطيرة على قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة تواجده العالمي القوي باسم الأمم المتحدة.

١٨٨ - وأبلغ مدير البرنامج المجلس التنفيذي بأن المعلومات المطلوبة عن عدد وظائف المكاتب القطرية ستكون متاحة في الدورة السنوية لعام ١٩٩٧.

١٨٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بمخطط استراتيجية ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (DP/1997/CRP.9) وبما ورد عليه من تعليقات.

باء - نظام المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٩٠ - قدم مدير البرنامج المعاون تقريرا مرحليا شفويا إلى المجلس التنفيذي عن تنفيذ إطار للمساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو ما يجري الاضطلاع به في سياق مبادرة التغيير الإداري. وذكر أنه صدر هذا الأسبوع تنقيح للتعميم الإداري المعنون "المساءلة، والتدابير والإجراءات التأديبية". وأفاد بأن التعميم يوفر وضوحا أكبر بشأن المخالفات الخاضعة للتأديب والانصاف المتصل باتباع الإجراءات القانونية الواجبة وهو يشمل موظفي البرنامج وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وذكر أن هناك الآن لجنتين وفريق يمكنهم استعراض القضايا خلال مرحلة التحقيق. وأضاف أنه يمكن إحالة القضايا التي تنطوي على المساءلة واسترداد التكاليف إلى اللجنة الدائمة للمسؤولية الشخصية والتبعة المالية أو إلى لجنة الاستعراض الإداري والمراقبة. أما القضايا التي تنطوي على التمييز والمضايقات الجنسية فيمكن أن تحال إلى فريق المظالم المعني بالمضايقات الجنسية. وأوضح أنه بعد الانتهاء من مرحلة التحقيق، يمكن عرض القضية على اللجنة التأديبية. وذكر أن التعميم يتضمن معلومات واضحة عن السلوك غير

المرضي الذي يمكن أن يفضي إلى إجراء تحقيق، والذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى اتخاذ إجراء تأديبي. وذكر أنه تم تحديد الإجراءات القانونية الواجبة بوضوح من حيث تطبيقها على مختلف فئات الموظفين.

١٩١ - ومضى إلى القول إن لجنة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للاستعراض الإداري والمراقبة، ستقوم بالاشتراك مع وكيل الأمين العام لشؤون المراقبة الداخلية، بتيسير العملية التي تكفل التطبيق الفعال لإطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساءلة. وأضاف أن اللجنة ستدرس طائفة واسعة من القضايا التي تقع ضمن مجالات ولاية البرنامج ومهمته وأهدافه؛ والقيم المشتركة؛ والقدرات؛ والرصد والتعلم. وذكر أنه ستؤخذ في الاعتبار طائفة واسعة من تدابير الاستعراض.

١٩٢ - وأبلغ مدير البرنامج المعاون المجلس التنفيذي بعزم مدير البرنامج على عقد جلسة غير رسمية لمناقشة موضوع المساءلة، بما في ذلك التركيز على جوانب شؤون الإدارة المتعلقة بإطار المساءلة. وأردف بأنه سيجري عرض مقدمة عن النموذج القياسي للتقييم الذاتي وما يترتب عليه من آثار بالنسبة للتعامل الأكثر فعالية بين مدير البرنامج والمجلس التنفيذي.

١٩٣ - وأيد أحد الوفود المقترح الداعي إلى عقد جلسة غير رسمية خلال الدورة السنوية. وقال إن تقديم مزيد من المعلومات عن لجنة الاستعراض الإداري والمراقبة سيكون موضوع ترحيب. كما أيد نموذج التقييم الذاتي.

١٩٤ - وأبلغ مدير شعبة المراجعة والاستعراض الإداري المجلس التنفيذي بأن أعضاء اللجنة يشملون مدير البرنامج المعاون، ووكيل الأمين العام لشؤون المراقبة الداخلية، وكبار المدراء في البرنامج. وأضاف أنه يخدم بصفة اختصاصي إلى جانب ممثلين من مكتب الموارد البشرية.

١٩٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي الذي قدمه مدير البرنامج المعاون عن إطار المساءلة.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

١٩٦ - أدلت المديرة التنفيذية ببيان أمام المجلس التنفيذي أطلعت فيه الأعضاء على التطورات التي حدثت منذ الاجتماع السابق الذي عقد في كانون الثاني/يناير. وأشارت إلى الجهود المتواصلة بشأن متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بما في ذلك في مجال تمكين المرأة والصحة الإنجابية للمراهقين. وشملت هذه التطورات اجتماعات عقدت في أديس أبابا، إثيوبيا، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بشأن تشغيل برامج الصحة الإنجابية في أفريقيا وتحسين الصحة الإنجابية للمراهقين في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. كما قدمت المديرة التنفيذية تفاصيل بشأن شتى الجهود المبذولة لتعزيز التنسيق والتعاون بين وكالات الأمم المتحدة، بما فيها استخدام التقييمات القطرية الموحدة. كما قدمت للمجلس المديرة الجديدة لشعبة أفريقيا، السيدة فيرجينيا أوفوسو - أماه.

١٩٧ - وذكرت المديرة التنفيذية أن الصندوق بصدد إعداد ورقة عن شروط التمويل مستقبلا تأمل أن تقدمها إلى المجلس التنفيذي كورقة غرفة اجتماع في الدورة السنوية في أيار/مايو. ولاحظت أن الصندوق يقوم أيضا بدراسة للطاقة الاستيعابية سيتم تقديمها في الدورة السنوية في ١٩٩٨، وشكرت حكومة الدانمرك على الدعم المالي الذي قدمته لتمكين الصندوق من القيام بالدراسة. وبخصوص التنفيذ الوطني، قالت إن الهدف النهائي هو بلوغ معدل ١٠٠ في المائة، بإنشاء قدرة وطنية إضافية.

١٩٨ - وخلال المناقشة التي أعقبت بيانها، أثارت عدة وفود مسألة التنفيذ الوطني، وأشارت إلى أنها ترى أن الرقم الحالي البالغ ٣٠ في المائة شديد الانخفاض. وطلبت من الصندوق تكثيف جهوده لزيادة التنفيذ الوطني وأعربت عن أملها في أن تكون الدراسة المتعلقة بالطاقة الاستيعابية مفيدة في تقديم اختيارات لزيادة هذا التنفيذ. وذكر أحد الوفود ضرورة أن يسعى الصندوق إلى العمل مع المنظمات الوطنية غير الحكومية على نطاق واسع كطريقة لزيادة التنفيذ الوطني. وتكلم أحد الوفود باسمه ونيابة عن وفد آخر أيضا، فأعرب عن قلقه من أن تعبئة الموارد لا تواكب تزايد الاحتياجات في مجالي السكان والصحة الإنجابية. كما طلب الوفد ذاته من المديرة التنفيذية توضيح سبب عدم قيام الصندوق فيما يبدو بأي دور يذكر في الاجتماع الأخير للجنة السكان والتنمية. وطلب وفد آخر المزيد من التفاصيل عن الكيفية التي يعتزم الصندوق المساهمة بها في المبادرة الخاصة بأفريقيا.

١٩٩ - وفي معرض ردها، قالت المديرة التنفيذية إن جميع الجهود المبذولة لزيادة التنفيذ الوطني لا بد وأن تكون مراعية لخصوصيات كل قطر. فمستويات التنمية والقدرة الوطنية تختلف كثيرا، ولا يمكن وضع قواعد عامة تصلح لجميع الحالات. ولا بد أن يكون المرء عمليا إلى حد كبير لتحقيق الهدف العام المتمثل في توفير الخدمات الصحية للجميع بأسرع ما يمكن. فزيادة التنفيذ الوطني ترتبط ببناء القدرة الوطنية الذي يعد هدفا من أهداف كل برنامج من برامج الصندوق، غير أن بناء القدرات لا يتم بنفس الوتيرة في كل قطر. والسبب في ظهور التنفيذ الوطني لدى الصندوق في مستوى منخفض نسبيا هو أن الصندوق يشتري قدرا كبيرا من إمدادات وسائل منع الحمل لحساب الحكومات التي تستخدم تلك الإمدادات في الأنشطة المنفذة وطنيا. كما أن خدمات الدعم التقني التي يقدمها الصندوق طريقة قيمة لزيادة القدرة الوطنية، غير أن هذه الخدمات ليست تنفيذا وطنيا. ولقد دأب الصندوق على مساندة قيام المنظمات غير الحكومية الوطنية بزيادة التنفيذ. وأقرب فرصة أتيحت لذلك ويمكن أن تساعد في هذا الصدد قيام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإنشاء مركز التدريب الإدارية للمنظمات غير الحكومية، وسيستغل الصندوق هذه الفرصة.

٢٠٠ - وقالت المديرة التنفيذية إن تعبئة الموارد لا تزال أولوية من أولويات الصندوق. وذكرت الوفود بأن المؤتمر الدولي المسكان والتنمية هو المؤتمر الدولي الوحيد الذي وضع أهدافا محددة لتعبئة الموارد؛ غير أن بلدان العالم لا تزال في منتصف الطريق نحو تحقيق تلك الأهداف. ومن بين الجوانب التي يعمل الصندوق على إنجازها جمع البيانات المتعلقة بما تقوم به البلدان النامية نفسها من حيث استخدام مواردها الخاصة في أنشطة السكان والصحة الإنجابية. وستتضمن ورقة غرفة الاجتماع التي سيقدمها الصندوق إلى المجلس

في أيار/ مايو المزيد من المعلومات بشأن الاحتياجات من الموارد. كما ستتناول الورقة الآثار المترتبة في حالة عدم تحقيق ما تم تحديده من أهداف متعلقة بالموارد.

٢٠١ - وذكرت المديرة التنفيذية أن عدة أشخاص أبلغوها أن مشاركة الصندوق في اجتماعات لجنة السكان والتنمية بدت في أدنى حدودها نوعا ما. غير أنها غير مقتنعة بأن الأمر كان كذلك -- فالصندوق أعد ثلاث ورقات تقنية لتنظر فيها اللجنة وشارك في مناقشتها مشاركة فعلية. غير أنه ينبغي أن تتذكر الوفود أن الصندوق ليس أمانة للجنة وأنه شارك في المداولات المتعلقة بالبنود التي قدم بشأنها مساهمات. وردا على تعليقات إضافية لأحد الوفود، قالت إن الصندوق سينظر في السبل التي يمكن أن يشارك بها في اللجنة على نحو أكثر فعالية.

٢٠٢ - وتناولت المديرة التنفيذية بالمناقشة المبادرة الخاصة لأفريقيا على نطاق المنظومة، فقالت إنها أجرت مناقشات مع الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا بغية زيادة دور الصندوق، بما في ذلك في مجال تعبئة الموارد. وقد دعا الأمين التنفيذي لتوه لعقد اجتماع بشأن قطاع الصحة سيشارك فيه الصندوق مشاركة فعلية. وفي مجموعة المواضيع المتعلقة بالتعليم الأساسي، قدم الصندوق إسهامات في مسائل متداخلة الجوانب من قبيل السكان وتعليم المرأة، مثلا، بينما قام الصندوق في المناقشات المتعلقة بالأمن الغذائي بالدعوة إلى تأكيد الدور الذي يقوم به السكان في مساعدة أو عرقلة الجهود الرامية إلى توفير الغذاء الكافي للجميع في أفريقيا. وستجتمع اللجنة التوجيهية للمبادرة الخاصة بأفريقيا الشهر القادم في جنيف، وهذا ما من شأنه أن يوفر فرصا أكبر لتوضيح دور الصندوق.

خامسا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٢٠٣ - عرضت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) البرامج القطرية المقترحة للصندوق. وكان معروضا على المجلس التنفيذي، للنظر، ما مجموعه ٢٤ برنامجا جديدا تستند كلها إلى الأولويات الوطنية لكل بلد من بلدان البرنامج وقد صُممت كلها لتناسب الميزة النسبية للصندوق في كل حالة. وأبلغت المجلس بأن الصندوق يقوم، منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بتنقيح مبادئه التوجيهية الداخلية بغية زيادة فعالية البرامج وتنفيذها. وهي تشمل مبادئ توجيهية بشأن عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات، وابتكار برامج فرعية ومشاريع، وطرائق التنفيذ، وإجراءات الرصد والتقييم، والاستخدام الفعال لخدمات الدعم التقني، بما فيها أفرقة الدعم القطري. كما ذكرت أن العديد من موظفي الصندوق من الفئة الفنية قد تلقوا مؤخرا التدريب على تقنيات برمجة الإطارات المنطقية وشكرت إدارة التنمية الخارجية التابعة للمملكة المتحدة على الدعم الذي قدمته لتوفير التدريب.

٢٠٤ - وذكرت أن إعداد ما يزيد على ٤٠ برنامجا قطريا قدمت إلى المجلس التنفيذي في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ والدورتين الأولى والثانية لعام ١٩٩٧ كان مهمة شاقة اضطلع بها الصندوق، وأكدت للأعضاء أنه لم يُدخر أي جهد لإدراج اقتراحات المجلس وتقديم البرامج بطريقة واضحة ودقيقة. غير أنها ذكرت

الوفود بأن البرامج القطرية الحالية قد أعدت منذ عدة أشهر وأن تحسين البيانات المقدمة عملية مستمرة. ويتطلع الصندوق إلى مناقشة عملية البرمجة القطرية وأفضل السبل لإشراك المجلس في تصميم برامج الصندوق، وذلك في الدورة السنوية في أيار/مايو.

٢٠٥ - وفي معرض التعليق على بيان نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج)، أعربت الوفود عن ارتياحها عموما للبرامج المقترحة وللأشكال التي وردت بها وهنأت الصندوق على إتاحتها عبر شبكة الإنترنيت لأول مرة. وتكلم أحد الوفود باسمه ونيابة عن وفدين آخرين، فقال إنه يؤيد التركيز عموما على الصحة الإنجابية، والعناية التي أوليت لمجالات كانت مهملة في السابق من قبيل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والأنشطة الضرورية في مجال جمع البيانات، وتوفير مواد منع الحمل الضرورية. ورأت تلك الوفود أن وثائق البرامج القطرية لا تزال شديدة التباين في نوعيتها وأن الميزة النسبية للصندوق وأولويات البرامج لا تكون واضحة أحيانا بما فيه الكفاية. وطلبت مع وفود أخرى شرحا أوضح لتحليل المعلومات المالية حسب البرامج الفرعية (تحديد جزء نفقات الصحة الإنجابية الذي سيخصص مثلا لمجال الإعلام والتثقيف والاتصال والجزء الذي سيخصص للخدمات) وعرضا أوضح للنواتج أو "الخدمات الممكنة التقديم" المتوقعة، رغم صعوبة التأكد منها، والمعايير التي ستستخدم لقياس التقدم المحرز. كما طلبت توضيحا أدق لما يتوقع أن تكون عليه المساعدة المتعددة الأطراف.

٢٠٦ - وأعرب أحد الوفود في تعليقه عن تقديره للجهود الرامية إلى إضفاء الطابع اللامركزي على أنشطة البرامج، ولاحظ أن قدرا متزايدا من الموارد يوجه مباشرة لمستويات الحكم المحلية وللمنظمات غير الحكومية المحلية، وطلب إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لذلك. كما حث ذلك الوفد الصندوق على تكريس المزيد من الاهتمام لدوره في الدعوة لأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأن يكون المحرك الأساسي في بلدان البرنامج لتبادل المعلومات والخبرات بشأن السكان وخدمات الصحة الإنجابية. وطلب وفد آخر أن يقدم الصندوق عرضا أوضح في مقترحاته المتعلقة بالبرامج القطرية للمزايا النسبية للصندوق في كل بلد من بلدان البرنامج. كما طلب أن يكون الصندوق أكثر وضوحا في ترتيبات التوظيف في مكاتبه القطرية وطلب تقديم المزيد من التفاصيل بشأن التعاون مع الوكالات والشركاء الإنمائيين الآخرين.

٢٠٧ - وفي معرض ردها، قالت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) إنه فيما يتعلق بالمساعدة المتعددة الأطراف، قام الصندوق بعملية داخلية لتقييم إمكانيات هذه المساعدة تقييما أكثر واقعية. وفي الوقت ذاته، من المستصوب أيضا السماح ببعض المرونة في هذا الصدد لأنه يحدث أحيانا أن يوفر قدر من المساعدة المتعدد الأطراف تفوق ما كان متوقعا، وذلك غالبا في الوقت الذي تجري فيه صياغة برامج فرعية ومشاريع داخل برنامج من البرامج. كما أن المقصود من الصيغة الحالية للوثيقة هو التحسب لاحتمال أن تكون الموارد الأساسية أكبر مما هو متوقع، مما يتيح قدرا من النفقات في المستقبل يفوق ما يمكن توقعه حاليا.

٢٠٨ - وذكرت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) بأن الصندوق يدعم باطراد إضفاء الطابع اللامركزي على الأنشطة البرنامجية. غير أن الواقع هو أن بناء القدرات على الصعيد دون الوطني يتطلب قدرا أكبر من الموارد. وأحاطت علما بطلب تقديم المزيد من المعلومات بشأن المكانة النسبية للصندوق في كل بلد من

بلدان البرنامج. وقالت إن المبادئ التوجيهية الجديدة توضح هذا الشرط بقدر أكبر من التفصيل، ويمكن للمجلس أن يتوقع توضيحا أكبر لهذا الشرط في المقترحات البرنامجية المقبلة. أما فيما يتعلق بالدعوة، فثمة اتفاق واسع النطاق على ضرورة أن تكون أكثر دقة من حيث هدفها وتصميمها. كما أنه من المهم التمييز بين المستويين اللذين تجري فيهما الدعوة -- المستوى العالمي الذي يدعو فيه الصندوق على نطاق عالمي لأهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والمستوى البرنامجي، الذي يتم فيه تصميم البرنامج بالتعاون مع الحكومة المعنية لمساعدتها على تحقيق أهدافها الخاصة في مجال الدعوة. وأعادت التأكيد على أن الصندوق سيأتي إلى المجلس في الدورة السنوية بمقترحات محددة بشأن السبل التي يمكن بها لأعضاء المجلس أن يساهموا بصورة أكثر انتظاما في تصميم البرامج القطرية.

٢٠٩ - ووفقا للترتيبات التي وضعتها الأمانة، جرى النظر في البرنامجين القطريين لإريتريا والهند في الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان (انظر الفصل السادس).

أفريقيا

٢١٠ - قامت مديرة شعبة أفريقيا بتقديم البرامج القطرية الـ ١٢ المقترحة لمنطقة أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. وأفادت بأنه سيلزم للبرامج في السنوات الخمس المقبلة ما مجموعه ١١٠,٣ ملايين دولار من الموارد العادية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومبلغ إضافي قدره ٢٩,٣ مليون دولار من موارد أخرى. ويدخل ١١ بلدا من هذه البلدان في فئة بلدان المجموعة "ألف" في حين أن ناميبيا من بلدان المجموعة "باء". وقد صممت البرامج بحيث تعكس أولويات البلدان المعنية. وإجمالا، سيخصص ٦٨ في المائة من الموارد المقترحة لخدمات الصحة الإنجابية والأنشطة ذات الصلة. وستكرس تلك الموارد لمحاولة تذليل واحد من أكبر التحديات في أفريقيا وهو عدم توافر خدمات الصحة الإنجابية. وستركز مساعدة الصندوق على زيادة عدد مراكز الخدمة، مع إيلاء عناية خاصة للمناطق الريفية والفقيرة. وتتضمن برامج عديدة عناصر مهمة تستهدف مساعدة المنظمات غير الحكومية على تقديم المعلومات أو الخدمات أو كلتيهما.

٢١١ - وبالنظر إلى الأهمية البالغة لتلبية احتياجات الصحة الإنجابية للمراهقين، يتضمن ١١ برنامجا من هذه البرامج عناصر تستهدف توسيع المشاريع التجريبية التي ثبتت فعاليتها في المساعدة على تلبية الاحتياجات الماسة لتلك الفئة. وفي البلدان التي تسود فيها ظاهرة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، سيتصدى البرنامج لتلك المسألة من خلال أنشطة الدعوة و/أو الإعلام والتثقيف والاتصال الموجهة إلى المجموعات القيادية ومن خلال تدريب الموظفين الصحيين. وستدعو البرامج أيضا إلى تعليم البنات واحترام حقوقهن الإنجابية وتحقيق المساواة والإنصاف للمرأة. وتستهدف الأنشطة المضطلع بها في مجال استراتيجيات السكان والتنمية تلبية الحاجة إلى إدراج المتغيرات السكانية والشواغل المتعلقة بنوع الجنس في الخطط القطاعية القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل، بما في ذلك تلبية الحاجة إلى إدراج أحدث البيانات السكانية. وفي مجال الدعوة، ستعمل البرامج على تكوين شركاء في هذا المجال، كالمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المجتمعية والدينية والهيئات البرلمانية. وستشمل مساهمات الصندوق المساعدة على تكوين بيانات يمكن أن تستخدم في البرمجة وفي حملات الدعوة وفي التدريب على اكتساب مهارات الدعوة.

٢١٢ - وتعليقا على البرامج المقترحة، أكدت عدة وفود على أهمية بناء القدرات البشرية في السياق الأفريقي، باعتباره من المتطلبات الرئيسية لتعزيز القدرة الاستيعابية. وتساءل أحد الوفود عما إذا كان بوسع الصندوق أن ينظر في تعزيز مكاتبه القطرية في أفريقيا وطلب أن تتضمن وثائق البرامج القطرية مزيدا من المعلومات عن الموظفين المتاحين في البلدان التي تنفذ بها برامج. وطلب الوفد ذاته إيراد إشارة أوضح إلى أي تعاون متوخى فيما بين بلدان الجنوب في البرامج. وأثنى أحد الوفود على الصندوق لزيادة حجم الموارد التي يخصصها لمنطقة أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. ورحبت عدة وفود بالعناصر القوية التي تتناول المسائل التي تهم الشباب. بيد أن أحد الوفود قال إن الأنشطة المتوخاة في هـذا المجـال لا تكون، في بعض الأحيان، مفصلة تفصيلا كافيا في المقترحات كما أنه ليس من الواضح مقدار ما لدى الحكومات الوطنية من التزام إزاء تلك الأنشطة، التي كثيرا ما تكون خلافية. وذهب أحد الوفود، متكلما بالنيابة عن وفدين آخرين أيضا، إلى أنه ليس من الواضح دوما كيفية قيام الصندوق بتنسيق ومواءمة أنشطته مع أنشطة الشركاء الإنمائيين الآخرين. ورحب وفد آخر بتعزيز مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ولكنه ذهب إلى أنه يبدو أن البرامج إجمالا تركز على الجوانب المادية أكثر من اللازم: ففي الحالات التي يقوم فيها الصندوق ببناء المراكز الصحية أو إصلاحها، ما هو مقدار التدريب الذي جرى الاضطلاع به أيضا حتى تكون المراكز مفيدة حقا؟ وتساءل وفد آخر عن مدى ما يزمعه أي برنامج من البرامج للتصدي لحالات اللاجئين الصعبة الموجودة في كثير من البلدان.

٢١٣ - وأكدت مديرة شعبة أفريقيا، في ردها على تلك الأسئلة، على أن الصندوق يدعم دائما التعاون فيما بين بلدان الجنوب بل إنه يقوم بتعزيز تلك الجهود. وذهبت إلى أن القول بأن المقترحات تركز أكثر من اللازم على الجوانب المادية قول غير صحيح، حيث إن الجوانب المعنوية، أي زيادة قدرات الموارد البشرية، هي دائما موضع أولوية لدى الصندوق. وأهم إسهام يقدمه الصندوق هو التدريب وبناء القدرات البشرية. وقد وضع الصندوق إطارا للبرمجة يمكن أن يساعد في التصدي لمشكلة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وستركز البرامج قطعا على المشاكل التي تهم الشباب وإذا كان ذلك ليس واضحا على الدوام فإن السبب هو أن من غير الممكن إدراج كافة التفاصيل في وثائق برنامجية موجزة. وردا على التساؤلات المتعلقة باللاجئين، قالت المديرة التنفيذية إن الصندوق يقوم بإعداد جرد لما يقوم به كما يقيّم كيفية العمل في هذا المجال على أفضل وجه. وأعربت عن أملها في أن تتاح في الدورة العادية الثالثة للمجلس التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ ورقة تتضمن مزيدا من التفاصيل عن هذا الموضوع.

٢١٤ - وتعليقا على برامج محددة، رحبت عدة وفود بالبرنامج القطري لأنغولا، لأنه يقدم مساعدة تمس الحاجة إليها في ظروف صعبة، ونوهت بجهود البرنامج الرامية إلى تحسين الصحة الإنجابية العامة، بما في ذلك الجهد القيّم المتعلق بالإعلام والتثقيف والاتصال. وذهبت عدة وفود إلى وجوب دعم البرنامج وإن كانت تلزم متابعته عن كثب حتى يتسم بالمرونة في ظروف شديدة التقلب. وتساءل بعض الوفود عما إذا لم يكن البرنامج المقترح طموحا أكثر من اللازم في ظل الظروف السائدة في البلد، وعما إذا كان من العملي محاولة الاضطلاع بأنشطة في ست مقاطعات مختلفة. بيد أن وفدا آخر ذهب إلى أن المقاطعات الست قد جرى اختيارها بعناية ولكنه طلب مزيدا من التفاصيل عن كيفية تنسيق البرنامج مع برنامج للجنة الأوروبية سيركز على ثلاث مقاطعات. وشكر وفد أنغولا الصندوق على البرنامج المقترح، قائلا إنه

سيساعد في إعادة بناء البنية الأساسية الصحية اللازمة التي دمرتها الحرب التي استمرت ٣٠ عاما. وعرض وفد البرازيل تقديم الخبرة الفنية في سياق التعاون بين بلدان الجنوب دعما للبرنامج المقترح.

٢١٥ - وأفادت مديرة شعبة أفريقيا بأنه يوجد تعاون وتآزر كبيران بين الشركاء الإنمائيين في أنغولا وأن البرنامج قد صيغ بالتعاون مع اللجنة الأوروبية وجرى تصميمه بحيث يكون مكملا لبرنامج اللجنة. وبطبيعة الحال، سيقوم الصندوق برصد البرنامج عن كثب شديد وسيُعدّله حسب الاقتضاء إن تدهورت الظروف.

٢١٦ - وتعليقا على البرنامج المقترح لبوركينا فاصو، طلب أحد الوفود توضيح ما إذا كان لدى البلد القدرة الاستيعابية التي تمكنه من تنفيذ المقترحات، وقال إن عدم وجود هذه القدرة كان مشكلة في الماضي. وذهب وفد آخر إلى أن البرنامج المقترح لا يتصدى بصورة كافية للمشاكل التي صودفت في الماضي وأنه سيلزم بذل جهود كبيرة لكي يكون البرنامج مجديا.

٢١٧ - ورحب وفد بوركينا فاصو بالبرنامج المقترح. وقال إن التنفيذ كان يمثل مشكلة في الماضي ولكن رئيس الدولة قد جعل تحسين القدرات على رأس الأولويات منذ عام ١٩٩٥ ويؤتي ذلك ثماره حاليا، فقد كان معدل تنفيذ برنامج الصندوق ٨٦ في المائة في عام ١٩٩٦. وتتلاءم دورة السنوات الأربع للبرنامج المقترح مع الأولويات الإنمائية للحكومة وتتمشى مع مذكرة الاستراتيجية القطرية. وسيجري تنفيذه في سياق عملية الأخذ باللامركزية الجارية حاليا. والحكومة متفائلة جدا بالبرنامج المقترح وترحب بتعاون جميع شركائها الإنمائيين. وقال وفد آخر إن الموقف الواضح لحكومة بوركينا فاصو يحظى بالترحيب وإنه يلزم أن يفي المجلس بما وعد به من بذل جهود في السنتين الماضيتين لعلاج المشاكل التي صودفت في الماضي. وذهبت مديرة شعبة أفريقيا إلى أن وفد بوركينا فاصو قد أجاب على التساؤلات التي تشغل بال أعضاء المجلس، وأنها تستطيع أن تشهد بأن الحكومة قد اتخذت خطوات لتحسين القدرة الاستيعابية ولتنفيذ الأنشطة.

٢١٨ - وفي معرض مناقشة البرنامج المخصص لجمهورية أفريقيا الوسطى، أوضح أحد الوفود أن البرنامج سيعمل في ظروف صعبة للغاية وأعرب عن أمله في بذل جهود لبناء القطاع العام وعدم الاعتماد على القطاع الخاص وقطاع المنظمات غير الحكومية اعتمادا كليا. وذكرت المديرة أن برنامج الصندوق يركز على القطاع العام.

٢١٩ - وفيما يتعلق ببرنامج غامبيا، تساءل أحد الوفود عن الصلات بين أمانة السكان واللجنة الوطنية للسكان. وردت مديرة شعبة أفريقيا قائلة بأن أمانة السكان، التي تخدم اللجنة، قد أنشئت لتعزيز التعاون بين شتى الجهات الفاعلة في قطاع السكان والصحة الإنجابية في غامبيا. وأضافت قائلة إن اللجنة يرأسها رئيس الجمهورية؛ وهذا الدعم الرفيع المستوى هو أحد دواعي التفاؤل فيما يتعلق بالمكاسب التي يمكن تحقيقها في ذلك البلد. وقال ممثل غامبيا إن هناك تعاونا وثيقا بين الصندوق والحكومة في بلده وإن جهود الدعوة كانت تعاونية وناجحة جدا. وشكر الصندوق على زيادة الموارد المخصصة حاليا لمنطقة أفريقيا.

٢٢٠ - وفي معرض مناقشة البرنامج المقترح لغينيا، ذهب أحد الوفود إلى أن البرنامج يركز أكثر من اللازم على الأنشطة المضطلع بها على صعيد المقاطعات. وتساءل الوفد نفسه عن سبب إيفاد الصندوق موظفين من داكار بدلا من استخدام ما هو متاح في كوناكري. وردت مديرة شعبة أفريقيا بأن أنشطة الصندوق تركز على مستويين معا هما المستوى المركزي، حيث يجري الاضطلاع بأنشطة في العاصمة كوناكري ، ومستوى المقاطعات. ويحتفظ الصندوق بمكتب قطري في كوناكري كما يستخدم الخبرة الفنية الوطنية إلى حد كبير. ويتخذ فريق الدعم القطري من داكار مقرا له كما يجري استخدامه في تقديم الدعم التقني حسب الاقتضاء. وشكر وفد غينيا الصندوق، قائلا إن الحكومة ملتزمة التزاما أكيدا ببلوغ أهداف البرنامج، الذي سيساعد في بناء القدرات البشرية والبنية الأساسية الصحية للبلد، مما يؤدي إلى تحسن عمومي في حالة الصحة الإنجابية في البلد.

٢٢١ - وتعليقا على البرنامج المقترح لناميبيا، ذهب أحد الوفود إلى أنه برنامج جيد جدا ولكنه تساءل عما إذا لم يكن المبلغ المالي الآتي من الموارد العادية والموارد الملتمسة من المساعدة المتعددة الأطراف والثنائية غير متناسب مع حجم البرنامج. وذهب وفد ناميبيا إلى أن البرنامج المقترح سيأتي مكملا للجهود التي تبذلها الحكومة ذاتها في مجالي الشباب والمرأة وأعرب عن تقديره للاهتمام الجاري إيلاؤه للصحة الإنجابية. وأضاف قائلا إن حالة الصحة الإنجابية للشباب على وجه الخصوص، تشكل أحد دواعي القلق الشديد لدى الحكومة، وأشار إلى أن معدل التسرب من المدارس آخذ في الازدياد. وشكر الوفد الصندوق والحكومات المانحة التي لها نشاط في البلد.

٢٢٢ - وتعليقا على البرنامج القطري لنيجيريا، رحب أحد الوفود بالبرنامج المقترح وقال إنه على الرغم من أن وكالته الإنمائية ستتعاون مع الصندوق في كفالة الإمداد بوسائل منع الحمل اللازمة، فإنه ستظل هناك فجوة يلزم سدها. وفي هذا الصدد، أبلغت المديرة المجلس بأن البنك الدولي ونيجيريا قد وقعا للتو اتفاقا بشأن قرض قدره ١٢ مليون دولار لتوفير وسائل منع الحمل.

٢٢٣ - وذهب أحد الوفود إلى أن برنامج توغو يلزمه أن يركز بصورة أكبر على تحسين مركز المرأة وأحوالها وينبغي أن يتوخى زيادة التعاون مع المنظمات غير الحكومية النسائية. وردت المديرة قائلة إن الصندوق يعمل بنجاح كبير مع المنظمات غير الحكومية النسائية في توغو وأعربت عن أسفها لأن وثيقة البرنامج لم توضح ذلك.

٢٢٤ - وفيما يتعلق بأوغندا، أعربت عدة وفود عن الأمل في ألا يكون البرنامج طموحا أكثر من اللازم وألا يؤدي إلى إثارة آمال بعيدة المنال. وذهب وفد آخر إلى أن من المهم مواصلة تنفيذ الاستراتيجيات الموجودة أصلا وعدم محاولة تحقيق ما هو أكثر من اللازم. وتساءل الوفد، في هذا الصدد، عن الكيفية التي يمكن بها تدريب ٥٠٠٠ قابلة تقليدية. وتساءل أحد الوفود عن الدعم الجاري تقديمه لأمانة السكان لتعزيز التنسيق، بالنظر إلى أن مركز تنسيق الصحة الإنجابية لمعظم الوكالات هو وزارة الصحة. وأضاف الوفد قائلا إن وكالته الإنمائية قد اشتركت في عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات فوجدت أنها مفيدة للغاية. وتساءل الوفد عن مدى الفعالية من حيث التكاليف لنظام الإحالة المتعلق بصحة الأم. ورحب الوفد

بالعمل الذي سيجري الاضطلاع به مع المنظمات غير الحكومية وذهب إلى أن هناك مجالا أكبر للتعاون معها في أوغندا. وأعرب الوفد عن تأييده للأنشطة المقترحة في مجال الدعوة والإعلام والتثقيف والاتصال ولكنه ذهب إلى أن مقاومة تنظيم الأسرة، على سبيل المثال، ليست بالقوة التي صورتها وثيقة البرنامج. وتساءل أحد الوفود عما إذا كان هناك ما يبرر النسبة المئوية العالية، من مجموع موارد البرنامج، المطلوبة من المساعدة المتعددة الأطراف والثنائية.

٢٢٥ - وردا على التساؤلات السابقة، أكدت مديرة شعبة أفريقيا للوفود التي ارتأت أن برنامج أوغندا ربما كان طموحا أكثر من اللازم، أن البرنامج يلبي احتياجات البلد بصورة فعالة ووُضع لدعم أهداف الحكومة. وفيما يتعلق بمسألة نظام الإحالة (برنامج RESCUER)، فقد أبلغت المجلس بأنه يستبين من التقييمات التي أجريت مؤخرا أنه قد أحرز تقدم كبير، وهناك عدة أسباب للتفاؤل، منها أن نظام الإحالة الصحية يعمل بصورة جيدة كما أن معدل وفيات الأمهات قد انخفض نتيجة لذلك. وتقوم منظمة الصحة العالمية بإدماج نظام الإحالة في مجموعة أنشطتها المتعلقة برعاية الأم والطفل. كما أدرجت وزارة الصحة في خطتها الخمسية التوسع في نظام الإحالة، ويقوم البنك الدولي باستكشاف إمكانية الأخذ بنظم مماثلة في عدد من مناطق البلد. وسيتحقق تدريب هذا العدد الكبير من القابلات التقليديات من خلال التدريب التعاقبي الذي ثبت نجاحه في الماضي. وفيما يتعلق بالمساعدة المقترحة المتعددة الأطراف والثنائية، ذهبت إلى أن هناك ما يبررها حيث إن البلد يتلقى قدرا كبيرا من المساعدة الثنائية كما أعربت عدة حكومات عن اهتمامها بالبرنامج المقترح.

٢٢٦ - ونظرا لأنه قد طُلب إجراء مناقشة مستقلة للبرنامج المقترح للسنغال، فقد أعلن الرئيس فتح الباب لإبداء التعليقات وطرح الأسئلة بشأن هذا البرنامج. وأبلغ ممثل السنغال المجلس بأن البرنامج المقترح قد وضع بتعاون وثيق مع الحكومة وأنه يلبي احتياجات البلد ويتجاوب مع العملية الراهنة للأخذ باللامركزية. وقال إن البلد على وشك الاحتفال بالأسبوع الوطني للشباب وأعرب عن أمله في أن يشارك الصندوق في هذا الاحتفال. وفي معرض مناقشة البرنامج المقترح، ذهب أحد الوفود إلى أنه ربما كانت أهداف البرنامج متواضعة أكثر من اللازم. بيد أن وفدا آخر قال إنه يرى أن أهداف البرنامج المقترح طموحة أكثر من اللازم وأعرب عن أمله في ألا تكون الأنشطة المقترحة تكرارا لجهود جهات أخرى. ومضى إلى القول إن وكالته الإنمائية قد دعمت توفير وسائل منع الحمل في الماضي، غير أن السؤال هو كيف يمكن ضمان توفير الإمدادات مستقبلا. وطلب وفد آخر إلقاء الضوء على ما يراه من فشل البرنامج في إدخال عقار الـ "نوربلانت" إلى البلد. وقال وفد آخر إن بعثة البحوث التي أوفدتها حكومته إلى السنغال قد وجدت فجوة كبيرة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في مدى توافر خدمات الصحة الإنجابية. فما الذي يزمع البرنامج المقترح عمله إزاء ذلك؟

٢٢٧ - وعلق ممثل الصندوق في السنغال، في رده، على مسألة ما إذا كان البرنامج المقترح طموحا أكثر من اللازم أو ليس طموحا بالصورة الكافية فقال إن الموارد المالية المقترحة تبلغ ١٥ مليون دولار، وفي إطارها رئي أن المقترحات هي في حدود ما هو ممكن. ويناقش الصندوق مع الحكومة ما إذا كان ينبغي لها أن تركز جهودها في بضع مناطق، وإذا كانت الحالة هكذا، فما هي المناطق التي ستكون أكثرها ملاءمة.

ويجري فعلا الأخذ باللامركزية في البلد، بيد أن هناك حاجة ماسة إلى بيانات على الصعد دون الوطنية بشأن مسائل منها معدل انتشار استخدام وسائل منع الحمل، بغية إرشاد البرامج وتوجيهها. ونتيجة لذلك، يجري حاليا الاضطلاع بدراسة استقصائية ديمغرافية وصحية جديدة بدعم من البنك الدولي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والمرجو أن يبين ذلك بصورة أوضح المواطن التي ينبغي أن تتركز فيها الجهود البرنامجية.

٢٢٨ - وتساءل إن كان البرنامج المتعلق بعقار "نوربلانت" برنامجا فاشلا. وقال إن ذلك ليس واضحا؛ وذكر أنه يجري حاليا عمل تقييم لمعرفة ما إذا كان ناجحا أم لا. واستدرك فقال إنه ينبغي ملاحظة أن بلدانا أخرى كغينيا - بيساو، قد وضعت برنامجا على غرار برنامج نوربلانت الخاص بالسنغال. وتقوم وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة بتوريد الرفالات في السنغال، في حين يقوم الصندوق بتوفير وسائل منع الحمل بالحقن حتى يتسنى، على الأقل، مواصلة تلبية تلك الاحتياجات من وسائل منع الحمل. وفي معرض التعليق على المنجزات التي أحرزت في الماضي، أفاد ممثل الصندوق بأنه قد جرى تجديد ١٤ مركزا من مراكز الإحالة الخاصة بالصحة الإنجابية في إطار البرنامج السابق ويجري حاليا تجديد مركزين آخرين. وكجزء من الجهود المبذولة في جميع أنحاء أفريقيا لتركيز الانتباه على احتياجات الصحة الإنجابية للمراهقين، سيتعاون الصندوق بصورة نشطة جدا في وقائع الاحتفال بالأسبوع الوطني للشباب، بما في ذلك رعاية منتديات بشأن الشباب والسكان وبشأن مسائل الصحة الإنجابية.

٢٢٩ - واعتمد المجلس التنفيذي البرامج القطرية بصيغتها الواردة في الوثائق المبينة تلو كل بلد، على النحو التالي: أنغولا (DP/FPA/CP/173) وأوغندا (DP/FPA/CP/177) وتوغو (DP/FPA/CP/172) وجزر القمر (DP/FPA/CP/171) وجمهورية أفريقيا الوسطى (DP/FPA/CP/182) والسنغال (DP/FPA/CP/176) وغامبيا (DP/FPA/CP/178) وغينيا (DP/FPA/CP/181) وناميبيا (DP/FPA/CP/175) ونيجيريا (DP/FPA/CP/190).

الدول العربية وأوروبا

٢٣٠ - عرضت مديرة شعبة الدول العربية وأوروبا على المجلس التنفيذي البرامج المقترحة لألبانيا ولبنان والسودان، والتي صممت جميعها لمساعدة حكومات هذه البلدان في تحقيق أهدافها في مجالي السكان والتنمية. وذكرت أن التحديات الرئيسية في كثير من الدول العربية تتمثل في ارتفاع معدلات الوفيات من الأمهات ومعدلات اصابتهن بالأمراض وترتبط تلك المعدلات بالإمكانيات المحدودة للتوصل إلى خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية واستمرار الممارسات التقليدية الضارة فضلا عن انخفاض مركز النساء والفتيات. والنهج الذي يتبعه صندوق الأمم المتحدة للسكان في مساعدة حكومات المنطقة على مواجهة هذه التحديات يرمي إلى ترفيع مستوى المعرفة والمهارات التقنية لدى الموظفين الوطنيين وتكثيف أنشطة الإعلام والتعليم والاتصال التي من شأنها أن تساعد في تخفيف القيود الاجتماعية الثقافية. وإضافة إلى تعزيز قدرات الحكومة، يجري حاليا تشكيل شراكات جديدة مع منظمات غير حكومية ومع القطاع الخاص.

٢٣١ - ومن شأن البرنامج المقترح للبنان أن يساعد الحكومة في تحسين خدمات الصحة الإنجابية في مناطق البلد التي ينال فيها تقديم الخدمات، بما في ذلك المناطق التي يزيد فيها عدد السكان المشردين

داخليا. وفي السودان، سوف يركز الصندوق على ٦ ولايات محرومة، من مجموع ولايات البلد البالغة ٢٦ ولاية، وتقدم الدعم لخدمات الصحة الإنجابية المتكاملة والإعلام والتعليم والاتصال فضلا عن الأنشطة المصممة لتحسين مركز وأوضاع المرأة. واستجابة لتعليقات سابقة أبديت في أثناء مناقشة المجلس بشأن ضرورة الاستجابة لأوضاع اللاجئين، طلبت المديرة من الممثل السابق لصندوق الأمم المتحدة للسكان في السودان (الذي يغطي ألبانيا حاليا) أن يقدم بعض التفاصيل بشأن الطرق التي يعمل بها الصندوق لتحسين حالة الصحة الإنجابية لأعداد غفيرة من المشردين في السودان.

٢٣٢ - وتختلف الحالة في بلدان وسط أوروبا وشرقيها عن ما عليه الحال في مناطق أخرى، وتتضح جليا الأوضاع السائدة في حالة ألبانيا، التي اقترح الصندوق برنامجا جديدا لها. ومصدر القلق الأكثر إلحاحا في المنطقة كلها يكمن في ارتفاع معدل عمليات الإجهاض، الذي يستخدم كطريقة لتنظيم الخصوبة بسبب الافتقار إلى أدوات منع الحمل العصرية. وإضافة إلى ذلك، ثمة زيادة سريعة في حالات الإصابة بالأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي. وبالنظر إلى ضخامة الاحتياجات وموارد الصندوق المحدودة سوف ينصب تركيز البرنامج المقترح لألبانيا بصورة كاملة تقريبا على مواضيع ذات صلة بالصحة الإنجابية.

٢٣٣ - وأفاد ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان في ألبانيا بأنه نظرا لتعقيد الحالة الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية، حسبما تدل عليها القلاقل المدنية الواسعة الانتشار الجارية في البلد، من الضروري التحلي إلى أقصى حد ممكن بالمرونة فيما يتصل بتنفيذ أنشطة البرنامج. وأفاد، في هذا الصدد، بأن الصندوق يتمتع بعلاقات عمل ملائمة جدا مع الحكومة، ومع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة ومع منظمات غير حكومية وطنية ودولية، مما من شأنه أن يسمح له بتعديل البرنامج المقترح لتكميل جهود الشركاء الآخرين حالما يستقر الوضع. وذكر أنه ما زال يشعر بالتفاؤل بأنه سوف يصبح بالمستطاع تحقيق أهداف البرنامج في فترة الأربع سنوات المحددة للبرنامج المقترح.

٢٣٤ - ورحب بعض الوفود بالبرنامج المقترح، وأعربوا عن شعورهم بأنه حسن الصياغة وحسن التركيز كما أنه يوضح النهج الذي سوف يتبع لمواجهة التحديات التي تواجه بلدانا أخرى في المنطقة، ولا سيما التركيز على الصحة الإنجابية. وفي هذا الصدد، أعربت الوفود عن الارتياح إزاء قيام الصندوق بإنشاء مكتبين قطريين في شرقي أوروبا، أحدهما في ألبانيا والآخر في رومانيا، وسوف يتناول كل منهما عددا من البلدان في المنطقة. وطلب أحد الوفود تقديم المزيد من المعلومات بشأن مركز أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان في أرمينيا، التي لا تزال تدار من المكتب القطري لألبانيا.

٢٣٥ - وسأل أحد الوفود عما إذا كان برنامج ألبانيا قد حظي بموافقة البرلمان والحكومة، في حين سأل وفد آخر عما إذا كانت الحكومة قد اتخذت موقفا بشأن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأعرب وفد آخر عن رغبته في أن يستفيد البرنامج إلى أقصى حد ممكن بالبنية الأساسية الحالية، التي لا تستغل على النحو الأوفى في الوقت الحاضر بسبب الحالة الاقتصادية الصعبة. ونظرا لصعوبة الوضع، حث الوفد مجتمع المانحين على تفهم الاحتياجات المؤقتة في المنطقة، حيث تترتب على الفقر نتائج ذات آثار ضارة طويلة الأجل على الصحة الإنجابية للشعب. وأثنى وفد آخر على مشاركة المنظمات غير الحكومية وطلب تقديم المزيد من المعلومات عن الطريقة التي يتبعها البرنامج للتنسيق مع شركاء التنمية الآخرين الثنائيين والمتعددي الأطراف.

٢٣٦ - وأعرب ممثل ألبانيا عن الشكر للصندوق إزاء العمل الذي يقوم به في البلد، حيث بدأ المكتب القطري الجديد لتوه في العمل، وأعرب أيضا عن تقدير حكومته للمانحين الآخرين الذين يعملون بنشاط في البلد. ولاحظ أن المشاكل التي يتعين التصدي لها ليست قضايا صحية فقط ولكنها تتعلق بمشاكل اجتماعية أيضا، أي، ارتفاع نسبة الإجهاض، والافتقار إلى خدمات تنظيم الأسرة والسلع الأساسية، وانتشار الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي وانخفاض مركز المرأة. وقال إن هذه المشاكل ترتبط جميعها بحالة الفقر السائد في البلد، والذي أصبح لتوه أكثر سوءا بسبب انهيار سلسلة المشاريع المالية الهرمية والقلاقل الاجتماعية الراهنة. وقال إن حكومته سترحب أيضا بأي دعم يمكن أن تقدمه حكومات أو وكالات مانحة.

٢٣٧ - وعبر ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان في ألبانيا عن ترحيبه بالدعم الذي أعربت عنه الوفود إزاء البرنامج المقترح. وقال إن الوفود أصابت عين الحقيقة حينما صرحت بأن مشاكل ألبانيا هي أيضا مشاكل موجودة في بلدان أخرى في المنطقة، وتنحصر أوجه الاختلاف فيما بينها في المدى والحجم وليس في الجوهر. ويرمي الغرض العام لأنشطة الصندوق إلى مساعدة الناس في التوصل إلى وسائل منع الحمل الحديثة واستخدامها بدلا من اللجوء إلى الإجهاض؛ ومن شأن ذلك أن يتطلب بذل جهود مكثفة في مجالات الإعلام والتعليم والاتصال إضافة إلى تقديم الخدمات. وتدعو الحاجة إلى شن حملات إعلامية لمكافحة زيادة الإصابة بالأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). أما فيما يتصل بالتعاون مع شركاء التنمية الآخرين، فقد لاحظ أن التعاون على صعيد الميدان جيد للغاية، وتعقد اجتماعات اعتيادية مع جميع الوكالات المانحة، ويرأس صندوق الأمم المتحدة للسكان حاليا الفريق المعني بموضوع متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وهناك مانحون ثنائيون عديدون في البلد، وهناك قدر من الاهتمام بدعم برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان عن طريق آلية متعددة الأطراف. وتلتزم حكومة ألبانيا إلى حد كبير بالبرنامج المقترح وببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ولقد أنشأت لجنة وطنية للسكان فضلا عن قسم للصحة الإنجابية في وزارة الصحة وقامت برعاية المؤتمر الأول الوطني للسكان.

٢٣٨ - وأعربت مديرة شعبة الدول العربية وأوروبا عن الشكر للوفود لما قدموه من تعليقات وذكرت أنها وموظفيها على استعداد لتقديم أي تفاصيل إضافية قد تطلبها الوفود على أساس ثنائي. وأكدت للمجلس، فيما يتعلق بأرمينيا بأن هناك بعض المشاكل فيما يتصل بالبدء في الأنشطة ولكن الصندوق قد أقام علاقات عمل طيبة مع المكتب القطري التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسوف يمضي العمل قدما في الأنشطة المزمعة، كما تم بالفعل تقديم أدوات منع الحمل في البلد. ويزمع موظفان، بما في ذلك ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان في ألبانيا، الذي يغطي أرمينيا أيضا، القيام برحلة إلى أرمينيا للمساعدة في تقييم احتياجات البلد.

٢٣٩ - وفي المناقشات بشأن البرنامج المقترح للبنان، أثار أحد الوفود عددا من النقاط. وذكر أن الإحصاءات الديمغرافية المستخدمة في الوثيقة المقترحة غير دقيقة وأن الوثيقة أغفلت المساهمات التي يقدمها مانحون آخرون في قطاع الصحة. وقال إذا لم يكن الصندوق على علم بهذه المساهمات، فكيف

يتسنى له أن يساهم في الأنشطة التي يضطلع بها وكيف يتسنى له أن يتأكد من أنه ينفذ الأنشطة التي يدعو إليها مسيس الحاجة؟ وأكد الوفد أيضا على أن القطاع العام يحتاج إلى الدعم ثم أعرب عن أمله في عدم إهمال ذلك الدعم. وأخيرا، ذهب الوفد إلى أن مبلغ الأموال المقترحة لا يكفي لتلبية احتياجات البلد في حالته بعد الحرب.

٢٤٠ - وقالت المديرة، بصدد الإجابة على ذلك، بأن الصندوق ملزم باستخدام الإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة، وهي أفضل الإحصاءات المتوافرة. بيد أن الجميع يدركون أن التنبؤ بالبيانات الديمغرافية للبنان يتسم بالصعوبة حيث أجري آخر تعداد رسمي للسكان منذ أكثر من ٦٠ سنة مضت. وهذا هو السبب الذي من أجله قدم الصندوق الدعم لدراسة استقصائية رئيسية عن السكان والإسكان فضلا عن مشروع الدول العربية للدراسة الاستقصائية للطفل والصحة الوطنية. والبيانات التي تم الحصول عليها من هاتين الدراستين الاستقصائيتين والتي يجري تحليلها حاليا سوف تنشر وتستخدم في أنشطة البرنامج المزمع. وذكرت أن هناك بالفعل مانحين آخرين في قطاع الصحة في لبنان ولكنهم يركزون دعمهم على إعادة بناء البنية الأساسية في حين يركز الصندوق على تدريب الذين يقدمون الخدمات ويركز على تقديم المعدات واللوازم الطبية ومواد منع الحمل المطلوبة. وبالفعل يركز الصندوق جهوده في القطاع الخاص لكي يتسنى للحكومة أن تبني خدماتها للرعاية الصحية الأولية وإيصالها إلى السكان الذين تقدم لهم خدمات قليلة وغير القادرين على الإنفاق على خدمات خاصة. وسلمت المديرة بأن مبلغ الأموال المقدمة في إطار البرنامج المقترح قليل بالنسبة للاحتياجات الهائلة. بيد أن ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان والمدير القطري يعملان بنشاط سعيا لتحقيق إمكانية الحصول على مساعدة متعددة الأطراف - ثنائية ولقد تلقيا إيضاحات أولية تنم عن اهتمام عدد من المانحين.

٢٤١ - واعتمد المجلس التنفيذي البرنامج المقترح لألبانيا كما ورد في الوثيقة DP/FPA/CP/180، والبرنامج المقترح للبنان (DP/FPA/CP/184) والبرنامج المقترح للسودان (DP/FPA/CP/194). وعقب اعتماد المجلس التنفيذي لهذه البرامج المقترحة، عبر وفد لبنان عن تقديره للصندوق ولمنظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة تقدم المساعدة حاليا لإعادة بناء البلد. وذكر الوفد أن البرنامج يركز على تنمية الموارد البشرية، والتي تتسم بالأهمية. وقال إن الحكومة تؤيد بإخلاص أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة وأعرب عن ارتياح الوفد لأن من شأن البرنامج الجديد لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يساعد البلد في تحقيق أهدافه الرامية إلى تحسين صحة الأسر اللبنانية.

آسيا والمحيط الهادئ

٢٤٢ - أدلى مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ ببيان موجز لعرض البرنامج المقترح لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وأشار إلى أنه سبق للمجلس أن قام في سياق الجزء المشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمناقشة البرنامج المقترح الآخر في المنطقة، وهو البرنامج الخاص بالهند، ووافق عليه. وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية هي بلد مصنف في الفئة "ألف" بموجب النهج الجديد الذي يتبعه الصندوق لتوزيع الموارد. ويحتاج البلد إلى احتياجات كبرى من حيث تحسين الصحة الإنجابية وحالة السكان لديه، ولذلك، فإن البرنامج المقترح يتضمن عناصر في جميع المجالات البرنامجية الأساسية للصندوق. وفيما يتعلق بجميع

البرامج، فإن الهدف الرئيسي يتمثل في تعزيز القدرات الوطنية، وفي هذه الحال عن طريق توفير التدريب على إدارة البرامج، وتنسيقها ورصدها وتقييمها. كما سيركز البرنامج على المساواة والإنصاف بين الجنسين وتمكين المرأة وسيعمل مع منظمات جماهيرية مثل الاتحاد النسائي اللاوي واتحاد الشبيبة اللاوي.

٢٤٣ - وذكر ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن نمو السكان في بلده لا يزال مرتفعا جدا، مبينا أن الحكومة تود أن تعمل على استقرار هذا النمو بنسبة ٢,٤ في المائة سنويا. ويعتبر برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان المقترح منسجما مع خطة الحكومة الإنمائية الخمسية ومع إطار التعاون القطري الذي وافق المجلس عليه لتوه، لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكان من دواعي سرور الحكومة أن يولي البرنامج المقترح هذا التوكيد لبناء القدرات، وستبذل الحكومة ما في وسعها لبلوغ أهداف هذا البرنامج. ولا يوجد حاليا أي مكتب لصندوق الأمم المتحدة للسكان في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وطلب إلى الصندوق أن ينظر في إمكانية وجود موظف متفرغ مقيم واحد على الأقل في البلد. وأعرب عن شكره للمجلس لما يقدمه من دعم.

٢٤٤ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج المقترح لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بصيغته الواردة في الوثيقة DP/FPA/CP/174.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٤٥ - افتتحت مديرة شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المناقشة بشأن البرامج المقترحة في المنطقة ببيان أن المقترحات المتعلقة بإكوادور وبيرو والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وكوبا وهايتي والبلدان الناطقة بالانكليزية والهولندية في البحر الكاريبي، تمثل قطاعا جيدا من السكان وتحديات الصحة الإنجابية التي تواجه المنطقة ككل. وبالرغم من أن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد خطت خطوات واسعة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، فلا يزال هناك اختلالات كبرى ولا يزال للسكان احتياجات كبرى في مجالات ولاية الصندوق. بيد أنه نظرا لمحدودية الموارد، فإن على صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يضطلع بتدخلات استراتيجية رئيسية التي يمكن بالفعل أن تحدث أثرا ملموسا. ويمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق دعم التنفيذ الوطني حتى يتاح للبلدان أن تزيد من قدراتها على الاضطلاع بالبرامج السكانية وبرامج الصحة الإنجابية وعن طريق تركيز المساعدة على السكان الذين هم في أمس الحاجة.

٢٤٦ - وذكرت المديرة أن حكومات المنطقة قد طلبت مساعدة الصندوق على الاضطلاع بجهود الدعوة اللازمة لحشد الدعم اللازم للبرامج السكانية وبرامج الصحة الإنجابية بالإضافة إلى الدعم اللازم لأنشطة التدريب التي من شأنها أن تزيد القدرات الوطنية. ويتمثل أحد الدروس المستفادة من الأنشطة السابقة في أن المساعدة التي يقدمها صندوق السكان كانت أحيانا موزعة على نطاق واسع وأن من اللازم تركيز دعم الصندوق حتى يكون له تأثير قابل للقياس وحتى يصل مباشرة إلى المستفيدين. بيد أنه من اللازم في الوقت نفسه مواصلة دعم بعض الجهود على الصعيد المركزي، مثل الجهود التي ترمي إلى إدماج اهتمامات السكان في الاستراتيجيات الإنمائية وعلى الأخص في برامج التخفيف من حدة الفقر.

٢٤٧ - وتكلمت وفود عدة من المنطقة بمن فيها أنتيغوا وبربودا وجامايكا وسورينام وغيانا حول البرنامج المقترح لبلدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية والهولندية. وأعرب أحد الوفود عن سروره لملاحظة أن البرنامج يستند استنادا راسخا إلى مبادئ التعاون والتضافر مع الحكومات المعنية. وأعربت وفود عدة عن سرورها لأن البرنامج يركز على احتياجات المراهقين، وخاصة من حيث الإعلام والتعليم والاتصال، بما يتفق مع الأولويات الوطنية، ولأنه يدعم جهود التدريب. وذكرت وفود عدة أن بناء القدرات على الصعيد الوطني يتسم بأهمية كبرى، وذكر أحد الوفود أن من شأن دعم الصندوق أن يساعد على تعزيز القدرات المؤسسية اللازمة للاضطلاع بأنشطة تعداد السكان في سنة ٢٠٠٠. كما أعربت الوفود عن سرورها لأن البرنامج يركز على السكان الذين هم في أشد الحاجة إلى الصحة الإنجابية. بيد أنه كان من رأي أحد الوفود أن المقترح يبالغ في التركيز على أنشطة الدعوة على حساب الصحة الإنجابية وأنه لا يكرس ما يكفي من الموارد لاستراتيجيات السكان والتنمية.

٢٤٨ - وفيما يتعلق بالبرامج المقترحة للجمهورية الدومينيكية والسلفادور وهايتي، ذكر وفد البرازيل أن من المهم تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب مع البلدان الأخرى في المنطقة وأن بلده يقيم شراكات قيمة مع هذه البلدان من حيث تدريب السكان واستراتيجيات التنمية وعرض مواصلة مساعدته وزيادتها.

٢٤٩ - وأعربت مديرة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن تقديرها لجميع الوفود التي تكلمت، وأعربت بوجه خاص عن امتنانها للدعم الذي أعربت عنه بلدان منطقة البحر الكاريبي نفسها، الذي أشار إلى التعاون الجاري الجدير بالاهتمام في المنطقة. وردا على السؤال المتعلق بكيفية توزيع الموارد داخل البرامج الفرعية من البرنامج المقترح، ذكرت أنه تم التوصل إلى الاعتمادات بالتعاون مع جميع الحكومات المعنية وأنه تمت إحالة مشروع أول من البرنامج المقترح إلى جميع تلك الحكومات وحظي بموافقتها. وكان الصندوق يود لو أنه كان لديه مزيد من الموارد لتكريسها في مجالات أخرى، ولكن هذه الموارد ليست متوفرة لسوء الحظ. وذكرت أن جميع التعليقات ستحال إلى المكتب القطري التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان لمنطقة البحر الكاريبي. وأعربت عن شكرها لوفد البرازيل للعرض الذي قدمه.

٢٥٠ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج المقترح لإكوادور بصيغته الواردة في الوثيقة (DP/FPA/CP/192)، وبيرو (DP/FPA/CP/185) و الجمهورية الدومينيكية (DP/FPA/CP/186)، والسلفادور (DP/FPA/CP/189)، وكوبا DP/FPA/CP/188 والبلدان الناطقة بالانكليزية والهولندية في منطقة البحر الكاريبي (DP/FPA/CP/179)، وهايتي (DP/FPA/CP/191)، وبعد الموافقة، أعرب وفد كوبا عن تقديره للصندوق فضلا عن المانحين الآخرين الذين يعملون على تحسين أحوال الصحة الإنجابية، وخاصة بالنسبة للمراهقين في البلد. كما أعرب وفد إكوادور عن تقديره، ملاحظا مع ذلك أن البرنامج الجديد يمثل انخفاضا في الأموال عن البرنامج السابق. وذكر أن الحقيقة المتمثلة في أن المؤشرات العامة لصحة السكان والصحة الإنجابية في البلد قد تحسنت لا تراعي أن هناك كثيرا من الجيوب السكانية التي تعتبر أحوالها أسوأ من المتوسط؛ وأن هناك على سبيل المثال، اختلافات خطيرة بين المناطق الحضرية والريفية. وطلب إلى المجلس أن يراعي هذه العوامل عندما يتولى النظر في البرامج المقبلة ويستعرض معايير توزيع الموارد.

٢٥١ - وأعرب وفد الجمهورية الدومينيكية عن شكره للمجلس للبرنامج الذي تمت الموافقة عليه توا. بيد أنه أشار إلى أن الحقيقة المتمثلة في أن الجمهورية الدومينيكية لم تعد من البلدان التي تحظى بالأولوية بالنسبة لمساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان يعني أنه سيتعذر معالجة المشاكل الخطيرة التي تواجهها قطاعات كبرى من السكان، وخاصة نظرا لأن على الحكومة أن تخفض النفقات الاجتماعية في مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة. وأعرب الوفد عن أمله في أن يتمكن المجلس من أن يكون أكثر مرونة في مراعاة هذه الأحوال. وأعرب وفد هولندا عن شكره للمجلس بالنيابة عن الأقاليم الهولندية في منطقة البحر الكاريبي. وأعرب وفد السلفادور عن تقديره للبرنامج الجديد، قائلا إنه يعتبر استثمارا في رأس المال البشري ومن شأنه أن يعزز القدرات الوطنية. بيد أن حكومة السلفادور منشغلة إزاء نقص الموارد المتاحة وطلب إلى الحكومات المانحة أن تعكس هذا الاتجاه. وأعرب وفد هايتي عن امتنانه للمساعدة التي يقدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان، والتي تأتي في وقت يمر فيه البلد في فترة انتقالية صعبة جدا. وأودع ممثل بيرو بيانا أعرب فيه عن تقديره لبرنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي من شأنه ان يساعد البلد على بلوغ أهدافه السكانية والإنمائية، التي تحظى في البلد بأعلى أولوية من حيث التنمية الاجتماعية. وذكر أن البلد يتبع استراتيجية شاملة لتنظيم الأسرة لا تتعارض بأي وسيلة مع الحق المكفول دستوريا في الحياة منذ الحمل. وتعتبر هذه الاستراتيجية وحملة الإعلام والتعليم والاتصال الوطنية ذات الصلة انعكاسات لالتزام الحكومة الراسخ ببرنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية.

سادسا - الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

٢٥٢ - عملا بالترتيبات التي وضعتها الأمانة، تم في الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان النظر في إطاري التعاون القطري لإريتريا والهند اللذين أقرهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفي البرنامجين القطريين لإريتريا والهند اللذين يضطلع بهما صندوق الأمم المتحدة للسكان.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: إطار التعاون القطري لإريتريا

٢٥٣ - عرضت مساعدة مدير البرنامج والمديرة الإقليمية للمكتب الإقليمي لأفريقيا إطار التعاون القطري الأول لإريتريا (DP/CCF/ERI/1) الذي طلب المجلس التنفيذي مناقشته. وبعد تقديم لمحة عامة عن إطار التعاون القطري، أشارت إلى أن حكومة إرتيريا أثارت بعض الاعتراضات على عملية موافقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إطار التعاون القطري. وأدرجت الحكومة في مذكرتها التفسيرية المنظور الذي كانت تفضل رؤيته في إطار التعاون القطري المقدم إلى المجلس. ورغم أن ذلك المنظور قد أخذ في الاعتبار عند إعداد إطار التعاون القطري فإنه لم يكن بالشكل الذي تصورته الحكومة في الأصل. وقد ناقشت مساعدة مدير البرنامج هذه المسألة مع الحكومة في الليلة الماضية، وقرأت نص البيان على النحو الذي أعدته الحكومة على المجلس التنفيذي:

"ينبغي أن تركز المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المقام الأول على بناء القدرات (تنمية الموارد البشرية والتدريب والمعدات والعمليات والإجراءات والأنظمة التنظيمية، وغير ذلك) وعلى تدعيم المؤسسات؛ وتود إريتريا أن ترى نهجا مرنا للبرمجة وتفضل أن يضم برنامجا واحدا فقط (بناء القدرات) على أن يقترن بعدد آخر قليل للغاية من البرامج الصغيرة (على سبيل المثال، تقديم دعم في وضع الدستور وإلى اللاجئين والمرأة) لإتاحة المجال للتنويع؛ وينبغي أن توحد في إطار البرنامج مخصصات الأموال وأن يجري التركيز على عدد قليل من المسائل الرئيسية التي لها أهمية آنية أو في الأجل الطويل والتي ترى الحكومة أنها ذات أولوية عليا؛ وينبغي أن تسهم المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل فعال في جهود التنمية الوطنية التي تبذلها إريتريا دون تشجيع أي شكل من أشكال التبعية؛ وينبغي إعادة توجيه/إعادة تخصيص الموارد البرنامجية المرحلية الحالية من أجل الأنشطة ذات التأثير العالي ولكن مع التركيز على بناء القدرات؛ وتشمل إشارة الحكومة إلى بناء القدرات ما يلي أساسا: بناء القدرات المؤسسية وتنمية الموارد البشرية وبناء القدرات البشرية".

٢٥٤ - وأشارت مساعدة مديرة البرنامج إلى أنه ليس ثمة تناقض بين ما ورد في إطار التعاون القطري وبين ما طلبته الحكومة، وأن الجوهر مدرج في الإطار.

٢٥٥ - وأعرب أحد الوفود عن ارتياح حكومته للعمل الذي يؤديه في إريتريا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على حد السواء، ويسير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المسار الصحيح.

٢٥٦ - وأعرب أحد الوفود، متكلما أيضا باسم وفد آخر، عن موافقته على التحليل الوارد في إطار التعاون القطري فيما يتعلق بحالة التنمية وبالتركيز على بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية فضلا عن النهج المتعلق بالاستعانة بالخبرة المحلية بوصفها أمرا له أولوية. ونظرا لأن إريتريا بلد فتي، فقد أعرب الوفدان عن تساؤلات بشأن مدى ملاءمة الاستعانة بالتنفيذ الوطني في الوقت الحالي. وأكدا على ضرورة أن يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنسيق داخل البلد بالتعاون الوثيق مع المانحين الآخرين.

٢٥٧ - وأعرب أحد الوفود عن تأييده للبرنامجين اللذين يضطلع بهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في إريتريا. ومن المشجع أن نسمع أن التعاون الوثيق قائم بالفعل. إن مجتمع الأمم المتحدة جديد وصغير في إريتريا ويساعد الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى وكالات الأمم المتحدة المختلفة في تحقيق التكامل في تقديم المساعدة إلى إريتريا. ووصف إطار التعاون القطري الأول بأنه جيد وأن عرضه بشكل مشترك مع البرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان مفيد. وإدراكا منه لأنه ليس من العملي إصدار وثيقة مشتركة في الوقت الحالي، فسيكون من المثمر الإشارة بإسهاب إلى طريقة تعاون المنظمتين في إريتريا وكيف تم التنسيق في مجالي التنمية الإحصائية وبناء القدرات. وطلب معلومات أيضا عن المساعدة المقدمة إلى المنظمات غير الحكومية والمنظمات ذات القاعدة المجتمعية.

٢٥٨ - وأشار الرئيس إلى أن المكتب يحتاج إلى مناقشة الطرق المؤدية إلى الحصول على وثيقة مشتركة تصف أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في بلدان معينة.

٢٥٩ - ووجهت مساعدة مدير البرنامج الشكر إلى الوفود التي أيدت إطار التعاون القطري لإريتريا. وقالت إن الحكومة كانت حكيمة للغاية فيما يتعلق بملكية الأنشطة في البلد وفيما يتعلق بالمحافظة على استقلاليتها. والحكومة في طريقها حاليا إلى وضع مبادئ توجيهية من أجل المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في إريتريا. وقد حددت بعض مجالات التركيز، على النحو المبين في بيان الحكومة.

٢٦٠ - ووجه الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إريتريا شكره أيضا إلى الوفود على تعليقاتها. وأشار إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيواصل جاهدا العمل بفعالية بالتعاون مع الحكومة في إريتريا. ويمكن أن يكون التنفيذ الوطني طريقة مناسبة، خاصة وأنه لم يستبعد التنفيذ عن طريق الوكالات. ويرغب الأفراد، حيثما أمكن، في أن يتعلموا من خلال العمل وليس المشاهدة. وقد كان التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة جيدا بشكل ممتاز في إريتريا. وسيضم العمل في التعداد عددا من وكالات الأمم المتحدة. لقد وافقت الحكومة على مخطط لمذكرة الاستراتيجية القطرية. وستشكل ثلاثة أفرقة فنية على الأقل، يتناول كل منها موضوعا معينا، لتلبية احتياجات الحكومة.

٢٦١ - ووافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون القطري الأول لإريتريا (DP/CCF/ERI/1) مع مراعاة منظور الحكومة الذي قرأته مساعدة مديرة البرنامج.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: إطار التعاون القطري للهند

٢٦٢ - عرض مساعد مدير البرنامج والمدير الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ إطار التعاون القطري الأول للهند للفترة ١٩٩٧-٢٠٠١ (DP/CCF/IND/1). وأدلى أيضا الممثل المقيم في الهند بملاحظات استهلالية.

٢٦٣ - ووجه المتكلمون الشكر إلى الأمانة لتنظيمها إجراء عرض مشترك لأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وإجراء مناقشة غير رسمية لتعاون منظومة الأمم المتحدة في الهند. وأثنى عدد كبير من الوفود على التنسيق الممتاز لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية والعلاقات الإيجابية التي يقيمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع المانحين الثنائيين في الهند. وأشادوا بالقيادة القوية التي يمارسها المنسق المقيم. وقال عدد من الممثلين إن التجربة التي شهدتها الهند هي مثال تحتذيه البلدان الأخرى فيما يتعلق بالتنسيق المشترك بين الوكالات. كما حظي بالثناء الاهتمام المتزايد الذي يوليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للقطاعات الاجتماعية. ومن الأمثلة الإيجابية التي حدثت مؤخرا والتي أشار إليها أحد المتكلمين الدور الذي يؤديه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تشجيع إدراج القطاع الاجتماعي على جدول أعمال منتدى التنمية في الهند. وستعد مذكرة قطرية عن التنمية البشرية من أجل الاجتماع التالي للمنتدى. وأيد عدد من المتكلمين زيادة التعاون مع البرامج التي تضطلع بها وكالات المعونة الثنائية حيث أن تلك الجهود حققت نجاحا في الماضي.

٢٦٤ - ورغم أن بعض المتكلمين اعترفوا بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بذل جهودا رئيسية لتبسيط أنشطته، فقد أشار بعضهم إلى أنه من الواضح أنه لا تزال هناك أعداد كبيرة من مجالات المشاركة التي لم تحدد على أنها مجالات ملائمة على وجه الخصوص لكفاءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولذلك فمن الممكن توزيع الجهود، نظرا لحجم البلد وصغر ميزانية إطار التعاون القطري نسبيا. ويبدو أيضا أن استراتيجية التنفيذ هي استراتيجية مركزية، وقد شجع برنامج الأمم المتحدة على استكشاف طرق مبتكرة لإشراك المستفيدين من القطاع الخاص ومن القاعدة الجماهيرية في برامجه. وسأل أحد الوفود عما إذا كان إطار التعاون القطري يشمل عنصر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٢٦٥ - وطلب بعض المتكلمين معلومات عن الصلة بين إطار التعاون القطري والبرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان وبيان موقف منظومة الأمم المتحدة بشأن الهند والمؤرخ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، فيما يتعلق على وجه الخصوص بدور الوكالات المتخصصة. وطلبوا إيضاحا أيضا عن الطريقة التي تعكس بها الدروس المستفادة في التعاون الحالي والمقبل. وطلب أحد الوفود معلومات عن تخصيص الموارد للمجالات المواضيعية الواردة في إطار التعاون القطري وعن النطاق الذي انخفض به تنفيذ البرنامج وأسبابه.

٢٦٦ - وطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يدرج المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لإطار التعاون القطري في الصفحة الأولى من الوثيقة. وطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدما معلومات عن ملاك الموظفين في المكاتب القطرية لإطار التعاون القطري والبرنامج القطري.

٢٦٧ - وأعرب ممثل الهند عن شكره للمجلس التنفيذي على الدعم الذي قدمه لإطار التعاون القطري. لقد بني الإطار استنادا إلى خبرة ٢٥ عاما. وكانت فترة البرنامج القطري الرابع بمثابة فترة انتقالية من نهج المشروع إلى نهج البرنامج، وكانت فترة انتقالية أيضا فيما يتعلق بتقليل الخبراء الذين يعملون لفترة طويلة الأجل، وزيادة التنفيذ الوطني، وزيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية. ولفهم السياق الذي أعد فيه إطار التعاون التقني، ينبغي الإشارة إلى عدد من الأحداث: عملية الإصلاح في الهند منذ ١٩٩١ وما نتج عنها من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي؛ والسياسات الإنمائية للحكومة الجديدة؛ والخطة الخمسية التاسعة التي تزامنت مع إطار التعاون القطري. واعتمد الإطار على ثلاثة أهداف حكومية رئيسية هي: الاستراتيجية العامة للحكومة المتعلقة بتحقيق النمو مع المساواة؛ والتغطية الشاملة بالخدمات الاجتماعية بحلول سنة ٢٠٠٠؛ والسياسة الوطنية لتحقيق اللامركزية الديمقراطية. واتخذت خطوات لتحسين إدارة البرامج في سياق إطار التعاون القطري الأول. وشملت هذه البنود تحسين الإدارة والاستعراض وتعزيز التخطيط وتحديد أولويات مشاريع معينة. وتتناول البرامج الجديدة في إطار التعاون القطري مسائل أعقد بكثير، تتطلب تفكيرا جديدا ومبتكرا، وإيجاد آليات جديدة للتنفيذ، والعمل في مناطق جغرافية بعيدة. ويجب لذلك أن يتيح المجلس التنفيذي وقتا كافيا للبرنامج لكي يتمكن من تنفيذ توجيهاته البرنامجية الجديدة.

٢٦٨ - وأعربت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن تقديرها للعمل الذي يقوم به المنسق المقيم في الهند.

٢٦٩ - وأيد مساعد مدير البرنامج الاقتراح المتعلق بإدراج المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية في إطار التعاون القطري. وفيما يتعلق بملاك الموظفين، أوضح أن إدراج ملاك الموظفين قد لا يكون عمليا لأن الحالة تتغير أثناء الفترة الزمنية حيث تمول الوظائف الأساسية المدرجة في الميزانية والوظائف المؤقتة عن طريق موارد خارجة عن الميزانية.

٢٧٠ - وأشار الممثل المقيم إلى أن الحكومة طلبت البرامج العشرة المدرجة في إطار التعاون القطري لأنها تدعم البرامج الوطنية. ومن المأمول أن يمكن جمع موارد إضافية عن طريق تقاسم التكاليف مع أطراف ثالثة. وستطلب مدخلات تقنية من الوكالات المتخصصة فيما يتعلق بالتنفيذ الوطني. وتشارك الوكالات المتخصصة في جميع البرامج المدرجة في إطار التعاون القطري. وتبرز الإشارت الواردة على وجه الخصوص في الفقرات من ١٦ إلى ١٨ المجالات التي تشارك فيها الوكالات المتخصصة في برامج الأمن الغذائي والتعليم الأولي وتقديم الدعم الصحي. وتشارك الوكالات المتخصصة أيضا في أفرقة قطاعية مشتركة بين الوكالات. وسيستمر تحديد الصلات مع البرامج الثنائية. وأكد الممثل المقيم للوفود أن هناك صلة وثيقة قائمة بين التعاون المشترك بين الوكالات في الهند وبين إطار التعاون القطري والبرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقال إنه قد تم تعلم عدد كبير من الدروس التي أشارت إليها الوثيقة بإيجاز فقط. ولم يتم الانتهاء من تخصيص الموارد لكل برنامج على حدة انتظارا لإجراء مزيد من المشاورات. وتعزى القيود التي يعاني منها التنفيذ إلى عدد من الأسباب ويجري التصدي لها. وأعرب المنسق المقيم عن شكره للتأييد الذي أبداه الوفد الذي أشار إلى الدور الذي يؤديه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منتدى التنمية الدولية وأضاف أنه يجري إعداد لمحة عن التنمية البشرية من أجل اجتماع المنتدى في حزيران/يونيه.

٢٧١ - ووافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون القطري الأول للهند (DP/CCF/IND/1).

صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرنامج القطري المقترح لاريتريا

٢٧٢ - فتح مدير شعبة أفريقيا باب المناقشة حول البرنامج المقترح لاريتريا بتوجيه الشكر إلى الحكومة على تعاونها أثناء عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات لتطوير أول برنامج شامل للصندوق لصالح البلد. وعرض ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان لدى اريتريا البرنامج فأوضح أن الأولويات الإنمائية للبلد تركز على التغلب، على تركة مؤلفة من ٣٠ سنة حرب. وقد أثر ذلك على جميع برامج الأمم المتحدة المضطلع بها في اريتريا - فكان جميع الشركاء في مجال التنمية حديثي العهد في البلد. والكل كان يتعلم في نفس الوقت، مما يعني أن الأمور في بعض الأحيان لم تكن سلسة كما اعتادت أن تكون في الحالات التي تسمح فيها الفرصة بالاعتماد على سنوات طويلة من الخبرة. غير أنه كان هناك في الحقيقة عملية تعاونية جارية بين الحكومة وجميع منظمات الأمم المتحدة، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان، مما جعل هذا البلد بالفعل بلدا مجزيا جدا للعمل فيه.

٢٧٣ - ويركز البرنامج المقترح على جانبين رئيسيين: الوصول بخدماته الى المرأة والمراهقين، والمساعدة على تطوير قاعدة للبيانات الديمغرافية يحتاج إليها البلد احتياجا ماسا. فالبلد يعاني من نقص خطير في المعلومات الديمغرافية لدرجة أنه ما من أحد يعرف ما إذا كان مجموع السكان ٢,٥ مليون أو ٤,٥ مليون

نسمة. وسوف يعمل الصندوق على نحو وثيق مع الوكالة الكندية للتنمية الدولية للمساعدة على الاضطلاع بالأعمال التمهيدية لإجراء تعداد وطني من المقرر أن يتم في عام ١٩٩٨. ومن حيث تقديم الدعم في مجال الصحة الإنجابية، سيركز صندوق الأمم المتحدة للسكان عمله في إقليمين يقعان على البحر الأحمر، على امتداد البلد بأكمله. وستركز جهات مانحة أخرى دعمها في أجزاء أخرى من البلد. وإن أحد المجالات التي تثير القلق في مجال الصحة الإنجابية تتمثل في انتشار ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وبسبب التفاوت الكبير في الممارسات الثقافية المتعلقة بهذه الممارسة، رأى الصندوق أن أفضل طريقة لمعالجتها تتمثل في العمل عن طريق المنظمات غير الحكومية مثل الاتحاد الوطني للمرأة.

٢٧٤ - وعلّقت عدة وفود قائلة إنها مسرورة من البرنامج المقترح ورحبت بالمساعدة المقترحة التي سيقدمها الصندوق لاريتريا. ولاحظت أيضا عدة وفود أن وكالاتها المكلفة بتقديم المساعدة الإنمائية شاركت في عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات في اريتريا، ورأت أن هذا تطور جيد للغاية، يشير إلى التعاون الجيد السائد بصفة عامة. غير أن بعض الوفود رأت أن التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان كان يمكن أن يوضّح بصراحة أكبر في ورقات كل منهما. وتساءل أحد الوفود حول القدرة الاستيعابية المنخفضة لوزارة الصحة وكيف يمكن للبرنامج أن يعالج هذه الحالة. وفي نفس الإطار، وجّه أحد الوفود سؤالا حول الصعوبات التي يواجهها التنفيذ الوطني في بلد حديث العهد مثل هذا. وتساءل هذا الوفد أيضا عما إذا كانت أهداف تنظيم الأسرة طموحة أكثر من اللازم في مثل هذه الظروف. وتساءل أحد الوفود عما إذا كانت الاحتياجات الهائلة للبلد تتطلب مساعدة تكميلية بالإضافة إلى المبلغ المقرر الذي تم اقتراحه وقدره ٦,٨ مليون دولار.

٢٧٥ - واستفسر أحد الوفود عن دور المنظمات غير الحكومية في البلد: هل عددها في تزايد؟ وما مدى قوتها؟ وما هي علاقتها بالحكومة؟ وعلّق وفد آخر على البيان الذي أدلى به ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان حول زيادة الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي وسأل إذا كان ذلك مرتبطا بزيادة الدعارة، لا سيما في المدن الفقيرة. وعليه تساءل الوفد عما إذا كان هناك تفكير في تنسيق الأنشطة مع جيبوتي المجاورة للمساعدة على مكافحة الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي. فربما يكون ذلك مجالا مفتوحا أمام حملات أنشطة الإعلام والتثقيف والاتصال. وسأل وفد آخر كيف يعتزم البرنامج معالجة مسائل مثل الإعادة إلى الوطن، والتحضر، والآثار الديمغرافية للحرب. ولاحظ أن الأعمال التحضيرية للتعداد بدأت متأخرة. وذكّر أحد الوفود المجلس بأن البرنامج المقترح، شأنه في ذلك شأن جميع البرامج، يجب أن يتولى البلد مسؤوليته، وللحكومة الاريترية الحق والامتياز في تنفيذه بأفضل طريقة تراها مناسبة. ورأى نفس الوفد أنه لا تُعطى فرصة كافية في البرامج القطرية بصفة عامة وفي هذا البرنامج بصفة خاصة للتعاون بين بلدان الجنوب.

٢٧٦ - وأعربت ممثلة صندوق الأمم المتحدة للسكان عن شكرها للوفود على العدد الكبير من التعليقات الإيجابية المتعلقة بالبرنامج المقترح. وفيما يتعلق بمسألة المنظمات غير الحكومية، أفادت أن تعزيز موقف المنظمات الحكومية في البلد لم يكن له أولوية عند الحكومة على الرغم من أنه نوقش مناقشة مطولة في الدوائر الحكومية. ولا يوجد إلا عدد محدود من المنظمات غير الحكومية في اريتريا، وكل هذه المنظمات

رابطات وطنية كبيرة ذات مهام محددة، مثل الاتحاد الوطني للمرأة، والاتحاد الوطني للشباب والطلاب، والاتحاد الوطني للعمال. وعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان مع جميع المنظمات، غير أنه لا توجد منظمات غير حكومية دولية تقوم بأنشطة تنفيذية في البلد.

٢٧٧ - وذكرت الممثلة أنه من الصحيح أن القدرة الاستيعابية لوزارة الصحة كانت موضع شك في الماضي، وذلك بصفة رئيسية بسبب عدم وجود العاملين المدربين ولأنه موضوع جديد تماما. غير أن صياغة سياسة البلد في مجال الرعاية الصحية الأولية في عام ١٩٩٦ أدى إلى تنظيم كثير من الحلقات التدريبية وتوحيد الخبرة داخل الوزارة. وبناء عليه، رأت أن القدرة قد تحسنت تحسنا كبيرا وأن الوزارة ستستطيع الاضطلاع بدورها في البرنامج المقترح بصورة فعالة. وفي هذا الصدد، أفادت أن ١٠٠ في المائة من البرنامج سينفَّذ تنفيذا وطنيا. وهذا أمر كانت الحكومة قد أصرت عليه، ووافق صندوق الأمم المتحدة للسكان على هذا النهج. وعلى الرغم من أن التنفيذ الوطني يمكن أن يحتاج إلى فترة أطول لمباشرته، فإن فوائده في نهاية المطاف واضحة، وله آثار تعاونية مفيدة ستلاحَظ في مجالات أخرى أيضا.

٢٧٨ - وقالت ممثلة صندوق الأمم المتحدة للسكان إنه من الصحيح أن بدء الأعمال التحضيرية لتعداد السكان قد تأخر، غير أنها الآن متقدمة كما أن رسم الخرائط تحضيرا لتعداد السكان هو في الواقع متقدم عن موعده. وما زال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية (الإيدز) يثير قلقا كبيرا، ويتعاون الصندوق مع الحكومة وغيرها من الشركاء في مجال التنمية محاولا إيجاد طريقة لمنع انتشاره. وتنسق الحكومة في الواقع جهودها مع حكومتي اثيوبيا وجيبوتي لمنع الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي. وفيما يتعلق باحتمال أن الأهداف المتعلقة بتنظيم الأسرة طموحة أكثر من اللازم، أفادت أن معدل انتشار استخدام وسائل منع الحمل في الوقت الراهن البالغ ٤ في المائة هو بالفعل معدل منخفض جدا؛ غير أنه من الواضح أن هناك طلبا كامنا هائلا للحصول على الوسائل الحديثة لمنع الحمل لأن البلد عانى مرتين خلال السنة الماضية من نفاد وسائل منع الحمل اللازمة. والصندوق يتعاون بصفة خاصة مع وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية لمحاولة منع تكرار هذه الحالة ولجعل وسائل منع الحمل متوفرة وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة معدل انتشار استخدام وسائل منع الحمل.

٢٧٩ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج الذي اقترحه صندوق الأمم المتحدة للسكان لاريتريا على النحو الوارد في الوثيقة DP/FPA/CP/183.

صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرنامج القطري المقترح للهند

٢٨٠ - أبلغ مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ المجلس التنفيذي أن البرنامج الذي اقترحه الصندوق للهند سيكون أكبر برنامج له. وشكر حكومة الهند على دعمها، وقال إنه تم تطوير البرنامج المقترح بالتشاور التام مع الحكومة وغيرها من الشركاء في مجال التنمية. وعرض ممثل الصندوق لدى الهند البرنامج المقترح فأوضح أن الهند مصنفة على أنها تنتمي الى المجموعة "ألف" فيما يتعلق بالنهج الجديد الذي يتبعه الصندوق لتوزيع الموارد: على الرغم من أن البلد حقق تقدما كبيرا في عدد من المجالات، ما زالت هناك حالات تباين كبيرة على صعيد الإنجاز في بلد كثيف السكان ومتنوع مثل الهند. ويركز الصندوق جهوده

في ٤٠ مقاطعة و ٦ ولايات بالإضافة الى مواصلة دعمه على الصعيد المركزي، لا سيما من حيث مساعدة البلد على تحسين قدرته على إدارة السوقيات وضمان نوعية الإمدادات من وسائل منع الحمل. ويلاحظ أن التسويق الاجتماعي لوسائل منع الحمل في حالة ركود في الهند، ويقدم الصندوق المساعدة لإعادة إنعاش هذه المبادرة.

٢٨١ - وقال الممثل إن البرنامج المقترح سيعمل على تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية في الهند - فقد تم تخصيص ١٠ في المائة من مجموع أموال البرنامج لأنشطة المنظمات غير الحكومية. والصندوق على علم أيضا بضرورة تحقيق مؤشرات الأداء فيما يتعلق بالأنشطة المضطلع بها. واختتم الممثل حديثه قائلا إنه من المعروف جيدا أن الهند تطبق سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي ستؤدي الى نمو كبير للقطاع الخاص. غير أنه رأى أنه من الأهمية بمكان مواصلة دعم احتياجات القطاع العام كطريقة لتعزيز العقد الاجتماعي للبلد من خلال مساعدة أعداد كبيرة من الناس الذين يعيشون تحت خط الفقر ولا تسمح لهم ظروفهم باللجوء الى خدمات القطاع الخاص.

٢٨٢ - وذكرت عدة وفود، تعليقا على بيان ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان أن نوع التعاون المضطلع به في الهند يمكن أن يكون نموذجا يحتذى به. وأشار أحد الوفود الى الدور المتزايد الذي يؤديه القطاع الخاص في الاقتصاد الهندي والمجتمع الهندي وحث الصندوق على إشراك القطاع الخاص إشراكا أكبر في برنامجه. وسأل أيضا الوفد نفسه إذا كانت صناعة السينما الهندية الهائلة يمكن أن تكون بمثابة سفير متنقل للأنشطة السكانية في البلد. وذكر وفد آخر أن الوثيقة المتعلقة بالبرنامج المقترح تشير الى "بناء الهياكل الأساسية" وتساءل عن الدور الذي سيؤديه الصندوق، وما إذا كان هذا الدور مناسبا. وسأل الوفد نفسه الى أي مدى سيهتم في البرنامج بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأعرب وفد آخر عن اغتباطه لأن الصندوق يتعاون مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية في البلد، وسأل إذا كانت هناك خطط للعمل مع شركاء آخرين مثل اللجنة الأوروبية والبنك الدولي.

٢٨٣ - وتساءل أحد الوفود، في تعليقاته على البرنامج المقترح عن سبب عدم وجود ذكر لمشاركة الرجل في أنشطة الصحة الإنجابية، ولمعالجة التهاب المسالك التناسلية على مستوى الرعاية الصحية الأولية. وفي هذا الصدد، استفسرت عدة وفود عن الطريقة التي يتم بها التصدي لزيادة معدل العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية في البلد. وأعرب وفد عن رغبته في معرفة المزيد عن كيفية التنسيق بين المانحين الآخرين على مستوى المقاطعة. ورأى نفس الوفد أنه لم تعالج في البرنامج المقترح بعض العناصر الهامة لحالة السكان في الهند، بما في ذلك الهجرة. ووافقت عدة وفود على طلب أحد الوفود للحصول على معلومات عن ملاك المكتب القطري. وأكد وفد آخر على الدور القيم الذي يمكن أن تؤديه المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك التبادلات بين بلدان الجنوب.

٢٨٤ - وأعرب ممثل الهند عن تقدير حكومته للبرنامج المقترح وللعمل الذي يقوم به صندوق الأمم المتحدة للسكان في البلد. وأفاد أن الحكومة تؤيد تأييدا تاما أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وتعمل الحكومة في إطار المؤتمر على تحقيق لامركزية برنامج الصحة الإنجابية، وتحسين نوعية الرعاية المقدمة. وردا

على اقتراح يطلب إشراك القطاع الخاص إشراكا أوثق، أفاد أن الشركات الخاصة أدت دورا كبيرا في حملة الحكومة الأخيرة للتلقيح ضد شلل الأطفال وربما يمكن أن يكون ذلك بمثابة نموذج للأنشطة في مجال الصحة الإنجابية كذلك. وردا على سؤال وجهه أحد الوفود، قال إن الصندوق سيقدم الدعم لتحسين الهياكل الأساسية في بعض المقاطعات، ولكن المساعدة ستستخدم أيضا للتدريب ولأنشطة أخرى بحيث يمكن استخدام المرافق المحسنة استخداما فعالا. وتؤكد حكومة الهند أنه لا يوجد تداخل أو ازدواجية بين المهام التي يضطلع بها مختلف الشركاء في مجال التنمية. وردا على أسئلة حول ازدياد مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلد، أفاد أن الحكومة، بمساعدة منظومة الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، تعمل على تطوير استراتيجية متسقة لمعالجة هذه المشكلة.

٢٨٥ - ولخص ممثل الهند ما يعتبر أنه يشكل قوة البرنامج القطري المقترح للهند - تركيزه على تحقيق اللامركزية، والمشاركة النشطة للمنظمات غير الحكومية، والعنصر النسائي القوي. وسيشكل إضفاء الطابع التشغيلي على البرنامج تحديا، ولكن نجاحه يتسم بأولوية عالية بالنسبة للحكومة. واختتم كلامه بتوجيه الشكر الى المجلس التنفيذي على الدعم الذي قدمه.

٢٨٦ - وشكرت المديرة التنفيذية أعضاء المجلس التنفيذي على الدعم الذي قدموه للبرنامج المقترح وحكومة الهند على التزامها القوي. وأعربت أيضا عن تقديرها للممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدور النشط الذي أداه في تنسيق جهود وكالات الأمم المتحدة ودوره كمنسق مقيم. وأعلمت المجلس أن الصندوق سيسعى لإدراج مزيد من المعلومات في العروض المقبلة للبرنامج القطري حول ملاك الموظفين لمكاتبه القطرية، وحول الإدارة المخطط لها للبرنامج. وقالت إن الصندوق عمل مع صناعة السينما في الهند في الماضي وسيستمر في العمل معها. وقالت إن الصندوق يؤيد أيضا المسلسلات التلفزيونية التي كان لها دور في خلق مواقف إيجابية تجاه مركز المرأة وتعليم البنات. وفي مجال التعاون بين بلدان الجنوب، استخدم الصندوق الخبرة المتاحة في الهند لمدة سنوات كثيرة، بما في ذلك مؤسسات مثل المعهد الهندي لعلوم السكان في مومباي. وأضافت أن الهند تنظر في إمكانية الانضمام الى مبادرة رابطة "الشركاء في السكان والتنمية"، وينظر الصندوق في إمكانية إنشاء مراكز للامتياز في البلد. وفيما يتعلق بمشاركة الذكور، قالت إن الصندوق سيعمل على تحسين الحالة في مجال أنشطة الإعلام والتثقيف والاتصال، وفي مجال توفير الخدمات.

٢٨٧ - وأشار مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ الى أنه يتم الاضطلاع بمزيد من التعاون بين الشركاء في مجال التنمية أثناء عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات . ويستشير الصندوق شركاء آخرين، لا سيما البنك الدولي، في كيفية تنسيق برامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلد. وأفاد المدير أنه تعالج المسائل المتعلقة بالهجرة والتحضر في إطار المجال البرنامجي المتعلق باستراتيجيات السكان والتنمية.

٢٨٨ - وقال ممثل الصندوق في الهند إن القطاع الخاص اشترك في برامج الصندوق في الماضي، في صناعة زراعة الشاي مثلا. ويعمل الصندوق مع الغرف التجارية، والمجموعات الصناعية الكبيرة، والسكك الحديدية لإشراكها في البرامج الموجهة للموظفين. وأشار في تعليقه على صناعة السينما الى أن هناك ضرورة داخل الصناعة نفسها لبذل جهود أكبر لزيادة وعي السكان، ولمعالجة مسائل الصحة الإنجابية وقضايا المرأة. وفيما يتعلق بإشراك الذكور، قال إن المواقف الإيجابية التي اتخذتها الحكومة لاتباع نهج أشمل في مجال الصحة الإنجابية ينبغي أن تساعد على مشاركة الرجل، ولكن الشوط أمامنا ما زال طويلا في هذا المجال، حيث ينبغي العمل أيضا مع المنظمات غير الحكومية. وينبغي مكافحة التهاب المسالك التناسلية على مستوى المقاطعة، وهذا مجال تبين فيه أن تطوع العاملين الصحيين في المجتمع الدولي فيه فائدة كبيرة. ولبرنامج الأمم المتحدة المشترك للإيدز برنامج في الهند، ولكن العمل على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي تم تقدير خطورته تقديرا ناقصا، سيشكل تحديا لجميع وكالات الأمم المتحدة فضلا عن الحكومة وغيرها من الشركاء في مجال التنمية.

٢٨٩ - وافق المجلس التنفيذي على البرنامج الذي اقترحه الصندوق للهند، على النحو الوارد في الوثيقة DP/FPA/CP/193.

سابعا - مسائل أخرى

٢٩٠ - طلب أحد الوفود، بالنيابة أيضا عن عدة وفود أخرى، أن تقدم المعلومات عن النسبة المئوية من المساهمات الأساسية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، المنطبقة على مفهوم الـ ٢٠/٢٠، في الدورة السنوية لعام ١٩٩٧ أو في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧.

٢٩١ - وطلب وفد آخر أن تعقد في الدورة السنوية لعام ١٩٩٧ جلسة غير رسمية للإحاطة بالمعلومات المتعلقة بأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنسبة للسنة الدولية للمتطوعين.

٢٩٢ - وأعلن أحد الوفود أنه تم سحب قرار إجرائي بشأن تعزيز آليات المراقبة الداخلية. وطلب المتكلم أن يقوم مدير البرنامج بدعوة وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة للمراقبة الداخلية الى أن يقدم الى المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ١٩٩٧ تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة للمراقبة الداخلية وتعليقات عن مدى انطباق النتائج الواردة في التقرير على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق التي يديرها البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٢٩٣ - واقترح وفد آخر أن تقدم التعليقات عن أطر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون القطري وعن البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان الى أمانة كل من المؤسستين قبل انعقاد دورات المجلس التنفيذي كي تقدم الردود خلال الدورة بحيث تكون المناقشة التي يجريها المجلس أكثر اهتماما بالجوانب الاستراتيجية وأكثر تركيزا. وبإمكان كل بلد من بلدان البرنامج أن يقدم تعليقاته على اعتماد طلب الأموال

أو البرنامج القطري الخاصين به قبل اعتمادهما بحيث يكون الآخرون قادرين على الرد على هذه التعليقات وقد تم تأييد هذا الاقتراح الذي من شأنه أن يتيح عملية أكثر تفاعلا وحوارا أفضل في المجلس.

٢٩٤ - وأشار الرئيس الى أن بلدان البرنامج لم تتأخر في الرد على الاستفسارات المتعلقة بها.

مواصلة تطوير الإجراءات الخاصة بمتابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥

٢٩٥ - عرض مدير شعبة الاستجابة لحالات الطوارئ ورقة غرفة اجتماع (DP/1997/CRP.10) تضمنت، الى جانب الرد على الأسئلة المثارة خلال دورة المجلس التنفيذي العادية الأولى لعام ١٩٩٧، شرحا لدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات الطوارئ الإنسانية، كما تضمنت آراء ومقترحات بشأن تنسيق المساعدة الإنسانية.

٢٩٦ - وأشادت عدة وفود بعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بالورقة المنقحة. وتعتبر الورقة وصفا ممتازا للممارسة الحالية للطريقة التي ينظر بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى أدواره ومسؤولياته في إطار المنظومة ككل، وهو إطار يتطلب إيجاد تعاون وثيق فيما بين الوكالات. وقد ساعدت الأمثلة المحددة الواردة في الورقة على عرض تلك الورقة بصورة أكثر فعالية. وشدد عدة متكلمين على أنه ينبغي اعتبار الورقة "وثيقة حية" في سياق المناقشات الجارية. وشددت وفود أخرى على أهمية عملية التشاور التي نشأت عن الورقة المنقحة.

٢٩٧ - وأشاد أحد المتكلمين، بالنيابة عن المجموعة الافريقية، بعمل برنامج الأمم المتحدة في افريقيا، ولا سيما في موزامبيق. فقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور ريادي في تنسيق المساعدة، وهو ما كان موضع امتنان المجموعة الافريقية. كما جرى التشديد على أهمية العودة الى الأوضاع الطبيعية. وشكر متكلم آخر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات المقدمة للمساعدة على ما قامت به في بلده.

٢٩٨ - وشددت عدة وفود على ما تتسم به المسائل المعروضة في الورقة من أهمية بالنسبة للمنظمة ككل وأشارت الى أن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ستقوم في الاجتماع الذي ستعقده عما قريب بوضع الصيغة النهائية للتوصيات والاستنتاجات لتقديمها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. والتمس أحد الوفود، بالنيابة أيضا عن وفد آخر، معلومات عن كيفية استخدام هذه الورقة كمدخل يستفاد منه في العملية المشتركة بين الوكالات.

٢٩٩ - وشددت عدة وفود على أن بناء القدرات هو أحد مجالات تخصص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهذا يعني أنه يتعين على البرنامج وضع سياسة عامة لبناء القدرات في البلدان التي واجهت حالات طوارئ أو حالات انهيار اجتماعي. وذكر أن الورقة أشارت الى تعزيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للقدرات في هذه المجالات، وهذا يتطلب بذل جهود عملية وتحليلية بالتعاون مع الوكالات الأخرى بغية توضيح عملية تقسيم العمل.

٣٠٠ - وأعلن أحد المتكلمين أن الورقة تثير نقطة مفادها أن التدخلات الإنمائية في المراحل الأولى في أي حالة طوارئ وأن برامج الإغاثة الملائمة للتنمية تعتبر أساسية للاستدامة في المدى الطويل وللاستجابة الفعالة للأزمات. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور فريد وهام في جميع مراحل حالة الطوارئ، وعلى الأخص في فترة الانتقال من الاستجابة للأزمة والإنعاش الذي يتبع حالة الطوارئ الى التنمية في المدى الطويل. ويعتبر التعاون مع الشركاء خلال حالات الطوارئ والتعاون مع الجهات المانحة أمرا حيويا لإيجاد برامج منسقة ومستدامة يعزز بعضها بعضا.

٣٠١ - أما فيما يتعلق بالتنسيق، فقد تمت الإشارة الى أن الورقة أكدت الدور الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ المراحل الأولى لحالة الطوارئ حيث أنه يضطلع عند الاقتضاء بوظيفة الإنذار المبكر ويكون لديه هيكل في الموقع يسمح له بالاستجابة قبل وصول ممثلي أي منظمة أخرى. على أن التوجه الأصلي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليس هو الاستجابة للأزمات كما أن العديد من موظفي البرنامج لا يركزون عادة على الاستجابة للأزمات. فعندما يتم النظر في خيارات التنسيق في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، سوف يتعين إيجاد توازن بين عدة عوامل، منها الحاجة الى تجنب تكرار العمل الذي يقوم به المنسق المقيم حاليا وضمان التشاور والتعاون الوثيقين مع الوكالات الإنمائية لتحقيق التكامل فيما بينها، والإقرار بأن المساعدة الإنسانية هي وظيفة تختلف عن التنسيق الإنمائي. وتم التماس معلومات أخرى عن قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الاضطلاع بالوظائف المبينة في الورقة وعن كيفية إسناد الأولويات الى هذه الوظائف، ولا سيما فيما يتعلق ببرامج إعادة التأهيل لمن أعيد توظيفهم من المشردين داخليا ومن اللاجئين العائدين. وكان هناك اقتراح بتقديم تقرير الى المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٨ عن استخدام مذكرة التفاهم كأداة للتنسيق مع الإشارة بصورة محددة الى التقدم الملموس المحرز في عملية التنسيق مع شركاء الأمم المتحدة الآخرين.

٣٠٢ - وكان الإطار الاستراتيجي موضع عدد من التعليقات وتمت الإشارة الى ضرورة زيادة توضيح العلاقة القائمة بين الاستراتيجيات الإنسانية بحيث تتلافى منظومة الأمم المتحدة المنافسة وتستعيض عن ذلك باستراتيجية موحدة وجرى التشديد على ضرورة توضيح اختصاصات المنسقين في الميدان. وثمة حاجة الى إيجاد تعريف أفضل لدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إزاء إدارة الشؤون الإنسانية عموما ولطبيعة تدخلات البرنامج في مجال إزالة الألغام على وجه الخصوص. أما فيما يتعلق بالتمويل، فقد طلب عدة متكلمين المزيد من المعلومات بشأن استخدام هدف تخصيص الموارد في الأموال الأساسية في إطار البند ١-١-٣ وبشأن استخدام الصناديق الاستئمانية وأثير سؤال يتصل بما إذا كانت عملية التغيير في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ستؤثر في البند ١-١-٣ وفي وظائف شعبة الاستجابة لحالات الطوارئ الحالية. وطلب أحد الوفود أن ينظر المجلس التنفيذي في دورة مقبلة في مسألة متابعة المبادئ التوجيهية لاستخدام موارد البند ١-١-٣.

٣٠٣ - وأيدت عدة وفود اقتراح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بالتوسع في عملية توجيه النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات. وأشار أحد الوفود الى أن التوسع في هذه العمليات قد يمثل تحديا للمجتمع الدولي يدفعه الى البحث عن موارد تكون على مستوى عملية التوسع، كما أشار الى أهمية تحديد

الأولويات بالنسبة للمشاريع التي توجه بشأنها نداءات الى الجهات المانحة. واعتبرت العملية الموحدة الموسعة لتوجيه النداءات عملية تجمع بين احتياجات إعادة التأهيل والإنعاش والاحتياجات الإنمائية الأخرى حتى يكون من الممكن تنظيم آليات أخرى متوسطة وطويلة الأجل لتعبئة الموارد مثل اجتماعات المائدة المستديرة والأفرقة الاستشارية.

٣٠٤ - وجرى التماس معلومات بشأن دور المنسق المقيم في الأنشطة الإنسانية وفي تقييم الأداء وشدد أحد المتكلمين عن ضرورة توافر بعض الصفات الشخصية في المنسقين المقيمين، مثل النشاط والأهلية والتمتع بخبرة سابقة ذات صلة مشيرا الى أنه من الممكن أن يكون المرشحون تابعين لأي منظمة.

٣٠٥ - والتمست عدة وفود مزيدا من المعلومات بشأن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودور منظومة الأمم المتحدة في مجال إزالة الألغام، ولا سيما بشأن استخدام الموارد، وسأل أحد المتكلمين عما إذا كانت أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال إزالة الألغام تنسق مع صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة في مجال إزالة الألغام في حالات الطوارئ التابع لإدارة الشؤون الإنسانية وعما إذا كان يضطلع بأنشطة لإزالة الألغام في رواندا. وأشار وفد آخر الى عقد مؤتمر في أوائل شهر آذار/مارس ١٩٩٧ عن مسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمشاكل ذات الصلة التي تواجه عند تعمير البلدان في فترة ما بعد النزاع.

٣٠٦ - وشدد عدة متكلمين على أهمية وضع سياسات تجمع بين الإغاثة والتنمية وعلى ضرورة وضع تعاريف واضحة لتلك السياسات. والتمس أحد الوفود أراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن رصد أهداف السياسة العامة.

٣٠٧ - وأعلن مدير شعبة الاستجابة لحالات الطوارئ أن مكتبه سيواصل إجراء حوار وثيق مع المجلس التنفيذي بشأن محتويات الورقة وبشأن النتائج التي خلصت إليها دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ١٩٩٧. وأشار الى الدروس التي استخلصها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عدة بلدان في السنوات الأخيرة وكان المجلس قد عمل على تمكين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال بناء القدرات، وهو مجال سيواصل فيه البرنامج رصد التقدم الذي يحرزه والتكيف مع التحديات الإنمائية الحالية والمقبلة عن طريق إقامة الجسور بين الإغاثة والتنمية. وسيجري المزيد من المناقشات بشأن هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية في إطار البند ١-١-٣. وكانت شعبة الاستجابة لحالات الطوارئ تعمل كجهة تنسيق لاستخدام الموارد في إطار هذا البند. وقد أفادت الأطر الاستراتيجية من دعم اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية وقد وافق الفريق العامل المشترك بين الوكالات في روما على نهج أفرقة العمل وعلى نظرتها الشاملة، كما وافق على عملية توجيه النداءات الموحدة الموسعة وعلى الأطر الاستراتيجية. والاجتماع الذي ستعقده اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في ١٧ آذار/مارس سيبين توافق الآراء الناشئ. وفي منشور صدر مؤخرا عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لفرقة العمل المعنية بالسلام والنزاعات والتعاون الإنمائي بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تمت الإشارة أيضا الى ضرورة إيجاد إطار استراتيجي. وأشار الى أن شعبة الاستجابة لحالات

الطوارئ ستظل جزءا من مكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة وفقا للمقترحات المقدمة في إطار إدارة التنفيذ. وثمة حاجة الى توضيح أدوار مختلف الهيئات العاملة في مجال إزالة الألغام.

٣٠٨ - وأطلع الرئيس المجلس التنفيذي على أنه سيتم عقد مشاورات أخرى بهذا الشأن قبل انعقاد دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ١٩٩٧.

٣٠٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بورقة غرفة الاجتماع المنقحة المتعلقة بمتابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/٩٥ (DP/1997/CRP.10) وبالتعليقات المقدمة في هذا الصدد.

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٣١٠ - أبلغ الرئيس المجلس التنفيذي بأنه ستجرى مناقشة أكثر تعمقا بشأن الصندوق في الدورة السنوية لعام ١٩٩٧.

٣١١ - وقامت مديرة الصندوق بعرض الاستجابة لتوصيات التقييم الخارجي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (DP/1997/CRP.11). وأشارت الى أن الاستجابة ستدرج في الاستراتيجية وخطة العمل، التي ستناقش في الدورة السنوية. وستجرى مشاورات غير رسمية بين الدورة العادية الثانية والدورة السنوية.

٣١٢ - وأعرب كثير من الوفود عن الشكر لمديرة الصندوق للعرض الذي قدمته وللاستجابة الكتابية للتقييم الخارجي. وفي حين رحب معظم المتكلمين بالتعليقات التي وردت في الاستجابة للتقييم، لاحظ البعض أنه كان بالإمكان أن تكون تحليلية الى حد أبعد وكان بالإمكان أن تشمل بعض الملاحظات الانتقادية. وطلب أحد المتكلمين معلومات عن كيفية إدراج الاستجابة للتقييم في المناقشة التي ستجرى في الدورة السنوية.

٣١٣ - وتطلع كثير من المتكلمين الى الدورة السنوية، عندما تقدم خطة عمل الصندوق، وأعربوا عن أملهم في تلقي نسخة من الخطة بأسرع وقت ممكن. وقالوا إن الخطة ستكون أداة مفيدة في تقييم مدى فعالية عمل الصندوق وفي تحديد ثغرات التمويل. كما أنها ستساعد المجلس التنفيذي في فهم عملية التخطيط في الصندوق. وتدعو الحاجة الى تحديد المزايا النسبية للصندوق فيما يتعلق بالأمانة العامة والآليات الحكومية الدولية التي تعالج مسألة نوع الجنس في قضايا التنمية.

٣١٤ - وأكد عدة متكلمين الدور الرئيسي الذي يمكن أن يؤديه الصندوق في نشر أفضل الممارسات التي تتبع لتعزيز المساواة بين الجنسين وتسهيل الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ورحب أحد الوفود بوجه خاص بالمبادرات التي وردت في ورقة غرفة الاجتماع، مثل تقديم الدعم المالي للجماعات النسائية، وإتاحة رصيده من المعرفة للآخرين، والإبلاغ عن حالة المرأة. كما أيد هذا الوفد ضرورة قيام الصندوق بتحقيق التوازن بين الدعوة، ومراعاة نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية والتنفيذ المباشر للمشاريع. وستحظى بالترحيب التقارير المتعلقة باستئناف الإجراءات التشغيلية المجددة ووضع استراتيجية معلومات مستقلة للصندوق.

٣١٥ - وأعرب أحد الوفود، في معرض ترحيبه بالاستجابة للتقييم، في أن تؤدي نتيجة هذه العملية الى زيادة الخيارات المطروحة للمرأة والفرص المتاحة لتمكين المرأة في المجال السياسي. وسيكون من المفيد تحليل الخبرة المكتسبة التي يمكن تنميتها ونشرها على جماعات أكبر. وسيجري النظر في الدورة السنوية في أعمال الصندوق في إطار الولايات التي أناطتها به الجمعية العامة والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ولاحظ متكلمان أنه يمكن زيادة دراسة دور الصندوق في مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على زيادة أنشطته المتعلقة بالجنسين، على ضوء الى محدودية الموارد المتاحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الموجهة الى المجالات المتعلقة بالجنسين.

٣١٦ - وقال بعض الوفود إنه ينبغي ألا تتوفر للصندوق سبل الحصول على أموال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأشار أحد الوفود الى النتائج الواردة في التقييم والتي حذرت من "اختلاط" الأموال. وقال أحد الوفود إنه ينبغي استكشاف طرق أكثر ابتكارية لتعبئة الموارد.

٣١٧ - وأكد أحد المتكلمين، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، تقدير المجموعة للجهود التي يبذلها الصندوق للاستجابة لتوصيات التقييم. ونوهت المجموعة بالدور الحاسم الذي يؤديه الصندوق لتمكين المرأة من الحصول على الموارد الاقتصادية وللتحكم في حياتها بقدر أكبر. ولا بد أن يرتب الصندوق أولويات أنشطته، بالنظر الى محدودية الأموال، وأن يشدد بوجه خاص على القضاء على الفقر.

٣١٨ - وأعربت مديرة الصندوق عن شكرها للمجلس التنفيذي للملاحظات التي أبداها. وأشارت الى أن الاستجابة للتقييم قامت أيضا على أساس الملاحظات السابقة للمجلس والولايات التي أنيطت بالصندوق في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وكررت تأكيد أن الصندوق قد قام بتحويل مجال تركيزه في السنوات الأخيرة؛ وينصب تركيز الصندوق الآن على إحداث تغيير نظامي يؤدي الى تمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا. ولكي يكون الصندوق متعمقا وفعالا، فإنه سيركز على ثلاثة مجالات مواضيعية: تعزيز القدرة الاقتصادية للمرأة بوصفها ربة عمل ومنتجة؛ وكفالة التسامح بين الجنسين بهدف زيادة اشتراك المرأة في عمليات صنع القرار؛ وتعزيز إعمال حقوق المرأة والقضاء على العنف ضدها. وسيستخدم الصندوق خمس استراتيجيات لتنفيذ خطة التمكين: بناء قدرة وقيادة المنظمات وشبكات العمل النسائية لتمكينها من الاستفادة من الفرص الجديدة؛ وتعبئة الدعم السياسي والمالي للمرأة؛ وإقامة مجالات تعاون وشراكات جديدة بين المنظمات النسائية، والحكومات، والأمم المتحدة والقطاع الخاص؛ وإقامة مشاريع تجريبية لاختبار النهج الابتكارية لتمكين المرأة؛ وبناء قاعدة معارف بتوثيق ونشر طرق ووسائل تمكين المرأة. ويعمل الصندوق مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما على الصعيد القطري، من خلال مستشاريه البرنامجيين الإقليميين.

٣١٩ - وأحاط المجلس علما بالاستجابة لتوصيات التقييم الخارجي (DP/1997/CRP.11) والتعليقات عليها.

احتياطي الإيواء الميداني

٣٧٠ - قدم مدير البرنامج تقريرا مرحليا شفويا عن الإدارة وإجراءات المساءلة التي اتخذت فيما يتعلق باحتياطي الإيواء الميداني. وقال إن الاستعراض المتعمق والتحقيق في أنشطة احتياطي الإيواء الميداني عملية مستمرة وهما معروضان على المجلس التنفيذي منذ تموز/يوليه ١٩٩٦. وقد أنجزت شعبة المراجعة والاستعراض الإداري تحقيقها الداخلي وأصدرت تقريرها. وبالنظر الى اهتمام المجلس التنفيذي بالمسألة والتزامه بالشفافية، وافق على توفير نسخ من موجز النتائج للوفود على أساس سري للغاية لاستخدامها الخاص عن طريق مكتب مدير البرنامج. كما أنه التزم بكفالة منح الموظفين كل الفرص العادلة للتصدي لأية مسائل تتعلق بهم. ولهذا السبب، فإنه يتعذر في الوقت الراهن الكشف عن التفاصيل المتعلقة بتصرفات الموظفين أو تقصيرهم. ومن المتوقع أنه في الحالات التسع المعنية، ستتطلب المرحلة المقبلة للإجراءات الواجبة مضي بضعة أسابيع. وهناك عشر حالات تتضمن سوء سلوك أو أداء قد أخذت مجراها، ولا تزال ست حالات أخرى قيد النظر. كما فصل الرئيس السابق لقسم الاسكان الميداني دون سابق إنذار.

٣٧١ - وقدم مدير البرنامج لمحة عامة موجزة عن تاريخ احتياطي الإيواء الميداني وعملية مشاريع التشييد في تسعة بلدان. واستنادا الى النتائج التي توصلت إليها شعبة المراجعة والاستعراض الإداري حتى الوقت الراهن، يبدو أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد دفع ما بين ٣ ملايين دولار و ٦ ملايين دولار أكثر مما كان ينبغي دفعه لتشييد أماكن العمل المشتركة والمساكن. وهذه الأرقام تقريبية لحين ظهور نتائج استعراض المدفوعات والخدمات المتعلقة بالمقاولين والمفاوضات مع شركاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات.

٣٧٢ - وأبرز مدير البرنامج عددا من الدروس المستفادة من الخبرة، وتشمل ضرورة توفير المعرفة والمهارات المتخصصة لمناصب معينة، وكفالة أن تكون الأدوار والمسؤوليات مفهومة بوضوح من جانب من يمارسون سلطات التصديق والاعتماد، وكفالة تنفيذ المقررات المعتمدة تنفيذا صحيحا، وتحسين العملية المشتركة لصنع القرارات مع شركاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات.

٣٧٣ - واستعرض مدير البرنامج الإجراءات الادارية التي اتخذت لمنع التكرار والتي سبق تقديمها الى المجلس. وتمشيا مع توصية المجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، اتخذت منذ ذلك الوقت اجراءات للتصرف في المساكن.

٣٧٤ - وأكد مدير البرنامج للمجلس التنفيذي أن التحقيق في احتياطي الإيواء الميداني لا صلة له بعلاقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع البلدان المضيفة التي جرى التشييد فيها. ولا تتعلق النتائج والتحقيق إلا بموظفي البرنامج الإنمائي المعنيين وبالمقاولين الخارجيين الذين شاركوا في ذلك، ولا ترتب أية آثار فيما يتعلق بأية مؤسسة تابعة للقطاع العام في البلدان المضيفة. ولا يؤثر التحقيق على البرامج المقدمة بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تلك البلدان.

٣٢٥ - وأعربت عدة وفود عن الشكر لمدير البرنامج على التقرير المرحلي الشفوي. وأكد كثير منهم الحاجة الى الشفافية وطلبوا احاطتهم علما أولا بأول بصورة وثيقة فيما يتعلق باحتياطي الإيواء الميداني. وأشار متكلمون آخرون الى ضرورة تناول الهياكل والقدرات الادارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بتلك الحالة. وقال أحد الوفود إن الأمر يتعلق بالمؤسسة بأسرها التي تقع مسؤوليتها على عاتق مدير البرنامج.

٣٢٦ - وفي معرض التعليق على مختلف جوانب الحالة، أثيرت عدة أسئلة، بما في ذلك ضرورة معرفة ما انتهت اليه مسألة الأموال التي أنفقت بالزيادة، ودور مكتب المراقبة الداخلية في التحقيق، والسنوات التي شملها الحادث والنسبة المئوية لمعدل الدوران الاجمالي لاحتياطي الإيواء الميداني.

٣٢٧ - وقال أحد المتكلمين إن الإجراءات التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمعالجة الحالة وتجنب إساءة الإدارة في المستقبل هي إجراءات مشجعة. ولا بد من تطبيق الدروس المستفادة وفهم أدوار ومسؤوليات جميع الموظفين المعنيين فهما واضحا، وبخاصة موظفي التصديق، ولا سيما على الصعيد القطري. وبالإضافة الى ذلك، ينبغي أن يكون الرصد مكفولا، وأن يجري صنع القرارات بالاشتراك مع شركاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات. وينبغي أن تشرع المؤسسة بصورة حكيمة في تنفيذ الضوابط، بما في ذلك المراقبة. وأعرب الوفد عن أمله في أن يوفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التصرف في المساكن وأن تعود المبيعات بالفائدة على البرنامج.

٣٢٨ - وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن الحالة قد استمرت وقتا طويلا جدا وأكد الرأي الذي أعربت عنه وفود أخرى، ومفاده أن هناك مسألة أعم هي مسألة المراقبة المعنية. كما أشار الى أن المجلس التنفيذي قد درس في الآونة الأخيرة قضايا الضبط والمراقبة المتعلقة بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، التي كانت المراقبة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي مشتركة فيها. وطلب الوفد الحصول على معلومات فيما يتعلق بوجهات النظر والتجارب المتعلقة بالمراقبة التي قام بها المديرون الأقدم التابعون لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي. كما طلب معلومات عن بدء مرحلة الانتقال الى أماكن العمل المشتركة، وأعرب عن أمله في أن يبدأ ذلك حالا، على ضوء التشريع الذي اعتمدته الجمعية العامة.

٣٢٩ - وأعرب مدير البرنامج عن شكره للمجلس التنفيذي لما أبداه من تعليقات ورد على الاستفسارات التي طرحت. وأشار الى أنه تجري إحاطة مكتب المراقبة الداخلية علما بالكامل عن الحالة وإنه تجري الاستعانة بخدماته فيما يتعلق بالمرحلة الخارجية من التحقيق. وقال إنه ليس بوسعه أن يعلق في الوقت الراهن على أية إجراءات متعمدة لحرمان البرنامج الإنمائي من الأموال بالنظر الى أن تلك المسألة هي الموضوع الرئيسي للتحقيق الخارجي. وقد أجريت عدة تغييرات في هيكل المسألة في البرنامج الإنمائي ومن المزمع إجراء تغييرات أخرى في سياق عملية التغيير الإداري. وهذا الحادث غير عادي، وربما لم يسبق له مثيل، في برنامج الأمم المتحدة الانمائي. وأكد مدير البرنامج ضرورة إجراء تحقيق كامل وعادل لا يستثنى فيه أي موظف من أية فئة من النقد. أما مسألة أين ذهبت الأموال فإنها قيد التحقيق. بيد أن البرنامج الإنمائي عاقد العزم على عدم التوصل الى أية استنتاجات سابقة لأوانها.

٣٣٠ - وقال مدير البرنامج إن المسائل المقترنة بهذا الوضع تحتاج إلى مناقشة صريحة وإلى استجابة تامة منعا لتكرر الحالة في المستقبل. وهو، بوصفه مدير البرنامج، مسؤول في نهاية المطاف عن أي شيء يحدث خلال فترة ولايته. وأكد للمجلس التنفيذي أنه هو ومدير البرنامج المعاون تابعا المسألة بسرعة وبشفافية حالما أتيحت لهما المعلومات، وأن الأمر سيظل قيد المتابعة حتى يتم حل المسألة من جميع جوانبها ويكتمل التحقيق المستفيض. وأضاف أن الإشارة إلى العواقب الجزائية لا تقع في نطاق سلطته.

٣٣١ - وأفاد مدير شعبة المراجعة والاستعراض الإداري المجلس التنفيذي بأن السنوات المشمولة بالتحقيق هي من عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩٥. وأضاف بأن النشاط في الاحتياطي كان ضئيلا للغاية قبل تلك السنوات. وبالإشارة إلى الاستفسار المتعلق بما ورد في البيان الافتتاحي من تراوح المبلغ بين ٣ ملايين و ٦ ملايين دولار، أفاد مدير الشعبة المجلس بأن الدفع الزائد إنما يعزى إلى الفترة الفاصلة في التشييد (كالتأخيرات مثلا التي استغرقت ما بين ثلاث وأربع سنوات)، التي زيدت فيها الميزانية وازدوجت فيها المدفوعات وتم التحقيق خلالها في أداء مختلف المقاولين. وجرى خلال تلك الفترة أيضا التشاور مع شركاء الفريق الاستشاري المشترك المعنـــي بالسياسات. وقال إن الفـــرق كبيـــر بين حـــدي المبلغ المقدر بين ٣ ملايين و ٦ ملايين دولار، ولكنه أدق تقدير يمكن وضعه في الوقت الحاضر. وسيكون هناك رقم أدق عند نهاية التحقيق. ويشكل المبلغ المتراوح بين ٣ ملايين و ٦ ملايين دولار نحو ١٢ في المائة من تكاليف التشييد في الاحتياطي البالغ مجموعه ٥٢ مليون دولار. ومن المتعذر الإجابة على السؤال الذي وجهه أحد الممثلين بشأن عدد البلدان المشمولة بالدفع الزائد، دون أن تنال الإجابة من نتائج التحقيق. وسوف يتلقى المجلس معلومات عن تلك المسألة متى بلغت نقطة لا تتسبب عندها في نشوء مشاكل في المستقبل.

٣٣٢ - وقال مساعد مدير البرنامج، مدير مكتب شؤون المالية والإدارة، إن المعلومات المفصلة عن تاريخ هذا الوضع متاحة في وثائق صدرت سابقا. وقد اتخذت إجراءات إضافية بشأن مهمتي المراقبة العامة والإشراف، بما في ذلك إنشاء وحدة جديدة لمراقبة شؤون المالية والسياسات في شعبة المالية. ويجب سد الثغرة في عملية التصديق وتوفير التدريب اللازم لضمان فهم موظفي التصديق مهامهم فهما جيدا. والمراقبة العامة قائمة في كلا المجالين الداخلي والخارجي. ويشمل مجال أماكن العمل المشتركة مساكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات أخرى كما يشمل أماكن العمل المشتركة. وتقرر عدم متابعة الاقتراحات المتعلقة بالمساكن. وكما شرح في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧، لن يستخدم البرنامج موارده مرة أخرى للاضطلاع بهذه المهمة.

٣٣٣ - وأفاد مدير البرنامج المعاون المجلس التنفيذي بأن تجميد بناء أماكن عمل مشتركة شُرح في اجتماع الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، الذي عُقد في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦. وستتخذ إجراءات إضافية ريثما يجري تعيين وحدات تقنية متمتعة بمؤهلات أرفع. وسيعقد الفريق الاستشاري اجتماعه القادم في ٧ نيسان/ أبريل ويتخذ فيه قرارا بشأن حالة التجميد.

٣٣٤ - وقال ردا على أحد الاستفسارات إن البرنامج يطلب حاليا أماكن العمل المشتركة في الحالات التي لا تكون المسألة فيها مسألة حيازة مباشرة للملكية. ولا يزال هذا الاتجاه مستمرا وسيجري تناوله بالتقييم

في الاجتماع العام للفريق المشترك. وسيستغل البرنامج أي فرص تسنح له، ويفضل أن تكون من خلال الإيجار أو الأماكن الموفرة من الحكومة. ومسألة المراقبة الإدارية هي جزء من التحقيق ولا يمكن التعليق عليها بأكثر من ذلك.

٣٣٥ - وأشار مساعد مدير البرنامج إلى إيثار قيام الحكومات بتوفير أماكن العمل مجانا أو بتشييد هذه الأماكن بمواردها. وقال فيما يتعلق بالمراقبة إنه يود التأكيد بأن البرنامج الإنمائي هو الذي حدد هذه المشكلة، وبناء على المعلومات التي تم تلقيها وفّرت المعلومات لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لمواصلة الدراسة والعمل، ثم أحيلت إلى آلية المراقبة الداخلية لتقوم باستعراضها.

٣٣٦ - وأفاد الرئيس المجلس التنفيذي بأن مدير البرنامج سيقدم تقريرا مرحليا في الدورة السنوية. وقال إن المكتب سيتابع المسألة أيضا، وسيدعو إذا ما أتيحت معلومات حاسمة إلى عقد جلسة لتزويد الوفود في نيويورك بالمعلومات أو العودة إلى هذه المسألة في الدورة السنوية.

٣٣٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي الذي قدمه مدير البرنامج بشأن احتياطي الأماكن في الميدان.

التقرير المتعلق بمتابعة مقرر المجلس التنفيذي ١/٩٧

٣٣٨ - قدم نائب المديرة التنفيذية (السياسات والإدارة) إلى المجلس تقريرا شفويا عن متابعة المقرر ١/٩٧ الذي أيد فيه المجلس عضوية المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في لجنة التنسيق المعنية بالصحة والمشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، التي ستحل محل اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسة الصحية. وقال إن رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، قام إثر اعتماد المقرر ١/٩٧، بنقل فحواه إلى نظيريه في المجلسين التنفيذيين لليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية. وأيد مجلسا هاتين الهيئتين بدورهما الترتيبات الجديدة المقترحة. وتبحث أمانات المنظمات الثلاث حاليا سبل تنفيذ الانتقال من اللجنة السابقة المعنية بالسياسة الصحية إلى لجنة التنسيق الجديدة المعنية بالصحة، علما بأنه لا تزال هناك في جدول أعمال اللجنة الأولى بنود يتعين عليها أن تنظر فيها كما يتعين عليها النظر في اختصاصات الهيئة الجديدة. وأفاد نائب المديرة التنفيذية (السياسات والإدارة) المجلس بأن من الممكن مواجهة مشكلة في جدولة مواعيد الاجتماع الأول للجنة التنسيق المعنية بالصحة وبأن من الممكن كما يبدو أن تكون هناك اختلافات في تفسيرات المنظمات الثلاث بشأن الانتقال من اللجنة السابقة إلى الجديدة. وأضاف أن الصندوق سيخبر المجلس بما يطرأ من تطورات إضافية في الدورة السنوية التي ستعقد في أيار/ مايو، وسيعمم الاختصاصات المقترحة ما أن تصبح متاحة.

٣٣٩ - وأفاد الرئيس المجلس بأنه طُلب من المجموعات الإقليمية اقتراح بلد من كل منطقة لترشيح ممثلي صندوق الأمم المتحدة للسكان لدى اللجنة الجديدة. وقال إن على هذه البلدان أن تختار ممثلا ومناوبا، ويعمل هذان الاثنان عقب ذلك بصفتهما الشخصية. واقترحت المجموعات الإقليمية الاتحاد الروسي، وأنتيغوا

وبربودا، وزامبيا وهولندا. ولم تختر مجموعة آسيا والمحيط الهادئ بلدا بعد، وطلبت السماح لها بتقديم اسم البلد الذي يقع اختيارها عليه إلى المكتب ليوافق عليه باسم المجلس. ثم طلب الرئيس من المجلس الموافقة على البلدان المختارة.

٣٤٠ - وقال أحد الوفود إن من المهم تعميم الاختصاصات الجديدة ما أن تصبح متاحة، وربما يكون من الحكمة إشراك البنك الدولي أيضا في المناقشات. ولاحظ وفد آخر أن اللجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية درجت على أن يوافق المجلسان التنفيذيان لليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية على الممثلين الفعليين ما أن تعمم سيرهم الشخصية، لا على البلدان التي ستختار الممثلين فحسب. وقال هذا الوفد إنه يدرك أن هذا الوضع هو حالة استثنائية بالنظر إلى الإطار الزمني لإنشاء الهيئة الجديدة، ولكنه يود معرفة المواعيد المقترحة للاجتماع الأول للجنة التنسيق المعنية بالصحة وما إذا كانت هذه ستتيح متسعا من الوقت للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لتأكيد اختياراته في الدورة السنوية.

٣٤١ - وقال نائب المديرة التنفيذية (السياسات والإدارة) ردا على ذلك إن المواعيد التي حددت في الأصل للاجتماع الأخير للجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية تقع في غضون فترة انعقاد الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في أيار/ مايو. وتحاول الأمانة في الوقت الحاضر أن ترى ما إذا كان من الممكن إعادة جدولة مواعيد ذلك الاجتماع وعقد الاجتماع الأول للجنة التنسيق المعنية بالصحة بعده مباشرة. وإذا رحّل هذا الاجتماع إلى موعد لاحق، أصبح من الممكن عندئذ تعميم المعلومات عن ممثلي صندوق الأمم المتحدة للسكان في الدورة السنوية والتماس موافقة المجلس. ثم طلب المجلس من الرئيس الاتصال برئيسي المجلسين التنفيذيين لليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية للمساعدة في تيسير اختيار مواعيد أنسب. ووافق المجلس على ترشيح الاتحاد الروسي، وأنتيغوا وبربودا، وزامبيا، وهولندا لاختيار ممثلي المجلس التنفيذي لدى لجنة التنسيق المعنية بالصحة والمشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وفوض المكتب بالموافقة على بلد من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، على أن تؤكد في الدورة السنوية ترشيحات جميع الممثلين والمناوبين. ووافق المجلس أيضا على أن يعمل رئيس المجلس التنفيذي عضوا بحكم المنصب في لجنة التنسيق المعنية بالصحة.

التنقيح المقترح للنظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان

٣٤٢ - قدمت مديرة شعبة المالية وشؤون الموظفين والإدارة تنقيحا مقترحا للنظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان يرد نصه في الوثيقة DP/FPA/1997/6. وقالت إن الصندوق يحتاج إلى بند مالي جديد للتمكن من تخزين المنتجات الأساسية من وسائل منع الحمل بموجب البرنامج العالمي لوسائل منع الحمل المنشأ بمقرر المجلس التنفيذي ٣/٩٦. وقد أنشئ هذا البرنامج لتوفير مخزون احتياطي من وسائل منع الحمل الأساسية لتيسير الاستجابة السريعة للطلبات العاجلة والطارئة التي ترد من البلدان النامية لتزويدها بوسائل منع الحمل. ومن الضروري أن يكون هناك مخزون في المتناول تجنبا لأي انقطاع محتمل في إمدادات وسائل منع الحمل وتفاديا لاستخدام الشحن الجوي الباهظ التكلفة. ولا يسمح النظام المالي الراهن بالاحتفاظ بمخزون بالمقدار اللازم.

٣٤٣ - وفي المناقشة التي دارت عقب ذلك، رحبت الوفود بالتنقيح المقترح كوسيلة لتنفيذ البرنامج العالمي لوسائل منع الحمل تنفيذا كاملا. وطلبت بعض الوفود معلومات حديثة عن أداء هذا البرنامج فأبلغتها المديرة بأن الصندوق تلقى حتى التاريخ الراهن طلبات من ثمانية بلدان للحصول في إطار البرنامج على وسائل منع الحمل تقدر قيمتها بنحو ٠٠٠ ٥٠٠ دولار. وقالت إنه ينبغي وضع ذلك في سياق القيمة الكلية لما يوفره الصندوق من وسائل منع الحمل خلال سنة واحدة، وتتراوح هذه القيمة بين ٣٠ و ٥٠ مليون دولار. وأفادت المجلس بأنه سيوفر عما قريب تقرير أكثر استفاضة عن هذا البرنامج في سياق التقرير السنوي للمديرة التنفيذية الذي سيقدم إلى المجلس عند انعقاد الدورة السنوية في أيار/ مايو.

٣٤٤ - وأفاد الوفد الألماني المجلس بأن موافقته متوقفة، بسبب أحد القوانين في بلده، على موافقة مراجعي الحسابات الاتحاديين. وقال إنه لا يرى أي مشكلة في التنقيح المقترح، ولكنه لم يتسلم حتى الآن القرار الرسمي. وبناء على ذلك، اعتمد التنقيح المقترح للنظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بصيغته الواردة في الوثيقة DP/FPA/1997/6، مع الاشتراط بأن موافقة الوفد الألماني مرهونة بموافقة المجلس الاتحادي لمراجعي الحسابات.

٧/٩٧ - تنقيح النظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

يوافق على إدراج بند جديد ١٤-٧ في النظام المالي والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان تحت المادة الرابعة عشرة "الرقابة الداخلية":

"البند ١٤-٧ بموجب مقرر المجلس التنفيذي ٣/٩٦، يجوز لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يشتري ويحتفظ بمخزون من منتجات وسائل منع الحمل الأساسية بهدف الاستجابة السريعة للطلبات الطارئة لتقديم المساعدة. على أن تقيد قيمة المخزون من هذه المنتجات في الحسابات كأصول".

١٤ آذار/ مارس ١٩٩٧

١٠/٩٧ - استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٧

إن المجلس التنفيذي،

إذ يشير إلى أنه أثناء الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧:

البند ١ - المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ١٩٩٧ (DP/1997/L.2/Rev.1) بصيغتهما المعدلة؛

وافق على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة السنوية لعام ١٩٩٧	١٢-٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧	١٥-١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧
الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨	١٩-٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨	٢٠-٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨
الدورة السنوية لعام ١٩٩٨	٨-١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (جنيف)
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨	١٤-١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

وافق على المواضيع التي ستناقش في الدورة السنوية لعام ١٩٩٧ للمجلس، على النحو المذكور في الجدول ٣ من المرفق؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢ - أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

اتخذ المقرر ٩/٩٧ المؤرخ ١٤ آذار/مارس ١٩٩٧ بشأن المبادئ التوجيهية لتحسين تنفيذ برامج التعاون الإقليمي؛

وافق على أطر التعاون الإقليمي التالية واضعا في الاعتبار التعليقات التي أبديت فيما يتعلق بها:

إطار التعاون الإقليمي الأول لأفريقيا (DP/RCF/RBA/1)؛
إطار التعاون الإقليمي الأول لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (DP/RCF/RAP/1)؛
إطار التعاون الإقليمي الأول لأوروبا ورابطة الدول المستقلة (DP/RCF/REC/1)؛

وافق على أطر التعاون القطري التالية:

أولا

إطار التعاون القطري الأول لاريتريا (DP/CCF/ERI/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لاثيوبيا (DP/CCF/ETH/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لموريتانيا (DP/CCF/MAU/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لناميبيا (DP/CCF/NAM/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لأوغندا (DP/CCF/UGA/1)؛

ثانيا

إطار التعاون القطري الأول لبوتان (DP/CCF/BHU/1)؛
إطار التعاون القطري الأول للهند (DP/CCF/IND/1)؛
إطار التعاون القطري الأول للاوس (DP/CCF/LAO/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لمنغوليا (DP/CCF/MON/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لبابوا غينيا الجديدة (DP/CCF/PNG/1)؛

ثالثا

إطار التعاون القطري الأول لكرواتيا (DP/CCF/CRO/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لرومانيا (DP/CCF/ROM/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لأوزبكستان (DP/CCF/UZB/1)؛
إطار التعاون القطري الأول للاتفيا (DP/CCF/LAT/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لبولندا (DP/CCF/POL/1)؛

رابعا

إطار التعاون القطري الأول لكولومبيا (DP/CCF/COL/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لبنما (DP/CCF/PAN/1)؛

خامسا

أحاط علما بتمديد البرامج القطرية التالية:

تمديد البرنامج القطري الخامس لهايتي (DP/CP/HAI/5/EXTENSION I)؛

تمديد البرنامج القطري السادس لكينيا (DP/CP/KEN/6/EXTENSION I)؛

سادسا

أحاط علما بإطار التعاون الأول للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (DP/CF/TCDC/1) مع التعليقات التي أبديت بشأنه؛

سابعا

أحاط علما بمذكرة مدير البرنامج بشأن تقديم المساعدة إلى أفغانستان (DP/1997/7)؛

أحاط علما بالشكل والتوقيت المتصلين باستعراض الدورة البرنامجية الجديدة (DP/1997/CRP.7)؛

أحاط علما بالمبالغ المخصصة فيما يتعلق بالأرقام المستهدفة لتوزيع الموارد من الصندوق الأساسي للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ (DP/1997/8)؛

أحاط علما بالمذكرة المتعلقة بالتنفيذ الوطني (DP/1997/CRP.8) مع التعليقات التي أبديت بشأنها؛

البند ٣ - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية

اتخذ المقرر ٨/٩٧ المؤرخ ١٤ آذار/مارس ١٩٩٧ بشأن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية؛

البند ٤ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة

أحاط علما بمخطط الاستراتيجية فيما يتعلق بالميزانية ١٩٩٨-١٩٩٩ (DP/1997/CRP.9) مع التعليقات التي أبديت بشأنه؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٥ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

أولا

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة أنغولا (DP/FPA/CP/173)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة بوركينا فاصو (DP/FPA/CP/187)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى (DP/FPA/CP/182)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة جزر القمر (DP/FPA/CP/171)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة إريتريا (DP/FPA/CP/183)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة غامبيا (DP/FPA/CP/178)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة غينيا (DP/FPA/CP/181)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة ناميبيا (DP/FPA/CP/175)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة نيجيريا (DP/FPA/CP/190)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة السنغال (DP/FPA/CP/176)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة توغو (DP/FPA/CP/172)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة أوغندا (DP/FPA/CP/177)؛

ثانيا

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة الهند (DP/FPA/CP/193)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (DP/FPA/CP/174)؛

ثالثا

وافق على تقديم المساعدة لبلدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالانكليزية (DP/FPA/CP/179)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة كوبا (DP/FPA/CP/188)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة الجمهورية الدومينيكية (DP/FPA/CP/186)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة إكوادور (DP/FPA/CP/192)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة السلفادور (DP/FPA/CP/189)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة هايتي (DP/FPA/CP/191)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة بيرو (DP/FPA/CP/185)؛

رابعا

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة لبنان (DP/FPA/CP/184)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة السودان (DP/FPA/CP/194)؛

خامسا

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة ألبانيا (DP/FPA/CP/180)؛

البند ٦ - مسائل أخـــرى

أحاط علما بالتقرير المتصل بمتابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/٩٥ (DP/1997/CRP.10)؛

أحاط علما بالاستجابـــة لتوصيـات التقييم الخارجي لصنـــدوق الأمـــم المتحدة الإنمائي للمرأة (DP/1997/CRP.11) مع التعليقات التي أبديت بشأنها؛

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن احتياطي أماكن الإقامة الميدانية؛

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن نظام المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن متابعة مقرر المجلس التنفيذي ١/٩٧: لجنة التنسيق المعنيـة بالصحة والمشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية وصنـدوق الأمم المتحدة للسكان؛

وافق على ترشيح الاتحاد الروسي، وأنتيغوا وبربودا، وزامبيا، وهولندا، لتمثل المجلس التنفيذي في لجنة التنسيق الجديدة المعنية بالصحة والمشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وأذن للمكتب بالموافقة على ترشيح من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، على أن يجري تأكيد ترشيحات جميع الممثلين والمناوبين في الدورة السنوية؛ ووافق أيضا على أن يكون رئيس المجلس التنفيذي عضوا في اللجنة بحكم منصبه.

اتخذ المقرر ٧/٩٧ المؤرخ ١٤ آذار/ مارس ١٩٩٧ عن تنقيح النظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٤ آذار/ مارس ١٩٩٧

المرفق

جدول الأعمال المؤقت للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ١٩٩٧

الجدول ١ - الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧ (١٣ - ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)

(٥ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
	رسمي (DP/1997/L.1)	لاتخاذ إجراء		جدول الأعمال المؤقت، والشروح، وقائمة الوثائق
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦
	رسمي	للعلم		المقررات المعتمدة من المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٦
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم	نصف يوم	المسائل المتصلة بالنظام الداخلي، والوثائق وأداء المجلس التنفيذي
	ورقة غرفة اجتماع	لاتخاذ إجراء		خطة العمل السنوية لعام ١٩٩٧ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٢				البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
	رسمي	لاتخاذ إجراء	يوم واحد	البرامج القطرية
٣				المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة
	رسمي	للعلم	نصف يوم	تقارير مراجعة الحسابات
٤	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	التنسيق في مجال السياسة والبرمجة الصحية
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان
٥				تنسيق عرض الميزانيات

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	تنسيق عرض الميزانيات والحسابات
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٦				**أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها**
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	أطر التعاون القطري، وأطر التعاون على المستويين العالمي والإقليمي
٧				**المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة**
	رسمي	للعلم	نصف يوم	تقارير مراجعة الحسابات
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم		تنفيذ المقرر ٤٠/٩٦ بشأن الإدارة والمساءلة واحتياطي الإيواء الميداني
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم		معلومات إضافية عن الأجزاء المتعلقة بالتكلفة في مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
	شفوي	للعلم		تقرير عن نظام المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٨				**صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة**
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم	نصف يوم	متابعة المقرر ٤٣/٩٦
٩				**مسائل أخرى**
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم	ربع يوم	متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٥٦/٩٥

الجدول ٢ - الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧ (١٠ - ١٤ آذار/ مارس ١٩٩٧)

(٥ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
	رسمي (DP/1997/L.2)	لاتخاذ إجراء		جدول الأعمال المؤقت، والشروح، وقائمة الوثائق
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
			يوم ونصف	
٢				أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها
	رسمي	لاتخاذ إجراء		أطر التعاون القطري وأطر التعاون الإقليمي
	ورقة غرفة اجتماع	لاتخاذ إجراء		شكل وتوقيت استعراض ترتيبات البرمجة الجديدة (٧/٩٦)
	رسمي	للعلم		الأموال المرصودة لهدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم	نصف يوم	التنفيذ الوطني
٣				صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (بما في ذلك الخطط المتعلقة بالاستراتيجية والأعمال التجارية)
٤				المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة
	ورقة غرفة اجتماع	لاتخاذ إجرء	نصف يوم	موجز الاستراتيجية الشاملة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (٤١/٩٦، الفقرة ٤)
				تقرير عن نظام المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
	شفوي	للعلم		
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٦	رسمي	لاتخاذ إجراء		البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
٧			يومان	مسائل أخرى تشمل:
	شفوي	للعلم		تقرير عن احتياطي الإيواء الميداني

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم	يومان	تقرير منقح عن متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/٩٥
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم		الاستجابة للتوصيات الناشئة عن عملية التقييم الخارجية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
	رسمي	لاتخاذ إجراء		التنقيح المقترح للنظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان
	شفوي	للعلم		تقرير عن لجنة التنسيق المعنية بالصحة والمشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان

ملاحظة: مشاورات غير رسمية جرت أثناء الدورة بشأن عملية التغيير الإداري في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الجدول ٣ - الدورة السنوية لعام ١٩٩٧ (١٢ - ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧)

(١٠ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
	رسمي (DP/1997/L.3)	لاتخاذ إجراء		جدول الأعمال المؤقت، والشروح، وقائمة الوثائق، وخطة العمل
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن الدورتين العاديتين الأولى والثانية لعام ١٩٩٧
	رسمي	لاتخاذ إجراء		النظام الداخلي: تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٢	رسمي			تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٦
		للعلم	يوم ونصف	- أولويات البرنامج
		للعلم		- نظرة إحصائية عامة
		للعلم		- نظرة إقليمية عامة
٣	رسمي	للعلم	نصف يوم	- أنشطة التقييم
٤	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	- خطة العمل لفترة ١٩٩٨-٢٠٠١
٥	رسمي	لاتخاذ إجراء	يوم	- عملية البرمجة
٦	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	استراتيجية الإعلام والاتصال
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان
٧	رسمي	للعلم	نصف يوم	تقارير مقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٢ و ٨	رسمي	للعلم		تقارير من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن المراقبة الداخلية
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٨				التقرير السنوي لمدير البرنامج

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
	رسمي	لاتخاذ إجراء	يومان ونصف[أ]	مقدمة من مدير البرنامج
	رسمي	لاتخاذ إجراء		السجل البرنامجي الرئيسي، بما في ذلك وضع التقارير بشأن الصناديق الخاصة (٧ أجزاء)
	رسمي	للعلم		المبادرة الخاصة بأفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة
	رسمي	للعلم		تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني
	رسمي	للعلم		التقييم
	رسمي وورقة غرفة اجتماع	لاتخاذ إجراء		عملية التغيير الإداري
	رسمي	للعلم		تقرير وحدة التفتيش المشتركة
	رسمي	للعلم		المرفق الإحصائي
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم		الموارد
٩				**أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها**
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	أطر التعاون القطري وأطر التعاون الإقليمي
١٠				**برنامج الاتصال والإعلام**
	رسمي	للعلم	نصف يوم	سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالمعلومات والمنشورات (٢٢/٩٦)
١١				**صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة**
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (١٨/٩٥)
١٢			يوم واحد	**المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة**
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم		تقرير عن نظام المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٣				**مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع**
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (٣٣/٩٦)
١٤			نصف يوم	**مسائل أخرى**

(أ) بما في ذلك ندوة مناقشة خاصة بشأن القضاء على الفقر ستعقد يوم الثلاثاء، ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٧.

الجدول ٤ - الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧ (١٥ - ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧)

(٥ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
	رسمي (DP/1997/L.4)	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	جدول الأعمال المؤقت، والشروح، وقائمة الوثائق
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن الدورة السنوية لعام ١٩٩٧
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم		موجز خطة عمل المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٨
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٢				المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة
	رسمي	لاتخاذ إجراء	يوم ونصف	تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ - ٤١/٩٦، الفقرة ٤ (بما في ذلك التكاليف التفصيلية لنشرها وتوزيعها ٢٧/٩٦)
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧
	رسمي	للعلم		الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٦
	رسمي	للعلم		أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات
	رسمي	للعلم		العقود الممنوحة من الباطن وطلبات شراء المعدات الرئيسية
٣				مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧
	رسمي	للعلم		تقارير مراجعة الحسابات
٤				أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	أطر التعاون القطري وأطر التعاون الإقليمي
		لاتخاذ إجراء		إطار التعاون العالمي المنقح (٥/٩٧)
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٦				المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة
	رسمي	لاتخاذ إجراء	يوم ونصف	تقديرات الميزانية لفترة سنتين
	رسمي	لاتخاذ إجراء		الاستعراض المالي السنوي، ١٩٩٦
	رسمي	للعلم		تنفيذ ورصد ترتيبات خدمات الدعم التقني
	رسمي	للعلم		تقييم الأنشطة التدريبية لصندوق الأمم المتحدة للسكان
٧	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
٨				مسائل أخرى

ملاحظة: سيجري استعراض الزيارات الميدانية في مشاورات غير رسمية أثناء الدورة.

الجزء الثالث

الدورة السنوية

المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة
من ١٢ إلى ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧

أولا - المسائل التنظيمية

مقدمة

١ - افتتح الدورة الرئيس، السيد هانز لاندبرغ (السويد). وأبلغ المجلس التنفيذي أن المكتب اجتمع ثلاث مرات منذ انعقاد الدورة العادية الثانية وناقش نتيجة الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧، وأحاطه علما بالزيارات الميدانية التي قام بها المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧ وجدول أعمال الدورة السنوية.

٢ - ورحب مدير البرنامج بالأعضاء والمراقبين المشاركين في الدورة السنوية وقدم استعراضا للبنود الرئيسية التي يتعين على المجلس التنفيذي تناولها. وأشار إلى أن دورة المجلس ستشمل للمرة الأولى عقد مناسبة خاصة في ٢٠ أيار/ مايو وتتناول موضوع القضاء على الفقر.

٣ - وقد اعتمد المجلس التنفيذي جدول الأعمال المؤقت بصيغته الواردة في الوثيقة DP/1997/L.3 و Corr.1:

البند ١ - المسائل التنظيمية

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير المديرة التنفيذية عن عام ١٩٩٦: الأولويات البرنامجية والاستعراض الإقليمي

البند ٣ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: أنشطة التقييم

البند ٤ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: خطة العمل للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠١

البند ٥ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: عملية البرمجة

البند ٦ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: استراتيجية الإعلام والاتصال

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٧ - التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

البندان ٢ و ٨ - المراقبة الداخلية والمساءلة

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٨ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقرير السنوي لمدير البرنامج والمسائل ذات الصلة

البند ٩ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

البند ١٠ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: برنامج الاتصال والإعلام

البند ١١ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

البند ١٢ - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة
البند ١٣ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
البند ١٤ - مسائل أخرى

٤ - وأشارت أمينة المجلس التنفيذي إلى أن ورقة غرفة الاجتماع بشأن التمويل لم تصدر بعد وأنها ستناقش في مشاورات غير رسمية تجرى خلال حزيران/يونيه ١٩٩٧.

٥ - ووافق المجلس التنفيذي على خطة العمل المنقحة بصيغتها التي وزعتها بها الأمانة. وسيعقد اجتماعان غير رسميين: أحدهما في ٢١ أيار/ مايو، ويقوم فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإحاطة المنظمات غير الحكومية وأعضاء المجلس التنفيذي بالمعلومات؛ والآخر في ٢٢ أيار/ مايو، وهو عبارة عن جلسة إحاطة غير رسمية تتناول السنة الدولية للمتطوعين.

٦ - ووافق المجلس التنفيذي بلا تعليقات على التقرير المتعلق بالدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧ (DP/1997/6) وعلى التقرير المتعلق بالدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧ (DP/1997/12).

٧ - كما وافق المجلس التنفيذي على نص تقرير الدورة السنوية بشأن البند ٧: تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصيغته المنقحة شفويا.

٨ - وأثناء الدورة، أبلغ الرئيس المجلس التنفيذي أن الجمعية العامة قد أقرت مرة ثانية بتثبيت السيد جيمس غوستاف سبيث مديرا للبرنامج لفترة ثانية تمتد أربع سنوات. وهنأت وفود عديدة مدير البرنامج على إعادة تعيينه.

٩ - ووافق المجلس التنفيذي على الجدول الزمني التالي لانعقاد الدورات المقبلة في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧	١٥ - ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧
الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨	١٩ - ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨	٢٠ - ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨
الدورة السنوية لعام ١٩٩٨	٨ - ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (جنيف)
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨	١٤ - ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

١٠ - ووافق المجلس التنفيذي على المواضيع التي ستناقش أثناء الدورة العادية الثالثة للمجلس لعام ١٩٩٧ على النحو الوارد في مرفق المقرر ٢٠/٩٧.

١١ - وأدلى مدير البرنامج ونائب المدير التنفيذي والرئيس بملاحظات ختامية.

النظام الداخلي للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

١٢ - عرض الرئيس مشروع النظام الداخلي للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/1997/13). وأبلغ المجلس أن فريقا عاملا مخصصا مفتوح باب العضوية قد تولى صياغة النظام الداخلي ورأست هذا الفريق السيدة سيسيليا ريبونغ (من الفلبين) وقد عقد الفريق سبعة اجتماعات في عام ١٩٩٦ وثلاثة اجتماعات في عام ١٩٩٧.

١٣ - وتم اعتماد مشروع النظام الداخلي بدون تعليقات.

١٤ - وأعرب أحد الوفود عن امتنانه لأنه قد جرى أخيرا اعتماد النظام الداخلي. وفيما يتعلق بالمادة ١٦، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن تفسير قرار الجمعية العامة ٢٧٧/٥٠ قد أعطي وزنا مفرطا بغير مبرر.

١٥ - وقدم وفد آخر الشكر إلى رئيسة الفريق العامل على قيادتها وإلى وفد المغرب لأنه قام أساسا بعرض هذا البند لكي ينظر فيه المجلس.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثانيا - تقرير المدير التنفيذي لعام ١٩٩٦: الأولويات البرنامجية والاستعراض الإقليمي

ألف - تقرير المدير التنفيذي لعام ١٩٩٦

١٦ - في البيان الاستهلالي الذي ألقته أمام المجلس، أبرزت المديرة التنفيذية بعض الأنشطة التي اضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان خلال عام ١٩٩٦. وأفادت بأن الصندوق أحرز تقدما كبيرا في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، مسترشدا بمقررات اتخذها المجلس التنفيذي مثل المقرر ١٥/٩٥ بشأن المجالات البرنامجية الأساسية والمقرر ١٥/٩٦ بشأن توزيع الموارد. ولا تزال شواغل الصندوق الإجمالية تتعلق بالجهود الرامية إلى تحسين فعالية البرامج في تلبية الاحتياجات القطرية، وتعزيز المراقبة الداخلية وسبل المساءلة. وأفادت المديرة التنفيذية، في هذا الصدد، بأنها اتخذت إجراءات لتعزيز المكاتب القطرية، وأنشأت مكتب المراقبة والتقييم ليكون مسؤولا أمامها مباشرة. وذكرت أنه تم تدريب العديد من موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان على تقنيات الإطارات المنطقية من أجل المساعدة في وضع برامج الصندوق ورصدها، وتم ذلك بمساعدة المملكة المتحدة. ثم أوردت تفاصيل عن بعض الأنشطة التي نفذت في المجالات البرنامجية الأساسية الثلاثة وهي: الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية؛ والدعوة؛ والاستراتيجيات المتعلقة بالسكان والتنمية. وتناولت أيضا بعض الأنشطة التي تم الاضطلاع بها مؤخرا في مجال الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ، وأكدت على الجهود التي يبذلها الصندوق في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كجزء من المبادرة الخاصة بأفريقيا.

١٧ - وذكرت المديرة التنفيذية أنه برغم أن موارد الصندوق تجاوزت مبلغ ٣٠٠ مليون دولار للسنة الثانية على التوالي، كان المجموع أدنى بقليل منه في عام ١٩٩٥. وهذا يعني أن الموارد التي يمكن استخدامها للبرامج انخفضت بصورة طفيفة من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٦ وأن نسبة النفقات الإجمالية اللازمة لميزانية الخدمات الإدارية وخدمات دعم البرامج قد شهدت ارتفاعا طفيفا. كما شهد التنفيذ الحكومي للأنشطة البرنامجية ارتفاعا ملحوظا من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٦. ثم أحاطت المجلس التنفيذي علما بأن الصندوق قد عانى من مشكلة كبيرة تتعلق بالتدفق النقدي في عام ١٩٩٦ وأن نسبة تجاوزت ٢٠ في المائة من مجموع الأموال المتعهد بها للصندوق لم تكن قد سددت حتى نهاية العام. وتطرقت إلى حالة الموارد فيما يتعلق بالالتزامات التي تم التعهد بها في إطار المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لصالح البرامج المتعلقة بالسكان والصحة الإنجابية: فقد بلغت البلدان النامية أهدافها إلى حد كبير، غير أن المساعدة الدولية المقدمة من البلدان المانحة كانت مذبذبة. وترتبت على هذه الحالة نتائج خطيرة تمت مناقشتها في ورقة غرفة اجتماع أعدها صندوق الأمم المتحدة للسكان للعرض على المجلس. وأكدت أن الأرقام ليست ثابتة، ولا يزال من الممكن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الحالة. وذكرت أن من الإمكانيات التي ينظر فيها الصندوق، التشجيع على إبرام اتفاقات بين البلدان المقرضة والبلدان المدينة مما يسمح بالتنازل عن جزء من الديون الوطنية إذا ما استخدمت العملة المحلية للبرامج المتعلقة بالسكان والصحة الإنجابية.

١٨ - وأحاطت المديرة التنفيذية المجلس التنفيذي علما ببعض المبادرات التي يتخذها الصندوق مع شركاء آخرين للأمم المتحدة، بما في ذلك فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التي تتولى شخصيا رئاستها، المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع. وقالت إن الصندوق يقدم دعمه التام لتدابير الإصلاح التي يتخذها الأمين العام على المسار الأول. وقدمت للمجلس أحدث معلومات عن وضعية لجنة التنسيق المعنية بالصحة والمشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وقالت إن أمانات المنظمات المعنية الثلاث تقوم بإعداد مشروع اختصاصات اللجنة وستقدمه إلى المجلس. وأشارت المديرة التنفيذية أمام المجلس أيضا أنه سيكون من المناسب والمفيد أن يتم في عام ١٩٩٦ استعراض برنامجي لتنفيذ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة لعقد المؤتمر - "المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية + ٥ سنوات".

١٩ - وفي معرض التعليق على تقرير المديرة التنفيذية عن عام ١٩٩٦، أعربت عدة وفود عن بالغ تقديرها لصندوق الأمم المتحدة للسكان للتقرير الشامل والحافل الذي قدمه، وأثنت على الجهود التي بذلها الصندوق من أجل تنفيذ أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ورحبت العديد من الوفود بتركيز التقرير على المجالات البرنامجية الأساسية وبالأهمية التي منحها للمراهقين والمرأة وقضايا نوع الجنس. غير أن عددا من الوفود رأت أنه ينبغي أن يأتي التقرير متوخيا مزيدا من التحليل والدقة، وأن يركز على مدى فعالية البرامج والأنشطة وإنجازاتها، بما في ذلك الفوائد التي تكتسبها الأطراف صاحبة المصلحة فيها.

٢٠ - ورحبت الوفود بالخطوات التي يتخذها صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجالات من قبيل الإصلاح الإداري، والأخذ بعملية الإطارات المنطقية، والتوسع في اللامركزية والشراكات مع المنظمات غير الحكومية.

وتم على وجه الخصوص التنويه بأعمال الصندوق في أفرقة العمل المشتركة بين الوكالات، وبخاصة فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، فضلا عن مشاركته في برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز (يونيدز). ورئي أنه يمكن زيادة تعزيز عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في هذا المضمار عن طريق ضمه إلى لجنة التنسيق المعنية بالصحة.

٢١ - وفي معرض ردها، أعربت المديرة التنفيذية عن الشكر للتعليقات المقدمة على التقرير، وأشارت إلى أنه سيتم بذل جميع الجهود الممكنة من أجل وضع تقرير أكثر تحليلا في السنة القادمة، مع التركيز على الإنجازات المحققة، وما ينبغي القيام به، والقيود التي لا تزال قائمة. وأعربت عن اعتقادها بأن التدريب على نهج الإطارات المنطقية فيما يتعلق بالبرمجة الذي يراعي تحليل الأطراف صاحبة المصلحة، سيكون مفيدا للمساعدة على تطوير وسائل قياس الأثر الناجم عن البرامج. ويسعى الصندوق جاهدا إلى وضع هذه المؤشرات في جميع القطاعات التي يعمل فيها.

٢٢ - وعلى الرغم من الترحيب بإنشاء مكتب المراقبة والتقييم، تساءل وفد عن الأساس المنطقي لتكليف مكتب واحد بالمسؤولية عن نشاطين حساسين. واعترفت المديرة التنفيذية بالاختلاف وقالت إنه اختلاف يضعه الصندوق بوضوح في الاعتبار. وأحاطت المجلس التنفيذي علما أيضا بأنه على الرغم من استمرار مديري أنشطة الصندوق بإجراء معظم عمليات تقييم هذه الأنشطة، سيتم تنفيذ المزيد من عمليات التقييم المستقلة كجزء من أنشطة المراقبة.

٢٣ - وفي سياق مناقشة الصحة الإنجابية، أشار عدد من الوفود إلى أن التحول من تنظيم الأسرة إلى مفهوم الصحة الإنجابية الأوسع نطاقا هو عملية قيمة، وأثنت على اتباع الصندوق نهجا عمليا في معالجة أمر التحول. غير أن العديد من الوفود رأت أنه على الصندوق أن يضع في الاعتبار الأهمية التي يتسم بها تنظيم الأسرة فيما يتعلق بتخفيض معدل وفيات الأمهات، والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، واتخاذ مبادرات الأمومة المأمونة، والمسائل المتعلقة بالرعاية اللاحقة للولادة، والرعاية في حالة الإجهاض ونوعية الرعاية. ولا يجب تناول الجهود الرامية إلى التخفيض من عدد حالات الإصابة بالأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بمعزل عن الجهود الأخرى. وأشار أحد الوفود إلى أن الزيادة السريعة في عدد السكان ما زالت أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها بلدان عديدة، وطلب أن تفضي أنشطة الصندوق إلى تخفيض سرعة الزيادة في عدد السكان، وأن تراعي البرامج الجوانب الاجتماعية الثقافية في البلدان المعنية. وطلب وفد تفسيرا لمعنى عبارة "تنظيم الأسرة في سياق النهج المتعلق بالصحة الإنجابية" ولكيفية ارتباط ذلك بالمشاريع والتوقعات. وأشارت وفود أخرى إلى أنه عند التصدي للمسائل المتعلقة بالصحة الإنجابية، يجب أخذ جوانب أخرى في الاعتبار، ومن ضمنها مركز المرأة، والتركيز على المرأة في المناطق الريفية، وتكوين الأسرة المعيشية، ومشاركة المؤسسات الحكومية المحلية.

٢٤ - وأوضحت المديرة التنفيذية أن معظم البلدان قبلت بمفهوم الصحة الإنجابية وتعمل على تنفيذه في برامجها. وأشارت إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعمل، عند وضع البرامج، على اتباع السياسات

العامة المتعلقة بالسكان التي تنتهجها البلدان ذاتها، وأنه على وعي دائم بالحاجة إلى برامج تراعي الأوضاع الثقافية. وأكدت من جديد أن من الأهداف المعلنة في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، تحقيق الاستقرار في عدد السكان، ومن ثم كان التركيز على دور الأفراد، في الاختيار وفي صنع القرار وتحديد الاحتياجات. وأشارت إلى أن الأمومة المأمونة جزء من عملية الصحة الإنجابية، وأن صندوق الأمم المتحدة للسكان يشترك مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف ومجلس السكان في مبادرة الأمومة المأمونة. وذكرت أن الإجهاض غير المأمون هو بدوره مسألة تتعلق بالصحة الإنجابية ويجب التصدي له كقضية من قضايا الصحة العامة. وبينت المديرة التنفيذية أن الصندوق يعمل على نحو وثيق مع برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز في معظم البلدان، وأنه يتولى في بعض البلدان رئاسة الأفرقة المعنية بموضوع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأكدت على الخطط المتعلقة بوضع أنشطة ترمي إلى مكافحة الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في إطار جميع البرامج المتعلقة بالصحة الإنجابية، وأنه سيجري قريبا إصدار مبادئ توجيهية في هذا الصدد.

٢٥ - وأثنت وفود عديدة على الأنشطة التي يقوم بها صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال صحة المراهقين الإنجابية، غير أنها حثت الصندوق على التعاون مع شركاء آخرين في الاضطلاع بهذه الأنشطة. وطلب وفد أن تراعي الأنشطة المضطلع بها في هذا المجال دور الأسرة. وأشارت المديرة التنفيذية إلى المبادرة المشتركة التي اتخذها الصندوق والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة بشأن صحة المراهقين الإنجابية، وإلى إصدار تقرير يتضمن مقالات بأقلام شباب وأبرزت المقالات حاجة الشباب إلى الحصول على الخدمات، وقلقهم إزاء قلة المعلومات التي يتلقونها من آبائهم، ورغبتهم في التعبير عن آرائهم في ضوء المجالات. وستصدر الورقة المذكورة في تموز/يوليه وهي ليست ورقة عن موقف الصندوق، بل تعبير عن آراء الشباب أنفسهم. وأشارت أيضا إلى البرامج المشتركة التي يضطلع بها الصندوق مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة العمل الدولية، في مجال صحة المراهقين الإنجابية.

٢٦ - وأعربت بعض الوفود عن التقدير للتركيز الذي أولاه الصندوق لمسألة الحقوق الإنجابية، وتعاون الصندوق مع اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وطلبت معلومات إضافية عن كيفية تصدي الصندوق لهذه المسائل على الصعيد الداخلي. ورحبت المديرة التنفيذية بالملاحظات المتعلقة بعمل الصندوق مع اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأكدت على التزام الصندوق بالعدالة والمساواة بين الجنسين، وعلى تمكين المرأة، وعلى الحقوق الإنجابية. وأشارت إلى أن هذا المجال يحظى بالأولوية بين اهتمامات الصندوق وأن الشواغل المتعلقة بنوع الجنس تدمج في جميع برامج الصندوق. وأحاطت المجلس التنفيذي علما بعمل الصندوق من أجل التوصل إلى اتفاق يحدد كيفية تصدي المنظمات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان للحقوق الإنجابية. وسلمت بضرورة بذل المزيد من الجهود من جانب المؤسسات ومؤكدة للمجلس أنه سيتم مراعاة ذلك في البرامج المنفذة مستقبلا.

٢٧ - وأثيرت مسألة ختان الإناث، فرحبت وفود عديدة بربط هذه المسألة بمسائل الحقوق الإنجابية. وأكدت بعض الوفود على التجربة الإيجابية في أوغندا لتخفيض عدد حالات ختان الإناث. وطلبت وفود أخرى الحصول على معلومات بشأن القيود القائمة في بلدان أخرى، ونطاق الدراسات التي أجريت،

والاستجابة التي تلقاها الصندوق عند البدء بأنشطة لمناهضة هذه الممارسة. وأشارت المديرة التنفيذية إلى أنه يجري عقد مناقشات عامة بشأن المسائل المتعلقة بختان الإناث، وأن عدة بلدان في أفريقيا تتمثل بتجربة أوغندا في وضع أنشطة مماثلة. وأحاطت أعضاء الوفود علما بالأنشطة التي تقوم بها هيئة الإذاعة البريطانية في لندن من أجل إنتاج برنامج يؤكد على الآثار السلبية المترتبة على ختان الإناث، وعلى البرنامج المشترك بين الصندوق ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف المتعلق بختان الإناث الذي بدأ العمل به في وقت مبكر من السنة.

٢٨ - ورحبت عدة وفود بورقة غرفة الاجتماع عن دور صندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق بالسكان المتأثرين بالكوارث (DP/FPA/1997/CRP.2) والخطوات الإيجابية التي اتخذها الصندوق فيما يتعلق بتوفير خدمات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ وتعاونه مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في هذا الصدد. وأشار أحد الوفود إلى أن هذا الموضوع يمثل شاغلا هاما في أفريقيا وأثنى على الصندوق للأنشطة التي يضطلع بها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. غير أن أحد الوفود تساءل عن الحاجة إلى ورقة غرفة الاجتماع. وأوضحت المديرة التنفيذية أنه نظرا للارتفاع الكبير في عدد الطلبات وفي الأنشطة التي يتم الاضطلاع بها، وجدت أنه من المستصوب إحاطة المجلس علما بما استجد من تطورات. وأشارت إلى التعاون في إطار مشاركة الصندوق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية في مجال توفير المساعدة في حالات الطوارئ بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٩ - وأكد أحد الوفود على المشاكل المتعلقة بالصحة الإنجابية والسكان التي تواجهها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ومنها الحاجة إلى توسيع الفرص المتاحة للمرأة وزيادة دورها في المجتمع، والمشاكل المترتبة على تدهور الحالة الاقتصادية. وأشار الوفد أيضا إلى أن من الشواغل الرئيسية في هذه البلدان، على العكس من أنحاء كثيرة أخرى من العالم، انخفاض معدلات المواليد، وليس ارتفاع معدلات نمو السكان. وطالب بمراعاة ذلك في الأنشطة البرنامجية للصندوق. وأكدت المديرة التنفيذية للوفد أن برامج الصندوق في هذه البلدان ترمي إلى تخفيض عدد حالات الإجهاض الذي يستخدم حاليا كوسيلة من وسائل تنظيم الأسرة، مع خفض معدل وفيات الأمهات والأطفال. ويمثل النهوض بصحة المرأة مجالا آخر من المجالات ذات الأولوية للصندوق في هذه البلدان، شأنها شأن جميع البلدان الأخرى.

٣٠ - وطلبت عدة وفود من الصندوق أن يعمل على نحو أوثق مع الشركاء الآخرين في منظومة الأمم المتحدة في الاضطلاع ببرامجه، وكذلك مع القطاعات غير الحكومية والخاصة والتجارية. وكررت المديرة التنفيذية إبراز عدد من الأنشطة التي يضطلع بها الصندوق بالاشتراك مع وكالات أخرى. وأشارت إلى ضرورة اتباع نهج متكامل في البرمجة الإجمالية تفاديا للازدواجية، وإلى الدور الهام الذي ينبغي أن يقوم به المنسق المقيم في هذا الصدد. وأحاطت المجلس التنفيذي علما بأن الصندوق يقوم حاليا بتنقيح المبادئ التوجيهية من أجل مساعدة المنسق المقيم على أداء هذا الدور. ويتمثل جزء من العملية في وضع نظم بيانات موحدة واستراتيجية موحدة للتقييم القطري. وأشارت المديرة التنفيذية أيضا إلى زيادة تعاون الصندوق مع المنظمات غير الحكومية وتركيز جهودها على التماس شراكات مع القطاعات الخاصة

والتجارية. وذكرت أن اجتماعا عقد مؤخرا مع منظمة الروتاري الدولية في نيويورك، مما قد يؤدي إلى نوع من الجهود التعاونية المشتركة.

٣١ - وطلب أحد الوفود معلومات عن كيفية إعداد الصندوق موظفيه للتعامل مع النهج الجديدة المتعلقة بخدمات الصحة الإنجابية والدعوة وختان الإناث. وأوضحت المديرة التنفيذية أن الصندوق قد بدأ برامج تدريب وإعادة تدريب مكثفة في هذه المجالات للموظفين في المقر والميدان، وإنه يجري الاضطلاع بتقييم للأداء لتحديد كيفية تعامل الموظفين مع هذه المسائل.

٣٢ - وأشار أحد الوفود إلى أن المجالات البرنامجية المتعلقة بالسكان، واستراتيجيات التنمية، والدعوة، تستحق الأولوية في الاهتمام، وطلب التركيز على الحاجة إلى زيادة تعزيز القدرات الوطنية في هذه المجالات. وأشارت المديرة التنفيذية إلى الجهود الجارية فيما يتعلق بدراسة القدرات الاستيعابية التي طلب المجلس التنفيذي إجراءها في السنة الماضية، وإلى أنه سيتم إدراج أية عقبات تواجه التنفيذ الوطني، في التقرير الذي يعده الصندوق من أجل تقديمه إلى المجلس في الدورة السنوية لعام ١٩٩٨.

٣٣ - وطلبت عدة وفود معلومات عن الجهود التي يبذلها الصندوق من أجل تعزيز توافر وسائل منع الحمل في الأجل الطويل على المستوى القطري. وأُعرب عن القلق لأن الجزء من التقرير السنوي للمديرة التنفيذية الذي يتناول البرنامج العالمي لوسائل منع الحمل لم يتضمن معلومات عن مراقبة نوعية وسائل منع الحمل. وأوضحت المديرة التنفيذية أن الصندوق دعم إجراء بعض دراسات الجدوى في الماضي بشأن مرافق إنتاج وسائل منع الحمل المحلية ووجد أنها غير فعالة من حيث التكلفة بصورة عامة. ورغم أن مراقبة النوعية تشكل جزءا لا يتجزأ من البرنامج العالمي لوسائل منع الحمل، إلا أنها سلمت بضرورة تعزيز الجهود على المستوى القطري. ويخطط الصندوق لإقامة بعض مرافق الاختبار التي يمكن أن تتقاسم البلدان خدماتها.

٣٤ - وفيما يتعلق بمسألة الموارد، أعربت عدة وفود عن قلقها لأنه لا يتم تحقيق الأهداف المالية المتفق عليها في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ويجب أن لا يكون التصدي لهذا الفشل من اهتمامات الصندوق وحده أو فرادى البلدان فحسب، بل يجب أن يحظى بجهود مشتركة يبذلها المجتمع الدولي بأسره. وطلبت الوفود إلى الصندوق أن يزيد جهوده الرامية إلى تعبئة الموارد وطلبت إلى البلدان المانحة أن تبذل قصارى جهدها للوفاء بالالتزامات المتعهد بها في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتم تشجيع الصندوق على الاتفاق على جدول زمني للسداد مع البلدان التي تعهدت بأموال ولكن لم تسددها بعد. وأيدت بعض البلدان فكرة "مقايضة الديون"، غير أن بلدانا أخرى رأت أن الفكرة لا تعالج المسألة الرئيسية التي أثارتها المديرة التنفيذية وهي عدم وفاء البلدان المانحة بالتزاماتها. واعترفت المديرة التنفيذية بأهمية هذه المسائل، وأعربت عن أملها في أن تسفر التعليقات المقدمة من الوفود عن مناقشة مثمرة في وقت لاحق في إطار الدورة المتعلقة بورقة غرفة الاجتماع التي أعدها الصندوق عن تعبئة الموارد.

٣٥ - وقد أحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير السنوي المقدم من المديرة التنفيذية عن عام ١٩٩٦ بشأن الأولويات البرنامجيـة، والاستعراض الإحصائي العـام والاستعراض الإقليمي العام (DP/FPA/1997/10، Part I، و Part I/Add.1، و Part II).

باء - المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥

٣٦ - أيدت الوفود بشدة مبادرة استعراض التقدم المحرز فيما يتعلق بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ١٩٩٩، بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة لمؤتمر القاهرة. وطلب عدد من هذه الوفود معلومات إضافية عن الغرض من تلك الممارسة وآثارها المالية. وطلبت الوفود أيضا معلومات عن الدور الذي ستضطلع به لجنة السكان والتنمية في المتابعة المقترحة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأعربت عدة وفود عن أملها في ألا تؤدي الأنشطة المقترحة إلى تحميل صندوق الأمم المتحدة للسكان أعمالا إضافية وفي أن تشارك في الأنشطة جهات أخرى منها ما يقع من خارج منظومة الأمم المتحدة. وأكد أحد الوفود على وجوب أن تشمل عملية المتابعة إجراء تقييم للأثر الكيفي للبرامج على ألا يشمل ذلك إبراز النجاحات المحرزة فحسب، بل التعلم من الخبرات الأخرى أيضا.

٣٧ - وقالت المديرة التنفيذية إنها تتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشة بشأن مسألة "المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥" في سياقها الأوسع وأعربت عن تقديرها للتأييد الذي جرى الإعراب عنه. وأكدت للوفود أن أنشطة الصندوق ذاته المضطلع بها في مجال استعراض الخبرة التنفيذية ستتم في سياق برنامج العمل الحالي للصندوق. وكان من رأيها أنه ينبغي أن تشارك في المتابعة المقترحة جميع الجهات المعنية بتنفيذ ما انتهى إليه المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وليس الحكومات وهيئات منظومة الأمم المتحدة فحسب. وسينصب التركيز في تلك الممارسة على ما جرى إنجازه منذ انعقاد مؤتمر القاهرة وما يلزم القيام به لبلوغ أهداف برنامج عمل المؤتمر، مع التركيز على العقبات التي لا تزال تعترض سبيل بلوغ تلك الأهداف. كما ستتيح المتابعة المقترحة للمجتمع الدولي فرصة للتعلم من النجاحات التي أحرزتها بلدان كثيرة في تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٣٨ - وجرت بعض المناقشات بين الوفود بشأن الطرائق المناسبة لاتخاذ مقرر بشأن الاقتراح المتعلق بـ "المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥". ثم رفعت الجلسة، بناء على اقتراح رئيس المجلس، لكي تعقد في شكل جلسة غير رسمية لمواصلة مناقشة المسائل الإجرائية، بما في ذلك بيان أدلى به مدير شعبة السكان التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات. وبعد استئناف الجلسة الرسمية، اقترح الرئيس أن يجتمع فريق عامل مصغر مكون من الوفود المهتمة بالأمر لصياغة مقرر ينظر فيه المجلس.

٣٩ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٤/٩٧ - المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥: استعراض الخمس سنوات لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما مع التقدير باقتراح المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بإجراء استعراض وتقييم لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

٢ - يطلب إلى المديرة التنفيذية الاضطلاع بالأنشطة التحضيرية اللازمة للاستعراض والتقييم في إطار ولاية صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

٣ - يدعو رئيس المجلس التنفيذي إلى أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الثانية والخمسين، من خلال الدورة القادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الاقتراح الذي يقضي بإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، كي تنظر فيه الجمعية العامة بحيث يتم بعد ذلك البت في العملية والطرائق ذات الصلة.

١٦ أيار/ مايو ١٩٩٧

جيم - تعبئة الموارد

٤٠ - عرض برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية مخططا متفقا عليه لتعبئة الموارد (المحلية والمقدمة من المانحين على السواء) اللازمة على مدى ٢٠ عاما لتنفيذ مجموعة التدابير الأساسية المتعلقة بالسكان والصحة الإنجابية التي وضعها المؤتمر. وحُددت الموارد المطلوبة لتمويل هذا البرنامج بمبلغ ١٧ بليون دولار في عام ٢٠٠٠، تزيد إلى ٢١,٧ بليون دولار في عام ٢٠١٥. وقد أعد صندوق الأمم المتحدة للسكان ورقة غرفة اجتماع بعنوان "بلوغ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية: العواقب الناجمة عن نقص الموارد حتى عام ٢٠٠٠" (DP/FPA/1997/CRP.1) وذلك لإبلاغ المجلس التنفيذي بالتقدم الذي جرى إحرازه منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في بلوغ هذين الهدفين الماليين. وأبرزت الورقة، في صورة كمية، بعض العواقب التي ستترتب بحلول عام ٢٠٠٠ إذا لم يتوافر لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية التمويل الكافي. فاستنادا إلى الافتراضات التي جرى استخدامها فيما يتعلق بالموارد، فإن عدد الأزواج الذين سيستفيدون من الخدمات الحديثة لتنظيم الأسرة سيكون بحلول عام ٢٠٠٠ أقل، بما يتراوح بين ٩٦ و ١٧٥ مليون زوج، من بين الذين سيستفيدون من هذه الخدمات لو جرى بلوغ الأهداف المحددة للموارد؛ وسيتراوح عدد الأزواج الذين لا يستخدمون أية وسيلة من وسائل منع الحمل على الإطلاق بين ٤٣ و ٧٨ مليون زوج؛ وسيُضاف إلى حالات الإجهاض المتوقع حدوثها فعلا فيما بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، البالغ عددها ٢٢٥ مليون حالة إجهاض عدد يتراوح بين ٤٣-٨٨ مليون حالة إجهاض؛ وسيحدث فيما بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ ما يتراوح مجموعه بين ٥٧ و ١٠٤ ملايين ولادة إضافية غير مرغوب فيها؛ وسيموت عدد إضافي من النساء لأسباب متصلة بالأمومة يتراوح بين ٠٠٠ ٦٥ و ٠٠٠ ١١٧ امرأة؛ وسيموت من الرضع وصغار الأطفال في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ عدد إضافي يتراوح بين ٥,٢ ملايين و ٩,٣ ملايين طفل.

٤١ - ورحبت عدة وفود، لدى مناقشتها للورقة، بالتحليل الواضح للنتائج السلبية لنقص الموارد في حين أشارت إلى الطابع الأولي للتحليل الوارد في الورقة. بيد أن وفدين ذهبا إلى أن الورقة تخلط بين الافتراضات العملية والأرقام التي جرى التيقن منها وأعربا عن القلق لأن الورقة قد عرضت النتائج الافتراضية كما لو كانت نتائج مؤكدة. وأشادت وفود كثيرة بالورقة باعتبارها إسهاما مهما في متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وخاصة في الجهود الرامية إلى بدء مناقشة جادة بشأن تنفيذ الجوانب المتعلقة بالموارد في برنامج عمل المؤتمر ووضع استراتيجية مشتركة بشأن الموارد تكفل نجاح البرنامج. واعتبرت بعض الوفود الأرقام المستهدفة التي جرى الاتفاق عليها في المؤتمر فيما يتعلق بتعبئة الموارد، تقديرات مؤقتة لا بد من التحقق منها أكثر، ولا سيما توزيع الموارد على شتى عناصر مجموعة التدابير التي حددها المؤتمر. ودعت وفود أخرى إلى أن تتضمن الورقة إشارة صريحة إلى البيانات المستخدمة ووصفا أكثر تفصيلا للمنهجية المتبعة في حساب نتائج نقص الموارد حتى يصمد التحليل أمام التمحيص الدقيق.

٤٢ - وكان الرأي السائد، في ضوء مناقشة جرت، هو أن أهمية الموضوع ومحدودية الوقت المتاح يحولان دون النظر بصورة متعمقة في ورقة غرفة الاجتماع. أما الوفود التي ذهبت إلى أن الورقة بها بعض أوجه القصور فقد رحبت، بإتاحة الفرصة لتنقيحها بصورة تراعي، قدر الإمكان، التعليقات التي أبدتها. ولذا قرر المجلس التنفيذي مواصلة مناقشة مسألة الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في موعد لاحق.

٤٣ - وطلب المجلس التنفيذي من المديرة التنفيذية تنقيح ورقة غرفة الاجتماع المتعلقة بعواقب نقص الموارد بالنسبة إلى بلوغ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (DP/FPA/1997/CRP.1) وأن تقدم التقرير المنقح، كوثيقة رسمية، إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٧.

ثالثا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: أنشطة التقييم

٤٤ - عرضت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) التقرير المتعلق بأنشطة التقييم وهو جزء من التقرير السنوي للمدير التنفيذي (DP/FPA/1997/10، الجزء الثالث). وقالت إن أنشطة التقييم التابعة للصندوق تتم في ظروف يتزايد فيها الأخذ باللامركزية. وأوضحت أنه يجري بصورة نظامية إنشاء آليات للرصد والتقييم في جميع الوحدات التي يتكون منها الصندوق، كما يتزايد حاليا عدد مرات الاستعانة بجهات خارجية في إجراء التقييم. ويجري حاليا تنقيح مبادئ الصندوق التوجيهية للرصد والتقييم من أجل تأكيد الجوانب الكيفية وتحسين انعكاس النهج البرنامجي. وتشمل المبادئ التوجيهية المنقحة أحكاما تنص على إجراء تقييم في نهاية كل برنامج. وفي عام ١٩٩٦، أنجز الصندوق اثنين من التقييمات المواضيعية -- أحدهما بشأن فعالية الدعم المقدم إلى القابلات التقليديات والآخر بشأن الصحة الإنجابية للمراهقين. وبناء على طلب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، أُجري أيضا تقييم خارجي لبرامج تدريب الموظفين في الصندوق، وستُقدَّم نتائج ذلك التقييم، عن طريق اللجنة الاستشارية، إلى المجلس في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٧. وفضلا عن ذلك، أُجري تقييم خارجي لوظائف أخصائيي خدمات الدعم التقني وسيُبلغ المجلس أيضا بنتائجها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

٤٥ - وتناولت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) بالتفصيل جهودا أخرى ترمي إلى تحسين الرصد والتقييم، منها التدريب على أساليب الإطار المنطقي، الذي بدأ يحصل عليه كثير من موظفي الصندوق في عام ١٩٩٦. وفي أواخر عام ١٩٩٥، بدأت المديرة التنفيذية نظاما لاستعراض تطبيق السياسات لكفالة المساءلة في المكاتب القطرية. وقد أُورد ملخص لنتائج الاستعراضات الثمانية الأولى من هذه الاستعراضات في وثيقة جرى تقديمها إلى المجلس. وفي أواخر عام ١٩٩٦، أنشأت المديرة التنفيذية مكتب الإشراف والتقييم، الذي يتبعها مباشرة، باعتباره مركز تنسيق لرصد متابعة شتى مهام المراقبة ولإدارة استعراضات تطبيق السياسات والتقييمات المستقلة الرئيسية.

٤٦ - وبعد هذا التقديم الذي قدمته نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج)، علقت عدة وفود على مواضيع أثارتها المتكلمة أو وردت في الوثيقة. وقال أحد الوفود إن التقييمات المواضيعية التي من قبيل التقييمين المتعلقين بالقابلات التقليديات والصحة الإنجابية للمراهقين لها قيمة خاصة. وطلب مزيدا من المعلومات عن الكيفية التي ستؤدي بها التقييمات إلى إدخال تغييرات في تصميم البرامج. وذكر أيضا أن التقرير المقدم إلى المجلس جاء فيه أن "الدعوة بوصفها مجالا مواضيعيا تنطوي على صعوبة مفاهيمية". وسئل عن الكيفية التي يجري بها التصدي لهذه الحالة.

٤٧ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء الطلب الهائل على أفرقة الدعم القطري التابعة للصندوق وتساءل عما إذا كان من الممكن زيادة الاعتماد على استخدام الخبراء الوطنيين. وذهب إلى أن زيادة استخدام الخبرة الفنية الوطنية تقتضي تغييرا في مواقف ممثلي الصندوق. وقال وفد آخر إنه لم يلاحظ في التقرير أن الصندوق يخلُص إلى نتائج من تقييم متكامل يتسنى من خلالها فعلا الحكم على فعالية برامج الصندوق.

٤٨ - ورحب أحد الوفود بالالتزام الشديد نحو رصد الأداء البرنامجي وذهب إلى أن إنشاء مكتب الإشراف والتقييم يعد تطورا إيجابيا للغاية. وذكر الوفد أيضا أن التبادل التقني بشأن الأنشطة البرنامجية قد ازداد بين الجهات المانحة في السنوات الأخيرة. وفي هذا الصدد، فقد أوضحت حلقة التقييم التي أجريت في لندن مؤخرا ضرورة التحرك نحو وضع قائمة موحدة بمؤشرات الصحة الإنجابية. فذلك لن يساعد الصندوق فحسب، بل سيساعد أيضا الشركاء الإنمائيين الآخرين العاملين في هذا المجال.

٤٩ - وأعرب أحد الوفود، متكلما بالنيابة عن وفد آخر أيضا، عن الشكر للصندوق لما توخاه التقرير المتعلق بالتقييم من صراحة شديدة. وفيما يتعلق بتقييم برنامج الصندوق المتعلق ببابوا غينيا الجديدة الذي وردت مناقشته في الوثيقة، تساءل الوفد عن الدروس المستفادة من هذا التقييم من حيث تصميم البرنامج. وقال إن التقييم يبين بوضوح ضرورة زيادة التركيز، فضلا عن زيادة مشاركة الحكومة، وتساءل الوفدان عن كيفية استخدام الدروس المستفادة. وأعرب الوفدان عن ارتياحهما لأن التقييم الموجز لنظام خدمات الدعم التقني قد تناول المسائل المتعلقة بالأثر الناجم. وتساءل الوفدان عن الكيفية التي سيساعد بها استخدام أساليب الإطار المنطقي في قياس الأداء. وباختصار، رأى الوفدان أن الورقة تعد بيانا يعمّم فيه سرد وقائع الأنشطة المضطلع بها في مجال التقييم ولم يُوص فيها بمسارات إجرائية تتبع للتصدي لمسائل محددة. ولكنهما ارتأيا، في الواقع، أن من الضروري الوصول إلى استنتاجات بشأن الدروس المستفادة وتعميمها على المنظمة كلها.

٥٠ - وطلب أحد الوفود توضيح شكل الصلة بين التقييمات المواضيعية والبرامج الإقليمية. وذهب الوفد إلى ضرورة زيادة الفعالية عن طريق التشجيع على زيادة التفاعل بين المقر والمكاتب القطرية. وأكد وفد آخر على أن المجلس التنفيذي لا يمكنه أن يستغني عن التقارير الدورية المتعلقة بالتقييم في أدائه لعمله. وأعرب الوفد نفسه عن القلق إزاء عدد التقييمات الخارجية التي تجري حاليا. وطلب إتاحة إمكانية الوصول إلى التقييمات عن طريق شبكة الإنترنت؛ فإذا لم يتسن ذلك بالنسبة إلى جميع التقييمات، فربما تَيسَّر، إذن، أن يتاح ولو ملخصات لهذه التقييمات المواضيعية. وذهب إلى أن التقييمين المتعلقين بالقابلات التقليديات والصحة الإنجابية للمراهقين لهما أهمية خاصة ويلزم نشرهما على نطاق أوسع. وكان من رأي الوفد أنه يلزم أن يكون تقييم خدمات الدعم التقني ذا طابع مستمر. وفيما يتعلق باستعراضات تطبيق السياسات، فمن الضروري إيلاء عناية بالصعوبات التي جرى تحديدها، كما ينبغي أن يجري، بمزيد من العناية، رصد استخدام المفاهيم الجديدة.

٥١ - وقال أحد الوفود، متكلما بالنيابة عن وفد آخر أيضا، إنهما راضيان عن التوجه العام للتقرير المتعلق بالتقييم وعن تغطيته العامة، ولكنهما مهتمان بالنطاق الذي يمكن فيه إجراء تقييمات مشتركة مع وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها الأخرى. ورحب الوفد بمكتب الإشراف والتقييم الجديد ولكنه أعرب عن قلقه لأنه يُركِّز مهام أكثر من اللازم في مكتب واحد؛ وأيا كان الأمر، فإن مراجعة الحسابات والإشراف يختلفان اختلافا شديدا عن التقييم واستعراضات السياسات. وقد يلزم الفصل بين المهام مستقبلا. وذكر هذان الوفدان عدة مواضيع يريدان أن تشملها التقارير المقبلة، وبيانها على النحو التالي: خطة عمل لأنشطة التقييم المقبلة؛ مزيد من المناقشة بشأن كيفية تعميم النواتج؛ وماهية المعايير الموضوعة لتنفيذ التوصيات؛ وما يجري فعله لكفالة استيعاب الموظفين للمفاهيم الجديدة لمرحلة ما بعد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وفي معرض الإشارة إلى مفاهيم مرحلة ما بعد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ذهب هذان الوفدان إلى أن الدعوة عنصر حيوي ولكن لا يبدو أنه ينال الأهمية التي يستحقها - فكون النتائج غير قابلة للقياس مباشرةً لا يعني أنها غير مهمة. كما يبدو أن المسائل المتعلقة بنوع الجنس لا تخصص لها إلا حصة قليلة من إجمالي الموارد. ورغم أن مسألة نوع الجنس مشمولة بأكثر من مجال، فإنها جديرة أيضا بجهود ومتابعة مُركَّزة شأنها في ذلك شأن المجالات البرنامجية الأساسية الثلاثة.

٥٢ - وأشار أحد الوفود إلى أنه تم إجراء عدد كبير من التقييمات. وتساءل عن إمكانية دمج بعضها لكي يتم إجراؤها بمزيد من الكفاءة. كما تساءل عما إذا كان الرصد الذاتي جزءا من التصميم الموحد للمشاريع. وفي هذا الصدد، قال وفد آخر إنه لدى الحديث عن التقييم، فمن الواضح أن المصطلح يشمل عدة مستويات من التقييم، ومنها الرصد، بيد أنه يلزم الاحتفاظ بهذا التمييز بينها - ومن الواضح، مثلا، أن ممارسة استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات ليست تقييما. وبالمثل، فإن المراقبة الداخلية تختلف عن التقييم ويلزم تمييزها عن غيرها.

٥٣ - ولاحظ وفد آخر أن الصحة الإنجابية للمراهقين من المسائل المثيرة لقلق شديد وأنه يتعين أن تُستخدم نتائج التقييم المتعلق بهذا الموضوع في بلده وفي بلدان أخرى. والغرض من الأنشطة التنفيذية هو بناء القدرات حتى يتسنى للبرامج القطرية أن تضطلع بأنشطتها الخاصة بها، وتساعد التقييمات في تحقيق ذلك. وينبغي أن تتعلم المؤسسات بعضها من بعض.

٥٤ - وشكرت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) الوفود على التعليقات الإيجابية التي أبدوها بشأن التقرير المتعلق بالتقييم. وقالت إن يكون من دواعي القلق الرئيسية لدى الصندوق، بطبيعة الحال، هو كيفية استيعاب نتائج التقييمات واستخدامها. فهنالك، مثلا، نظام لاستعراض نتائج التقييمات المواضيعية يشمل صياغة مذكرة استشارية برنامجية ثم تعميمها على نطاق واسع، بما في ذلك على جميع المكاتب القطرية وأفرقة الدعم القطري. ويجري حاليا حل المشكلة المفاهيمية للدعوة عن طريق مبادئ توجيهية جديدة يجري حاليا إصدارها للمكاتب القطرية. وأعربت عن موافقتها على ضرورة استخدام الخبرات الفنية الوطنية إلى الحد الممكن وعلى أن أفرقة الدعم القطري لا يمكنها أن تتصدى لجميع المسائل موضع الاهتمام. وهذا هو السبب في أن الصندوق يشارك حاليا بنشاط في وضع قوائم بالخبراء الوطنيين من خلال الجهود المشتركة للمكاتب القطرية وأفرقة الدعم القطري. وأعربت عن موافقتها على ضرورة توخي مزيد من الوضوح بشأن الغرض من أنشطة التقييم وعلى وجوب إقامة صلة أوثق بين المقر والميدان. وقالت إن الصندوق ينشر حاليا، على أوسع نطاق ممكن، نتائج التقييمين المواضيعيين المتعلقين بالقابلات التقليديات والصحة الإنجابية للمراهقين. كما تُستخدم حاليا نتائج تقييم البرنامج القطري لبابوا غينيا الجديدة في تصميم البرنامج الجديد. وأفادت بأن أساليب الإطار المنطقي تشمل فعلا خطوات واضحة بشأن الرصد والتقييم، ولكن تدريب جميع الموظفين على هذه الأساليب سيستغرق وقتا، شأنه في ذلك شأن انعكاس النتائج على البرامج ذاتها. وقالت إن التقييمات المواضيعية قد وضعت للتصدي لاحتياجات عالمية محسوسة.

٥٥ - وأعربت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) عن موافقتها على وجود تمييز بين الرصد والتقييم؛ وهو تمييز لعله لم يُوضَّح بصورة كافية في التقرير رغم أنه موجود بوضوح كاف في الأنشطة. وأوضحت أنه قد جرى لدى مناقشة هذا التمييز في التقرير، استعمال اللغة المستخدمة عموما، واعتذرت عن أي غموض في هذا الصدد -- فالواضح أن ممارستي الرصد، واستعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات لا تُعدان من أنشطة التقييم. ولا يقوم مكتب الإشراف والتقييم بعمليات مراجعة الحسابات رغم أن على المكتب مسؤولية كفالة تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات على نطاق الصندوق بأكمله. ويتفاوت عدد التقييمات كثيرا بين عام وآخر؛ وكان عددها في عام ١٩٩٦ كبيرا بدرجة غير عادية نظرا لانتهاء كثير من البرامج وبالتالي اختتام كثير من المشاريع، مما استلزم إجراء كثير من التقييمات. وسيتم التركيز مستقبلا، مع زيادة مواصلة الصندوق اتباع نهج البرامج الفرعية، على التقييمات الأكثر اتصافا بالطابع الشامل، وستكون تقييمات البرامج القطرية إلزامية.

٥٦ - ووافقت على ضرورة توخي مزيد من الوضوح في خطة العمل المقبلة للتقييم. ولعلم المجلس التنفيذي، فإن التقييمات المواضيعية المقرر إجراؤها في عام ١٩٩٧ تتصل بالأمومة المأمونة وفيروس نقص المناعة البشرية - متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وردا على تساؤلات عما إذا كان سيجري تقييم جميع المشاريع، وما إذا كانت المشاريع ستزود بآليات ذاتية للرصد والتقييم، قالت إن استخدام هذه الآليات سيزداد، غير أنه لن تكون هناك على الدوام تقييمات خارجية. وأكدت أن الصندوق قد أنجز تقييما لبرامج تدريب الموظفين، وسيُقدَّم تقرير إلى المجلس لأغراض الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧. ثم أعربت عن موافقتها على أن الصندوق ربما لم يُقيِّم أنشطته المتعلقة بنوع الجنس تقييما كافيا، ولكنه سيفعل المزيد في هذا الصدد مستقبلا. ولا يزال الصندوق يدعم تركيز الأمم المتحدة العام على مواءمة المؤشرات بين

الوكالات. وقالت إنها تتوقع أن تنال مسألة التنفيذ الوطني اهتماما كبيرا في الدراسة المتعلقة بالقدرة الاستيعابية الجاري إعدادها لكي ينظر فيها المجلس في العام المقبل.

٥٧ - وقد قرر المجلس أن يحيط علما بالتقرير المتعلق بالأنشطة التقييمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1997/10، الجزء الثالث).

رابعا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: خطة العمل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١

٥٨ - عرض نائب المديرة التنفيذية (السياسات والإدارة) خطة العمل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ وطلب سلطة الإنفاق البرنامجي (DP/FPA/1997/7). واستعرض بإيجاز الأداء المالي للصندوق في عام ١٩٩٦، مؤكدا على الانخفاض الطفيف في الإيرادات من الموارد العادية مقارنة بعام ١٩٩٥، وما تبع ذلك من انخفاض في الموارد العادية المستخدمة في الإنفاق على المشاريع، والانخفاض في الأرصدة المرحلة بمبلغ مليوني دولار من نهاية عام ١٩٩٥ إلى نهاية عام ١٩٩٦. وعندما وضع الصندوق خطة العمل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ استخدم تقديرا لإيرادات عام ١٩٩٧ بلغ ٣٢٥ مليون دولار وزيادة سنوية في الإيرادات نسبتها ٧ في المائة. وأدى ذلك إلى إجمالي إيرادات لفترة خطة العمل يزيد عن ١,٥ بليون دولار، بزيادة قدرها ٨٤ مليون دولار عن تقديرات فترة خطة العمل ١٩٩٧-٢٠٠٠.

٥٩ - وعند استعراض أداء الصندوق في عام ١٩٩٦، أعربت عدة وفود عن تأييدها للاتجاه المتزايد في تخصيص الموارد لصالح أفريقيا والفئة "ألف" من البلدان، وهو ما انعكس أيضا في الأرقام التخطيطية لخطة العمل ١٩٩٨-٢٠٠١. وطلب وفد تأكيدات بأن الصندوق سيراعي، عند تطبيق مقرر المجلس التنفيذي ١٥/٩٦ بشأن تخصيص الموارد، مدى جدارة كل برنامج قطري على حدة. فيما طلب وفد آخر تأكيدات بأن زيادة الدعم لأنشطة الصحة الإنجابية لن تعني تخفيض الدعم للأنشطة ذات الصلة بالإعلام والتعليم والاتصال.

٦٠ - وفيما يتعلق بخطة العمل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، أعربت الوفود عموما عن تأييدها لأرقام التخطيط المالي وأثنت على التخفيض الذي أجري في الأرصدة المرحلة. وجرى طرح عدة أسئلة بشأن مدى ملاءمة الاحتفاظ باحتياطي تشغيلي بنسبة ٢٠ في المائة من الإيرادات. وعلقت عدة وفود بأن تقدير الزيادة السنوية في الإيرادات بنسبة ٧ في المائة يبدو عاليا جدا. فقد ساد الاعتقاد بأن الرقم يعبر عن تفاؤل شديد، خصوصا في ضوء انخفاض الموارد العادية فعلا بنسبة ١ في المائة من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٦ وأن المساعدة الإنمائية الرسمية تتجه نحو الانخفاض في جميع أنحاء العالم. وطرحت بعض الوفود أيضا أسئلة بشأن الاستراتيجية التي سيعتمدها الصندوق في حالة حدوث نقص في الموارد وأعربت عن دهشتها إزاء التقدير القائل بأن الموارد الثنائية والمتعددة الأطراف سوف تصل إلى ٢٥ مليون دولار سنويا خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠١.

٦١ - ورحبت وفود بالجهود التي يبذلها الصندوق للسيطرة على تكلفة الأنشطة الإدارية وعدم تخفيض الحصة المخصصة لأنشطة البرامج القطرية من الإيرادات، إلا أن بعض الوفود أعربت عن قلقها فيما يتعلق

بالزيادات المتنبأ بها في وثيقة خطة العمل بالنسبة لميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، خصوصا في ضوء السياسة الحالية الآخذة باللامركزية في الأنشطة الإدارية.

٦٢ - ورد نائب المديرة التنفيذية (السياسات والإدارة) على الشواغل التي أثارها المجلس التنفيذي فيما يتعلق بالمعدل المقدر للزيادة السنوية في الإيرادات بإبلاغ الوفود بأن نسبة ٧ في المائة هي متوسط الزيادات السنوية في الإيرادات التي حققها الصندوق على مدار السنوات الثماني الماضية وأنه ينبغي لذلك اعتبارها رقما تخطيطا مستقرا على المدى الطويل. وأكد على أنه نظرا لأن خطة العمل هي خطة متجددة لأربع سنوات، فإن المعدل التقديري للزيادة سيجري تنقيحه سنويا وفقا للمساهمات الفعلية المتلقاة. وفيما يختص بالاستراتيجية التي سيعتمدها الصندوق في حالة نقص الموارد، أشار إلى أن زيادة إمكانية التنبؤ بالمساهمات المقدمة من البلدان المانحة سيتيح للصندوق أن يحقق تخطيطا أفضل للموارد، سيؤدي بدوره إلى التخفيف من خطر حدوث نقص في الموارد. وأكد أيضا في هذا الصدد أن الخبرة السابقة قد علمت الصندوق أن الاحتفاظ باحتياطي تشغيلي بنسبة ٢٠ في المائة أمر ضروري في ضوء تذبذب من مستويات الإيرادات. وأضاف قائلا إن الصندوق سيواصل مع ذلك رصد الاحتياطي عن كثب. وفيما يتعلق بتقدير الموارد الثنائية والمتعددة الأطراف في خطة العمل بمبلغ ٢٥ مليون دولار سنويا للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، أبلغ الوفود أن التقدير يستند إلى المؤشرات الأولية من المانحين، كل على حدة، ومن الاتحاد الأوروبي.

٦٣ - وفيما يتصل بالشواغل المعرب عنها بشأن ميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي، أوضح نائب المديرة التنفيذية (السياسات والإدارة) أن المجلس التنفيذي سيناقش تلك الميزانية بشكل شامل في سياق دورة سبتمبر. وأكد أيضا على أن الصندوق تمكن في فترتي السنتين السابقتين من تحقيق وفورات في مصروفاته الإدارية ولذلك فإن الميزانية المخصصة لم تستخدم بالكامل وأضاف أن الزيادة المسقطة في ميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي قد جاءت أيضا نتيجة التضخم الكامن وزيادات قانونية في التكاليف.

٦٤ - وقد اعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١١/٩٧ - خطة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ وطلب سلطة الإنفاق البرنامجي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يقر مقترحات المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، الواردة في الفقرات من ٧ إلى ١٨، بشأن تخطيط الموارد البرنامجية؛

٢ - يوافق على طلب سلطة الإنفاق البرنامجي لعام ١٩٩٨ بمستوى يعادل الموارد الجديدة القابلة للبرمجة المتوقعة لعام ١٩٩٨، والمقدرة حاليا بمبلغ ٢٧٨ مليون دولار؛

٣ - يقر استخدام التقديرات التالية للموارد الجديدة القابلة للبرمجة من الموارد العادية للتخطيط البرنامجي للفترة ١٩٩٩-٢٠٠١ بمبلغ ٢٩٨ مليون دولار لعام ١٩٩٩؛ و ٣١٨ مليون دولار لعام ٢٠٠٠؛ و ٣٤١ مليون دولار لعام ٢٠٠١؛

٤ - يقر أيضا استخدام التقديرات التالية للموارد الجديدة القابلة للبرمجة من التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف بمبلغ ٢٥ مليون دولار سنويا للأعوام ١٩٩٨-٢٠٠١.

١٤ أيار/ مايو ١٩٩٧

خامسا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: عملية البرمجة

٦٥ - أعربت وفود عن تقديرها للمقترحات الواردة في الوثيقة المعدة للمجلس التنفيذي بخصوص توصيات بشأن عملية البرمجة في صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1997/9)، التي أوجزت نائبة المديرة التنفيذية (البرامج) نقاطها الأساسية. ورحب كثير من الوفود بالاقتراح الوارد في التقرير الذي يقضي بالمشاركة بشكل أنشط في عملية البرمجة. وكان هناك اتفاق عام على أن أمثل وقت لتلقي المدخلات من أعضاء المجلس هو أن يتم ذلك في إطار عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات عند تصميم إطار العمل الاستراتيجي للبرنامج. بيد أن عدة وفود كررت تأكيد أن مشاركة ممثلي الدول الأعضاء، كل على حدة، في عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات ليست على غرار قيام المجلس التنفيذي بتمحيص البرنامج المقترح وأن المجلس لا يمكنه أن يتنازل عن مسؤوليات الإدارة الموكلة إليه. وشدد كثير من الوفود أيضا على أن السيادة الوطنية لبلد البرنامج يجب أن تكون الشاغل ذا الأولوية خلال عملية البرمجة، ومن ثم يجب أن تستمر المسؤولية الأساسية عن هذه العملية في يد الحكومة والصندوق. وساد اتفاق عام على أن اعتماد أي عملية موافقة على البرامج ينبغي ألا يزيد الأعباء الإدارية التي يضطلع بها الصندوق. واقترح أحد الوفود أن يجري استعراض أي عملية يجري اعتمادها مهما كان نوعها بعد سنتين من اعتمادها.

٦٦ - وذكرت عدة وفود أن عملية البرمجة التي يجري النظر فيها تحقق توازنا طيبا بين الطرائق المستخدمة حاليا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف، اللذين لكل منهما جوانب قوة وضعف. وقد جرى التشديد مع ذلك على أن الهدف النهائي ينبغي أن يكون تحقيق المواءمة بين العمليات التي تقوم بها الهيئات الثلاث جميعها. وفي معرض مناقشة تفاصيل عملية الموافقة المقترحة على البرامج، علّق أحد الوفود بأنه سيكون من الضروري تحديد موعد نهائي لتلقي تعليقات الأعضاء بمجرد تعميم وثيقة الاستراتيجية البرنامجية. واتفقت الوفود على أنه قد يكون من الضروري بمجرد تلقي التعليقات إجراء مناقشات غير رسمية لحل أي خلافات تنشأ وإن كان ينبغي ترك إجراء هذه المناقشات لتقدير الصندوق، إذا ما ارتؤي أن إجراءها أمر مستصوب. وسأل أحد الوفود عمن سيتكفل بسداد تكاليف المشاركة في عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات.

٦٧ - ونظرا لكبر عدد البرامج القطرية التي غالبا ما تكون هناك حاجة إلى النظر فيها، أعرب كثير من الوفود عن رأي مؤداه أنه ينبغي استخدام عملية "عدم الاعتراض"، أي أنه ستتم الموافقة على البرنامج القطري بصورة تلقائية ما لم يطلب الأعضاء النظر فيه رسميا. وكانت هناك آراء مختلفة بشأن طرائق الشروع في هذا النظر الرسمي، حيث يرى الكثيرون أن القاعدة الحالية التي يعمل بها البرنامج الإنمائي، التي تستلزم طلبا خطيا من خمسة أعضاء هي شديدة التقييد. ولاحظ بعض الوفود أن عبارة "عدم الاعتراض" مضللة بمعنى أن الأعضاء لا يعترضون على البرنامج المقترح ولكنهم يرغبون في إبداء ملاحظات أو طلب تفسيرات أو كلا الأمرين معا. وجرى الإعراب أيضا عن رأي مؤداه أن سياسة عدم الاعتراض يمكن أن تخلق انطباعا بأنها موجهة ضد بلدان معينة دون غيرها، وهو ما يتعين تجنبه.

٦٨ - وأعرب أحد الوفود عن وجهة نظر مؤداها أن المبادئ التي تحكم أي اقتراح ينبغي أن تكون البساطة والالتزام المهني والثقة المتبادلة. وذكر وفد آخر أن مدخلات المجلس التنفيذي لا يمكن ترجمتها ترجمة تامة إلى إجراءات؛ وأنه يتعيّن استخدامها لتوفير مبادئ توجيهية استراتيجية للتعاون. وفي هذا الصدد، قال وفد آخر إن دور المجلس في عملية البرمجة القطرية ينبغي أن يكون متابعة تنفيذ ما قرره المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية. وذكرت عدة وفود أنها وجدت أن الجلسات غير الرسمية مع ممثلي الصندوق ذات قيمة خاصة وطلبت استمرارها. وأعرب وفد عن تقديره للتأكيد على الدروس المستفادة والمقترحات الاستراتيجية ونواتج البرامج. وذكر أحد الوفود، وتبعه آخر، أنه ينبغي توسيع نطاق الدور الذي يضطلع به الصندوق لتلبية احتياجات الفئات المستضعفة، مثل المجتمعات الريفية، والتحديات التي يشكلها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٦٩ - وشجع أحد الوفود الصندوق على استخدام الخبرة المحلية في تنفيذ بعثات استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات، بينما كرر آخر وجهة النظر القائلة بأن التمثيل الحكومي في العملية حاسم الأهمية. وثمة حاجة للحفاظ على السيادة الوطنية، ولم يكن واضحا كيفية تحقيق التوافق بين مشاركة المجلس المبكرة والحفاظ على هذه السيادة. وتساءل نفس الوفد عن فكرة "الأخذ والعطاء"، المذكورة في الوثيقة DP/FPA/1997/9، بين الصندوق وأعضاء المجلس التنفيذي في وضع الاستراتيجية البرنامجية: يتعيّن الاتفاق بين الحكومة والصندوق على الاستراتيجية.

٧٠ - وفي معرض الرد على تعليقات وأسئلة الوفود، أعربت نائبة المديرة التنفيذية (البرامج) عن ارتياحها بإقرار المجلس التنفيذي المشاركة المبكرة في عملية البرمجة وعن رغبتها في الإبقاء على بساطة هذه العملية. وأوضحت أن عملية البرمجة تمر بمرحلتين أساسيتين: الأولى هي مراجعة عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات وتقديم التوصيات بشأنها، والثانية عملية الإعداد للبرنامج القطري التي تتم مشاركة بين الحكومة والصندوق. وشددت على أن التشاور الأوسع نطاقا المتوخى حاليا سيكون ضمن توصيات عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات المقدمة من أجل الإجراءات التي سيتخذها الصندوق لأن البرنامج القطري نفسه هو نتيجة الاتفاق بين الصندوق والحكومة. ويرى الصندوق أن دور الحكومة محوري في عملية البرمجة. ويقوم الصندوق بتنقيح مبادئه التوجيهية الخاصة بعملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات ومن التغييرات التي يجري إجراؤها ما يكفل أن تكون هذه العملية مدفوعة بدافع وطني. وإن بناء القدرات مهم للغاية وهو أحد أهداف عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات.

٧١ - وأعربت أيضا عن سعادتها بتقدير المجلس التنفيذي للصعوبات التي تواجه الصندوق عندما يكون من الضروري تقديم وثيقتين رسميتين، في مراحل مختلفة، لينظر المجلس فيهما، كما حدث في عمليات معينة أخرى تختص بالموافقة على البرامج. وقالت إن الصندوق يرغب في مواصلة المشاورات غير الرسمية مع أعضاء المجلس بشأن خيار التوصيات البرنامجية: التي سيكون من شأنها المساعدة في تجنب التأخيرات لأنها قد لا تكون ضرورية دائما. وردا على سؤال بشأن اللغات، أبلغت المجلس أن توصيات عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات سيكون من الضروري تعميمها باللغة التي أعدت بها إما الأسبانية أو الانكليزية أو الفرنسية. وحول سؤال عن تكاليف المشاركة في العملية قالت إن ذلك سيترك للبلد المشارك. وأضافت أن تحقيق المواءمة في الإجراءات مع الوكالات والمنظمات الأخرى أمر ضروري، وأعربت عن توقعها بأن يجري تنقيح الإجراءات عندما تتخذ عملية إصلاح الأمم المتحدة الحالية الشكل المطلوب. وقالت إن الصندوق ما برح يركز برامجه بشكل أكبر على تلبية احتياجات الفئات المستضعفة.

٧٢ - وفي أعقاب المشاورات غير الرسمية، اعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي على أن يبدأ نفاذه اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨:

١٢/٩٧ - توصيات بشأن عملية البرمجة في صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير المديرة التنفيذية بشأن عملية البرمجة في صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1997/9)؛

٢ - يسلّم بأن المسؤولية الأساسية عن وضع أي برنامج قطري تقع على كاهل حكومة بلد البرنامج، مع دعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

٣ - يطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان، أن يراعي، في عملية البرمجة، ما يلي واضعا في اعتباره ضرورة الحد من العبء الإداري:

(أ) أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيعقد، خلال عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات، جلسات إحاطة إعلامية على الصعيد الميداني للأطراف المهتمة بشأن النتائج الآخذة في الظهور؛

(ب) أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيتيح ملخص عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات (التوصية القطرية)، الذي سيبين: '١' الإجراءات الاستراتيجية المقترحة وأساسها المنطقي؛ '٢' الميزة النسبية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وطابعه التكاملي بالمقارنة مع الجهات الفاعلة الأخرى؛ '٣' المجالات المواضيعية الممكنة، بالاعتماد في ذلك أيضا على الدروس المستفادة من البرامج الأخرى؛

(ج) أن الأمانة ستوفر التوصية القطرية، عند طلبها، لجميع أعضاء صندوق الأمم المتحدة للسكان، الذين قد يقومون، في غضون ستة أسابيع من إرسال هذه التوصية، بتقديم آراء بشأنها، بحيث تأخذها الأمانة في اعتبارها عند زيادة تطوير البرامج؛ وأن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيحيط المجلس التنفيذي علما بهذه العملية؛ وأن هذه الآراء ستتاح أيضا لجميع أعضاء صندوق الأمم المتحدة للسكان، عند طلبها، وأن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد يتخذ، عند الاقتضاء، الترتيبات اللازمة لإجراء مناقشة في المقر، يشارك فيها بلد البرنامج؛

٤ - يطلب أن تتضمن البرامج القطرية المقدمة إلى المجلس التنفيذي بيانات واضحة بالغرض، والمنجزات التي يمكن تحقيقها (لكل مجال برنامج فرعي)، والمعايير المالية والمؤشرات التي سيقيس بها صندوق الأمم المتحدة للسكان أداء البرامج وفاعليتها وتأثيرها؛

٥ - يقرر أن ينظر المجلس التنفيذي في البرامج القطرية للموافقة عليها دون مناقشة إلا إذا قدم أكثر من عضو طلبا كتابيا بذلك، مبدئيا، قبل إنعقاد الدورة بأسبوعين؛

٦ - يوصي بالقيام، متى أمكن، بالتنسيق والمواءمة مع الصناديق الأخرى في الجهود الرامية إلى تنسيق الترتيبات المتعلقة بعمليات البرمجة القطرية في منظومة الأمم المتحدة؛

٧ - يطلب أن تقوم المديرة التنفيذية باستعراض تنفيذ هذه الترتيبات في موعد يتيح متسعا من الوقت لتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٠.

١٦ أيار/ مايو ١٩٩٧

سادسا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: استراتيجية الإعلام والاتصال

٧٣ - عرض مدير شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية التقارير المتعلقة باستراتيجية الصندوق للإعلام والاتصال (DP/FPA/1997/8) فأوضح أولا أن التقرير قد حظي بتعاون كبير من المجلس التنفيذي جاء على شكل اجتماعات غير رسمية متعددة عقدت على امتداد السنة الماضية. وقال إن الهدف كان يتمثل في إيجاد أفضل السبل لتعظيم موارد الصندوق في مهمته لتعزيز الوعي بالمسائل السكانية على جميع مستويات المجتمع في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. وتتمثل استراتيجية الصندوق بوصفها جزءا من دوره الكلي في الدعوة إلى كفالة فهم وقبول مبادئ ومقاصد وأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في جميع البلدان باعتبارها التزاما.

٧٤ - وأوضح المدير أربعة أنواع من الأنشطة المقرر الاضطلاع بها كجزء من الاستراتيجية العالمية للإعلام والاتصال: زيادة الوعي والفهم بدور السكان وأهميتهم في عملية التنمية وكسب التأييد لأنشطة الصندوق، وكسب التأييد لأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وتعبئة الموارد التي دعا إليها برنامج عمل ذلك المؤتمر وتقديم المساعدة على المستوى الوطني لبناء القدرات في مجالي الإعلام والاتصال لدعم الصحة الإنجابية والاستراتيجيات السكانية والإنمائية. وقال إن هذه الأنشطة تضاف إلى أنشطة الدعوة والتعاون الاقتصادي الدولي المضطلع بها على المستوى الوطني، التي هي جزء من البرامج القطرية، وأشار

في هذا الصدد إلى مجموعة من مواد الإعلام والاتصال للصندوق تتضمن عناصر عديدة مستمدة من البرامج القطرية.

٧٥ - ومضى يقول إن الصندوق يعمل مع المنظمات غير الحكومية ذات الصلة في جميع البلدان المانحة. وقد أجري مؤخرا استطلاع للرأي في البلدان الأوروبية بشأن وعي الجمهور بالمساكن السكانية وبصندوق الأمم المتحدة للسكان، ونشرت نتائجه بالمشاركة مع الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة و ١٧ منظمة غير حكومية وطنية أوروبية. واتضح من بيانات الاستطلاع انخفاض مستوى الاهتمام بالمسائل السكانية كما اتضح أن ثمة تأييدا للمعونة الإنمائية الحكومية المقدمة لدعم تنظيم الأسرة والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتوعية بشأنه. والمهمة المقبلة هي تثقيف الجمهور على نحو أفضل لإيجاد تفهم وتأييد لأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٧٦ - وأبلغ المدير المجلس ببعض الخطوات الجاري اتخاذها لتحسين الاتصال: التحسينات الجارية فيما يتعلق بالربط بشبكة الانترنت وصفحة الصندوق على الشبكة العالمية ومواصلة الجهود لضم شخصيات عالمية مرموقة إلى قائمة "سفراء الخير" في مختلف بلدان العالم. وشدد على أن البرنامج الجيد هو أفضل أنشطة الدعوة. وقال إن الاتصال تحد صعب والأصعب منه هو قياس النجاح. ووصف الدور الذي يضطلع به الصندوق في مجال الدعوة بأنه عامل لا بد منه لنجاح الصندوق والذي تعهد بألا يدخر أي جهد ممكن للترويج لأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٧٧ - وفي المناقشة التي دارت بعد ذلك، أعربت معظم الوفود عن تقديرها للعملية الاستشارية التي تم الاضطلاع بها في سياق إعداد الوثيقة. وأعرب أحد الوفود عن الأمل في ألا تتبدد قوة الدفع المتوافرة الآن بعد أن تم وضع الاستراتيجية. وتساءلت عدة وفود ما إذا كانت الاستراتيجية تصف الأنشطة المعتزم الاضطلاع بها في المستقبل أو تصف الأنشطة الجاري الاضطلاع بها حاليا. وذكر عدد منها أن تصميم الاستراتيجية عملية ينبغي أن تظل متواصلة. وشددت عدة وفود على أهمية الرصد، فاقترحت أن يجري في اجتماعات المجلس التنفيذي القادمة تقديم تقارير شفوية عن تنفيذ الاستراتيجية. وشدد عدد من الوفود على ضرورة إيجاد توازن بين اللغات في جميع منشورات الصندوق وفي صفحته على الشبكة العالمية. وذكر وفد أنه ينبغي بذل جهود لتجنب قيام حالة تباين في التشديد على الأنشطة الدولية والإقليمية على حساب الأنشطة المحلية.

٧٨ - وطرح رأي بأن التقرير لم يميز بوضوح بين سياسات الاتصال الموجهه نحو البلدان المانحة وأنشطة الدعوة المضطلع بها على المستوى الوطني كجزء من البرامج القطرية. وشددت عدة وفود على ضرورة أن تتخذ أعمال الصندوق أشكالا تختلف باختلاف الثقافات المعنية منبهة إلى ضرورة تطويع المواد الإعلامية وأنشطة الدعوة بما يناسب الأوضاع المحلية. وارتأى أحد الوفود أن الاستراتيجيات الابتكارية في مجال الاتصال التي تستخدمها بعض المنظمات غير الحكومية قد تصلح نماذج جيدة للصندوق.

٧٩ - وذكر وفد أن الأنشطة الرامية إلى زيادة الوعي بأهمية الصندوق لن تثمر واقترح أن تركز الدعوة بدلا من ذلك على زيادة التعريف بملامح أنشطة البرامج الناجحة. والتمس وفد آخر معلومات عن التعاون

في مجال الإعلام بين الصندوق وسائر أجهزة الأمم المتحدة. وتقدم وفد (تكلم نيابة عن مجموعة إقليمية) باقتراح دعا فيه إلى أن يستخدم الصندوق دورة الألعاب الأوليمبية القادمة مناسبة لزيادة الوعي بشأن المسائل المتصلة بالسكان والتنمية. وذكر وفد آخر أن الأنشطة الناجحة في البرامج القطرية ينبغي أن تشكل أساس التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٨٠ - وسأل وفد عما إذا كان ثمة عمل جار لاغتنام فرصة "المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥" لاشراك نطاق أوسع من الفئات السكانية في المناقشات التي تدور حول مسائل الصحة الإنجابية. وتساءل وفد آخر عن كيفية التوفيق بين استراتيجية الصندوق ومجمل جهود الأمم المتحدة لتحسين انشطتها المضطلع بها في مجال الإعلام والاتصال. وشددت عدة وفود على ضرورة أن يستفيد الصندوق كاملا من تنفيذ استراتيجية الاتصال من شبكات المنظمات غير الحكومية والمنظمات العاملة على مستوى القواعد الشعبية. وارتأى وفد آخر أن الاستراتيجية يمكن أن تستفيد من تحديد مجالات ذات أولوية. وأكد وفد ضرورة إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا التي كثيرا ما تفتقر إلى التكنولوجيا المتطورة مثل الوصول إلى شبكة الإنترنيت. وارتأى أيضا عدد من الوفود ضرورة إعطاء الأولوية إلى الأنشطة التدريبية.

٨١ - وقال مدير شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية في معرض رده على الأسئلة التي أثارتها الوفود أن الدعوة عنصر ثابت في جميع البرامج القطرية وأن المبلغ الذي أنفقه الصندوق على الدعوة العالمية كان صغيرا للغاية. وقد صممت المواد الصادرة دوليا على أساس أن يجري تكييفها محليا وترجمت إلى اللغات المحلية. وكل بلد يصدر مواده باللغات المحلية المستخدمة على مستوى القواعد الشعبية.

٨٢ - وفيما يتعلق بنشاط المشاورات، قال إن هذا الزخم سيظل قائما بالتأكيد. ولأول مرة، ستعقد هذا المساء جلسة إحاطة إعلامية/غير رسمية لأعضاء المكتب حول تقرير حالة السكان في العالم. وقال إن الصندوق لا يساوره أي التباس بشأن ضرورة الاضطلاع على المستوى العالمي بأنشطة الدعوة والأنشطة الداعمة للبرامج الوطنية. فمشاريع الدعوة والتعاون الاقتصادي الدولي إنما وضعت لدعم البرامج على نحو ما اتفقت عليه الحكومات والصندوق. وقد أجرى الصندوق تدريبا على الدعوة لصالح الموظفين في الميدان والمقر. ويرمي ذلك التدريب إلى مساعدتهم على فهم وتصور كيفية الدعوة إلى إدراج الأبعاد السكانية في البرامج الإنمائية ومعالجة أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في تمويل التنمية. كما يعالج التدريب مسائل من قبيل تحديد الجماهير المستهدفة وفحوى الرسائل الموجهة إليها. ومن المتوقع أن يروج الممثلون القطريون مجموعة من المواد الإعلامية المتعلقة بالسكان كجزء من مجمل الأنشطة الإنمائية. وهؤلاء الممثلين هم أيضا من الدعاة لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ككل. وكان التركيز دوليا على ضرورة الجمع بين تحقيق الأهداف المالية للمؤتمر وكسب التأييد لها.

٨٣ - وذكر المدير أن الصندوق يعتبر بالتأكيد أن استراتيجية الإعلام والاتصال استراتيجية في حال من التطور. ففي كل سنة توضع خطط العمل التي تستخدم أفضل السبل الممكنة لإيصال رسالته. وفيما يتعلق بالتوازن اللغوي، قال إن الصندوق أصدر مواده بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية الست. كما صدر تقرير حالة السكان في العالم في ٢٣ لغة. وجميع المواد البرنامجية تصدر باللغات المحلية. وقال إن الصندوق سينظر في إمكانية القيام بالمزيد باستخدام مختلف اللغات في شبكة انترنت واستدرك قائلا إن مدى

إمكانية تحقيق ذلك يظل مرهونا بالموارد المتاحة. ومضى يقول إن الصندوق يراعي بالضرورة جميع الأبعاد الثقافية وقد درج على تطويع مواد ورسائل الدعوة بما يناسب السياقات الثقافية المحددة وهو يحاول الصندوق استخدام أكبر عدد ممكن من وسائط الإعلام المتاحة والمتيسرة.

٨٤ - وفيما يتعلق بأنشطة زيادة التعريف بملامح الصندوق، قال إن استطلاعا عالميا أجراه الصندوق مؤخرا في ١٣ بلدا أوروبيا كشف أن أشهر المنظمات والقضايا هي التي تحظى بالقدر الأعظم من تأييد الجمهور. وقد ذكر صانعو السياسات والبرلمانيون أنهم بحاجة إلى أن يبدي الجمهور مزيدا من التفهم والتأييد فيما يتعلق بمهمة الصندوق ليتسنى القيام بالدعوة نيابة عنه. فالجمهور لا ينظر بعين العطف إلى الحكومات التي تمول برامج لا يفهمها ولا يؤيدها. وهناك خطط يجري إعدادها لاستفادة بأقصى قدر من "المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥" وهو ما سيتزامن أيضا مع السنة التي سيصل فيها عدد سكان العالم إلى ستة بلايين نسمة وسيحتفل فيها الصندوق بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشائه.

٨٥ - وعن مسألة التنسيق، قال إن الصندوق يتعامل على نطاق واسع مع العديد من الوكالات الأخرى بالأمم المتحدة. فهو يصدر مثلا كتيبات عن الأمومة المأمونة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية. كما أصدر ساعة الإيدز بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة لمكافحة متلازمة نقص المناعة البشرية (الإيدز). ويعمل الصندوق مع شركائه في لجنة الأمم المتحدة المشتركة للإعلام. وهو يعكف أيضا على تجميع موارده مع موارد إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة وقد شرع بالتعاون معها في إعداد ثمانين حلقة إذاعية. وقال إنه يؤيد البيانات المدلى بها بشأن أهمية العمل مع المنظمات غير الحكومية والصندوق يطبقها حاليا في كامل أنحاء العالم بما في ذلك الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة؛ ويعمل الصندوق كذلك في البرامج القطرية مع الجماعات المدنية ومع قادة دينيين وسياسيين معينيين وحتى مع العسكريين. ورحب بالاقتراح الداعي إلى إشراك اللجنة الأوليمبية الدولية واستدرك فلاحظ أن تلك الجهود تظل محدودة بسبب العدد المتاح من الموظفين. وقال إنه بالنظر إلى حالة الميزانية، تبذل جهود لتأمين موارد خارجية لتمويل بعض الأنشطة الإعلام والاتصال المذكورة.

٨٦ - وقال المدير إنه إذ يوافق على أن وضع الاستراتيجية عملية جارية فإن التقرير يرمي إلى إعطاء فكرة عن مجال اهتمام الصندوق وما يعتزم القيام به. ولقد بذلت دوما جهود للتخطيط مسبقا ولتحديد أنسب الأوقات والظروف المواتية لإصدار المواد الإعلامية. فقد صدر مثلا كتيب عن المرأة والأمن الغذائي في وقت مواكبا لانعقاد مؤتمر القمة العالمي للأغذية. ويغطي تقرير حالة السكان في العالم لعام ١٩٩٦ مسألة التحول الحضري تماشيا مع عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في نفس تلك السنة.

٨٧ - وأشار مدير شعبة الشؤون التقنية والتقييم إلى أن العديد من الوفود أبرزت ضرورة القيام في إطار التعاون الاقتصادي الدولي بأنشطة قطرية محددة وقال إن ملاحظتها لقيت الاهتمام. وفيما يتعلق بالدعوة في سياق البرامج القطرية، أشار إلى الحاجة للتشديد على أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وإعادة توجيه عمل البرامج القطرية بما يتماشى مع توجهات المؤتمر والقيام في بعض البلدان بتعبئة التأييد السياسي ولا سيما لفائدة البرامج المتعلقة بالمراهقين. وينبغي أيضا تعبئة الدعم المجتمعي لخدمات الصحة

الإنجابية وأنشطة تعليم المراهقين. وقال إن الجهود جارية لزيادة التعاون بين بلدان الجنوب. فإندونيسيا مثلا تتقاسم خبرتها المكتسبة في مجالي التعاون الاقتصادي الدولي والدعوة مع بلدان أفريقية وآسيوية.

٨٨ - وخلص المدير إلى القول بأن العديد من أنشطة الصندوق في مجال الإعلام والاتصال تتم على المستوى القطري. وتعطى الأولوية للصحة الإنجابية بما فيها تنظيم الأسرة والصحة الجنسية. وتبذل في هذا الصدد جهود لتحديد ما يمكن القيام به بالتعاون مع شركاء الصندوق بما فيهم الحكومات والمنظمات غير الحكومية والبنك الدولي وغيرهم. وقال إنه يجري وضع مؤشرات لتقييم أثر أنشطة الإعلام والتعليم والاتصال وسيتزايد تحويل تلك المؤشرات التي هي في بداية طور نشوئها إلى مؤشرات ثابتة تدخل في صميم البرامج القطرية.

٨٩ - وفيما يلي المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي:

١٣/٩٧ - استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال الإعلام والاتصال

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتقرير المتعلق باستراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال الإعلام والاتصال (DP/FPA/1997/8) والتعليقات التي أبديت عليه من جانب المجلس التنفيذي؛

٢ - يؤيد الهدف الشامل لاستراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال الإعلام والاتصال، الذي يتمثل في الترويج لمبادئ وأهداف وغايات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والمساعدة على ترجمة هذه المبادئ والأهداف والغايات إلى واقع عملي على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛

٣ - يؤيد أيضا الأهداف المحددة والاستراتيجيات المناظرة لأنشطة الإعلام والاتصال لصندوق الأمم المتحدة للسكان على النحو الوارد في الفقرتين ٤ و ٢٢ من التقرير؛

٤ - يؤكد على أهمية الحفاظ على التوازن اللغوي في النشر الالكتروني للمعلومات؛

٥ - يؤكد أيضا على أن الرصد والتقييم جانبان أساسيان من الجوانب المهمة لأنشطة الإعلام والاتصال، وأن الحاجة تدعو إلى تدعيم هاتين الوظيفتين أخذا بعين الاعتبار الصعوبات المنهجية والعملية في قياس أثر أو فعالية تلك الأنشطة؛

٦ - يطلب إلى المدير التنفيذي تقديم تقرير شفوي، كل عام في الدورة السنوية عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر وعن جهود التنسيق المبذولة في هذا المجال في إطار منظومة الأمم المتحدة؛

٧ - يطلب أيضا إلى المدير التنفيذي استعراض استراتيجية الصندوق في مجال الإعلام والاتصال بعد أربع سنوات، وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠١.

١٦ أيار/ مايو ١٩٩٧

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

سابعا - التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ألف - تقارير مقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٩٠ - قدم مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريره إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/1997/15)، مشيرا إلى الأهمية الكبيرة التي يعزوها لمناقشة البند. وأشار إلى الشكل الموحد لعرض التقارير الذي اتفق عليه مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى، وما شمله التقرير من متابعة لأربعة من قرارات الجمعية العامة متصلة ولكنها متمايزة، وإدراج ملاحظات المجلس التنفيذي وتوصياته بشأن تقرير العام السابق.

٩١ - وذكر أن متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٢/٩٦ ترتبط ارتباطا مباشرا بتنفيذ قراري الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و ١٢٠/٥٠، وأن من مهامه بصفته مديرا للبرنامج تولي الدعوة إلى عقد اللجنة التنفيذية لفريق التعاون الإنمائي، وهو أحد الأفرقة القطاعية الأربعة التي أنشأها الأمين العام. وبصفته داعيا إلى عقد اللجنة التنفيذية، فقد أعطى في فريق التعاون الإنمائي الأولوية لمتابعة قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ وتنفيذ ما حدده الأمين العام بتدابير إصلاح "المسار الأول". وتستهدف اللجنة التنفيذية، التي تجتمع شهريا - تعزيز نظام المنسق المقيم والتحول نحو الأخذ بأماكن العمل والخدمات المشتركة، ووضع إطار للمساعدة الإنمائية خاص بالأمم المتحدة. وقد وافقت اللجنة التنفيذية في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧ على الإبقاء على الترتيب الحالي بشأن نظام المنسق المقيم تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في ضوء ما هو مفهوم بأنه ستطرأ تحسينات رئيسية على طريقة عمل هذا النظام. ثم وصف مدير البرنامج عدة أوجه من نظام المنسقين المقيمين ستتولى بحثها اللجنة التنفيذية لفريق التعاون الإنمائي، وأفاض في بيان الميزات النسبية لتولي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قيادة نظام المنسقين المقيمين. وذكر أن القيادة التي يمارسها مدير البرنامج بصفته الداعي إلى عقد اللجنة التنفيذية لفريق التعاون الإنمائي أمر يتفق مع ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه مسؤولا عن نظام المنسق المقيم على الصعيد القطري. وذكر أن فريق التعاون الإنمائي قد تناول مسائل أماكن العمل والخدمات المشتركة، وإطار التعاون الإنمائي المقترح. وسوف يجري تعزيز مكتب دعم وخدمات منظومة الأمم المتحدة، الذي يُسانده في دوره بصفته الداعي إلى عقد اللجنة التنفيذية، وذلك من خلال إعارات تتم مستقبلا للموظفين من صندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي.

٩٢ - وفي معرض الإشارة إلى واحد من أفضل أمثلة النشاط المنسق على نطاق المنظومة، نوه مدير البرنامج بأعمال الفرق المشتركة بين الوكالات التي أنشأتها لجنة التنسيق الإدارية كي تؤلف إطارا متكاملا لمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. وسوف يقوم مكتب دعم وخدمات منظومة الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية التابعة للجنة التنسيق الإدارية بتنظيم حلقة عمل عن متابعة المؤتمرات في خريف ١٩٩٧ في مركز تورينو، قبل استئناف استعراض الموضوع في الدورة الثانية للجنة التنسيق الإدارية في ١٩٩٧. وأبدى مدير البرنامج اهتمامه بترشيد العلاقة بين عملية استعراض متابعة

المؤتمرات من جانب الأفرقة المشتركة بين الوكالات واستعراضها على الصعيد الحكومي الدولي، بما في ذلك الحاجة إلى ترتيبات أكثر اتساقا لتقديم التقارير. فمن الممكن - مثلا - أن تتولى الوكالات الرئيسية تقديم تقرير عن كل مؤتمر إلى اللجنة الفنية المعنية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بدعم من الأمانة العامة للأمم المتحدة. وبالمثل، يمكن أن تعد للمجلس سنويا تقارير تستند إلى جهود فرق العمل الثلاث التابعة للجنة التنسيق الإدارية واللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بشؤون المرأة والمساواة بين الجنسين، على أن يتولى تنسيقها الجانب الداعي إلى عقد فريق التعاون الإنمائي. وبذلك يمكن إعداد التقارير الخاصة بالتنفيذ الشامل عن كل مؤتمر على حدة، وإعداد تقارير عن المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة لبلدان البرنامج.

٩٣ - وفي إطار متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٤٣، سرد التقرير (DP/1997/15) التدابير المتخذة لتحسين التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز. وأبلغ مدير البرنامج المجلس التنفيذي أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على علم بالاتجاهات الجديدة لإدارة البنك الدولي، وأنه يأمل في إمكانية تطوير الحوار مع البنك من أجل ضمان التكامل وتقسيم العمل بين المنظمتين. وأعرب عن رأيه بأن المساعدة التقنية التعاونية القائمة على المنح والهادفة إلى بناء قدرات التسيير والإدارة الأساسية لصالح التنمية البشرية المستدامة ينبغي أن تكون من مسؤولية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٩٤ - وفي معرض الإشارة إلى متابعة قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠، أبلغ مدير البرنامج المجلس التنفيذي أن البرنامج بصدد وضع استراتيجية تمويل شاملة. بيد أن عدد المشاورات غير الرسمية بشأن موضوعات أخرى لم يترك فرصة لعقد مشاورات غير رسمية تمهد الطريق لاستراتيجية التمويل. وقال إنه يأمل أن تغدو الورقة الخاصة بذلك متاحة في الدورة العادية الثالثة في عام ١٩٩٧، عقب إجراء مباحثات في الدورة الحالية، وفي المشاورات غير الرسمية التي ستعقد في حزيران/يونيه، وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتضم الفقرتان ٣٣ و ٣٦ من الوثيقة DP/1997/15 نواة استراتيجية لتعبئة الموارد، سيجري تفصيلها في الورقة المشار إليها. وذكر أن الإيرادات المتوقعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٩٩٧ تُقدر بملياري دولار من الموارد الإجمالية، منها ٨٠٠ مليون دولار تقريبا تبرعات للميزانية الأساسية. وأكد أنه في حين أن هدف تعبئة الموارد الشاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيتمثل في المجموع الكلي لجميع أهداف تعبئة الموارد التي تخص جميع أطر التعاون القطري، فإن القاعدة الأساسية هي المساهمات في الميزانية الأساسية. وينبغي النظر بجدية إلى هدف تعبئة الموارد الأساسية البالغ ٣,٣ مليار دولار للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩، الوارد في مقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥. ورغم ما قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من إصلاح وتبسيط تنظيمي وتحسينات في التسيير والإدارة، حسبما ورد في قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠، فقد استمر انخفاض المساهمات في الميزانية الأساسية. وإذا كان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ينهض بجميع المهام المسندة إليه مسؤوليتها وأن يستجيب بفعالية لاحتياجات البلدان النامية، فلا بد من أن يتوافر لميزانيته الأساسية مزيد من المساهمات. ويود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يتحول إلى استراتيجية تمويل تحقق قاعدة أعلى مستوى وأكثر قابلية للتنبؤ مما عليه الأمر في الوقت الحالي.

٩٥ - ثم قام نائب المديرة التنفيذية (السياسة والإدارة) لصندوق الأمم المتحدة للسكان بعرض تقارير الصندوق إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ((DP/FPA/1997/10 (Part V)، مؤكدا أن تنسيق الأنشطة التنفيذية أمر يلقى الاعتراف الواسع بأولويته المطلقة في إطار الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة. ويواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان في هذا الصدد العمل الوثيق مع جميع شركائه في العمل الإنمائي، حيث يجري ذلك على سبيل المثال في رئاسة فرق العمل المشتركة بين الوكالات لمتابعة المؤتمرات الدولية، والمشاركة في عدد من الآليات، مثل الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، ولجنة التنسيق الإدارية، واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، بالإضافة إلى مواصلة تعاونه الوثيق مع الوكالات والمنظمات الأخرى في تعزيز نظام المنسقين المقيمين.

٩٦ - وأبلغ نائب المديرة التنفيذية (السياسة والإدارة) المجلس التنفيذي أن العلاقات بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومؤسسات بريتون وودز وتمويل الأنشطة التنفيذية قد تناولتها الوثيقة كخطوة تفضي إلى استعراض السياسة للسنوات الثلاث المقرر إجراؤه في عام ١٩٩٨. ويجري تنسيق موقف صندوق الأمم المتحدة للسكان من تمويل الأنشطة التنفيذية مع الأمانة العامة للأمم المتحدة كجزء من تقرير الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وسينظر الصندوق في اتباع طرق جديدة للتعاون مع مؤسسات بريتون وودز في إطار ولايته. ومن بين الموضوعات الأخرى التي يتناولها التقرير موضوع تحقيق الاتساق بين عمليات البرنامج، والتنفيذ الوطني وبناء القدرات الوطنية، ومراقبة برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان وتقييمها.

ملاحظات عامة

٩٧ - رحبت الوفود بالملاحظات التمهيدية لمدير البرنامج ونائب المديرة التنفيذية، معربة عن ارتياحها للتقريرين المقدمين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي من مدير البرنامج (DP/1997/15) ومن المديرة التنفيذية ((DP/FPA/1997/10 (Part V)، ومشيرة إلى ما طرأ عليهما من تحسينات بالمقارنة إلى السنوات السابقة. وذكر بعض المتكلمين أن من الممكن أن يدرج في التقارير التي تُقدم مستقبلا إلى المجلس مزيد من التحليل والإشارة إلى المشكلات التي يواجهها كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ التشريعات. ورحبوا كذلك بإيراد مزيد من المعلومات عن الروابط مع عملية الإصلاح الشامل في الأمم المتحدة. وأعربت الوفود عن تقديرها لأن التقارير اتخذت شكلا مشتركا مع تقارير صناديق الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى، ولاحظت أن محتوياتها تصور تقدما في متابعة وتنفيذ قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. واقترح عدد قليل من الوفود أن تتضمن التقارير توصيات مقترحة على المجلس بشأن متابعة القـــرارات. وطلب أحد الوفود مزيدا من الوضوح في البيانات الواردة بتقرير صندوق الأمم المتحـــدة للسكان فيما يتصـــل بالعمليات التي تجرى على المستوى القطـــري، وأعرب عن تأييده لتوصـــية من المديرة التنفيذية بتقليل ترتيبات تقديم التقارير وتبسيطها.

٩٨ - وشدد متكلم باسم المجموعة الأفريقية على تأييد هذه المجموعة الإقليمية للأعمال التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في متابعة قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، حسبما ورد في الوثيقة DP/1997/15.

متابعة تنفيذ قراري الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و ١٢٠/٥٠ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٢/١٩٩٦

٩٩ - رحب متكلمون كثيرون بملاحظات مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ذلك الجزء من التقرير الذي يتعلق بالقرار، وخاصة فيما يتصل بنظام المنسقين المقيمين وبزيادة الالتزام بالشراكة، على صعيد المقر والصعيد القطري على السواء. وقد لوحظ تقدم كبير في هذا المجال، بما في ذلك الجانب الخاص بالمواءمة بين دورات البرنامج وأساليب عرض الميزانية. وطلب استكمال بيان إنجازات البرنامج، وهو المجال الذي أكد عديد من المتكلمين وجوب استمرار اعتباره الأولوية الأولى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وطلب متكلم - باسمه وباسم آخر أيضا - معلومات عن الـ ٢٦ بلدا التي لن تكون لديها برامج متوائمة بحلول عام ١٩٩٩. وجرى التعبير عن الترحيب بزيادة عدد البرامج المنفذة وطنيا، مع التشديد على أهمية زيادتها أكثر، كما أعرب المتكلمون عن ترحيبهم بإصدار الدليل المرجعي للأنشطة التنفيذية، وعن تأييدهم لنهوض برناج الأمم المتحدة الإنمائي بدور القيادة في نظام المنسقين المقيمين، وعن الرغبة في الحصول على مزيد من المعلومات عن تنسيق الأنشطة الإقليمية.

١٠٠ - وطالب المتكلمون بضرورة مواصلة وتعزيز الجهود المبذولة لتوسيع دائرة المنسقين المقيمين القادمين من مختلف المنظمات التابعة للأمم المتحدة. وطلب بعضهم أن يواصل مدير البرنامج تزويد المجلس التنفيذي في دوراته المقبلة بمعلومات مستوفاة عن آخر أعداد المنسقين المقيمين القادمين من خارج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبمعلومات عن الموظفين المعارين إلى مكتب دعم وخدمات منظومة الأمم المتحدة. وأكد متكلمون عديدون أهمية تعزيز نظام المنسقين المقيمين، وأبرزوا ضرورة التزام جميع المنظمات التزاما كاملا بذلك الهدف. وأشار متكلم إلى ضرورة تميز المنسقين المقيمين بالحياد، وبالقدرة على العمل من منطلق المشاركة مع الأطراف الأخرى في المنظومة. وطلب متكلم آخر مزيدا من المعلومات عن تكلفة إدارة نظام المنسقين المقيمين.

١٠١ - وحثت وفود متعددة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة التحول إلى أماكن عمل وخدمات مشتركة للوفاء بمتطلبات قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠. ورأى بعض المتكلمين أن الوثيقة (DP/1997/15) تتضمن تحفظات بصدد هذه المسألة. وأيد عدد من المتكلمين ضرورة معالجة موضوع أماكن العمل والخدمات المشتركة من منطلق النظر في كل حالة على حدة. وذكر أحد الوفود أنه يدرس مسألة "إضفاء المرونة" على مخصصات التمويل للتشجيع على التحول إلى أماكن العمل المشتركة في ١٩٩٧. وطلب وفد آخر مزيدا من المعلومات عن الإشارة الواردة في الفقرة ٢٨ بشأن قيام الفريق الفرعي المعني بأماكن العمل والخدمات المشتركة التابع للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات باستخدام خبراء استشاريين في مجال إدارة العقارات. وأثير تساؤل عما إذا كان استخدام الصناديق والبرامج نظم معلومات مختلفة يضر بالمواءمة.

١٠٢ - وذكر مدير البرنامج أن التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأماكن العمل المشتركة التزام تام وأن المنظمة ستواصل العمل بهمة من أجل الوفاء به.

١٠٣ - وتم أيضا تشجيع تعزيز المواءمة بين أنشطة الرصد والتقييم التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٠٤ - ورحب الكثير من الوفود بالإجراءات التي اتخذها صندوق الأمم المتحدة للسكان، على النحو المبين في تقريره، في المجالات التالية: المواءمة بين الدورات البرنامجية وإجراءات البرمجة؛ والتنفيذ الوطني وبناء القدرات الوطنية؛ والرصد والتقييم؛ واللامركزية؛ وتنسيق عروض الميزانية. وكان موضع ترحيب أيضا إنجاز ما يقرب من نسبة ٥٠ إلى ٥٠ فيما يتعلق بالجنسين بين الموظفين الفنيين. وفيما يتصل بالرصد والتقييم، رحبت الوفود بإدراج الدروس المستفادة في عروض البرامج القطرية. كما رحب متكلمون عديدون بالالتزام الواضح من جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان بنظام المنسق المقيم.

١٠٥ - وأيدت وفود كثيرة استخدام الصندوق النهج البرنامجي ودور المجلس التنفيذي في عملية البرمجة، كما رحبت بالأخذ باللامركزية في سلطة الإقرار كوسيلة لتدعيم الكفاءة والفعالية في تنفيذ البرامج، فيما تساءل وفود قليلة عن الأثر الذي سوف ينجم عن إلغاء المركزية فيما يتعلق بإجراءات اللجنة التابعة للصندوق المعنية بالاستعراض الداخلي للبرامج والدور الذي تقوم به.

متابعة قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠

١٠٦ - ذكرت عدة وفود أنها تنتظر استلام ورقة الصندوق بشأن التمويل التي ينبغي لها أن تشمل معلومات عن نتائج التناقص في مستويات التمويل في الميزانية الأساسية. وأعرب عدة متكلمين عن القلق بشأن النقص في المساهمات المقدمة إلى الموارد الأساسية فيما أكدت بعض وفود أخرى على أن الموارد الأساسية تضمن عدالة المساعدات المقدمة وشمولها عالميا. واستشهد متكلمون بما اعتبروه تقاسما مجحفا للأعباء فيما بين المانحين بسبب التركيز على قلة منهم عند أعلى المستويات. كما ينبغي تشجيع المانحين التقليديين والمانحين الجدد على المزيد من المساهمة في الموارد الأساسية للصندوق. وأثير سؤال حول الصلة بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية على النحو المذكور في الفقرة ٣٧ من الوثيقة DP/1997/15. وتكلم وفد بالأصالة عن نفسه وباسم وفد آخر أيضا فاقترح دراسة إمكانية التمويل على أساس أكثر قابلية للتنبؤ كأن يكون ذلك مثلا لدورة قوامها ثلاث سنوات. وكان من دواعي الترحيب أيضا تقديم اقتراحات أخرى بشأن آليات مبتكرة للتمويل. وفيما أيد متكلمون هدف مضاعفة قاعدة موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما هو مذكور في مقترحات التغيير، شكك آخرون في إمكانية تحقيق هذا الهدف عمليا.

١٠٧ - وأعرب متكلم عن تأييده لآلية تقاسم التكاليف مع الحكومات، وذكر أن هذا الجانب لم يحظ بتفصيل في الوثيقة ومن ثم يقتضي الأمر مزيدا من المعلومات عن هذه الآلية من أجل إجراء مناقشة كاملة بشأنها. وذكر أن غالبية مشاريع تقاسم التكاليف في بلده تتعلق مباشرة ببرامج التنمية البشرية المستدامة أو ببرامج أساليب الإدارة والحكم.

١٠٨ - وأبلغ أحد الوفود المجلس التنفيذي بتقديم طلب من أجل زيادة التمويل المقدم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنسبة لعام ١٩٩٨ فوق مستوى تمويله في عام ١٩٩٧ ليصل إلى ١٠٠ مليون دولار. وأيد وفده الاستخدام الفعال للموارد من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كوسيلة تكفل المزيد من المساهمات من المانحين الرئيسيين. وأشار بالتحديد إلى أن برامج البرنامج الإنمائي بالذات ينبغي أن تتوجه نحو تركيز أوضح كما يجب التقليل من الازدواجية مع برامج المنظمات الأخرى. وقد يحتاج الأمر إلى المزيد من تدابير الاقتصاد بما في ذلك النظر في إغلاق بعض مكاتب الأمم المتحدة الإنمائي.

١٠٩ - وطلب بعض المتكلمين معلومات أخرى عن طرائق الإفادة من القطاع الخاص بوصفه موردا إضافيا للتمويل على النحو المذكور في الفقرة ٣٦ من الوثيقة DP/1997/15. ونصح البعض بتوخي الحذر فيما يتعلق بهذا النشاط بعد أن لوحظ أن التدفقات الخاصة من رأس المال كثيرا ما ذهبت إلى عدد صغير فقط من البلدان.

١١٠ - وأعرب وفد عن رأيه بأن دور البرنامج الإنمائي في مؤتمر قمة ليون كان ينبغي إدراجه في الوثيقة.

١١١ - وفيما يتعلق بموارد صندوق الأمم المتحدة للسكان، رحبت وفود كثيرة بورقة غرفة الاجتماع بشأن تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية: النتائج المترتبة على النقص في الموارد حتى عام ٢٠٠٠ (DP/FPA/1997/CRP.1). ولاحظت وفود أن الورقة، بما احتوته من وضوح في أهداف وغايات الموارد، تمثل مساهمة طيبة للمزيد من النقاش حول مسائل من قبيل طرق ووسائل زيادة الموارد الأساسية اللازمة للأنشطة التنفيذية. ومن جهة أخرى، رأت وفود أخرى أن الوثيقة تشوبها بعض أوجه النقص: خلط بين منطلقات العمل والأرقام الحقيقية، وافتقار المصادر إلى الدقة، وعرض النتائج الممكنة والمفترضة وكأنها نتائج مؤكدة. ورأت هذه الوفود أن التقرير أخطأ أيضا في عرض ما توصل إليه الخبراء من أرقام كانت في الواقع أرقاما مؤقتة وتقديرية بشأن حجم ما يلزم تخصيصه من موارد لبرامج السكان، فصورها بأنها التزامات تعهد بها في القاهرة المجتمع الدولي. وقد طلب المجلس التنفيذي أن يحسن الصندوق المنهجية الواردة في الورقة ويقدمها بوصفها وثيقة رسمية في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧. وأيد عدد من الوفود الزيادة في مخصصات موارد البرامج لأفريقيا ما بين عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٦، فيما لاحظ وفد أن مبادرات صندوق السكان المقترحة بشأن مبادلات الديون ستحتاج إلى دراسة في ضوء الآليات القائمة للتخفيف من عبء الديون.

متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣٦ والمقررات المتخذة في المؤتمرات الدولية للأمم المتحدة بما في ذلك تنفيذ برامج العمل التي اعتمدتها تلك المؤتمرات

١١٢ - أعربت عدة وفود عن تأييدها لأعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الواردة في منشور منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية المعنون "تشكيل القرن الحادي والعشرين" وربط هذه الاستراتيجية بإطار العمل المتكامل لمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة. وأكد أحد الوفود الأهمية الجوهرية للأنشطة المبذولة في هذا الصدد على الصعيد القطري منبها إلى ضرورة أن يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع المانحين الثنائيين، على الاضطلاع

بدور قيادي في التنسيق المحلي لمتابعة المؤتمرات وفي استراتيجية لجنة المساعدة الإنمائية. كما طلب الوفد معلومات عن مشاركة البرنامج الإنمائي في الحلقة الدراسية عن المؤشرات التي يتعاون على عقدها البنك الدولي ولجنة المساعدة بالاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة، والمقرر عقدها في باريس يومي ٢٠ و ٢١ أيار/مايو ١٩٩٧. وأدلى الوفد بتعليق إيجابي على دور البرنامج الإنمائي في تنسيق متابعة المؤتمرات على صعيد لجنة التنسيق الإدارية والصعد القطرية على السواء. ورحب أيضا بورقة غرفة الاجتماع بشأن المفهوم ٢٠/٢٠ (DP/1997/CRP.20). وطلب المزيد من المعلومات عن متابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بالأغذية وأن تصدر في شكل مكتوب مقترحات مدير البرنامج لتعزيز متابعة المؤتمرات في المنتديات الحكومية الدولية.

١١٣ - ورحبت وفود كثيرة بأنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان في متابعة المؤتمرات الدولية وبالذات دوره في ترأس فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع. ولقيت مشاركة الصندوق في فرقتي العمل الأخريين التابعتين للجنة التنسيق الإدارية قبولا إيجابيا.

متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٤٣

١١٤ - جرى تشجيع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة تعاونه مع مؤسسات بريتون وودز ولا سيما البنك الدولي. ونوه متكلمون كثيرون بتأييدهم للاتفاقات الرسمية التي وقعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وطلب المتكلمون المزيد من التفاصيل بشأن التعاون مع البنك الدولي في عمليات تقييم حالات الفقر والاستراتيجيات اللازمة لمواجهته.

١١٥ - وأكدت عدة وفود على ضرورة أن يواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان تدعيم صلاته مع المنظمات الأخرى المتعددة الأطراف، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز ومع الشركاء الثنائيين. وفي الوقت نفسه، ينبغي للصندوق أن يواصل تعزيز ودعم التعاون بين بلدان الجنوب كما ينبغي زيادة تعزيز التعاون مع البنك الدولي على الصعيد القطري ضمانا للمزيد من تساوق السياسات.

الـــــردود

١١٦ - أعرب مدير البرنامج عن شكره للوفود على ما أبدته من تعليقات وأجاب على الاستفسارات المقدمة. فلاحظ أنه كثيرا ما يصعب على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إعطاء تقدير كمي لأثر الأنشطة التي يضطلع بها وأنه سيجري المزيد من التحليل في هذا الصدد. وقال إنه سيرحب بآراء منظمات المعونة الثنائية عن كيفية قياس العلاقة بين مدى توافر الموارد وبين أثر الأنشطة.

١١٧ - وشدد على الصلة القوية بين الإصلاح الذي يجري في الأمم المتحدة وفي البرنامج الإنمائي. وأوضح أنه جرى رصد الاصلاح في الأمم المتحدة بعناية وأنه يؤخذ بعين الاعتبار في مقترحات التغيير التي يقدمها البرنامج. وأعرب عن موافقته على ضرورة أن يخدم نظام المنسق المقيم المنظومة ككل. ولا بد أن يتزايد الاهتمام الذي يكرسه البرنامج الإنمائي لخدمة هذا النظام.

١١٨ - وقال إنه سيتم تنسيق دورات البرمجة للوكالات التابعة للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات بحلول عام ١٩٩٩ في عدد من البلدان يبلغ مجموعه ٨١ بلدا. وأكد الالتزام الشديد من جانب البرنامج بهذا التنسيق، رغم أن ٢٦ برنامجا ستظل مفتقرة إليه. وسيكفل إطار المساعدة الإنمائية التنسيق بين دورات البرمجة.

١١٩ - وأبرز التزام البرنامج الإنمائي بالمباني المشتركة، مشيرا إلى أن الانتقال من الملكية إلى الاستئجار سيقلل الحاجة إلى الاستعانة بالاستشاريين في مجال العقارات. وقد التزم نحو ١٧ من الصناديق والبرامج الأخرى بتوسيع مجمع المنسقين المقيمين. وأشار إلى انعدام الردود على إعلانات وظائف معينة باعتباره عاملا يسهم في التحرك نحو توسيع هذا المجمع. وذكر أن آلية غير رسمية قد بدأت عملها في نيسان/أبريل لاستكشاف الاختلافات بين نظم المعلومات التي يستخدمها أعضاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات.

١٢٠ - وذكر المدير أن البرنامج سيسعى إلى الوصول إلى الجهات المانحة الناشئة لتسهم في موارده الأساسية. وأعرب عن تفاؤل مشوب بالحذر فيما يتعلق بإحراز بعض التقدم في هذا المجال، ولكنه أكد تعذر الاستعاضة عن مساهمات المانحين التقليديين. وقال إن البرنامج سيسعى متأنيا إلى جمع الأموال من المصادر الخاصة. وأكد أن البرنامج يسهم بأفكاره في المناقشة الدائرة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الحصول على مصادر مبتكرة للتمويل. ولاحظ أن تناقص المساهمات الأساسية مرتبط بالتناقص الشامل في المساعدة الإنمائية الرسمية. ولا بد من زيادة نصيب الأمم المتحدة من المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي هذا الصدد، بوسع البرنامج أن يستخدم ضعف الموارد المتاحة له حاليا. ثم أعرب عن ترحيبه بإجراء مناقشة غير رسمية مع المجلس التنفيذي بشأن تعبئة الموارد. وردا على الاستفسار المطروح، ذكر أن زيادة التبرعات للأنشطة الأساسية يمكن فعلا أن تحفز على زيادة التبرعات للأنشطة غير الأساسية، على نحو ما ورد في الفقرة ٣٧ من الوثيقة. وأبلغ المجلس بأنه سيقدم بيانا مستقلا عن الإنجاز البرنامجي في وقت لاحق من الدورة.

١٢١ - ولاحظ في معرض رده على ما أثير من أسئلة أن البرنامج الإنمائي قد أدى دورا في مؤتمر قمة ليون وفي وضع استراتيجية لجنة المساعدة الإنمائية. وقد أوضح أن عملية متابعة مؤتمر القمة العالمي للأغذية لم تبلغ المدى الذي بلغته متابعة المؤتمرات الأخرى نظرا لكونه قريب العهد. وأشار إلى الاتفاق الذي تم بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبين لجنة التنسيق الإدارية على أن تتم المتابعة ضمن إطار المتابعة المتكاملة للمؤتمرات.

١٢٢ - وأوضح نائب المديرة التنفيذية (السياسات والإدارة)، في معرض الرد على أحد الأسئلة الموجهة، أن لجنة استعراض البرامج هي التي تقر حاليا البرامج والبرامج الفرعية وبعض المشاريع. وقال إن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيسعى لتحقيق مزيد من اللامركزية تمكينا للمكاتب القطرية من إقرار جميع البرامج والتفاصيل المتعلقة بالبرامج الفرعية. وفيما يتصل بالتعاون مع البنك الدولي أشار إلى أن هذا التعاون توطد من خلال العمل على الصعيد القطري في إعداد البرامج والمشاورات التي تجرى بين مسؤولي البنك الدولي

وبين رؤساء الشُعب الجغرافية التابعة للصندوق بشأن الاستراتيجيات الرامية إلى ضمان الاتساق. ويتعاون الصندوق والبنك الدولي أيضا في جملة أمور من بينها التعاون بين بلدان الجنوب والبرنامج العالمي للسلع الأساسية لوسائل منع الحمل. ويعمل الصندوق بالاشتراك مع البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية على وضع مؤشرات دقيقة للتنمية المستدامة.

١٢٣ - وأبلغ الرئيس المجلس التنفيذي أن موضوع تعبئة الموارد في البرنامج الإنمائي سيبحث في مشاورات غير رسمية خلال شهر حزيران/يونيه ١٩٩٧.

١٢٤ - وقد أحاط المجلس التنفيذي علما بتقارير مدير البرنامج بشأن التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/1997/15) وبالتقرير المقدم من المديرة التنفيذية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ((DP/FPA/1997/10 (Part V)) وما ورد فيه من تعليقات، وقرر إحالة التقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

باء - المراقبة الداخلية والمساءلة

١ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٢٥ - قدم مدير البرنامج الإضافة إلى تقريره السنوي لعام ١٩٩٦ المتعلقة بأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والمراقبة الداخلية (DP/1997/16/Add.6). وترد تعليقات البرنامج على تقرير الأمين العام بشأن أنشطة مكتب خدمات المراقبة الداخلية في الوثيقة DP/1997/CRP.20.

١٢٦ - وقد أعربت الوفود عن ترحيبها بالتقرير السنوي الأول لمدير البرنامج بشأن المراجعة الداخلية للحسابات والمراقبة الداخلية، إذ جاء التقرير شاملا وتجلى فيه الاهتمام المتزايد بتعزيز المراقبة الداخلية وثقافة المساءلة برمتها في البرنامج. ولقي الاستمرار في تخصيص فرع منفصل للمراجعة الداخلية للحسابات والمراقبة الداخلية في تقرير مدير البرنامج تأييدا واسع النطاق. وطلب بعض المتكلمين أن تشمل التقارير المقبلة معلومات عن الدروس المستفادة وعن أفضل الممارسات في مجال المراجعة الداخلية للحسابات والمراقبة الداخلية.

١٢٧ - وأعربت الكثير من الوفود عن قلق عميق بشأن النقص في الموظفين الذي تعانيه شعبة مراجعة الحسابات والاستعراض الإداري. وسيجري بحث هذا النقص بعناية في سياق المناقشة المتصلة بميزانية فترة السنتين القادمة.

١٢٨ - وطلب بعض المتكلمين مزيدا من المعلومات عن الكيفية التي تؤثر بها عملية التغيير الإداري، بما في ذلك ما يتعلق باللامركزية، على مهام المراجعة الداخلية للحسابات والمراقبة الداخلية. وتم التأكيد على ضرورة التدريب الملائم للموظفين. وطالب أحد الوفود، بالأصالة عن نفسه وبالنيابة أيضا عن وفد آخر، بمزيد من المعلومات عن الطريقة التي يتم بها تقييم واستعراض ما يجري إنجازه من الأهداف.

١٢٩ - وأبرزت عدة وفود الحاجة إلى تعزيز مراقبة المشاريع التي تنفذ على الصعيد الوطني. وأبدت ترحيبها بما اعتزمته شعبة مراجعة الحسابات والاستعراض الإداري من متابعة المسائل الناشئة عن مهام مراجعة حسابات خدمات التنفيذ الوطني. وأعرب متكلم عن اعتقاده بأن من الممكن ايجاد شكل موحد للتحقيقات التي تضطلع بها الصناديق والبرامج بما يتفق مع الشكل الذي يتبعه مكتب خدمات المراقبة الداخلية. وطلب أحد الوفود استكمال ما ورد بشأن احتياطي الإيواء الميداني.

١٣٠ - وذكر أحد الوفود أنه لا يستطيع قبول الإشارة الواردة في الفقرة ١٩ من الوثيقة DP/1997/16/Add.6 بشأن العلاقة بين المنسقين المقيمين ومديري مراكز الأمم المتحدة للإعلام، حيث أن أي تغيير في هذه العلاقة مرهون بما يقترحه الأمين العام من تدابير الإصلاح. وطلب المتكلم أن يبدي المجلس التنفيذي تحفظا بشأن هذه الفقرة لدى إحاطته علما بالتقرير.

١٣١ - وأثيرت تساؤلات بشأن عدد من القضايا التي يطرحها التقرير، ومن بينها النتائج المترتبة على الاستعانة بمصادر خارجية في إجراء المراجعات الحسابية الداخلية، وأفضل الممارسات في حالات عدم توافر خدمات مصرفية، وخدمات المراجعة الحسابية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ونسبة الـ ١٧ في المائة من التوصيات المنبثقة عن المراجعات الحسابية التي لم تحظ بالقبول. وطلب أيضا مزيد من المعلومات عن مهام التصديق والإقرار.

٢ - صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٣٢ - في إطار النظر في البند ٨ من جدول الأعمال، عرض على اللجنة تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٦: أنشطة مراجعة الحسابات والمراقبة الداخلية في صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٩٦ (DP/FPA/1997/10 (Part IV)). ووردت تعليقات الصندوق على تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات المراقبة الداخلية A/51/801 في ورقة غرفة الاجتماع DP/FPA/1997/CPR.4.

١٣٣ - وعرض التقرير نائب المديرة التنفيذية (السياسات الإدارة) فأبرز ما اتخذه الصندوق من مبادرات لتعزيز آليات المراقبة الداخلية في الآونة الأخيرة. ومن الخطوات الحاسمة تحقيقا لهذه الغاية إنشاء مكتب المراقبة والتقييم، الذي يضطلع بمهام المراقبة المركزية ويكفل، في جملة أمور، متابعة نتائج عمليات المراجعة الحسابية والمراقبة التي تترتب عليها آثار على نطاق الصندوق. وشدد، فيما يتعلق بنطاق ما تغطيه المراجعة الحسابية الداخلية، على أن نطاق الأنشطة وليس فقط كميتها قد اتسع اتساعا ملحوظا في عام ١٩٩٦، ليشمل إجراء قسم المراجعة الداخلية استعراضات متعمقة للمسائل الإجرائية. وتشمل النتائج الرئيسية للمراجعة الداخلية للحسابات وجود مواضع ضعف في الإدارة البرنامجية، ولا سيما بعض القصور في التعامل مع الوثائق القانونية للمشاريع ومتطلبات المراجعة الحسابية للمشاريع. وقد أوشكت الإجراءات التصحيحية المتخذة لمعالجة هذه السلبيات على الاكتمال. ولاحظ نائب المديرة التنفيذية أيضا أن تقديرات الامتثال والضوابط الداخلية في مكاتب الصندوق التي أجريت لها مراجعة حسابية في عام ١٩٩٦ وعددها ٥٣ مكتبا مرضية بوجه عام، وأكد من جديد التزام الصندوق بالمراقبة الداخلية السليمة.

١٣٤ - وأعربت الوفود عن ترحيبها بالتقرير السنوي الأول للمديرة التنفيذية عن مراجعة الحسابات والمراقبة الداخلية ونوهت ما ينطوي عليه من فائدة بالنسبة للحوار المتعلق بهذه المواضيع الهامة بين المجلس والصندوق. وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن الترتيبات التنظيمية بين مهمة المراجعة الداخلية للحسابات وبين مكتب المراقبة والتقييم في الصندوق. ونظرا لأن التقرير لا يعتبر دورة مراجعة الحسابات مثالية، فقد طولب بمزيد من المعلومات عن الموارد المتاحة من الموظفين لقسم المراجعة الداخلية للحسابات وعن كيفية التصدي للعقبات. وطلبت معلومات كذلك عن مضمون أنشطة مراجعة الحسابات والمشاكل التي صادفتها. وأشير إلى أن المآخذ التي تناولها تقرير الصندوق تبين أن التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لم يتم بعد تنفيذها. ووردت بعض الإشارات إلى مناقشة تقرير مجلس مراجعي الحسابات خلال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ وإلى القرار الذي اتخذه المجلس آنذاك بتلقي تقارير متابعة سنوية بشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات.

١٣٥ - وأعرب أحد الوفود عن تشككه في صحة مجمل التقديرات الايجابية التي منحت للمكاتب القطرية، إذ أن الشركات المتعاقد معها لمراجعة الحسابات لم تجد قصورا إلا في أربعة من هذه المكاتب. وطلب الوفد ايضاحا للتقديرات في سياق الشواغل التي أعرب عنها فيما يتعلق بنوعية المراجعة التعاقدية للحسابات. وأثيرت كذلك تساؤلات عن مهام التفتيش والتحقيقات في الصندوق التي لم يتعرض لها التقرير. أما عن المسائل المتعلقة بالموارد فقد تنبأ أحد الوفود بعدم تعزيز القدرات إلا في سياق مواصلة دمج مهمة المراجعة الداخلية لحسابات الصندوق ضمن شعبة مراجعة الحسابات والاستعراض الإداري التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واقترحت عدة وفود أن يتخذ تقرير الصندوق في المستقبل شكلا أقرب إلى شكل التقرير الذي يصدره البرنامج الإنمائي.

رد الإدارة

١٣٦ - ولاحظ نائب المديرة التنفيذية (السياسات والإدارة) أنه يجب قراءة تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان مقترنا بتقرير مدير البرنامج، لأن شعبة مراجعة الحسابات واستعراض التنظيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هي في الوقت نفسه ذراع المراجعة الداخلية لحسابات الصندوق، وفقا لما أكده مدير الشعبة. وفي هذا ما يحول دون تكرار بعض الجوانب. وتقوم الشعبة في معرض اطلاعها بهذا الدور بتزويد الصندوق أيضا بما يحتاج إليه من خدمات التفتيش والتحقيق. وفيما يتعلق بمستويات الموظفين، شرح نائب المديرة التنفيذية أن قسم المراجعة الداخلية للحسابات التابع للصندوق يتألف من موظفين فنيين اثنين (أحدهما رئيس القسم) وموظف واحد من موظفي الدعم. وأضاف أنه أمكن على الرغم من هذه المحدودية في الموارد من الموظفين تحقيق زيادات في التغطية من حيث مراجعة الحسابات، وذلك بفضل استخدام مركزي الخدمة الإقليمية التابعين للبرنامج في هراري وكوالالمبور وبفضل توظيف خبراء استشاريين.

١٣٧ - وفيما يتعلق بطلبات الحصول على مزيد من المعلومات الفنية عن نتائج مراجعة الحسابات والمتابعة منذ الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧، أكد نائب المديرة التنفيذية (السياسات والإدارة) أن تقارير مجلس مراجعي الحسابات تستند صراحة إلى نتائج المراجعة الداخلية للحسابات، إذ يتم إطلاع المراجع

الخارجي للحسابات على جميع رسائل المراجعة الداخلية للحسابات. وبالتالي فإن فحوى نتائج مراجعة الحسابات معروفة حق المعرفة لدى المجلس التنفيذي. ولكنه أكد أنه أحرز تقدم في هذا الشأن وأن العديد من المبادرات التي أتى الصندوق على ذكرها في الدورة العادية الأولى أصبح الآن على وشك الاكتمال، مثل استعراض الإدارة المالية والتقييم المواضيعي لطرائق التنفيذ التي تشمل التنفيذ الوطني. وقال إنه أجرى أيضا في اليوم السابق مع المراجع الخارجي للحسابات بحث مستفيض للتدابير الإضافية اللازمة لضمان الامتثال لشروط مراجعة حسابات المشاريع في إطار التنفيذ الوطني. ونظرا لنطاق التغييرات الجارية، يؤمل أن تصبح الإجراءات الجديدة سارية بحلول الربع الثالث من عام ١٩٩٧.

١٣٨ - وطلب نائب المديرة التنفيذية (السياسات والإدارة) إلى الرئيس أن يطلب من رئيس مكتب الصندوق للمراقبة والتقييم توفير معلومات إضافية عن أعمال مكتب المراقبة والتقييم في سياق المناقشة الجارية.

١٣٩ - ولاحظ نائب المديرة التنفيذية (السياسات والإدارة) أن وظائف مكتب المراقبة والتقييم نوقشت أيضا بمزيد من التفصيل في إطار البند ٣ من جدول أعمال الدورة الحالية. وأكد أن المكتب أُنشئ لأغراض منها تحليل نتائج وتوصيات عمليات المراقبة، بما في ذلك تقارير المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات، واستعراضات منتصف المدة، والتقارير التقييمية، بغية تحديد المسائل التي يلزم اتخاذ إجراء بشأنها على المستوى التنظيمي فيما يتعلق بتطوير السياسات أو الإجراءات. كما إن المكتب يدير فضلا عن ذلك استعراضات تطبيق السياسات في مكاتب الصندوق القطرية للإطلاع على مدى الامتثال للسياسات والإجراءات. ويقصد من هذه الاستعراضات أيضا النظر في مدى صلة هذه السياسات والإجراءات بعمليات الصندوق الميدانية. وأخيرا، يدير المكتب تقييمات مستقلة مخصصة، مستعينا بخبراء يوظفهم من خارج الصندوق للإضطلاع بمهمة التقييم. وذكر أنه عقدت اجتماعات تنسيقية مع مجلس مراجعي الحسابات وقسم المراجعة الداخلية للحسابات للتنسيق بين خطط العمل. وبأنه سيتم في عام ١٩٩٧ الجمع بين استعراضات تطبيق السياسات وبعثة تشتمل على مراجعتين للحسابات إحداهما خارجية والثانية داخلية لاستكشاف الطريقة التي يمكن التوصل بها إلى أقصى درجة من الاتساق. وفيما يتعلق بالموارد من الموظفين، فإن المكتب يتألف من الرئيس وأربعة موظفين فنيين وأربعة آخرين من موظفي الدعم.

٣ - التعليقات على تقرير الأمين العام

١٤٠ - ألقى وكيل الأمين العام لخدمات المراقبة الداخلية كلمة في المجلس التنفيذي فأشار إلى التغييرات الكبيرة التي أجريت في وظائف المراقبة خلال السنوات الأخيرة. وقال إن السجل الذي حققه مكتب خدمات المراقبة الداخلية حتى الآن أدى إلى زيادة الوعي بالمسائل المتعلقة بالمراقبة الداخلية في منظومة الأمم المتحدة بأسرها. واشار إلى المناقشة التي جرت في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦ بشأن ما كان آنذاك مشروعا لتقرير الأمين العام عن تحسين آليات المراقبة الداخلية في الصناديق والبرامج التنفيذية، الذي صدر بالوثيقة A/51/801. وقال إن هدف تقرير الأمين العام هذا هو إنشاء إطار موحد لوظائف المراقبة الداخلية في الأمم المتحدة بأسرها. وأشاد بمدير البرنامج وبالمديرة التنفيذية بالإشارة إلى تقريريهما السنويين الأولين بشأن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والمراقبة الداخلية. ويتصل بتعليقات البرنامج والصندوق على تقرير الأمين العام لاحظ أن مدير البرنامج يتفق بوجه عام مع وجهة التقرير. وأشاد بمدير البرنامج لما تم اتخاذه من إجراءات في تنفيذ توصيات التقرير.

١٤١ - وطلب العديد من الوفود أن ينفذ البرنامج التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن آليات المراقبة الداخلية في الصناديق والبرامج التنفيذية (A/51/801) في أقرب وقت ممكن.

١٤٢ - ولاحظ أحد المتكلمين أن آليات المراقبة الداخلية تطورت في الصناديق والبرامج بوتائر مختلفة بين الواحد والآخر. وأراد أحد الوفود أن يعرف ما إذا كان لدى وكيل الأمين العام أي تعليقات على مناقشة تقرير برنامج الأغذية العالمي بشأن المراقبة الداخلية في مجلسه التنفيذي إذ اجتمع هذا قبل اجتماع المجلس التنفيذي للبرنامج والصندوق. وطلب وفد آخر معلومات عما يمكن أن يحدث من تداخل بين أنشطة مكتب المراقبة الداخلية وأنشطة مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة.

١٤٣ - وأعرب قلة من المتكلمين عن قلقهم إزاء التوصية ٧ الواردة في الوثيقة A/51/801، إذ رأوا أنها لن تسمح للمجلس التنفيذي، بوصفه الهيئة التشريعية الرئيسية للبرنامج وللصندوق، بأن يضطلع بدوره الإداري على النحو الصحيح. وذكر أحد المتكلمين أن وفده لا يؤيد التوصيتين ٧ و ٨ من الوثيقة A/51/801، مؤكدا أن هذين الاقتراحين يمكن أن يضعفا ويقيدا آليات المراقبة الداخلية في الصناديق والبرامج. ووُجه استفسار بشأن ولاية مكتب خدمات المراقبة الداخلية بالنسبة إلى الصناديق والبرامج.

١٤٤ - ورد وكيل الأمين العام لخدمات المراقبة الداخلية على التعليقات المثارة معربا عن ارتياحه بوجه عام للنهج الذي اتخذه برنامج الأغذية العالمي فيما يتعلق بالمراقبة الداخلية. وأكد أن لجنة المراقبة الإدارية في البرنامج عملت حتى الآن بفعالية. وفيما يتعلق بالتداخل المحتمل في وظائف المراقبة، قال إنه يفضل النظر إلى هذه الوظائف على أنها متساوقة وليست ازدواجية. ويجري تبادل الخبرات بين شعبة مراجعة الحسابات والاستعراض الإداري ومكتب خدمات المراقبة الداخلية، ويمكن في بعض الحالات تحقيق درجات عالية من الفعالية بتقديم كل منهما خدمات إلى الآخر، ولا سيما على المستوى القطري. وقال ردا على الاستفسارات عن قنوات الإبلاغ إن تقارير مكتب خدمات المراقبة الداخلية تقدم إلى الجمعية العامة لتأخذ علما بها. وأكد أن المجلس التنفيذي سيواصل اضطلاعه بدور المراقبة العامة فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولم يوافق على تفسير أحد الممثلين لقرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ باء، إذ قال هذا الممثل إن ولاية مكتب خدمات المراقبة الداخلية لا تشمل الأمم المتحدة بأسرها. ورد على ذلك بقوله إن سلطة المكتب في هذا الصدد تمتد إلى الصناديق والبرامج التي تدار على نحو مستقل. ولكن سلطة المكتب تفهم على أنها سلطة تكميلية لآليات المراقبة الداخلية القائمة في كل من الصناديق والبرامج. ولا يقصد لها أن تنال من فعالية الآليات الداخلية لتلك الصناديق والبرامج أو أن تحل محلها. وتكمن فلسفة المكتب في تجسيد نموذج على التعاون والتنسيق في مجال المراقبة الداخلية بما يخدم المصالح العليا للدول الأعضاء.

١٤٥ - ورد مدير شعبة مراجعة الحسابات واستعراض التنظيم على الأسئلة الموجهة باسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، فأكد أن الشعبة تراقب وتشرف على الخدمات المتاحة من مصادر خارجية. وفيما يتعلق بالمتابعة قال إنه لا يمكن التأكد من الامتثال لبعض التوصيات إلا عند إجراء مراجعة أخرى للحسابات. والشعبة تعمل على نحو وثيق مع المتعهدين لضمان جودة عمليات مراجعة الحسابات وقد اتخذت ترتيبات للقيام على سبيل المتابعة بمراجعة حسابات مكاتب البرنامج والصندوق

التي لم تحظ بتقديرات مرضية من مقاولي الباطن. ولاحظ أن بدائل النظام الحالي قليلة في البلدان المفتقرة إلى خدمات مصرفية. وعن التنفيذ الوطني قال إنه تم إطلاع مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي على نتائج مراجعة الحسابات. وذكر أن المكتب يجري تقييما لمدى تحقيق أهداف البرامج/المشاريع في حين تنظر الشعبة في النظم الإدارية والاستخدام الفعال للموارد. وأقر بأن نقص الموارد من الموظفين مسألة خطيرة إذ تحول دون توفير خدمات وافية من مراجعة الحسابات للبرنامج والصندوق ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وأضاف قائلا أن الشعبة تجري الآن استعراضات إدارية لمهام التصديق والموافقة والشراء. ورأى أن المسائل التي تثار فيما يتعلق بالتنفيذ الوطني موضوع يمكن إدراجه في تقرير عام ١٩٩٨ إلى المجلس التنفيذي. وذكر أنه سيضطلع بمهمتي المراجعة الداخلية للحسابات والمراقبة المتعلقتين بتطبيق اللامركزية، في سياق إطار المساءلة الذي يقوم المجلس التنفيذي حاليا باستعراضه. وأفاد المدير المجلس بأنه سيرد كتابة على أساس ثنائي على الاستفسارات الفردية المحددة.

١٤٦ - وقد وافق المجلس التنفيذي على المقرر التالي:

١٦/٩٧ - المراجعة الداخلية للحسابات

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بشكل تقريري المراجعة الداخلية لحسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/1997/16/Add.6) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1997/10, Part IV)؛

٢ - يحيط علما بمحتوى هذين التقريرين والملاحظات التي أبدتها الوفود أثناء المناقشة؛

٣ - يعرب عن التأييد لمقترحات كل من مدير البرنامج والمديرة التنفيذية بشأن تعزيز مهمة المراجعة الداخلية لحسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثامنا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقرير السنوي لمدير البرنامج

المقدمة، وسجل البرامج الرئيسية، وبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، ومرفق إحصائي، وتقارير وحدة التفتيش المشتركة

١٤٧ - عرض مدير البرنامج مقدمة تقريره السنوي لعام ١٩٩٦، وسجل البرامج الرئيسية، وأجزاء من برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، والمرفق الإحصائي، وتقارير وحدة التفتيش المشتركة (الوثائق DP/1997/16/Add.1 و 3 و 5 و 8). وجاءت المقدمة وسجلات البرامج الرئيسية في شكل جديد يستهدف

الاستجابة للشواغل التي أعرب عنها المجلس التنفيذي بأن يكون التقرير أشد تركيزا وأدق تحليلا وأكثر توجها إلى القضايا المطروحة. وتمثلت المنهجية المتبعة في تحديد الإنجازات والمعوقات والإجراءات المتخذة فيما يتعلق بتلك المعوقات. وأشار إلى أنه سيجري زيادة تحسين نوعية التقارير السنوية المقبلة في مجالات جمع البيانات، والتحليل المنهجي طوال العام، والاستفادة بشكل أكبر من الدروس المستفادة من عملية التقييم. وأوضح أن العام الذي تم استعراضه لم يكن عاما للتغيير فحسب، ولكنه شهد أيضا مزيدا من النواتج ومن زيادة الإنتاجية.

١٤٨ - وبعد أن استعرض مدير البرنامج بإيجاز المسائل الواردة في التقرير السنوي، أشار إلى جهود برنامج استئصال مسار الأمم المتحدة الإنمائي في المجالات الثلاثة ذات الأولوية وهي استئصال شأفة الفقر، ودمج اعتبارات نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية، والتنفيذ والموارد. وأشار أيضا إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٨ عن الخبرة المكتسبة في تنفيذ الترتيبات الجديدة للبرمجة. مؤكدا على أن الحالة الراهنة للموارد ستؤدي إلى تعقيد تنفيذ مقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥ حيث إن المستوى المنخفض للموارد يخل بالنظام الحافز المتوخى اتباعه في ذلك المقرر. فالهوة تزداد بين احتياجات البلدان التي يشملها البرنامج إلى الأنشطة التنفيذية التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجالات التركيز التي أقرها المجلس، من جهة، والموارد الأساسية المتاحة من جهة أخرى. وستناقش في مشاورات غير رسمية تعقد في حزيران/يونيه استراتيجية تمويل ملائمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من شأنها أن تكفل زيادة توافر الموارد الأساسية وزيادة القدرة على التنبؤ بها. وفي ختام ملاحظاته، أشاد مدير البرنامج بالجهود التي يبذلها موظفو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين الأداء، مع الإعداد في الوقت ذاته لتنفيذ التغيير، ولا سيما الموظفون الذين يعملون على الصعيد القطري. وقال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزم بالعمل استنادا إلى ما تم إنجازه في عام ١٩٩٦، وأنه يحدوه الأمل، في سياق تنفيذ التغيير، أن يحقق تقدما ملموسا في العام المقبل.

١٤٩ - وأشادت وفود كثيرة بالتحسن في شكل ومضمون التقرير السنوي الذي أعده مدير البرنامج، ونوهت بزيادة جوانبه التحليلية للعقبات المصادفة، وبزيادة محاور تركيزه، واحتوائه على الدروس المستفادة. كما أعربت الوفود عن ترحيبها بكلمة مدير البرنامج. فالمجالات الثلاثة ذات الأولوية حاسمة الأهمية ويمكن دعمها تماما. وأشار بعض المتكلمين إلى أنه يمكن عمل المزيد للتصدي للعقبات المطروحة، بما في ذلك دعم التركيز على التنمية البشرية المستدامة. وركز أحد المتكلمين على ضرورة إصدار تقرير سنوي يمكن توزيعه على جمهور أوسع نطاقا.

١٥٠ - وشدد بضعة متكلمين على ضرورة أن يراعي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأولويات الإنمائية لبلدان البرنامج. وأعرب عدد من المداخلات عن التقدير لأنشطة محددة تضطلع بها المكاتب الإقليمية. وأشار عدد من الوفود إلى ضرورة أن يكون تزويد المكاتب القطرية بالموظفين متسقا فيما بين المناطق، وكذلك مستوى القيادة في المكاتب الإقليمية، على نحو ما اشترع في توافق الآراء. وطلب متكلم إلى مدير البرنامج أن يفتتح مركز الدعم في برايتسلافا في تموز/يوليه ١٩٩٧. ونوه متكلمون بالقيمة المضافة لتقارير التنمية البشرية الوطنية.

١٥١ - وأعرب عدة متكلمين عن تأييدهم لاقتراحات مدير البرنامج بالتغيير، ولا سيما بالخطوات المتخذة لدعم المراجعة الحسابية والمساءلة، وتعزيز نظام المنسق المقيم.

١٥٢ - وعلى الرغم من العقبات الجمة التي لا تزال قائمة في مجال استئصال شأفة الفقر، رحب المتكلمون بأعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وخاصة بالمقارنة مع أعمال الصناديق والبرامج الأخرى. ومن شأن زيادة تركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تتقدم بالمنظمة في الاتجاه الصحيح. ونوه كثير من المتكلمين بفائدة عمليات الشراكة العامة والخاصة، وبضرورة زيادة توثيق التعاون مع البنك الدولي والمنظمات الأخرى في مجال استئصال شأفة الفقر. وركز في هذا الصدد، بعض المتكلمين على ضرورة وضع مجموعة مشتركة من المؤشرات بشأن استئصال شأفة الفقر، وخاصة بالتعاون مع لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٥٣ - وأعرب كثير من الوفود عن الأسف إزاء انخفاض التمويل الأساسي. ودعما لاستمرار وزيادة تمويل الموارد الأساسية، أكد أحد الوفود على ضرورة الشفافية والمساءلة، والإعلام عن النتائج المتحققة من أجل الحصول على التأييد الجماهيري. وأشار بعض المتكلمين إلى أنهم، وإن كانوا يعارضون استخدام التمويل غير الأساسي، فهم يرون من الضروري وجود مستوى ملائم من التمويل الأساسي، وإلى أنه ينبغي في هذا الصدد التوصل إلى اتفاق بشأن حجم الميزانية الأساسية. ووجه متكلم الانتباه إلى القيمة الكبيرة للموارد التي تم الحصول عليها من خلال تقاسم التكاليف في برامج أمريكا اللاتينية ، وأعرب عن تشككه فيما إذا كانت هذه القيمة تعد حشدا للموارد حيث لا تمثل إضافة. وطُلب أيضا تقديم إيضاح بشأن الإشارة إلى تقديم المكاتب القطرية الدعم للمشاريع المنفذة على الصعيد الوطني. وينبغي أن تتضمن ورقة استراتيجية التمويل سيناريوهات تشمل الآثار المترتبة على مختلف مستويات التمويل. وطُلب تقديم مزيد من المعلومات عن النفقات موزعة حسب المنطقة في المجالات القطاعية. وأشار متكلم إلى ضرورة أن يحقق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفورات حيثما يمكن، بما في ذلك ما يتحقق من خلال إغلاق بعض المكاتب القطرية. وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن استخدام موارد مرفق البيئة العالمية، بما في ذلك برنامجه للمنح المحدودة، في منطقتي أوروبا ورابطة الدول المستقلة.

١٥٤ - وأشادت الوفود بالتدابير الرامية إلى تحسين تنفيذ البرنامج. وأشار بعض المتكلمين إلى ضرورة الجمع بين زيادة معدلات التنفيذ والتركيز على نوعية البرامج. وينبغي لجميع المكاتب الإقليمية أن تقدم تقارير عن المشاكل المواجهة في تنفيذ البرنامج.

١٥٥ - وبينما أعرب كثير من المتكلمين عن تأييدهم لزيادة الإرتباط بالمنظمات غير الحكومية، أشار بعضهم إلى أن من المهم مواصلة إقامة الروابط مع المجتمع المدني، على أن يكون الأمر متروكا لتقدير الحكومات. وطلبت الوفود مزيدا من المعلومات عن كيفية تنفيذ المنظمات غير الحكومية للمشاريع.

١٥٦ - وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن دور صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مراعاة دمج قضايا المرأة ضمن مسار الأنشطة الرئيسية. وقال بعض

المتكلمين إنه ينبغي تعزيز استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بمراعاة هذا الدمج في الأنشطة الرئيسية. وفي هذا الصدد، لا يمكن أن يكون استخدام الأخصائيين من متطوعي الأمم المتحدة بوصفهم موجهين في المسائل المتعلقة بالجنسين إلا إجراء مؤقتا. وأشار المتكلمون أيضا إلى ضرورة تحقيق الأهداف المحددة سابقا فيما يتعلق بالتكافؤ بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٥٧ - وطلب المتكلمون مزيدا من المعلومات عن أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى القطري في إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك والمشمول برعاية أطراف متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وعن تقديم المساعدة للبلدان في حالات خاصة، بالإضافة إلى معلومات عن القيمة المضافة المتوقعة لوحدة إدارة المعلومات المالية، ودور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في برامج التمويل الجزئية. ونوه متكلم بأهمية معهد التحصين الدولي بوصفه نموذجا إيجابيا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأشيد بقيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بربط بعثات الأمم المتحدة بشبكة انترنت.

المبادرة الخاصة لأفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة

١٥٨ - عرض المدير بالنيابة للمكتب الإقليمي لأفريقيا التقرير السنوي الذي أعده مدير البرنامج بشأن المبادرة الخاصة لأفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة (DP/1997/16/Add.2). وركز على الأولوية العليا الممنوحة لضمان تولي أفريقيا زمام المبادرة والقيادة في هذا المضمار، وعلى استدامة التزام منظومة الأمم المتحدة بدعم هذا الهدف. وأشار إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن استخدام عمليات المائدة المستديرة وأفرقة التشاور كآليات ملائمة لتعبئة الموارد، واستخدام برامج الاستثمار القطاعية بوصفها وسيلة لتوجيه الموارد إلى المجالات ذات الأولوية المتمثلة في التعليم والصحة والمياه والأمن الغذائي على الصعيد القطري. وطرح في كلمته أمثلة على الأنشطة التي يضطلع بها على الصعيد القطري في إطار المبادرة الخاصة. وأشار المدير بالنيابة، متطلعا إلى المستقبل، إلى ضرورة التركيز على زيادة الأنشطة ذات الخصوصية القطرية، وعلى مواصلة الدعوة على أعلى مستويات الآليات الحكومية الدولية، وعلى تنفيذ استراتيجية ملائمة للاتصالات، ومواصلة العمل لاستخدام المبادرة الخاصة كآلية تنفيذ لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا، واعتماد أسس مرجعية واقعية لرصد التقدم المحرز في تنفيذ المبادرة الخاصة، وقياسه وتقييمه.

١٥٩ - ونوه مدير البرنامج بالمشاركة النشطة لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مؤسسات بريتون وودز، في المبادرة الخاصة. وأشار إلى التقدم الجاري إحرازه في المجالات ذات الأولوية المتمثلة في التعليم والصحة والمياه وشؤون الحكم، وفي تنظيم منتدى شؤون الحكم في أفريقيا، المقرر عقده في أديس أبابا في تموز/يوليه ١٩٩٧. وذكر أيضا الروابط بين المبادرة الخاصة، وتوصيات استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا، وكذلك المبادرات الخاصة للجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، مثل مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية الأفريقية، ومنشور لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعنون "تشكيل القرن الحادي والعشرين"، والجوانب المتعلقة بحشد الموارد.

١٦٠ - وأشار كثير من الوفود إلى الجوانب الإيجابية للمبادرة الخاصة، مثل التعاون فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها، وبشكل خاص الأولوية العامة الممنوحة لتولي أفريقيا زمام المبادرة والقيادة. وجرى الإعراب عن الأمل في أن يتسنى في المستقبل تقديم نتائج ملموسة على المستوى القطري، كما رئي أن المبادرة الخاصة تتفق تماما مع الإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة.

١٦١ - وفيما توافر تأييد عام من جانب الوفود لصالح المبادرة الخاصة، أكد متكلمون عديدون ضرورة بذل مزيد من الجهود في مجالي الإعلام وتعبئة الموارد. ومن المستحسن أن يتوفر الإبلاغ عن المبادرة الخاصة من جانب البنك الدولي واللجنة الإقليمية لأفريقيا، وأشار أحد الوفود إلى أنه ينبغي تعزيز الحوار فيما بين بلدان الجنوب في سياق المبادرة الخاصة.

١٦٢ - وأثيرت أسئلة بشأن مبادرات المنظمة المتعلقة بتنسيق القوانين التجارية في أفريقيا واحتمالات تمويل المبادرة الخاصة والتنسيق مع برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا ومشاركة البنك الدولي. وطلبت بعض الوفود معلومات إضافية عن المزايا المقارنة لنهج البرامج الاستثمارية القطاعية. وكان ثمة تشجيع لإجراء حوار معزز مع المجلس التنفيذي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ المبادرة الخاصة.

١٦٣ - وذكر المدير بالنيابة أن البرنامج الإنمائي يشاطر الوفود كثيرا من الشواغل التي أعربت عنها. ومن المطلوب أن يبذل جهد منسق من جانب منظومة الأمم المتحدة بهدف تعزيز التعاون التقني مع أفريقيا. وعلق على قضية تعبئة الموارد، والمشاورات مع مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا بشأن الصلات القائمة بين المبادرة الخاصة وبرنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا، ومسؤولية البلدان الأفريقية في تحديد القطاعات التي ترغب في أن تضطلع بأنشطة فيها في إطار المبادرة الخاصة. وأوضح أن أهداف تعبئة الموارد لا تمثل مجرد إضافات بل أنها تتضمن كذلك ما تنتوي الحكومات أن تموله في سياق قطاع بعينه. كما أبرزت المشاورات مع مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا الصلات القائمة بين الأهداف الأصلية لبرنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا وتوصيات استعراض منتصف المدة. وثمة دعم مناسب يقدم مكتب المنسق في الوقت الراهن من أجل تعزيز قدرته على المساعدة في تحقيق الصلة بين برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا والمبادرة الخاصة. وقد عمل البنك الدولي مع سائر وكالات الأمم المتحدة فيما يتعلق بوضع برامج استثمارية قطاعية لتشكل آليات لنقل الموارد لبعض المجالات ذات الأولوية على الصعيد القطري. وكان النموذج المتبع يتضمن تمكين جميع البلدان من التأهل للمشاركة في المبادرة الخاصة والاستفادة منها. ومن شأن المنتدى الأفريقي لشؤون الحكم والإدارة الذي سينظم في تموز/يوليه ١٩٩٧، أن يتيح للبلدان الأفريقية تقديم برامجها المتعلقة بتلك الشؤون، وأن تتقاسم المعلومات والخبرات فيما بينها ومع الشركاء الخارجيين بهدف تعبئة الموارد.

١٦٤ - وشدد مدير البرنامج على الهدف الرئيسي للمبادرة الخاصة، ويقضي بأن يكفل لأجزاء منظومة الأمم المتحدة أن تعمل مع بعضها في مجال تنفيذ خطة عمل القاهرة بشأن التنمية الأفريقية. ومن المأمول فيه أن يحشد مزيد من الموارد من أجل أفريقيا عن طريق الاتصال بالشبكات وتكثيف التعاون فيما بين شركاء التنمية. ومن الواجب أن تنفق هذه الموارد على نحو أكفأ، وهي من شأنها أن تؤدي إلى إضافات جديدة بمرور الزمن.

١٦٥ - واقترح الرئيس أن يستمر المجلس التنفيذي في إجراء مناقشات غير رسمية بشأن المبادرة الخاصة. واقترح أحد الوفود عقد اجتماع غير رسمي أثناء الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في حزيران/يونيه ١٩٩٧.

١٦٦ - وقد أحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير السنوي لمدير البرنامج عن المبادرة الخاصة لأفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة (DP/1997/16/Add.2) والتعليقات المقدمة بشأنه.

برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

١٦٧ - أعرب ممثل فلسطين عن امتنانه إزاء المساعدة المقدمة من جانب البرنامج الإنمائي. وسلط الضوء على تدهور الحالة الاقتصادية أثناء عام ١٩٩٦ في الأراضي المحتلة، وقال إن هذا عامل من شأنه أن يهدد عملية السلام بالمنطقة، وحث المجتمع الدولي على تشجيع تهيئة بيئة داخل المنطقة تتيح استمرار عملية السلام. وأشار إلى أن من الواجب أن يستعاض عن تعبير "الضفة الغربية وقطاع غزة"، الوارد في الوثيقة DP/1997/16/Add.3، بعبارة "الأراضي المحتلة". وقال وفد آخر، في إطار ثنائه على برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، أنه يطالب المجلس التنفيذي بتجنب المناقشات السياسية عند استعراض التقرير.

١٦٨ - وأثنى متحدثون آخرون عديدون على عمل البرنامج، وقالوا أن الانكماش الاقتصادي الشديد في الأراضي المحتلة، وهو ما ترتب على إغلاق حدودها، يبعث على بالغ القلق. وكما أن عمليات توليد العمالة ومشاريع البيئة، التي تتلقى مساعدة البرنامج الإنمائي، لها بعض التأثير. وطلبت معلومات بشأن تعاون البرنامج الإنمائي مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وأيضا بشأن الدعم المقدم لشؤون الحكم والإدارة وبناء المؤسسات.

رد مدير البرنامج

١٦٩ - شكر مدير البرنامج المجلس التنفيذي على ما قدمه من تعليقات بشأن التقرير السنوي لعام ١٩٩٦. وذكر أن المساهمات المتصلة بالميزانية الأساسية لعامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ قد حسبت على أساس أسعار الصرف في عام ١٩٩٥، وأن هذا هو سبب الهبوط بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ في المساهمات الأساسية. ووافق على أنه ينبغي وضع تصورات أوضح لنتائج الأنشطة الممولة من المساهمات الأساسية، وقال إن النموذج الجديد للتقرير السنوي المزمع، من شأنه أن يفيد عن هذه النتائج إلى جمهور أوسع نطاقا. ومع هذا، فإن الموارد المخصصة لأغراض الإعلام محدودة للغاية. وفيما يتعلق بالمساهمات غير الأساسية وأبلغ المجلس، بأن توزيع هذه المساهمات لا يختلف أساسا عن توزيع المساهمات الأساسية من حيث مجالات الاهتمام.

١٧٠ - وقد أحرز تقدم في بلوغ الأهداف المتعلقة بالجنسين في مجال التوظيف، ومع هذا فإن ثمة أملا في التقدم بوتيرة أسرع. وأشار إلى أنه يعمل الآن ما مجموعه ١٢ ممثلا مقيما من السيدات، وإلى أنه يتوقع لهذا العدد أن يصل إلى ٣٠ في عام ١٩٩٩. ولاحظ، عند الرد على سؤال آخر، أن ما يقرب من ٤٠ إلى ٤٥ في المائة من الممثلين المقيمين قد سبق لهم أن عملوا في مؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة قبل عملهم في البرنامج الإنمائي. وبحلول نهاية عام ١٩٩٧، ينتظر أن يعرض منصب المنسق المقيم على ١٧ موظفا من سائر مؤسسات الأمم المتحدة.

١٧١ - ومن المتوقع، في عام ١٩٩٧، أن يكون هناك تعاون في جميع البلدان، باستثناء ١٥ بلدا، بشأن التقارير المتعلقة بالتنمية البشرية المستدامة.

١٧٢ - وأوضح أن برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني مثال ممتاز للتعاون المتعدد الأطراف والثنائي، كما أنه نموذج مفيد فيما يتصل بالحالات الأخرى التي تتوافر فيها مبالغ كبيرة من التمويل غير الأساسي.

١٧٣ - وأوضح معاون مدير البرنامج، عند الرد على أحد الاستفسارات، أن المذكرات الاستراتيجية القطرية مترتبة على قرارات الجمعية العامة، وأن صياغتها ترجع بالكامل إلى الحكومة المعنية. والمذكرة الاستشارية وثيقة من وثائق البرنامج الإنمائي، وهي تستند إلى مشاورات مع الشركاء. أما الحكومة فتحدد قالب إطار التعاون التقني. والمشاورات المتعلقة بالمذكرات الاستشارية يجري الاضطلاع بها مع المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف فضلا عن منظمات المجتمع المدني. ومشروع المذكرة الاستشارية يتم اعتماده من قبل لجنة الإشراف على إدارة البرنامج، ثم ترسل بعد ذلك إلى المكتب القطري لإحالتها إلى الحكومة التي ثبت بدورها في مضمون إطار التعاون التقني. وفيما يخص الاضطلاع بدور معزز من جانب صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في مجال دمج القضايا المتعلقة بالجنسين في مسار الأنشطة الرئيسية بالبرنامج الإنمائي، ذكر أن المقترحات المتصلة بالتغيير قد أدرجت الصندوق في المجموعة التشغيلية. وثمة مسعى لتعزيز تفاعل الصندوق مع المكاتب الإقليمية والوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. ومن طرق زيادة هذا التفاعل، تمثيل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في لجنة الإشراف على إدارة البرنامج.

١٧٤ - وفيما يتعلق بتنفيذ البرامج، أشار معاون المدير إلى الإحالات لنوعية البرامج الواردة في مذكرة "الخط المباشر ١٢" التي أرسلت إلى جميع الممثلين المقيمين. وفي عام ١٩٩٧، يتوقع لتنفيذ البرامج أن يصل إلى مستوى ٦٨١,٧ مليون دولار. وأبلغ المجلس أن الأرقام المتصلة بالتنفيذ تشير إلى النفقات. ولاحظ، فيما يخص التنفيذ، أنه إذا لم يكن هناك بيان بزيادة موارد الميزانية الأساسية، فإن معدل التنفيذ سيكون أبطأ في السنوات المقبلة. وفي حالة بقاء الموارد على حالها، سيضطر البرنامج الإنمائي إلى الإبطاء في تنفيذ برامجه أو إلى مواجهة احتمال افتقاره إلى الأموال اللازمة وقيامه بالسحب من رصيد الاحتياطي التشغيلي. ونموذج ميزانية نظام إدارة المعلومات المالية سوف يدخل حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ١٩٩٧، مما سيسمح بتحسين عملية تعقب كيفية إنفاق الموارد في كل مجال من المجالات القطاعية.

١٧٥ - وردا على سؤال مثار، ذكر معاون المدير أنه قد طلب إلى مكتب دعم السياسات والبرامج وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أن يقترحا طرقا بالاتساق بين أعمالهما في مجال القروض الصغيرة.

١٧٦ - وردا على أحد الاستفسارات، صرح معاون مدير البرنامج ومدير منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بأن تقاسم التكاليف وسيلة لتعبئة الموارد من أجل التنمية البشرية المستدامة. وقد خفضت التكاليف الإدارية في المكاتب القطرية بالمنطقة، وناهز المتوسط الإقليمي في هذا الشأن ١٠ في المائة.

١٧٧ - وذكر مساعد مدير البرنامج، مدير مكتب دعم السياسات والبرامج أن قضية مشاركة البرنامج الإنمائي في برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) سوف تناقش في إطار بند مستقل. وصرح، ردا على سؤال آخر، بأن مرفق البيئة العالمية سيقدم الموارد اللازمة فيما يتصل بمنطقة أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة.

١٧٨ - وأبلغ مساعد مدير البرنامج، مدير مكتب الموارد والشؤون الخارجية المجلس التنفيذي بأن التقرير السنوي لمدير البرنامج قد أعد بالتشاور مع أعضاء المجلس. وسوف يتاح النظر في المقترحات المتعلقة بمزيد من التحسينات. وكما ستحسن مجالات الاهتمام والأهداف فيما يخص مواد الإعلام.

١٧٩ - وأوضح الممثل الخاص لمدير البرنامج للمجلس التنفيذي بأن برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني يعمل مع وكالة الأونروا في مجال خطط العمالة وتهيئة فرص العمل ومشاريع المياه والتعليم. وتوجه بالشكر لحكومة اليابان على مساهماتها في البرنامج.

١٨٠ - وقد أحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير السنوي لمدير البرنامج (DP/1997/16, Adds. 1, 3, 5 and 8) وبالتعليقات عليه. وكما أحاط المجلس علما بتقرير مدير البرنامج عن النتائج التي انبثقت عنها اجتماعات اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

التقييـــــم

١٨١ - أكد مدير البرنامج للمجلس التنفيذي الأهمية المولاة إلى التقييم والرصد في البرنامج الإنمائي، وأشار إلى متابعة مقرر المجلس التنفيذي ٩٦/٢٠ الذي طلب فيه المجلس إلى البرنامج الإنمائي أن يتخذ الخطوات اللازمة لترسيخ التقييم والرصد في صلب الثقافة الإدارية للمنظمة.

١٨٢ - وعرض بإيجاز معالم النظام المتعلق باختيار مواضيع للتقييم من خلال عملية تراكمية ذات قاعدة واسعة النطاق. وقد جرى تنظيم إجراءات البرنامج الإنمائي المتصلة بالرصد والتقييم، كما أدرج فيها توجيه أكثر وضوحا بشأن تخطيط التقييمات والاضطلاع بها. وتم ربط الرصد والتقييم اليوم بإدارة شؤون الموظفين، حيث يعتبر الموظفون مسؤولين عن الامتثال. كما تصدر البرنامج الإنمائي الجهود المبذولة لتنسيق إجراءات منظومة الأمم المتحدة في مجال التقييم، وشارك في عدد من الأنشطة التقييمية المشتركة. ونتائج التقييمات الاستراتيجية والموضوعية تعرض الآن على المجلس التنفيذي وتنشر للتوزيع الخارجي. ولاحظ مدير البرنامج أنه قد تحقق تقدم ملموس في مجال تعزيز التقييم، وإن كان يلزم، الاضطلاع بالكثير في هذا الصدد، وأعرب عن قلقه إزاء مستويات الامتثال في مجال التقييم. ومن شأن عملية التغيير وضرورة تحسين توجيه البرنامج الإنمائي إتاحة فرص استثنائية لتعزيز ثقافة التقييم داخل المنظمة. وسيعمل مدير البرنامج مع اللجنة التنفيذية وأمانة لجنة الإشراف على إدارة البرنامج ومكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي لكفالة إدخال مزيد من التحسينات في مستوى الامتثال وفي تعقب متابعة التوصيات المنبثقة عن التقييمات. وذكر أن المكتب سيظل وحدة مستقلة تابعة له مباشرة.

١٨٣ - وعرضت مديرة مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي التقرير السنوي لمدير البرنامج بشأن التقييم (DP/1997/16/Add.4)، الذي ركز على نتائج التقييمات. وهذه النتائج تغطي المجالات التالية: مشاركة المستفيدين؛ والوضوح والواقعية في الأهداف المشاريعية والبرنامجية؛ والبيانات الأساسية ومؤشرات الأداء؛ وثقافة التعلم؛ وتعدد الإجراءات. وصرحت بأن هذه القضايا ليست جديدة، ولكن لا تزال تتسم بأهمية طاغية بالنسبة لقدرة البرنامج على التوصل إلى النتائج وإبرازها. وأوضحت أن ممارسة الإبلاغ في مجال الامتثال قد بدأت تأتي بنتائجها. ولكن معدلات الامتثال على نحو شامل ما زالت، غير مرضية. وإن كان الإبلاغ عن الامتثال يثبت، أن ثمة شفافية تحققت بالمنظمة. والأولويات التي حددها المكتب، فيما يتعلق بالسنوات الثلاث التالية، تتضمن: دعم التدريب وتنمية القدرات في المكاتب القطرية، وفي بلدان البرامج عن طريق هذه المكاتب؛ وتحسين المنهجيات المتصلة بقياس الأداء والنتائج؛ وتشجيع نشر واستيعاب الدروس المستفادة من التقييم.

١٨٤ - وقد أعربت الوفود عن ارتياحها بشكل عام للتقرير السنوي لمدير البرنامج بشأن التقييم. وقد بين التقرير أن ثمة تحسنا في نوعية النشاط التقييمي ونطاقه، كما أثبت وجود الشفافية في وضع التقارير بالمنظمة. وشدد متكلمون كثيرون على الفكرة القائلة بأن التقييم يشكل آلية لضمان جودة البرامج، وأن من اللازم بالتالي أن يدمج في كافة مراحل وضع البرامج وتنفيذها. وعلاوة على ذلك، فإن التقييم عنصر حاسم للتنمية والشفافية بالمنظمة. والمعلومات المتصلة بالنتائج تعد شرطا أساسيا للتمويل المستقبلي من مانحي المساعدة الإنمائية، ومن المهم تعزيز قدرة مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي بما يكفل الموثوقية والأثر الفعال لعملية التقييم.

١٨٥ - وأعربت وفود عديدة عن استمرار قلقها بشأن مستويات الامتثال لمتطلبات التقييم. وأبلغت مديرة مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي المجلس التنفيذي بأنه قد تحققت بعض التحسينات الملحوظة في الامتثال في مجال التقييم منذ القيام بتجميع البيانات المتعلقة بالتقرير السنوي لمدير البرنامج، وخاصة في المكتب الإقليمي للدول العربية ومكتب دعم السياسات والبرامج. ومع ذلك فما برحت المعدلات الحالية للامتثال في مجال التقييم غير مرضية. وسوف تضاعف الجهود المبذولة لإدراج موضوع مراعاة الامتثال في مجال التقييم في استعراض الأداء الإداري، مع القيام، عند الضرورة، بفرض جزاءات على المديرين الذين يفتقر أداؤهم إلى هذا الجانب.

١٨٦ - واستمرت المناقشة بشأن أهمية إدراج النتائج والدروس المستقاة من التقييمات في عمليتي التخطيط وصنع القرار بمختلف مستويات المنظمة. ولقد اتبع البرنامج الإنمائي سياسة تقضي بنشر كافة التقييمات الموضوعية والاستراتيجية التي يضطلع بها مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي. وأبلغت مديرة المكتب المجلس التنفيذي أنه يجري في الوقت الراهن استحداث نظام يكفل المزيد من الدقة في تعقب لمتابعة التقييمات الإفرادية. وساد ترحيب بما يزمع من نقل قاعدة بيانات التقييم المركزية إلى جميع المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي، تحقيقا للامركزية، كما كان هناك ترحيب أيضا بالاستخدام المتوخى لشبكة "انترنت" كأداة لنشر نتائج التقييم وللاتصال الشبكي بين المكاتب القطرية وسلطات بلدان البرنامج. وقد تضمنت "المبادئ التوجيهية للرصد والتقييم"، وهي مبادئ جديدة، توصية بعدم الموافقة على

المشاريع والبرامج الإفرادية إلا بعد إثبات استعراض قاعدة بيانات التقييم اللامركزية وسائر مصادر نتائج التقييم لاستخلاص الدروس التي قد تكون ذات أهمية بالنسبة للنشاط المزمع تنفيذه به. وعند استعراض المذكرات الاستشارية من جانب المكاتب الإقليمية ولجنة الإشراف على إدارة البرنامج، كان ثمة اهتمام متزايد بمسألة استيعاب الدروس المستفادة وإدخال الآليات المناسبة المتعلقة برصد وتقييم البرامج.

١٨٧ - وأيدت وفود كثيرة اتجاه البرنامج الإنمائي نحو مضاعفة جهوده الرامية إلى استحداث منهجيات تتصل بتقدير آثار التنمية البشرية التي انبثقت عن مشاريعه وبرامجه. وأكدت وفود عديدة أهمية المواءمة بين إجراءات المانحين، ورحبت هذه الوفود في هذا الصدد بأنشطة التقييم المشتركة التي ينوي البرنامج الإنمائي أن يضطلع بها مع سائر وكالات الأمم المتحدة إلى جانب المنظمات المانحة الثنائية. وكان هناك ترحيب وتشجيع كذلك فيما يتصل بالجهود الرامية إلى تطوير قدرات التقييم الوطنية في بلدان البرنامج.

١٨٨ - وشكرت مديرة مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي المتكلمين على ما قدموه من تعليقات واقتراحات. وأكدت لهم أن المكتب سيساند مدير البرنامج في كفالة الاضطلاع بمزيد من التحسينات في مستوى الامتثال في مجال التقييم، وأن البرنامج الإنمائي سيحسن من تعقبه للمتابعة في عمليات التقييم. وأشارت إلى أن التقييم ليس إلا عنصرا واحدا من عناصر الممارسة الإدارية السليمة وأن فعالية عملية التقييم مرتبطة بجوانب كثيرة من جوانب الفكر والممارسة بالمنظمة. والهدف النهائي للتقييم يتمثل في دعم فعالية المنظمة ونوعية البرامج، لا في إجراء التقييم في حد ذاته. والمكتب سيسعى إلى زيادة تطوير أساليبه المنهجية وتوجيهاته من أجل بلوغ أرفع مستوى من السلوك المهني.

١٨٩ - وصرح الرئيس بأن المجلس التنفيذي قد لاحظ أن ثمة ما يثبت وجود تحسن في مهمة التقييم لدى البرنامج الإنمائي، وإن كان ما زال يتعين بذل المزيد في هذا الشأن.

١٩٠ - وقد أحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بالتقييم الذي قدمه مدير البرنامج.

إدارة التغيير

١٩١ - عند تقديم مقترحات البرنامج الإنمائي بشأن إدارة التغيير (DP/1997/16/Add.7)، افتتح مدير البرنامج الدورة ببيان تضمن القول بأن الغرض من التقييم هو تحقيق الأثر الكامل للولاية المقدمة من المكتب التنفيذي والمهمة التي طالب بها، وليس مجرد عرض توجيهات جديدة تتعلق بالسياسة العامة. وقدم صورة للخصائص العامة التي ترتبت على العملية الاستشارية التي اضطلع بها مع المكتب التنفيذي مع تأكيد النقاط التالية: (أ) استفادة البرنامج الإنمائي من دوره التنفيذي على الصعيد القطري؛ (ب) قيام المقر الجديد للبرنامج الإنمائي بتنظيم صفوفه من أجل الوفاء بولايته على نحو كفء وفعال؛ (ج) إرساء ثقافة عامة تتعلق بزيادة الكفاءة والشفافية والمساءلة؛ (د) التسليم بأن موارد البرنامج الإنمائي لا تكفي وحدها لتحقيق نتائج هامة فيما يتصل بالقضاء على الفقر، مما يستتبع سعي البرنامج إلى استخدام قاعدة موارده حفزا على الحصول على مزيد من الأموال لصالح أنشطة التنمية البشرية المستدامة التي حددتها البلدان؛ (هـ) قيام البرنامج الإنمائي بتعزيز اهتماماته البرنامجية داخل إطار التنمية البشرية المستدامة وفقا للمبادئ التي

وضعها مجلسه التنفيذي؛ (و) مساندة البرنامج الإنمائي على نحو نشط لعملية إصلاح الأمم المتحدة وتكيفه معها. وقد ركز مدير البرنامج بعد ذلك على مجموعة من التدابير التي اتخذت بالفعل، أو التي ستتخذ مستقبلا، من أجل الإعداد لمرحلة التنفيذ، مع التشديد على قدرة الموظفين الفريدة في جميع أنحاء البرنامج الإنمائي.

١٩٢ - وأعربت كافة الوفود عن تقديرها للاضطلاع بعملية استشارية تتسم بالنفع والشفافية. وصرحت وفود كثيرة بأنها تؤيد، من حيث المبدأ، التوصيات المقترحة بشأن التغيير. ووافقت الوفود بصفة خاصة على اتجاه التغيير في مجالات إزالة المركزية، ونقل السلطة إلى المستوى القطري، وتبسيط القواعد والإجراءات، وتعزيز الكفاءة والمساءلة. وأثنى متكلمون عديدون على ما قرره مدير البرنامج من الاحتفاظ بمكتب التقييم بوصفه مكتبا مستقلا يتبعه مباشرة وتكون له صلات مع الأنشطة البرنامجية. وساد تأييد واسع النطاق لمسألة الإبلاغ المنتظم عن تنفيذ التغيير في الدورات القادمة. وطالبت بعض الوفود بتقدير موحد للإصلاح على الصعيد القطري في الدورة السنوية في عام ١٩٩٨. والتمست وفود أخرى مزيدا من العمل بشأن وضع مؤشرات وأهداف محددة لمساعدة المجلس التنفيذي في رصد التقدم. وطلب أيضا تقديم بيان أكثر تفصيلا لتقديرات التكلفة فيما يتصل بعملية التغيير.

١٩٣ - وأعربت وفود عديدة عن قلقها إزاء احتمال تآكل دور وولاية البرنامج الإنمائي على الصعيد المتعدد الأطراف من جراء تعبئة الموارد غير الأساسية على مستوى البلدان. وصرحت قلة من المتكلمين بأن استخدام الموارد يتسم بنفس الأهمية التي تكتسبها تعبئة الموارد، وشددت في هذا الصدد على أهمية عدم شغل الممثلين المقيمين عن مهمتهم الأساسية التي تتمثل في كفالة تنفيذ البرامج. وطولب بتقديم وثيقة موجزة للدورة العادية الثالثة في عام ١٩٩٧ تتضمن بيانا بإطار السياسات الذي سيتبعه البرنامج الإنمائي في مجال تشجيع تعبئة الموارد. ورأت بعض الوفود أنه في حالة تحول مهمة تعبئة الموارد إلى مهمة أساسية على الصعيد القطري، فإن هذا قد يؤدي إلى تعارض في المصالح لدى الممثلين المقيمين فيما يتعلق بدورهم كممثلين للبرنامج الإنمائي وكمنسقين مقيمين.

١٩٤ - وطالب عدد من الوفود بتأكيد الاتساق في جهود إدارة التغيير التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي، مع تلك المقترحات الأوسع نطاقا التي تتصل بإصلاح الأمم المتحدة، وخاصة بشأن المسار الثاني من مقترحات الأمين العام، وأيضا بشأن التزام البرنامج الإنمائي بالمرونة في مجال تكييف هذه الإصلاحات، إذا دعت الحاجة إليها. وذكر وفدان، فيما يخص مقترحات التغيير المتعلقة بالتنسيق، أنه قد يستحسن التريث، قبل تنفيذ هذه التدابير، إلى حين تقديم الأمين العام مقترحاته الأوسع نطاقا.

١٩٥ - ورحبت كل الوفود تقريبا بالنهج المرحلي المقترح لمرافق الموارد دون الإقليمية، وركزت على ضرورة استخدام الخبراء الوطنيين، مع العمل أثناء هذه العملية على وضع الدروس المستفادة في الاعتبار. وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء تحميل هذه المرافق مسؤوليات إدارية، وطلب وفد آخر مزيدا من التوضيح بشأن التكاليف الجارية.

١٩٦ - وأعربت الوفود عن تقديرها لتمثيل مجلس الموظفين في اجتماع المجلس التنفيذي، وطلبت إجراء حوار بين المجلس التنفيذي ومجلس الموظفين في الاجتماعات اللاحقة للمجلس التنفيذي. وقيل إن كبار المديرين بالبرنامج الإنمائي يجب عليهم أن يتقبلوا عملية التغيير وأن يتصدروها، مع اعتبارهم مسؤولين عن بلوغ نتائج محددة.

١٩٧ - وكان ثمة ترحيب بورقة غرفة الاجتماع المعنونة "تحديد مجال الاهتمام: الخدمات الإنمائية الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي" (DP/1997/CRP.18). وصرحت الوفود بأنها تتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشة والحوار مع الأمانة بشأن مفهوم مجال الاهتمام في الدورة العادية الثالثة في عام ١٩٩٧.

١٩٨ - وأعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء عدم المساواة في مجال التوظيف فيما بين المكاتب الإقليمية، وطالبت باتخاذ قرار من جانب المكتب التنفيذي لكفالة وجود مستويات متكافئة من القيادات في كل مكتب، وخاصة فيما يتصل بالمكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة. ولوحظ أن منصب مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا، وهو منصب شاغر، ينبغي شغله بأسرع ما يمكن. وطالب أحد الوفود بعدم تطبيق أي تخفيض في إعداد موظفي المقر على مكتب التقييم؛ وطرحت قلة من الوفود نفس هذا المطلب بالنسبة للمكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة. وطولب بصيغة منقحة للوثيقة DP/1997/CRP.14، التي تتعلق بتزويد المكاتب القطرية بالموظفين، في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧، من أجل إدراج معلومات بشأن فرادى البلدان. وأشارت وفود عديدة إلى ضرورة المجيء بمهارات إدارية وتقنية جديدة والاضطلاع بتدريب الموظفين في المقر وفي البلدان. وشدد أحد المتكلمين على ضرورة إيلاء الاهتمام الواجب من جانب البرنامج الإنمائي لمجال العلاقات العامة في البلدان المساهمة، وهو مجال بالغ الأهمية.

١٩٩ - وساد اتفاق عام على أنه ينبغي القيام فورا بتنفيذ كافة التغييرات الإدارية التي تدخل في اختصاص مدير البرنامج. وطالب وفدان بوضع وثيقة للمناقشة بشأن الصلة بين اتجاه التغيير واتجاه السياسة العامة، بحيث تتضمن المخاطر المحتملة والمعلومات المالية والعلاقة مع سائر الصناديق والبرامج.

٢٠٠ - وفي معرض الرد، تناول مدير البرنامج المسائل المتصلة بمواضيع المناقشة الرئيسية، التي تشمل حشد الموارد، والتنسيق، ومعنويات الموظفين، ومرافق الموارد دون الإقليمية، ومكان وتبعية مكتب التقييم. وأكد، بصفة خاصة، أنه ينبغي الاضطلاع بحشد الموارد في إطار السياسة المعمول بها لدى البرنامج الإنمائي، ودون الإلحاح على المانحين بأي شكل أو تقليل الاهتمام بالموارد الأساسية بأي حال. وشدد على أن البرنامج الإنمائي لا يقترح تغييرات في السياسة العامة من شأنها أن تؤثر على ولايته. وفيما يخص التنسيق، شدد مدير البرنامج على أن مقترحات البرنامج الإنمائي تقع بكاملها في نطاق التشريعات القائمة، وأنه ستجري متابعتها مع إيلاء المراعاة الواجبة للأهمية التي تعزوها الجمعية العامة لرعاية البرنامج الإنمائي لعمل المنسق المقيم. وأعرب عن تقديره لمشاركة مجلس الموظفين في المناقشة.

٢٠١ - وقام رئيس الفريق المعني بعملية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠١ بإبلاغ المجلس التنفيذي بأن التقدير الأولي اللازم للتغيير يناهز ٢٠ مليون دولار. ومن شأن بيان الميزانية في الدورة العادية الثالثة أن يبرز الاعتمادات وتعديل الأولويات فيما بين مختلف الوحدات التنظيمية بسبب عملية التغيير.

٢٠٢ - وقد وافق المجلس التنفيذي على المقرر التالي:

١٥/٩٧ - إدارة التغيير

إن المجلس التنفيذي،

١ - يشير إلى الإطار القانوني القائم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ٢٦٨٨ (د - ٢٥) المؤرخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠؛

٢ - يشير أيضا إلى قراري الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و ١٢٠/٥٠ بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ويشدد على أهمية تنفيذهما الكامل؛

٣ - يثني على مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموظفي البرنامج لما يبذلونه من جهد فيما يتعلق بعملية إدارة التغيير واتجاهها العام، الذي يهدف إلى تحسين مستوى الخدمات ونوعيتها وتعزيز ما يترتب على الأنشطة البرنامجية من تأثير عام على التنمية، وذلك، من خلال جملة أمور، منها لامركزية صنع القرار والمسؤوليات على الصعيد القطري وتحسين تدابير المساءلة؛

٤ - يسلّم بوجوب الاضطلاع بإدارة التغيير في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار العملية الجارية من الاصلاح الأوسع نطاقا في الأمم المتحدة؛

٥ - يشدد على أن الخطط والأولويات الوطنية تشكل الإطار المرجعي الوحيد القابل للاستمرار للبرمجة الوطنية للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية داخل منظومة الأمم المتحدة، وعلى أنه ينبغي أن تستند البرامج إلى خطط وأولويات التنمية هذه، ومن ثم أن تكون قطرية المنحى؛

٦ - يشدد أيضا في ذلك السياق على الحاجة إلى مراعاة النتائج والالتزامات المنبثقة عن مؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة، فضلا عن الولايات الفردية لمؤسسات وهيئات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وأوجه التكامل فيما بينها، مع وضع الحاجة إلى تنادي الازدواجيه في الاعتبار؛

٧ - يشدد كذلك على أهمية المساءلة المالية، والفردية، والمساءلة بشأن الأداء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويؤيد المساعي التي يبذلها مدير البرنامج في هذا الصدد؛

أولا - نظام المنسق المقيم

٨ - يرحب بالتدابير التي يتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين قدرته على دعم نظام المنسق المقيم في سياق قرارات الجمعية العامة ١٩٧/٣٢، و ٢١١/٤٤، و ١٩٩/٤٧، و ١٢٠/٥٠، ويطلب إلى البرنامج مواصلة المشاورات مع الصناديق والبرامج الأخرى بشأن دور كل منها وملكيته في هذا الصدد؛

ثانيا - حشد الموارد

٩ - يؤكد أهمية الموارد الأساسية بوصفها السند لقاعدة موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

١٠ - يشدد على أنه ينبغي للمكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في سعيها إلى حشد الموارد بناء على طلب بلدان البرنامج، ألا تنال من دورها الرئيسي المتمثل في تنفيذ البرنامج، وعلى أنه يجب استخدام الموارد التي يتم جمعها في برامج تتفق مع الأولويات القطرية، وإدراجها في إطار معتمد للتعاون القطري؛

ثالثا - أهمية التقييم

١١ - يرحب بالقرار القاضي بإنشاء وحدة تقييم مستقلة، يكون رئيسها مسؤولا بصورة مباشرة أمام مدير البرنامج، ويرحب أيضا بالربط على نحو أوضح بين التقييم، والدروس المستفادة، وتحسين البرامج؛

رابعا - تنمية الموارد البشرية

١٢ - يسلم بأهمية الدور الذي يتعين أن يؤديه موظفو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عملية التغيير، ويؤكد أن تنفيذ سياسة تنمية الموارد البشرية لعملية إدارة التغيير ينبغي أن يتفق مع الأحكام القائمة للنظام الموحد للأمم المتحدة؛

خامسا - اللامركزية

١٣ - يرحب بمقترحات مدير البرنامج بشأن تعزيز التركيز القطري والعمليات القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

١٤ - يؤكد ضرورة أن تراعى، في عملية إدارة التغيير، القرارات والسياسات القائمة بشأن بناء القدرات والتنفيذ الوطني؛

١٥ - يؤيـد الاستحداث التدريجي لعدد صغير من المرافق دون الإقليمية للموارد ويطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠١ تقريرا عن تقييم وظائف هذه المرافق وتأثيرها؛

١٦ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم تقريرا مؤقتا، في الدورة السنوية لعام ١٩٩٨، من خلال اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، عما يحدثه الإنشاء التدريجي للمرافق دون الإقليمية للموارد من آثار على الميزانية، وعلى الموارد البشرية، وما يحققه من مكاسب فيما يتعلق بالكفاءة؛

١٧ - يؤكـد ضرورة أن يراعي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عند الإنشاء التدريجي للمرافق دون الإقليمية للموارد مراعاة كاملة تنوع الظروف الإقليمية ودون الإقليمية، والحاجة إلى كفالة اشتراك أصحاب الخبرات الفنية الوطنية المتوافرة داخل المنطقة دون الإقليمية؛ والحاجة إلى تفادي الازدواجية في العمل الذي تضطلع به المؤسسات دون الإقليمية أو الإقليمية الأخرى؛ وما تتسم به هذه المرافق من طابع مرتبط بالطلب؛

١٨ - يطلب إلى مدير البرنامج، في سياق عرض ميزانية فترة السنتين، أن يقدم تقريرا عن معايير تعيين الموظفين بالمكاتب القطرية وأن يحدد بوضوح ما يجد و/أو يضاف من مهام؛

سادسا - التنفيـــذ

١٩ - يحث مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموظفي البرنامج على جميع المستويات، على تنفيذ إدارة التغيير، مع مواصلة تركيز البرنامج الإنمائي بصفة رئيسية على تنفيذ البرامج على الصعيد القطري وعلى نوعيتها؛

٢٠ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يدمج، وفقا للإطار القانوني القائم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تنفيذ إدارة التغيير إدماجا كاملا في تخطيط الميزانية والتخطيط المشترك وأن يقدم تقريرا بهذا إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٧، في سياق ميزانية فترة السنتين؛ وأن يقدم في تلك الدورة خطة تنفيذ مستكملة ذات أهداف أكثر تطورا، ومحددة بإطار زمني، وقابلة، قدر الإمكان، للقياس الكمي؛

٢١ - يطلب كذلك إلى مدير البرنامج أن يقدم في كل دورة تقريرا إلى المجلس التنفيذي عن تنفيذ هذا المقرر؛

٢٢ - يحيط علما بمقترح مدير البرنامج بشأن زيادة تركيز أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخدماته الإنمائية الأساسية، التي ما زالت قيد المناقشة من قبل المجلس التنفيذي، دون إهدار الزخم المتحقق من عملية إدارة التغيير وتنفيذ البرامج، ويطلب إلى مدير البرنامج تقديم تقرير للمناقشة في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨؛

سابعا - الآثار المتعلقة بالسياسة العامة

٢٣ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يضمّن التقرير الذي سيجري تقديمه في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨، وفقا للمقرر ٤٤/٩٦، مزيدا من التحليل للآثار الناجمة عن عملية إدارة التغيير فيما يتعلق باتجاه السياسة العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المستقبل، (من ذلك مثلا، دور البرنامج الإنمائي في تنفيذ البرامج والمشاريع، والتنفيذ الوطني، وحشد الموارد على الصعيد الميداني).

٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧

تاسعا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: أطر التعاون القطري

ألف - أفريقيا

٢٠٣ - وافق المجلس التنفيذي على أطر التعاون القطري الأولى لجزر القمر (DP/CCF/COI/1)؛ وجمهورية تنزانيا المتحدة (DP/CCF/URT/1)؛ وليسوتو (DP/CCF/LES/1)؛ وزامبيا (DP/CCF/ZAM/1) على أساس عدم الاعتراض. وطبقا للطلب الخطي المقدم من خمسة أعضاء من أعضاء المجلس التنفيذي، ناقش المجلس إطار التعاون القطري الأول الخاص بسيراليون (DP/CCF/SIL/1).

٢٠٤ - وقدم نائب مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا إطار التعاون التقني لسيراليون. وقدمت الممثلة المقيمة في سيراليون استعراضا عاما للعملية الاستشارية التي أفضت إلى وضع الصيغة النهائية لإطار التعاون القطري وأبرزت الجوانب الرئيسية لتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سيراليون. ونوهت بالدور الهام للمساعدة الإنسانية، الذي تم ربطه بالجهود الإنمائية الطويلة الأجل، والتطبيق المفيد للنهج البرنامجي. وقالت إن من الجوانب الأخرى الجديرة بالملاحظة الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة، ودور وكالات الأمم المتحدة، والاهتمام بالعدل بين الجنسين، وتحسين استخدام متطوعين الأمم المتحدة المتخصصين، وتعزيز النظم المحلية.

٢٠٥ - وذكرت الوفود أن إطار التعاون القطري لسيراليون برهن على الترابط الإيجابي بين التنمية وبناء السلام. وأيّد المتكلمون أولويات إطار التعاون القطري. وطلبوا معلومات إضافية بشأن قياس الأثر الناجم ومشاركة حكومة سيراليون في المبادرة الخاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لأفريقيا.

٢٠٦ - وتقدمت الممثلة المقيمة بالشكر إلى الوفود على التزامها. ولاحظت أن سيراليون نشطة بالفعل في إطار المبادرة الخاصة لأفريقيا، لا سيما في مجالات التعليم، ونظام الحكم والأمن الغذائي. وعرضت إلى علاقة العمل الوثيقة التي يقيمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع وكالات الأمم المتحدة في سيراليون. وقالت إنه يجري بذل جهود أكبر في مجال قياس الأثر، بما في ذلك ما يتم من خلال العمل مع الحكومة في ثلاث استراتيجيات وطنية. وحثت أعضاء المجلس التنفيذي على تقديم خبرتهم في هذا المجال. ولاحظت، ردا على سؤال طرح، أن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية كان نشطا في سيراليون منذ سنين عديدة.

٢٠٧ - وقد وافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون القطري الأول لسيراليون (DP/CCF/SIL/1)، مع التعليقات التي أبديت بشأنه.

باء - آسيا والمحيط الهادئ

٢٠٨ - وافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون القطري الأول لجمهورية إيران الإسلامية (DP/CCF/IRA/1).

٢٠٩ - وأعرب ممثل جمهورية إيران الإسلامية عن امتنان حكومة بلده لإدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموظفيه للمساعدة التي قدموها. وقال إن إطار التعاون جاء نتيجة عملية طويلة. وأشار إلى الحاجة إلى ضمان استدامة البرامج في الإطار وضرورة مواءمة الأنشطة المبينة مع المشاريع المحددة. ورأى الممثل أن بعض الإحصاءات الواردة في الإطار ليست دقيقة. وأعرب عن أمله في أن تزداد المساهمات الرئيسية المقدمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نظرا لما ترتب على انخفاض حجمها من أثر سلبي على المستوى القطري.

جيم - أوروبا ورابطة الدول المستقلة

٢١٠ - أبلغ الرئيس المجلس التنفيذي أنه وردت خمسة طلبات تتعلق بالنظر في إطاري التعاون التقني لبيلاروس والبوسنة والهرسك.

٢١١ - وقد وافق المجلس التنفيذي على إطاري التعاون القطري لأستونيا (DP/CCF/EST/1) وليتوانيا (DP/CCF/LIT/1) على أساس عدم الاعتراض.

٢١٢ - وعلّق متكلم بأن وفد بلده يرى أن الفقرة ٢٢ من الوثيقة DP/CCF/EST/1 تضمنت إشارة غير صحيحة.

٢١٣ - وإذ تقدم ممثل استونيا بالشكر إلى المجلس التنفيذي لموافقته على إطار التعاون القطري لبلده، أعرب عن الرأي أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يظل متواجدا في استونيا حتى نهاية عام ٢٠٠٠. وتقدم بالشكر إلى جميع المانحين، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لدعمهم أستونيا. وأعرب عن عدم موافقة وفد بلده على ما تضمنه بيان أدلى به أحد الوفود سابقا من تشكيك في إحدى الإشارات الواردة في إطار التعاون القطري.

إطار التعاون القطري الأول لبيلاروس (DP/CCF/BLR/1)

٢١٤ - عرض المدير المساعد ومدير المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة إطار التعاون القطري الأول لبيلاروس (DP/CCF/BLR/1)، الذي طلبت خمسة وفود مناقشته. ويعكس إطار التعاون القطري لبيلاروس الحوار المتعلق بالتنمية، الذي بدأ في عام ١٩٩٤، ورافقته مبادرات هامة في مجال حقوق الإنسان، لا سيما

مؤسسة أمين المظالم، ومشاريع ابتكارية مثل تحويل القواعد العسكرية لاستخدامها في أغراض مدنية. ومن المشاريع الرئيسية أيضا مبادرة توسيع مرافق شبكة الانترنت في البلد للوصول إلى المجتمع المدني عند تصميم مشاريعه بالدعم الإيجابي المقدم من الحكومة.

٢١٥ - وفي حين أعربت وفود كثيرة عن تأييدها للمواضيع والأهداف الواردة في إطار التعاون القطري لبيلاروس، فإنها أعربت عن قلقها إزاء إمكانية التنفيذ الناجح لجميع عناصر الإطار. وبوجه خاص، أبدى بعض المتكلمين تحفظات بشأن احتمال أن يعمل مركز حقوق الإنسان، بصورة مستقلة وغير منحازة. ولاحظ أحد الوفود أن العديد من الأنشطة الواردة في الوثيقة يتوقف تنفيذها على التزام الحكومة بالإصلاح. وأكد وفد آخر ضرورة استعراض الإطار في ضوء الأحداث الأخيرة في بيلاروس وشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ضمان التعاون مع المجتمع المدني والمؤسسات الدولية ذات الصلة في تنفيذ الإطار. وطلبت بعض الوفود رصد تنفيذ إطار التعاون القطري بعناية، وأوصت بأن يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المزيد من المعلومات عن طريق مذكرة معلومات تقدمها في الدورة السنوية لعام ١٩٩٨.

٢١٦ - وفي حين رأت بعض الوفود أن أهداف تعبئة الموارد بعيدة المدى بصورة غير واقعية، أكد كثير من المتكلمين، تأييدا لإطار التعاون القطري، أنه ينبغي الاهتداء في تحديد محتوى إطار التعاون القطري بالجوهر وليس بإمكانية تعبئة الموارد. وأبرز أحد الوفود إمكانية التعاون بين المناطق، لا سيما بين منطقة المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٢١٧ - وأكد بعض المتكلمين ضرورة أن تتصف مداولات المجلس التنفيذي بصيغة لا سياسية وتركز فقط على المسائل التي تندرج ضمن ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي تتعلق باحتياجات بلدان البرامج.

٢١٨ - ولاحظ أحد الوفود أن هناك شكلا موحدا ظاهريا فيما بين أطر التعاون القطري التي ينبغي استعراضها.

٢١٩ - وأكد النائب الأول لوزير الاقتصاد في بيلاروس من جديد دور إطار التعاون القطري بوصفه معززا لقدرات التنمية الذاتية في بلده. وقال إنه ينبغي أن تقوم الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي برصد تنفيذ المشاريع عن كثب. وذكر أن بيلاروس ستنفذ جزءا كبيرا من إطار التعاون التقني بإمكانياتها الخاصة وعن طريق تعبئة الموارد الإضافية. وأكد الأولوية التي تعطيها حكومته لنظام الحكم، وحقوق الإنسان والحريات، السبب الذي من أجله تم إنشاء مؤسسة لحقوق الإنسان في مينسك بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ثم قال إن هناك ممثلا خاصا للاتحاد الأوروبي يساعد في إقامة حوار بين الحكومة وممثلي المجتمع المدني. وأنه تحقق تقدم في العلاقات بين بيلاروس والمؤسسات المالية الدولية، مما يدل على استعداد بلده لمواصلة إصلاح اقتصاده.

٢٢٠ - وكرر الممثل المقيم لبيلاروس تأكيد فهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن حكومة بيلاروس تؤيد تماما تنفيذ التدابير المتعلقة بنظام الحكم، والديمقراطية والمشاركة، وأن كلا من المنظمات غير الحكومية

الوطنية والدولية، فضلا عن المجتمع المدني ككل ستظل شريكا نشطا في عملية التنفيذ. وسيتم إشراك مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بصورة كاملة في المسائل الفنية وفي تمويل مركز حقوق الإنسان على السواء. وأكد أنه سيتم تقديم تقارير تنفيذ ربع سنوية إلى مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأنه تم الحصول على التمويل من مؤسسة سوروس وسيستخدم في الدعم المباشر للمجتمع المدني. وأعرب مانحون كثيرون بالفعل عن اهتمامهم الشديد بدعم برامج ضمن إطار التعاون القطري.

٢٢١ - وقد وافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون القطري الأول لبيلاروس، آخذا في الاعتبار التعليقات التي أبديت بشأنه، وطلب أن يتم تقديم مذكرة معلومات في الدورة السنوية لعام ١٩٩٨ بشأن تنفيذ عنصر حقوق الإنسان في الإطار.

إطار التعاون القطري الأول للبوسنة والهرسك (PP/CCF/BIH/1)

٢٢٢ - عرض مساعد مدير البرنامج، مدير المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة إطار التعاون القطري الأول للبوسنة والهرسك. وأشار إلى أن الاستراتيجية البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعروضة في إطار التعاون الإقليمي ركزت توزيع الموارد المتوافرة على ثلاثة مجالات أساسية: مشاريع التنمية الموحدة المتعددة القطاعات على أساس المنطقة؛ المشاريع المستهدفة لمناطق معينة على أساس القطاع؛ ودعم السياسات والدعم الاستشاري. وقال إنه إلى جانب الموارد المتوافرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد ورد مبلغ ٤٢,٤ مليون دولار من المساهمات الإضافية من اليابان وإيطاليا والولايات المتحدة واسبانيا والاتحاد الأوروبي. وأوضح أيضا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كان قد التمس الحصول على دعم محلي وعلى اهتمام من جانب المانحين لأن ذلك يعزز تركيز المجتمعات المحلية على التعددية الإثنية وعلى الشعور بالملكية المحلية لعملية التنمية.

٢٢٣ - وأثنى العديد من الوفود على النوعية العالية للوثيقة، بما في ذلك محتواها وطريقة عرضها. وأيدت أهدافها الاستراتيجية ولا سيما فيما يتعلق بالعمل على مستوى المجتمعات المحلية لإعادة بناء القدرات والثقة والأنشطة الاقتصادية. وحث أحد المتكلمين ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يتذرع بالصمود في بيئة البلد المعقدة وأن لا يتخوف من الوقوع في الخطأ. وأشار متكلم آخر إلى أنه ينبغي استخدام المعلومات المالية الشاملة الواردة في الوثيقة كنموذج لأطر التعاون القطري الأخرى.

٢٢٤ - وطلبت وفود أخرى إيضاحات عما لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من ميزة نسبية في البوسنة والهرسك وأكدت على ضرورة العمل بالتنسيق مع غيره من المانحين. وأثيرت، بصورة خاصة، أسئلة تتعلق بالتعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. فقد سأل أحد المتكلمين عن كيفية توفيق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأهدافه المتعلقة بالتنمية البشرية المستدامة مع ضرورة إصلاح اقتصاد البلد من خلال إجراء عمليات تكيف هيكلي وغير ذلك من المعالجات المماثلة. وأعرب أحد الوفود عن قلقه بشأن طموحات البرنامج كما أعرب وفد آخر عن الحاجة إلى العمل مع المنظمات غير الحكومية.

٢٢٥ - وامتدحت ممثلة البوسنة والهرسك برنامج الأمم المتحدة الانمائي وشكرته على إنشائه مكتبا في عام ١٩٩٦ لأن ذلك كان مؤشرا على الاهتمام العام للمجتمع الدولي ببلدها وعلى العودة إلى حالة طبيعية نسبيا. وأشارت أيضا إلى الخسائر المادية والبشرية الهائلة التي نجمت عن النزاع وإلى كمية الموارد الهائلة اللازمة لإعادة بناء البلد. وشددت على أن بلدها مصمم على تحقيق إصلاحات اقتصادية بدعم من دوائر المجتمع الدولي وخصوصا برنامج الأمم المتحدة الانمائي. وشكرت الممثلة برنامج الأمم المتحدة الانمائي والاتحاد الأوروبي وحكومتي ايطاليا والنمسا على ما قدموه من دعم مالي قيم للأنشطة المنفذة في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية. وأشادت الممثلة باليابان على التزامها السخي بالتمويل بما مجموعه مبلغ ١٣٠ مليون دولار، منها مبلغ ٣٠ مليون دولار تم تقديمه عبر قنوات برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

٢٢٦ - وشدد الممثل المقيم في البوسنة والهرسك، في رده على مختلف الأسئلة والتعليقات، على التعاون الاستراتيجي الممتاز القائم بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الدولي. ومن الأمثلة الملموسة على ذلك، التعبئة السريعة لتقديرات التعويض عن الأضرار التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائي، التي ساعدت على انطلاقة مشاريع كبيرة لاستثمار رؤوس الأموال في قطاعي الصحة والتعليم، شأنها في ذلك شأن غيرها من المبادرات التكميلية مثل إنشاء وحدات تنسيق المعونة وإدارة الديون في جمهورية صربسكا. ووصفت هذه الأنشطة أيضا بأنها أمثلة على الميزة النسبية التي يتمتع بها برنامج الأمم المتحدة الانمائي. وفي ظل بيئة يركز فيها العديد من المانحين دعمهم على التعمير المادي، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خبرة فنية تكميلية قيّمة تعيد بناء القدرات فضلا عن النسيج الاجتماعي. وجاء ذكر غورني فاكوف نموذجا في هذا السياق على مجتمع محلي تغلبت على العداوة بين فئاته الإثنية وساعد على ذلك وجود برنامج الأمم المتحدة الانمائي ونهجه. وشدد على أن البرنامج كان قد دعم التحول الاقتصادي في البلد عن طريق تزويده بالخبرات الفنية البديلة له، وأن البرنامج ملتزم بالعمل بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية في البلد وأوضح أن اليابان واسبانيا والولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي، وافقوا على المشاركة في التكاليف المشار إليها في الوثيقة. وقدم شكره إلى الوفود على ملاحظاتها الايجابية معربا عن استعداده لمواجهة التحديات الضخمة التي تنتظر برامج الأمم المتحدة الانمائي في البوسنة والهرسك.

٢٢٧ - وقد وافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون القطري الأول للبوسنة والهرسك (DP/CCF/BIH/1).

دال - الدول العربية

٢٢٨ - وافق المجلس التنفيذي على أطر التعاون القطرية لتونس (DP/CCF/TUN/1) والمغرب (DP/CCF/MOR/1) على أساس قاعدة عدم الاعتراض.

٢٢٩ - وذكر ممثل المغرب أن إطار التعاون القطري الخاص ببلده سيتيح مجال تنفيذ الاصلاح. وقال إنه يرغب في الإشادة بالمكتب الإقليمي للدول العربية على وضع إطار التعاون القطري. فمن شأن إجراءات البرمجة الجديدة أن تعزز استخدام النهج البرنامجي. لكنه أراد التأكيد على ضرورة الموافقة المسبقة للحكومة على جميع الأنشطة وكذلك على الحاجة إلى تنفيذ مبادئ توجيهية رشيدة للإدارة.

٢٣٠ - وطبقا للطلب الخطي الذي تقدم به خمسة من أعضاء المجلس التنفيذي، ناقش المجلس إطار التعاون القطري الأول للبنان (DP/CCF/LEB/1). وقدم مساعد مدير البرنامج، مدير المكتب الإقليمي للدول العربية عرضا لإطار التعاون القطري للبنان وأشار إلى انتعاش البلد في مرحلة ما بعد النزاع منذ عام ١٩٩٠ وإلى معدل النمو المرتفع نسبيا في الناتج الإجمالي المحلي. ويشمل الإطار الأنشطة في مجال تنمية القطاعات الاجتماعية للبلد بما في ذلك الصحة وتوليد فرص العمل. وتتلقى الحكومة دعما في مجالات الانعاش والتجارة واللامركزية والإحصاء.

٢٣١ - وطلب أحد الوفود الكلمة من أجل الإشادة بالإطار لموضوع من أجل لبنان. فالأهداف المذكورة في المرفق تتسم بالواقعية، فضلا عن أن التنسيق مع المانحين ممتاز. ولاحظت الممثلة المتكلمة أن ثلاثا من مجالات التدخل في إطار التعاون القطري تبدو واسعة. وطلبت ايضاحات عن استمرار تقديم الدعم لتعزيز السياحة. وعلى العموم، طلبت معلومات إضافية عن استخدام الموارد الضئيلة المخصصة للبنان. كما طلب أيضا المزيد من المعلومات عن المشروع المتعلق بالبلديات. وجرى التنويه بالتدخلات الرامية إلى القضاء على الفقر. وقيل إن البرنامج يقيم صلات وثيقة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. وفي هذا الصدد كان يمكن للمجلس التنفيذي أن ينظر بأمرهما معا. وطلبت المتكلمة تقديم مزيد من المعلومات عن المرحلة الثانية للمشروع في منطقة بعلبك - الهرمل. وقالت إن وفدها يؤيد إدخال مسألة دعم المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة في إطار المشروع. وكان يمكن أن تؤخذ في الاعتبار تعليقات الجماعة الناطقة بالفرنسية لدى صياغة إطار التعاون القطري وذلك من خلال وضع مشروع النص الأصلي باللغة الفرنسية.

٢٣٢ - وقد وافق الرئيس على أن برنامج التعاون القطري التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبرنامج القطري التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل لبنان كان يمكن النظر فيهما معا.

٢٣٣ - وشكر مساعد مدير البرنامج، مدير المكتب الإقليمي للدول العربية الوفد على تعليقاته. ولاحظ أن مصلحة حكومة لبنان في تنمية السياحة معروفة جدا. ومن شأن طائفة من أنشطة إطار التعاون القطري أن تدعم السياحة بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وعلى سبيل المثال، فإن الأنشطة الداخلة في المجال الواسع لحماية البيئة تشكل دعما مهما وغير مباشر لسياسات تنمية السياحة. وقد دخل مشروع بعلبك - الهرمل الآن في مرحلته الثانية ولم يعد مركزا فحسب على الزراعة وحدها. وذكر مساعد المدير مجالات جديدة مثل مشاريع الائتمانات الجزئية ودعم المشاريع التجارية الصغيرة والعمالة والتدريب، وأوضح أنه سيطلب من المانحين إبداء تعليقاتهم بشأن تطوير الإدارة العامة.

٢٣٤ - وقد وافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون القطري الأول للبنان (DP/CCF/LEB/1) والتعليقات المبداة عليه.

٢٣٥ - وأعرب ممثل لبنان عن عميق امتنان حكومته لإطار التعاون القطري، وكذلك للمجلس التنفيذي ولحكومة فرنسا على ما قدموه من دعم. وأوضح أنه جرى ربط إطار التعاون القطري بمواضيع "سنة ٢٠٠٠ لإعادة إعمار لبنان" مع التركيز على القطاعات الفقيرة من لبنان. وفي هذا الصدد، يصبح من الأهمية بمكان متابعة نتائج المؤتمرات الدولية الأخيرة، فالجهود الوطنية والتعاون مع المانحين يمدان البرامج بقوة دفع. ثم أوضح أنه يجري حاليا بناء أماكن العمل المشتركة في لبنان.

عاشرا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: برنامج الاتصال والإعلام

٢٣٦ - قام مساعد مدير البرنامج، مدير مكتب الموارد والشؤون الخارجية بعرض هذا البند الذي جرى تناوله استجابة لمقرر المجلس التنفيذي ٢٢/٩٦. وعرض مدير شعبة الشؤون العامة التقرير المتصل بسياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالإعلام والمنشورات (DP/1997/17)، وأعطى لمحة عامة عن التقدم المحرز في المجالات الرئيسية لاستراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالاتصال والدعوة.

٢٣٧ - وترمي هذه الاستراتيجية، التي اعتمدت في تموز/يوليه ١٩٩٥، إلى زيادة الوعي العام بالأنشطة التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي ضمن السياق الأعم لدور الأمم المتحدة في التنمية. وذكر المدير أن الرسالة توجه على مستويين: من خلال المكاتب القطرية الـ ١٣٢ التابعة للبرنامج الإنمائي، وعن طريق القيادة الفكرية التي توفرها الإدارة العليا للبرنامج الإنمائي بشأن موضوع التنمية المستدامة التي يمثل البشر محورها الأساسي.

٢٣٨ - وأشار المدير إلى الخطوات المتخذة لتحسين القدرات الإعلامية للمكاتب القطرية: مد جسور الاتصال مع وسائط الإعلام؛ تعزيز الدعوة وبناء الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والبرلمانيين وغيرهم من صانعي القرار. ثم وصف الأعمال التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بالمنشورات والاتصال الإلكتروني والتوازنات اللغوية، مسترعيا الانتباه أيضا إلى الحاجة لتوفير موارد كافية لأنشطة الشؤون العامة ومشيرا إلى أن فريق إدارة التغيير ٧ المعني بالإعلام والاتصال يدعو أيضا إلى زيادة الموارد.

٢٣٩ - وقد عرض على المجلس التنفيذي أربعة من إعلانات للخدمة العامة عن البرنامج الإنمائي مدة كل منها ٣٠ ثانية.

٢٤٠ - وأعربت الوفود عن تقديرها للورقة المقدمة، وكذلك لإعلانات الخدمة العامة، وأثنت على التقدم الكبير الذي أحرزه البرنامج الإنمائي في مجال الاتصال والإعلام في السنوات الأخيرة.

٢٤١ - وأعرب عدة متكلمين عن تحفظات تتعلق بأهداف الاستراتيجية الموجزة في الوثيقة DP/1997/17، بما في ذلك ما يتصل بمحتوى منشورات البرنامج الإنمائي تحفظات. وساد شعور بأن الأنشطة الإعلامية ينبغي أن تنطلق من أهداف واضحة، وأن الرسائل التي ينشرها البرنامج الإنمائي يمكن أن تكون أكثر وضوحا.

٢٤٢ - وتساءلت عدة وفود عما اذا كان برنامج الاتصال والإعلام قد خضع لأي نوع من أنواع الرصد أو التقييم، وهو ما يشكل عنصرا ضروريا من عناصر تحديد الأثر على الجماهير المستهدفة وأشارت أيضا إلى ضرورة التقييم المستمر للجهود المبذولة في ميدان الإعلام، شأنها في هذا شأن عموم الأنشطة التي يضطلع بها البرنامج في مجال التنمية.

٢٤٣ - وتكلمت الوفود أيضا عن الصلات بين الإعلام وحشد الموارد. فالمنشورات توفر وسيلة مباشرة للتأثير على صانعي القرار في البلدان المانحة، وعلى المنظمات غير الحكومية من البلدان القائمة في العالم النامي. وثمة حاجة إلى منشورات موجزة ومركزة تعد خصيصا للبرلمانيين وغيرهم ممن لا يتسع وقتهم للقراءة وتصلح للاستخدام كأدوات لصانعي القرار. وذكرت أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يضع هذا الأمر في الاعتبار لدى استعراض وتحليل منشوراته حيث أن بعضها يفتقر إلى التحديد الكافي للأهداف. وثمة حاجة إلى الوضوح والبساطة والإيجاز، مع تغليب عنصر الكيف على الكم من حيث الأهمية.

٢٤٤ - وطلب وفد معلومات بشأن تكلفة إنتاج وتوزيع المنشورات.

٢٤٥ - وفي حين ذكر وفد أنه لا حاجة إلى الحملات الواسعة، رأى وفد آخر أن برنامج الإعلام للبرنامج الإنمائي بحاجة أيضا للوصول إلى الجمهور العام لكسب التأييد العريض. ورأت بعض الوفود أهمية إصدار تقرير سنوي مصور وشامل.

٢٤٦ - وأثنت عدة وفود من بلدان الشمال على فعالية العمل الذي يؤديه مكتب اتصال بلدان الشمال، وأعربت عن تقديرها للمساعدة التي يقدمها. وأشارت هذه الوفود أيضا إلى وجوب تعزيز المكتب المذكور. وذكر وفد أنه قد تلقى أيضا استجابة مرتدة ايجابية من المسؤولين الحكوميين، الذين أثنوا على فعالية المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي في توفير المعلومات.

٢٤٧ - وفيما يتعلق بالتوازنات اللغوية، أيدت الوفود إصدار نسخ من المنشورات بلغات مختلفة، بما في ذلك إصدار منشورات بصورة الكترونية.

٢٤٨ - وأثيرت بعض التساؤلات عن أنشطة البرنامج الإنمائي الإعلامية على الصعيد القطري، بما في ذلك الكيفية التي يتم بها تدريب موظفي الشؤون العامة، وميزنة أنشطتهم، والأسس التي تعد وفقها استراتيجيات الاتصال والدعوة الوطنية.

٢٤٩ - وردا على هذه التعليقات، أحال مدير الشؤون العامة أعضاء المجلس التنفيذي إلى عدة فروع من استراتيجية البرنامج الإنمائي التي جرى توزيعها في الدورة، المتعلقة بالاتصال والدعوة. وتذكر هذه الاستراتيجية أنه يلزم اتباع نهج مختلفة للبلدان المختلفة. ورحب المدير بالتشاور مع أعضاء المجلس لإغناء المناقشة حول سياسة الإعلام والاتصال وتطوير هذه السياسة.

٢٥٠ - وأعربت الوفود عن تقديرها للاستراتيجية، وعن أسفها لعدم تلقيها هذه الاستراتيجية في موعد مبكر، إذ أنها تجيب على عدد من أسئلتها.

٢٥١ - ووجه مساعد مدير البرنامج الشكر للوفود على تعليقاتها، قائلا إنه رغم إحراز تقدم طيب، لا يزال هناك المزيد مما يتعين عمله. فانشاء برنامج فعال للإعلام والدعوة في البرنامج الإنمائي ليس بالأمر الهين، كما أنه من الصعب قياس التأثير الإعلامي. وأقر مساعد المدير بالحاجة إلى اتباع نهج متكامل نحو حشد الموارد.

٢٥٢ - وذكر المدير أيضا أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يتوخى الحرص في توجيه موارده المحدودة من أجل تحقيق أقصى قدر من التأثير، ومن ثم، فقد سعى في أعماله الإعلامية إلى استخدام الهياكل الأساسية القائمة والموظفين المتاحين ونوه المدير بالعمل الجيد الذي تضطلع به مكاتب الاتصال، بما فيها مكتب اتصال بلدان الشمال، الذي أقر بأنه في حاجة إلى مزيد من الموارد.

٢٥٣ - وقد اعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٧/٩٧ - السياسة العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الاتصال والإعلام

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج عن تنفيذ السياسة العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الاتصال والإعلام وتعزيزها والتعليقات التي أبديت عليه؛

٢ - يرحب بالعملية التي بدأها البرنامج الإنمائي استجابة للمقرر ٢٢/٩٦، التي أدت إلى تحسين استراتيجية السياسة العامة في مجال الاتصال والإعلام، ويسلم، في هذا الصدد، بالتغييرات التي طرأت منذ عام ١٩٩٥ فيما يتعلق بإبراز صورة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة على نحو أفضل وتحسين الوعي بهما في وسائط الإعلام، وفي مجال الدعوة؛

٣ - يشدد على ضرورة تطبيق هذه الاستراتيجية على نطاق كامل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعلى ضرورة رصد تطبيقها على النحو الواجب؛

٤ - يؤكد ضرورة توافر إعلام محدد الأهداف بدرجة أكبر، ومتسم بمزيد من الدقة والوضوح والصراحة، من أجل إيجاد الدعم لزيادة موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٥ - يشدد على ضرورة الاستهداف الاستراتيجي لأنشطة الاتصال والإعلام، من أجل تحقيق أقصى درجة من الفعالية في استخدام الموارد المتاحة؛

٦ - يشدد أيضا على أهمية الحفاظ على التوازن اللغوي في النشر الالكتروني للمعلومات؛

٧ - يرحب بالمقترحات المتعلقة بالرصد والتقييم، وهما من الجوانب الأساسية المهمة لأنشطة الاتصال والإعلام، ويتطلبان التعزيز، مع مراعاة الصعوبات المنهجية والعملية في قياس أثر أو فعالية هذه الأنشطة؛

٨ - يحث مدير البرنامج على تحسين محور تركيز الإعلام ونوعيته فيما يتعلق بتأثير أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري، واستحداث أنواع جديدة من الإحصاءات والمنشورات لهذا الغرض، بما في ذلك مؤشرات الأثر؛

٩ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يكفل التنسيق الوثيق بين الجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي في هذا الصدد، وبين جهود منظومة الأمم المتحدة، بغية زيادة الانسجام والاتساق في مجال الاتصال داخل المنظومة؛

١٠ - يطلب أيضا إلى مدير البرنامج أن يقدم تقريرا في الدورة السنوية لعام ١٩٩٨ عن التقدم المحرز في وضع وتنفيذ السياسة العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الاتصال والإعلام، مع الإشارة بصفة خاصة إلى تنفيذ التوصيات ذات الصلة بإدارة التغيير، بما في ذلك الآثار المتعلقة بالميزانية.

٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧

حادي عشر - برنامج الأمم المتحدة الانمائي: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٢٥٤ - عرضت المديرة خطة الاستراتيجية والأعمال التجارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (DP/1997/18)، مشددة على أن الخطة وثيقة حية ومشتملة على مبادئ توجيهية للعمل سيجرى استعراضها سنويا وتعديلها حسب الاقتضاء. ووجهت الشكر للمجلس التنفيذي على ما قدمه من دعم، وتعليقات، وأسئلة، وتوصيات فيما يتعلق بوضع خطة الأعمال التجارية.

٢٥٥ - وأشارت المديرة إلى أن خطة الاستراتيجية والأعمال التجارية تمثل تحولا استراتيجيا للصندوق وهو على مشارف عام ٢٠٠٠. ويستند هذا التحول إلى ما يبذل من جهد لتركيز البرمجة في الصندوق، ويشدد على ثلاثة مجالات للاهتمام: تعزيز القدرة الاقتصادية للمرأة؛ تشجيع إقرار حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة والقضاء على العنف الموجه ضد المرأة؛ وبث الاهتمامات المتعلقة بنوع الجنس في الإدارة والقيادة. وأكدت أن المجالات المواضيعية سيجرى تناولها على نحو يرتبط بحقائق الواقع الإقليمي والقطري. وأشارت المديرة أيضا إلى أن الصندوق سيعمل في المرحلة الجديدة على إحراز الأهداف التالية: إدماج المبادئ الخليقة بمنظمة تتعلم؛ وتحسين نظمه المتعلقة بالاتصال، والإعلام، والتتبع؛ والقيام بعمليات استثمارية صغيرة، وإن كانت استراتيجية، والحصول على موارد خارجية من خلال اجراءات تعاونية.

٢٥٦ - وقدمت المديرة إيضاحا بشأن ثلاثة من الأسئلة التي تتردد كثيرا عن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وأعماله، بما في ذلك ما يعنيه الصندوق بالمشاريع النموذجية، فضلا عن القضايا المتصلة بدور الصندوق في إدماج قضايا الجنسين ضمن مسار الأنشطة الرئيسية، وكيفية أداء الصندوق لدوره كعنصر حفاز داخل منظومة الأمم المتحدة. ثم أوضحت الخطوط العريضة لعمل الصندوق ضمن نظام المنسق المقيم على الصعيد القطري. وذكرت أن الصندوق سيبدأ نهجا جديدا ومبادرات جديدة لاختبار المجالات التي أخذت في الظهور، ووضع مشاريع أولية يمكن الارتقاء بها، وخلق الفرص المؤاتية لاستحداث طرق وأدوات جديدة.

٢٥٧ - وفي معرض الحديث عن إدماج قضايا الجنسين ضمن مسار الأنشطة الرئيسية، قدمت المديرة تعريفا لما يعنيه هذا الإدماج بالنسبة للصندوق، وأوجزت بعض أنشطة الصندوق المتعلقة بإدماج قضايا الجنسين ضمن مسار الأنشطة الرئيسية. كما رسمت الخطوط العريضة للطرق التي يتعاون بها الصندوق مع الأجزاء المختلفة من منظومة الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، تشترك شعبة النهوض بالمرأة التابعة للأمم المتحدة في الأعمال المتعلقة بالسياسة العامة ووضع القواعد؛ ويركز معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة على البحوث والتدريب فيما يتصل بدور المرأة في التنمية؛ وتقوم مراكز التنسيق المتصلة بقضايا الجنسين بإسداء المشورة والتوجيه فيما يتعلق ببث الاهتمامات المتعلقة بقضايا الجنسين في البرامج والسياسات داخل وكالاتهم؛ ويعمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، على صعيد تنفيذي، من أجل استقاء الدروس المستفادة على الصعيد القطري كي تدمج من جديد في منظومة الأمم المتحدة.

٢٥٨ - وأوضحت المديرة بإيجاز ولاية صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لدعم نظام المنسق المقيم استنادا إلى تقرير الأمين العام عن تنفيذ منهاج عمل بيجين. وأشارت إلى أن دعم الصندوق لنظام المنسق المقيم هو وسيلة لربط تمكين المرأة ووضعها في صميم الأنشطة على الصعيد القطري بمنظومة الأمم المتحدة. وسيشترك الصندوق بالتحديد في إنشاء قاعدة بيانات مشتركة وفي مراعاة قضايا المرأة عند إجراء التقييمات القطرية المشتركة ومراعاة تلك القضايا عند وضع الإطار المقترح للمساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة.

٢٥٩ - ووجّهت الوفود الشكر إلى المديرة على عرضها وأشارت إلى أن هذا العرض ساعدها على تعزيز فهمها للصندوق وأعماله. وأعرب المتكلمون في تعليقاتهم عن الارتياح لأنهم استعرضوا الاستراتيجية وخطة الأعمال وأوضحوا أنهم تشجعوا بالتقدم الذي أحرزه الصندوق في تعزيز نفسه كمنظمة وفي تحديد أولويات لأعماله وتركيزها. ورحّب المجلس التنفيذي أيضا بفكرة الاستراتيجية وخطة الأعمال بوصفها وثيقة فعالة يمكن للصندوق أن يستخدمها كأساس يبني عليه.

٢٦٠ - وأعربت وفود عديدة عن دعمها للاستراتيجية وخطة الأعمال. وعلقت وفود عديدة على التركيز المواضيعي لأنشطة الصندوق والاستراتيجيات التي اقترح الصندوق تنفيذ أعماله عن طريقها. وبينما أشارت أغلبية المتكلمين إلى أن الاستراتيجية وخطة الأعمال تتيحان قدرا أكبر من التركيز الاستراتيجي العميق للأعمال التي يقوم بها الصندوق ودوره في منظومة الأمم المتحدة. ذكر وفدان أنه يمكن زيادة تحسين خطة العمل الثلاثية وجعلها استراتيجية بقدر أكبر عن طريق توضيح دور الصندوق كعامل حفاز. ورحبت وفود عديدة بتطوير الصندوق إلى منظمة للتعلم ووافقت على ترسيخ الصندوق بوصفه مركزا للخبرة. وأعرب متكلمون عديدون عن تأييدهم لزيادة التمويل الموفر للصندوق بما يكفل له بلوغ الأهداف المحددة في الاستراتيجية وخطة الأعمال. ولفت أحد الوفود الانتباه إلى زيادة ثقة المانحين في الصندوق وفي قيادته الجديدة وأشار إلى أن حكومته من المحتمل أن تقدم موارد إضافية. وأعرب وفد آخر عن عزمه مضاعفة مساهمته إلى الصندوق.

٢٦١ - وأثيرت تساؤلات بشأن المعايير التي سيتبعها الصندوق في اختيار البلدان التي يعمل فيها. وأكد المجلس التنفيذي ضرورة تحقيق التوازن بين الأثر المحتمل الناجم عن عمل الصندوق في بلد ما والحاجة إلى العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين في بلدان معينة. وأكد المجلس أيضا على ضرورة تحقيق التوازن بين العمل التنفيذي الذي يضطلع به الصندوق على الصعيد القطري والعمل الذي يقوم به داخل منظومة الأمم المتحدة. وأعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء الزيادة في التمويل المطلوبة الواردة في الاستراتيجية وخطة الأعمال، وتساءلت عما إذا كان مستوى تعبئة الموارد المطلوبة يعتبر واقعيا. وقُدمت اقتراحات بأن يسعى الصندوق إلى زيادة تمويله من القطاع الخاص. وشُجع تعزيز التعاون مع مؤسسات بريتون وودز. وطلب أحد الوفود قائمة بالتبرعات المقدمة إلى الصندوق مع إشارة إلى الذين سيزيدون تبرعاتهم. وأثيرت تساؤلات أيضا بشأن قدرة الصندوق على تدعيم نظام المنسق المقيم، بالنظر إلى العدد المحدود المتوفر لديه من مستشاري البرامج الإقليمية. وشجع الصندوق على التعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى في أعمالها على الصعيد القطري في محاولة لمراعاة مسائل الفوارق بين الجنسين في أوجه النشاط الرئيسية.

٢٦٢ - وأجابت المديرة على أسئلة المجلس التنفيذي من خلال تجميعها حسب المواضيع المتشابهة. وعلّقت بقولها إن الاستراتيجية وخطة الأعمال قد حددتا سيناريوهين للتمويل أحدهما السيناريو الأمثل والآخر يعكس الوقع الراهن، وسيظل لدى الصندوق في ظلهما، حتى في إطار سيناريو الواقع الراهن (أي بلا زيادة في التمويل) برنامج قوي لتمكين المرأة. وبيّنت كيف اتبع الصندوق استراتيجية نشيطة لتعبئة الموارد. وأشارت إلى أنه في الفترة بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٧ انضم ١٣ بلدا إلى المانحين وأصبحوا مانحين جددا للصندوق وزاد ١٦ بلدا من تبرعاتهم. وأشارت المديرة أيضا إلى أن الصندوق أنشأ فريقا لتعبئة الموارد يعمل على زيادة التبرعات من القطاع الخاص واللجان الوطنية والمؤسسات الدولية.

٢٦٣ - ووجّهت المديرة الشكر إلى المجلس التنفيذي لأنه ركّز على النظر في الاحتياجات بالإضافة إلى التأثير المحتمل عند اختيار أنشطة الصندوق. وأشارت المديرة إلى أن الصندوق يعترف بالحاجة إلى التوازن بين التأثير البالغ واحتياجات المرأة عند تصميم برامجه. وتناولت المديرة بعد ذلك حلقتي العمل الإقليميتين للتخطيط الاستراتيجي اللتين عقدتا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وأشارت إلى أنه قد اشترك في هذين الاجتماعين الإقليميين مستشارو البرامج الإقليمية للصندوق لاستعراض الاستراتيجية وخطة الأعمال من منظور إقليمي. وإن مستشاري البرامج الإقليمية سيضعون خطط عمل إقليمية ستعتمد على خطة الأعمال، وبالتالي يضعون أنشطة الصندوق في سياق إقليمي.

٢٦٤ - وأجابت نائبة المديرة على الأسئلة المتصلة بالرصد فأشارت إلى أن مستشاري البرامج الإقليمية للصندوق قاموا بالرصد بالتنسيق مع موظفي المقر. وإن الصندوق سيعمل على وضع منهجية أساسها النتائج ستتضمن مؤشرات تستخدم في رصد المشاريع.

٢٦٥ - وفيما يتعلق بالمجالات المواضيعية للصندوق، أشارت المديرة إلى أنه في مجال عمل الصندوق من أجل التمكين الاقتصادي، يعمل الصندوق لضمان أن تتمكن النساء من الاستفادة من الفرص التي تتيحها

العولمة بدلا من المشاركة في مشاريع معيَّنة لتهيئة الوظائف تنطوي على بذل مزيد من الوقت والدعم المالي. وأكدت أن الصندوق لا يهتم بالمشاريع المنعزلة القائمة بذاتها ولكنه مهتم بالمشاريع التي تضيف إلى التغير المستمر. وأشارت إلى أن الصندوق سيواصل تعزيز أعماله من أجل التمكين السياسي. وفي كلا المجالين، سيواصل الصندوق إقامة شراكات داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل القيام بعمله بكفاءة وفعالية.

٢٦٦ - وأشارت الرئيسية عند الرد على سؤال مثار إلى أن مديرة شعبة النهوض بالمرأة قد دعيت إلى الاشتراك في مناقشة استراتيجية وخطة الأعمال الخاصتين بالصندوق. لكنها كانت هي ونائبتها في مهمة يوم المناقشة واعتذرتا بأنه ليس بإمكانهما الحضور. وطلب أحد الوفود أن تقوم المديرة بصفتها المستشارة الخاصة للأمين العام للمسائل المتعلقة بالجنسين والنهوض بالمرأة بإلقاء كلمة في المجلس التنفيذي في المستقبل القريب.

٢٦٧ - وقد وافق المجلس التنفيذي على المقرر التالي:

١٨/٩٧ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يُقر استراتيجية وخطة أعمال صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الواردة في الوثيقة DP/1997/18، آخذا بعين الاعتبار التعليقات التي أبديت في المجلس؛

٢ - يؤكد أنه ينبغي الاسترشاد بولاية صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في تنفيذ الاستراتيجية وخطة الأعمال؛

٣ - يطلب إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن يدعم الأنشطة المبتكرة والتجريبية لدى تنفيذ الاستراتيجية وخطة الأعمال في سياق الالتزامات التي تم التعهد بها في منهاج عمل بيجين؛

٤ - يطلب أيضا إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن يزيد من تطوير وتعزيز دوره كعامل حفّاز بغية دعم المنظور الذي يراعي الفوارق بين الجنس في برامج التنمية في البلدان المتلقية، وزيادة التعاضد مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى؛

٥ - يطلب كذلك إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن يصب تركيزه على عمليات التدخل الاستراتيجي وأن يستفيد من مزاياه النسبية، من أجل تعزيز التغيير المنهجي، ولا سيما فيما يتعلق بالتمكين السياسي والاقتصادي؛

٦ - يؤكد من جديد دور صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في ربط الدراية الفنية بصياغة السياسات في عملية دمج القضايا المتصلة بالجنسين في الأنشطة الرئيسية من خلال نظام المنسقين المقيمين؛

٧ - يطلب إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الحفاظ على التوازن بين التأثير المحتمل واحتياجات المرأة لدى تطبيق معايير اختيار البرامج؛

٨ - يشجع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على حشد الموارد لأنشطته المقبلة من جميع المصادر المتاحة، بما فيها القطاع الخاص، ويحث جميع الدول الأعضاء على التبرع لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والنظر في زيادة تبرعاتها إليه؛

٩ - يقرر أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ينبغي أن يقدم إلى المجلس التنفيذي تقريرا شفويا في عام ١٩٩٨، وتقريرا خطيا كل سنتين، وأن يضمن التقرير السنوي لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقدم الذي أحرزه الصندوق في تنفيذ استراتيجيته وخطة أعماله.

٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧

ثاني عشر - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والنواحي الإدارية

٢٦٨ - عرض مدير البرنامج تقريرا عن نظام المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/1997/CRP.13). وحدد التقرير الخطوات المتخذة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاستحداث ثقافة قوية للمساءلة فيما يتعلق بتأثير البرامج والاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية على السواء. وتعطي ورقة غرفة الاجتماع معلومات مستكملة عن وضع وتنفيذ إطار المساءلة داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك صلته بعملية تغيير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠١، فضلا عن أنها تعطي لمحة عامة عن الطريقة التي سيجعل بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنظمته الرئيسية والفرعية داخل إطار المساءلة متسقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠١. واستعرض عناصر المساءلة على النحو الذي وردت به في الوثيقة DP/1996/35. وأشار إلى أنه في الهيكل المقترح الجديد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سيوحد مكتب تخطيط وإدارة الموارد أنشطة التخطيط التنظيمي والميزنة وتخصيص الموارد. ويطبّق حاليا نظام للجان المراقبة الداخلية. وسييسر نظام المساءلة إجراء الإصلاحات والتحسينات المقترحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠١.

٢٦٩ - وتمثلت المجالات الرئيسية الأخرى التي تناولها الإطار في القيم المشتركة على النحو الذي وردت به في بيان القيَم ومدونة قواعد سلوك الأمم المتحدة، اللذين دخلا مرحلة متقدمة في صياغتهما. وقد عرض هذان المشروعان على المجلس التنفيذي. وقد كان من شأن الكفاءات أو المهارات الخاصة والمواقف والتصرفات، التي يتميز به الأداء الممتاز، أن أتيح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحقيق نتائج. وعلى المستوى الفردي، ستدرج السلوكيات المتوقعة في خطط الأداء الفردي وتخضع للتقييم. وستحسّن العناصر التي يضمها إطار المساءلة جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز الخضوع للمساءلة أمام المجلس

التنفيذي ورصد الأداء البرنامجي والإداري وتحسينه باستمرار وقيام البرنامج بتحويل نفسه إلى منظمة للتعلم. وأوضح أن للرصد والتعلم ثلاثة أبعاد هي: التيقن والإجراءات التصحيحية والثواب والعقاب. وقد أوكل إلى شعبة مراجعة الحسابات والاستعراض الإداري مسؤولية مراقبة نظام المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتعتمد فعالية النظام على قدرته على اتخاذ إجراءات تصحيحية فور اكتشاف تناقضات في الأداء أو السلوك. ويمكن للجنة مراقبة إدارة البرنامج ولجنة الاستعراض الإداري والمراقبة، أن تشرعا، من خلال مهامهما الرقابية، في مباشرة العمليات اللازمة لتنفيذ الإجراءات التصحيحية.

٢٧٠ - وستتخذ تدابير شاملة في المستقبل القريب لتنفيذ عملية التغيير في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠١، كي تشمل وضع خطة عمل لتنفيذ إطار مساءلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجديد.

٢٧١ - وطلب وفد معلومات عن الوضع النهائي لنظام إدارة المعلومات المالية، وعن مساءلة مديري الصناديق الاستئمانية فيما يتعلق بمراقبة الأداء الفردي كما ورد في ورقة غرفة الاجتماع، عن المعايير التي سوف يستخدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لترقية الموظفين في المستقبل. وطلب الوفد أيضا شرحا عمليا لنظام إدارة المعلومات المالية.

٢٧٢ - وردا على ذلك، أبلغ مساعد مدير البرنامج، مدير مكتب الشؤون المالية الوفد أن المعلومات عن نظام إدارة المعلومات المالية سوف تقدم بشكل ثنائي. أما معايير المساءلة بالنسبة لمديري الصناديق الاستئمانية فهي نفس المعايير التي تطبق على الموظفين الآخرين. وأشار إلى أنه سيتم وضع نظام جيد لتحديد الترقيات، بحيث يضم جميع العناصر السابقة ضمن إطار المساءلة.

توزيع الموظفين على المكاتب القطرية

٢٧٣ - عرض مساعد البرنامج مدير مكتب الشؤون المالية والإدارية الوثيقة المتعلقة بالمعلومات المتصلة بتوزيع الموظفين على المكاتب القطرية (DP/1997/CRP.14)، التي طلبها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية عام ١٩٩٧. وأكد، في عرضه للورقة، أن المعلومات المقدمة لا تعكس ما سيقترحه مدير البرنامج الإنمائي بوصفه توزيعات لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، إذ أن البرنامج الإنمائي ما زال عاكفا على وضع تلك الاقتراحات. وقال إن الوثيقة الحالية تبرز بالتالي المسائل والمعايير التي تمت مراعاتها في الماضي، والتي يتصور أن دورها سيستمر في المستقبل.

٢٧٤ - وأشار مساعد مدير البرنامج إلى أن توزيع الموارد من الموظفين ليس علما دقيقا. وقد أوردت الوثيقة عددا من العوامل التي اقتضى الأمر مراعاتها في استعراض التوزيع الحالي للموارد من الموظفين. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر أن حجم الموارد التي يخطط لها ويديرها المكتب القطري، فضلا عن سياسة الحفاظ على قدرة شبكة المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي، هما المعياران الأساسيان اللذان تمت مراعاتهما.

٢٧٥ - وشكرت الوفود مساعد مدير البرنامج على التقرير، الذي قدم معلومات مفيدة وقيمة.

٢٧٦ - وأشار وفد إلى الحاجة لتحقيق توزيع عادل للموظفين على أقل البلدان نموا، فلم يبين الجدول الوارد في ورقة غرفة الاجتماع أن توزيع الموظفين اتبع مستوى الهدف الذي يقضي بتخصيص الموارد من

الاعتمادات الأساسية. وذكر أنه في حين وزعت ٦٠ في المائة من موارد هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية على أقل البلدان نموا، فإن ٤٧ في المائة فقط من الموظفين وزعوا على تلك البلدان. وأشار، في ضوء نظرته إلى جميع البلدان ذات الدخل المنخفض، إلى أنها تحظى بنسبة ٦٦ في المائة فقط من الموظفين بينما تحظى بنسبة ٧٨ في المائة من موارد هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية.

٢٧٧ - وأعرب نفس الوفد عن تفهمه للصلة بين توزيع الموارد من الموظفين والحاجة إلى الاحتفاظ بشبكة مكاتب قطرية عالمية، لا سيما في فترة انخفاض في الموارد الأساسية. وفي هذا الصدد، أعرب عن قلقه بشأن تزايد مبالغ الموارد الأساسية المستخدمة لتمويل شبكة إدارية بدلا من أغراض البرامج. ولذا ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ينظر في توسيع مفهوم المكاتب المتعددة الأقطار المتبع حاليا في تغطية بعض بلدان البرنامج في المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة. وفيما يتعلق بمعيار الموارد من الموظفين الموزعة حسب قدرة المكاتب على جمع أموال خارجة عن الميزانية، أعرب عن انشغاله بأن النفقات العامة المكتسبة من تلك الأموال الإضافية لا تغطي تكاليفها الكاملة. وينبغي إحاطة المكتب التنفيذي علما بالقواعد التي تحدد تكاليف النفقات العامة.

٢٧٨ - وشكرت متكلمة أخرى مدير البرنامج على الوثيقة ثم أشارت إلى أن وفدها لا يتفق مع معايير التوزيع. وفي حين أنها تقدر حقيقة أن توزيع موارد الموظفين ليس علما دقيقا، فإن وفدها يشعر أنه ينبغي ألا تكون المعايير مطاطة أو متقلبة. وقالت إن وفدها لا يوافق موافقة تامة على المعايير المعروضة، وذكرت أن توزيع الموارد من الموظفين ينبغي أن يكون استراتيجية واضحة ذات قواعد موضوعية. وأن وفدها يريد مزيدا من العمل في هذا الشأن، ومن ذلك مثلا إعطاء أولوية لأقل البلدان نموا، حيث أنه لا ينبغي تطبيق المعايير بصورة ميكانيكية.

٢٧٩ - وطلب وفد تأكيدا بأن نفس الموضوع سوف يعالج في سياق مقترحات مدير البرنامج لميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ التي ستقدم في دورة عام ١٩٩٧ العادية الثالثة. وأبلغ الرئيس الوفد أن الموضوع سيعالج بالفعل ذلك الوقت.

٢٨٠ - وأعرب مساعد مدير البرنامج عن تقديره لتعليقات الوفود. مؤكدا على أهمية الدور الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعدد مهامه، وأشار إلى إقرار المجلس بأن ٢٩ في المائة من أعباء المكاتب القطرية يتم لدعم أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية. وسيواصل المكتب التنفيذي مشاركته الكاملة في توزيع الموارد من الموظفين في المكاتب القطرية كما سيظل على إحاطة كاملة بالأمر في سياق مقترحات ميزانية فترة السنتين. وشدد على أن كان عليها أن تستجيب المنظمة للطلبات المتزايدة في فترة موارد متناقصة، مما ترك بغير شك أثرا على القدرة على تقديم العدد الكافي من الموظفين لبعض المكاتب القطرية الجديدة التي يشملها المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة. وبالإضافة إلى ذلك، عمد مدير البرنامج الإنمائي إلى تخفيض طوعي في الميزانية الإدارية في فترات السنتين الثلاث الأخيرة لكي يطلق مزيدا من الموارد لصالح الأغراض البرنامجية.

٢٨١ - وقد أحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بتوزيعات الموظفين على المكاتب القطرية (DP/1997/CRP.9) وبالتعليقات المبداة عليه.

ثالث عشر - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

تقرير المدير التنفيذي

٢٨٢ - عرض المدير التنفيذي تقريره السنوي العادي الأول (DP/1997/19، و DP/1997/19/Add.1) عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام ١٩٩٦. وأشار إلى أن التقرير يستند إلى خطة أعمال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، التي كانت قد قُدمت إلى المجلس في دورته العادية الثالثة في عام ١٩٩٦؛ وذكر أنه قد ثبتت الآن فيما يبدو السلامة المالية للمكتب على المدى الطويل، استنادا إلى إدانة القوي على مدى عامين، وإلى الطلب الشديد على خدماته في الجزء الأول من عام ١٩٩٧. وتم استعراض التقدم المحرز في إدارة شؤون الموظفين والمسائل المتصلة بهم، ومع مواصلة تنفيذ استراتيجية المكتب في تحقيق اللامركزية، التي تقوم بدورها على أساس مبدأ التمويل الذاتي. ثم وزع المدير التنفيذي أيضا مرفقا إحصائيا مستكملا، سيجري توفيره رسميا في الوثيقة DP/1997/19/Add.1/Rev.1، وكذلك الكشوف المالية غير المراجعة لعام ١٩٩٦ المنقضي. كما اغتنم المدير التنفيذي الفرصة لتوزيع التقرير السنوي للمكتب لعام ١٩٩٦، الذي تم إنجازه مؤخرا.

٢٨٣ - وتكلم اثنا عشر وفدا لإبداء تعليقات، فأعرب كل منها عن الارتياح لأداء المكتب قياسا بتوقعاته، ونوه أحد الوفود بكفاءة الجمع بين نهج المشروع التجاري وبين ولاية الأمم المتحدة المتمثلة في تقديم المساعدة للبلدان النامية. وأعربت الوفود كذلك عن ارتياحها لما يتسم به تقرير المدير التنفيذي من وضوح وشفافية.

٢٨٤ - وطلب عدد من الوفود أن يعمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تقريره المقبل على أن يشفع تقييمه الكمي للأداء باستعراض لأدائه النوعي، فيما اقترحت بعض الوفود أن ترتبط هذه العملية أيضا بالأهداف المحددة في خطط الأعمال السنوية. وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء تنفيذ أحد المشاريع الوطنية، وطلب توخي السُبل الكفيلة بتعجيل تنفيذ المشروع.

رد المدير التنفيذي

٢٨٥ - أزجى المدير التنفيذي الشكر إلى الوفود على ما قدمته من تهنئة وما أبدته من تشجيع، وأشار إلى أن نجاح مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ما كان يمكن تحقيقه دون الجهود التي بذلها فريق المكتب برمته، بمن في ذلك أعضاء منتدى إدارة شؤون الموظفين، وكذلك الموظفون في نيويورك، والمكاتب الخارجية للمكتب.

٢٨٦ - واستجابة للاهتمام الذي أعربت عنه عدة وفود، وزع المدير التنفيذي نسخا لمذكرة تفاهم أبرمت مؤخرا بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وأشار إلى أنه سيعقب الاتفاق العام اتفاقات بشأن خدمات المراجعة الداخلية للحسابات، والخدمات الإدارية المركزية، يقوم كل منها على أساس مبدأ الخدمة مقابل الدفع.

٢٨٧ - ورحب بطلب المجلس التنفيذي تقديم معلومات إضافية عن الأداء النوعي، مشيرا إلى أن خطة أعمال عام ١٩٩٧ ستقدم في الدورة العادية الثالثة المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر. كما نوه بالتقدم الذي يحققه المكتب في إعداد مواد توضح الدور الذي يقوم به والخدمات التي يقدمها للبلدان النامية، وأشار كذلك إلى الصفحة التي أنشئت مؤخرا للمكتب على شبكة ويب.

٢٨٨ - وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بسياسات المكتب لتحقيق العدالة في التعاقد لصالح المرأة، ومواطني البلدان النامية، والجهات المانحة الرئيسية غير المستغلة بالكامل، أوضح المدير التنفيذي أن العنصر الأساسي في تعاقد المكتب هو الحصول لعملائه على أفضل خبرة وقيمة متاحتين، بأفضل الأسعار. ومع ذلك، أشار إلى أنه يتم تفضيل هذه الجماعات عند التساوي بين المتعاقدين والخبراء الاستشاريين المعتمدين، وأضاف قائلا إن المكتب قادر على أن يتحلى بمزيد من روح المبادرة فيما يتعلق بالموظفين الذين يتقاضون مرتباتهم من ميزانيته.

٢٨٩ - وردا على سؤال حول ما يتكلفه المكتب من خلال استخدامه بمعدلات متغيرة مقابل المعدلات الثابتة، أكد المدير التنفيذي أن المعدلات الثابتة أرخص وأيسر في إداراتها بالنسبة للمكتب، ولكنه أضاف أن الشفافية الممنوحة للعملاء بتحديد الرسوم على أساس العمل المقرر تنفيذه تعد في رأي المكتب ميزة للعملاء، وبالتالي ملائمة بالنسبة لمنظمة خدمية.

٢٩٠ - وأعرب المدير التنفيذي عن توقعه بأن تشهد فترة السنتين القادمة نموا معتدلا، وهو ما ستعبر عنه ميزانية الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ المقرر تقديمها في الدورة العادية الثالثة. وأضاف قائلا إن المكتب سيكون على استعداد للاستجابة لزيادة في الطلب أكبر من المتوقع في الميزانية. وفيما يتعلق بزيادة الأعمال المضطلع بها نيابة عن الحكومات، أوضح أن هذه الزيادة ترجع إلى حد بعيد إلى اختيار الحكومات أن تستعمل خدمات المكتب بالنسبة للمشاريع التي تمولها من مواردها الخاصة.

٢٩١ - وأخيرا، أحاط المدير التنفيذي علما بالإنشغال الذي أعرب عنه أحد الوفود بشأن مشروع المكتب في ذلك البلد، وقال إنه يعتبر هذا الانشغال شكلا مفيدا من أشكال الاستجابة المرتدة من جانب العميل وسوف يستجيب لها المكتب بدوره، وأشار إلى أن من المقرر بالفعل أن يبدأ إجراء تقييم لذلك المشروع في الأسبوع التالي.

٢٩٢ - وقد أحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير المدير التنفيذي (DP/1997/19 و DP/1997/19/Add.1/Rev.1).

رابع عشر - مسائل أخرى

ألف - تقديم المساعدة الطارئة لجمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٩٣ - وافق المجلس التنفيذي على المقرر التالي:

١٩/٩٧ - تقديم المساعدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يعترف بالعمل الهام الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال تقديم المساعدة في حالات الطوارئ، بما في ذلك الوقاية، والتأهيل، والتعمير، وبالمساهمات التي يقدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان لدعم هذا العمل؛

٢ - يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة رصد الآثار المتعلقة من المساعدة الخاصة المقدمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛

٣ - يشجع أيضا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على التنبه إلى الحاجة إلى الاضطلاع بأنشطة مشتركة بين الوكالات لمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

٤ - يطلب إلى مدير البرنامج والمدير التنفيذي تقديم تقرير في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧ بشأن الأنشطة المضطلع بها.

٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧

باء - لجنة التنسيق المعنية بالصحة والمشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان

٢٩٤ - شرع المجلس التنفيذي أيضا في النظر في ورقة قاعة الاجتماعات DP/FPA/1997/CRP.5 المتعلقة بمشروع اختصاصات لجنة التنسيق الجديدة المعنية بالصحة، المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد تم صياغة مشروع اختصاصات اللجنة ووافقت عليه أمانات المنظمات الثلاث المعنية، واعتمده المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية في وقت سابق من الأسبوع ذاته. وسأل أحد الوفود عما إذا كان قد تم اختيار الممثلين من المجموعات الإقليمية الخمس في المجلس التنفيذي. وأبلغت الأمانة المجلس أن ترشيحات ممثلي أنتيغوا وبربودا، وهولندا، والاتحاد الروسي، قد أرسلت إلى المجلس، ولكن ترشيحات تايلند وناميبيا لم ترد بعد. وتساءل وفد ثان، بتأييد من وفد آخر، عما إذا كان من الأنسب أن تعقد اجتماعات لجنة التنسيق المشتركة في جنيف ونيويورك بالتناوب، وليس فقط في جنيف كما يرد في مشروع اختصاصات اللجنة، نظرا لأن مقر أمانتي اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان يوجد في نيويورك. وبالنظر إلى أن بعض الترشيحات لم تصل، وأن الوقت لم يتح للمجلس لاستعراض اختصاصات اللجنة، وأنه ليس من المقرر عقد أي اجتماع حتى نهاية العام على أقل تقدير، قرر المجلس أن يعيد النظر في اختصاصات اللجنة في دورة المجلس العادية الثالثة لعام ١٩٩٧.

جيم - المخصصات الأساسية للمبادرة ٢٠/٢٠

٢٩٥ - عرض مساعد مدير البرنامج، مدير مكتب دعم السياسات والبرامج التقرير المتعلق بالمخصصات الأساسية للمبادرة ٢٠/٢٠ (DP/1997/CRP.19). وأشار إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شارك في المفهوم ٢٠/٢٠ منذ بدايته، كما أشير إليه في "تقرير التنمية البشرية". وقال إن القوة الدافعة لتنفيذ المبادرة ٢٠/٢٠ لا تزال تزداد بفضل الاعتراف بالمفهوم في المحافل الدولية، ومن خلال الأنشطة التي يضطلع بها فريق عامل مؤلف من منظمات دولية وحكومات. وتوضح الورقة التي قدمت إلى المجلس التنفيذي دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتبين تفصيلا الأعمال الجارية، وتعرض خططا للمستقبل. ومن الإجراءات المتخذة في هذا الصدد، تحسين نظام المساءلة الداخلية على أساس فئة البرنامج. وسيوزع في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧ تقرير أكثر تعمقا بشأن تخصيص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للموارد اللازمة للوفاء بالمفهوم ٢٠/٢٠. وأشار إلى أن بعض أطر التعاون القطرية تتضمن المفهوم ٢٠/٢٠. وقد يسرت المساهمات الحكومية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ المفهوم المذكور.

٢٩٦ - وعرض مدير الشعبة التقنية والتقييمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ورقة غرفة الاجتماع DP/FPA/1997/CRP.3 المعنونة "إسهام صندوق الأمم المتحدة للسكان في المبادرة ٢٠/٢٠". فأكد من جديد

على أن الصندوق يرى أن المبادرة ٢٠/٢٠ هامة جدا، وأنه يواصل الإسهام بإخلاص في الجهود المبذولة على صعيد منظومة الأمم المتحدة برمتها لدعم الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، بما في ذلك رئاسة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بهذا الجهد. وكما يرد بالتفصيل في ورقة غرفة الاجتماعات، يمكن القول بأن جميع أنشطة برنامج الصندوق تدخل في نطاق المبادرة ٢٠/٢٠، وبالتحديد في مجالي السكان والصحة الإنجابية. ومن ثم، فبعد طرح التكاليف الإدارية، يُقدر أن نحو ٨٣ في المائة من جميع نفقات الصندوق طوال السنوات الأربع الماضية قد صرفت من أجل المساعدة على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية في البلدان النامية. وأبلغ المجلس التنفيذي أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يقوم في إطار مشروع خاص، بجمع البيانات عن تدفقات الموارد المالية، سواء من حيث الموارد المحلية أو المساعدة الدولية، بالنسبة لبرامج السكان والصحة الإنجابية.

٢٩٧ - وقد أعربت بضعة وفود عن تقديرها لتقديم ورقات غرفة الاجتماعات الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، التي طلبت في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧. وكما تم الإعراب عن التقدير للجهود الجادة التي تبذلها المنظمتان لتنفيذ المفهوم. ولوحظ أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يواجه صعوبة في تحديد قيمة موارده المكرسة للمفهوم ٢٠/٢٠. ويؤمل أن تؤدي تحسين المفهوم إلى تحديد أفضل للمواضيع التي يمكن إدراجها ضمن إطاره. وعملت الوفود على تشجيع المزيد من التعاون مع مؤسسات بريتون وودز ومع منظمات الأمم المتحدة الأخرى. كما طُلب تقديم مزيد من المعلومات عن التقدم الذي تحرزه مبادرة الاستراتيجيات المتعلقة بالفقر التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأبلغ ممثل النرويج المجلس التنفيذي بخطط لعقد اجتماع متابعة في بلد نام لاستعراض المفهوم ٢٠/٢٠ بعد عامين من استهلاله.

٢٩٨ - وقال أحد الوفود إن المفهوم ٢٠/٢٠ أداة مفيدة للتصدى للقضايا الاجتماعية في البلدان التي يشملها البرنامج. ثم رحب بما يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أعمال بما في ذلك ما يتعلق منها بالمشاكل الاجتماعية المرتبطة ببرامج التكيف الهيكلي. وأشار المتكلم إلى أنه لا يتبقى في كثير من الأحيان لدى البلدان التي يشملها البرنامج وتتحمل التزامات خاصة بالديون، سوى موارد محدودة للإنفاق على البرامج الاجتماعية.

٢٩٩ - وقد وجه مساعد مدير البرنامج الشكر إلى المجلس التنفيذي على ما أبداه من تعليقات. وأشار إلى تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع اليونيسيف والبنك الدولي فيما يتعلق بالمفهوم ٢٠/٢٠. وقال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل مع البنك الدولي على استخدام تكنولوجيات جديدة للمعلومات لمساعدة البلدان التي يشملها البرنامج. وسيعقد في هذا الصدد مؤتمر ضخم عن تكنولوجيات الاتصالات في كندا في حزيران/يونيه ١٩٩٧، وإن التغلب على المشاكل المتمثلة في أعباء الديون بالنسبة للبلدان النامية هو في الواقع عقبة رئيسية تحول دون تنفيذ المفهوم.

٣٠٠ - وتعقيبا على المناقشة التي دارت في المجلس التنفيذي، علق المدير على ثلاث نقاط أثارتها الوفود. وفي معرض الرد على طلب تقدم به أحد الوفود، وأيده وفد آخر، أبلغ المدير المجلس أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعمل بالفعل مع اليونيسيف في دراسة حالات قطرية. وردا على مداخلة أخرى، قال إنه يرى أن التقييم القطري المشترك سيكون مجالا ملائما لإجراء تحليلات لنفقات المفهوم ٢٠/٢٠. وأخيرا، علق على ضرورة العمل مع مؤسسات بريتون وودز، معربا عن سروره لإبلاغ المجلس أن الصندوق على

اتصال وثيق مع البنك الدولي بشأن سبل تعزيز تعاونهما دعما لبرامج السكان والصحة الإنجابية في البلدان النامية.

٣٠١ - وطلب أحد الوفود استمرار مناقشة البند في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧ استعدادا لاجتماع متابعة المفهوم ٢٠/٢٠، مع مناقشة نتيجة المناسبة الخاصة المتعلقة بالقضاء على الفقر التي نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال الدورة الحالية.

٣٠٢ - وذكر الرئيس أن المقترحات ستناقش في المكتب.

٣٠٣ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقريري مدير البرنامج والمدير التنفيذي عن تخصيص الموارد الأساسية لمبادرة ٢٠/٢٠ (DP/1997/CRP.19 و DP/FPA/1997/CRP.3).

دال - برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول بالرعاية المشتركة والمتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٣٠٤ - أحاط مساعد مدير البرنامج، مدير مكتب السياسات ودعم البرامج التابع للبرنامج الإنمائي، المجلس التنفيذي علما بأن البرنامج أعد ورقة معلومات، حول الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول بالرعاية المشتركة والمتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وبتعاونه مع هذا البرنامج. ويجري العمل على إتاحة هذه الورقة للمجلس. وأشار إلى التقدم الملموس الذي أحرز في السنة الأولى الكاملة من العمليات المنفذة مع البرنامج المشترك، وإلى التزام البرنامج الإنمائي بالعمل مع البرنامج المشترك ومع المنظمات الأخرى المشتركة في الرعاية. وجرى التنويه على وجه الخصوص بالسرعة التي تم بها على الصعيد القطري، إنشاء الأفرقة المواضيعية التابعة للأمم المتحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في سياق نظام الأمم المتحدة للمنسق المقيم. وقد بذل البرنامج الإنمائي، ولا يزال يبذل، جهودا حثيثة لدعم مستشاري البرامج القطرية التابعين للبرنامج المشترك، توفير الدعم الاداري الأساسي وغيره من أشكال الدعم نقدا وعينا. وفي المتوسط، خصصت نسبة ثمانية في المائة من وقت موظفي البرنامج الإنمائي على الصعيد القطري، خلال عام ١٩٩٦ لدعم البرنامج المشترك والأنشطة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية. وشمل ذلك إسهامات مراكز التنسيق المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية التابعة للبرنامج الإنمائي في ٢٠ مكتبا قطريا، وهي التي اضطلعت في الوقت نفسه بدور مراكز تنسيق للبرنامج المشترك. وخلال عام ١٩٩٦، قدر مجموع الدعم المالي للأنشطة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية، المدعومة من البرنامج الإنمائي، بما في ذلك تقاسم التكاليف من جانب البنك الدولي وغيره من المانحين، بمبلغ يتراوح بين ٦٥ و ٧٠ مليون دولار، خصص معظمها على الصعيد القطري وخصص الجزء المتبقي على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وأوضح المتكلم بإيجاز عدة أنشطة محددة تم تنفيذها في البلدان المشمولة بالبرنامج وأشار إلى خطط الاجتماعات وحلقات العمل حول ذلك الموضوع. وقد نظم البرنامج الإنمائي، في سياق عملية متابعة لتقييم خارجي لأنشطته الإقليمية في مجال فيروس نقص المناعة البشرية والتنمية في أفريقيا، حلقة عمل لتوافق في الآراء، في داكار في نيسان/أبريل ١٩٩٧. واستقطبت حلقة العمل مشاركة واسعة النطاق وخلصت إلى أن الأنشطة الإقليمية قدمت إسهاما ذا شأن في هذا المضمار. وشارك البرنامج الإنمائي أيضا في أنشطة لاستعراض

وتطوير البرامج التعاونية وأنشطة تدريبية مع الوكالات الثنائية والمنظمات غير الحكومية. وهناك جهد تجريبي جار في ملاوي وزمبابوي، يتمثل في قيام الأشخاص الحاملين لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالعمل كمتطوعين وطنيين للأمم المتحدة. وشملت أنشطة البرنامج الإنمائي الأخرى مجالات التعاون بين الوكالات فيما يتصل برصد الأداء، وتدريب المديرين والموظفين، ونشر المعلومات، وإعداد المنشورات. وسوف يستند العمل في المستقبل إلى ما تم في مجال برامج التعاون مع شركاء البرنامج الإنمائي. ثم أتى على ذكر بعض الصعوبات المتصلة بتخصيص الموارد، بسبب اختلاف هياكل ميزانيات المشاركين في الرعاية. وأوضح أنه تم في البرنامج الإنمائي، تخصيص ما بين مليوني دولار و ٣ ملايين دولار لدعم الأنشطة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصعيد العالمي وللاختبارات التجريبية على الصعيد القطري. فيما خصص ما بين ٥ ملايين و ١٠ ملايين دولار للأنشطة المنفذة على الصعيد الإقليمي.

٣٠٥ - وقدم رئيس فرع الصحة الإنجابية التابع لشعبة الشؤون التقنية والتقييم بصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المجلس التنفيذي ملخصا وجيزا للجهود التي ما فتئ يبذلها الصندوق لإدراج أنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في برامجه. وقد بدأت هذه الأنشطة في عام ١٩٨٧، عندما أصدر الصندوق مبادئه التوجيهية الأولى المتصلة بالسياسة العامة في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي السنوات العشر اللاحقة، وسع الصندوق نطاق ما يقدمه من دعم في مجالات رئيسية أربعة هي: إتاحة وتوزيع الواقيات الذكرية؛ وتوفير التدريب بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لمقدمي المعلومات والخدمات المتصلة بالصحة الإنجابية؛ والتثقيف حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز داخل المدارس وخارجها؛ والمعلومات بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كجزء من برامج الإعلام والتثقيف والاتصال الأوسع نطاقا في مجال الصحة الإنجابية.

٣٠٦ - ووجه رئيس فرع الصحة الإنجابية انتباه المجلس التنفيذي إلى طبعة عام ١٩٩٦ من نشرة "آخر أنباء الإيدز" وأشار إلى عدد من أبرز الأنشطة المضطلع بها في عام ١٩٩٦، بما في ذلك المشاركة في آليات الأفرقة المواضيعية التي أنشأها البرنامج المشترك على الصعيد القطري، وقد ترأس ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان عددا من الأفرقة. وأخطر المجلس بأن الصندوق قدم الدعم لأنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ١٢٤ بلدا في عام ١٩٩٦، بالمقارنة مع ٤١ بلدا في عام ١٩٩١، وقدم قرابة ٢٠,٥ مليون دولار لهذه الأنشطة في عام ١٩٩٦. وتعاون الصندوق مع ١١٥ منظمة غير حكومية وقدم في عام ١٩٩٦، ما قيمته ٤,١ ملايين دولار من الواقيات الذكرية إلى ٦٢ بلدا.

٣٠٧ - وعلى الصعيد العالمي، عزز الصندوق تعاونه مع البرنامج المشترك السابق الذكر بصفته إحدى المنظمات المشتركة في الرعاية وأعار موظفا للبرنامج المشترك خلال السنتين السابقتين وسيواصل هذا الترتيب خلال السنتين اللاحقتين. ووافق الصندوق مؤخرا على مشروع سيتقاسم تكاليفه مع البرنامج المشترك، يرمي إلى وضع نهج لكيفية إدراج أنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحته في برامج الصحة الإنجابية على صعيد الرعاية الصحية الأساسية. وخلص رئيس فرع الصحة الإنجابية إلى القول بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان أخذ على عاتقه أن يجعل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مسؤولية كل وحدة في الصندوق، معربا عن أمله في أن يظهر ذلك في نشرة "آخر أنباء الإيدز".

٣٠٨ - وذكرت مديرة برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول بالرعاية المشتركة والمتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أن مجلس تنسيق البرنامج طلب أن يقدم البرنامج المشترك تقارير منتظمة إلى مجالس

إدارة المنظمات المشتركة في الرعاية وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد عمم التقرير المقدم من المدير التنفيذي للبرنامج المشترك إلى مجلس تنسيق البرنامج على المجلس التنفيذي. ثم أبرزت المسائل المتصلة بعمل المشاركين في الرعاية على الصعيد القطري. وذكرت في هذا الصدد أن ١٢٦ فريقا مواضيعيا تغطي ١٥٠ بلدا أصبحت تشكل آلية التنسيق الرئيسية على الصعيد القطري. وبالرغم من أن منظمة الصحة العالمية ترأس معظم الأفرقة المواضيعية، فقد سجلت زيادة في عدد الأفرقة التي يرأسها البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وإضافة إلى ذلك، أشارت إلى إسهام البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بصفة مستشارين للبرامج القطرية في البلدان التي لا يوجد فيها ممثل للبرنامج المشترك حيث يتوقف نجاحهما على ما يلقيانه من دعم إداري وسوقي، وعلى الحصول على الأدوات المالية والبرنامجية من أجل تعبئة الموارد وتنفيذ الأنشطة المشتركة. وسعيا إلى تعزيز هذه الجوانب للدعم المقدم إلى الأفرقة المواضيعية ووضع مبادئ توجيهية استنادا إلى الأدوات القائمة، يتطلع البرنامج المشترك إلى البرنامج الإنمائي كي يؤدي دورا رائدا، بفضل ما يتمتع به من خبرة أكبر في مجال ترتيبات البرمجة المشتركة بين الوكالات. وعلى الصعيد العالمي، أشارت إلى مواصلة الأعمال التحضيرية للنداء المشترك للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ على أن ينطلق النداء في حزيران/يونيه ١٩٩٧. وأشارت إلى أن النداء السابق لم يحرز قدرا كبيرا من النجاح، وستدعو الحاجة إلى تمويل تكميلي من الوكالات المشاركة في الرعاية. ومن المؤمل أن يوضح المشاركون في الرعاية الأدوار التي يقومون بها والنهج التي يتبعونها وأن يدمجوا الأنشطة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز ضمن مسار الأنشطة الرئيسية، لتتلقى تمويلا من ميزانياتهم الأساسية. وأشارت إلى زيادة التنسيق بشأن مشاريع محددة يضطلع بها في إطار البرنامج المشترك، إن كان كثير من المجالات لا يزال بحاجة إلى التحسين. وذكرت أن بعض المشاكل في هذا الصدد تتصل باختلاف ممارسات المشاركين في الرعاية فيما يتصل بتفويض السلطة إلى الممثلين على الصعيد القطري، وإلى اختلاف الاجراءات الادارية. ومن العوامل الأخرى أيضا حداثة عهد البرنامج المشترك، وكذلك نقص الفهم لأساليب عمله على الصعيد القطري ولدور المشاركين في الرعاية في دعم البرنامج المشترك. وأضافت قائلة إن مجلس تنسيق البرنامج أوصى بإصدار مبادئ توجيهية، تتولى منظمات الأمم المتحدة، والجهات المانحة الثنائية والبرنامج المشترك إبلاغها إلى الموظفين على الصعيد القطري لإيضاح الأدوار والنتائج المرتقبة. وشددت على أن كثيرا من المشاكل الأولية تتصل بحداثة عهد البرنامج، ونقص الاجراءات المالية، واختلاف ممارسات المشاركين في الرعاية، والافتقار إلى اتفاق بشأن أراء البرنامج المشترك على الصعيد القطري. ويتعين على جميع الأطراف أن تبلغ المبادئ التوجيهية إلى ممثليها على الصعيد القطري فيما يتصل بإيضاح الأدوار والنتائج المرتقبة. واختتمت كلمتها مشيرة إلى أن مجلس تنسيق البرنامج وافق على خطة عمل البرنامج المشترك وميزانيته بمبلغ ١٢٠ مليون دولار للأنشطة الأساسية. وذكرت أن مدير البرنامج المشترك يعتزم عقد جلسة إحاطة إعلامية في مقر الأمم المتحدة في حزيران/يونيه.

٣٠٩ - وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، سألت الوفود عن كيفية تأثير إنشاء البرنامج المشترك على أعمال البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وعما تقدمه المنظمات المشاركة في الرعاية من دعم إلى البرنامج المشترك، وعما اذا كانت المبادئ التوجيهية المتعلقة بالعمل مع البرنامج المشترك قد أبلغت إلى المكاتب الميدانية.

٣١٠ - وسلم مساعد المدير بأنه لا يزال يتعين إنجاز المزيد فيما يتصل بإدراج هذه المسألة ضمن مسار الأنشطة الرئيسية لبرامج البرنامج الإنمائي. وأشار إلى ضخامة عبء العمل الملقى على عاتق المنسقين

المقيمين الذين تأثروا أيضا من خفض عدد الموظفين في السنوات الأخيرة، وهو عامل يمكن أن يؤثر على أداء بعض الأفرقة المواضيعية. وإن كان تشكيل كثير من تلك الأفرقة المواضيعية أمرا مشجعا. وشدد على أنه يمكن الآن زيادة الموارد التي يلتزم بها البرنامج الإنمائي على الصعيد العالمي، وعلى غرار الدورة السابقة، بعد أن فرض خفض شامل بنسبة ٣٠ في المائة، وضع المزيد من القيود على الإنفاق. وأكد التزام البرنامج الإنمائي بعمل البرنامج المشترك، ولكنه لاحظ أن تعقيدات قد برزت عند إنشاء المنظمة الجديدة فيما يتعلق بتحديد دور ونطاق أنشطتها. وأضاف يقول إن الأدوار أصبحت الآن أوضح، ومن المرجح أن يحدث على امتداد السنوات القليلة القادمة تحسن في استجابة الأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بنطاق التغطية فيما يزيد عن ١٠٠ بلد.

٣١١ - وشكرت ممثلة البرنامج المشترك المجلس التنفيذي لما قدمه من دعم. ولاحظت في إجابة عن سؤال، أن الحاجة تدعو إلى قدر من الدعم المالي لصالح أداء الأفرقة المواضيعية لمهامها. وأضافت تقول إنه لا توجد آلية راسخة لتعبئة الموارد، مما يقتضي استحداث الأدوات البرنامجية في هذا الشأن. ومن المنتظر أن تتم مشاورات مع البرنامج الإنمائي حول هذا الجانب في المستقبل القريب.

٣١٢ - ورد رئيس فرع الصحة الإنجابية قائلا إن عمر البرنامج المشترك هو سنة أو ما قاربها ورغم ذلك فقد بدأ بالفعل يؤثر تأثيرا إيجابيا في عمل الصندوق. وما برح يتضح أن الأفرقة المواضيعية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي أنشئت يمكن أن تكون سبيلا ناجعا لتعزيز التنسيق والتعاون وإتاحة إطار شامل أفضل للدعم الذي يقدمه الصندوق إلى البرامج الوطنية. وعلى الصعيد العالمي، يعمل البرنامج المشترك على وضع خطة أولوية لجمع أفضل الممارسات والدروس المستفادة من جميع الوكالات والمنظمات العاملة في الميدان كي تتزود بها البرامج المنفذة على الصعيد القطري.

٣١٣ - وذكر أن ممثلي صندوق الأمم المتحدة للسكان يقدمون بعض الدعم المالي بالفعل للأفرقة المواضيعية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصعيد القطري، وأن الصندوق قد وافق على إصدار المزيد من المبادئ التوجيهية للمكاتب القطرية فيما يتعلق بالميزانيات التي يمكن استغلالها في تقديم هذا الدعم.

٣١٤ - وأبرز نائب الرئيس ما لهذا الموضوع من أهمية معربا عن أمله ألا تعرقل قيود الموارد الوصول إلى نتائج.

٣١٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقارير الشفوية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

هاء - الاتجاهات السكانية

٣١٦ - قدم أحد الوفود رسما بيانيا هاما وجديدا للاتجاهات السكانية المقدرة، يُظهر ترتيب أكثر ثلاثين بلدا في العالم من حيث عدد السكان والأوضاع النسبية لهذه البلدان في ثلاثة تواريخ مختلفة (عام ١٩٥٠ و ١٩٩٦ و ٢٠٥٠). وطلب الوفد مناقشة الرسم باستفاضة أكثر خلال انعقاد الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧.

ورأت وفود أخرى أن المعلومات الواردة في الرسم على قدر كبير من الأهمية إلا أنها تتطلب مزيدا من الدراسة والنظر من جانب خبراء شؤون السكان في العواصم قبل طرحها لمناقشة فنية في المجلس التنفيذي.

واو - اختتام الدورة

٣١٧ - اختتم المجلس التنفيذي أعمال باتخاذ المقرر التالي:

٢٠/٩٧ - استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٧

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه قام خلال دورته السنوية لعام ١٩٩٧ بما يلي:

البند ١ - المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ١٩٩٧ (DP/1997/L.3) بصيغتهما المعدلة؛

وافق على تقريري الدورتين العاديتين الأولى والثانية لعام ١٩٩٧ (DP/1997/6؛ و DP/1997/12)؛

اعتمد مشروع النظام الداخلي للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/1997/13)؛

وافق على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧	١٥-١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧
الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨	١٩-٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨	٢٠-٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨
الدورة السنوية لعام ١٩٩٨	٨ -١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (جنيف)
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨	١٤-١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

وافق على المواضيع التي ستجري مناقشتها في الدورة العادية الثالثة للمجلس لعام ١٩٩٧ على النحو الوارد في المرفق؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير المدير التنفيذي عن عام ١٩٩٦: الأولويات البرنامجية والاستعراض الإقليمي

أحاط علما بتقرير المدير التنفيذي لعام ١٩٩٦ عن الأولويات البرنامجية والاستعراض الإحصائي والاستعراض الإقليمي (DP/FPA/1997/10، Part I و Part I/Add.1 و Part II)؛

اتخذ المقرر ١٤/٩٧ المؤرخ ١٦ أيار/ مايو ١٩٩٧ بشأن استعراض الخمس سنوات لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

طلب إلى المدير التنفيذي تنقيح ورقة غرفة الاجتماع المتعلقة بالنتائج المترتبة على النقص في الموارد بالنسبة لتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (DP/FPA/1997/CRP.1) وتقديم التقرير المنقح إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٧، بوصفه وثيقة رسمية؛

البند ٣ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: أنشطة التقييم

أحاط علما بالتقرير المقدم عن أنشطة التقييم التي اضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1997/10، Part III)؛

البند ٤ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: خطة العمل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١

اتخذ المقرر ١١/٩٧ المؤرخ ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٧ بشأن خطة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ وطلب سلطة الإنفاق البرنامجي؛

البند ٥ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: عملية البرمجة

اتخذ المقرر ١٢/٩٧ المؤرخ ١٦ أيار/ مايو ١٩٩٧ بشأن عملية البرمجة في صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ٦ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: استراتيجية الإعلام والاتصال

اتخذ المقرر ١٣/٩٧ المؤرخ ١٦ أيار/ مايو ١٩٩٧ بشأن استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال الإعلام والاتصال؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٧ - التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

أحاط علما بالتقريرين المقدمين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي من مدير البرنامج (DP/1997/15) والمدير التنفيذي (DP/FPA/1997/10، Part V) ووافق على إحالتهما إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع التعليقات التي أبديت عليهما؛

البندان ٢ و ٨ - المراقبة الداخلية والمساءلة

اتخذ المقرر ١٦/٩٧ المؤرخ ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧ بشأن المراجعة الداخلية للحسابات؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٨ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقرير السنوي لمدير البرنامج والمسائل ذات الصلة

اتخذ المقرر ١٥/٩٧ المؤرخ ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧ بشأن إدارة التغيير: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠٠١؛

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج لعام ١٩٩٦ عن مقدمة التقرير، وسجل البرامجي الرئيسية، وتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، والمرفق الإحصائي، وتقارير وحدة التفتيش المشتركة (DP/1997/16/Addenda 1 و 3 و 5 و 8)، مع التعليقات التي أبديت عليها؛

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج عن التقييم (DP/1997/16/Add.4)، مع التعليقات التي أبديت عليه؛

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج عن مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا (DP/1997/16/Add.2)، مع التعليقات التي أبديت عليه؛

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج عن نتائج اجتماع اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والمقررات التي اتخذت في الاجتماع (DP/1997/L.9).

البند ٩ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

وافق على أطر التعاون القطري التالية:

أولا

إطار التعاون القطري الأول لجزر القمر (DP/CCF/COI/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لجمهورية تنزانيا المتحدة (DP/CCF/URT/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لزامبيا (DP/CCF/ZAM/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لسيراليون (DP/CCF/SIL/1)، مع التعليقات عليه؛
إطار التعاون القطري الأول لليسوتو (DP/CCF/LES/1)؛

ثانيا

إطار التعاون القطري الأول لاستونيا (DP/CCF/EST/1)؛
إطار التعاون القطري الأول للبوسنة والهرسك (DP/CCF/BIH/1)، مع التعليقات عليه؛
إطار التعاون القطري الأول لبيلاروس (DP/CCF/BLR/1)، مع التعليقات عليه؛
إطار التعاون القطري الأول لليتوانيا (DP/CCF/LIT/1)؛

ثالثا

إطار التعاون القطري الأول لتونس (DP/CCF/TUN/1)؛
إطار التعاون القطري الأول للبنان (DP/CCF/LEB/1)، مع التعليقات عليه؛
إطار التعاون القطري الأول للمغرب (DP/CCF/MOR/1)؛

رابعا

إطار التعاون القطري الأول لجمهورية إيران الإسلامية (DP/CCF/IRA/1)؛

البند ١٠ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: برنامج الاتصال والإعلام

اتخذ المقرر ١٧/٩٧ المؤرخ ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧ بشأن السياسة العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الإتصال والإعلام؛

البند ١١ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

اتخذ المقرر ١٨/٩٧ المؤرخ ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧ بشأن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛

البند ١٢ - المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة

أحاط علما بالمعلومات المقدمة عن توزيع الموظفين على المكاتب القطرية (DP/1997/CRP.14)، مع التعليقات التي أبديت عليها؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بنظام المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/1997/CRP.13)؛

البند ١٣ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

أحاط علما بتقرير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/1997/19 و DP/1997/19/Add.1/Rev.1)؛

البند ١٤ - مسائل أخرى

اتخذ المقرر ١٩/٩٧ بشأن تقديم المساعدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

وقرر أن ينظر في مشروع اختصاصات لجنة التنسيق المعنية بالصحة المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان بصيغته الواردة في الوثيقة DP/FPA/1997/CRP.5 في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٧ (١٥-١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧)؛

وأحاط علما بتقريري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن المخصصات الأساسية لهدف ٢٠/٢٠ (DP/1997/CRP.19 و DP/FPA/1997/CRP.3)؛

أحاط علما بالعرض الشفوي الذي قدمه ممثلو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) عن البرنامج المذكور (يونيدز).

٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧

المرفق

جدول الأعمال المؤقت لعام ١٩٩٧ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الجدول ١ - الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧ (١٣-١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)

(٥ أيام عمل)

رقم البند	طابع التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
	رسمي (DP/1997/L.1)	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	جدول الأعمال المؤقت، والشروح، وقائمة الوثائق
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦
	رسمي	للعلم		المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٦
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم		المسائل المتصلة بالنظام الداخلي للمجلس التنفيذي ووثائقه وسير أعماله
	ورقة غرفة اجتماع	لاتخاذ إجراء		خطة العمل السنوية لعام ١٩٩٧ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٢				البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
	رسمي	لاتخاذ إجراء	يوم واحد	البرامج القطرية
٣				المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة
	رسمي	للعلم	نصف يوم	تقارير مراجعة الحسابات
٤	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	التنسيق في مجال السياسة العامة والبرمجة المتصلتين بالصحة
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان
٥				تنسيق عرض الميزانيات
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	تنسيق عرض الميزانيات والحسابات
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٦				أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	أطر التعاون القطري، وأطر التعاون العالمي/الإقليمي
٧				المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة

رقم البند	طابع التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
	رسمي	للعلم		تقارير مراجعة الحسابات
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم		تنفيذ المقرر ٤٠/٩٦ بشأن الإدارة والمساءلة واحتياطي أماكن الإقامة الميدانية
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم	نصف يوم	معلومات إضافية عن الأجزاء المتعلقة بالتكلفة في مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
	شفوي	للعلم		تقرير عن نظام المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٨				صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم	نصف يوم	متابعة المقرر ٤٢/٩٦
٩				مسائل أخرى
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم	ربع يوم	متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٥٦/٩٥

الجدول ٢ - الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧ (١٠-١٤ آذار/ مارس ١٩٩٧)

(٥ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
	رسمي (DP/1997/L.2)	لاتخاذ إجراء		جدول الأعمال المؤقت، والشروح، وقائمة الوثائق
	رسمي	لاتخاذ إجراء	يوم ونصف	تقرير عن الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧
				المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٧
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٢				أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة
	رسمي	لاتخاذ إجراء		أطر التعاون القطري وأطر التعاون الإقليمي
	ورقة غرفة اجتماع	لاتخاذ إجراء		الشكل والتوقيت المتصلان باستعراض ترتيبات البرمجة الجديدة (٩٧/٩٦)
	رسمي	للعلم		المبالغ المخصصة من الأرقام المستهدفة لتوزيع الموارد من الصندوق الأساسي لعام ١٩٩٧-١٩٩٩
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم	نصف يوم	التنفيذ الوطني
٣				صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (بما في ذلك الاستراتيجية وخطة الأعمال التجارية)
٤				المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة
	ورقة غرفة اجتماع	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	مخطط الاستراتيجية الشاملة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (٤١/٩٦، الفقرة ٤)
	شفوي	للعلم		تقرير عن نظام المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٦	رسمي	لاتخاذ إجراء	يومان	البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
٧				مسائل أخرى، بما في ذلك
	شفوي	للعلم		- تقرير عن احتياطي أماكن الإقامة الميدانية
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم		- تقرير منقح عن متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/٩٥
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم		- استجابة لتوصيات التقييم الخارجي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
	رسمي	لاتخاذ إجراء		- تنقيح مقترح للنظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان
	شفوي	للعلم		- تقرير عن لجنة التنسيق المعنية بالصحة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان

ملحوظة: عقدت خلال الدورة مشاورات غير رسمية بشأن إدارة التغيير في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الجدول ٣ - الدورة السنوية لعام ١٩٩٧ (١٢-٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧)

(١٠ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
	رسمي (DP/1997/L.3)	لاتخاذ إجراء		جدول الأعمال المؤقت، والشروح، وقائمة الوثائق، وخطة العمل
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن الدورتين العاديتين الأولى والثانية لعام ١٩٩٧
	رسمي	لاتخاذ إجراء		النظام الداخلي: تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية
			يوم ونصف	الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٢	رسمي			تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٦
		للعلم		- الأولويات البرنامجية
		للعلم		- استعراض إحصائي عام
		للعلم		- استعراض إقليمي عام
٣	رسمي	للعلم	نصف يوم	- أنشطة التقييم
٤	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	خطة العمل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١
٥	رسمي	لاتخاذ إجراء	يوم واحد	عملية البرمجة
٦	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	استراتيجية الإعلام والاتصال
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان
٧	رسمي	للعلم	نصف يوم	تقريرا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان المقدمان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٧ و ٨	رسمي	للعلم		تقريرا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن المراقبة الداخلية
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٨				التقرير السنوي لمدير البرنامج

رقم البند	طبيعة التقرير	الاتخاذ إجراء/ العلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
	رسمي	لاتخاذ إجراء		مقدمة من مدير البرنامج
	رسمي	لاتخاذ إجراء		سجل البرامج الرئيسية، بما في ذلك التقارير المتعلقة بالصناديق الخاصة (٧ أجزاء)
	رسمي	للعلم		المبادرة الخاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لأفريقيا
	رسمي	للعلم	يومان ونصف*	تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني
	رسمي	للعلم		التذييل
	رسمي + ورقة غرفة اجتماع	لاتخاذ إجراء		إدارة التغيير
	رسمي	للعلم		تقرير وحدة التفتيش المشتركة
	رسمي	للعلم		المرفق الإحصائي
٩				أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	أطر التعاون القطري وأطر التعاون الإقليمي
١٠				برنامج الاتصال والإعلام
	رسمي	للعلم	نصف يوم	السياسة العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الإعلام والمنشورات (٢٢/٩٦)
١١				صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (١٨/٩٥)
١٢				المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم	يوم واحد	تقرير عن نظام المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٣				مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (٣٣/٩٦)
١٤			نصف يوم	مسائل أخرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وعام ٢٠٢٠؛ تقرير شفوي عن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (يونيدز)

* يتضمن الوقت المخصص تنظيم مناسبة مدتها يوم واحد بشأن القضاء على الفقر، يعقد يوم الثلاثاء ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٧.

الجدول ٤ - الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧ (١٥-٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧)

(٥ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				**المسائل التنظيمية**
	رسمي (DP/1997/L.4)	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	جدول الأعمال المؤقت، والشروح، وقائمة الوثائق
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن الدورة السنوية لعام ١٩٩٧
	رسمي			المقررات التي اتخذت في الدورة السنوية لعام ١٩٩٧
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم		موجز خطة عمل المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٨
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٢	ورقة غرفة اجتماع	للعلم		**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: إدارة التغيير الخطة التنفيذية المستكملة (١٥/٩٧)**
٣				**المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة**
	رسمي	لاتخاذ إجراء	يوم واحد	تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ - ٤١/٩٦، الفقرة ٤ - (بما في ذلك التكاليف التفصيلية للمنشورات وتوزيعها - ٢٢/٩٦، ومعايير تعيين الموظفين في المكاتب القطرية وتنفيذ إدارة التغيير - ١٥/٩٧)
	رسمي	للعلم		الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٦
	رسمي	للعلم		عقود الباطن الممنوحة والمعدات الرئيسية التي أرسلت أوامر الشراء الخاصة بها
٤	ورقة غرفة اجتماع	للعلم	نصف يوم	استراتيجية الموارد والتمويل
٥	ورقة غرفة اجتماع	للعلم		**مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة**
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧
	رسمي	للعلم		تقارير مراجعة الحسابات
٤				**مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع**
				أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة
٦	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	أطر التعاون القطري وأطر التعاون الإقليمي
	رسمي	لاتخاذ إجراء		أطر التعاون العالمي المنقحة (٥/٩٧)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٧				المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقديرات الميزانية لفترة سنتين
	رسمي	لاتخاذ إجراء	يوم ونصف	الاستعراض المالي السنوي لعام ١٩٩٦
	رسمي	للعلم		تنفيذ ورصد ترتيبات خدمات الدعم التقني
	رسمي	للعلم		تقييم الأنشطة التدريبية لصندوق الأمم المتحدة للسكان
٨	رسمي	للعلم		تعبئة الموارد
٩	رسمي	لاتخاذ إجراء		البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
				حالة التنفيذ المالي للبرامج القطرية
١٠				مسائل أخرى
			نصف يوم	اختصاصات لجنة التنسيق المعنية بالصحة والمشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمعنية بالصحة

ملاحظة: سيناقش استعراض الزيارات الميدانية في مشاورات غير رسمية تعقد أثناء الدورة.

الجزء الرابع

الدورة العادية الثالثة

المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة
من ١٥ الى ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

أولا - المسائل التنظيمية

١ - افتتح الجلسة الرئيس السيد هانس لوندبورغ (السويد). وتوقف الحضور دقيقة صمت إجلالا لذكرى السيد لوكابو خابوجي نزاجي، القائم بأعمال البعثة الدائمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة. ولاحظ الرئيس أن المكتب اجتمع ثلاث مرات، مرة أثناء جلسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧؛ وأخرى في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧؛ ومرة ثالثة في ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧. وكان المكتب قد استعرض خلال هذه الاجتماعات حصيلة الدورة السنوية لعام ١٩٩٧ والزيارة الميدانية التي قام بها أعضاء المجلس خلال العام. وكان المكتب قد استعرض أيضا جدول أعمال الدورة العادية الثالثة وطرح عددا من المقترحات المتعلقة بخطة العمل، التي عرضت على الاجتماع غير الرسمي السابق للدورة المعقود في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ وأجريت عليها المزيد من التعديلات على ضوء ما توصل إليه الاجتماع. ويشمل هذا إرجاء استعراض البرامج القطرية الستة لبرنامج الأمم المتحدة للسكان إلى حين انعقاد الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨. وقد تم تصميم جدول أعمال في غاية الكثافة للدورة العادية الثالثة، وأشير إلى احتمال عدم تغطية البنود بأسرها. ودعي جميع المتحدثين إلى الإيجاز قدر الإمكان.

اعتماد برنامج العمل وخطة العمل

٢ - عرضت أمينة المجلس التنفيذي برنامج العمل وخطة العمل المؤقتين، على نحو ما هو وارد في DP/1997/L.4/Rev.1. ولاحظت أن وثائق الدورة قد أرسلت بالبريد إلى البعثات الدائمة لكل عضو من أعضاء المجلس. علاوة على ذلك، تم تزويد كل عضو من أعضاء المجلس بمجموعة كاملة من الوثائق في اليوم الأول من الدورة، لكن العدد المحدود للوثائق المتاحة في كل دورة سيؤدي إلى التوقف عن هذه الممارسة في المستقبل. وقد أتيحت في الدورة تعليمات عن كيفية الحصول على الوثائق من خلال شبكة الإنترنت.

٣ - وقد نقحت خطة عمل الدورة بحيث تعكس المناقشات التي أجريت في الجلسة غير الرسمية السابقة للدورة. وثمة بعض البنود التي لم تغطها الدورة ولم تكن بحاجة إلى قرار من المجلس التنفيذي يمكن تناولها في جلسة غير رسمية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وقد أرجئ النظر في البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة للسكان إلى حين انعقاد الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨، وهو تدبير لم يكن له أثر على البرمجة. ووفقا لقرار المجلس التنفيذي ٧/٩٦، تلقت الأمانة طلبات لإجراء مناقشات مستقلة لأطر التعاون القطري الأولى للبلدان التالية: أنغولا (DP/CCF/ANG/1) وباكستان (DP/CCF/PAK/1) وبوركينا فاصو (DP/CCF/BKF/1) وبيرو (DP/CCF/PER/1) وجنوب أفريقيا (DP/CCF/SAF/1) وزمبابوي (DP/CCF/ZIM/1) وكمبوديا (DP/CCF/COM/1) ونيجيريا (DP/CCF/NIR/1) ويوغوسلافيا (DP/CCF/YUG/1). وقد تقرر عقد جلسات غير رسمية بشأن المسائل المالية ومسائل الميزانية، وبرنامج الخدمات الائتمانية المحدودة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومع الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الزائرين، وذلك أثناء انعقاد الدورة. وبناء على طلب لجنة التنسيق الاستشارية، عمم على أعضاء المجلس التنفيذي البيان المتعلق بوضع الخدمات الأساسية للاتصال والاعلام في متناول الجميع، الذي اعتمدته اللجنة في نيسان/أبريل ١٩٩٧.

٤ - وصرح وفد الصين، بصفتها إحدى البلدان الستة التي اقترح بشأنها برامج قطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في جدول أعمال الدورة، أنه فوجئ بالقرار الذي اتخذ في الجلسة غير الرسمية السابقة للدورة بالتوصية بإرجاء النظر في البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. ورأى أن تعدد البنود على جدول الأعمال لا يشكل سببا كافيا لهذا التأجيل. بيد أن وفده مستعد للموافقة على خطة العمل المبدئية المنقحة إذا أعلنت أمانة صندوق الأمم المتحدة للسكان صراحة أن إرجاء نظر المجلس التنفيذي في البرامج القطرية للصندوق لن تؤثر في تنفيذها في المستقبل، ولا سيما في الجدول الزمني المقترح للبرامج.

٥ - وشكر نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (شؤون السياسات والإدارة) وفد الصين على تعليقه وأبلغ المجلس بأنه تقرر بدء خمسة من البرامج القطرية المقترحة الستة في عام ١٩٩٨ والسادس في عام ١٩٩٧. وقال إن الصندوق سيحاول ضمن حدود موارده صون تنفيذ جميع البرامج الستة كما سوف يسعى إلى كفالة عدم تعرض أي منها لآثار سلبية.

٦ - وشكر الرئيس الوفد على تعاونه قائلا إن المكتب لم يطرح توصيته إلا بعد أن تلقى تأكيدا بهذا المعنى من أمانة صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٧ - وذكر أحد الوفود أن النظر في أطر التعاون القطري الـ ٨٦ قبل المجلس التنفيذي بموجب الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الدورة كان ينبغي تقسيمه بصورة أكثر تكافؤا على دورات المجلس. وذكر وفد آخر أن العديد من أطر التعاون القطري وبعض الوثائق الأخرى صدر متأخرا بلغات غير لغة النصوص الأصلية. وفي هذا الصدد، يمكن تأجيل إطار التعاون العالمي المنقح (DP/GCF/1/Rev.1) إلى حين انعقاد الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨، بسبب تأخر إصداره.

٨ - وذكرت أمينة المجلس التنفيذي أن ميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد صدرت في شكل جديد، مما جعلها تصدر متأخرة بضعة أيام. وقد صدر معظم أطر التعاون القطري في حينه، لكن للمجلس أن يقرر ما إذا كان سينظر في الأطر التي وزعت بعد انقضاء المهلة. ومن الجدير بالنظر الحجم الكبير للوثائق التي جهزتها إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات طوال الصيف.

٩ - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال المقترح للدورة والوارد في الوثيقة DP/1997/L.4/Rev.1، بصيغته المعدلة.

البند ١ - المسائل التنظيمية

جزء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢ - إدارة التغيير في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٣ - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارية

البند ٤ - الموارد واستراتيجية التمويل

البند ٥ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارية

البند ٦ - أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

جزء صندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٧ - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارية

البند ٨ - تعبئة الموارد

البند ٩ - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة (أرجئ إلى الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨)

البند ١٠ - مسائل أخرى

١٠ - أقر المجلس التنفيذي خطة العمل المنقحة بالشكل الذي وزعت به في الدورة، علما بأنه في حال عدم كفاية الوقت خلال الدورة، سوف يُنظر في البنود المقررة لليوم الجمعة ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ في جلسة غير رسمية تعقد في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

١١ - وأقر المجلس التنفيذي تقرير الدورة السنوية لعام ١٩٩٧ كما وردت في الوثيقة DP/1997/21.

مشروع خطة العمل لعام ١٩٩٨

١٢ - عرضت أمينة المجلس مشروع خطة العمل لعام ١٩٩٨، كما وردت في الوثيقة DP/1997/CRP.21. ولفتت انتباه المجلس التنفيذي إلى محاولة تركيز الدورة العادية الأولى على المسائل المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والدورة العادية الثانية على المسائل المتعلقة بالصندوق. وسوف تناقش ورقة استراتيجية التمويل (DP/1997/CRP.23) في الدورة الجارية في اجتماع غير رسمي للمجلس يعقد لاحقا في عام ١٩٩٧، ويتضمن أيضا عرضا لنموذج تقاسم التكاليف من أمريكا اللاتينية. وسوف يتولى المجلس النظر في البند المتعلق بمتطوعي الأمم المتحدة في دورته السنوية لعام ١٩٩٨.

١٣ - وطلب أحد المتكلمين تكريس الورقة المتعلقة بالموارد غير الأساسية التي سيُنظر فيها أثناء الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨ "لاتخاذ إجراء" وليس "للعلم". واقترح وفد آخر تناول البند المتعلق بالتقييم في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨ لتخفيف العبء عن جدول أعمال الدورة السنوية. وطلب أحد الوفود قائمة باستعراضات منتصف المدة المقررة لعامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩. واقترح وفد آخر أن يشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في تقديم تقرير موحد إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بدلا من تقديم ثلاثة تقارير كل على حدة. وأكد متكلم آخر ضرورة أن يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو صندوق الأمم المتحدة للسكان تقديم عروض التقييمات الاستراتيجية طوال السنة.

١٤ - وأبدت عدة وفود تأييدها لزيادة المرونة في وضع جداول دورات المجلس التنفيذي، بما في ذلك عقد اجتماع مشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لإتاحة تبادل وجهات النظر بشأن أثر إصلاح الأمم المتحدة على الصناديق والبرامج.

١٥ - ولاحظت الأمينة أن مشروع خطة العمل لعام ١٩٩٨ (DP/1997/CRP.21) سينقح ليأخذ في الاعتبار ما صدر عن الدورة الحالية من قرارات وتعليقات.

١٦ - وأخذ المجلس التنفيذي علما بخطة العمل المقترحة لعام ١٩٩٨ (DP/1997/CRP.21)، مع التعليقات التي طُرحت بشأنه.

١٧ - وأقر المجلس التنفيذي جدول أعمال الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨، بصيغته المعدلة، بما في ذلك الجزء المشترك مع المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

بيان مدير البرنامج

١٨ - قام مدير البرنامج، في كلمته الترحيبية، بإعلام المجلس التنفيذي بأن البنود الرئيسية المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي ستناقش هي: الحالة المالية لسنة ١٩٩٦؛ وميزانية فترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩؛ والموارد واستراتيجية التمويل؛ وإدارة التغيير في البرنامج الإنمائي في عام ٢٠٠١، وأطر التعاون القطري، وإطار التعاون الإقليمي للدول العربية، وإطار التعاون العالمي. وقال إنه سيتم الإدلاء ببيان شفوي في وقت لاحق في الأسبوع عن آخر المعلومات بشأن احتياطي السكن الميداني، واستعرض بعد ذلك التطورات الرئيسية منذ انعقاد الدورة السنوية للمجلس، ومنها التوقعات المتعلقة بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التي أشار إليها الأمين العام في المسار الثاني من مبادرته المتصلة بالإصلاح.

١٩ - وفي معرض استهلاله للمناقشات، قام مدير البرنامج بإعلام المجلس التنفيذي عن تحسن أداء البرنامج، ومقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن كيفية تنفيذ مقرر المجلس التنفيذي ١٥/٩٧ ومجموعة الإصلاحات المتكاملة للأمم المتحدة التي أعلن عنها الأمين العام مع تحقيق نمو صفري في الميزانية بالقيمة الحقيقية لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩، وعن سعي البرنامج الإنمائي إلى إيجاد وسائل تضمن استراتيجية تمويل أكثر استدامة.

وأكد على تذبذب عمل البرنامج الإنمائي على الصعيد القطري، والسبل التي يتبعها لمساعدة البلدان النامية على إحداث تغيير إلى الأفضل. وأشار إلى أنه مع ذلك، في الوقت الذي كان فيه البرنامج الإنمائي يتولى قيادة عملية الإصلاح التي لم يسبق لها مثيل، في الأمم المتحدة وفي البرنامج ذاته، وعندما كانت المكاتب القطرية تنفذ برامجا ذات أهداف أكثر تركيزا، ولها آثار أكبر، وعندما كان البرنامج الإنمائي قادرا على إحداث تغيير أكبر في حياة الفقراء، واجهت المنظمة انخفاضا موهنا في المساهمات الأساسية. وحدث ذلك بالرغم من تعهدات المانحين بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية ودعم دور الأمم المتحدة في التنمية. وذكر أنه ملتزم بقيادة منظمة تستطيع، واستطاعت بالفعل، إحداث تغيير حقيقي في حياة الفقراء - منظمة تتعرض لصعوبات متزايدة. وأعرب عن أمله بأن يقوم المجلس ومجتمع المانحين بدعم جهود البرنامج الإنمائي، بناء على التعهدات السابقة، وتحمل المسؤولية بمستوى أعلى من أجل سلامة ونجاح منظمة تتسم بقيمة فريدة.

٢٠ - واعتبرت وفود عديدة كلمة مدير البرنامج مساهمة مهمة في مناقشات المجلس التنفيذي، وأكد بعضها على خطورة الغموض الذي يكتنف ترتيبات التمويل الطوعي للبرنامج الإنمائي. وهذا يستدعي زيادة في الالتزام من قبل صانعي القرار، من خلال مختلف الآليات التي من شأنها أن تقدم تمويلا طويل الأجل. وأشار كثير من المتكلمين، خصوصا في ضوء التغييرات المؤسسية التي سبق أن أجراها البرنامج الإنمائي، إلى ضرورة عكس مسار الوضع الحالي. فقد أبرز أحد المتكلمين قيام البرنامج الإنمائي بإجراء تخفيض كبير في عدد موظفيه خلال السنين القليلة الماضية، وصعوبة إجراء المزيد من التخفيض. ثم أضاف أن من المتوقع أن يزيد وفد بلده من مساهمته في ١٩٩٨. وبالرغم من الرغبة في زيادة حجم التمويل المتوقع، إلا أن بعض المتكلمين أكد الحاجة إلى تبادل صريح للآراء حول مشاكل البرنامج الإنمائي كما يحددها المانحون، وتحسين تركيز البرنامج. وهناك حاجة إلى المزيد من المعلومات حول حالات النجاح، وزيادة الاهتمام بالرصد والتقييم، وكذلك تعريف المزايا النسبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتعتبر الآثار والوضوح من المسائل الرئيسية. وقد تطلع بعض المتكلمين إلى إجراء مناقشة مفيدة في حلقة العمل "التركيز داخل مجال التركيز"، المقرر عقدها في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

٢١ - وقام مدير البرنامج بإبلاغ المجلس التنفيذي بأن الانخفاض في المساهمات قد استدعى مد فترة البرمجة الأصلية البالغة ثلاث سنوات، ١٩٩٧ - ١٩٩٩ إلى فترة أربع سنوات لتصل إلى سنة ٢٠٠٠. ويمكن للشراكة على الصعيد القطري أن تساعد البرنامج الإنمائي على ضمان زيادة في التمويل من خلال مساهمات إضافية غير أساسية. وقد كان أداء البرنامج الإنمائي جيدا في مجال التمويل مقارنة مع بعض المؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى، بالرغم من أنه لم يكن كذلك بالمقارنة مع تلك المنظمات التي لها اشتراكات مقررة أو تمويل من خلال التزامات المعاهدات، أو نظم طويلة الأجل للإعلان عن التبرعات. وقد بلغ مجموع الموارد التي يديرها البرنامج الإنمائي ٢,٤ بليون دولار وهو مستوى لم يبلغه من قبل. وبلغت نسبة الموارد الأساسية من ذلك المبلغ حوالي الثلث. كما أن هنالك الكثير من قصص النجاح في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومزيدا من التقدم في جعل المنظمة أكثر كفاءة وفعالية. ومع ذلك، فإن مجموعة البلدان السبعة قد قامت بتخفيضات هائلة في ميزانياتها، وأدى ذلك إلى التأثير على تمويل البرنامج الإنمائي. وعليه، فإن المستوى المنخفض للتمويل الأساسي لم يرتبط بالأداء السلبي للبرنامج الإنمائي. وعلى العكس، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد استجاب بأسلوب سريع وجيد لاحتياجات التنمية الحالية من خلال شبكة مكاتبه القطرية. أما المسألة التي تحتاج للمعالجة فهي كيفية

المحافظة على الأمم المتحدة باعتبارها منظمة إنمائية رئيسية في عالم اليوم - وإذا لم يتحقق لها ذلك، فلا يمكنها أن تكون مستدامة لأغراض أخرى.

٢٢ - وقال أحد المتكلمين إن الحوار حول هذا الموضوع يلقى ترحيبا ويجب تشجيعه. فالحالة خطيرة جدا، إذا ما أخذ بالاعتبار احتمال إجراء مزيد من التخفيضات. وقد أنجز المجلس التنفيذي استعراضا شاملا للبرنامج الإنمائي، تضمن قرار المجلس التنفيذي ١٥/٩٧ حول إدارة التغيير. ويجب ضمان تنفيذ التغيير، بما في ذلك زيادة مساءلة المجلس. كما يجب إنجاز إصلاح هيكل تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٣ - وأشار الرئيس إلى أن بعض الدول المانحة قد وضعت في اعتبارها أيضا اشتراكاتها المقررة إلى اللجنة الأوروبية.

٢٤ - وأكد مدير البرنامج من جديد أن أداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي آخذ في التحسن وأنه يفي بولايته، كما أن تغييرا منظما يأخذ مجراه الآن مما قد يمكّن الأمم المتحدة استعادة عنصر إنمائي قوي. كما يعتبر دور المانحين وأعضاء المجلس التنفيذي في عملية إصلاح الأمم المتحدة أمرا حاسما. وناشد الحكومات التي أعلنت عن احتمال تقليل تمويلها للبرنامج الإنمائي إعادة النظر في ذلك.

ثانيا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: إدارة التغيير

٢٥ - أدلى مدير البرنامج ببيان أمام المجلس التنفيذي عن التقدم المحرز في تنفيذ عملية إدارة التغيير في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفقا للمقرر ١٥/٩٧. وتتضمن ورقة غرفة الاجتماع DP/1997/CRP.22 استكمالا للخطة التنفيذية التي قدمت إلى المجلس في دورته السنوية لعام ١٩٩٧ في الوثيقة DP/1997/CRP.16. كما تم إحاطة ما يقرب من ٧٠ ممثلا مقيما علما في اجتماعات إقليمية بنتيجة مقرر المجلس. وتم تحديد أدوار الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنسقين المقيمين للأمم المتحدة، بصورة واضحة. ويضطلع أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، من ناحية دعمهم لمنظومة الأمم المتحدة وبرامجهم المسؤولين عنها، بوظيفتين. وشرح مدير البرنامج أن للبرنامج الإنمائي مسؤولية إضافية تتمثل في إدارة نظام المنسقين المقيمين. وتم إحاطة الممثلين المقيمين بالتدابير الحسنة للمساءلة والدور الإشرافي الجديد لوحدات المقر. وسيتم في عام ١٩٩٨ وضع مؤشرات واضحة موضع التطبيق لقياس آثار البرامج، والأداء الإداري، وتمكين الموظفين، والعلاقات مع المستفيدين من البرنامج. وقد تولت الاجتماعات الإقليمية المتعلقة بإدارة التغيير دراسة الوسائل التي يمكن بواسطتها تحويل المكاتب القطرية إلى مراكز إنمائية تلبي احتياجات بلدان البرنامج.

٢٦ - وتضمنت الخطة التنفيذية المستكملة الواردة في الوثيقة DP/1997/CRP.22 التعرف على أشخاص لتعيينهم مديرين جددا، وإقامة هيكل جديد للمنظمة. كما تم اتخاذ تدابير أخرى هي إزالة التمييز في الاسم بين فئة الخدمات العامة والفئة الفنية، ووضع برنامج اجتماعات أفضل، والعمل على البدء باستراتيجية حول

التسهيلات الإقليمية الفرعية للموارد، واتخاذ الترتيبات اللازمة لمشاركة الممثلين المقيمين في اجتماعات اللجنة التنفيذية مرتين في السنة.

٢٧ - وذكر مدير البرنامج أن السيد والتر فرانكو، مدير عملية التغيير، قد تولى وظيفة جديدة كممثل مقيم للبرنامج الإنمائي في البرازيل. كما باشر السيد جان ماتيسون مسؤولياته كمدير البرنامج المساعد ومدير مكتب التخطيط وإدارة الموارد؛ المسؤول عن إنتاج خطة المنظمة؛ وكفالة استخدام موارد بشرية ومادية ملائمة؛ وتنسيق مبادرات التغيير ومراقبتها ومتابعتها.

٢٨ - وقدم مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب التخطيط وإدارة الموارد، نفسه إلى المجلس التنفيذي، فأشار إلى أنه كان عضوا في لجنة إدارة التغيير، وفي الفريق الانتقالي اللذين أنشأهما مدير البرنامج في سنة ١٩٩٣، وأكد تحمس زملائه في المكتب القطري لعملية التغيير. وقد أتاحت الاجتماعات الإقليمية للممثلين المقيمين في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فرصا مهمة لتبادل الآراء. وأثنى على جهود أولئك الذين ساهموا في مرحلة إعداد عملية التغيير من أجل الوصول إلى منظمة أفضل، مشيرا إلى أن العنصر الرئيسي في تلك المرحلة هو ضمان أن التغيير الذي ينفذ في المقر سيسفر عن تحسين الخدمات وتمكين المكاتب القطرية. كما يجري إعداد دليل مرجعي للتغيير يوثق أفضل أساليب المكاتب القطرية في الكفاءة والفعالية وتحسين الخدمات. وستقوم المكاتب القطرية برصد التغيير من مستوى القواعد الشعبية وتتوقع نتائج من المقر. ويعوّل في الوقت ذاته على دعم وتوجيه المجلس التنفيذي. والغاية القصوى من ذلك هو خدمة بلدان البرنامج والقضاء على الفقر.

٢٩ - وأشاد أحد الوفود بجودة وطريقة عرض ورقة غرفة الاجتماع. وطلب المتكلم أن يستخدم البرنامج الإنمائي المؤشرات الكمية والنوعية في قياس تنفيذ التغيير. وأكد متكلم آخر الحاجة إلى توزيع الوثائق قبل مدة كافية من الاجتماع. واقترح العديد من الوفود عقد اجتماعات غير رسمية للمجلس التنفيذي حول إدارة التغيير في الخريف، ويشمل ذلك الاجتماع مع الممثلين المقيمين الذين يزورون نيويورك.

٣٠ - وذكر مدير البرنامج أن التغيير سوف يدمج في اتفاقات منفردة مع المكاتب، ومع الممثلين المقيمين من خلال رؤساء المكاتب الإقليمية. كما وافق على أهمية المؤشرات الكمية، وأشار إلى أنه سيتم إصدار مذكرة تحتوي على معلومات الهيكل الجديد للبرنامج الإنمائي. وعلى الرغم من أن أغلب عناصر التغيير مدرجة في ميزانية الفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩، إلا أن تمويل بعض عناصر عملية التغيير يتطلب البحث عن موارد خارجة على الميزانية.

٣١ - وقام الرئيس بإعلام المجلس التنفيذي بأنه سيتم عقد جلسات إحاطة غير رسمية حول الموضوع في الأشهر القادمة.

٣٢ - وقد أحاط المجلس التنفيذي علما بالمعلومات الواردة في ورقة غرفة الاجتماع المتعلقة بإدارة التغيير (DP/1997/CRP.22).

ثالثا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية

ألف - تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

٣٣ - عُرضت على المجلس التنفيذي الوثيقتان التاليتان من أجل النظر في هذا البند: تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (DP/1997/23)؛ وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/1997/31).

٣٤ - وقدم مدير البرنامج البند بقوله إنها المرة الأولى التي تُعرض فيها الميزانية بشكلها المنسق الجديد الذي أقره المجلس التنفيذي في البند ٥ من مقرره ٦/٩٧. وأشار الى العمل الكبير الذي احتاجه أسلوب العرض الجديد والذي اشترك في وضعه صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وتمنى أن يقر المجلس هذا التحسين. وأوضح مدير البرنامج أن عرض الميزانية في هذا الشكل الجديد وتطعيمها في الوقت ذاته بعناصر عملية التغيير، يزيد بطبيعته من تعقيد الطريقة التي يمكن بها مقارنة وضع مقترحات هذه الميزانية، بالميزانية الموافق عليها في الأصل لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وعبر في هذا الصدد عن أمله أن ييسير المرفق الخاص بالمسألة الوارد في الوثيقة إجراء هذه المقارنة. ولاحظ مدير البرنامج أيضا أن مقترحات الميزانية تستجيب للتدابير التي اتخذها الأمين العام في المسارين الأول والثاني لمبادراته الإصلاحية.

٣٥ - وبالنسبة لمقترحات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، ذكر مدير البرنامج أنه وفقا لمخطط الاستراتيجية المعروض على المجلس التنفيذي في دورته العادية لعام ١٩٩٧، لم تتضمن هذه المقترحات نموا بالأرقام الحقيقية. ومع مراعاة الإيرادات المستقطة، ستكون ميزانية ١٩٩٨-١٩٩٩ بالأرقام الحقيقية أقل من صافي الميزانية المعتمدة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ وذلك في حدود نسبة تقل عن ٢ في المائة - مما يقترب بها الى حد كبير من حالة الميزانية المنعدمة النمو بالأرقام الإسمية. بيد أن الميزانية الجديدة لم توضع لكي تحافظ على الوضع القائم، بل اشتملت على عناصر كثيرة، تعتبر عناصر أساسية لتنفيذ عملية التغيير، بما في ذلك العملية المهمة لإصلاح الهيكل التنظيمي، وزيادة معدل تحويل الموارد على الصعيد القطري. ولذلك، فإن الميزانية الجديدة تدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجديد وهي أيضا أساسية لإتاحة الفرصة للبرنامج لتحقيق النجاح في فترة السنتين الجديدة.

٣٦ - ثم ألقى مدير البرنامج الضوء على المبادئ الأساسية التي استرشد بها في تنفيذ التغيير الذي تعبر عنه مقترحات الميزانية، وهي: (أ) تحقيق اللامركزية فيما يتعلق بالقدرات التنفيذية والفنية على الصعيدين دون الإقليمي والقطري؛ (ب) ووضع ضوابط تنظيمية وإجراء استعراضات وتقديم تقارير رجعية الأثر؛ (ج) وتصميم نظم إدارية تشمل الشؤون المالية والموارد البشرية والمعلومات لتمكين المكاتب القطرية بسلطة مسبقة، وتزويدها بمعلومات إدارية في الوقت المناسب؛ (د) وإعادة تشكيل بنية المقر لتنفيذ مهام استراتيجية.

٣٧ - وذكر مدير البرنامج أنه يدرك أن هذه المقترحات تفضي الى زيادة الحصة النسبية المخصصة لميزانية الدعم لفترة السنتين في مجموع الموارد، وأن هذه الزيادة ناجمة بدورها عن عدم وصول التبرعات الى مستويات التخطيط التي حددها المجلس التنفيذي في مقرره ٢٣/٩٥. وقال في هذا الصدد، إن الدخول في جولة تخفيضات جديدة في الميزانية، قد تمليها اعتبارات متصلة بالموارد في الأجل القصير، سيعرض البرنامج الإنمائي الى نتائج سلبية للغاية يستحيل تداركها في الأجل الطويل، وأضاف أن المجلس التنفيذي يعلم أن البرنامج الإنمائي مر بست سنوات من التخفيضات المجهدة والمستنفدة للوقت وأنها تركت أثارا سلبية على معنويات الموظفين وعلى قدرة المنظمة ككل.

٣٨ - وعقب ذلك عرض مدير البرنامج على المجلس التنفيذي حججه حول الأسباب التي تجعل الاستمرار في إجراء التخفيضات أمرا لا مبرر له. أولها، أن القدر الأكبر من الميزانية المقترحة للبرنامج الإنمائي مخصصة للموظفين، وأن أكثر الموظفين يعملون في المكاتب القطرية. وقال إنه من الحيوي إدراك أن التحولات العميقة الأخيرة التي طرأت على طبيعة البرامج التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من مجرد تقديم الأموال الى تقديم الخدمات القائمة على المعارف تقتضي أن تكون المنظمة كثيفة العمالة. وأضاف أن موظفي البرنامج يشكلون، الآن أكثر من أي وقت مضى، أهم مورد يمكن للبرنامج أن يقدمه على الصعيد القطري، وأن قدرة من هذا القبيل لا يمكن إعادة بنائها بسهولة.

٣٩ - وثانيها، أن عملية التخفيض التي جرت على مدى السنوات الست الماضية لم تقتطع فحسب أي زوائد في ميزانية البرنامج الإنمائي، وإنما طالت عناصر هيكلية في المنظمة، وتسببت في إضعافها في عدة مجالات. ففي الوقت الذي أمكن فيه تحقيق وفورات النطاق في تنفيذ البرامج، فإن البرنامج بلغ مرحلة لم يعد فيها تخفيض الموارد البرنامجية مؤديا بالضرورة الى تقليص التكاليف الإدارية دون أن يتسبب ذلك في تغيير الطبيعة الأساسية للمنظمة. وأضاف مدير البرنامج أن تنفيذ البرامج الجيدة وغيرها من المسؤوليات الأساسية سيتأثر بصورة سلبية من جراء ذلك، وسيتضرر نجاح برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدرجة كبيرة.

٤٠ - وثالثها، أن عملية البرنامج الإنمائي للتغيير ٢٠٠١ تتسم بأهمية شديدة، بالنسبة للبرامج القطرية وللبرنامج الإنمائي نفسه. وقد كانت هذه العملية مكثفة للغاية واقتضت أقصى قدر ممكن من الاهتمام إضافة الى الاضطلاع بالأنشطة العادية للبرنامج الإنمائي. وفي هذا الصدد أشار مدير البرنامج الى أن البرنامج الإنمائي، إدارة وموظفين، لن يتحمل سنتين أخريين من التخفيضات، في وقت يعكف فيه على الاضطلاع بالأنشطة العادية ويولي اهتمامه البالغ لتنفيذ التغيير الأساسي. وقال إن المنظمة تحتاج الى فترة استقرار من أجل استيعاب التغييرات والإصلاحات الرئيسية المعتمدة في السنوات الأخيرة.

٤١ - ورابعها، أن إجراء مزيد من التخفيضات يؤثر تأثيرا بالغا على قدرة المنظمة في المحافظة على شبكة مكاتبها القطرية. فمثل هذه التخفيضات يترك أيضا آثارا مهمة للغاية على الدعم الذي يجب أن تقدمه شبكة المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي الى الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ككل، بما

فيها نظام المنسق المقيم. وأحال مدير البرنامج الى دراسة حديثة وردت إشارة لها في الوثيقة، توضح أن عبء العمل في المكاتب القطرية المتصل بدعم منظومة الأمم المتحدة زاد من ٢٩ في المائة الى ٣٤ في المائة.

٤٢ - وذكر مدير البرنامج أن المسؤوليات التشريعية للبرنامج الإنمائي فيما يتصل بنظام المنسق المقيم تتطلب التزامات مالية. وقال إن الجمعية العامة أكدت مرارا أن الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي هو عادة منسق الأمم المتحدة المقيم، وأن المنسق المقيم بدوره هو عادة منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية. وذكر أيضا أن المسارين الأول والثاني للإصلاحات اللذين أعلنهما الأمين العام مؤخرا يتطلبان من البرنامج الإنمائي مواصلة تمويل وإدارة نظام المنسق المقيم ويذهبان الى زيادة مسؤوليات نظام المنسق المقيم بوصفه قائد فريق الأمم المتحدة القطري. ولاحظ مدير البرنامج الحاجة المتزايدة الى البرنامج الإنمائي بوصفه قوة التنسيق والتوحيد والتوليف التي بدونها تتضرر جميع الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وقال إن مسؤوليات المنظمة تقتضي أن يشمل نظام الممثل المقيم/المنسق المقيم أكبر عدد ممكن من البلدان، وهو جانب مهم بالنسبة للطابع العالمي للأمم المتحدة.

٤٣ - وأشار مدير البرنامج الى الصعوبة المستمرة في التنبؤ بيقين بأنماط المساعدة الإنمائية الرسمية في المستقبل، وبالتالي بالموارد العادية للمنظمة ذاتها. وعلى هذا الأساس، يصبح من الأهمية بمكان إجراء مناقشات بشأن وضع استراتيجية مستدامة للتمويل. ولاحظ أن اتجاه المساعدة الإنمائية الرسمية الى الزيادة بدلا من مواصلة النقصان سيجعل تقليص القدرات عالية القيمة من أجل التواؤم مع سيناريو الأجل القصير عملا لا يتصف بالحكمة. غير أن مدير البرنامج يسلم بأنه إذا ما استمرت المساعدة الإنمائية الرسمية في الانخفاض، متسببة من ثم في انخفاضات أخرى في الموارد العادية للبرنامج الإنمائي، تصبح العودة الى جولة أخرى من التخفيضات أمرا لا مفر منه. لكنه حذر من أن أية عملية من هذا القبيل ستؤثر على الطبيعة الأساسية للمنظمة، ليس فقط فيما يتعلق ببرامج أنشطة البرنامج الإنمائي، ولكن أيضا فيما يتصل بإطار الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وأشار مدير البرنامج الى الفرصة المستمرة لتحقيق مكاسب على مستوى الفعالية العامة، إلا أنه أشار أيضا الى أن هناك حدا لا يمكن بعده الاستمرار في تحديد هذه المكاسب وتنفيذها.

٤٤ - وفيما يتعلق بالموارد الأخرى (غير الأساسية)، توقع مدير البرنامج أن تواصل نموها، وقال إن صلتها بالموارد العادية (الأساسية) ستستمر موضوعا للاستعراض الدقيق، وإن هذا الموضوع سيجري تناوله في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨.

٤٥ - ثم أوضح مدير البرنامج في عجالة المقترحات المتصلة بالإيرادات في الميزانية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، وأثرها على صافي الاعتمادات. وقال إن البرنامج الإنمائي سيواصل استهداف تحقيق زيادة كبيرة في الإيرادات عن طريق تحصيل اشتراكات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية. واقترح، في هذا الصدد، إدخال عنصر جديد لسد أوجه العجز. كما اقترح عناصر أخرى منها إجراء عرض أنسب لتعويض الموظفين عن ضرائب الدخل التي تفرضها الدول الأعضاء على الدخل الآتي من البرنامج الإنمائي وإدخال بند للإيرادات لمقابلة إجمالي ميزانية متطوعي الأمم المتحدة.

٤٦ - وفيما يتصل ببعض النقاط التي أثارتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها (DP/1997/31)، عبر مدير البرنامج عن ارتياحه للمناقشات البناءة والأمينة والصريحة التي جرت بين البرنامج الإنمائي واللجنة. وفيما يتعلق بالوضع العام للموارد، أشار مدير البرنامج الى تعليقاته السابقة حول الموضوع. وبشأن دعم البرنامج الإنمائي للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، أعرب عن ثقته في واقعية النتائج التي أفضت إليها الدراسات التي أنجزها البرنامج الإنمائي.

٤٧ - وفيما يخص النقطة التي أثارتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن عدد الوظائف الرفيعة المستوى في المقر في أعقاب العمليات الكبيرة لإعادة الهيكلة والعمل باللامركزية وتفويض السلطات الى الميدان، أكد مدير البرنامج ضرورة أن تعكس الرتب الوظيفية بشكل مناسب درجة المسؤولية والمساءلة المنوطة بها. وذكر أنه قد أعيد التأكيد مجددا على هذه الرتب الوظيفية في سياق عملية التغيير. وأوضح مدير البرنامج أيضا أن إعادة تشكيل بنية المقر للقيام بوظائف وعمليات إشرافية استراتيجية مهمة يمكن أن ينتظر معه تشغيل موظفين في الرتب الرفيعة. كما أنه نتيجة لعملية التخفيض الواسعة النطاق السابقة التي تعرض لها المقر باتت المسؤوليات والصلاحيات تتركز الآن في عدد أقل من الموظفين.

٤٨ - ونزولا على توصية من اللجنة بأن تبقى رتب رؤساء المكاتب الإقليمية دون تغيير، أشار مدير البرنامج الى تعليقاته حول الموضوع المحالة الى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٧، وأعرب عن تطلعه لإجراء مزيد من المناقشات في سياق الدورة.

موجز المناقشات

٤٩ - أعرب كثير من الوفود عن ارتياحه للبيان الذي أدلى به مدير البرنامج، ورحب بالعرض المنسق الجديد للميزانية. وأثنى العديد منها على الإدارة لما تميزت به وثيقة الميزانية من جودة ووضوح وشفافية. وأعربت الوفود عن ارتياحها أيضا لإدماج عملية التغيير في الميزانية. وأشارت عدة منها الى أنها تعتبر أن تنفيذ عملية التغيير مسألة حاسمة بالنسبة لبقاء المنظمة. وعبرت كذلك عن ارتياحها لتحويل الموارد من المقر الى المكاتب القطرية.

٥٠ - واتفقت وفود كثيرة مع مدير البرنامج على ضرورة ألا يجري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تخفيضا في الميزانية ما دام أنه سبق للمنظمة إجراء تخفيضات في الميزانية لعدة مرات. وأعربت الوفود عن قلقها إزاء ما ستؤول إليه قدرة البرنامج المستمرة في حال تعرضه لتخفيضات إضافية. وأبدى أحد الوفود قلقه بشأن الطابع الافتراضي للزيادة المسقطة المنظورة في الإيرادات. وأعرب الوفد ذاته عن أسفه بوجه خاص لأن مدير البرنامج لم يقم، في ضوء النقص الحاصل في المساهمات التي تلقتها المنظمة، بالنظر في وضع ميزانية نمو صفري للتكاليف الإدارية كيما يضمن الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من الموارد من أجل البرامج.

٥١ - وأشارت بعض الوفود إلى الدور الهام الذي يؤديه البرنامج الإنمائي، ورأت أنه ربما يكون للتخفيضات الإضافية أثرا سلبيا على المنظمة. وقال آخرون إن أي تخفيضات إضافية لا بد وأن تستعرض في سياق العملية الجارية لإصلاح الأمم المتحدة.

٥٢ - غير أن وفودا عديدة أعربت عن قلقها بشأن زيادة التكاليف الإدارية، وأكدت على ضرورة تخفيضها. واقترحت بعض الوفود أن ينظر البرنامج الإنمائي في إغلاق بعض المكاتب القطرية.

٥٣ - وقال عدد من الوفود، وفقا لما أشارت إليه اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، إن تخصيص نسبة ٢٩ في المائة من إجمالي موارد ميزانية فترة السنتين لا يتماشى مع قرار المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥، الذي أشار المجلس فيه إلى نسبة تخصيص تصل إلى ٢٤,١ في المائة. وقال أحد الوفود إن القرار ٢٣/٩٥ استند إلى توقعات إيجابية للإيرادات، وهو منظور قد تغيَّر الآن ويستوجب بالتالي معالجة من جانب المجلس.

٥٤ - وقالت بعض الوفود إن البرنامج الإنمائي بذل قصارى جهده من أجل تخفيض تكاليفه وأنه نجح في ذلك. إلا أنه لن يستطيع المضي في تخفيض ميزانيته دون أن يقلص في النهاية من قدراته. وسألت الوفود، في هذا الصدد، عن دور المجلس التنفيذي في مساعدة البرنامج الإنمائي من أجل تحسين حالة موارده.

٥٥ - وطالب أحد الوفود معلومات عن تكلفة تنفيذ البرنامج الإنمائي ٢٠٠١. وسأل وفد آخر عن أثر الوفورات التي حققها البرنامج الإنمائي في تكاليف الرواتب، بعد ترك الموظفين للخدمة خلال فترة السنتين الأخيرة.

٥٦ - وأشار أحد الوفود إلى عدم وجود مبرر لإبقاء ٤٥ مكتبا في بلدان لا تتعدى قيمة الموارد الأساسية المخصصة للبرامج فيها ثلاثة ملايين دولار. وقال الوفد نفسه إنه يمكن تغطية هذه المكاتب عن طريق التمثيل الإقليمي، واقترح أن يعيد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي النظر في شبكة مكاتبه القطرية.

٥٧ - وأعرب وفد عن قلقه لأن تكاليف دعم البرامج الممولة من الموارد غير الأساسية تعان من الموارد العادية، وخاصة في منطقة أمريكا اللاتينية. ووافق الوفد ذاته اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على ضرورة أن تتحمل البرامج الممولة من الموارد غير الأساسية بنفسها التكاليف التي تعنيها.

٥٨ - وأعربت بعض الوفود عن قلقها بشأن ما إذا كانت البرامج التابعة للبرنامج الإنمائي التي تمول من الموارد غير الأساسية تندرج ضمن إطار التنمية البشرية المستدامة، وتساءلت عما إذا كان البرنامج سيشارك في هذه الأنشطة القائمة بذاتها. وتطلعت الوفود إلى إجراء مناقشات بشأن هذا الموضوع في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨. وقال أحد الوفود إنه من المهم تعبئة الموارد عن طريق التقاسم المشترك للتكاليف.

٥٩ - وأعربت بعض الوفود عن تقديرها لزيادة موارد المكاتب القطرية، بما في ذلك إنشاء مرافق موارد دون إقليمية. وأعربت الوفود ذاتها عن تقديرها للمساواة في المعاملة بين موظفي المكاتب الإقليمية. وأبدت بعض

الوفود قلقها إزاء تخفيض عدد الموظفين في منطقتي أفريقيا والدول العربية، بينما يزداد عددهم في منطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة. وقال أحد الوفود إنه سيتابع عن كثب مسألة تخفيض الموظفين في منطقة أفريقيا. ونبّه وفد آخر إلى قرار الأمم المتحدة الذي ينص على منح الأولوية للتنمية في أفريقيا، وهو القرار الذي دعمه هذا الوفد بشدة.

٦٠ - وأعربت بعض الوفود عن تقديرها لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة، وأيدت تعزيز قدرات الموظفين في هذه المنطقة بإجراء مقارنة بين مستويات التوظيف الحالية في مكاتب قطرية في المنطقة ومستويات التوظيف المشابهة في البرامج التي يجري تنفيذها في مناطق أخرى.

٦١ - واستشهدت بعض الوفود بإحدى توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وهي التوصية التي تنص على ضرورة تمتع جميع رؤساء المكاتب الإقليمية بمستوى وظيفي واحد على نحو يتمشى مع مقرر مجلس الإدارة ١٤/٧١ (انظر الوثيقة E/4954، الفقرة ٥٢ (ب)). وفي هذا السياق، طالبت الوفود مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإصدار قرار بشأن المستوى الوظيفي لرئيس المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة.

٦٢ - وأيدت بعض الوفود مقترحات مدير البرنامج بشأن دعم الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ورأت بعض الوفود أنه ينبغي لوكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تستفيد من هذا الدعم أن تشارك أيضا في تمويله، بما في ذلك تمويل التكاليف المتصلة بنظام المنسق المقيم. وعبّر وفد عن قلقه إزاء زيادة تكاليف دعم الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

٦٣ - وأشار وفد إلى أن الاقتصاد والواقعية كانا من المقومات الهامة للميزانية، ووصفها بأنها ميزانية متواضعة. بينما اشار وفد آخر إلى نزوع مدير البرنامج إلى التفاؤل فيما يتعلق بارتفاع مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية. وأكدت وفود كثيرة، في هذا الصدد، على أهمية إجراء مناقشات بشأن وضع استراتيجية للتمويل.

٦٤ - وأشارت حفنة من الوفود إلى ضرورة توخي الحذر أثناء اعتماد الميزانية، وطلبت إعادة تقييم حالة الموارد العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٨.

٦٥ - وأعربت بعض الوفود عن قلقها بشأن توسيع البنية الأساسية التي استوجبها إنشاء مرافق موارد دون إقليمية في فترة توضع فيها القيود على الموارد. ورأت بعض الوفود أيضا ضرورة تحديد دور مرافق الموارد دون الإقليمية على نحو أفضل.

٦٦ - وأشارت بعض الوفود إلى تعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن عدد الوظائف رفيعة المستوى. ورأت أن تطبيق اللامركزية على نطاق واسع يستدعي إعادة النظر في تلك الوظائف لاستطلاع إمكانية إعادة تصنيفها. وقال أحد الوفود إن على المجلس التنفيذي أن يستعرض أيضا تخصيص الوظائف في رتبة الأمين العام المساعد، وعدد هذه الوظائف.

٦٧ - واقترح وفد أن ينظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الاستعانة بموظفين تعاقديين نظرا لما يتمتعون به من مرونة في التكيف، على أن يستند ذلك إلى حالة الموارد.

٦٨ - وأكدت وفود كثيرة على أهمية ألا يضع المجلس التنفيذي مستقبلا فاصلا بين السياسات والميزانية. ورأت أن اتخاذ جميع القرارات المتعلقة بالسياسات ينبغي أن يكون تاليا للإحاطة التامة بالآثار المترتبة على تنفيذها. فعلى سبيل المثال، لم يتسن معرفة تكاليف مرافق الموارد دون الإقليمية إلا عند إجراء مناقشة لتقديرات ميزانية فترة السنتين. وأكد أحد الوفود الحاجة إلى وجود صلة وثيقة بين ميزانية الدعم البرنامجي، والبرنامج ذاته.

٦٩ - وذكرت بعض الوفود أنها ستبقي على مستوى تبرعاتها، بينما أشار وفدان إلى تخفيض مساهمتيهما. وأشار وفدان آخران إلى احتمال زيادة التبرعات التي يقدمانها.

٧٠ - واعتبرت بعض الوفود أن ضمان الاستقرار المالي للبرنامج الإنمائي ومعالجة الآثار الناجمة عن انخفاض التبرعات مسؤولية المجلس التنفيذي.

٧١ - ورأت بعض الوفود أن التقديرات الحذرة للموارد المستقطعة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ تصل بها إلى ٨٠٠ مليون دولار سنويا.

٧٢ - وأعربت بعض الوفود عن قلقها بشأن التخفيض المحتمل في البرامج القطرية جراء نقص المدفوعات المتصلة بالمساهمات الحكومية في تكاليف المكاتب المحلية. وأعربت الوفود ذاتها عن قلقها إزاء تأثر الآلية الجديدة على بلدان الدخل المنخفض والبلدان الأقل نموا. وقال أحد الوفود إنه من الضروري استعراض المعايير التي أدت إلى تحمل البرنامج الإنمائي لبعض تكاليف البلدان المتمتعة بمركز المساهم الصافي.

٧٣ - وتساءل وفد عن المبلغ المخصص لفريق دعم العمليات. وقال الوفد ذاته إن دور الفريق لا يزال غامضا.

٧٤ - وبالإشارة إلى إصلاحات الأمين العام، قال أحد الوفود إنه يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤسسة دولية تنموية رائدة، وخاصة فيما يتعلق بنظام المنسق المقيم، الذي يحسن استغلال موارده ويقوم بتعبئة موارد إضافية. وطلب وفد آخر توضيحات للدور الذي تقوم به مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. فيما أكد وفد ثالث على ضرورة أن يكفل البرنامج الإنمائي أقصى ما يمكن من التعاون بين منظمات الأمم المتحدة، على نحو ينسجم مع مقترحات الأمين العام بشأن الإصلاح، كالتعاون مثلا في مجالي أماكن العمل المشتركة وتطوير النظم.

٧٥ - وسأل وفد عما إذا كانت زيادة التعاون على المستوى القطري من خلال الخدمات المشتركة تساعد في تحقيق الوفورات.

٧٦ - وعلّق وفد آخر مشيرا إلى الطابع الدينامي للبرامج التابعة للبرنامج الإنمائي في منطقة أمريكا اللاتينية. وقال إن تخفيض الموارد العادية للبرنامج الإنمائي يمكن ايضا أن تؤثر على فاعلية المنظمة في تعبئة الموارد التي تتسم بأهميتها البالغة للاقتصادات النامية، بما فيها الموارد غير الأساسية.

٧٧ - وذكر أحد الوفود أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعب دورا حاسما في التنمية، وأعرب عن قلقه من أن تؤدي أية تخفيضات إضافية إلى أثر سلبي على المنظمة. وأشار وفد آخر إلى امتنان بلده للمساعدة التي تلقاها من البرنامج الإنمائي أثناء انتقال بلده من مرحلة الأزمة إلى مرحلة التنمية.

٧٨ - وفيما يتعلق بموضوع المسار الأول لإصلاحات الأمين العام، سأل وفد عن إمكانية التعرف على العملية التي أدمجت بها هذه الإصلاحات في الميزانية. وعلّق الوفد ذاته على زيادة عدد الموظفين في مكتب تعبئة الموارد والشؤون الخارجية ومكتب التخطيط وإدارة الموارد. وبالنسبة لموضوع مكتب تعبئة الموارد والشؤون الخارجية، استفسر الوفد عما إذا كان كبر حجمه يدعم، أو يعيق، قدرته على تنفيذ وظائفه المهمة. وذكر الوفد ذاته أنه ليس بالإمكان تحديد أهداف وغايات مخصصات الميزانية، الأمر الذي لا يمكن معه تقييم مردوداتها.

٧٩ - وتساءلت بعض الوفود عن الزيادة العامة في عدد الوظائف. وطلب وفد معلومات عن الموظفين الأساسيين منذ عام ١٩٩١ وعن التوزيع العمري الحالي لموظفي البرنامج الإنمائي. وبالنسبة للصيغة الوظيفية الجديدة لمتطوعي الأمم المتحدة، سأل وفد عن السبب الذي يدعو مدير البرنامج إلى اقتراح صيغة جديدة لمتطوعي الأمم المتحدة في الوقت الذي كانت فيه الصيغة الحالية تعمل بصورة جيدة. وتساءل الوفد ذاته أيضا عن سبب زيادة مدة دورة البرمجة من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات.

٨٠ - وأعرب وفد عن قلقه لأن الإيرادات المتوقعة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تبدو غير واقعية، الأمر الذي بدت معه الميزانية أيضا كبيرة جدا، وطلب وضع هذه الميزانية على أساس إسقاطات أكثر واقعية للإيرادات.

٨١ - وقال أحد الوفود إنه يسلّم بأن شبكة المكاتب القطرية ساعدت منظومة الأمم المتحدة، إلا أنه يعتبرها مكلّفة جدا للبرنامج الإنمائي. واقترح الوفد أن يبحث البرنامج الإنمائي عن بدائل لتخفيض التكاليف، مثل تعيين موظفي اتصال وطنيين، كما يحدث حاليا في منطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة.

٨٢ - واستوضح وفد التعليق الذي أبدته اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ومؤداه أن خدمات الدعم الإنمائي ومرافق الموارد دون الإقليمية هي موارد متداخلة. وسأل وفد آخر عن السبب الذي استوجب إفراد بند مستقل لخدمات الدعم الإنمائي في ميزانية فترة السنتين، واقترح إدراجه ضمن الموارد البرنامجية.

٨٣ - واستفسر أحد الوفود عما إذا كان هناك أي تمويل منفصل من أعضاء آخرين في عائلة الأمم المتحدة لدعم مكتب منظومة الأمم المتحدة للدعم والخدمات. وطلب وفد آخر معلومات عن البنود التي أدرجت في الميزانية تحت عنوان "البنود المركزية".

ردود الإدارة

٨٤ - شكر مدير البرنامج الوفود على كلمات التقدير التي وصفت بها وثيقة الميزانية وعرضها الجديد المنسق. وأعرب أيضا عن امتنانه للوفود التي قالت إنها سترفع مستوى تبرعاتها والوفود التي قالت إنها ستبقيها دون تغيير.

٨٥ - وبالنسبة لما إذا كان تمثيل البرنامج الإنمائي في كثير من البلدان قد توسع على نحو مبالغ فيه، قال مدير البرنامج إن البلدان التي يعمل فيها البرنامج الإنمائي تبدي رغبة قوية في وجوده كشريك هام في التنمية، كما ترغب في تأمين سبيل وصول مباشر إلى الممثل المقيم/المنسق المقيم.

٨٦ - وفيما يتعلق بموضوع الموارد غير الأساسية، قال مدير البرنامج إن هذه الموارد متممة للمهمة العامة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأنه لا يرى أية تناقضات في برامج المنظمة الممولة بموارد غير أساسية على وجه العموم.

٨٧ - وفيما يتعلق بالمستوى الوظيفي لرؤساء جميع المكاتب الإقليمية، قال مدير البرنامج إنهم جميعا في مستوى مدير البرنامج المساعد. وبشأن موضوع زيادة عدد وظائف الأمين العام المساعد، قال إن هذا الأمر من اختصاص المجلس التنفيذي. إلا أنه عاد إلى تأكيد موقفه بأنه لم يحن الوقت المناسب بعد لإنشاء وظائف إضافية في رتبة الأمين العام المساعد.

٨٨ - وعن الصلة ما بين البرامج والميزانية، قال مدير البرنامج إن البرامج أخذت في الاعتبار تماما، بما في ذلك مخصصات الرقم المستهدف لتوزيع الموارد الأساسية، عند وضع الميزانية.

٨٩ - وفيما يتعلق بالإصلاحات التي اقترحها الأمين العام، فقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإدماج ما يخص دعم وإدارة نظام المنسق المقيم في عملية البرنامج الإنمائي للتغيير لعام ٢٠٠١، وكذلك في ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وتحدث مدير البرنامج بمزيد من الإسهاب عن الصلة التاريخية ما بين الممثل المقيم والمنسق المقيم، وهما نفس الشخص في معظم الأحوال. لقد كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي محور منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري، وله صلات برنامجية وتاريخية قوية.

٩٠ - وعن دور فريق الأمم المتحدة الإنمائي، ذكر مدير البرنامج أن الغرض منه تحسين وتدعيم الإدارة على المستوى القطري. وسيكون الفريق مسؤولا عن معايير اختيار المنسقين المقيمين. كما سيتولى أعمال المتابعة المتعلقة بشتى قرارات الجمعية العامة المتصلة مباشرة بولاية الفريق ككل.

٩١ - وعن موضوع المرافق دون الإقليمية للموارد، أشار مدير البرنامج إلى أنه قد جرت مناقشة دورها ووظيفتها مع المجلس التنفيذي في سياق "البرنامج الإنمائي في عام ٢٠٠١". وصرح بأن مرفقين قائمين في آسيا أظهرا بالفعل نتائج إيجابية، وأن هذه المرافق تعد طريقة طيبة لتقديم الدعم الفني على الصعيد دون الإقليمي.

كما أشار مدير البرنامج إلى أنه سيكون بمقدور هذه المرافق أن تدعم بعض المفاهيم التي أوجزها الأمين العام في مقترحاته بشأن الإصلاح.

٩٢ - وفيما يتعلق بالخدمات المشتركة، قال مدير البرنامج إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمضي قدما في هذا المجال. ففي بعض البلدان، يتقاسم البرنامج الحيز المكتبي المتاح في مبان مشتركة. بيد أن التكلفة التي ينطوي عليها الانتقال إلى مبان مشتركة لا تزال قضية مثارة باستمرار ويتعين أن تتصدى لها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

٩٣ - وعن الزيادة في ميزانية دعم الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة المتعلقة بالمكاتب القطرية، صرح مدير البرنامج بأن الزيادة ترجع إلى التضخم والمواءمات النقدية. وفيما يتعلق بوكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تشارك في هذه النفقات، فإن تقديم الدعم للأنشطة التنفيذية من بين مسؤوليات البرنامج ولذلك يتكفل بتمويله؛ ومن ثم فإن إدارة هذه الوظيفة تجري بصورة مباشرة.

٩٤ - وقال مدير البرنامج إن قارة أفريقيا لا تزال هامة للغاية وتحظى بأولوية الاهتمامات. بيد أن الأمم المتحدة تعمل أيضا في أقاليم أخرى حيث توجد بلدان نامية تحتاج إلى دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٩٥ - وعن موضوع الزيادة الصافية في الميزانية بنسبة تقل عن ٢ في المائة، قال مدير البرنامج إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يعتقد أن هذه الزيادة مرتفعة. بيد أنه إذا ما كانت تلك رغبة المجلس التنفيذي فإنه على استعداد لتقليل الزيادة للوصول إلى نمو صفري صاف.

٩٦ - وفيما يتعلق بتمويل مكتب دعم الأمم المتحدة عن طريق المنظمات الأخرى الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة قال مدير البرنامج إن صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي تساهم بتقديم الموظفين.

٩٧ - وفيما يتعلق بمن هم الموظفون الذين يدفعون الضرائب ولأي بلد، قال مدير قسم الميزانية إن المعلومات متاحة في سجلات المنظمة.

٩٨ - وعن موضوع الهيئات الوظيفية للمكاتب القطرية الممولة من الموارد العادية، صرح مدير قسم الميزانية بأن تخصيص هؤلاء الموظفين يعتمد على المخصصات القطرية للرقم المستهدف لتوزيع الموارد الأساسية في كل إقليم.

٩٩ - وفيما يتعلق بمساهمة الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية، قال رئيس قسم الميزانية إن الآلية الراهنة تأخذ في حسبانها مقدرة البلدان على الدفع - فالبلدان ذات أدنى دخل للفرد تحصل على إعفاء بنسبة ٧٥ في المائة. ويجمع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الوقت الراهن ما يقرب من ٤٠ مليون دولار في فترة السنتين. وقد لا يمكن الوفاء بالإسقاط الإجمالي لمساهمة الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية لفترة السنتين

١٩٩٨-١٩٩٩، غير أن المنظمة ستبذل قصارى جهدها من خلال الآليات القائمة والمدخلة حديثا لتشجيع بلدان البرنامج على الوفاء بالتزاماتها. وأشار إلى تأييد بعض الوفود من بلدان البرنامج لمبادئ مساهمة الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية.

١٠٠ - وعن موضوع دعم البرامج غير الأساسية، قال مدير قسم الميزانية إن ثمة أساس قانوني لفرض رسوم من أجل هذا الدعم. والنظام المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتطلب تغطية التكاليف المعقولة. كما أشار إلى أن المجلس التنفيذي درج على إقرار أطر التعاون القطرية التي تحتوي على برامج تقوم على قدر جم من اقتسام التكاليف. وفضلا عن ذلك فإن المجلس سيعالج موضوع الموارد غير الأساسية في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٨.

١٠١ - وأشار مدير قسم الميزانية إلى أن ٤٠ في المائة من التكاليف المتعلقة بعمليات المقر الرئيسي والمكاتب القطرية بالنسبة للمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يتم تغطيتها من الميزانية العادية، في حين تغطي نسبة ٦٠ في المائة المتبقية من الرسوم المأخوذة من البرامج غير الأساسية.

١٠٢ - وفيما يتعلق بالزيادة في تكاليف الموظفين بنسبة ٨,٣ في المائة، قال مدير قسم الميزانية إن الزيادة ترجع إلى الزيادات الملزمة في الرواتب، مثل الزيادات في درجات الرواتب، من ضمن جملة أمور.

١٠٣ - وعن موضوع إعادة التفاوض حول الإيجارات الحالية للمقرات، قال مدير قسم الميزانية إن عملية التفاوض تلك قد استكملت بالفعل وأسفرت عن وفورات تبلغ ٦ ملايين من الدولارات في فترة السنتين.

١٠٤ - وفيما يتعلق بالزيادة الشاملة في عدد الموظفين، قال مدير قسم الميزانية إن الزيادة طفيفة ومقصورة على الموظفين المحليين في المكاتب القطرية. وعن استخدام موظفين بعقود، قال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي زاد بالفعل من استخدام مثل هؤلاء الموظفين للقيام بوظائف معينة بموجب صيغ تعاقدية جديدة. وسيتم تزويد المرافق دون الإقليمية للموارد بموظفين عن طريق إعادة وزع الوظائف من المقرات، ومن ثم فلن تتحمل المنظمة زيادة في التكاليف. وكرر القول بأنه ستكون هناك فترة تجريبية في إدخال العمل بالمرافق دون الإقليمية للموارد، وأنه لن يتم التوسع في المفهوم إلا بعد عمليات التقييم الإيجابية للفترة التجريبية.

١٠٥ - وعن تكلفة تنفيذ "البرنامج الإنمائي في عام ٢٠٠١"، قال مدير قسم الميزانية إنها تصل إلى ٢٥ مليون دولار. كما ذكر أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يوفر ما يقدر بمبلغ ٤٦ مليون دولار من تكاليف الرواتب في ميزانية ١٩٩٨-١٩٩٩ من جراء التخفيضات التي تمت على مدار ثلاث فترات سنتين سابقة. وفيما يتعلق بالوفورات عن طريق استخدام المباني المشتركة، قال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استفاد بالفعل من تلك الوفورات. بيد أنه لا توجد اقتراحات محددة في الميزانية بشأن الخدمات المشتركة في سياق مقترحات إصلاح الأمم المتحدة، حيث أن الأمر يحتاج إلى مزيد من الوقت لتقييم وقياس الآثار المترتبة على مشاركة البرنامج.

١٠٦ - وفيما يتعلق بخدمات دعم التنمية، قال مدير قسم الميزانية إن خدمات دعم التنمية تعتبر بالأساس موردا استشاريا للمكاتب القطرية، وتظهر تحت باب موازني منفصل لأن المجلس التنفيذي أراد التأكيد على استخدامها الخاص، ألا وهو تقديم الدعم الفني من خلال الاستشارات المحلية في المقام الأول. وقال إن خدمات دعم التنمية والمرافق دون الإقليمية للموارد لا تعتبران آليتين متداخلتين وإنما تعملان بالأحرى على دعم القدرة الفنية على الصعيدين الإقليمي والمحلي من خلال تجميع الموارد.

١٠٧ - وعن اسقاطات الدخل بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، قال مدير قسم الميزانية إن التنبؤات تتمشى مع خطة عمل الصندوق التي قدمت إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٧، والتي حظيت بتأييد قوي. وترجع الزيادات في الميزانية في المقام الأول إلى إعادة تصنيف الوظائف، وهو ما يتمشى أيضا مع خطة العمل وعرض الميزانية في الشكل المتناغم.

١٠٨ - وفيما يتعلق بالزيادة في ميزانية مكتب تعبئة الموارد والشؤون الخارجية، قال مدير قسم الميزانية إن الزيادة راعت، في جملة أمور، الطلب الذي أعرب عنه المجلس التنفيذي بدعم المكتب. وفيما يخص حجم مكتب التخطيط وإدارة الموارد، قال إن الجمع ما بين وظيفتي تخطيط الموارد وإدارة الموارد من شأنه أن يساعد الإدارة على دعم قدرات المنظمة في هذين المجالين الهامين، وأنه لن يكون لحجم المكتب تأثير معاكس لقدرته على تقديم الخدمات.

١٠٩ - وعن موضوع ميزنة الناتج، قال مدير قسم الميزانية إنها مسألة معقدة وإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يبحثها هو والوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

١١٠ - وقال إن المواءمات المدخلة في إقليم أفريقيا تتمشى مع "البرنامج الإنمائي في عام ٢٠٠١"؛ وأنه لم تحدث أية تخفيضات جوهرية في عدد الموظفين في الإقليم، وأن الذي حدث في الأغلب هو إعادة وزع تتصل بالمرافق دون الإقليمية للموارد وفريق دعم العمليات، وكلاهما يقدم الدعم للأعمال الجارية في الإقليمي. وعلاوة على ذلك، فإن النقصان في تكاليف الموظفين يرجع في المقام الأول إلى تضبيط تكاليف الموظفين الإجمالية بعد شتى التخفيضات التي تمت في فترات السنتين السابقة.

١١١ - وفيما يتعلق بتمديد مدة دورة البرنامج من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات، قال مدير قسم الميزانية إن هذا أمر مطلوب نتيجة المستوى الراهن للمساهمات الطوعية.

١١٢ - وعن نظام التوظيف الجديد لمتطوعي الأمم المتحدة، قال مدير قسم الميزانية إن المجلس التنفيذي طالب بأن يستعرض البرنامج النظام الجديد وفورات الحجم، وهو ما كان المجلس، علاوة على اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، يرغبان فيه دائما.

١١٣ - وبعد ذلك، ذكر مدير قسم الميزانية بأنه سيتم التعامل مع الطلبات المحددة المقدمة من الوفود للحصول على معلومات إضافية، على أساس ثنائي.

المساهمات الحكومية في تكاليف المكاتب المحلية

١١٤ - أخذ وفد البرازيل الكلمة قبل اعتماد المقرر ٢٤/٩٧ بشأن تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨ ١٩٩٩ (انظر أدناه) ليكرر الإعراب عن تأييده الكامل للمبدأ الذي يقضي بضرورة وفاء جميع البلدان بالتزاماتها إزاء المنظمات الدولية. وأشار إلى أنه بالنظر إلى أن الفقرة ٣ من الجزء أولا من مشروع المقرر تتفق مع إرادة غالبية المجلس التنفيذي، فإن وفده لن يعارضها. بيد أن وفده يرغب في إبداء تعليق مفاده أن المجلس بتخويله لمدير البرنامج بأن ينشئ آلية لـ "ترابط البرامج"، على النحو المشروح في الفقرات ٥٧ - ٦١ من الوثيقة DP/1997/23، فإنه يخلق آلية جديدة لتغطية أوجه القصور الموجودة في مساهمة الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية بدون تمحيص أسباب هذا القصور. كما أن وفده منشغل لأن آلية "ترابط البرامج" يمكن أن تكون لها آثار سلبية على التعاون الدولي، حيث أن الآلية تعيد توزيع الموارد الدولية الموجهة أصلا إلى العمليات الإنمائية كيما تغطي المصروفات الإدارية. ونظرا إلى أن التكاليف المحلية للمكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمكن أن تزيد بما يصل إلى ٨٠ في المائة بين سنة وأخرى، فإن الافتقار إلى التشاور الملائم مع بلدان البرنامج أو المجلس التنفيذي يمكن أن يفضي، في الأجل القصير، إلى المخاطرة بأن تخفض الموارد الأساسية المخصصة لبعض البلدان، أو يعاد توجيهها لتغطية المصروفات التنفيذية فقط. وهذا الاحتمال يدخل عنصرا من عدم التيقن في تخطيط البرامج. ولقد طلب إلى مدير البرنامج بأن يقدم في عام ١٩٩٨، بالتشاور مع بلدان البرنامج، تقريرا عن الآليات الخاصة بزيادة الشفافية الإدارية والمالية للمكاتب القطرية وخضوعها للمساءلة.

١١٥ - وأبلغ الرئيس المجلس التنفيذي بأن الطلب الذي أعرب عنه وفد البرازيل سيناقش في المكتب، وفي المجموعات الإقليمية، وبعد ذلك يدرج في برنامج العمل لعام ١٩٩٨.

١١٦ - واعتمد المجلس التنفيذي المقررات التالية:

٢٤/٩٧ - تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

أولا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج عن تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ على النحو الوارد في الوثيقة DP/1997/23، والتي تتضمن عناصر ضرورية لتنفيذ عملية التغيير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠١ التي وافق عليها المجلس التنفيذي في مقرره ١٥/٩٧؛ كما يحيط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/1997/31)؛

٢ - يرحب بالشكل الجديد لعرض الميزانية وفقا للبند ٥ من المقرر ٦/٩٧ المتعلق بالمواءمة بين عروض الميزانيات؛

٣ - يوافق على اقتراحات مدير البرنامج الواردة في الفقرات ٥٧ إلى ٦١ من الوثيقة DP/1997/23 بما في ذلك الاقتراحات المتعلقة بجمع المساهمات الحكومية في تكاليف المكاتب المحلية، مع مراعاة الظروف الخاصة للبلدان المنخفضة الدخل بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

../..

٤ - يوافق على اقتراح مدير البرنامج الوارد في الفقرات من ١٠٣ إلى ١١٤ من الوثيقة DP/1997/23 بشأن نظام التوظيف المتعلق بإلحاق موظفين إضافيين بمقر متطوعي الأمم المتحدة؛

٥ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج عن خدمات دعم التنمية الوارد في الفقرات ١١٦ إلى ١٢٥ من الوثيقة DP/1997/23؛

٦ - يطلب من مدير البرنامج، وفقا للإطار القانوني القائم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما مقرر مجلس الإدارة ١٤/٧١، ومع أخذ توصيات اللجنة الاستشارية في الاعتبار، أن يكفل منح جميع رؤساء المكاتب الإقليمية رتبة واحدة وأن يعدل ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ تبعا لذلك؛ وأن يستعرض أعداد المناصب الرفيعة المستوى في المقر، وفقا لتوصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية؛

٧ - يوافق على رصد اعتمادات إجمالية قدرها ٥٠٠ ٥٩٣ ٥٩٠ دولار للأغراض المبينة أدناه ويقرر استخدام الإيرادات المقدرة بمبلغ ٠٠٠ ١٢٧ ٧٢ دولار لمقابلة الاعتمادات الإجمالية فتصبح الاعتمادات الصافية المقدرة ٥٠٠ ٤٦٦ ٥١٨ دولار؛

ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

دعم البرامج:		
المكاتب القطرية		٧٧٣ ٨٦٤,٢
المقر		٦٤ ٨١٠,٢
	المجموع الفرعي	٣٣٨ ٦٧٤,٢
التنظيم والإدارة		١٢٧ ٠١٩,٥
دعم الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة:		
المكاتب القطرية/مكتب الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة		٩٨ ٩١٣,٠
مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات		٣ ٨٩٦,٦
متطوعو الأمم المتحدة		٣٠ ٨٨٠,٣
	المجموع الفرعي	١٣٣ ٦٨٩,٩
مجموع الاعتمادات الإجمالية		٥٩٩ ٣٨٣,٨
التعديل		(٨ ٧٩٠,٣)
مجموع الاعتمادات الإجمالية المعدل		٥٩٠ ٥٩٣,٥
مخصوما منه: الإيرادات المقدرة		٧٢ ١٢٧,٠
الاعتمادات الصافية المقدرة		٥١٨ ٤٦٦,٥

٨ - يأذن لمدير البرنامج بإعادة توزيع الموارد بين بنود الاعتماد، بحد أقصى قدره ٥ في المائة من قيمة بند الاعتماد الذي تنقل إليه الموارد؛

٩ - يطلب من مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة في عام ١٩٩٨ تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، آخذا في الاعتبار التطورات ذات الصلة التي تحدث في هذه الأثناء، ومنها إصلاح الأمم المتحدة، والتقدم المحرز في تنفيذ عملية التغيير لبرنامج الأمم المتحدة ٢٠٠١، واستعراض مستويات المساهمات الأساسية، وأثر تقلب أسعار صرف العملات، وطبيعة الوجود القطري ونوعه، مع مراعاة التعقيد التنفيذي للبرنامج، ومناقشات المجلس التنفيذي المتعلقة بالموارد الأخرى، وأن يقوم عند ذلك الحين بتقديم ما يلزم من توصيات.

ثانيا - الصناديق

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج عن تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩ لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف، وصندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية، على النحو الوارد في الوثيقة DP/1997/23؛

٢ - يرحب بالشكل الجديد لعرض الميزانيات وفقا للبند ٥ من المقرر ٦/٩٧ المتعلق بالمواءمة بين عروض الميزانيات؛

٣ - يوافق على الاعتمادات الإجمالية التالية للصناديق المذكورة.

ميزانيات الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف
مجموع الاعتمادات	١٢ ٨٦٤,٠	١ ٥٣٧,٨	١٠ ٦٩٥,٢	٥ ٨٥٢,٤

٤ - يطلب من مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة في عام ١٩٩٨ تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ لكل من هذه الصناديق، آخذا في الاعتبار التطورات ذات الصلة التي تحدث في هذه الأثناء، وأن يقدم عند ذلك الحين ما يلزم من توصيات.

١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

باء - الاستعراض السنوي للحالة المالية، ١٩٩٦

١١٧ - قدم مساعد مدير البرنامج بالنيابة ومدير مكتب الخدمات المالية والإدارية تقارير مدير البرنامج عن الاستعراض السنوي للحالة المالية، ١٩٩٦ (DP/1997/24) ومعلومات مفصلة تتصل بالاستعراض السنوي للحالة المالية ١٩٩٦ (DP/1997/24/Add.1)، وحالة اتفاقات خدمات الإدارة (DP/1997/24/Add.2)؛ والتقرير عن عقود الباطن الممنوحة والمعدات الرئيسية التي أرسلت أوامر الشراء الخاصة بها، الذي أعده مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات (*DP/1997/25)؛ وتقرير مدير البرنامج بشأن معلومات عن نفقات منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون التقني، ١٩٩٦ (DP/1997/30)، وإضافته بشأن معلومات عن نفقات منظومة الأمم المتحدة على التعاون التقني من الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية الممولة من مصادر غير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام، ١٩٩٦ (DP/1997/30/Add.1).

١١٨ - وعلق العديد من المتحدثين على تحسن شكل عرض المعلومات في الاستعراض السنوي للحالة المالية، ١٩٩٦ ووضوح هذا العرض. ومن الأمور التي كانت مصدر انشغال رئيسي لدى معظم الوفود استمرار تخفيض التبرعات إلى الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مما أدى إلى عدم تحقيق رقم التخطيط البالغ ٣,٣ ملايين دولار من التبرعات الأساسية للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ التي تضمنها مقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥. ولاحظ عدة متحدثين أن أطر التعاون القطري لا تنفذ لذلك، إلا بنسبة تقارب ٧٠ في المائة من المستوى المتوقع. وأكد متحدث باسم المجموعة الأفريقية القلق بشأن حالة الموارد الأساسية وعبر عن أمله في أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عاجلا على أساس مالي أكثر استقرارا، حيث أقيمت صلة مباشرة بين انخفاض وازدياد الفقر وتراجع التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وأعرب عن الأمل في أن تستأنف البلدان المتقدمة النمو تحمل مسؤولياتها فيما يخص التزاماتها إزاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حتى يتحقق إصلاح الأمم المتحدة. وتنبأ بعض المتحدثين بحدوث مشاكل في مجال الإدارة النقدية نتيجة للحالة كما جرى عرضها. وأشار بعض الوفود إلى الحاجة إلى دفع مساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية المستحقة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١١٩ - وأثار أحد الوفود عدة تساؤلات، بما في ذلك تساؤل حول تبرعات القطاع الخاص إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وحول إيجار المكاتب المحلية، وحول الإبقاء على الاحتياطي التشغيلي بدولارات الولايات المتحدة. وطلب بعض المتحدثين أن تتضمن التقارير مستقبلا اسقاطات للحالة المالية لسنتين متعاقبتين.

١٢٠ - وجرى التأكيد على الحاجة إلى تحديد الحالة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ضوء الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، بما في ذلك ما يتعلق بتخفيض الميزانيات الإدارية وتعزيز نظم مراجعة الحسابات والرصد. وذكر متحدث أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقوم بدور متميز داخل الأمم المتحدة وأن أداءه جيد. وفي هذا الصدد، تقع على جميع المانحين مسؤولية الالتزام بولايتهم.

١٢١ - وكان التأخر في دفع التبرعات المعلنة مصدر قلق آخر للعديد من المتحدثين. وفضلت بعض الوفود وضع آليات جديدة للتمويل، بما في ذلك التبرعات المعلنة لعدة سنوات التي يتفاوض بشأنها وتشكل اجتماعات

المائدة المستديرة والعمليات الموسعة للنداء الموحد خيارات ممكنة. واقترح أحد الوفود، بتأييد من وفود أخرى، تقديم التبرعات الأساسية على أربع دفعات متساوية خلال السنة، كوسيلة لتعزيز إمكانية التنبؤ بالتمويل. ولاحظت عدة وفود أن المناقشة الحالية مرتبطة بتطوير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاستراتيجية تمويل جديدة، سيستعرضها المجلس التنفيذي في الأشهر القادمة. وشكك بعض المتحدثين في احتمال ارتفاع التبرعات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما ورد ذلك في الفقرة ٣٩ من الوثيقة DP/1997/24.

١٢٢ - وبينما أدت قوة دولار الولايات المتحدة إلى هبوط في القيمة المحولة للتبرعات المقدمة بعملات أخرى، لوحظ أنها أفادت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بتكاليف برامج المكاتب القطرية، التي غالبا ما تكون نفقاتها بالدولار.

١٢٣ - ولاحظ العديد من الوفود مع الارتياح التحسن الحاصل في معدلات إنجاز البرامج وما نتج عن ذلك من خفض مستويات السيولة. على أنه يبدو لبعض المتحدثين أنه لا يمكن الحفاظ على المعدل المرتفع لتنفيذ البرامج. وفي هذا الصدد اقترح متحدث أن يكون معدل تنفيذ البرامج متناسبا مع حجم التمويل، وذكر أنه ينبغي الحفاظ على مستوى الاحتياطي التشغيلي البالغ ٢٠٠ مليون دولار.

١٢٤ - وحسب العديد من الوفود، أدى استمرار ارتفاع التبرعات غير الأساسية إلى ضرورة إجراء مناقشة متعمقة بشأن هذه المسألة، بما في ذلك مناقشة كيفية إبلاغ المجلس التنفيذي بتلك التبرعات. وأكد بعض المتحدثين ضرورة إعداد سجل محاسبة سنوي منفصل يقدم إلى المجلس بشأن التبرعات غير الأساسية. كما أكدت عدة وفود الحاجة إلى تبرعات غير أساسية تستعمل لبناء القدرات في البلدان التي تُنفذ فيها البرامج. ولوحظ أن الإبلاغ عن التبرعات غير الأساسية وتجهيزها غالبا ما يضيفان عبئا آخر إلى الأعباء الإدارية التي يتحملها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وذكر الرئيس أن المجلس سيواصل النظر في المسألة في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٨.

١٢٥ - وأثيرت تساؤلات بشأن الترتيبات الإدارية المتعلقة باتفاقات الخدمات الإدارية، بما في ذلك ما إذا كانت الموارد تعتبر من الناحية الإحصائية جزءا من موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وطلبت بعض الوفود أن يُقدم إلى المجلس التنفيذي، تحليل أدق لاستعمال اتفاقات الخدمات الإدارية، بما في ذلك ما يتعلق بالعناصر الفرعية لتلك الاتفاقات. وطُلبت معلومات بشأن درجة التنافس على العقود، واسترداد التكاليف من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبشأن ما إذا كانت الوحدة التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التي تدير اتفاقات الخدمات الإدارية تمول من الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٢٦ - ولاحظ متحدث إنه وإن لم تُبد أية تعليقات محددة بشأن الوثيقة DP/1997/30 وإضافتها، فهي تشكل مصدرا مفيدا للمعلومات، وينبغي مواصلتها.

١٢٧ - وردت مساعد مدير البرنامج بالنيابة على الأسئلة والتعليقات التي أثيرت. ولاحظت أن العديد من التدخلات أشارت إلى التبرعات غير الأساسية، وهي قضية سيتعرض لها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٨. وقالت إن البيانات المتعلقة بالحصول على تمويل أكثر قابلية للتنبؤ جديرة بالترحيب. وأكدت أن المحاسبة المتعلقة باقتسام التكاليف ستُفصل عن المحاسبة المتعلقة بالموارد الأساسية في التقارير المقدمة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وردا على تساؤل أثير بشأن المتأخرات من التبرعات المعلنة، أوضحت أن ٢٥ مليون دولار فقط هي الآن متأخرات من التبرعات الأساسية وأنه من الناحية التقنية، قد لا تكون هناك متأخرات لتبرعات اقتسام التكاليف. وأحيط علما بطلب تقديم تنبؤات في الاستعراض السنوي للحالة المالية.

١٢٨ - وسيُنظر في اتفاقات الخدمات الإدارية بالتفصيل عند مناقشة ميزانية مكاتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع خلال الدورة. وردا على التساؤلات التي أثيرت، أوضحت أن اتفاقات الخدمات الإدارية تدار من قِبَل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بوصفه وكالة تنفيذية، يحتاج إلى التعاون مع منظمة تمويلية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل الاضطلاع بمثل هذه الأنشطة. وهناك حاجة إلى أن تكون الأنشطة متسقة مع ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وحسب العرف، يعد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الشريك المنفذ الوحيد لاتفاقات الخدمات الإدارية، لكن ليس من الضروري أن ينفذ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هذه الاتفاقات. ولا يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التمويل الأساسي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

١٢٩ - وفيما يتعلق بالتساؤلات الأخرى التي أثيرت، ذكرت أن الإبقاء على الاحتياطي التشغيلي بدولارات الولايات المتحدة يحمي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأشارت الى أنه سيجرى النظر في المسألة بصفة ثنائية مع الوفد الذي أثار السؤال. وأوضحت أن تبرعا من القطاع الخاص من شركة هوليت باكارد كوربوريشن، انطوى على تقديم معدات لبرنامج الربط الشبكي لأغراض التنمية المستدامة وليس على شرائها. وسيُنظر في مسألة احتياطي الإيواء الميداني في وقت لاحق من الدورة. وأشارت الى أنه فيما يتعلق بالمباني المشتركة، لن تفاتح منظمات الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات في الوقت الحاضر بشأن المدفوعات.

١٣٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقارير مدير البرنامج عن الحالة المالية، ١٩٩٦ (DP/1997/24)، وبمعلومات مفصلة تتصل بالاستعراض السنوي للحالة المالية، ١٩٩٦ (DP/1997/24/Add.1)، وحالة اتفاقات خدمات الإدارة (DP/1997/24/Add.2)؛ والتقرير عن عقود الباطن الممنوحة والمعدات الرئيسية التي أرسلت أو أوامر الشراء الخاصة بها (*DP/1997/25)؛ وتقرير مدير البرنامج بشأن المعلومات عن نفقات منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون التقني، ١٩٩٦ (DP/1997/30) وإضافته المتعلقة بمعلومات عن نفقات منظومة الأمم المتحدة على التعاون التقني من الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية والممولة من مصادر غير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/1997/30/Add.1).

رابعا - الموارد واستراتيجية التمويل

١٣١ - قدم مدير البرنامج ورقة غرفة الاجتماع بشأن وضع استراتيجية للتمويل المستدام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/1997/CRP.23). والهدف من الورقة بدء مناقشة بشأن استراتيجية تمويل واقعية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إذ ينبغي أن تتحقق هذه الاستراتيجية في شكل اتفاق بين المجلس التنفيذي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ودعم الأمين العام في مقترحاته بشأن الإصلاح مقرر المجلس التنفيذي ١٤/٩٤، الذي حدد ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبخاصة في تركيزه على دور الأمم المتحدة في التنمية. وفي هذا الصدد، أكد مدير البرنامج التزامه بالاضطلاع بكل من الدور المتوخى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوارد في مقترحات الأمين العام للمسار الثاني وكذلك بالإصلاح داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ذاته. على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يحتاج إلى التمويل الملائم من أجل تنفيذ تلك الولايات.

١٣٢ - ومن أجل التأهل للحصول على هذا التمويل، عبر مدير البرنامج عن التزامه للمجلس التنفيذي بكفالة إتمام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ البرنامج الإنمائي في عام ٢٠٠١، طبقا لمقرر المجلس التنفيذي ١٥/٩٧؛ وأبلغ المانحين عن كيفية استعمال تبرعاتهم؛ وحدد آليات جديدة لجمع التبرعات.

١٣٣ - وحظي تزايد عدد التبرعات من البلدان المشاركة في البرامج، رغم مواردها المالية المحدودة بترحيب خاص. وتؤدي البلدان المشاركة في البرامج دورا رئيسيا في كفالة نجاح تنفيذ استراتيجية تمويل بضمان أقصى الأثر على تنمية الموارد المتاحة من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والإبلاغ عن النتائج المحرزة واحتياجها لمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتبرع بموارد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٣٤ - ولاحظ مدير البرنامج أيضا أنه لا يمكن تحقيق استراتيجية تمويل ناجحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دون ملكية والتزام أوساط المانحين. وأكد أنه يجب عكس اتجاه النزعة التنازلية للمساعدة الإنمائية الرسمية إذا أريد أن يستجيب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بطريقة معقولة لطلبات الدعم الواردة من مجموعة متنوعة من البلدان المشاركة في البرامج. ويمكن أن يساعد المانحون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوضيح توقعاتهم ومشاغلهم واهتماماتهم؛ وتبادل المعلومات الحاسمة بشأن الكيفية التي يمكن أن يدعم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نفسه أفضل ما يمكن؛ وترجمة القوانين المعتمدة إلى حقائق مالية ملموسة.

١٣٥ - والمقصود بورقة غرفة الاجتماع هو أن تكون عملا متواصلا، فضلا على كونها أداة لإثارة النقاش. ويوفر تبادل الأفكار مع المجلس التنفيذي مساهمة أساسية نحو تطوير استراتيجية تمويل شاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبإمكان المجلس مناقشة مسائل مثل تعبئة الموارد الأساسية لتمكين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من تلبية احتياجات البلدان المشاركة في البرامج والقيام بدوره في إصلاح الأمم المتحدة، وكذا تحديد مسؤوليات البلدان المشاركة في البرامج، والمانحين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجلس التنفيذي في هذا المجال. وستبدأ في وقت لاحق من هذه السنة مناقشات غير رسمية على أساس الوثيقة DP/1997/CRP.23.

١٣٦ - وقرر المجلس التنفيذي أن يواصل النظر في موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واستراتيجية تمويله في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٨.

خامسا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية

١٣٧ - قدم المدير التنفيذي التقارير الأربعة المعروضة على المجلس التنفيذي والمتعلقة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: إدارة المخاطر والاحتياطيات وفائض الإيرادات (DP/1997/26)؛ ومتابعة التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/51/5/Add.10) (DP/1997/27)؛ وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/1997/28)؛ والتقديرات المنقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (DP/1997/29).

١٣٨ - وفيما يتعلق بتقديرات الميزانية، فقد ذكر المدير التنفيذي أن أداء مكتب خدمات المشاريع خلال شهر آب/أغسطس، سواء من حيث الحصول على الأعمال أو أداء الخدمات، يدل بوضوح على أن الأهداف المحددة في خطة أعمال المكتب ومقترحات ميزانيته أهداف معقولة ويمكن تحقيقها. كما تناول بالتفصيل بعض العوامل التي أثرت على مقترحات المكتب المتعلقة بإدارة المخاطر ومستوى الاحتياطي التشغيلي له. وأعلن المدير التنفيذي عن التعميم غير الرسمي لخطة أعمال عام ١٩٩٧، والبيانات المالية لعام ١٩٩٦، وجداول الاتجاهات الإحصائية، وكتيبين إيضاحيين أحدهما عن التعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والآخر عن اتفاقات الخدمات الإدارية.

١٣٩ - وأعطيت الكلمة لـ ١٢ وفدا للتعليق على الوثائق، وأعرب كل وفد من هذه الوفود عن ارتياحه للصورة المالية التي عرضها المكتب، وأعرب أحدها عن أمله في أن يكون النهج العملي الذي يتبعه المكتب مثلا تحتذي به منظمات الأمم المتحدة الأخرى. وطلبت عدة وفود المزيد من التفاصيل عما يعتزمه المكتب فيما يتعلق بمجال نظم المعلومات، في حين أوصى بعض الوفود بأن يلتزم المكتب بالنهج التي تتبعها حاليا منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وطلب عدد من الوفود إيضاحات إضافية بشأن خطط الأخذ باللامركزية في المكتب والجهود التي يبذلها لتنويع قاعدة عملائه. وحثت عدة وفود المكتب على كفالة تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات، في حين طلب بعضها مزيدا من التفاصيل بشأن بعض هذه التوصيات.

١٤٠ - وعلق عدد من الوفود على توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بمعاودة النظر في تقسيم العمل بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب، وأيدت عدة وفود هذه التوصية وطلبت وفود أخرى معرفة آراء المدير التنفيذي بشأن هذه المسألة.

١٤١ - وفيما يتعلق بمستوى الاحتياطي المقترح، فقد أعرب أحد الوفود عن القلق لاحتمال أن يكون المستوى أقل من اللازم وتساءل عن الجهة التي ستقع على كاهلها المسؤولية النهائية إذا ما أصبح الاحتياطي غير كاف.

١٤٢ - وذكر المدير التنفيذي والمدير المساعد، للمالية والمراقبة والإدارة، أن الهدف الرئيسي للاستعراض الراهن لنظم المعلومات هو توثيق الاحتياجات الراهنة والمستقبلية لنظام أعمال المكتب توثيقا واضحا وموضوعيا

ومقارنتها بالاستناد إلى مجالات استخدام نظام المعلومات الإدارية المتكامل. وقد أبلغ المجلس التنفيذي، في هذا الصدد، بأن المكتب يقوم حاليا باستكشاف النهج الذي تتبعه اليونيسيف وسيواصل استكشافه.

١٤٣ - وذكر المدير التنفيذي أن الهدف الرئيسي لاستراتيجية الأخذ باللامركزية هو تقديم خدمة أفضل للعملاء وأكد أن كل وحدة لامركزية مطالبة بالتقيد بمبدأ التمويل الذاتي، عن طريق توليد الإيرادات الكافية من الخدمات لتغطية تكاليفها. وفيما يتعلق بالتساؤلات المتعلقة بتنويع العملاء، فقد قال إن الجهود التي يبذلها المكتب للعمل مع غيره من هيئات منظومة الأمم المتحدة جهود متواضعة ولكنها مشجعة، مشيرا إلى أن معظم هؤلاء الشركاء يفضلون بدء ذلك التعاون على أساس تجريبي. وقال إن الكتيبين الإيضاحيين والمنشورات المقدمة لأعضاء المجلس التنفيذي لكي يحيطوا علما بها، هي أمثلة على المواد التي أعدها المكتب للمساعدة في اجتذاب عملاء جدد. كما جرى تقديم بيان مستكمل عن إجراءات المكتب تنفيذا لتوصيات مراجعي الحسابات.

١٤٤ - وفي معرض الحديث عن تقسيم العمل بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب، أكد المدير التنفيذي أن المكتب يمارس عمله وفقا للمبادئ التوجيهية التي وضعها المجلس التنفيذي في مقررات سابقة، ومن أبرزها أن المكتب لا يضطلع بأنشطة تمويل ولا أنشطة جمع أموال، وليس له ولاية فنية سوى تقديم الخدمات. وأضاف قائلا إن المكتب يمثله دوما على الصعيد القطري الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي، ويتقاسم الأماكن مع البرنامج الإنمائي كلما أمكن ذلك. وقال إن جميع عملاء المكتب يختارون خدمات المكتب دون غيره من الجهات الأخرى الكثيرة المقدمة للخدمات.

١٤٥ - وأعرب المدير التنفيذي عن موافقته على أن مستوى الاحتياطي المقترح مستوى منخفض. وقال إن المكتب قد قرر تقديم اقتراح متحفظ في البداية، ويمكن تنقيح الاقتراح على ضوء الخبرة المكتسبة، وفي إطار وثيقة ميزانية فترة السنتين. وفيما يتعلق بالمسؤولية النهائية عن المطالبات التي قد تتجاوز الاحتياطي التشغيلي للمكتب، فقد ذكر أن مكتب الشؤون القانونية قد أوضح، فيما يتعلق بالمشاريع التي يمولها البرنامج الإنمائي، أن المسؤولية النهائية قد تقع على كاهل البرنامج الإنمائي. على أن من المستبعد جدا أن تنشأ هذه الحالة، فقد كشف تحليل المخاطر أن نسبة كبيرة من هذه المخاطر مشمولة بأحكام تعاقدية تتيح إمكانية الاسترداد فضلا عن نقل المخاطر، بينما لم يقصد من عنصر التأمين الذاتي للاحتياطي التشغيلي سوى تغطية ما قد ينشأ من مخاطر متبقية.

١٤٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الوارد في الوثيقة DP/1997/28 واتخذ المقررات التالية بشأن إدارة المخاطر والاحتياطيات وفائض الإيرادات لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/1997/26)؛ والتقديرات المنقحة لميزانية المكتب لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (DP/1997/29)؛ ومتابعة التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/51/5/Add.10) (DP/1997/27):

٩٧/٢١ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: إدارة المخاطر والاحتياطيات وفائض الإيرادات

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/1997/26)؛

٢ - يقرر تحديد مستوى الاحتياطي التشغيلي للمكتب بنسبة ٤ في المائة من مجموع الإنفاق على الميزانيات الإدارية وميزانيات المشاريع للعام السابق، وتحويل الإيرادات غير المنفقة إلى حساب الاحتياطي لحين بلوغ هذا المستوى؛

٣ - يوافق على الإبقاء على الاحتياطي التشغيلي عند المستوى الذي يحسب سنويا وفقا للصيغة الواردة في الفقرة السابقة؛

٤ - يطلب الى المدير التنفيذي أن يقدم تقريرا كل سنتين عن مدى ملاءمة المستوى المحدد في هذا المقرر؛

٥ - يلاحظ أن المدير التنفيذي سيواصل تقديم تقارير سنوية عن مستويات إيرادات ونفقات مكتب خدمات المشاريع وعن المبالغ المسحوبة من الاحتياطي.

١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

٩٧/٢٢ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: التقديرات المنقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير المدير التنفيذي عن التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (DP/1997/29)؛

٢ - يوافق على التقديرات المنقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ وقدرها ٠٠٠ ٥٧٩ ٧٠ دولار؛

٣ - يوافق على تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وقدرها ٠٠٠ ٧٠٠ ٨٤ دولار؛

٤ - يوافق على إنشاء ٣٧ وظيفة إضافية، ونقل وظيفة واحدة من نيويورك إلى مكتب أبيدجان.

١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

٢٣/٩٧ - متابعة التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (A/51/5/Add.10)

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتعليقات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المدرجة في الوثيقة DP/1997/27 تنفيذا للتوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (A/51/5/Add.10)؛

٢ - يطلب من المدير التنفيذي أن يقدم إلى المجلس التنفيذي، في دورته السنوية لعام ١٩٩٨، عرضا عاما مستكملا لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات وجدولا زمنيا مستكملا يبين المواعيد التي سيكتمل فيها إجراء المتابعة في المجالات التي تحتاج إلى معالجة.

١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

سادسا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها

ألف - أطر التعاون القطري والإقليمي

١ - أفريقيا

١٤٧ - وافق المجلس التنفيذي على أطر التعاون القطري الأول لبنن (DP/CCF/BEN/1)؛ وبوتسوانا (DP/CCF/BOT/1)؛ والكاميرون (DP/CCF/CMR/1)؛ وتشاد (DP/CCF/CHD/1)؛ وغابون (DP/CCF/GAB/1)؛ وغينيا - بيساو (DP/CCF/GBS/1)؛ وملاوي (DP/CCF/MLW/1)؛ وموريشيوس (DP/CCF/MAR/1)؛ وسان تومي وبرينسيبي (DP/CCF/STP/1)؛ والسنغال (DP/CCF/SEN/1)؛ وسيشيل (DP/CCF/SEY/1)؛ وسوازيلند (DP/CCF/SWA/1).

١٤٨ - ووفقا للطلب المكتوب الوارد من الأعضاء الخمسة في المجلس التنفيذي، ناقش المجلس أطر التعاون القطري الأول للبلدان التالية: أنغولا (DP/CCF/ANG/1)؛ وبوركينا فاصو (DP/CCF/BKF/1)؛ ونيجيريا (DP/CCF/NIR/1)؛ وجنوب أفريقيا (DP/CCF/SAF/1)؛ وزمبابوي (DP/CCF/ZIM/1).

١٤٩ - ووافق المجلس التنفيذي على تأجيل النظر في إطار التعاون القطري الأول لجمهورية الكونغو (DP/CCF/PRC/1).

إطار التعاون القطري الأول لأنغولا (DP/CCF/ANG/1)

١٥٠ - تركزت مناقشة إطار التعاون القطري الأول لأنغولا على المسائل التي أثارتها الوفود حول الطريقة التي سينفذ بها البلد الأنشطة الانمائية في فترة ما بعد الصراع. واستفسرت الوفود عن برامج القضاء على الفقر وإزالة الألغام الأرضية، وعمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي مع المنظمات غير الحكومية، والتدابير الانتقالية في عملية السلام، وأداء نظام المنسقين المقيمين في أنغولا. وأكد أحد الوفود على ضرورة اشتراك كل سكان الريف في عملية السلام، بالاضافة الى ضرورة قياس تأثير ذلك.

١٥١ - ورد الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في أنغولا على التعليقات والاستفسارات التي أثارتها الوفود. ولاحظ أن الاطار الجديد أكد على بناء القدرات وبناء المؤسسات، بعد أن كان التركيز في البرامج السابقة على العمل المتصل بالأزمات. وتم القيام بجميع الأعمال ضمن الإطار الذي حددته الحكومة. ويسعى برنامج الأمم المتحدة الانمائي الى تعزيز قدرة المنظمات غير الحكومية الوطنية بحيث تستطيع العمل في مختلف المجالات ذات الأولوية. ونسق برنامج الأمم المتحدة الانمائي أنشطة إزالة الألغام التي ننفذها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمشاركة المنظمات الوطنية والمنظمات غير الحكومية.

١٥٢ - وكانت العلاقات مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى ممتازة، ولا سيما مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. وتم إعداد الإطار بالتشاور مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى في أنغولا. كما تم إعداد الاستراتيجية التي يتعين على المنظمات العاملة في المجال الإنساني أن تتبعها لمغادرة البلد. وسيتم نقل مهمة تنسيق هذه الأنشطة من الأمم المتحدة إلى الحكومة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي وشركائه الآخرين. وهناك إشارات تدل على أن عملية السلام تتقدم مع عودة المشردين والجنود إلى الإندماج في المجتمع، لا سيما عن طريق الأنشطة المضطلع بها في المجتمعات المحلية. وتساعد برامج إعادة تأهيل المجتمعات المحلية الحكومة على تنسيق العمل وتطويره في هذا المجال، بمشاركة الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية. ويمكن الآن الشروع في تنفيذ البرامج التي تم تخطيطها في اجتماعات الموائد المستديرة. وذكر الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي برنامج إعادة تأهيل المجتمعات المحلية والمصالحة الوطنية بوصفهما برهانا على النهج الذي تتبعه الحكومة للقضاء على الفقر، وهو برنامج يلقى الآن اهتماما أكبر في فترة ما بعد الصراع. وقد تم التخطيط لإجراء تحليلات واستعراضات قطاعية بمشاركة جميع منظمات الأمم المتحدة.

١٥٣ - ووافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون القطري الأول لأنغولا (DP/CCF/ANG/1) مع التعليقات المقدمة عليه.

إطار التعاون القطري الأول لبوركينا فاصو (DP/CCF/BKF/1)

١٥٤ - ذكرت عدة وفود أنها تعتقد أن الاطار وثيقة جيدة، تتضمن تحليلات مفيدة لمشاكل معقدة تتعلق بالفقر. وكانت مجالات التركيز ذات صلة، على غرار الاستراتيجية المشروحة في الاطار. وكان تنفيذ المبادرة ٢٠/٢٠ والتأكيد على القضاء على الفقر موضع ثناء. غير أن المبادرة الاستراتيجية للقضاء على الفقر بحاجة الى توضيح فيما يتعلق بطريقة ربطها بالمجالات المواضيعية الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي. وستستفيد أولويات

الإطار، ودور بناء القدرات، والميزات النسبية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي من مزيد من التوضيح. وتم طرح أسئلة بشأن التعاون مع البنك الدولي، ودور كل من صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية وصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة، ومشاركة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في الزراعة، وتقسيم العمالة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

١٥٥ - وأكد عدة متحدثين على ضرورة تعزيز تنسيق المعونة في بوركينا فاصو. وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن التعاون مع الشركاء المحليين لا سيما المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وأكد بعض المتحدثين على أهمية مؤشرات الأداء. وأشار أحد المتحدثين الى أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي يستطيع المساعدة على تطوير الأعمال التجارية الخاصة وتنظيم المشاريع في بوركينا فاصو. وفي هذا الصدد، يستطيع الإطار أن يؤكد تأكيدا أكبر على تنمية الأسواق المحلية ودعم التجارة. وتم أيضا طلب مزيد من المعلومات عن إشراك المرأة في نشاط المجتمع. ولاحظ أحد الوفود أن الإطار يفتقر الى نهج إقليمي.

١٥٦ - ورد الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في بوركينا فاصو على التعليقات والاسئلة التي أثارتها الوفود. وأكد على الدور الرئيسي الذي يؤديه برنامج الأمم المتحدة الانمائي في تنسيق المعونة، عن طريق مساعدة الحكومة على إعداد مذكرة استراتيجية قطرية وعن طريق إعداد المذكرة الاستشارية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي التي سبقت إطار التعاون القطري. وبالاضافة الى ذلك، فقد شاركت جميع الجهات المانحة في اجتماع لجنة البرنامج الاستشارية المحلية المعنية بالإطار. ويستمر الدور الذي يؤديه برنامج الأمم المتحدة الانمائي في تنسيق في عملية برمجة كل من الأنشطة العامة والقطاعية مع الجهات المانحة عن طريق آلية التنسيق المحلية. ويتم بذل جهود لضمان التقسيم الملائم للعمالة فيما بين منظمات الأمم المتحدة العاملة في بوركينا فاصو. وقد أدى دور برنامج الأمم المتحدة الانمائي، بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك البنك الدولي، الى صياغة برنامجين مشتركين عن توفير التعليم الأساسي للجميع والرعاية الصحية الأولية، والأنشطة التي تمولها تمويلا مشتركا عدة وكالات للأمم المتحدة. وأكد الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي أن مجالات التركيز الثلاثة الواقعة في صميم ولاية برنامج الأمم المتحدة الانمائي مرتبطة بأولويات استراتيجية التنمية التي وضعتها الحكومة. والمبادرات التي شملت مشاركة المنظمات غير الحكومية كانت في مجال الحكم وإدارة البيئة. ولاحظ أيضا أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي تعاون مع صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة في بوركينا فاصو في المجال الذي يركز على المرأة، كما أنه يشارك في الجهود التعاونية لتوفير التعليم الأساسي للمرأة. ويمول صندوق الأمم المتحدة للسكان وغيره البرامج المشاركة في تقديم الرعاية الصحية الأولية للمرأة. ولاحظ أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي يدعم الحوار في مجال السياسات العامة مع الجهات المانحة الأخرى في مجال تعزيز القطاع الخاص فضلا عن صياغة استراتيجية إنمائية زراعية للحكومة.

١٥٧ - ووافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون القطري الأول لبوركينا فاصو (DP/CCF/BKF/1)، مع التعليقات المقدمة عليه.

إطار التعاون القطري الأول لنيجيريا (DP/CCF/NIR/1)

١٥٨ - طلبت عدة وفود أن يركّز إطار التعاون القطري الأول لنيجيريا على الأنشطة الهامة ويعاد تقديمه، بينما ذكرت وفود أخرى أن الإطار ينبغي أن يعتمد في الدورة. والمتحدثون الذين طلبوا إعادة تقديم الإطار أشاروا إلى الاستفسارات التي قدموها فيما يتعلق بتنفيذ البرامج، وترحيل الموارد من الدورة السابقة، ومدى استفادة المجتمع المدني، بما في ذلك جماهير السكان، من الإطار. وأشار بعض المتحدثين إلى أن الأنشطة الموصوفة في الإطار بحاجة إلى توجيه من خلال عملية تخطيط منسقة، فضلا عن تركيز معزز. أما الوفود التي أيدت إطار التعاون القطري فذكرت المجالات المواضيعية المدرجة في الوثيقة على أنها تتمشى مع أهداف وولايات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فضلا عن أنها تلبي احتياجات البلد. وأعلنت مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أنها أعادت النظر في دعمها الأولي للتأجيل، وذكرت أن شعب نيجيريا سيتأثر من التأخير في تنفيذ الإطار.

١٥٩ - وذكر ممثل نيجيريا أن الإطار يشير إلى أنشطة بناء القدرات التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحث على الموافقة على إطار التعاون القطري في الدورة. وأكد على الحاجة إلى الأنشطة الإنمائية في بلده كما أكد على أنه سيكون لأي تأخير تأثير سلبي على القضاء على الفقر في نيجيريا، مما سيؤثر بصورة مباشرة على الفقراء.

١٦٠ - وأشار الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيجيريا إلى الحوار غير الرسمي الذي أجري في اليوم السابق. وأشار إلى الخطوات التي كانت قد اتخذت تحضيرا للمذكرة الاستراتيجية القطرية والمذكرة الاستشارية، وكان كثير من الشركاء قد استعرضهما، بما ذلك الجهات المانحة، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية في نيجيريا، ويضع الإطار أهدافا محددة، بما في ذلك تخفيض الفقر بنسبة ٢٠ في المائة خلال السنوات العشر القادمة والتعرف على أفكار الفقراء. والإطار بحاجة إلى مجهودات كبيرة وقد استخدم الخبرة المكتسبة من الأنشطة الرائدة التي أجريت في السنوات السابقة. والواقع أن الإطار وضع الأسس التي يقوم عليها عمل مؤسسات الأمم المتحدة في نيجيريا بما في ذلك العمل مع المنظمات غير الحكومية. ويمكن إدخال تحسينات، إذا كان هذا هو المطلوب، في خطوط أنشطة البرامج. وأشار إلى أن ترحيل الموارد يعزى إلى مبادرات جديدة مثل نهج البرامج والتنفيذ الوطني. غير أن إعادة التقييم الذي يجريه في الوقت الراهن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيجيريا كان له تأثير إيجابي على تنفيذ البرامج.

١٦١ - وعرض وفد من الوفود مشروع مقرر عن إطار التعاون القطري الأول لنيجيريا. وذكر أن وفده يعتقد أنه نص جيد، يعكس الآراء المعرب عنها في المناقشة العامة.

١٦٢ - وافق المجلس التنفيذي على المقرر التالي:

٢٥/٩٧ - إطار التعاون القطري الأول لنيجيريا

إن المجلس التنفيذي،

يوافق على إطار التعاون القطري الأول لنيجيريا (DP/CCF/NIR/1) رهنا بأن يقوم مدير البرنامج بإعداد برامج في المجالات المحددة في هذا الإطار مستخدما المبادئ التوجيهية التالية:

(أ) يجب أن تعود البرامج بفائدة مباشرة على أشد قطاعات السكان فقرا وأن تقدم فوائدها على مستوى القاعدة؛

(ب) يجب أن تعد عناصر البرامج بالمشاركة الكاملة من قبل المستفيدين المستهدفين، ولا سيما المنتمين إلى أفقر قطاعات المجتمع، وأن تنفذ من خلال منظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية؛

(ج) يجب أن يعد البرنامج بحيث يتضمن عناصر رصد واضحة لتمكين مدير البرنامج من رفع تقرير عن محتوى البرنامج إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة في عام ١٩٩٨ ومن أن يجري عقب ذلك على فترات لا تتجاوز السنة دراسات تقييمية منتظمة لأثر البرنامج.

١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

١٦٣ - وأعرب ممثل نيجيريا عن شكره إلى المجلس التنفيذي لموافقته على إطار التعاون التقني الأول لنيجيريا. وأعرب متحدث آخر عن تقديره للمرونة التي أظهرها المجلس في النظر في الإطار وذكر أنه تم التصدي في المقرر إلى مواطن القلق التي تم الإعراب عنها في المناقشة.

إطار التعاون القطري الأول لجنوب أفريقيا (DP/CCF/SAF/1)

١٦٤ - قدم عدد من الوفود تعليقاتهم على إطار التعاون القطري الأول لجنوب أفريقيا. وذكر أحد الوفود أن الإطار لا يشير إلى استراتيجية الحكومة للنمو والعمالة وإعادة التوزيع، وأن العلاقة بين البرامج غير واضحة. وطلب المتحدث أيضا معلومات عن دور جنوب أفريقيا في جماعة التنمية في الجنوب الأفريقي. وطلب وفد آخر مزيدا من المعلومات عن النتائج التي تم التوصل إليها في دراسة حديثة للبنك الدولي عن تخفيف حدة الفقر في جنوب أفريقيا وكيف يتصل ذلك بعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة. وأعرب المتحدث عن دعمه لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القضاء على الفقر، واقترح أن يكون تركيز البرنامج على المجالات التي تنطوي على استفادة أكيدة. وينبغي أن تشارك الخبرات الوطنية في ذلك إلى أقصى حد ممكن. وطلب متحدث ثالث مزيدا من المعلومات عن آخر التطورات بشأن "بيت الأمم المتحدة" في جنوب أفريقيا.

١٦٥ - ذكر الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جنوب أفريقيا أن إطار التعاون القطري كان أول وثيقة برنامجية تقدم إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التعاون مع جنوب أفريقيا. ويعكس الإطار السياسات المعروضة في برنامج التعمير والتنمية الذي اعتمدته الحكومة في عام ١٩٩٤ واعتمد على الورقات القطاعية والمواضيعية التي تم إعدادها منذ ذلك التاريخ، فضلا عن استراتيجية الاقتصاد الكلي للنمو والعمالة وإعادة التوزيع المعتمدة في عام ١٩٩٦، والتي تم ذكرها في الإطار (انظر DP/CCF/SAF/1، الفقرة ١٥). وأكد على أهمية الحرص على استكمال استراتيجية الاقتصاد الكلي باستراتيجية التنمية البشرية التي أعلنت عنها الحكومة في المناقشات البرلمانية عن الفقر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وذكر أن جنوب أفريقيا مارد اقتصادي في منطقة دون إقليمية. ويساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البلد على إعادة اندماجه في المنطقة عن طريق المشاركة في الجماعة الإنمائية في الجنوب الأفريقي، وذلك مثلا عن طريق الأنشطة المضطلع بها في مجال الحكم، بما في ذلك التقرير المقترح عن التنمية البشرية الإقليمية. وردا على الاستفسار عن علاقة الدراسة الأخيرة للبنك الدولي المتعلقة بتخفيف حدة الفقر في جنوب أفريقيا بعمل برنامج الأمم المتحدة في هذا المجال، قال الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن البرنامج عمل على نحو وثيق مع البنك الدولي وإدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة لوضع دراسة شاملة عن الفقر واللامساواة. وسيركز التقرير عن هذه الدراسة، المبني على ما تم جمعه وتحليله تحت إشراف البنك الدولي من بيانات سابقة حول وضع الفقر، على تأثير السياسات الحكومية على الفقراء. وتقوم في الوقت الراهن لجنة مشتركة بين الإدارات على المستوى الوزاري باستعراض التقرير. وفي هذا السياق، يتم وضع مؤشرات أوسع لقياس جميع جوانب الفقر في البلد. وذكر أن زيادة الجرائم في جنوب أفريقيا يثير قلقا خاصا عند الفقراء. وإن تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إحدى الوسائل المستخدمة للمساعدة على توفير فرص العمل - وهو عنصر رئيسي في القضاء على الفقر. وفيما يتعلق ببيت الأمم المتحدة، ذكر الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن مقر جميع منظمات الأمم المتحدة العاملة في جنوب أفريقيا تقع في بريتوريا في مبنى قدمته الحكومة، باستثناء منظمة العمل الدولية والبنك الدولي. وفي ضوء قرار اتخذته الحكومة بشأن بيت الأمم المتحدة هناك عزم أيضا على توفير مبنى ثان للأمم المتحدة في كيب تاون. وإن مصدر القرار الذي اتخذه الأمين العام لإعلان مبنى بريتوريا بيت الأمم المتحدة الأول ناشئ عن تقديره للمبادرات التي اتخذتها حكومة جنوب أفريقيا والفريق القطري للأمم المتحدة أثناء زيارته الأخيرة للبلد.

١٦٦ - وافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون القطري الأول لجنوب أفريقيا (DP/CCF/SAF/1)، مع التعليقات المقدمة عليه.

إطار التعاون القطري الأول لزمبابوي (DP/CCF/ZIM/1)

١٦٧ - أثنت عدة وفود على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للاتزان والتركيز اللذين تميز بهما إطار التعاون القطري الأول لزمبابوي. وكان الإطار طموحا رغم واقعيته. ومما يستحق الثناء تأكيده على النهج البرنامجي واستخدام التنفيذ الوطني. بيد أنه كان يفضل أن يكون الربط بين النتائج والدروس المستخلصة من التعاون السابق أكثر تحديدا، وتم التماس توضيحات عن استخدام النسبة المئوية المتعلقة بفعالية البرنامج القطري الثالث (انظر DP/CCF/ZIM/1، الفقرة ١٨). وكان يمكن النظر في بعض التجارب السلبية. وكان يمكن أيضا تعزيز وصف الميزة النسبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في شرحه لبعض الأنشطة التي يمكن أن تستفيد منها المنظمات

الأخرى. وتم تخصيص مبلغ قدره ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لمشروع رائد لتحقيق تناسق أكبر في تنفيذ برامج الأمم المتحدة في زمبابوي. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز تكامل أوثق على الصعيد القطري من حيث أماكن العمل المشتركة، والخدمات، ووضع الميزانية، وتقسيم العمالة بالاستناد إلى القوة النسبية. ويتم الترحيب بتعليقات عن التقدم المحرز في هذه المبادرة. وأشار وفد آخر إلى أن إصلاح الخدمة المدنية يجب أن يلقى اهتماما أكبر في زمبابوي. كما ينبغي أن تلقى مواضيع أخرى مشتركة بين القطاعات مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، والمرأة، والحكم، اهتماما أكبر. وأكد أحد المتحدثين على حاجة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى التركيز على بناء القدرات في زمبابوي. ومن المطلوب وضع أولويات محددة تحديدا أكبر.

١٦٨ - وردت نائبة الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في زمبابوي على التعليقات والاستفسارات. وأشارت إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلق لنفسه دورا إيجابيا في إصلاح الاقتصاد الكلي بوصفه شريكا محايدا، فالحكومة هي التي أكدت على الميزة النسبية للمنظمة في هذا المجال. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نحو وثيق مع مؤسسات بريتون وودز وحكومة السويد في القطاع. ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المرحلة الثانية لبرنامج إصلاح الحكومة. وفيما يتعلق بالدراسة المكتبية عن الأثر التمهيدي للمشاريع الممولة في إطار البرنامج القطري الثالث المشار إليه في الفقرة ١٨ من الوثيقة DP/CCF/ZIM/1، لاحظت نائبة الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه في حين أن الدراسة ليست مفصلة للغاية، اتضح منها أن التنفيذ الوطني ناجح في زمبابوي بسبب ملكية الحكومة وضمان الاستدامة، مما أدى إلى نسبة نجاح تصل إلى ٨٠ في المائة. ولم يتم توظيف أي أجنبي في برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واقتصر الأمر على رعايا زمبابوي. وكان الدعم الذي قدمته حكومة السويد محل تقدير، وسبق أن اتخذت خطوات ملموسة لتشكيل فريق قطري موحد للأمم المتحدة. ويعتزم تنظيم معتكف لـ ١٨ منظمة من منظمات الأمم المتحدة و ٧٠ موظفا فيها لمناقشة وضع البرامج والخدمات المشتركة. وسيستعرض المشتركون في المعتكف مشروع تقييم قطري مشترك، تشارك فيه ١٨ منظمة من منظمات الأمم المتحدة الموجودة في زمبابوي، ومن شأن ذلك أن يجعل المشروع وثيقة فريدة. ويجري إنشاء وحدة مشتركة بين الوكالات يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. وأشارت إلى أن منصبها يتحمل مسؤولية إدارة هذا البرنامج، مما سيمكن الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من التأكيد على دوره كممثل مقيم في المسائل المشتركة بين الوكالات، مع ما ينطوي على ذلك من نتائج إيجابية في مجال التعاون. وفي مجال الحكم، يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لـ "الرؤية ٢٠٢٠" وهي مشروع وثيقة للتخطيط الوطني على المدى الطويل. كما أنه يساعد الحكومة على تنمية استخدام شبكة الانترنت، وتشجيع التبادل الحر للمعلومات.

١٦٩ - وافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون القطري الأول لزمبابوي (DP/CCF/ZIM/1) مع التعليقات المقدمة عليه.

٢ - آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

١٧٠ - وافق المجلس التنفيذي على أطر التعاون القطري الأول للبلدان التالية: بالاو (DP/CCF/PAU/1)؛ تايلند (DP/CCF/THA/1)؛ توفالو (DP/CCF/TUV/1)؛ تونغا (DP/CCF/TON/1)؛ جزر سليمان (DP/CCF/SOI/1)؛ جزر مارشال (DP/CCF/MAS/1)؛ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (DP/CCF/DRK/1)؛ ساموا (DP/CCF/SAM/1)؛ سري لانكا (DP/CCF/SRL/1)؛ فانواتو (DP/CCF/VAN/1)؛ الفلبين (DP/CCF/PHI/1)؛ فيجي (DP/CCF/FIJ/1)؛ كيريباتي (DP/CCF/KIR/1)؛ ماليزيا (DP/CCF/MAL/1)؛ ملديف (DP/CCF/MDV/1)؛ ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة) (DP/CCF/FSM/1)؛ نيبال (DP/CCF/NEP/1)؛ نيوي (DP/CCF/NIU/1).

١٧١ - ووفقا لطلب خطي تقدم به خمسة أعضاء من مجلس الإدارة، نظر المجلس في أطر التعاون القطري لكمبوديا (DP/CCF/CMB/1) وباكستان (DP/CCF/PAK/1).

إطار التعاون القطري الأول لكمبوديا (DP/CCF/CMB/1)

١٧٢ - تناول العديد من الوفود الكلمة لدعم إطار التعاون القطري الأول لكمبوديا (DP/CCF/CMB/1). وأفادوا بأن الوثيقة كانت شاملة، وواضحة ومحررة تحريرا جيدا، ومفصلة، ومركزة تركيزا جيدا، وتشتمل على أفكار طيبة. ولوحظ وجود تعاون فعلي على الصعيد القطري عند إعداد الإطار. وشكر المتحدثون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنظيم الاجتماع غير الرسمي بشأن إطار التعاون القطري الذي عقد خلال الدورة، والذي مكنهم من توضيح مسائل كانت لديهم أسئلة بشأنها. ولاحظ وفد مؤيدا التركيز على الجماعات المهمشة والمساعدة الانتخابية في إطار التعاون القطري. وأشار متحدثون آخرون إلى التعاون مع البرنامج الإنمائي فيما يتصل بمرحلة البلد الانتقالية، وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها، والحماية الاجتماعية والاستدامة البيئية. ولاحظ متحدث أن التخفيف من حدة الفقر هو أهم عنصر في إطار التعاون القطري، وأن وجود البرنامج الإنمائي حيوي، بما في ذلك ما يتصل بالأمن وإنشاء بيئة ممكنة. وتناول الكلمة العديد من المتحدثين الآخرين لتسليط الضوء على مختلف جوانب دور البرنامج الإنمائي في كمبوديا واعتبروه مناسبا ومفيدا. وأشار وفد إلى أن ضرورة تطبيق استراتيجية لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، المسماة "تحديد معالم القرن الحادي والعشرين: إسهام التعاون الإنمائي"، في التعاون مع كمبوديا. ولاحظ رئيس المجلس أن الفريق القطري بكمبوديا قد شارك في المناقشات خلال الدورة الأخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وشكر مدير البرنامج المساعد ومدير المكتب الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ للمجلس التنفيذي تعليقاته وذكر أن البرنامج الإنمائي سينفذ الاقتراحات التي تقدمت بها الوفود.

١٧٣ - واعتمد المجلس التنفيذي إطار التعاون القطري الأول لكمبوديا (DP/CCF/CMP/1)، مشفوعا بالتعليقات الواردة بشأنه.

إطار التعاون القطري الأول لباكستان (DP/CCF/PAK/1)

١٧٤ - تناول الكلمة متحدثون عديدون للإعراب عن تقديرهم لإطار التعاون القطري الأول لباكستان. ولاحظوا أن الوثيقة كانت واضحة، وتتسم بالطابع التحليلي ومحررة تحريرا جيدا، وتظهر أن البرنامج الإنمائي قام بتعاون مثالي في ذلك البلد. ولاحظ العديد من المتحدثين أنهم تلقوا تعليقات مؤاتية من سفاراتهم بإسلام أباد. واعتبر دور الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي في مجال التنسيق ممتازا. واعتبر أن للبرنامج الإنمائي ميزة نسبية في المجالات الرئيسية التي ينصب عليها الحكم، لا سيما في بناء القدرة لدى المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية. كما شُدد على أهمية عنصر نوع الجنس. وأشار أحد الوفود إلى برنامج العمل الاجتماعي بصفته برنامجا له نتائج إيجابية، وينبغي الاستمرار فيه. ويتماشى البرنامج الشامل مع الأولويات الوطنية ويشدد على استخدام التنفيذ في الميدان الوطني.

١٧٥ - وأثير العديد من التساؤلات، بما في ذلك المجالات الرئيسية التي ينصب عليها الحكم ونوع الجنس، وتلك التي تتصل بالحالة القانونية للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية وإذا ما كان البرنامج الإنمائي نفسه يقوم بتنفيذ برامج في البلد.

١٧٦ - وأقر ممثل باكستان بتلقي مساعدة البرنامج الإنمائي على مر السنين. وذكر أن إطار التعاون القطري قد أُعد من خلال عملية تفاعلية بالمواءمة مع خطة البلد الخماسية التاسعة. ويرتبط مكون نوع الجنس ارتباطا وثيقا بمنهاج عمل بيجينغ. ولاحظ أن المنظمات غير الحكومية في المجتمعات المحلية اضطلعت بدور رئيسي في أنشطة البرنامج. وأضاف أن المناخ القانوني الحالي يشجع على عمل تلك المنظمات. وذكر في الختام أن دعم البرنامج الإنمائي لعملية فريق الحوار المحلي بصفته مكملا لعمل المجمع الباكستاني، يحظى بالتقدير الكبير.

١٧٧ - ورد الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي بباكستان على الملاحظات المقدمة. وذكر أن البرنامج الإنمائي قد دعم حوارا وطنيا تناول دور المنظمات غير الحكومية في باكستان وأن هناك تعاونا كاملا مع المنظمات غير الحكومية. وأضاف أن الحكومة بصدد إعادة النظر في إطار العمل التنظيمي للمنظمات غير الحكومية. وأشار أيضا إلى أن التوقعات الحالية المنتظرة من منظمات المجتمع المدني تزيد عن قدرتها الراهنة. إن العديد من المانحين والحكومة ينتظرون من المنظمات غير الحكومية أداء العديد من الأنشطة. وبالتالي فثمة حاجة ملحة إلى بناء القدرة في ذلك المجال.

١٧٨ - وبالنسبة إلى مجال العمل الرئيسي في البرنامج، شدد على أن الأنشطة تجري في سياق المخصصات المتواضعة المتعلقة بالرقم المستهدف لتوزيع الموارد الأساسية. ذلك أن مجالي الحكم ونوع الجنس يشكلان بالتأكيد عناصر هامة في البرنامج، ترتبط ببعضها ارتباطا وثيقا. وقد دعم البرنامج الإنمائي العمليات الانتخابية الأخيرة، بما في ذلك تقديم منح إلى منظمات غير حكومية تعمل في مجال توعية النساء بحقهن في التصويت. ولاحظ أن اللجنة الوطنية المكلفة بإنفاذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة قدمت أخيرا تقريرها، وتعكف الحكومة في الوقت الحاضر على استعراض التوصيات الواردة فيه. أما برنامج المجال

الثالث، موارد الرزق المستدامة، فقد نفذ أساسا على مستوى المجتمع المحلي، لا سيما في شمال باكستان، حيث يعمل زهاء ٥٠ في المائة من مجندي المجتمع المحلي من النساء.

١٧٩ - ولاحظ الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي أن الرد على التنفيذ الوطني في باكستان كان عمليا. وقد اعتبرت الإدارة الوطنية للبرامج أساسية من أجل تعاون إنمائي ناجح، فتم إدراجها بالتالي في جميع البرامج. على أن الحكومة احتفظت بحقها في أن تطلب من البرنامج الإنمائي، أو من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أو من وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة دعم تنفيذ البرامج عند الاقتضاء.

١٨٠ - ووافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون القطري الأول لباكستان (DP/CCF/PAK/1)، مع التعليقات الواردة بشأنه.

١٨١ - وتناول الكلمة الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة، إثر إقرار الإطار، فشكر للمجلس التنفيذي والبرنامج الإنمائي دعمهما وتفهمهما. وأشار إلى أن بلاده تواجه تحديا صعبا في ميدان التنمية، نظرا إلى حجم سكانها، الذي هو من بين أضخمها في آسيا. وأثنى على تفاني موظفي البرنامج الإنمائي العاملين بباكستان وبالمقر. وخلص إلى القول إن حكومة بلاده تعتقد أن الإطار نموذجي لا سيما بالنسبة إلى البلدان ذات الظروف المشابهة.

٣ - أوروبا ورابطة الدول المستقلة

١٨٢ - صادق المجلس التنفيذي على أطر التعاون القطري الأول للبلدان التالية: الاتحاد الروسي (DP/CCF/RUS/1)؛ أذربيجان (DP/CCF/AZE/1)؛ أرمينيا (DP/CCF/ARM/1*)؛ أوكرانيا (DP/CCF/UKR/1)؛ بلغاريا (DP/CCF/BUL/1)؛ تركمانستان (DP/CCF/TUK/1)؛ جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (DP/CCF/MCD/1)؛ جورجيا (DP/CCF/GEO/1)؛ سانت هيلينا (DP/CCF/STH/1)؛ سلوفينيا (DP/CCF/SVN/1)؛ مالطة (DP/CCF/MAT/1).

١٨٣ - كما وافق المجلس التنفيذي على تمديد البرنامج القطري الخامس لألبانيا (DP/CP/ALB/5/EXTENSION.I).

١٨٤ - وذكرت متحدثة باسم أحد الوفود أن العديد من برامج البرنامج الإنمائي في المنطقة متشابهة في محتواها ونهجها. ففي مجال بناء القدرة، تود حكومتها أن ترى مزيدا من الروابط بين تعزيز المؤسسات الديمقراطية والمجتمع المدني. ورحبت بالدعم المقدم من أجل النهوض بأوضاع المرأة ولكنها اعتبرت أنه من غير الواضح إذا كان للبرنامج الإنمائي ميزة في هذا المجال، بالمقارنة مع المانحين الآخرين. ولاحظت وجود تشديد مفرط على تعبئة موارد تقاسم الكلفة، وأنه على البرنامج الإنمائي إيجاد دور واضح في المنطقة.

١٨٥ - ورد مدير البرنامج المساعد والمدير الإقليمي لمكتب أوروبا ورابطة الدول المستقلة أن البرنامج الإنمائي يعمل في مجال بناء القدرة ومع المجتمع المدني. ولفت انتباه المجلس التنفيذي إلى البرنامج الإقليمي الأول لأوروبا

ورابطة الدول المستقلة، الذي وافق عليه المجلس في دورته العادية الثانية عام ١٩٩٧، والذي شدد على الديمقراطية والتنمية والمشاركة. وأضاف أن البرنامج الإنمائي يعمل مع البرلمانات والمؤسسات الديمقراطية الأخرى. ورغم الموارد المتواضعة المخصصة للمنطقة، والبرنامج الإنمائي ممتن لها، فقد أنجز الكثير. ودعا المانحين إلى الإسهام في أهداف البرامج التي تحددها فرادى الحكومات عن طريق البرنامج الإنمائي بصفته جهة الوصل.

إطار التعاون القطري الأول ليوغوسلافيا (DP/CCF/YUG/1)

١٨٦ - ألقى مدير البرنامج المساعد ومدير المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة بيانا أمام المجلس التنفيذي عن إطار التعاون القطري الأول ليوغوسلافيا. وتتضمن الوثيقة معلومات عن العملية الاستشارية التي جرت في البلد وعملية تبادل المعلومات في إطار البرنامج الداخلي التابع للبرنامج الإنمائي. وقد أدت كلتا العمليتين إلى استهلاك وقت طويل بين بداية مناقشة البرنامج واستعراض المجلس له. ومن رأي البرنامج الإنمائي، أن نقاط تركيز البرنامج وأنشطته محكمة الأهداف. على أن المرحلة الانتقالية التي تشهدها المنطقة لها حركيتها الخاصة بها وتتغير الأولويات بسرعة، بما في ذلك دور المجتمع المدني. ولذلك، سيتطلب تطوير برنامج متناسب مع دور أكبر للمجتمع المدني شيئا من الوقت. وسيعرض البرنامج الإنمائي على المجلس في موعد لاحق إطارا أكثر تركيزا يشدد على قدرة البلد الداخلية حتى تكون جزءا من الحوار الإنمائي الوطني.

١٨٧ - وأبلغ مدير البرنامج المساعد مجلس الإدارة أيضا أن المكتب الإقليمي كان نشطا في تطوير وثائق السياسة العامة التي أعدها فنيون في المنطقة تناولت مسائل تسهم في حوار السياسة العامة الإنمائية. ووُزع خلال الدورة تقرير بعنوان "تقلص دور الدولة: الحكم والتنمية البشرية المستدامة"، يشدد على اقتصادات التحول في المنطقة.

١٨٨ - وأخطر الرئيس المجلس التنفيذي أنه وزعت رسالة موقعة من الممثلين الدائمين للبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وسلوفينيا وكرواتيا.

١٨٩ - ووافق المجلس التنفيذي على إرجاء النظر في إطار التعاون القطري الأول لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (DP/CCF/YUG/1).

٤ - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٩٠ - وافق المجلس التنفيذي على الأطر الأولى للتعاون القطري للبلدان التالية: الأرجنتين (DP/CCF/ ARG/1)؛ أنغيلا (DP/CCF/ANL/1)؛ أوروغواي (DP/CCF/URU/1)؛ البرازيل (DP/CCF/BRA/1)؛ بربادوس (DP/CCF/BAR/1)؛ بيرو (DP/CCF/PER/1)؛ ترينيداد وتوباغو (DP/CCF/TRI/1)؛ جامايكا (DP/CCF/JAM/1)؛ جزر فرجن البريطانية (DP/CCF/BVI/1)؛ الجمهورية الدومينيكية (DP/CCF/DOM/1)؛ دومينيكا (DP/CCF/DMI/1)؛ سانت فنسنت وجزر غرينادين (DP/CCF/STV/1)؛ سانت لوسيا (DP/CCF/STL/1)؛ السلفادور (DP/CCF/ELS/1)؛ شيلي (DP/CCF/CHI/1)؛

غرينادا (DP/CCF/GRN/1)؛ غيانا (DP/CCF/GUY/1)؛ فنزويلا (DP/CCF/VEN/1)؛ كوبا (DP/CCF/CUB/1)؛ المكسيك (DP/CCF/MEX/1)؛ هندوراس (DP/CCF/HON/1).

١٩١ - ووفقا لطلب خطي من أعضاء المجلس التنفيذي الخمسة، ناقش المجلس التنفيذي الإطار الأول للتعاون القطري لبيرو (DP/CCF/PER/1).

١٩٢ - ووافق المجلس التنفيذي أيضا على تمديد البرنامج القطري الثالث لأنتيغوا وبربودا (DP/CP/ANT/3/ Extension I)؛ وتمديد البرنامج القطري الثالث لجزر كايمان (DP/CP/CAY/3/Extension I)؛ وتمديد البرنامج القطري الخامس لكوستاريكا (DP/CP/COS/5/Extension I)؛ وتمديد البرنامج القطري الخامس لباراغواي (DP/CP/PAR/5/Extension I)؛ وتمديد البرنامج القطري الثالث لسانت كيتس ونيفيس (DP/CP/STK/3/ Extension I)؛ وتمديد البرنامج القطري الثالث لجزر تركس وكايكوس (DP/CP/TCI/3/Extension I).

١٩٣ - وطلب نائب مدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى المجلس التنفيذي أن ينظر في ارجاء الموافقة على الإطار الأول للتعاون القطرير لمونتسيرات (DP/CCF/MOT/1) وأن يوافق على وضع مجموعة من مساعدات الطوارئ، تمول، في حدود الاعتمادات المخصصة، في إطار البند ١-١-٣ من هدفي تخصيص الموارد من الأموال الأساسية، نظرا لأن مونتسيرات توجد في ظروف خاصة. كذلك وجه نائب المدير الانتباه إلى الحاجة إلى إعادة النظر في مركز مونتسيرات كمساهم صافي عند النظر في إطار التعاون القطري. وقد استشيرت، بشكل كامل، كل من حكومة مونتسيرات وحكومة المملكة المتحدة في هذا الشأن.

١٩٤ - ووافق المجلس التنفيذي على إرجاء النظر في الإطار الأول للتعاون القطري لمونتسيرات وأيد تقديم مساعدة طوارئ، تمول في إطار البند ١-١-٣ من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية.

١٩٥ - وشدد أحد الوفود على الخراب الشديد الذي أصاب مونتسيرات وشكر المجلس التنفيذي على تدابير الإغاثة في حالات الطوارئ المتخذة في إطار البند ١-١-٣ من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية. واقترح إعادة النظر في مركز مونتسيرات كمساهم صافي. نظرا لأنها الآن في حالة إنمائية خاصة. وتتعاون الجماعة الكاريبية الآن مع حكومة مونتسيرات. ومن المؤمل أن يقوم المجلس التنفيذي بتعديل الإطار والموافقة عليه في المستقبل القريب.

١٩٦ - وأعرب وفد آخر عن تأييده للإطار وإن وافق في الوقت نفسه على معقولية قرار إرجاء الموافقة عليه.

إطار التعاون القطري الأول لبيرو ((DP/CCF/PER/1))

١٩٧ - علّقت وفود عديدة على أن الإطار الأول للتعاون القطري لبيرو لا يتضمن تركيزا كافيا وأن شرح دور وعناصر تقاسم التكاليف منع أطراف ثالثة يحتاج إلى مزيد من الإيضاح، بما في ذلك كيف يختلف تقاسم التكاليف مع أطراف ثالثة عن تقاسم التكاليف الحكومي. وينبغي إضافة شرح إضافي لكيفية رصد وتقييم البرنامج. وطلب

أحد الوفود معلومات أكثر عن جوانب عديدة للإطار، بما في ذلك تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع البنك الدولي، وطبيعة الدعم المقدم لتحديث الدولة. وعما إذا كانت جميع الأنشطة الواردة في البرنامج تتماشى مع ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واستفسر وفد آخر عما إذا كانت مسائل المرأة عولجت بشكل مناسب في البرنامج.

١٩٨ - وأشار ممثل بيرو إلى أن الإطار كان نموذجا واضحا لاتخاذ تدابير محددة في إطار المجالات العريضة ذات الأولوية، مثلا، في مجالات الحكم الجيد والبيئة، بما في ذلك من خلال برنامج بناء القدرات في جدول أعمال القرن ٢١. وأكد على أن البرنامج سيجري رصده وتقييمه بشكل مناسب.

١٩٩ - وأكد نائب مدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي كان قد خدم قبل ذلك ممثلا مقيما لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيرو، على الأحوال الصعبة التي هيأتها المنازعات الداخلية التي كانت سمة الحياة في ذلك البلد حتى وقت قريب. وحث المجلس التنفيذي على النظر في الإطار الأول للتعاون القطري في هذا السياق. واستجابة لأحد الاستفسارات التي قدمت، أشار إلى أن وجود أي غموض في الوثيقة ليس له صلة بحجم الموارد المخصصة للبرنامج. واستجابة للاستفسارات التي أثيرت بشأن طبيعة تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيرو، كرر ما شرح في الإطار، من أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كان الوصلة الأولى في "حلقة استراتيجية"، قام فيها، أولا، بتقديم مشورة تقنية بشأن تصميم الأطر والاستراتيجيات القانونية، ثم ساعد في إنشاء أدوات للإدارة. فمثلا، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في عملية التحويل إلى القطاع الخاص، التي تضمنت بيع أو تصفية أكثر من ١٥٠ مشروعا خاصا في بيرو، بالمساعدة في تنفيذ العملية مع مشاركين أخر، بما في ذلك مصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وتلخص دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجمع بين الخبراء الاستشاريين والشركات في تحالف مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وجاء التمويل من عدد من مصادر أخرى، بما في ذلك الحكومة والبنك الدولي، والبرامج الثنائية. وأكد على الميزة النسبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة وكذلك مع البرامج الثنائية. وفي مجال المرأة الذي يحظى بتركيز خاص، ما فتئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم الدعم إلى "وزارة النهوض بالمرأة والتنمية الاجتماعية" الجديدة، كما يعمل مع السلطات الأخرى التي ستقدم المشورة لتسهيل وتحسين مركز المرأة في بيرو. وتشمل الأنشطة في مجالي التركيز الخاصين بالبيئة والموارد الطبيعية بناء المؤسسات من أجل جهود الحفاظ والإصلاح ودعم المبادرات الوطنية التي تهدف إلى الامتثال للاتفاقات الدولية.

٢٠٠ - وأكد أحد الوفود على الحاجة إلى تعريف صناديق التمويل المشترك بشكل أوضح، بوصفها هذا، في الإطار. وأكد وفد آخر على حاجة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الالتزام بولايته رغما عن الحجم الكبير من الموارد التي تديرها في بيرو.

٢٠١ - وقد رد نائب مدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأن المساهمات الثنائية استُخدمت بالفعل في جهود تعاونية وإن كان ينبغي أن تحدد بوضوح. وقد أتاح قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإدارة الموارد غير الأساسية البلد من إحراز تقدم في مجالات كثيرة ولم يدفع المنظمة إلى الخروج عن

ولايتها. وأكد على أن نفس المساءلة والمعايير المطبقة على إدارة الموارد غير الأساسية تطبق أيضا على إدارة الموارد غير الأساسية. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم العملية الإنمائية في بيرو، وخاصة في مرحلة ما بعد المنازعات، وهو يعمل بشكل وطيد في ولاية التنمية البشرية المستدامة.

٢٠٢ - ووافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون القطري الأول لبيرو (DP/CCF/PER/1)، مع التعليقات التي أدلى بها بشأنه.

٥ - الدول العربية

٢٠٣ - وافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون القطري الأول لكل من: الأردن (DP/CCF/JOR/1)؛ والإمارات العربية المتحدة (DP/CCF/UAE/1). والجمهورية العربية السورية (DP/CCF/SYR/1)؛ وجيبوتي (DP/CCF/DJI/1)؛ والسودان (DP/CCF/SUD/1)؛ والكويت (DP/CCF/KUW/1)؛ ومصر (DP/CCF/EGY/1)؛ والمملكة العربية السعودية (DP/CCF/SAU/1)؛ واليمن (DP/CCF/YEM/1).

٢٠٤ - ووافق المجلس التنفيذي أيضا على تمديد البرنامج القطري الخامس للجماهيرية العربية الليبية (DP/CP/LIB/5/EXTENSION I).

إطار التعاون الإقليمي الأول للدول العربية (DP/RCF/RAS/1)

٢٠٥ - قدم المدير الإقليمي بالنيابة للمكتب الإقليمي للدول العربية إطار التعاون الإقليمي الأول للدول العربية (DP/RCF/RAS/1). وذكر أن الهدف الأساسي الذي يحرك الإطار هو توسيع نطاق البيئة التي تمكن من تحقيق التنمية البشرية المستدامة في المنطقة، مع التركيز بصفة خاصة على القضاء على الفقر. ويحظى الإطار بدعم إقليمي صلد، نتيجة لعملية الحوار والمشاورات المستفيضة حول السياسات مع الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية في المنطقة، والمؤسسات المالية، وهيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجنتان الإقليميتان اللتان تغطيان البلدان في منطقة الدول العربية. ويعكس تصميم الإطار الدروس الموضوعية والتنفيذية المستخلصة من أربع مجموعات من عمليات التقييم والتقدير، بما في ذلك نتائج التقييم الذي أجراه مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي لعام ١٩٩٦ للبرامج العالمية والأقاليمية والإقليمية (البرامج العالمية والأقاليمية والإقليمية: تقييم الأثر).

٢٠٦ - ومن الحقائق المهيمنة في مجال التنمية في المنطقة ركود معدل الناتج المحلي الإجمالي، مما يقوض قدرة المنطقة على النهوض بالتنمية البشرية المستدامة والقضاء على الفقر. وقد استجاب الإطار للتحديات الماثلة في المنطقة عن طريق نهج ذي شقين: دعم النمو الاقتصادي بوصفه محرك التنمية البشرية، وتعزيز جهود المنطقة الرامية إلى تحقيق تنمية بشرية مستدامة. ويركز الإطار على إنشاء أوجه تآزر تفضي إلى التنمية البشرية المستدامة وعلى بناء قدرات مؤسسات المنطقة ونظمها ذات الأهمية الحيوية للتنمية البشرية. وستقدم التفاصيل الكاملة المتعلقة بتنفيذ الإطار إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى عام ١٩٩٨.

٢٠٧ - وقد حدد المدير الإقليمي بالنيابة الملامح الرئيسية للإطار: وهي الاستراتيجية الإقليمية للقضاء على الفقر؛ والمشاركة مع صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات؛ والمشاركة مع البنك الدولي والاتحاد الأوروبي ومصرف الاستثمار الأوروبي؛ وإعطاء الأولوية للتنفيذ على الصعيد الوطني؛ وإقامة الصلة مع البرامج الفرعية الأحد عشر المخططة التابعة لإطار التعاون العالمي؛ والعمل بالتنسيق مع البرامج القطرية لمنطقة الدول العربية؛ وإضفاء الطابع اللامركزي على إدارة البرنامج بنقلها إلى الميدان، جنبا إلى جنب مع تعزيز آليات التقييم.

٢٠٨ - وأعرب كثير من الوفود عن تأييدهم لإطار التعاون الإقليمي للدول العربية. وأعرب المتحدثون عن تقديرهم، على وجه التحديد، لإدراج التعاون مع اللجان الإقليمية، وتنفيذ ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالسياسات، والدعم الراسخ للنمو الاقتصادي في المنطقة، بما في ذلك التجارة والتحويل إلى القطاع الخاص. وركز أحد الوفود على التعاون مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأعمال المتعلقة بحوض نهر النيل بوصفهما جزأين هامين من البرنامج الإقليمي. وطلب أحد المتحدثين مزيدا من المعلومات عن الصلة مع أنشطة التنمية الاجتماعية، وخاصة القضاء على الفقر، وعن إدراج مشاريع تستهدف تحديدا أقل البلدان نموا، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وطُلبت أيضا معلومات عن التمويل الجزئي في المنطقة، وطلب أحد الوفود معلومات عن مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالفوارق بين الجنسين في أوجه النشاط الرئيسية.

٢٠٩ - ورد المدير الإقليمي بالنيابة على التعليقات المطروحة وأجاب على الأسئلة المثارة. فذكر أن ركود النمو الاقتصادي في المنطقة مشكلة خطيرة، وأن التنبؤات ليست مشجعة تماما، وأن هذا هو السبب في التركيز على القطاع الاقتصادي في الإطار. ولاحظ أن الإطار هو نتاج عامين من المشاورات مع الخبراء الوطنيين. وهناك بعض من أقل البلدان نموا في المنطقة يشملها المكتب الإقليمي للدول العربية. وثمة برامج محددة توجه إلى أقل البلدان نموا، بما في ذلك برامج الائتمان الجزئي. وعلى الرغم من أن الإطار لا يتضمن برامج محددة فيما بين بلدان الجنوب، فإن منطق الإطار يقوم على التعاون المشترك بين الأقطار واستخدام الخبرة الإقليمية. ويجري تنفيذ المشاريع المضطلع بها في إطار التمويل الجزئي في البحرين والمغرب واليمن في سياق الأنشطة الرائدة. وفيما يتعلق بمراعاة الاعتبارات المتعلقة بالفوارق بين الجنسين في أوجه النشاط الرئيسية، أوضح أن النساء يأتين على رأس المستفيدين من البرنامج الإقليمي، بما في ذلك عن طريق برامج الأمن الغذائي ودعم المنظمات النسائية غير الحكومية، وبوصفهن يمثلن أغلبية متلقي الائتمانات الصغيرة. وهناك مثال آخر هو مركز تدريب المرأة العربية في تونس، الذي يؤدي دورا رئيسيا في إعداد التقارير المتعلقة بالتنمية البشرية الوطنية عن طريق قيامه بجمع البيانات الإحصائية.

٢١٠ - ووافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون الإقليمي الأول للدول العربية (DP/RCF/RAS/1).

باء - إطار التعاون العالمي

٢١١ - قدم المدير العام المساعد ومدير مكتب سياسات التنمية إطار التعاون العالمي الأول المنقح (DP/GCF/1/Rev.1).

٢١٢ - ورحب كثير من الوفود بإطار التعاون العالمي المنقح بوصفه تحسينا للصيغة السابقة (DP/GCF/1). وأشاروا إلى أنه قد عالج الشواغل التي أعربت عنها الوفود في الدورات السابقة. وذكر بعض المتحدثين أنه برغم استعدادهم للموافقة على البرنامج العالمي فإنه لا يزال واسع النطاق أكثر من اللازم، ويمكن تركيزه بدرجة أكبر. وقالوا إن وضع مقاييس ومؤشرات، تشمل جميع البرامج الفرعية، أمر لا غنى عنه لنجاح البرنامج. وتم التشديد على الحاجة إلى التركيز في مجالي الحكم ومراعاة الفوارق بين الجنسين، وعلى وجوب رصد التمويل عن كثب. وذكر أحد المتحدثين أنه في هذا الوقت الذي يتصف بمحدودية الأموال المتاحة ينبغي دعم البرامج الإقليمية والقطرية وليس المبادرات العالمية. واقترح متحدث آخر دورة تخطيط لموارد الإطار العالمي وزيادة مشاركة الممثلين المقيمين في عملية الاستعراض. وشدد كثير من الوفود على ضرورة استمرار الحوار مع نشوء الإطار، لا سيما فيما يتعلق بتطوير المؤشرات. وأعرب أحد الوفود عن أسفه لتأخر استلامه للوثيقة مما يشكل انتهاكا للقواعد التي وضعتها الجمعية العامة والتي وضعها المجلس التنفيذي في نظامه الداخلي. ولاحظ الوفد نفسه أنه برغم استعداده للموافقة على البرنامج بصفة استثنائية، فإنه لا يزال يتشكك في النتائج التي يمكن تحقيقها نظرا لوجود بلبلة بشأن الأهداف المطلوب تحقيقها وللافتقار إلى أولويات محددة. ولاحظ أحد المتحدثين أن مجال تركيز هذا البرنامج الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيكون موضع حلقة عمل تُعقد إبان الأسبوع المقبل.

٢١٣ - وشددت الوفود على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ينبغي أن يظهر ميزته النسبية في هذا البرنامج وألا يُحدث ازدواجا في عمل الشركاء الآخرين في مجال التنمية. وذكر أن إدراج نتائج المؤتمرات العالمية الدولية له أهمية خاصة، لا سيما فيما يتعلق بدعم المبادرات المتخذة على المستوى القطري. وذكر أحد الوفود أن استراتيجية لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المعنونة "تشكيل القرن الحادي والعشرين: مساهمة التعاون الإنمائي"، ينبغي أن تطبق على الإطار العالمي. وينبغي إيجاد صلة بين البرامج العالمية والإقليمية.

٢١٤ - وأيدت بلدان البرنامج، بما في ذلك المجموعة الأفريقية، أعمال البرنامج العالمي وذكرت أمثلة إيجابية على الأثر الذي أحدثه في بلدانها.

٢١٥ - ولوحظ أن التعاون التقني في الأنشطة التي تجري فيما بين البلدان النامية سيُمول في إطار بند مستقل من الميزانية وليس عن طريق البرنامج العالمي.

٢١٦ - وذكر أحد المتحدثين أن قائمة أنشطة البرنامج العالمي التي وزعت في الدورة كان ينبغي أن توزع قبل عقد الدورة. وقال إن وفده يطلب في هذا الصدد أن تتضمن التقارير المرحلية المتعلقة بالبرنامج العالمي قائمة كاملة بالأنشطة. وطلب أيضا إجراء استعراضات سنوية لتنفيذ البرنامج، واقترح بعض المتحدثين أن يُجري المكتب التنفيذي استعراضا في دورته السنوية عام ١٩٩٨، بينما نادى البعض الآخر بإجراء استعراض مشترك، يشترك فيه صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨. واستجابة لذلك، ذكر الرئيس أن المكتب سيستعرض الخيارات المقترحة فيما يتعلق باستعراض البرنامج العالمي.

٢١٧ - ورد المدير العام المساعد على التعليقات والأسئلة التي طرحتها الوفود، فسلم بأن قائمة الأنشطة المضطلع بها في إطار البرنامج العالمي كان ينبغي أن تدرج في الوثيقة. ولاحظ تنوع المنتجات المنبثقة من البرنامج العالمي، كما ذكر أنه تم تكوين مجموعة من المشاركات، وأقيمت صلات طيبة بين مجال مراعاة الفوارق بين الجنسين ومجالي الحكم والبيئة. وأكد أنه سيولى مزيدا من الاهتمام إلى مؤشرات الأداء. وثمة مهمة أساسية تتمثل في وضع مقاييس ومؤشرات لكل من الجنسين، بما في ذلك عن طريق التعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وأشار الى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة والبنك الدولي بصدد مؤشرات القضاء على الفقر، وأن توثيق التعاون مع المانحين سيكون أمرا موضع ترحيب.

٢١٨ - ووافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون العالمي الأول المنقح (DP/GCF/1/Rev.1)، مع التعليقات المقدمة بشأنه. وسوف يستعرض الإطار في عام ١٩٩٨، مع إدراج المؤشرات وقائمة الأنشطة، فضلا عن دراسة العلاقة بين البرنامجين الإقليمي والعالمي.

جيم - مناقشة عامة لأطر التعاون القطري

٢١٩ - عقب مناقشة أطر التعاون القطري في كل منطقة، أجرى المجلس التنفيذي مناقشة عامة بشأن عملية استعراض الأطر. وشددت عدة وفود على الحاجة الى تعزيز عنصر الرصد والتقييم في الأطر، بما في ذلك مؤشرات الأداء وتحسين استخدام الدروس المستفادة. وذكرت الوفود أن عملية الاستعراض التي تجري في منتصف المدة، والتي تأمل أن تجري بصورة أكثر توازنا على مدى الدورات، ينبغي أن تتضمن استعراضا لعنصر الرصد والتقييم في الأطر. ذلك أن الأطر التي تتضمن التدابير المتعلقة بالأداء قد تبين أنها مفيدة جدا.

٢٢٠ - وأشار بعض المتحدثين الى تباين نوعية الأطر، مما يؤدي الى صعوبة تحديد طابع المساهمة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التنمية في بلدان معينة. وطلب أحد الوفود زيادة الشفافية في عملية البرمجة في البرنامج الإنمائي. ولاحظ هذا المتحدث أن الأنشطة الواردة في بعض الأطر المعروضة على المجلس التنفيذي كي يوافق عليها في الدورة العادية الثالثة قد بدأ تنفيذها بالفعل. وتم التشديد على ضرورة أن يوفر لأعضاء المجلس وقت كاف لاستعراض الأطر استعراضا شاملا والحصول على تعليقات من سفاراتهم في البلدان قيد الدراسة. وذكر أن توفر الوثائق على شاشة الإنترنيت قد يسّر العملية الى حد ما، غير أن كبر عدد الأطر المقدمة الى المجلس لدراستها في الدورة العادية الثالثة قد أثار مصاعب في عملية الاستعراض. واقترح تعميق اشتراك المجلس في جوهر أطر التعاون القطري، كما اقترح زيادة إشراك ممثلي المانحين على المستوى القطري. وأعرب عن التأييد لمواصلة عقد جلسات الإحاطة الإعلامية للممثلين المقيمين الزائرين أثناء دورات المجلس. كما تعد الزيارات الميدانية التي يقوم بها المجلس طريقة ممتازة لمعرفة المزيد عن البرامج التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ويجب زيادة الإفادة من النتائج التي تتوصل إليها المناقشات المتعلقة بأطر التعاون القطري أثناء دورات المجلس، لا سيما لتحديد ما إذا كان لتلك التعليقات أثر على الأطر. ويمكن إجراء مناقشات مشتركة، على أساس تجريبي، للبرامج التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. ويجب تنسيق دورات البرمجة في المنظمات

الثلاث، خاصة في ضوء اقتراح الأمين العام بأن يكون هناك إطار للمساعدة الإنمائية تابع للأمم المتحدة في كل قطر. وأعرب عن التأييد لاستمرار عقد الاجتماعات مع أفرقة الأقطار، كل على حده، في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على النحو الذي رتّب في عام ١٩٩٧. وأعرب أحد المتحدثين عن تأييده لأطر التعاون القطري التي اعتمدها المجلس في منطقة افريقيا، ولا سيما أطر البلدان الناطقة بالبرتغالية.

٢٢١ - وطلب الرئيس إلى المدير العام، بوصفه القائم بعقد اجتماعات اللجنة التنفيذية للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة، أن يبدأ تنسيق الاستعراضات المشتركة المقدمة إلى المجالس التنفيذية لوكالات الصناديق والبرامج.

٢٢٢ - وذكر المدير العام المساعد ومدير مكتب سياسات التنمية أن تعليقات أعضاء المجلس التنفيذي على عملية البرمجة ستؤخذ بعين الاعتبار. ولاحظ أن ترتيبات البرمجة الراهنة لم تتبع إلا منذ عام واحد فقط، وأن الأمر سيستغرق وقتا قبل أن تعمل على النحو المتوقع. وسيجري تناول بعض المسائل التي أشار إليها المجلس في سياق حلقة العمل المعنونة "التركيز في إطار التركيز" التي ستعقد في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وشدد أيضا على أنه قد أوعز إلى المكاتب الإقليمية بإنشاء الآليات السليمة للرصد والتقييم في أطر التعاون القطري.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

سابعا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية

ألف - تنفيذ الترتيبات المتعلقة بخدمات الدعم التقني ورصدها

٢٢٣ - عرض نائب المدير التنفيذي (البرنامج) بند التقرير عن الترتيبات المتعلقة بخدمات الدعم التقني التي اتخذها الصندوق على النحو الذي وردت به في الوثيقة DP/FPA/1997/16. وقد أذن المجلس التنفيذي في مقرره ٣٤/٩٥ باعتماد مبلغ ١٠٧ ملايين دولار لتنفيذ نظام خدمات الدعم التقني على مدى فترة السنوات الأربع ١٩٩٦ ١٩٩٩، ويشمل ذلك إنشاء ما مجموعه ثمانية من أفرقة الدعم القطرية وعددا من الوظائف المتخصصة لخدمات الدعم التقني في مقار وكالات الأمم المتحدة الأخرى وفي اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والمكاتب الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية. وقال نائب المدير التنفيذي (البرنامج) إن الصندوق يرى أن أفرقة الدعم تقوم بعملها بشكل جيد جدا في اضطلاعها بمهامها المتمثلة في توفير الدعم التقني للبرامج السكانية الوطنية. وكان المدير التنفيذي قد أوصى بإدخال تعديلات طفيفة على أفرقة الدعم القطرية. ومنها على سبيل المثال نقل بعض الوظائف من آسيا ومنطقة المحيط الهادئ إلى أفريقيا وإلى منطقة الدول العربية وأوروبا.

٢٢٤ - ولخص نائب المدير التنفيذي (البرنامج) أيضا الاستنتاجات الرئيسية لتقييم مستقل لوظائف أخصائيي خدمات الدعم التقني اضطلع به الصندوق استجابة لمقرر المجلس التنفيذي ٣٤/٩٥. وتوصل التقييم إلى العديد من الاستنتاجات نفسها التي تم التوصل إليها في تقييم سابق أجري في عام ١٩٩٤، ومع أن الترتيب الخاص بأخصائيي خدمات الدعم التقني لم يكن يعمل بطريقة مرضية تماما. وأوصى التقييم بالاحتفاظ بوظائف أخصائيي خدمات الدعم التقني ولكنه اقترح اتخاذ عدد من الإجراءات لتحسين أدائها، ولا سيما في مجال تعزيز الاتصالات بين أخصائيي خدمات الدعم التقني وأفرقة الدعم القطرية. وتوصية عملية التقييم مفادها أنه ينبغي دمج وظائف أخصائيي خدمات الدعم التقني في فريق وحيد متكامل لخدمات الدعم التقني، كما ينبغي الإبقاء على "وحدات الاتصال" الصغيرة في الوكالات نفسها. ولكن الوكالات لم تكن مؤيدة لهذا النهج، إذ شعرت أنه قد يقلص اشتراكها في نظام خدمات الدعم التقني ويضعف فرص دمج الجوانب السكانية في برامج عملها العادية. والصندوق يدرك مزايا أن يكون لديه فريق دعم متعدد الاختصاصات على النحو المقترح في التقييم ولكنه يرى بأن الحالة المالية لا تسمح بإنشاء فريق كهذا والاستمرار في نفس الوقت في تقديم الدعم لوحدات الاتصال في الوكالات. وتقضي التوصية الواردة في الوثيقة DP/FPA/1997/16 بملء ٢٧ من أصل ٤٣ وظيفة من وظائف أخصائيي خدمات الدعم التقني التي أذن بها المجلس في عام ١٩٩٥ - ٣ وظائف في كل من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة؛ ووظيفتان في شعبة السكان بالأمم المتحدة؛ ووظيفة واحدة في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. بالإضافة إلى الوظائف الراهنة في اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والمكاتب الإقليمية في منظمة الصحة العالمية - كما تقضي التوصية بزيادة تبسيط مهام أخصائيي خدمات الدعم التقني.

٢٢٥ - وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، قال أحد الوفود إنه يقدر الصراحة التي اتسم بها التقرير المقدم إلى المجلس والذي بدا أنه، خلافا للعديد من وثائق الأمم المتحدة، يعرض مواطن القوة والضعف في النظام الحالي بشكل منصف. وذكرت عدة وفود أنها تؤيد الآراء التي عبر عنها الصندوق والتي مفادها أن أفرقة الدعم القطرية تضطلع بعمل فعال وأن يكون الفرق يستجيب على ما يبدو لاحتياجات البلدان في المناطق المختلفة إلى الدعم التقني. وقالت وفود عدة إنها تؤيد بشكل خاص المقترحات الرامية إلى تعزيز أفرقة الدعم القطرية في أفريقيا. ولكن وفدين آخرين طلبا إيضاحات بشأن ما رافق ذلك من تخفيض لعدد الوظائف في آسيا.

٢٢٦ - وقالت عدة وفود، في معرض استعراضها للتوصيات المتعلقة بوظائف أخصائيي خدمات الدعم التقني، أنها تود أن يتاح لها وقت أطول للنظر في توصيات عملية التقييم. وقال أحد الوفود إن الفقرة ١٦ من الوثيقة DP/FPA/1997/16، التي تنص على أن "... [ترتيب أخصائيي خدمات الدعم التقني] لا يعمل بوجه عام بطريقة مرضية ..."، لا تتماشى مع التوصية بالإبقاء على نظام خدمات الدعم التقني حتى نهاية ١٩٩٩، وإن كان بعدد مخفض من الوظائف. وقال أحد الوفود إنه قد أجري تقييم وظائف أخصائيي خدمات الدعم التقني مرتين، ولكن لا يبدو أن نتائج عمليتي التقييم هاتين قد أوليت الاهتمام اللازم في التوصيات المقدمة إلى المجلس. وأشار الوفد نفسه إلى أن الترتيبات الخاصة بأخصائيي خدمات الدعم التقني قد لا تكون الوسيلة الفضلى لتعزيز التعاون بين الوكالات وأن هناك حاجة إلى النظر في إمكانية إيجاد آليات أخرى للتفاعل. وقال وفد آخر إن مهام أخصائيي خدمات الدعم التقني غير واضحة بشكل كامل، وطلب عدة وفود مزيدا من المعلومات، بما في ذلك معلومات من ممثلي الوكالات أنفسهم، عن القيمة التي تضيفها وظائف أخصائيي خدمات الدعم التقني في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ومجمل القول إن عدة وفود قالت إنها لا تجد الحجج الداعمة للإبقاء على وظائف أخصائيي خدمات الدعم التقني على المستوى المشار إليه في الوثيقة DP/FPA/1997/16 مقنعة.

٢٢٧ - إلا أن عدة وفود أخرى قالت إنها تؤيد المقترحات الواردة في الوثيقة DP/FPA/1997/16، مشيرة إلى أن الصندوق كان قد استعرض الخيارات وتوصل إلى عقد اتفاقات مع الوكالات المعنية وأنه ينبغي العمل بمقتضى هذه الاتفاقات. وقال أحد الوفود إنه يرغب في استعراض المقترحات في ضوء ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ المزمع تناولها في وقت لاحق في الدورة والنظر فيما إذا كانت تمثل أفضل استخدام للموارد أم لا.

٢٢٨ - وطلب عدة وفود معلومات عن مدى التفاعل بين أفرقة الدعم القطرية والخبراء الوطنيين والدوليين، فهم يريدون أن يعرفوا إلى أي مدى يستعان بالخبراء الوطنيين في دعم البرامج السكانية، وفي هذا المجال كيف يساعد النظام على بناء القدرات الوطنية. واقترح أحد الوفود وضع مؤشرات لتقييم المساهمات التي تقدمها أفرقة الدعم القطرية في بناء القدرات. وطلب أحد الوفود أيضا مزيدا من المعلومات عن مسألة الفعالية من حيث التكلفة لمستشاري أفرقة الدعم القطرية للمقارنة باستخدام الخبراء الدوليين على أساس استشاري. وطلب وفد آخر معلومات عن الكيفية التي يجري بها ربط نظام خدمات الدعم التقني بعملية إصلاح الأمم المتحدة.

٢٢٩ - وسال أحد الوفود عن سبب أداء أخصائيي خدمات الدعم التقني لمهامهم في المكاتب الإقليمية بشكل أفضل من أولئك العاملين في مقار الوكالات المتخصصة، مثلما بينت ذلك عملية التغبير. وقال وفد آخر إنه يرى

أن وجه القصور الأساسي يكمن، في عدم التفاعل بين أفرقة الدعم القطرية وأخصائيي خدمات الدعم التقني وسأل، على غرار وفد آخر عن التدابير التي يجري اتخاذها لتحسين هذا التفاعل. وطلب وفدان إيضاحات عن طبيعة الاتفاقات القانونية المعقودة بين الصندوق ووكالات الأمم المتحدة. وطلب أحد الوفود تأكيدات على أن مهام فريق الدعم القطري دون الإقليمي ومهام مكتب الدعم الجديد التابع للصندوق المقترح إنشاؤه في كازاخستان لن تكون متداخلة. وسأل وفد آخر عن نسبة الموارد العائدة لفريق الدعم القطري في عمان التي يجري تخصيصها للدول العربية. وشدد أحد الوفود على ضرورة وضع قائمة بالخبراء الاستشاريين الذين يمكن لحكومات البلدان المشتركة في البرنامج الاستعانة بهم.

٢٣٠ - وأشارت نائب المدير التنفيذي (البرنامج)، في ردها، إلى أن نظام خدمات الدعم التقني ساعد الصندوق على إقامة صلات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وهو يبدو حاليا النظام الأمثل المتوافر، نظرا لمحدودية الموارد. وأضافت أن مناقشات مستفيضة عقدت مع الوكالات. واتفق جميع الأطراف على الإجراءات الواجب اتخاذها لزيادة فعالية أخصائيي خدمات الدعم التقني، داخل وكالاتهم وبالتعاون مع أفرقة الدعم القطرية في وقت واحد. وأوضحت، أن دور أخصائيي خدمات الدعم التقني كان في الماضي عرضة أحيانا بصورة غير مقصودة إطلاقا، للتفسيرات - ومن ثم اختلفت مهامهم اختلافا كبيرا من وكالة إلى أخرى. وقد حدد الصندوق في الماضي، بالطبع مهام أخصائيي خدمات الدعم التقني. ولكن تبين أن نطاق أنشطتهم شديد الاتساع. فاتفق على مبادئ توجيهية جديدة بات معها واضحا أن أخصائيي الدعم التقني يركزون على الاضطلاع بدورين: (أ) أنشطة الدعم التي توضع لها خطط عمل لضمان اعتماد نهج متعدد الاختصاصات؛ و (ب) الدعوة بشأن الشؤون السكانية، بما في ذلك الصحة الإنجابية والمسائل القائمة داخل الوكالات.

٢٣١ - وكررت نائب المدير التنفيذي (البرنامج) تأكيد أن نظام خدمات الدعم التقني أنشئ لكي يستعان في المقام الأول، بالخبراء الوطنيين في تقديم الدعم التقني للبرامج السكانية. ولا يلجأ إلى أفرقة الدعم القطرية أو إلى أخصائيي خدمات الدعم التقني إلا عندما لا تتوفر تلك الخبرات الفنية. ويجري حاليا بذل الجهود لتوسيع نطاق استخدام الخبرات الفنية الوطنية وتعزيزه من خلال وضع قوائم يحتفظ بها في المكاتب القطرية ولدى أفرقة الدعم القطرية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مستشاري أفرقة الدعم القطرية يعملون على نحو وثيق مع نظرائهم من أبناء البلد وهم بذلك يسهمون في الجهود الرامية إلى بناء القدرات. وقالت إنها توافق على ضرورة وضع نظام مؤشرات لبناء القدرات وتتوقع أن تساعد في هذا الصدد دراسة القدرات المستوعبة، التي شرع الصندوق بالاضطلاع بها، وفيما يتعلق بمسألة الفعالية من حيث التكلفة، قالت إنها لا تتفق مع الرأي القائل إن استخدام الخبراء الاستشاريين هو أقل كلفة في جميع الحالات. وأشارت إلى أهمية التفاعل مع الميدان وإلى النهج المتعدد الاختصاصات الذي تتيحه أفرقة الدعم القطرية. فالخبراء الاستشاريون يستخدمون للاضطلاع بأنشطة متخصصة لا يمكن لأفرقة الدعم القطرية أو لأخصائيي خدمات الدعم التقني القيام بها بمفردهم.

٢٣٢ - وقالت نائب المدير التنفيذي (البرنامج)، في معرض تعليقها على السبب الذي يجعل نظام خدمات الدعم التقني يعمل بشكل أفضل على ما يبدو في اللجان الإقليمية، أنها ترى ذلك يرجع إلى كون اللجان الإقليمية أصغر حجما وإلى أن أخصائيي خدمات الدعم التقني يتمكنون من العمل عددا أكبر من المرات على أساس الاتصال

الفردي مع زملائهم، مما يمكنهم من أداء دورهم في الدعوة بشكل أفضل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والمكاتب الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية تقيم صلات متينة مع البلدان المشتركة في البرنامج ذاتها وذلك يساعد على ترجمة السياسات إلى عمل. وشددت على أن النظام يتطور وأن دروسا مهمة تستفاد مع مرور الوقت، مما يؤكد الحاجة إلى استعراض نظام خدمات الدعم التقني وعملياته بصورة مستمرة. وقد أدت عملية التقييم الأخيرة بالفعل إلى تحقيق بعض التحسينات الفورية. واتسع نطاق الحوار بين أفرقة الدعم القطرية، وأخصائيي خدمات الدعم التقني من خلال زيادة استخدام البريد الالكتروني، والحلقات الدراسية والاجتماعات المواضيعية، وشُرع في تنفيذ خطط عمل مشتركة بين أفرقة الدعم القطرية وأخصائيي خدمات الدعم التقني. وقالت إنها تسلم بأن الصندوق يحتاج إلى أن يدخر جزءا من الموارد حتى يمكنه الاضطلاع بمهامه المتعلقة بالإدارة والتنسيق الفني بشكل أفضل، مما يؤدي إلى تحسين أداء نظام خدمات الدعم التقني.

٢٣٣ - وافادت نائب المدير التنفيذي (البرنامج) أن خفض عدد وظائف أفرقة الدعم القطرية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ كان في الواقع ضئيلا جدا: إذ دُمجت وظيفتان في بانكوك تايلند. وسيجري خفض الوظائف في فريق سوفا، فيجي، بوظيفتين. ولكن، اقترح ملء بعض الوظائف التي كانت شاغرة في سوفا، مما يؤدي في الواقع إلى زيادة عدد الوظائف القائمة. ولا يوجد تداخل بين وظائف الفريق الفرعي القائم في ألماتي والمكتب الميداني المقترح إنشاؤه في كازاخستان: يضطلع المكتب الميداني الجديد بإدارة البرنامج القطري بينما يستعان بالفريق الفرعي لتقديم الدعم التقني للبرامج في كافة أنحاء المنطقة. وأوضحت أن فرادى الوظائف في فريق الدعم القطري في عمان لم تسند لا للدول العربية ولا لأوروبا. فالنظام يستجيب لطلبات البلدان تبعا لتقديمها بإرسال الأخصائي المناسب إلى البلد، إلا أن الغالبية العظمى من هذه الطلبات تأتي من بلدان في المنطقة الفرعية للدول العربية. وقالت إن الصندوق يأمل في وضع نصوص اتفاقات موحدة للتعاون مع الوكالات الشريكة. ومع وضع قوائم الخبراء الوطنيين، فإنهم سيتوفرون من المكتب القطري لكل بلد من البلدان أو من فريق الدعم القطري.

٢٣٤ - وسأل رئيس المجلس التنفيذي ممثلي الوكالات المتخصصة الذين كانوا حاضرين عما إذا كانوا يودون التعليق على المقترحات المعروضة على المجلس. فشرح ممثل منظمة الأغذية والزراعة، متحدثا أيضا نيابة عن منظمة العمل الدولية، أن النظام الحالي يتألف من ثلاث طبقات وليس من الحكمة إضعاف أي من عناصره المكونة. فالنظام يركز أولوياته الأولى على تعزيز المستويين القطري والإقليمي، ومن هنا لم تحظ وظائف أخصائيي خدمات الدعم التقني بالقدر الكافي من العناية الذي تستحقه. ولكنه على يقين أنها تستطيع العمل بشكل فعال مع أجزاء النظام الأخرى. وقد اضافت وظائف أخصائيي خدمات الدعم التقني عدة عناصر قيمة إلى النظام ككل: دور الدعوة الذي يؤديه الأخصائيون في وكالاتهم؛ والمساعدة التي يقدمونها في إدماج الاهتمامات السكانية في صلب البرامج الأساسية للوكالات، مما ساعد على الاضطلاع بالولاية الأوسع نطاقا للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والدعم الذي يوفرونه لأفرقة الدعم القطرية. وقال إن مناقشة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات لمهام أخصائيي خدمات الدعم التقني كانت بناءة جدا وبينت السبل التي يمكن بها تحسين أدائهم.

٢٣٥ - واشار ممثل منظمة الصحة العالمية إلى النتائج التي يتضمنها التقرير عن عملية التقييم فيما يتعلق بالمنظمة. وهي جعل اهتمامات الصندوق جزءا من عمل منظمة الصحة العالمية وكذلك المساعدة على إقامة

روابط مباشرة بين منظمة الصحة العالمية والمكاتب الميدانية للصندوق. وشدد ممثل اليونسكو على دور الدعوة الذي يؤديه أخصائيو خدمات الدعم التقني. وأوضح ممثل الشعبة الأحصائية في الأمم المتحدة أن الشعبة تعمل كهيئة تنسيق وأن الخبرة التقنية التي توفرها تحتاجها كثيرا أفرقة الدعم القطرية والمكاتب القطرية التابعة للصندوق وأن أخصائيي خدمات الدعم التقني ساعدوا على تيسير تقديم هذه الخبرة. وقال ممثل شعبة السكان في الأمم المتحدة إن نظام خدمات الدعم التقني بأكمله يستفيد من التحليل الذي اضطلع به وهذا من شأنه أن يساعد النظام على تحسين مواطن ضعفه الماضية.

٢٣٦ - اعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٧/٩٧ - نظام خدمات الدعم التقني لصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بالتقرير الخاص بنظام خدمات الدعم التقني لصندوق الأمم المتحدة للسكان الوارد في الوثيقة DP/FPA/1997/16؛

٢ - يؤيد المقترحات الخاصة بإعادة تشكيل مكونات وظائف مستشاري أفرقة الدعم القطرية الواردة في الفقرات ٢٢ - ٢٦ من الوثيقة DP/FPA/1997/16؛

٣ - يوافق، على أساس مؤقت لعام ١٩٩٨، على المقترحات الخاصة بإدخال تعديلات على وظائف أخصائيي خدمات الدعم التقني في وكالات ومنظمات الأمم المتحدة، والواردة في الفقرات ٢٧-٣١ من الوثيقة DP/FPA/1997/16، على أن يكون من المفهوم أنه لن يتم، أثناء ذلك ملئ الشواغر القائمة في وظائف أخصائيي خدمات الدعم التقني؛

٤ - يوافق أيضا على استعراض "تقرير عن تقييم وظائف أخصائيي خدمات الدعم التقني على صعيد المقر وعلى الصعيد الإقليمي" فيما يتصل بالوثيقة DP/FPA/1997/16 في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨، وخاصة فيما يتعلق بهدف وفعالية وتنظيم وظائف أخصائيي خدمات الدعم التقني، بغية توفير التوجيه لترتيبات أخصائيي خدمات الدعم التقني لعام ١٩٩٩؛

٥ - يطلب من المدير التنفيذي أن يقوم، في عام ١٩٩٩، بإعادة تقييم نظام خدمات الدعم التقني، بما في ذلك إجراء تحليل لجوانبه المالية التي سيجري استعراضها من قبل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وأن يقدم تقريرا بهذا الشأن إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٩.

١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

باء - المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية

٢٣٧ - قامت المديرة التنفيذية، توفيرا للوقت، بعرض المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان على المجلس في بيان واحد. وشملت هذه المسائل ميزانية الدعم المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، الواردة في الوثيقة DP/FPA/1997/14؛ وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن ميزانية الدعم المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (DP/FPA/1997/15)؛ والاستعراض المالي السنوي للصندوق لعام ١٩٩٦ (DP/FPA/1997/13)؛ والتقرير المتعلق بتقييم أنشطة تدريب موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1997/11).

٢٣٨ - وقبل عرض المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية على المجلس، بدأت المديرة بيانها بالإعراب من جديد عن تأييد الصندوق بشدة لعملية إصلاح الأمم المتحدة التي بدأها الأمين العام. وأطلعت الوفود على آخر التطورات المتصلة بالتخطيط لمتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي يشمل، رهنا بموافقة الجمعية العامة، إقامة محفل دولي في عام ١٩٩٩، وإعداد تقرير يقدم إلى المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، وإلى دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٩، وإلى جلسة للجمعية العامة تعقد لمدة يومين في الدورة الرابعة والخمسين، إذا ووفق على عقدها.

٢٣٩ - وأثارت المديرة التنفيذية مسألة التبعات التي يحتمل أن تنشأ عن عدم تحقيق الأهداف المالية المتصلة بالسكان والصحة الإنجابية التي اتفق عليها في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. فذكرت أن المجتمع الدولي قد اتفق على أهداف تتعلق بالموارد يمكنه بسهولة الوفاء بها، إذا انعقدت نيته على ذلك. وقالت إن من بين هذه الأهداف المتعلقة بالموارد تقديم التبرعات للصندوق، وإنه، رغم عدم اتضاح الأمور بعد، يبدو أن الصندوق لن يبلغ هدفه في تحقيق إيرادات قدرها ٣٢٥ مليون دولار لعام ١٩٩٧، وإن كان يأمل في ألا يبتعد عن ذلك الرقم بما يتجاوز ما بين ٦ و ٨ في المائة. ومن العوامل الرئيسية المؤثرة في هذا القوة التي يتمتع بها دولار الولايات المتحدة والتي أدت إلى خفض قيمة تحويل كثير من التبرعات المعلنة. ودعت المديرة التنفيذية المجلس إلى المساعدة في إيجاد سبيل للصندوق، وغيره من صناديق وبرامج الأمم المتحدة، للوصول إلى قاعدة تمويل أكثر ثباتا وضمانا.

العرض الذي قدمته المديرة التنفيذية

٢٤٠ - أفادت المديرة التنفيذية، في استعراضها للحالة المالية لعام ١٩٩٦، كما ترد في الوثيقة DP/FPA/1997/13، بأن الإيرادات في تلك السنة ظلت ثابتة عند رقم ٣٠٨,٨ مليون دولار، وهو ما يمثل انخفاضا طفيفا قدره ١,٢ في المائة عن العام السابق. وقد تعدت النفقات ٣٠٠ مليون دولار بقليل، مما أسفر عن موارد عامة غير منفقة قدرها ٢٧,٢ مليون دولار. ومن الأسباب الرئيسية وراء هذا المبلغ من الموارد غير المنفقة عدم إمكان التيقن من تلقي بضعة مساهمات رئيسية في الجزء الأخير من السنة، مما اضطر الصندوق إلى إبطاء معدل نفقاته البرنامجية، بل وأجبره على استعمال بعض الأموال من احتياطي التشغيل لديه في نهاية السنة ليفي بالتزاماته المالية. وقد وردت التبرعات المعلنة المتأخرة فيما بعد وتمت إعادة تغذية الاحتياطي التشغيلي ليصل بحلول

منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ إلى مستواه الكامل البالغ ٦٣ مليون دولار. وأفادت المديرة التنفيذية بأن التنفيذ الوطني لأنشطة الصندوق البرنامجية قد ازداد بنسبة ٣٦ في المائة مقارنة بالعام السابق. وكانت تكاليف خدمات الدعم الإداري والبرنامجي أعلى قليلا في عام ١٩٩٦ عنها في عام ١٩٩٥، فشكلت بذلك ١٧,١ في المائة من الإيرادات من الموارد العادية مقابل ١٦,١ في المائة في العام السابق.

٢٤١ - وبدأت المديرة التنفيذية، لدى عرضها لميزانية الدعم المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ على المجلس (DP/FPA/1997/15)، بتقديم الخطوط العريضة للاستراتيجية التي تم الاسترشاد بها عند وضع الميزانية. وتتمثل العناصر الأربعة الرئيسية لهذه الاستراتيجية فيما يلي: (أ) تعزيز العمليات على الصعيد القطري؛ (ب) تحسين المراقبة والتقييم الداخليين؛ (ج) تعزيز قدرات الموارد البشرية؛ (د) تحسين نظم معلومات الإدارة بالصندوق. وتحقيقا لهذه الأهداف، اقترحت المديرة التنفيذية تعزيز ملاك الموظفين بالمكاتب القطرية عن طريق تعيين سبعة ممثلين جدد للصندوق وموظف برمجة دولي، ونقل موظفين من المقر، لإلحاقهم بالمكاتب في الأردن، وتركيا، وتشاد، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وغينيا - بيساو، ومنغوليا، وهايتي، والأراضي الفلسطينية المحتلة. واقترحت نقل وظيفتين لموظفي برمجة دوليين من فييت نام ونيكاراغوا إلى كمبوديا وبيرو. وطلبت أيضا إلى المجلس الموافقة على إنشاء ٤٧ وظيفة أخرى بالمكاتب القطرية لتعيين موظفين محليين. وسوف يهيئ هذا الفرصة، في جملة أمور، لإنشاء مكاتب دعم جديدة في جمهوريات آسيا الوسطى الخمس، وفي الاتحاد الروسي وأرمينيا وجورجيا. ولدى مناقشة المسائل المتعلقة بالموظفين، وجهت المديرة التنفيذية انتباه المجلس أيضا إلى أن الأمين العام قد أعاد رتبة أمين عام مساعد إلى وظيفة النائب الثاني للمدير التنفيذي للصندوق.

٢٤٢ - وفي محاولات أخرى لزيادة قدرات الموارد البشرية في الصندوق، أفادت المديرة التنفيذية بأنها تعرض على المجلس تقريرا عن تقييم الأنشطة التدريبية لموظفي الصندوق (TD/FPA/1997/11) وبأنها تطلب ميزانية للتدريب قدرها ٢,٣ مليون دولار، يخصص ٨٠ في المائة منها لأنشطة المكاتب القطرية، التي تشمل تدابير لتنفيذ التوصيات الناشئة عن هذا التقييم. وقالت إن الصندوق، لدى اضطلاعه بتحسين نظم معلومات الإدارة به، سيصب تركيزه على العملية الجارية لإعادة تصميم النظم الرئيسية القائمة وإعادة تطويرها، والتحسينات المستمرة للعمل من خلال الشبكات والاتصالات، والارتقاء بالمعدات وبرامج الحاسوب لإحداث مزيد من التحسين في الإنتاجية. وسيبلغ مجموع الاستثمار، بما في ذلك تكاليف الموظفين، ٥,٥ مليون دولار، وهو ما يزيد بنسبة ١٠ في المائة عن الاعتماد الحالي.

٢٤٣ - ولخصت المديرة التنفيذية توصياتها، فقالت إن ميزانية الدعم المقترحة ستشكل ١٧,١ في المائة من تقديرات مجموع الموارد، بما في ذلك الموارد المتعددة الأطراف والثنائية، مما يمثل انخفاضا عن نسبة الـ ١٨,٤ في المائة التي بلغتها في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وسيصل صافي الميزانية المخصصة لتنظيم وإدارة المنظمة إلى ٥,١ في المائة من مجموع الموارد مقابل ٥,٦ في المائة في فترة السنتين السابقة. وسوف تمثل الميزانية المقترحة انخفاضا صافيا في الموارد المكرسة للمقر وارتفاعا طفيفا في الإنفاق في المكاتب القطرية، وهو أمر ضروري من أجل تعزيز العمليات الميدانية. وعادت المديرة التنفيذية إلى مسألة عدم التيقّن من واردات الصندوق التي ذكرتها في بداية بيانها، فقالت إنها تمثل شاغلا أساسيا، وانها سوف تراقب بالطبع حالة الموارد

عن كثب للتأكد من أن النفقات تعكس الإيرادات المتلقاة، وسوف تتكيف مع الوضع، حسب الاقتضاء، عن طريق مثلا زيادة معدلات الشغور في الوظائف، وتأجيل التعيين، وخفض نفقات التشغيل.

٢٤٤ - وقالت المديرة التنفيذية أنها ترى أن المجلس، لدى موافقته على ميزانية للدعم، لا ينبغي أن ينظر إلى الأمر من زاوية قصيرة الأجل تماما، بل يحتاج إلى النظر إلى اتجاهات نمو الصندوق في الأجل الطويل، وإلى الموارد والهياكل الأساسية التي يحتاجها للاضطلاع بأعماله، وفق الولاية التي أسندها إليه المجلس. ولاحظت أن الصندوق، بخلاف كثير من الوكالات، قد ازدادت إيراداته في السنوات الأخيرة، الأمر الذي يرجع جزئيا إلى المنظمة المتعددة الأطراف الرئيسية الوحيدة التي تعمل في ميدان عملها. وأشارت إلى أنه سيكون من السهل نسبيا تخفيض الميزانية، رغم أن هذا سينطوي أيضا على تكاليف معينة، بيد أنه إذا نشأت ضرورة فيما بعد للتوسع، فإن تكاليف مجرد تعيين الموظفين وتدريبهم ستكون باهظة. فالصندوق، كمنظمة صغيرة، يحتاج إلى الاحتفاظ بكتلة حاسمة من الموظفين وخدمات الدعم، مهما كانت التقلبات التي تطرأ على الإيرادات على المدى القصير. وذكّرت الوفود كذلك بأنه إذا لم يتوافر لدى الصندوق ما يلزم من موظفين وموارد للاضطلاع بأعمال الدعوة التي يتولى القيام بها، فإن ذلك من المحتمل أن يعني تخفيض الموارد في المستقبل.

٢٤٥ - ولدى مناقشة توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، الواردة في الوثيقة DP/FPA/1997/15، ذكرت المديرة التنفيذية أنها ترى أن العدد الكبير إلى حد ما من الوظائف برتبة ف - ٥ وما فوقها تبرره طبيعة أنشطة الصندوق، التي تتطلب أفرادا ذوي مهارات وخبرة عالية، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ وظائفه التقنية والوظائف المتعلقة بالمراقبة والتقييم وبإدارة المكاتب القطرية. وقالت إنه لا يبدو من المستصوب إدراج تكاليف أفرقة الدعم القطرية في ميزانية الدعم لفترة السنتين، كما أوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، نظرا لأنه من الواضح أن هذه الوظائف هي وظائف برنامجية، إذ أن مهامها تتغير كثيرا بتغير احتياجات البرنامج، وكان هذا قرار المجلس عند إنشاء النظام في عام ١٩٩١. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معاملة هذه التكاليف على النحو الوارد في الميزانية المقترحة يتمشى مع القرارات المتخذة لمواءمة ميزانيات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٢٤٦ - وقالت المديرة التنفيذية إنها تتفق مع توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأن يتم تحميل سداد ضرائب الدخل للموظفين مباشرة على حساب التبرع المقدم من البلد المانح الذي يفرض هذه الضرائب. ومن ثم، فهي تقدم إلى المجلس بعض جداول الميزانية المنقحة التي تعكس ميزانية يقل صافيها بمبلغ ٣,٨ مليون دولار عن الميزانية المقترحة في الوثيقة DP/FPA/1997/14 بسبب إدراج سداد ضرائب الدخل كإيرادات. ونتيجة لذلك، سيجري بالتالي تخفيض ميزانية الدعم، بوصفها تشكل نسبة من الموارد، من ١٧,١ في المائة إلى ١٦,٥ في المائة. وسيبلغ صافي ميزانية تنظيم وإدارة المنظمة ٥ في المائة. وقد أرفقت جداول الميزانية المنقحة ببيان المديرة التنفيذية ووزعت على المجلس مشفوعة بوثائق إضافية تتضمن معلومات مساندة بشأن اقتراح الميزانية والاستعراض المالي السنوي.

٢٤٧ - وفي الختام، شددت المديرة التنفيذية على أن ميزانية الدعم المقترحة لفترة السنتين قد صيغت بهدف تمكين الصندوق من الاضطلاع بأنشطته حتى تتمكن البلدان من إحراز أهدافها الطويلة الأجل المتصلة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والإبقاء وفي نفس الوقت على التكاليف الإدارية عند أدنى حد لها، والاحتفاظ بتوازن معقول بين النفقات الإدارية والبرنامجية. وأكدت للمجلس أن النفقات ستدار، على غرار ما حدث في الماضي، بشكل يتمشى مع المستوى الفعلي للموارد التي تم حشدها.

أسئلة وتعليقات من المجلس التنفيذي

٢٤٨ - وشكرت وفود كثيرة المديرة التنفيذية على بيانها الشامل، الذي وضح كثيرا من الأسئلة التي راودتهم بشأن الحالة المالية للصندوق وميزانيته المقترحة. وقال بعض الوفود إنه يجد أن مناقشة كل الوثائق المالية معا مفيدة. ووجدت عدة وفود أن الوثائق المتعلقة بالميزانية والاستعراض المالي السنوي تتسم بعرض جيد للبيانات كما أنها شفافة على حد سواء، وقد سرها شكل الميزانية، الذي جرى تنسيقه مع طريقة العرض المتبعتين في كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وأعربت وفود كثيرة عن تأييدها العام لاستراتيجية الميزانية، وبصفة خاصة التركيز على تعزيز العمليات على الصعيد القطري، ودعم اللامركزية ونقل بعض الوظائف من المقر الى الميدان. وتكررت الإشارة الى تلك التغييرات بوصفها أمثلة جيدة للتغييرات الإدارية الإيجابية، مثلها في ذلك مثل إنشاء مكتب المراقبة والتقييم في مكتب المديرة التنفيذية. وكذلك أيدت عدة وفود فتح مكاتب تابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان في بلدان مختلفة من كمنولث الدول المستقلة بما أنه من الواضح أن هناك حاجة لوجود الصندوق في تلك البلدان لكي يتسنى تنفيذ المساعدة التي يقدمها الصندوق بصورة فعالة. وسألت بعض الوفود على نحو أعم عما إذا كان من الممكن تحويل مزيد من المهام الى الميدان.

٢٤٩ - ومع التسليم بأن ميزانية الدعم المقترحة لا تزيد، في الواقع، إلا زيادة بسيطة على الميزانية السابقة، سأل بعض الوفود عما إذا كان ينبغي أن تكون هناك أية زيادة في الميزانية على الإطلاق، أو ما إذا كان ينبغي أن يكون هناك تخفيض بدلا من ذلك، نظرا لتوقعات الموارد. وشدد أحد الوفود على أن حكومته تتطلع الى ميزانية نمو صفري. وفي هذا الصدد شككت عدة وفود في النمو السنوي في الايرادات البالغ ٧ في المائة الذي اعتمد في خطة عمل الصندوق للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، ووافق عليه المجلس في دورته السنوية في عام ١٩٩٧. وذكر أحد أعضاء الوفود أنه على الرغم من أن المجلس وافق على ذلك الرقم، إلا أنه يبدو أقل واقعية الى حد كبير؛ واقترح لذلك أن يحاول المجلس بحث الحالة المرجح حدوثها لا الافتراضية. وقال وفد آخر إن معدل النمو السنوي الذي تنبأت به اليونيسيف وقدره ٢ الى ٣ في المائة ربما كان أكثر واقعية. وقال نفس الوفد إن زيادة القدرة على التنبؤ بالايرادات التي تطلبها المديرة التنفيذية في بيانها ربما لا تكون بنفس أهمية القدرة على التفاعل بسرعة مع التغييرات في مستويات الايرادات. وقال وفد آخر إن بلاده ستكون على استعداد لدفع اشتراكها في وقت مبكر من العام شريطة أن يكون ذلك الدفع المبكر جزءا من استراتيجية شاملة لكل المانحين أيضا.

٢٥٠ - واتفقت عدة وفود مع المديرة التنفيذية في أن من الضروري أن ينظم الصندوق تنفيذ الميزانية على أساس رؤية طويلة الأجل ولكنها تساءلت ما هي التدابير الطارئة التي وضعها الصندوق لمعالجة نقص الايرادات، إذا ما قلت عن المستويات المقدرة. ولكن عدة وفود أخرى أشارت، في هذا الصدد، الى أن أي عجز محتمل في الايرادات ليس مجرد مشكلة من مشاكل الإدارة. ومن اللازم أن ينظر المجلس التنفيذي الى ميزانية الصندوق في سياق التعبئة الشاملة للموارد من أجل الأنشطة السكانية وأن يشجع البلدان على الوفاء بالالتزامات التي وافقت عليها في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ولاحظ أحد الوفود عند مناقشة تلك الالتزامات، أن المجلس التنفيذي قد اعتمد مقررات كثيرة بشأن الأنشطة التي يريد أن يضطلع بها الصندوق. وعندما يرجع الصندوق إليه بميزانية تمكنه من تنفيذ تلك الأنشطة لا يكفي أن يقول المجلس إن الموارد اللازمة قد تكون غير متوافرة. ولذلك فإن مسؤولية المجلس هي مساعدة الصندوق في تحقيق الايرادات التي يحتاج إليها لتنفيذ أعماله.

٢٥١ - وسألت الوفود المديرة التنفيذية عن مدى واقعية اسقاطات ايرادات الصندوق بالمقارنة بالتبرعات المعلنة الحالية للمانحين. وأشار أحد الوفود أن اعتماد الصندوق على بضعة مانحين رئيسيين يضعه في موقف ضعيف جدا إذا قام واحد أو أكثر من أولئك المانحين بخفض تمويله، وهو ما يبدو أنه هو الحال. وسأل بعض الوفود عما إذا كان تزويد المكاتب الميدانية الجديدة المقترحة بالموظفين فورا أمراحيويا، إذا أخذنا في الاعتبار عدم التأكد من التمويل. وسأل أحد الوفود عن التقدم المحرز في إنشاء قاعدة للموارد يمكن التنبؤ بها بدرجة أكبر.

٢٥٢ - وأشار أحد الوفود الى أن الجدول ١٤ في مرفق الاستعراض المالي السنوي لعام ١٩٩٦ (DP/FPA/1997/13) هام للغاية لمناقشة الميزانية. فهو يظهر أن التبرعات للصناديق الاستئمانية، أو التبرعات الثنائية - المتعددة الأطراف للصندوق قد زادت مع مرور الوقت. وأعربت عدة وفود عن القلق بشأن تلك الزيادة في التبرعات الثنائية - المتعددة الأطراف. وذكروا أن جميع التبرعات مستحبة. ولكن إذا كان التمويل من الموارد غير الأساسية سيشكل نسبة مئوية متزايدة من المجموع، فإن ذلك يمكن النظر إليه كتهديد لمبادئ التعددية. وعند مناقشة التمويل الثنائي - المتعدد الأطراف، قالت عدة وفود إنها تشعر أن التكاليف الإدارية التي تبلغ ٥ في المائة والتي يحصلها الصندوق نظير إدارة تلك الأنشطة منخفضة جدا.

٢٥٣ - وطلب أحد الوفود توضيحا عن المدى الذي بلغه تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، حيث أن تلك التوصيات قدمت في بداية العام. وسأل نفس الوفد عما إذا كان من الممكن فصل النفقات المتصلة بالدول العربية من المجموع المقدم لمنطقة الدول العربية وأوروبا. وطلب الوفد أيضا توضيحا بشأن حالة سيولة الصندوق، ملاحظا أن مستوى الأموال المنصرفة يبدو أعلى من المقبوضات. وسأل عن كيفية معالجة ذلك.

٢٥٤ - وسألت عدة وفود عن مدى ملاءمة الميزانية المقترحة مع الإصلاحات التي يقترحها الأمين العام لمنظومة الأمم المتحدة. وبصفة خاصة أثيرت أسئلة عن الكيفية التي قد يؤثر بها إنشاء الأماكن المشتركة المقترحة لوكالات الأمم المتحدة على التكاليف. وأشار أحد الوفود الى أن إصلاحات المسار الثاني التي اقترحها الأمين العام

لم تنظر فيها الجمعية العامة بعد، ولذلك سيكون من السابق لأوانه مناقشتها في سياق مقترحات الميزانية الحالية. وهكذا سيكون من الأفضل فصل مقترحات إصلاح المسار الثاني عن مقترحات ميزانية الصندوق.

٢٥٥ - وسألت عدة وفود أسئلة تتعلق بمسائل محددة. فطلب أحد الوفود توضيحا لسبب إعطاء تكاليف الدعم البرنامجي للمكاتب القطرية في الجدول ٣ من الوثيقة DP/FPA/1997/14، على أنها ٦٧,٤ مليون دولار، في حين أنها مبينة في الجدول الأول للموجز من نفس الوثيقة على أنها ٧٣,٥ مليون دولار. وسألت وفود عديدة أسئلة تتعلق بتوصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأن تعتبر تكاليف الدعم لنظام خدمات الدعم التقني كجزء من ميزانية الدعم لا كتكاليف برنامجية، حسب الممارسة الجارية. وطلب أحد أعضاء الوفود توضيحا عن سبب إدراج بعض المنشورات في ميزانيات المشاريع في حين تعد منشورات أخرى كجزء من ميزانية الدعم. وطلب وفد آخر مزيدا من الايضاح والتفسير بشأن الـ ١٦,٨٠ مليون دولار التي ذكرتها الإدارة كوفورات مقدرة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وسأل نفس الوفد عن السبب الذي جعل المديرة التنفيذية شرعت في تنفيذ توصية الأمين العام برفع مستوى إحدى وظائف نائب المدير التنفيذي الى أمين عام مساعد دون استشارة المجلس التنفيذي أولا.

٢٥٦ - وذكر أحد الوفود عند مناقشة الاستعراض المالي السنوي لعام ١٩٩٦ أن زيادة بسيطة قد حصلت في التنفيذ الوطني لبرامج الصندوق ورأى أن ذلك اتجاه مفيد. وسألت عدة وفود عن سبب نقص النفقات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على الرغم من مقرر المجلس التنفيذي ١٥/٩٦. وسألت إذا كان ذلك أساسا نتيجة لمشكلة تتعلق بالقدرة الاستيعابية أو مسألة تتصل بالإدارة من جانب الصندوق. وقال أحد الوفود إنه إذا كانت المشكلة هي القدرة الاستيعابية في أفريقيا، فربما يكون من الحكمة زيادة ملاك موظفي الصندوق في المنطقة وبصفة خاصة للمكاتب التي يترأسها ممثلون مقيمون للصندوق، الى حد أبعد مما اقترح في الميزانية - لم تخصص لأفريقيا من وظائف الممثلين الجديدة سوى وظيفتين. وسألت وفود أخرى أسئلة محددة بشأن المكاتب المقترحة الأخرى: لماذا اقترح ممثلون للعمل في الأردن وتركيا على الرغم من أن أيا منهما غير مدرج كبلد من بلدان الفئة "ألف" بالنسبة لمساعدة الصندوق؟ وأين سيكون موقع المكتب في الأراضي الفلسطينية المحتلة؟ وقال أحد الوفود إنه يؤيد الرأي الذي أعرب عنه في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية باحتواء التكاليف الإدارية في المقر والمكاتب الميدانية على حد سواء. وقال الوفد إنه يقبل الأساس المنطقي المقدم في الميزانية لإنشاء المكتبين الجديدين، وربما ينبغي تطبيق نفس الأساس المنطقي على المكاتب القطرية القائمة. وربما يمكن تقليل حجم المكاتب التي لا يمكن تبريرها باستخدام نفس المعايير أو توحيدها.

٢٥٧ - وقال أحد الوفود، فيما يتعلق بتقرير تقييم أنشطة تدريب الموظفين (DP/FPA/1997/11)، بأنه قد تكون لديه انطباع بأن تدريب الموظفين ينظر إليه كنظام للمكافأة وليس كنظام يهدف لمساعدة المنظمة على الوفاء باحتياجاتها. وقال الوفد كذلك إن التقرير لا يعطي انطباعا بأن النتائج المحرزة تضاهي الموارد المنفقة. وكان من رأي وفد آخر أن كان يمكن أن يكون تحليليا بأكثر مما هو عليه وسأل عن الأثر الذي ستخلفه لا مركزية العمليات الميدانية على أنشطة تدريب الموظفين. وسأل وفد ثالث عن الكيفية التي انعكس بها برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في الأنشطة التدريبية. وأعرب وفد آخر عن أسفه لأن تقييم أنشطة تدريب

الموظفين لم يحظ، في إطار شكل المناقشة، بالاهتمام الذي يستحقه؛ وعلى الرغم من ذلك فالتقرير يبين بوضوح أن الموظفين يدربون على تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

رد الإدارة

٢٥٨ - شكرت المديرة التنفيذية الوفود على تعليقاتها المشجعة. وذكرت المديرة التنفيذية بالنسبة للسؤال عما إذا كانت اسقاطات الايرادات واقعية أم لا، أنها ألقت نظرة على خطط العمل الخمس السابقة ووجدت أن اسقاطات الموارد فيها قد تحققت بالفعل تقريبا. وهذه هي السنة الأولى التي تبدو فيها الأرقام الواردة في خطة العمل مفرطة في التفاؤل؛ ومع ذلك، فحتى الآن، لا يمكن القول بأنه سيحدث عجز أم لا. ويقوم إثنان من أكبر مانحي الصندوق في هذه اللحظة بوضع قرارات بشأن مساعداتها الإنمائية الرسمية للسنة القادمة. ويناقش واحد منهما في هذا اليوم بالذات التشريع المتصل بالمساعدة الخارجية؛ وأعلن الثاني بأنه ستكون هناك تخفيضات في مساعداته الإنمائية الرسمية الشاملة، ولكن لم تتضح بعد أي الوكالات ستكون أكثر تأثرا. ولا يمكنها أن تقول في هذه المرحلة إذا كان الصندوق سيحقق أهدافه بالنسبة للموارد أم لا. وأشارت، مع ذلك، الى أنه حتى إذا حدث عجز كبير، فالمرجح أن تمثل ميزانية الدعم المقترحة لفترة السنتين أقل من ١٨ في المائة من مجموع الإيرادات، وهناك عدد قليل جدا من وكالات الأمم المتحدة، أو حتى من المنظمات غير الحكومية، يمكنه أن يبقي نفقاته الثابتة الإدارية على مثل ذلك الانخفاض. وأكدت الوفود أنها سوف تبقي المجلس على علم بحالة إيرادات الصندوق.

٢٥٩ - وذكرت المديرة التنفيذية الوفود بأن مناقشة مستويات ايرادات الصندوق المقبلة ترتبط ارتباطا مباشرا مع مسألة تعبئة الموارد للبرامج السكانية وبرامج الصحة الإنجابية بصفة عامة وأن هذه المسألة سوف تناقش بتعمق أكبر في موعد مقبل فيما يتعلق بالوثيقة DP/FPA/1997/12، "بلوغ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية: النتائج المترتبة على نقص الموارد حتى عام ٢٠٠٠". وكررت تأكيد أن المجتمع الدولي قد ارتبط بالتزامات معينة في مؤتمر القاهرة وأن ميزانية الدعم التي وضعها الصندوق هي الى حد كبير انعكاس لما يرى الصندوق أنه سيلزم للاضطلاع بمسؤولياته الخاصة المتصلة بتطبيق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان في إطار الجدول الزمني الذي اتفق عليه في القاهرة. وهي تدرك أن لدى الصندوق قاعدة صغيرة نسبيا من الموارد - يأتي ٩٠ في المائة من ايراداته من منح مصدرها ١٤ من المانحين - وأن ذلك يضع الصندوق في وضع ضعيف. ولذلك فإنها سألت المجلس عما يمكن أن يفعله للمساعدة على ضمان قاعدة أكثر استقرارا من الموارد للصندوق. وكررت أيضا ما قالته في خطابها الافتتاحي، وهو، أنه لن يكون من الحكمة أن ندع التغييرات القصيرة الأجل في مستويات الموارد تعيق الصندوق عن تنفيذ أعماله. وإذا لم تتحقق الإيرادات فإن الصندوق، كما قالت سابقا، سيتعين عليه إجراء تعديلات على مستويات انفاقه لكي يتسنى أخذ ذلك في الاعتبار، وقالت إنها ستبقي المجلس على علم بالطبع.

٢٦٠ - وأشارت، عند مناقشة الحالة المالية في نهاية عام ١٩٩٦، أن الحالة أظهرت بوضوح الحاجة الى احتياطي تشغيلي على مستوى ٢٠ في المائة من مصادر الموارد العادية. وذكرت أن الاحتياطي قد جدد تماما الى مقداره المأذون به في بداية عام ١٩٩٧. وإلى الآن بالنسبة لعام ١٩٩٧، لا يوجد سوى مبلغ صغير من التبرعات المعلنة التي لم تدفع بعد للعام، ولكن الصندوق يحاول بالطبع زيادة التبرعات للعام لكي يتسنى بلوغ إيراداته المقدرة. وكررت

تأكيد طلبها بأن يدفع المانحون في وقت مبكر من العام قدر المستطاع. وقالت أيضا إنها تود أن يكون من الممكن أن تتلقى تبرعات متعددة السنوات من المانحين، بشكل مطرد بالطبع.

٢٦١ - ووافقت المديرة التنفيذية، فيما يتعلق بمسألة الرسم البالغ ٥ في المائة الذي يحصل عن المصروفات الإدارية للتمويل المتعدد الأطراف - الثنائي الأطراف، على أنه قد يكون غير كاف لعكس التكاليف الحقيقية، وهذا يعني أن الموارد العادية مستخدمة الى حد ما في إعانة الأنشطة المتعددة الأطراف - الثنائية الأطراف. ويقوم الصندوق حاليا باستعراض تجربته الخاصة المتصلة بهذه الترتيبات التمويلية، بالاضافة الى تجارب الوكالات والمنظمات الأخرى المماثلة بغية التوصل الى رسم أكثر إنصافا للنفقات الثابتة الإدارية. واتفقت مع الرأي القائل بأن تزايد التمويل المتعدد - الثنائي الأطراف كنسبة مئوية من مجموع الإيرادات لا يمثل اتجاها مفيدا.

٢٦٢ - وقالت المديرة التنفيذية بشأن مسألة تقارير مراجعة حسابات الصندوق، إن رأي مراجعي الحسابات المؤهلين هو مشكلة عامة لجميع وكالات الأمم المتحدة التي يتعين عليها الحصول على بيانات مالية مراجعة من حكومات ذات سيادة عن المشاريع التي يجري تنفيذها وطنيا؛ فالمشكلة لذلك ينبغي أن تعالجها منظومة الأمم المتحدة ككل. وبالمثل، تفويض المسؤوليات الى المكاتب القطرية وفقا للامركزية تتطلب نظم مساءلة جيدة. وبالتالي فإن الصندوق قد نقح مبادئه التوجيهية ليتأكد من أن تلك النظم منفذة كما أنه يقوم بتنقيح برامج تدريب موظفيه وفقا لذلك. وما أن يتم تطبيق المبادئ التوجيهية ستكون الخطة هي منح سلطة لا مركزية كاملة لكل المكاتب القطرية التي يرأسها ممثلون للصندوق.

٢٦٣ - وأفاد نائب المديرة التنفيذية (السياسات والإدارة) بأنه فيما يتصل برأي المختصين في مراجعة الحسابات قد عقد اجتماعا مع مجلس مراجعي الحسابات لمناقشة مقترحاتهم بشأن الإجراءات الملموسة اللازم اتخاذها، وأن المديرة التنفيذية قد قامت ببعض خطوات صوب تعزيز المتابعة فيما يتعلق بمتطلبات مراجعة الحسابات للمشاريع المنفذة على الصعيد الوطني. وأكد مجددا أهمية التصدي لهذه المسألة على نطاق المنظومة. وذكّر الوفود بأن الصندوق سيقدم الى المجلس في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٨ تقريرا عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات.

٢٦٤ - وفي معرض تناولها للمسائل المتعلقة بمقترحات الإصلاح المقدمة من الأمين العام، أشارت المديرة التنفيذية الى وجود نوعين من الإصلاحات هما: الإصلاحات التي تقع حصرا ضمن سلطة الأمين العام (المسار الأول)، والإصلاحات التي تستلزم موافقة الجمعية العامة (المسار الثاني). أما إصلاحات المسار الأول فهي بالفعل جارية على قدم وساق. وأما إصلاحات المسار الثاني فيتعين في الواقع أن تتخذ الجمعية العامة إجراء بشأنها قبل وضعها موضع التنفيذ. بيد أن كثيرا من المسائل التي أثارتها الوفود فيما يتعلق بالخدمات المشتركة سيقت في الحقيقة مقترحات الإصلاح. ويعكف على معالجة هذه المسائل و غيرها من المسائل المتصلة بها عدد من اللجان الفرعية المنشأة لهذا الغرض. ولم تنجز هذه اللجان الفرعية عملها حتى الآن، وبالتالي فإنها لم تنشر بعد ما انتهت إليه من نتائج وتوصيات. وأوضحت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان من جانبه يفتقر الى وحدات كبيرة لتناول مسائل الإدارة، والموظفين والمالية، ويسهم بدلا من ذلك بعون مالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نظير هذه

الخدمات. ولاحظت أن الصندوق يتقاسم بالفعل معظم مكاتبه مع الوكالات الأخرى في فريق التنسيق المشترك المعني بالسياسات؛ ولذا فليس من المحتمل تحقق وفورات كبيرة في هذا الصدد.

٢٦٥ - أما عن الإصلاحات وأعمال التنسيق الجارية فيما بين وكالات الأمم المتحدة، فقد أفادت المديرة التنفيذية بأن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المؤلفة مؤخرا ينبغي أن تكون قادرة على المساعدة في المواءمة بين السياسات والممارسات التي يضطلع بها على الصعيد القطري، بما في ذلك الأمور التي من قبيل المرتبات، وتكاليف السفر، وإجراءات المحاسبة المالية التي سلفت الإشارة إليها.

٢٦٦ - وردت مديرة شعبة المالية والموظفين والإدارة تحديدا عن السؤال المتعلق بالفارق بين القيمتين المذكورتين لتكاليف الدعم البرنامجي للمكاتب القطرية في الجدول ٣ وفي الجدول الموجز الأول من الوثيقة DP/FPA/1997/14، ولاحظت أن الرقم الوارد في الجدول ٣ رقم صاف، في حين أن الرقم الوارد في الجدول الموجز الأول هو رقم إجمالي، حسبما اتفق عليه في عرض الميزانيات المنسقة لكل من صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

٢٦٧ - وتطرقت المديرة التنفيذية الى موضوع الوظائف المتعلقة بخدمات الدعم التقني قائلة إن صلة هذه الوظائف بالبرامج واضحة وإنها ينبغي أن تدرج في الميزانيات البرنامجية وليس في ميزانية الدعم المقترحة لفترة السنتين. وليست هذه الوظائف دائمة؛ بل يمكن إعادة تشكيلها أو تحديدها. وتساعد هذه المرونة نظام خدمات الدعم التقني على التكيف بسرعة نسبيا مع الاحتياجات الدائمة التغير الى المساعدة التقنية. وقد ناقش مجلس الإدارة هذه المسائل مناقشة مستفيضة في عام ١٩٩١ حين قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان اقتراحه بشأن خدمات الدعم التقني لأول مرة الى المجلس للنظر فيه وإقراره. ومن ثم فقد استغاد قرار تمويل هذه الوظائف في إطار الميزانيات البرنامجية من الحوار الموسع. كما أن هذه المعالجة عن طريق الميزانية تتمشى مع قرارات المواءمة بين ميزانيات منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٢٦٨ - وردا على الأسئلة المتعلقة بالسبب في إدراج منشورات معينة في ميزانيات المشاريع بينما تدرج غيرها في ميزانية الدعم، قالت إن ذلك يرجع بدرجة كبيرة الى طابع المنشورات ذاتها. فمن ناحية، يعتبر التقرير حالة سكان العالم، على سبيل المثال، من أنشطة الدعوة على الصعيد العالمي. فالهدف منه تعزيز الحوار وتبادل المعلومات بشأن قضايا السكان والتنمية الأوسع نطاقا. ومن ثم فقد أفردت له ميزانية تعنى بالمشاريع الخاصة به. أما المنشورات المدرجة في إطار ميزانية الدعم فيقصد بها أساسا زيادة الوعي بأعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان بالذات وتفهم هذه الأعمال. وقد أدرجت لذلك في إطار ميزانية الدعم. وأوضح نائب المديرة التنفيذية (السياسات والإدارة) أن مجلس الإدارة قد نظر في المسألة بتعمق في عام ١٩٩١ وتقبل ذلك الأساس المنطقي في مقرره ٣٦/٩١.

٢٦٩ - واتفقت المديرة التنفيذية مع الوفود على أن أفريقيا تمثل إحدى أولويات الصندوق وقالت إن الصندوق يكرس جهودا كبيرة لزيادة النفقات في أفريقيا. وقد صودفت بعض مصاعب في إيجاد الموظفين للمكاتب الميدانية الأفريقية، إلا أنه تم حل تلك الاختناقات. وأفادت بأن نسبة ٤٥,٩ في المائة من موظفي الصندوق الميدانيين سيكون مقرهم في أفريقيا في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وأعربت عن ثقتها في أن تساعد الدراسة المعنية بالقدرة الاستيعابية والتي يضطلع صندوق الأمم المتحدة للسكان حاليا بإجرائها على زيادة معدلات التنفيذ في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وأشارت الى أن العديد من البرامج الجديدة يجري البدء فيها في أفريقيا - وهي حقيقة برامج جديدة أعدت بحيث يتجلى فيها فكر ما بعد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإلى أن الانطلاق بها يتطلب جهدا كبيرا.

٢٧٠ - وأعربت المديرة التنفيذية عن سرورها لأن تنفيذ برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان على الصعيد الوطني في ازدياد وأكدت للمجلس أن تقييم ورصد تلك البرامج يجري تكثيفهما بما يتمشى مع زيادة حجم الأنشطة. أما عن استمرار الجمود في تنفيذ الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية، فقالت إن الصندوق يعتز كثيرا بما له من روابط مع المنظمات غير الحكومية على كلا الصعيدين الدولي والوطني، وللمجلس أن يترقب ارتفاعا في النسبة المئوية للتنفيذ من قبل تلك المنظمات في المستقبل.

٢٧١ - وفي معرض مناقشتها لمقترحات الصندوق بإنشاء مكاتب جديدة للدعم في رابطة الدول المستقلة، أفادت بأن جميع المكاتب المقترحة سيعين فيها موظفون وطنيون وسيكون مقرها في مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القائمة أصلا، ومن شأن هذين الأمرين أن يساعدا على احتواء التكاليف. وقالت إن البرامج في رابطة الدول المستقلة وفي أوروبا الشرقية تتولى أمرها المكاتب الموجودة في رومانيا وألبانيا التي تنوء بعبء العمل ومن ثم لا قبل لها بمواجهة الزيادة في الأنشطة في تلك البلدان. وأضافت قائلة إن من المقرر، نظرا لكون جميع البلدان المعنية تمر بمرحلة انتقالية، أن يتسنى إلغاء المكاتب الميدانية الجديدة تدريجيا في نهاية المطاف.

٢٧٢ - وفيما يتعلق بمسألة وظيفة الأمين العام المساعد، قالت المديرة التنفيذية إن الأمين العام اتخذ قرار إعادة تلك الرتبة لمنصب نائب المديرة التنفيذية الثاني. بعد خفضه على يد الأمين العام السابق. وتبلغ تكلفة الفارق في الرتبة حوالي ٢٠ ٠٠٠ دولار في السنة. ويقع إجمالي وظيفتي الأمين العام المساعد التابعتين لصندوق الأمم المتحدة للسكان ضمن نطاق الممارسة العادية المألوفة في إطار منظومة الأمم المتحدة.

٢٧٣ - وردا على أسئلة بشأن ملاك الموظفين في الدول العربية، أفادت المديرة التنفيذية بأن لدى الصندوق حاليا ١٠٦ موظفين يعملون في منطقة الدول العربية وأوروبا، منهم ٨٧ موظفا مقرهم في بلدان عربية و ١٩ موظفا موجودون في أوروبا. وقالت إن نسبة تصل الى ٩٩ في المائة من أعمال أفرقة الدعم القطرية التي تتخذ مقرها في عمان، الأردن، مكرسة للعمل في منطقة الدول العربية. ومن أسباب ذلك أن المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في كوبنهاغن، الدانمرك، يوفر جانبا كبيرا من الخدمات الاستشارية التقنية المتعلقة بمسائل الصحة الإنجابية في بلدان البرامج الأوروبية.

٢٧٤ - أما عن تقييم أنشطة تدريب الموظفين، فقالت المديرة التنفيذية إنها تتفق مع التعليقات التي أدلت بها الوفود ولكن ينبغي للمجلس أن يدرك أن الصندوق يشرع الآن لتوه في تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. وأعربت عن شعورها بأن التقييم في حد ذاته لم يكن أفضل ما يمكن، رغم موافقتها على ما جاء فيه من توصيات. وذكرت أنها ستحيط المجلس علما لدى تنفيذ التوصيات. وأفاد نائب المديرة التنفيذية (السياسات والإدارة) بأن العمل جار فعلا في تنفيذ العديد من التوصيات، مثل زيادة الاستفادة من الوسائط التفاعلية، واستخدام أساليب تدريب المدربين وتمكين المكاتب الميدانية من الاضطلاع بالمبادرات التدريبية الخاصة بكل منها، فضلا عن مبادرات لمنح المديرين والمشرفين مزيدا من المسؤولية والمشاركة. وذكر كذلك أن جميع الأنشطة التدريبية تشتمل ضمن مكوناتها على آليات للتقييم.

٢٧٥ - وعقب إدلاء الإدارة بردودها، أعرب أحد الوفود عن شعوره بعدم كفاية ما تلقاه من إجابات على ثلاث مسائل هي: ما إذا كانت ستجري تخفيضات متناسبة في النفقات الإدارية في حالة عدم تحقيق المستويات المسقطة للإيرادات؛ والتوضيح بشأن مبلغ الـ ١٦,٨ مليون دولار الذي أشارت إليه المديرة التنفيذية في ملاحظاتها التمهيدية المتعلقة بالنفقات خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧؛ والسبب في عدم عرض ترقية نائب المديرة التنفيذية لرتبة أمين عام مساعد على المجلس للنظر فيها.

٢٧٦ - وقال رئيس المجلس التنفيذي إنه يعتقد أن المديرة التنفيذية قد أجابت عن السؤال بشأن وظيفة الأمين العام المساعد بقولها إن تحديد ذلك يقع حصرا ضمن سلطة الأمين العام. وقالت مديرة شعبة المالية والموظفين والإدارة إن الصندوق سيتخذ التدابير الضرورية كما كان يفعل دائما في الماضي لكفالة تمشي نفقات الميزانية مع إيراداتها. وأضافت قائلة إن اعتبار مبلغ الـ ١٦,٨ مليون دولار "وفورات" كان ملائما، حيث أنه يشمل بنودا مثل انخفاض تكاليف الاستئجار في المقر الذي لم يتنبأ به في الميزانية السابقة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وأحالت أعضاء المجلس الى الوثائق المساندة التي جرى توزيعها في وقت سابق مع بيان المديرة التنفيذية. وتتضمن الوثائق المساندة تفاصيل إضافية بشأن الوفورات المقدرة بمبلغ ١٦,٨ مليون دولار التي تحققت في ميزانية ١٩٩٦-١٩٩٧. وأشارت الى أنها جاهزة لإعطاء المزيد من الإيضاح علاوة على توفير الوثائق المساندة عند الاقتضاء.

٢٧٧ - أحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بتقييم أنشطة تدريب الموظفين التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1997/11). وطلب الى المديرة التنفيذية أن تقدم للمجلس في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٨ عرضا شفهيا عن تنفيذ التوصيات المتعلقة بالتقييم.

٢٧٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بالاستعراض المالي السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ١٩٩٦ (DP/FPA/1997/13).

٢٧٩ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي بشأن تقديرات ميزانية الدعم لصندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

٢٦/٩٧ - تقديرات ميزانية الدعم لصندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقديرات ميزانية الدعم لصندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، على النحو الوارد في الوثيقة DP/FPA/1997/14، وبتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأنها (DP/FPA/1997/15)؛

٢ - يحث المديرة التنفيذية على بذل كل جهد ممكن لاستيعاب كل من تكاليف الدعم الإداري والبرنامجي في المقر وفي الميدان، على النحو الذي أوصت به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية؛

٣ - يحث أيضا المديرة التنفيذية على أن تبقي قيد الاستعراض المناخ السائد من عدم اليقين فيما يتعلق بالإيرادات المقبلة، ولا سيما عن طريق تأخير شغل الوظائف الجديدة المقترحة لممثلي صندوق الأمم المتحدة للسكان بكلفة تقدر بمبلغ ٠٤٤ ٦٣٥ ١ دولار، لدى تنفيذ ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩؛

٤ - يرحب بالشكل الجديد لتقديم الميزانية تمشيا مع البند ٥ من المقرر ٦/٩٧ بشأن تحقيق التناسق في عروض الميزانية؛

٥ - يوافق على اعتمادات إجمالية بمبلغ ٥٠٠ ٢٥٥ ١٤٣ دولار للأغراض المبينة أدناه ويقرر أن تستخدم تقديرات الإيرادات البالغة ٠٠٠ ٧٠٧ ١٥ دولار لموازنة الاعتمادات الإجمالية مما ينجم عنه اعتمادات صافية بمبلغ ٥٠٠ ٥٤٨ ١٢٧ دولار؛

ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩*
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

دعم البرامج:	
المكاتب القطرية	٧٣ ٤٨٤,٢
المقر	٢٦ ٨١١,٥
المجموع الفرعي	١٠٠ ٢٩٥,٧
تنظيم وإدارة المنظمة	٤٢ ٩٥٩,٧
مجموع الاعتمادات الإجمالية	١٤٣ ٢٥٥,٥
مطروحا منه: الإيرادات المقدرة للميزانية	١٥ ٧٠٧,٠
الاعتمادات الصافية المقدرة	١٢٧ ٥٤٨,٥

* على النحو المبين في الجدول المتعلق بموارد صندوق الأمم المتحدة للسكان، المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، الذي وزع على المجلس التنفيذي في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

٦ - يأذن للمديرة التنفيذية بنقل الموارد فيما بين بنود الاعتمادات، بحد أقصى قدره ٥ في المائة من الاعتماد الذي تنقل اليه الموارد؛

٧ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٨ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، آخذة في الاعتبار التطورات ذات الصلة حتى ذلك الوقت، فضلا عن الاتجاهات التي يمكن توقعها فيما يتعلق، في جملة أمور، بمستوى الإيرادات لعام ١٩٩٨ والإسقاطات لعام ١٩٩٩، والمستوى المتوقع لنفقات البرامج في عام ١٩٩٨، فضلا عن عملية الإصلاح في الأمم المتحدة؛

٨ - يطلب أيضا إلى المديرة التنفيذية أن تقدم تقريرا شفويا إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٨ بشأن المعايير والآليات التي ستستخدم لإجراء أي تعديل لميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨ ١٩٩٩ في حالة حدوث أي عجز كبير في الإيرادات؛

٩ - يوصي بأن تقوم المديرة التنفيذية بإجراء دراسة بشأن الترتيبات المتعددة - الثنائية الأطراف وترتيبات الصناديق الاستئمانية وأن تقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٨، يراعي الدراسة التي يجريها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الموضوع نفسه.

١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

٢٨٠ - وعقب اتخاذ المقرر ٢٦/١٩٩٧، طلب وفدان تسجيل تعليقاتهما عليه. وذكر الوفد الألماني أنه يفهم أن الفقرة ٣ من المقرر ٢٦/١٩٩٧ تمثل تجميدا لمبلغ ٠٤٤ ٦٣٥ ١ دولارا والوظائف المتصلة به الخاصة بممثلي الصندوق الجدد. إذ لن تكون هذه الأموال والوظائف متاحة إلا حين تتحقق إسقاطات الإيرادات الواردة في الميزانية. وعلاوة على ذلك، يفهم الوفد من الفقرة ٢ من المقرر أن توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية تنطبق بجميع عناصرها، بما في ذلك كامل الفقرة ٢٣ من تقرير اللجنة. وأعرب الوفد الألماني عن أسفه العميق للطريقة التي نفذ بها المجلس التنفيذي قرارات الميزانية، إذ قام، في جملة أمور، باستخدام معايير مختلفة في تعامله مع ميزانيتي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٢٨١ - وذكر وفد الجماهيرية العربية الليبية أنه يرى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان لم يراع في حساباته الوفورات المسقطة البالغة ١٦,٨ مليون دولار. وأعرب الوفد عن أنه يتوقع أن تكشف المديرة التنفيذية في التقرير الذي ستقدمه في الدورة العادية الثانية في عام ١٩٩٨ عن الطريقة التي يجري بها التعامل مع هذه الوفورات لدى حساب ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

ثامنا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: تعبئة الموارد

٢٨٢ - أبلغ الرئيس المجلس أنه بسبب ازدحام جدول الأعمال، فلن يكون من الممكن لسوء الحظ إيلاء مسألة تعبئة الموارد لبرامج السكان والصحة الإنجابية ما تستحقه من وقت. واقترح، بدلا من وقف المناقشة، تأجيل المناقشة التفصيلية لحشد الموارد إلى موعد لاحق، بيد أنه سأل المديرة التنفيذية إذا كان لديها أي تعليقات موجزة تود إبدائها. فقالت المديرة التنفيذية إن الصندوق قد قام، بناء على طلب المجلس، بإعداد نسخة منقحة من ورقته السابقة المتعلقة بالتبعات المترتبة على حالات العجز في الموارد - وقد عرضت النسخة الجديدة على المجلس في دورته الحالية في الوثيقة DP/FPA/1997/12. ويتمثل الاختلاف الرئيسي بين هذه الوثيقة وسابقتها في توفير مزيد من التفاصيل عن المنهجية المستخدمة في وضع التقديرات والإسقاطات بها. بيد أن كلتا الدراستين خلصتا إلى نفس الاستنتاج، ألا وهو: إذا لم يف المجتمع الدولي بالتزاماته المالية التي قطعها على نفسه في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عُقد في القاهرة في عام ١٩٩٤، فستقع آثار خطيرة على صحة الناس الإنجابية في البلدان النامية وعلى الجهود المبذولة لتثبيت عدد السكان في العالم.

٢٨٣ - وطلبت عدة وفود الكلمة بعد إلقاء المديرة التنفيذية لبيانها. وأشار أحد الوفود إلى أن الورقة المتعلقة بحالات العجز في الموارد تترتب عليها آثار تتعدى مسألة حشد الموارد لصندوق الأمم المتحدة للسكان وأعرب عن أمله في أن يمكن نشرها على نطاق واسع. واشترك مع ذلك الوفد وفدان آخران في الإعراب عن أنه من شأن هذه الدراسة أن تمثل إسهاما قيّما في العملية التي ستجري لاستعراض "المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥". وذكر أحد الوفود أن عبارة "أموال المانحين" حسب استخدامها في التقرير غير دقيقة إذ أنها لا تشمل إلا "الأموال الأولية" للمانحين، أي الأموال المخصصة تحديدا للأنشطة السكانية ولا تشمل التبرعات الأخرى التي يقدمها المانحون للمصارف الإنمائية، والمنظمات المتعددة الأطراف غير صندوق الأمم المتحدة للسكان، وغير ذلك من المنظمات. وذكر وفد آخر أنه يتفق مع الرأي القائل بأن التقرير لا يشمل جميع أشكال التمويل الثنائي الموجّهة نحو الأنشطة ذات الصلة. وربما يجعل هذا الحالة تبدو أكثر خطورة مما هي في الواقع. وسأل الوفد نفسه عن المدى الذي يمكن به لمبادرة ٢٠/٢٠ أن تساعد في حشد الموارد.

٢٨٤ - وذكرت المديرة التنفيذية أنه سيجري نشر التقرير على نطاق أوسع ما أن تتاح للمجلس التنفيذي الفرصة للنظر فيه بتعمق، وأنه سيجري استخدام هذا التقرير، أو دراسة مشابهة له، في عملية استعراض "المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥". وقالت إن الصندوق سيواصل استكمال البيانات المستخدمة في التقرير وكذلك تحسين نوعية البيانات المستخدمة، وأعربت عن تقديرها لأي مساعدة يمكن للحكومات أن توفرها في هذا الصدد. وذكرت المديرة التنفيذية أنه ليس من الواضح تماما مدى الفائدة التي يمكن لبرامج السكان والصحة الإنجابية تجنبها من مبادرة ٢٠/٢٠؛ إذ يبدو أنها آخذة في تغطية المزيد والمزيد من الأنشطة.

٢٨٥ - وقرر المجلس التنفيذي مواصلة النظر في البند ٨ المتعلق بتعبئة الموارد لصندوق الأمم المتحدة للسكان في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٨.

تاسعا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٢٨٦ - قرر المجلس التنفيذي، في موافقته على خطة العمل المنقحة للدورة الحالية، إرجاء النظر في البرامج القطرية الستة الواردة في البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت، صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها، إلى الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨.

عاشرا - مسائل أخرى

الزيارات الميدانية

٢٨٧ - اتفق المجلس التنفيذي على إرجاء مناقشة الزيارات الميدانية التي اضطلع بها أعضاء المجلس إلى جامايكا وجزر تركس وكايكوس وكوبا (DP/1997/CRP.24)، وإلى قيرغيزستان ولاتفيا (DP/1997/CRP.26) إلى جلسة غير رسمية تعقد في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

المساعدة المقدمة الى جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٨٨ - قدم مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا بالنيابة تقريرا شفويا عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حسب طلب المجلس التنفيذي في مقرره ١٩/٩٧. وأعرب عن أمله في أن يبدأ تنفيذ بعثة حقوق الانسان الى كنشاسا في المستقبل القريب. وذكر أن الآراء لم تتفق بشأن أعمال هذه البعثة. وقد أرسلت عدة دول أيضا بعثات ميدانية إلى هذا البلد. كما تجري الأعمال التحضيرية لاجتماع "أصدقاء الكونغو". ويؤمل في أن تبين هذه الأنشطة أن منظومة الأمم المتحدة ما زالت تعمل في البلد أثناء المراحل الأولى للحكومة الجديدة. وقد جرت مناقشات بشأن الرؤية الطويلة الأجل للحكومة تجاه البلد وبشأن استراتيجية مقترحة للتعمير، بما في ذلك تسريح القوات.

٢٨٩ - وقد أوفد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعثة الى جمهورية الكونغو الديمقراطية حددت ثلاثة مجالات يمكن تقديم المساهمات فيها لبناء قدرات الحكومة الجديدة: (أ) عكس اتجاه استنزاف العقول في البلد من خلال عودة المواطنين المغتربين؛ (ب) تحليل السياسات وتنسيقها؛ (ج) تنسيق المعونة. وقد عين الأمين العام مدير البرنامج موجها لاجتماعات فرقة عمل معنية بالمصالحة والتعمير والاستقرار الاقليمي تخطط لوجود منظمات الأمم المتحدة للعمل في البلد في إطار التعمير في مرحلة ما بعد النزاع.

٢٩٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي المتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

احتياطي أماكن الإقامة الميدانية

٢٩١ - عرض مدير البرنامج على المجلس التنفيذي تقريرا مرحليا شفويا عن احتياطي أماكن الإقامة الميدانية. وذكر أن التحقيقات الخارجية التي تتصل أساسا بأنشطة المقاولين والمقاولين من الباطن تسير سيرا حسنا.

ويساعد مكتب الأمم المتحدة للمراقبة الداخلية مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التحقيقات الخارجية الجارية. وقد قام المحققون بزيارة مشاريع التشييد لاحتياطي أماكن الإقامة الميدانية في عدد من البلدان وأجريت مقابلات مع أفراد عديدين. وأوضح مدير البرنامج أنه ليس في وسعه تقديم تفاصيل من شأنها أن تعوق سير التحقيقات أو الوصول إلى النتائج. وأعرب عن ثقته في أن نتيجة التحقيقات سوف تسهم في توجيه رسالة قوية بشأن المساءلة إلى جميع من يعنيهم الأمر.

٢٩٢ - وقام مدير البرنامج، في تلخيصه لمحتوى رسالته التي وجهها في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلى أعضاء المجلس التنفيذي، بتقديم معلومات عن التدابير المتخذة والتطورات الحاصلة فيما يتعلق بالمسؤولية الشخصية لموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومساءلتهم. واستعرض أيضا المعلومات الواردة في تلك الرسالة بشأن تعزيز الادارة المالية في البرنامج. وقد بدأ مكتب الخدمات المالية والادارية، في هذا الصدد، استعراضا كاملا للنظام المالي والقواعد المالية للبرنامج. ويجري وضع مفاهيم جديدة للسياسة تستند الى الدروس المستفادة والتغيرات الطارئة على مناخ الإدارة في البرنامج التي تتجه نحو تفويض السلطة وتطبق نظام اللامركزية بشأنها. ويجري استحداث أدوات وعمليات للمساءلة، بما فيها عمليات للتقييم الذاتي المتخذة للضوابط، تتمشى مع الممارسات التي تتبناها كثير من الحكومات. ويعكف مكتب الموارد البشرية على تصميم إطار للأخلاقيات يوضح التوقعات والمبادئ التوجيهية المتصلة بمهام المراقبة المالية، وإدارة المشاريع وتنفيذ العقود. وسيجري، في أنشطة التدريب المقبلة، إيلاء مزيد من الاهتمام لمراقبة الشؤون المالية وشؤون الادارة.

٢٩٣ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي المقدم من مدير البرنامج عن احتياطي أماكن الإقامة الميدانية.

الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر و/أو الجفاف في البلدان التي تعاني بشدة من الجفاف و/أو التصحر ولا سيما في أفريقيا

٢٩٤ - قدم مساعد مدير البرنامج ورئيس مكتب السياسة الإنمائية تقريرا شفهيا بشأن التطورات المتعلقة بالآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر و/أو الجفاف في البلدان التي تعاني بشدة من الجفاف و/أو التصحر ولا سيما في أفريقيا. وسيجري القيام أثناء المؤتمر الأول للأطراف في الاتفاقية المقرر عقده في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ بروما في إطاليا باتخاذ قرار بشأن الترتيبات المتعلقة باستضافة الآلية العالمية. وقد قُدمت للمجلس التنفيذي في عام ١٩٩٥ وعام ١٩٩٦ معلومات موجزة بشأن مسألة مدى استعداد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاستضافة الآلية العالمية. وقد حدث عدد من التطورات منذ قُدمت تلك المعلومات.

٢٩٥ - وأثناء الدورة الثامنة للجنة التفاوضية الحكومية الدولية لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني بشدة من الجفاف و/أو التصحر لا سيما في أفريقيا، المعقودة في جنيف بسويسرا في شباط/فبراير ١٩٩٦ لخص مدير البرنامج قدرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تجعل منه مضيفا ملائما للآلية العالمية. وعرض مدير البرنامج آنئذ فكرة المشاركة في استضافة الآلية مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وأثناء الدورة

العاشرة للجنة التفاوضية الحكومية الدولية التي انعقدت في نيويورك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ طلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية تقديم صيغة مستكملة لاقتراحيهما استضافة الآلية العالمية في موعد لا يتجاوز ١ أيار/مايو ١٩٩٧. وأخطر مساعد مدير البرنامج مجلس الإدارة بإحراز تقدم كبير بشأن مهام وصلاحيات الآلية العالمية وبأن النص سيوضع في شكله النهائي أثناء اجتماع مؤتمر الأطراف في روما. وفي الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي انعقدت في حزيران/يونيه ١٩٩٧ عرض رئيس البنك الدولي المساعدة في تنفيذ الاتفاقية بالاشتراك مع الآخرين وفي إنشاء آليات لحشد التمويل وتنسيق التنفيذ وهو عرض تكرر تأكيده أثناء الدورة العاشرة المستأنفة للجنة التفاوضية الحكومية الدولية التي انعقدت في جنيف بسويسرا في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٧.

٢٩٦ - وقد عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي اجتماعا يومي ١٨ و ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بروما في إيطاليا من أجل التشاور بشأن إمكان التوصل إلى ترتيب مؤسسي تعاوني للآلية العالمية ووضع اقتراح لذلك لتقديمه إلى مؤتمر الأطراف للنظر فيه واتخاذ إجراء بشأنه. وما فتئ موقف المنظمات الثلاث حتى الآن هو أن تكاليف التشغيل الأساسية للآلية العالمية ينبغي أن تتحملها ميزانية مؤتمر الأطراف مع قيام المنظمات ذاتها بتقديم دعم تكميلي.

٢٩٧ - وسيجري استشارة المجلس التنفيذي، حسب الاقتضاء، بعد اتخاذ قرار من مؤتمر الأطراف بشأن الطرق الإدارية والتشغيلية المتصلة لاستضافة الآلية العالمية إذا اختير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتولي هذه المسؤولية.

صلاحيات اللجنة التنسيقية الصحية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان

٢٩٨ - بدأ الرئيس مناقشة صلاحيات اللجنة التنسيقية الصحية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1997/17) بإخطاره للمجلس بأنه قد تلقى رسالة من المدير التنفيذي لليونيسيف يحيطه فيها علما بقرار اتخذه المجلس التنفيذي لليونيسيف مؤخرا. وكان المجلس التنفيذي لليونيسيف قد أحاط علما في قراره ١٩٩٧/٢٧ بصلاحيات اللجنة التنسيقية الصحية التي اعتمدها المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية في أيار/مايو ١٩٩٧ واقترح إدخال تعديلات عليها. وطلب الرئيس توزيع نسخ من رسالة المدير التنفيذي لليونيسيف والقرار المرفق بها على أعضاء المجلس وسأل المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان عما إذا كان لديها أي تعليقات. وذكرت المديرة التنفيذية أن اهتمامها الرئيسي هو أن تبدأ اللجنة التنسيقية الجديدة عملها في أقرب وقت ممكن وقالت إنها تشعر بخيبة الأمل لأن الجهود المبذولة لتعزيز التعاون والمشاركة فيما بين وكالات الأمم المتحدة في المجال الصحي وذلك بدعوة اللجنة الجديدة إلى الانعقاد وبدئها لعملها لم تتحقق حتى الآن.

٢٩٩ - واتفق كثير من الوفود مع المديرة التنفيذية في أن الشيء المهم هو تسهيل عمل اللجنة الجديدة التي شكلتها فعلا المجالس التنفيذية للوكالات الثلاث المعنية. وذكر أحد الوفود أنه اشترك في مناقشة الصلاحيات

المقترحة في المجلس التنفيذي لليونيسيف وشعر بأن الصلاحيات المعدلة على نحو ما وافقت عليها تلك الهيئة أكثر توازنا حيث ركزت الصياغة السابقة أكثر من اللازم على الصحة الإنجابية. واتفق كثير من الوفود الأخرى مع ذلك الرأي. بيد أن بعض الوفود رأت أن الصلاحيات بالصيغة التي اعتمدها المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية والتي قدمت إلى المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان في الوثيقة DP/FPA/1997/17 أفضل. وذكرت عدة وفود عندئذ أن أفضل السبل هو عقد اجتماع للجنة في أقرب وقت ممكن وقيام اللجنة بمناقشة الصلاحيات وإحالة صيغة متفق عليها إلى المجالس التنفيذية الثلاثة. وبخلاف ذلك ستظل مختلف مشاريع الصلاحيات ترسل جيئة وذهابا بين المجالس الثلاثة لفترة طويلة من الوقت وقد يتأخر العمل الفعلي للجنة إلى أجل غير مسمى. وسأل أحد الوفود عن السبب في إسقاط الهيئة الجديدة لاسم الهيئة التي سبقتها وهي اللجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية.

٣٠٠ - ردت المديرة التنفيذية بأن التغيير في الاسم قد حدث نتيجة للفهم بأن من ولاية منظمة الصحة العالمية أن تحدد السياسة الصحية لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها. وقالت إنها لا تتفق مع الرأي القائل بأن مشروع الصلاحيات بالصيغة التي عرضت على المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان قد ركز بشكل مفرط على الصحة الإنجابية ومع ذلك فإن الشيء الهام هو أن تجتمع اللجنة وتبدأ عملها لا بشأن المسائل الإجرائية كالصلاحيات فحسب ولكن بشأن المسائل الموضوعية أيضا.

٣٠١ - ووافق المجلس التنفيذي على المقرر التالي:

٢٨/٩٧ - عمل اللجنة التنسيقية الصحية

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بمشروع الصلاحيات المقترح للجنة التنسيقية الصحية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان على النحو الوارد في الوثيقة DP/FPA/1997/17؛

٢ - يوصي بأن تجتمع اللجنة التنسيقية الصحية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان في أقرب وقت ممكن لمناقشة عملها بما في ذلك التعديلات المقترحة على صلاحياتها مع المراعاة التامة للمجالات البرنامجية الأساسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان فضلا عن القضايا الموضوعية المشتركة بين ولايات منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

٣ - يطلب إلى أمانات منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان تسهيل عقد هذا الاجتماع؛

٤ - يوصي بتقديم أية تعديلات متفق عليها لمشروع الصلاحيات المقترح إلى المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان للنظر فيها.

٥ - يطلب إلى رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إبلاغ هذا القرار إلى رئيس المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة ورئيس المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية.

١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

توصيات لجنة صندوق الأمم المتحدة للسكان الاستشارية المعنية بالمنظمات غير الحكومية

٣٠٢ - دعا الرئيس الآنسة مونيك إسّيد - فرنانديز من مشروع ستتشنغ بسورينام وعضو لجنة صندوق الأمم المتحدة للسكان الاستشارية المعنية بالمنظمات غير الحكومية إلى تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي بشأن آخر اجتماعات اللجنة الاستشارية. وقدمت ممثلة اللجنة شكرها للرئيس والمدير التنفيذي للمساعدة التي قدماها في تسهيل مشاركتها في اجتماع المجلس التنفيذي. وقالت إنه بالرغم من أن هذه أول مرة يتقدم فيها ممثل اللجنة الاستشارية مثل هذا التقرير فإنها تأمل في انتظام هذا الإجراء في المستقبل.

٣٠٣ - أخطرت الآنسة إسّيد - فرنانديز المجلس بأن اللجنة الاستشارية قد تكونت في إثر انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في ١٩٩٤ للمساعدة في تكوين شراكات تعاونية بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وعقدت اللجنة الاستشارية مؤخرا اجتماعها الثالث في حزيران/يونيه. وقد اعتمدت في ذلك الوقت توصيات في ثلاثة مجالات ذات أولوية هي: (أ) إنشاء آليات منظمة للتعاون مع المنظمات غير الحكومية؛ (ب) تعزيز تعاون المنظمات غير الحكومية من خلال تخصيص الموارد؛ (ج) إيجاد السبل لتعزيز تعاون المنظمات غير الحكومية في المجالات الموضوعية ذات الأولوية كمجال الدعوة.

٣٠٤ - نظـــرا لإتاحـــة التقرير الكامل الصادر عن اجتماع اللجنة الذي عقد مؤخرا للمجلس ذكرت الآنسة إسّيد - فرنانديز أنها ستركز في بيانها على ثلاث توصيات محددة تندرج تحت تنظيم علاقات العمل مع المنظمات غير الحكومية وتتصل بأعمال المجلس التنفيذي. وأولى تلك التوصيات هي ضرورة انتظام المدخلات المقدمة من اللجنة الاستشارية المعنية بالمنظمات غير الحكومية إلى المجلس التنفيذي. وقالت إن ثمة سوابق للمشاركة المنظمة من جانب المنظمات غير الحكومية موجودة بالفعل في منظومة الأمم المتحدة. ولذلك ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على هياكل هذه المشاركة. أما التوصية الثانية فهي ضرورة أن يجري الصندوق مزيدا من التفصيل المتصلة بتخصيص الموارد للمنظمات غير الحكومية كوسيلة لتعزيز التخطيط الفعال للدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات غير الحكومية في الجهود المبذولة لتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في الفترة الزمنية المحددة. وتتعلق التوصية الأخيرة بضرورة الاستثمار في بناء القدرات في الأجل الطويل والتطوير التنظيمي الأساسي للمنظمات غير الحكومية المشاركة. واختتمت بطلبها أن تواصل اللجنة الاستشارية مشاورتها

مع الأمانة بشأن إقامة علاقة منظمة مع المجلس التنفيذي. وشكر الرئيس الممثلة على بيانها وقال إنه قد دعي إلى الاجتماع مع اللجنة الاستشارية المعنية بالمنظمات غير الحكومية في حزيران/يونيه ووجد أن عملها قيّم للغاية.

اختتام الدورة

٣٠٥ - أعرب نائب المديرة التنفيذية (للسياسات والإدارة) عن شكره بالنيابة عن المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للمجلس التنفيذي بشأن مجمل العمل الذي قام به بشأن المسائل التي تخص الصندوق أثناء عام ١٩٩٧. كما أعرب عن شكره أيضا للمكتب وللأمانتين.

٣٠٦ - ذكر مدير البرنامج أن الدورة كانت مثمرة وفعالة. وقال إنه يتطلع إلى إجراء مناقشة غير رسمية بشأن الأفكار المقترحة لوضع استراتيجية لتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكذلك إلى مناقشة موضوع الموارد غير الأساسية في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨. وأعرب عن شكره للمجلس التنفيذي لثقته في بناء برنامج إنمائي جديد مؤكدا أن تعليقاتهم وملاحظاتهم واقتراحاتهم ستؤخذ في الاعتبار عند تنفيذ القرار المتعلق بالميزانية (٢٤/٩٧). وقال إنه سيتخذ إجراء بشأن طلب المجلس بشأن السعي لدى الأمين العام للحصول على وظيفة إضافية برتبة أمين عام مساعد للمكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة بما في ذلك من خلال إدخال تعديل على ميزانية الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ حسب الاقتضاء، وذكر أن نص وروح التشريع الحالي قد التزم بها بالترتيبات الحالية نظرا لأن مدراء جميع المكاتب الإقليمية يعملون كمديرين مساعدين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكانت إحدى الوظائف السبع من رتبة الأمين العام المساعد التي كانت للبرنامج قبل ذلك بدلا من الوظائف الست الحالية، قد جرى التخلي عنها في مرحلة سالفة من عملية إصلاح الأمم المتحدة، وأكد من جديد أنه كثيرا ما أعرب عن تحفظات شخصية بشأن إثارة المسألة في الوقت الراهن.

٣٠٧ - وذكر مدير البرنامج أن للمجلس التنفيذي دورا حاسما في تطبيق نهج موضوعي منظم في استعراض أطر التعاون القطري وأعرب عن شكره للمجلس لاستعراض العدد الكبير من الأطر في الدورة الحالية ولدراستها باتقان ودقة في الوقت المتاح. وأكد أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيعطي أولوية قصوى للقضايا الرئيسية التي تشمل النماذج المرجعية والرصد والتقييم من خلال مساعدته للبلدان في تنفيذ الأطر.

٣٠٨ - وأعلن مدير البرنامج أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يخطط حاليا لتنفيذ عدد من الأنشطة للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ في جميع مناطق العالم وسيكون الموضوع الرئيسي هو عالم خال من الفقر. وسيقام احتفال خاص في نيويورك بهدف لفت الأنظار إلى حالة ١,٣ بليون شخص يعيشون في فقر مدقع ولتكريم أربعة أفراد لمساهماتهم الكبيرة في القضاء على الفقر. وستقوم المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنظيم أنشطة على الصعيد المحلي.

٣٠٩ - تمت الإشادة بمشاركة أعضاء المجلس التنفيذي الذين انتهت مدتهم وهم اثيوبيا، اندونيسيا، بوروندي، سلوفاكيا، السويد، سويسرا، غامبيا، الفلبين، فنلندا، كوبا وقدم لهم الشكر لمساهماتهم. ورحب مدير البرنامج أيضا

باسبانيا، أيرلندا، بوتسوانا، جامايكا، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، الدانمرك، غانا، كندا، لبنان التي ستنضم إلى مجلس الإدارة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وقدم الشكر للسيد فيك هيرد من المملكة المتحدة وللسيد رودلف فيتزر من ألمانيا المندوبين اللذين سيتوليان منصبين جديدين قبل انعقاد الدورة القادمة وتمنى لهما النجاح في مهمتيهما الجديدتين. ثم أعرب عن شكره للمكتب ولا سيما للسيد هانز لندبورج، الرئيس للعمل الذي أنجزه طوال عام ١٩٩٧ ولمساهمته في إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣١٠ - وأعلن مدير البرنامج تعيين إثنين من كبار المسؤولين في البرنامج هما: السيدة تيلما أووري، كمديرة مساعدة للبرنامج ومديرة المكتب الإقليمي لأفريقيا والسيد فواز فوق العادة كمدير مساعد للبرنامج ومدير المكتب الإقليمي للدول العربية، وألقى كثير من الوفود كلمات بتهنئة المسؤولين اللذين أعلن تعيينهما.

٣١١ - وقبل أن يعلن الرئيس اختتام الدورة اعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي للإعراب عن شكره للأمانتين وللمكتب.

٧٩/٩٧ - عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٧

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه قام في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٧ بما يلي:

البند ١: المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٧ (DP/1996/L.4/Rev.1)؛

أقر التقرير المتعلق بالدورة السنوية لعام ١٩٩٧ (DP/1997/21)؛

أحاط علما بخطة العمل السنوية المقترحة لعام ١٩٩٨ فيما يتصل بالمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبالتعليقات الواردة بشأنها؛

أقر الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨: ١٩-٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨: ٢٠-٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨
الدورة السنوية لعام ١٩٩٨: ٨-١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨: ١٤-١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

وافق على المواضيع التي ستناقش في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨ للمجلس، على النحو الوارد في مرفق هذا المقرر.

طالب بعقد دورة مشتركة لمدة يوم واحد مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ من أجل إتاحة تبادل الآراء بشأن أثر الإصلاح الشامل للأمم المتحدة على الصناديق والبرامج؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢: إدارة التغيير في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالخطة التنفيذية المستكملة لإدارة التغيير في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (المقرر ١٥/٩٧) (DP/1997/CRP.22)؛

البند ٣: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

اتخذ المقرر ٢٤/٩٧ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بشأن تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨ ١٩٩٩ (DP/1997/23)؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقديرات ميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ (DP/1997/31)؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالاستعراض السنوي للحالة المالية، ١٩٩٦ (DP/1996/24)؛

أحاط علما بالمعلومات المنقحة المتصلة بالاستعراض السنوي للحالة المالية، ١٩٩٦ (DP/1997/24/Add.1)؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بحالة اتفاقات خدمات الإدارة (DP/1997/24/Add.2)، وأوصى بأن يستمر مدير البرنامج في الأخذ بأسلوب اتفاقات خدمات الإدارة؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالعقود المقدمة من الباطن التي تم إرساؤها، وكذلك بالمعدات الرئيسية المطلوبة (*DP/1997/25)؛

أحاط علما بالتقريريـــن المتعلقين بنفقـــات منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون التقني، ١٩٩٦ (DP/1997/30، و DP/1997/30/Add.1)؛

البند ٤: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الموارد واستراتيجيات التمويل

قرر أن يواصل النظر في البند ٤ بشأن الموارد واستراتيجيات التمويل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٨؛

البند ٥: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

اتخذ المقرر ٩٧/٢١ المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بشأن إدارة المخاطر والاحتياطيات وفائض الإيرادات بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/1997/26)؛

اتخذ المقرر ٩٧/٢٢ المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بشأن التقديرات المنقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ فيما يتصل بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/1997/29)؛

اتخذ المقرر ٩٧/٢٣ المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بشأن متابعة التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (A/51/5/Add.10) (DP/1997/27)؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/1997/28)؛

البند ٦: برنامـج الأمم المتحدة الإنمائي: أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

وافق على أطر التعاون القطري التالية:

أولا

إطار التعاون القطري الأول لأنغولا (DP/CCF/ANG/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لبنن (DP/CCF/BEN/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لبوتسوانا (DP/CCF/BOT/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لبوركينا فاصو (DP/CCF/BKF/1)؛
إطار التعاون القطري الأول للكاميرون (DP/CCF/CMR/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لتشاد (DP/CCF/CHD/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لغابون (DP/CCF/GAB/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لغينيا - بيساو (DP/CCF/GBS/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لملاوي (DP/CCF/MLW/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لموريشيوس (DP/CCF/MAR/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لسان تومي وبرينسيبي (DP/CCF/STP/1)؛
إطار التعاون القطري الأول للسنغال (DP/CCF/SEN/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لسيشيل (DP/CCF/SEY/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لجنوب أفريقيا (DP/CCF/SAF/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لسوازيلند (DP/CCF/SWA/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لزمبابوي (DP/CCF/ZIM/1)؛

ثانيا

إطار التعاون القطري الأول لكمبوديا (DP/CCF/CMB/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لفيجي (DP/CCF/FIJ/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لولايات ميكرونيزيا الموحدة (DP/CCF/FSM/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لكيريباتي (DP/CCF/KIR/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (DP/CCF/DRK/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لماليزيا (DP/CCF/MAL/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لملديف (DP/CCF/MDV/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لجزر مارشال (DP/CCF/MAS/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لنيبال (DP/CCF/NEP/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لنيوي (DP/CCF/NIU/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لباكستان (DP/CCF/PAK/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لبالاو (DP/CCF/PAU/1)؛
إطار التعاون القطري الأول للفلبين (DP/CCF/PHI/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لساموا (DP/CCF/SAM/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لجزر سليمان (DP/CCF/SOI/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لسري لانكا (DP/CCF/SRL/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لتايلند (DP/CCF/THA/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لتونغا (DP/CCF/TON/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لتوفالو (DP/CCF/TUV/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لفانواتو (DP/CCF/VAN/1)؛

ثالثا

إطار التعاون القطري الأول لأرمينيا (DP/CCF/ARM/1*)؛
إطار التعاون القطري الأول لأذربيجان (DP/CCF/AZE/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لبلغاريا (DP/CCF/BUL/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لجورجيا (DP/CCF/GEO/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لمالطة (DP/CCF/MAT/1)؛
إطار التعاون القطري الأول للاتحاد الروسي (DP/CCF/RUS/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لسانت هيلانة (DP/CCF/STH/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لسلوفينيا (DP/CCF/SVN/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (DP/CCF/MCD/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لتركمانستان (DP/CCF/TUK/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لأوكرانيا (DP/CCF/UKR/1)؛

رابعا

إطار التعاون القطري الأول لأنغيلا (DP/CCF/ANL/1)؛
إطار التعاون القطري الأول للأرجنتين (DP/CCF/ARG/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لبربادوس (DP/CCF/BAR/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لجزر فرجن البريطانية (DP/CCF/BVI/1)؛
إطار التعاون القطري الأول للبرازيل (DP/CCF/BRA/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لشيلي (DP/CCF/CHI/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لكوبا (DP/CCF/CUB/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لدومينيكا (DP/CCF/DMI/1)؛
إطار التعاون القطري الأول للجمهورية الدومينيكية (DP/CCF/DOM/1)؛
إطار التعاون القطري الأول للسلفادور (DP/CCF/ELS/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لغرينادا (DP/CCF/GRN/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لغيانا (DP/CCF/GUY/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لهندوراس (DP/CCF/HON/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لجامايكا (DP/CCF/JAM/1)؛
إطار التعاون القطري الأول للمكسيك (DP/CCF/MEX/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لبيرو (DP/CCF/PER/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لسانت لوسيا (DP/CCF/STL/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لسانت فنسنت وجزر غرينادين (DP/CCF/STV/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لترينيداد وتوباغو (DP/CCF/TRI/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لأوروغواي (DP/CCF/URU/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لفنزويلا (DP/CCF/VEN/1)؛

خامسا

إطار التعاون القطري الأول لجيبوتي (DP/CCF/DJI/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لمصر (DP/CCF/EGY/1)؛
إطار التعاون القطري الأول للأردن (DP/CCF/JOR/1)؛
إطار التعاون القطري الأول للكويت (DP/CCF/KUW/1)؛
إطار التعاون القطري الأول للمملكة العربية السعودية (DP/CCF/SAU/1)؛
إطار التعاون القطري الأول للسودان (DP/CCF/SUD/1)؛

إطار التعاون القطري الأول للجمهورية العربية السورية (DP/CCF/SYR/1)؛
إطار التعاون القطري الأول للإمارات العربية المتحدة (DP/CCF/UAE/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لليمن (DP/CCF/YEM/1)؛

ووافق على إرجاء النظر في إطار التعاون القطري الأول لجمهورية الكونغو (DP/CCF/PRC/1)، وإطار التعاون القطري الأول لمونتسيرات (DP/CCF/MOT/1)، وإطار التعاون القطري الأول ليوغوسلافيا (DP/CCF/YUG/1)؛

واتخذ المقرر ٢٥/٩٧ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بشأن إطار التعاون القطري الأول لنيجريا (DP/CCF/NIR/1)؛

وأحاط علما بتمديد البرامج القطرية التالية:

تمديد البرنامج القطري الرابع لألبانيا (DP/CP/ALB/4/EXTENSION I)؛

تمديد البرنامج القطري الثالث لأنتيغوا وبربودا (DP/CP/ANT/3/EXTENSION I)؛

تمديد البرنامج القطري الثالث لجزر كايمان (DP/CP/CAY/3/EXTENSION I)؛

تمديد البرنامج القطري الخامس لكوستاريكا (DP/CP/COS/5/EXTENSION I)؛

تمديد البرنامج القطري الخامس لباراغواي (DP/CP/PAR/5/EXTENSION I)؛

تمديد البرنامج القطري الثالث لسانت كيتس ونيفيس (DP/CP/STK/3/EXTENSION I)؛

تمديد البرنامج القطري الثالث لجزر تركس وكايكوس (DP/CP/TCI/3/EXTENSION I)؛

تمديد البرنامج القطري الخامس للجماهيرية العربية الليبية (DP/CP/LIB/5/EXTENSION I)؛

ووافق على برنامج التعاون الإقليمي للدول العربية (DP/RCF/RBAS/1)؛

ووافق على إطار التعاون الشامل المنقح (٥/٩٧) (DP/GCF/1/Rev.1)؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٧: صندوق الأمم المتحدة للسكان: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

اتخذ المقرر ٢٦/٩٧ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بشأن تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨ ١٩٩٩ لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1997/14)؛

وأحاط علما بالتقرير المتعلق بتقييم أنشطة تدريب الموظفين بصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1997/11)، وطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم بيانا شفويا إلى المجلس التنفيذي بشأن تنفيذ توصيات التقييم في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨؛

وأحاط علما بالتقرير المتعلق بالاستعراض المالي السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٩٦ (DP/FPA/1997/13)؛

واتخذ المقرر ٢٧/٩٧ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بشأن نظام خدمات الدعم التقني لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1997/16)؛

البند ٨: صندوق الأمم المتحدة للسكان: تعبئة الموارد

قرر أن يواصل النظر في البند ٨ المتعلق بتعبئة موارد الصندوق في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٨؛

البند ٩: صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

قرر إرجاء النظر في البرامج القطرية للصندوق، التي كان من المقرر في البداية أن ينظر فيها في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧ (باراغواي والجزائر والصين ومصر ونيكاراغوا ومنطقة المحيط الهادئ الفرعية) إلى الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨؛

البند ١٠: مسائل أخرى

اتخذ المقرر ٢٨/٩٧ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بشأن صلاحيات اللجنة التنسيقية الصحية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1997/17)؛

وصدق على تعيينات ممثليه لدى اللجنة التنسيقية الصحية؛

وأحاط علما بالتقرير الشفوي المتصل بالأنشطة المضطلع بها في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

وأحاط علما بتوصيات اللجنة الاستشارية المعنية بالمنظمات غير الحكومية والتابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

وأحاط علما بالتقرير الشفوي لمدير البرنامج عن احتياطي الإيواء الميداني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

وأحاط علما بالبيان الشفوي الذي قدمه مساعد مدير البرنامج، مكتب دعم السياسات والبرامج، بشأن الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر و/أو الجفاف في البلدان التي تعاني من حالات الجفاف و/أو التصحر الشديد وخاصة في أفريقيا؛

وقرر أن يشرع في النظر في تقارير البعثات عن الزيارات الميدانية لكوبا وجامايكا في عام ١٩٩٧ (DP/1997/CRP.24) وقيرغيزستان ولاتفيا في عام ١٩٩٧ (DP/1997/CRP.27) وذلك في جلسة غير رسمية للمجلس يجري عقدها في وقت لاحق من عام ١٩٩٧.

١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

مرفق

خطة عمل مبدئية

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨
(١٩-٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ - ٥ أيام عمل)

رقم البند	طابع التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
	رسمي (DP/1998/L.1)	لاتخاذ إجراء		جدول الأعمال المؤقت، والشروحات، وقائمة الوثائق
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	تقرير عن الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧
	رسمي	للعلم		المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧
				خطة العمل السنوية لعام ١٩٩٨ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان
				الجزء المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٢	رسمي	لاتخاذ إجراء/ للعلم		لمحة مستكملة عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات (٢/٩٧ و ٣/٩٧)
			يوم واحد	الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٣	رسمي	لاتخاذ إجراء		صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
				برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠١:
٤	شفوي	للعلم	نصف يوم	متابعة المقرر ١٥/٩٧ - تقرير مرحلي
	رسمي	لاتخاذ إجراء		زيادة تركيز الاهتمام
٥				أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة
				أطر التعاون القطري
	رسمي	لاتخاذ إجراء	يوم ونصف	ورقات استراتيجية التنفيذ لأطر التعاون الإقليمي (تتضمن جدولا زمنيا لاستعراض منتصف المدة والمنهجية المقترحة (٩/٩٧)

رقم البند	طابع التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
				تقديم المساعدة لميانمار (١/٩٦)
٦			يوم ونصف	المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة
	رسمي	لاتخاذ إجراء		استعراض طرائق الموارد غير الأساسية (٤٤/٩٦)، بما في ذلك متابعة الفقرة ٢٣ من القرار ١٥/٩٧ (المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنفيذ الوطني ودور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التنفيذ
	ورقة غرفة اجتماع	لاتخاذ إجراء/ للعلم		موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخيارات استراتيجية التمويل: "التطلع لاستراتيجية تمويل مستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي"
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم		استعراض عملية المائدة المستديرة
٧				مسائل أخرى

ملاحظة: ستعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ دورة مشتركة مع اليونيسيف لمدة يوم واحد لإتاحة تبادل الآراء بشأن أثر الإصلاح الشامل للأمم المتحدة على الصناديق والبرامج.

المرفق الأول

المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي خلال عام ١٩٩٧

المحتويات

الرقم	العنوان	الصفحة
	الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧ **نيويورك، من الاثنين، ١٣ كانون الثاني/يناير إلى الجمعة، ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧**	
١/٩٧	لجنة التنسيق المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمعنية بالصحة	٣٥٨
٢/٩٧	صندوق الأمم المتحدة: تقارير مراجعي الحسابات	٣٥٩
٣/٩٧	صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقارير مراجعي الحسابات	٣٥٩
٤/٩٧	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	٣٦٠
٥/٩٧	الإطار الأول للتعاون العالمي	٣٦٣
٦/٩٧	نظرة عامة على المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٧	٣٦٥
	الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧ **نيويورك، من الاثنين، ١٠ آذار/مارس، إلى الجمعة، ١٤ آذار/مارس ١٩٩٧**	
٧/٩٧	تنقيح النظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان	٣٧٩
٨/٩٧	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	٣٧٩
٩/٩٧	مبادئ توجيهية لتحسين تنفيذ برامج التعاون الإقليمي	٣٨٠
١٠/٩٧	استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٧	٣٨١
	الدورة السنوية لعام ١٩٩٧ **نيويورك، من الاثنين، ١٧ أيار/مايو، إلى الجمعة، ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧**	
١١/٩٧	خطة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ وطلب سلطة الإنفاق البرنامجي	٣٩٣
١٢/٩٧	توصيات بشأن عملية البرمجة في صندوق الأمم المتحدة للسكان	٣٩٣

المحتويات (تابع)

الرقم	العنوان	الصفحة
١٣/٩٧	استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال الإعلام والاتصال	٣٩٤
١٤/٩٧	المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥: استعراض الخمس سنوات لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	٣٩٥
١٥/٩٧	إدارة التغيير	٣٩٦
١٦/٩٧	المراجعة الداخلية للحسابات	٣٩٩
١٧/٩٧	السياسة العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الاتصال والإعلام	٣٩٩
١٨/٩٧	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	٤٠١
١٩/٩٧	تقديم المساعدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية	٤٠٢
٢٠/٩٧	استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٧	٤٠٢

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧
نيويورك، من الاثنين، ١٥ أيلول/سبتمبر، إلى الجمعة، ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

٢١/٩٧	إدارة المخاطر، والاحتياطيات، وفائض الإيرادات	٤١٣
٢٢/٩٧	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩	٤١٤
٢٣/٩٧	متابعة التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (A/51/5/Add.10)	٤١٤
٢٤/٩٧	تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩	٤١٥
٢٥/٩٧	إطار التعاون القطري الأول لنيجيريا	٤١٧
٢٦/٩٧	تقديرات ميزانية الدعم لصندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩	٤١٨
٢٧/٩٧	نظام خدمات الدعم التقني لصندوق الأمم المتحدة للسكان	٤٢٠
٢٨/٩٧	سير عمل اللجنة التنسيقية الصحية	٤٢٠
٢٩/٩٧	عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٧	٤٢١

١/٩٧ - لجنة التنسيق المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمعنية بالصحة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بمذكرة الرئيس عن التنسيق فيما يتعلق بالسياسة والبرمجة الصحية: متابعة مقرر المجلس التنفيذي ٣٨/٩٦ (DP/FPA/1997/5)؛

٢ - يؤيد الترتيبات المقترحة الواردة في الوثيقة DP/FPA/1997/5 على النحو التالي:

(أ) أن يطلق على اللجنة الحالية المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسة الصحية، اسم لجنة التنسيق المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمعنية بالصحة؛

(ب) تعدل اختصاصات لجنة التنسيق المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمعنية بالصحة بما يتفق مع ذلك، بالتشاور مع أمانات المنظمات الثلاث؛

(ج) ينظم جدول أعمال جلسة لجنة التنسيق المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمعنية بالصحة، بحيث تُجمع المسائل الأوثق صلة بصندوق الأمم المتحدة للسكان، معا في مجموعة واحدة؛

٣ - يوصي بأن ينضم المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان الى عضوية لجنة التنسيق المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمعنية بالصحة؛

٤ - يطلب الى رئيسة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان القيام، بمساعدة أمانة صندوق الأمم المتحدة للسكان، بإطلاع المجلس التنفيذي لليونيسيف والمجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية، على هذا المقرر؛

٥ - يطلب الى أمانة المجلس التنفيذي تعميم الاختصاصات المعدلة للجنة التنسيق المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمعنية بالصحة، بمجرد توافرها.

١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

٢/٩٧ - صندوق الأمم المتحدة: تقارير مراجعي الحسابات

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتعليقات المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان في الوثيقة DP/FPA/1997/4 استجابة للتوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن فترة السنتين ١٩٩٤/١٩٩٥ (A/51/5/Add.7)؛

٢ - يطلب الى الأمانة أن تقدم الى المجلس التنفيذي، في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٨، عرضا عاما مستكملا لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات وجدولا زمنيا مستكملا يشير الى مواعيد اتمام إجراءات المتابعة في المجالات التي تحتاج الى معالجة، وهي الصناديق الاستئمانية، والتنفيذ الوطني، وترتيبات خدمات الدعم التقني، وإدارة المشاريع الأقاليمية، واختيار الخبراء الاستشاريين والاستعانة بهم؛

٣ - يطلب الى الأمانة أن تقدم بصورة منتظمة معلومات مستكملة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات، في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في كل سنة، في إطار بند جدول الأعمال المعنون: "المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والشؤون الإدارية".

١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

٣/٩٧ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقارير مراجعي الحسابات

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتعليقات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الوثيقة DP/1997/3 استجابة للتوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن فترة السنتين ١٩٩٤/١٩٩٥ (A/51/5/Add.1)؛

٢ - يطلب الى الأمانة أن تقدم الى المجلس التنفيذي، في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٨، عرضا عاما مستكملا لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات وجدولا زمنيا مستكملا يشير الى مواعيد إتمام إجراءات المتابعة في المجالات التي تحتاج الى معالجة، وهي مراجعة حسابات المشاريع، واحتياطي الأماكن في الميدان، التنفيذ الوطني، والمسائل المتعلقة بالميزانية، وإدارة الصناديق مثل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والمراجعة الداخلية للحسابات؛

٣ - يطلب الى الأمانة أن تقدم بصورة منتظمة معلومات مستكملة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات، في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في كل سنة، في إطار بند جدول الأعمال المعنون: "المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والشؤون الإدارية".

١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

٤/٩٧ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بورقة قاعة الاجتماع المتعلقة بقابلية تطبيق نظام التمويل الجزئي على صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (DP/1997/CRP.5) المقدمة استجابة لمقرر المجلس التنفيذي ٤٣/٩٦؛

٢ - يؤيد منهجية تحديد الموافقة على المشاريع ومستويات الاحتياطي التشغيلي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وطريقة التمويل الجزئية، المبينة في مرفق هذا المقرر، ويوافق بصفة مؤقتة، على استخدامها بالنسبة للصندوق، ابتداء من عام ١٩٩٧، وعلى استمرار ذلك على أساس عدم الاعتراض، ريثما تتم مناقشة الرد على تقييم الصندوق؛

٣ - يقرر ضرورة قيام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بإنشاء آلية رصد مناسبة، بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأن يقدم الصندوق تقريرا عن أداء طريقة التمويل الجزئي، وذلك في التقرير المالي السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصناديق التي يديرها، على أن يقدم التقرير خلال كل دورة عادية ثالثة؛

٤ - يحيط علما بالرد المقدم من صندوق الأمم المتحدة للمرأة على توصيات التقييم الخارجي للصندوق، والوارد في المذكرة غير الرسمية المقدمة من الصندوق خلال الدورة الحالية، ويقرر ضرورة توزيع الورقة بلغات العمل المستخدمة في المجلس التنفيذي لمناقشتها في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧، مع الأخذ في الاعتبار بالفقرة ٣ من مقرر المجلس ٨/٩٦ المتعلقة بقواعد تقديم الوثائق؛

٥ - يحيط علما أيضا كذلك بالتقدم الذي حققه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة فيما يتعلق بإعداد خطة للاستراتيجية وللأعمال التجارية على النحو المبين في التقرير الشفوي للمديرة التنفيذية للمجلس؛

٦ - يحيط علما كذلك بالنتيجة التي تم التوصل اليها مؤخرا والتي مفادها أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة قد يمارس العمل في أوروبا الشرقية ووسط أوروبا ورابطة الدول المستقلة، في

إطار التشريع الحالي، ويطلب الى الصندوق أن يأخذ في الاعتبار تلك النتيجة، في إطار خطته استراتيجيته للأعمال التجارية، التي ستقدم في دورة المجلس السنوية لعام ١٩٩٧، مع مراعاة إيلاء الاعتبار الواجب لأنشطة أقل البلدان نموا، والبلدان المنخفضة الدخل، ولا سيما في أفريقيا، على نحو ما تم الإعراب عنه في مقرر المجلس التنفيذي ٤٣/٩٦.

١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

مرفق

نظام التمويل الجزئي

١ - يعتمد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة طريقة معدلة للتمويل الجزئي لتحديد مستويات الموافقة على برنامجه، ورصيد الاحتياطي التشغيلي المرتبط به. وتدخل المتغيرات التالية في صيغ تحديد الموافقة على البرنامج، ومستويات الاحتياطي التشغيلي:

(أ) تقدير الإيرادات الداخلة في الموارد العامة، وتحسب استنادا الى نتائج مؤتمر إعلان التبرعات، والمشاورات المباشرة مع المانحين (الإيرادات)؛

(ب) رصيد الموارد العامة المرحّل من السنة السابقة (الرصيد)؛

(ج) الميزانية الإدارية. يكون التقدير المفترض للسنوات الثلاث التالية، مساويا لثلاثة أمثال تقدير السنة الحالية. وتقدم إدارة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، أية تسويات ناجمة عن ذلك التقدير الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للموافقة عليه (الميزانية الإدارية)؛

(د) ميزانيات المشاريع الجارية والتي أرجئت مراحل تنفيذها من السنوات السابقة الى السنة الحالية، بالإضافة الى ميزانيات المشاريع الجارية للسنة موضع البحث (ميزانيات المشاريع الجارية)؛

(هـ) معدل الإنجاز، أي النسبة المقدرة من ميزانيات السنة الحالية التي تمت الموافقة عليها وتم إنفاقها فعلا خلال السنة (الإنجاز).

٢ - يُحدد المستوى الأقصى للموافقة (مستوى الموافقة) للبرمجة على مدى ثلاث سنوات في كانون الأول/ديسمبر من كل عام، باستخدام تقدير متحفظ للإيرادات المحققة بالنسبة للسنوات الثلاث التالية، ناقصا التكاليف الإدارية عن الفترة ذاتها. ويكون التقدير المتحفظ جدا للإيرادات التي ستتحقق بالنسبة للسنة الأولى مساويا للايرادات المقدرة لتلك السنة، عندما تحسب على أساس نتائج مؤتمر إعلان التبرعات،

والمشاورات المباشرة مع المانحين. ويكون التقدير بالنسبة للسنة الثانية مساويا لـ ٥٠ في المائة من الايرادات المقدرة للسنة الأولى، بينما يكون التقدير بالنسبة للسنة الثالثة مساويا لـ ٢٥ في المائة من الايرادات المقدرة للسنة الأولى (أي ٥٠ في المائة من التقدير بالنسبة للسنة السابقة).

مستوى الموافقة = (١ + ٠,٥ + ٠,٢٥) × الايرادات - الميزانية الإدارية

وإذا أصبح تدفق الايرادات أكثر تنوعا، ومن ثم أقل اعتمادا على مجموعة صغيرة من المانحين، يجوز زيادة مبلغ الموارد التي يمكن برمجتها للسنوات المقبلة، من المعاملات الحالية للسنتين الثانية والثالثة. وتمثل المستويات الحالية نهجا متحفظا جدا يتفق مع الخصائص الحالية لقاعدة المانحين. وعندما تتغير الظروف، يجوز لإدارة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بالتشاور مع الشعبة المالية، إعادة النظر في تقديرات الإيرادات التي ستستخدم، وعرضها على المجلس التنفيذي للنظر فيها.

٣ - وللتوصل الى المبلغ المتاح لمجموع الموافقات الجديدة على مدى فترة البرمجة، تُطرح القيمة الإجمالية لميزانيات المشاريع الجارية للسنة الحالية والسنوات المقبلة من المستوى الأقصى للموافقة. ويحدد الاحتياطي التشغيلي بمتوسط النفقات السنوية، طوال فترة البرمجة، أي ثلث المستوى الأقصى للموافقة على البرامج مضروبا في معدل الإنجاز المقدر.

الاحتياطي التشغيلي = مستوى الموافقة/٣ × الإنجاز

٤ - يحدد سقف إنفاق البرنامج (سقف الانفاق) بالنسبة للسنة الحالية بحيث لا يتجاوز مجموع الموارد المقدرة المتاحة لتلك السنة (رصيد الموارد العامة المرحل من السنة السابقة مضافا اليه الايرادات المقدرة) ناقصا التكاليف الإدارية. وإذا تقلَّب مستوى الاحتياطي التشغيلي بسبب التغيرات في مستويات الموافقة، يتعين أيضا أن تراعى أي إضافات أو انخفاضات في الاحتياطي، عند تحديد سقف إنفاق البرنامج. ولذا يُحتسب هذا السقف على النحو التالي:

سقف الانفاق = الرصيد + الايرادات - الإنجاز السنوي +/- التغيرات في الاحتياطي التشغيلي

ويحدد السقف السنوي للموافقة على ميزانيات المشاريع الجديدة (السقف السنوي) في السنة الحالية استنادا الى سقف الإنفاق هذا، وذلك عن طريق:

(أ) طرح ميزانيات المشاريع الجارية للسنة الراهنة، بما في ذلك المبالغ التي أرجئت مراحل استخدامها من السنة السابقة (ميزانيات المشاريع الجارية)؛

(ب) احتساب معدل الانجاز المقدر لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (٨٠ في المائة) وبالتالي تعديل سقف الموافقة على ميزانية المشروع صعودا، بما يسمح بأكبر برمجة ممكنة، دون تجاوز الموارد المتاحة.

السقف السنوي = (الإيرادات/الإنجاز × سقف الانفاق) - ميزانيات المشاريع الجارية

٥ - وكما هو مبيَّن أعلاه، فإن الاحتياطي التشغيلي لصندوق الأمم المتحدة للمرأة سيخدم غرضين رئيسيين هما: (أ) تغطيـــة أي حالات عجـــز قصيرة الأجل بين النفقات، والسيولة من شهر الى شهر؛ (ب) إقامة حاجز ضد التقلبات التنازلية للإيرادات من سنة الى سنة. ويتبع الإجراء التالي. يقوم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة برصد الاحتياطي التشغيلي ويقدم تقريرا عنه كل ربع سنة الى مكتب مدير البرنامج ومدير مكتب الشؤون المالية والإدارية. وإذا تبيَّن أنه لا يمكن الإبقاء على مستوى الاحتياطي في ختام السنة، يقوم مدير البرنامج بإبلاغ المجلس التنفيذي بذلك مبينا الأسباب التي تبرر استخدام الاحتياطي والخطوات التي يعتزم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة اتخاذها لمعالجة المشكلة. ويكون أداء نظام التمويل الجزئي بما في ذلك مستوى الاحتياطي التشغيلي، موضوعا لاستعراض إداري من جانب صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وشعبة الشؤون المالية، في شهر كانون الأول/ديسمبر من كل سنة. وستحدد المستويات المناسبة بالنسبة للسنوات المقبلة في ذلك الوقت.

٥/٩٧ - الإطار الأول للتعاون العالمي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالمشروع المنقح للإطار الأول للتعاون العالمي الوارد في الوثيقة DP/GCF/1 فضلا عن بياني مدير البرنامج ومدير البرنامج المساعد بشأن المشروع المنقح؛

٢ - يشير إلى مقرره ٤٢/٩٦؛

٣ - يطلب إلى مدير البرنامج، أن يقوم، مع مراعاة التعليقات المقدمة من أعضاء المجلس التنفيذي، في الدورة الحالية، بزيادة توضيح مشروع الإطار الأول للتعاون العالمي من خلال إجراء مشاورات مبكرة مع المجلس، وأن يقدم إلى الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧ مقترحا منقحا ليقوم المجلس بالنظر فيه وإقراره، على أن يشمل ذلك المقترح خطة استراتيجية للتنفيذ ويأخذ في الاعتبار المبادئ التوجيهية التالية:

(أ) ضرورة المراعاة التامة للنتائج التي توصل إليها تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "البرامج العالمية والدولية والإقليمية: تقييم الأثر" (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦) فضلا عن تعليقات الوفود في الدورة الحالية؛

(ب) ضـــرورة التركيز على الأنشطـــة البرنامجيـة التي: '١' تكـون ذات طابـع ومنظور عالميين؛ '٢' لا يمكن تنفيذها في إطار البرامج الإقليمية أو القطرية؛ '٣' يمكن أن تعزز الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة؛

(ج) ضرورة وضع أولويات للأنشطة البرنامجية والتركيز عليها، في إطار الولاية الحالية وفي المجالات ذات الأولوية، والتي يمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يحدث فيها أثرا مختلفا حقيقيا؛

(د) ضرورة تجنب الازدواجية، مع تعزيز التضافر مع الهيئات ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها؛

٤ - يشدد على ضرورة أن يراعـى في الاقتراح المنقح:

(أ) أن يتضمن، لعلم المجلس، عرضا تفصيليا للأنشطة الجارية، التي ستتوقف خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩؛

(ب) أن يحـدد كيفية رصد أنشطة البرنامـج وتقييمهـا، استنـادا إلى مؤشرات ومعايير الأداء، ولا سيما فيما يتعلق بأثرها على الصعيد القطري؛

٥ - يقرر، في غضون ذلك:

(أ) استمرار الأنشطة التي تم الالتزام بها من قبل؛

(ب) إمكـان الالتزام بمـا يصـل إلى مـا مجموعـه ٣٣,٣ في المائة مـن المـوارد العالمية في إطار البند ١-٣، من أجل الأنشطة، بطريقة تتسق مع المبادئ التوجيهية الموجزة في الفقرات ٣ (أ) إلى ٣ (د) من هذا المقرر؛

(ج) أن تـُرفق بالاقتراح المنقح، لعلم المجلس التنفيذي، قائمة بالأنشطة الجارية والمزمع القيام بها.

١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

٦/٩٧ - نظرة عامة على المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٧

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه خلال الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧:

البند ١: المسائل التنظيمية

انتخب المكتب التالي لعام ١٩٩٧:

الرئيس:	السيد هانز لوندبورغ	(السويد)
نائب الرئيس:	السيد بروس لوتانغو ناماكاندو	(زامبيا)
نائب الرئيس:	السيد محمد سلامت هدايت	(إندونيسيا)
نائب الرئيس:	السيد سورين ميخائيل تاناسيسكو	(رومانيا)
نائب الرئيس:	السفير جون وليم آش	(أنتيغوا وبربودا)

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ١٩٩٧ (DP/1997/L.1) بصيغتهما المعدلة شفويا؛

اعتمد تقرير الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ (DP/1996/39)؛

أحاط علما بالتقرير المرحلي عن أعمال الفريق العامل المخصص المعني بالنظام الداخلي (DP/1997/CRP.1)؛

أحاط علما بالتقرير الشفوي لأمين المجلس عن تنفيذ المقرر ٤٥/٩٦ بشأن الوثائق؛

أقر خطة عمل عام ١٩٩٧ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بصيغتها المعدلة شفويا، وأرفقها بهذا المقرر[1]؛

وافق على الجدول التالي لمواعيد دورات المجلس التنفيذي المقبلة لعام ١٩٩٧، رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

---

(١) ستستكمل خطة العمل بناء على التعديلات الأخرى المعتمدة طوال السنة.

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧:	١٠-١٤ آذار/مارس ١٩٩٧
الدورة السنوية لعام ١٩٩٧:	١٢-٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧ (نيويورك)
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧:	١٥-١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

وافق على الجدول الأولي التالي لمواعيد دورات المجلس التنفيذي المقبلة لعام ١٩٩٨:

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨:	١٩-٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨:	٢٠-٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨
الدورة السنوية لعام ١٩٩٨ (جنيف):	٢٥ أيار/مايو - ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨:	٧-١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

وافق على المواضيع التي ستناقش في الدورة العادية الثانية للمجلس لعام ١٩٩٧، على النحو الوارد به في الجدول ٢ من مرفق هذا المقرر.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢: صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة كوت ديفوار (DP/FPA/CP/169)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة جيبوتي (DP/FPA/CP/167)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة كينيا (DP/FPA/CP/168)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة ملاوي (DP/FPA/CP/162)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة المكسيك (DP/FPA/CP/161)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة منغوليا (DP/FPA/CP/170)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة المغرب (DP/FPA/CP/166)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة نيبال (DP/FPA/CP/165)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة (DP/FPA/CP/164)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة زامبيا (DP/FPA/CP/163)؛

وافق على طلب تمديد وزيادة موارد البرنامج القطري لنيكاراغوا التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1997/1)؛

وافق على طلب تمديد وزيادة موارد البرنامج القطري لجنوب المحيط الهادئ التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1997/3)؛

وافق على النظر في البرامج القطرية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧، على أساس عدم الاعتراض، بالنسبة لتلك الدورة فقط، دون الحكم مسبقا على نتائج المناقشات المتعلقة بالمقرر ١٣/٩٦ في الدورة السنوية لعام ١٩٩٧؛

البند ٣: صندوق الأمم المتحدة للسكان: المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والشؤون الإدارية

اعتمد المقرر ٢/٩٧ المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بشأن تقارير مراجعة حسابات لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ٤: صندوق الأمم المتحدة للسكان: التنسيق في مجال السياسات والبرامج الصحية

اعتمد المقرر ١/٩٧ المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بشأن التنسيق فيما يتعلق بالسياسة والبرمجة الصحية، متابعة مقرر المجلس التنفيذي ٣٨/٩٦؛

الجزء المشترك المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٥: تحقيق التناسق في عرض الميزانيات

وافق على الشكل المقترح لميزانية الدعم لفترة السنتين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، الوارد في الوثيقة DP/1997/2؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٦: أطر التعاون القطرية والمسائل المتصلة بها

أولا

وافق على أطر التعاون القطرية التالية:

إطار التعاون القطري الأول لبليز (DP/CCF/BEL/1)؛

إطار التعاون القطري الأول للجمهورية التشيكية (DP/CCF/CZE/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لهنغاريا (DP/CCF/HUN/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لكازاخستان (DP/CCF/KAZ/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لقيرغيزستان (DP/CCF/KYR/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لجمهورية مولدوفا (DP/CCF/MOL/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لجمهورية سلوفاكيا (DP/CCF/SLO/1)؛

ثانيا

وافق على إطار التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (DP/RCF/RLA/1)؛

ثالثا

اعتمد المقرر ٥/٩٧ المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بشأن الإطار الأول للتعاون العالمي (DP/GCF/1)؛

رابعا

أحاط علما بتمديد البرامج القطرية التالية:

تمديد البرنامج القطري السادس للجزائر (DP/CP/ALG/6/EXTNSION I)

تمديد البرنامج القطري الخامس للبحرين (DP/CP/BAH/5/EXTNSION I)

تمديد البرنامج القطري السادس للأردن (DP/CP/JOR/6/EXTNSION I)

خامسا

أحاط علما بمذكرة مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تقديم مساعدة البرنامج إلى ميانمار (DP/1997/4)؛

البند ٧: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والشؤون الإدارية

اعتمد المقرر ٣/٩٧ المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بشأن تقارير مراجعة حسابات صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج بشأن تنفيذ المقرر ٤٠/٩٦ المتعلق بالإدارة والمساءلة واحتياطي الإيواء الميداني (DP/1997/CRP.3) والتعليقات عليه؛

أحاط علما بالمعلومات الإضافية عن قطاعات التكلفة في مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/1997/CRP.4)؛

البند ٨: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

اعتمد المقرر ٤/٩٧ المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بشأن صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة؛

البند ٩: مسائل أخرى

طلب إلى مديـــر البرنامج أن يقدم، في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٧، ورقة قاعة اجتماع منقحة عن متابعة قـــرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/٩٥، أخـــذا في الاعتبـــار بالتعليقـــات المقدمـــة خلال مناقشته في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧.

أحاط علما بالتقرير المرحلي الشفوي لمدير البرنامج المعاون بشأن تنفيذ إطار المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أحاط علما بإغلاق المكتب القطري لقبرص على نحو ما تم الإبلاغ عنه في الوثيقة DP/1997/5.

١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

المرفق

المجلس التنفيـذي لبرنـامج الأمـم المتحـدة الإنمـائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان: خطة العمل لعام ١٩٩٧

١ - قـــرر المجلس التنفيذي في مقـــرره ٢٥/٩٦، في جملـــة أمـــور، الأخـــذ بخطة عمـــل سنويـــة، وفي الفقرة ٥ من نفس المقرر، طلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يعدا للدورة العادية الثالثة "إطارا إجماليا بالمسائل التي يمكن أن ينظر فيها المجلس في عام ١٩٩٧، استنادا إلى مداولات المجلس السابقة والأولويات والأهداف التنظيمية المحددة لعام ١٩٩٧". وعملا بذلك الطلب، تقترح هذه الوثيقة جدول أعمال مؤقت لكل دورة من دورات المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧، تم إعدادها على أساس الأطر الإجمالية بالمسائل المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان التي قدمت إلى المجلس في دورتها العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ (انظر DP/1996/CRP.13)، مع مراعاة التعليقات التي أبداها المجلس في تلك الدورة.

٢ - والمسائل ذات الأولوية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٧، كما نوقشت في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦، هي:

(أ) إدخال القضاء على الفقـــر بوصفـــه الأولوية الأولـــى في سلّم أولويات سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرمجته؛

(ب) إدارة التغيير؛

(ج) تعبئة الموارد؛

(د) تنفيذ ترتيبات البرمجة الجديدة؛

(هـ) دعم نظام المنسق المقيم؛

(و) المراقبة والتخطيط المتعلقان بالشؤون المالية والإدارية.

٣ - يتم تناول الأولويات (أ)، و (ب)، و (ج)، و (هـ) في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في سياق التقرير السنوي لمدير البرنامج.

٤ - فيما يتعلق بتنفيذ ترتيبات البرمجة الجديدة، يقترح أن يتناول المجلس التنفيذي أطر التعاون القطري بمجرد أن تكون جاهزة للتقديم، بما في ذلك أثناء الدورة السنوية للمجلس، وذلك حتى لا يتأخر تنفيذها.

٥ - وبالإضافة إلى ذلك، يقترح إجراء مناقشة موضوعية بشأن أسلوب التنفيذ الوطني في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي.

٦ - يجري في كل دورة التصدي لجوانب متنوعة من بند المراقبة والتخطيط المتعلقين بالشؤون المالية والإدارية أي الأولوية (و).

٧ - تحول جداول الأعمال المؤقتة المقترحة للأجزاء المتعلقة بصندوق الأمم المتحدة للسكان المسائل ذات الأولوية للصندوق المتفق عليها في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ إلى بنود محددة لجداول الأعمال. وقد قدمت هذه المسائل في الإطار الإجمالي بالمسائل ذات الأولوية للصندوق لعام ١٩٩٧ (انظر DP/1996/CRP.13) تحت خمس أولويات موضوعية:

(أ) أولويات البرامج؛

(ب) تنفيذ البرامج؛

(ج) دعم البرامج؛

(د) الموارد؛

(هـ) المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة، بما فيها مراجعة الحسابات.

٨ - تشغل البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها حيزا بارزا في مقترحات الأجزاء المتعلقة بصندوق السكان من جداول الأعمال، نظرا لأن الصندوق سيقدم عددا لم يسبق له مثيل من البرامج القطرية من أجل طلب الموافقة عليها في عام ١٩٩٧. ويقترح الصندوق أن يتناول معظم المسائل الأخرى ذات الأولوية المعروضة تحت المواضيع (أ)، و (ب)، و (ج)، و (د) أثناء الدورة السنوية، إذ أن العديد منها سيرد تقرير عنه في سياق تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٦، وخطة عمل الصندوق للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١.

٩ - ويقترح تناول المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة لصندوق السكان في الدورة العادية الثالثة في أيلول/سبتمبر، وكذلك المسائل المتعلقة برصد وتنفيذ ترتيبات خدمات الدعم التقني وتقييم أنشطة الصندوق التدريبية.

١٠ - وختاما، وكما اقترح في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦، فإن تقريري مدير البرنامج والمديرة التنفيذية المقدمين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتي سيجري الاتفاق على شكلهما على نحو مشترك بين الصناديق والبرامج، سوف يشملان مواضيع مستمدة من قرار الجمعية العامة ٥٠/١٢٠، مثل، بناء القدرات، والتنسيق على المستويين القطري والإقليمي، والموارد، وذلك لكي ينظر فيها المجلس في عام ١٩٩٧.

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
وصندوق الأمم المتحدة للسكان

جدول أعمال مؤقت لعام ١٩٩٧

الجدول ١ - الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧ (١٣ - ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)

(٥ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
	رسمي (DP/1997/L.1)	لاتخاذ إجراء		جدول الأعمال المؤقت، والشروح، وقائمة الوثائق
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦
	رسمي	للعلم		المقررات المعتمدة من المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٦
	ورقة قاعة اجتماع	للعلم	نصف يوم	المسائل المتصلة بالنظام الداخلي، والوثائق وأداء المجلس التنفيذي
	ورقة قاعة اجتماع	لاتخاذ إجراء		خطة العمل السنوية لعام ١٩٩٧ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٢				البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
	رسمي	لاتخاذ إجراء	يوم واحد	البرامج القطرية
٣				المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة
	رسمي	للعلم	نصف يوم	تقارير مراجعة الحسابات
٤	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	التنسيق في مجال السياسة والبرمجة الصحية
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان
٥				تنسيق عرض الميزانيات
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	تنسيق عرض الميزانيات والحسابات

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٦				أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	أطر التعاون القطري، وأطر التعاون على المستويين العالمي والإقليمي
٧				المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة
	رسمي	للعلم	نصف يوم	تقارير مراجعة الحسابات
	ورقة قاعة اجتماع	للعلم		تنفيذ المقرر ٤٠/٩٦ بشأن الإدارة والمساءلة واحتياطي الإيواء الميداني
	ورقة قاعة اجتماع	للعلم		معلومات إضافية عن الأجزاء المتعلقة بالتكلفة في مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
	شفوي	للعلم		تقرير عن نظام المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٨				صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
	ورقة قاعة اجتماع	للعلم	نصف يوم	متابعة المقرر ٤٣/٩٦
٩				مسائل أخرى
	ورقة قاعة اجتماع	للعلم	ربع يوم	متابعة مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٥٦/٩٥
	شفوي			صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير عن المساءلة
	رسمي			إغلاق المكتب القطري لقبرص

الجدول ٢ - الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧ (١٠ - ١٤ آذار/ مارس ١٩٩٧)

(٥ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
	رسمي (DP/1997/L.2)	لاتخاذ إجراء		جدول الأعمال المؤقت، والشروح، وقائمة الوثائق
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
			يوم ونصف	أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها
٢				أطر التعاون القطري وأطر التعاون الإقليمي
	رسمي	لاتخاذ إجراء		شكل وتوقيت استعراض ترتيبات البرمجة الجديدة (٩٧/٩٦)
	ورقة قاعة اجتماع	لاتخاذ إجراء		مخصصات رصد الموارد المستهدفة من الأموال الأساسية
	رسمي			التنفيذ الوطني
	ورقة قاعة اجتماع	للعلم	نصف يوم	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
٣				صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (بما في ذلك الاستراتيجية وخطة الأعمال التجارية)
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة
٤				موجز الاستراتيجية الشاملة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (٤١/٩٦، الفقرة ٤)
	ورقة قاعة اجتماع	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	تقرير عن نظام المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
	شفوي	للعلم		الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
				البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
٥	رسمي	لاتخاذ إجراء		مسائل أخرى، بما في ذلك
٦				تقرير عن احتياطي الإيواء الميداني
	شفوي		يومان	تقرير منتج عن متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/٩٥
	شفوي			رد على توصيات التقييم الخارجي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
	ورقة قاعة اجتماع			صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير عن متابعة مقرر المجلس التنفيذي ١/٩٧
	شفوي			تنقيح مقترح للقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان
	رسمي			

ملحوظة: ستعقد خلال الدورة جلسة إحاطة غير رسمية بشأن المبادرة الخاصة لأفريقيا.

الجدول ٣ - الدورة السنوية لعام ١٩٩٧ (١٢ - ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧)
(١٠ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
	رسمي (DP/1997/L.3)	لاتخاذ إجراء		جدول الأعمال المؤقت، والشروح، وقائمة الوثائق، وخطة العمل
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧
	رسمي	لاتخاذ إجراء		النظام الداخلي: تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٢	رسمي		يوم ونصف	تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٦
				- المجالات البرنامجية الأساسية
				- التقييم
				- تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية
				- البرنامج العالمي بشأن وسائل منع الحمل
				- الموارد
٣	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	استراتيجية الإعلام والاتصال
٤	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	خطة العمل وطلب سلطة الإنفاق، ١٩٩٨-٢٠٠١
٥	رسمي	للعلم	نصف يوم	مركز التنفيذ المالي للبرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان
٦	رسمي	لاتخاذ إجراء	يوم واحد	البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان
٧				تقارير مقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
	رسمي	للعلم	نصف يوم	تقرير مقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: تقرير مدير البرنامج
	رسمي			تقرير مقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: تقرير المدير التنفيذي
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٨				التقرير السنوي لمدير البرنامج

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
	رسمي	لاتخاذ إجراء		مقدمة من مدير البرنامج
	رسمي	لاتخاذ إجراء		السجل البرنامجي الرئيسي، بما في ذلك وضع التقارير بشأن الصناديق الخاصة
				تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني
				برنامج الأمم المتحدة للتنمية في أفريقيا في التسعينات والمبادرة الخاصة لأفريقيا
	رسمي	للعلم	يومان ونصف[أ]	التقييم، بما في ذلك قياس الآثار
				الموارد
	رسمي	للعلم		المراقبة الداخلية والمساءلة وتقارير وحدة التفتيش المشتركة
				إدارة التغيير
	رسمي	للعلم		المرفق الإحصائي
	رسمي	للعلم		العقود الممنوحة من الباطن وطلبات شراء المعدات الرئيسية
	ورقة قاعة اجتماع	للعلم		القضاء على الفقر
٩				**أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها**
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	أطر التعاون القطري وأطر التعاون الإقليمي
١٠				**برنامج الاتصال والإعلام**
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالمعلومات والمنشورات (٢٢/٩٦)
١١				**صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة**
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (١٨/٩٥)
١٢				**المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والشؤون الإدارية**
	ورقة قاعة اجتماع	للعلم	يوم واحد	تقرير عن نظام المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٣				**مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع**
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (٣٣/٩٦)
١٤			نصف يوم	مسائل أخرى

(أ) بما في ذلك ندوة مناقشة خاصة بشأن القضاء على الفقر.

الجدول ٤ - الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧ (١٥ - ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧)

(٥ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
	رسمي (DP/1997/L.4)	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	جدول الأعمال المؤقت، والشروح، وقائمة الوثائق
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن الدورة السنوية لعام ١٩٩٧
	ورقة قاعة اجتماع	للعلم		موجز خطة عمل المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٨
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٢				المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والشؤون الإدارية
	رسمي	لاتخاذ إجراء	يوم ونصف	تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (٤١/٩٦، الفقرة ٤)
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧
	رسمي	للعلم		الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٦
	رسمي	للعلم		أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات
٣				مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والشؤون الإدارية
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧
	رسمي	للعلم		تقارير مراجعة الحسابات
٤				أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	أطر التعاون القطري وأطر التعاون الإقليمي
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٦				المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والشؤون الإدارية
	رسمي	لاتخاذ إجراء	يوم ونصف	تقديرات الميزانية لفترة سنتين
	رسمي	للعلم		الاستعراض المالي السنوي، ١٩٩٦
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تنفيذ ورصد ترتيبات خدمات الدعم التقني
	رسمي	للعلم		تقييم الأنشطة التدريبية لصندوق الأمم المتحدة للسكان
٧	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
٨				مسائل أخرى

٧/٩٧ - تنقيح النظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

يوافق على إدراج بند جديد ٧-١٤ في النظام المالي والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان تحت المادة الرابعة عشرة "الرقابة الداخلية":

"البند ٧-١٤ بموجب مقرر المجلس التنفيذي ٣/٩٦، يجوز لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يشتري ويحتفظ بمخزون من منتجات وسائل منع الحمل الأساسية بهدف الاستجابة السريعة للطلبات الطارئة لتقديم المساعدة. على أن تقيد قيمة المخزون من هذه المنتجات في الحسابات كأصول".

١٤ آذار/مارس ١٩٩٧

٨/٩٧ - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بتقرير مدير البرنامج (DP/1997/9)؛

٢ - يؤيد تنفيذ التركيز الجديد في السياسة العامة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الذي يركز أنشطته على شؤون الحكم المحلي، واللامركزية، والمشاركة، وتمويل المشاريع الصغيرة؛

٣ - يؤيد أيضا الجهود الحالية المبذولة لإعادة التنظيم بغية إضفاء مزيد من اللامركزية والفعالية على التنظيم القائم، ويوصي بإيلاء اهتمام خاص، عند الرصد والتقييم، لأسلوب عمل الصندوق وللعلاقة بين المقر والميدان؛

٤ - يشجع الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تكثيف تعاونهما في جميع المجالات ذات الصلة، بما في ذلك تصميم وتنفيذ أطر التعاون القطري، آخذين في الاعتبار المزايا النسبية للصندوق، في ميدان شؤون الحكم المحلي وتمويل المشاريع الصغيرة، مثلا؛

٥ - يطلب من الصندوق تحسين نشر ما يكتسبه من خبرة من المشاريع والبرامج التي حققت نجاحا بهدف التشجيع على تكرار هذه الإنجازات الناجحة؛

٦ - يرحب بالتزام عدد من البلدان المانحة بدعم الصندوق بطريقة يمكن ضمانها والتنبؤ بها بشكل أفضل، ويدعو الجهات المانحة التقليدية والجديدة وكذلك البلدان المستفيدة إلى التبرع للصندوق.

١٤ آذار/مارس ١٩٩٧

٩/٩٧ - مبادئ توجيهية لتحسين تنفيذ برامج التعاون الإقليمي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يطلب من مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس التنفيذي ورقة استراتيجية تنفيذ لكل برنامج تعاون إقليمي على حدة لينظر فيها ويوافق عليها في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٨؛ وينبغي أن تشمل ورقات استراتيجية التنفيذ العناصر التالية:

(أ) نتائج التقييم الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون "البرامج العالمية والأقاليمية والإقليمية: تقييم الأثر" (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦)؛

(ب) تقييم أكثر تفصيلا للدروس المستفادة من برامج التعاون الإقليمي السابقة وإدماجها في وضع وتنفيذ البرامج المقبلة؛

(ج) مجموعة صغيرة من الأولويات والمواضيع المختلفة ضمن نهج قائم على البرامج، يركز على المجالات التي تستلزم تعاونا إقليميا؛

(د) تحديد الدور والميزة النسبية لمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المبادرات المتعلقة بالتعاون الإقليمي وتعاونه مع الهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها اللجان الإقليمية؛

(هـ) روابط واضحة بين المجالات المواضيعية في البرامج الإقليمية والبرامج العالمية وبين المجالات والأنشطة المواضيعية في البرامج الإقليمية والبرامج ذات الأولوية على الصعيد القطري؛

(و) توضيح الاستراتيجية من خلال تقنيات الإدارة البرنامجية القائمة على الأهداف، مثل تقنية الإطار المنطقي؛

(ز) عرض واضح للنتائج المتوقعة، بما في ذلك تحديد المجموعات والمستفيدين المستهدفين؛

(ح) الربط الواضح بين الأهداف البرنامجية وموارد الميزانية المخصصة للتنفيذ؛

(ط) تقدير لتوزيع الموارد فيما بين المجالات المواضيعية والمؤسسات؛

٢ - يطلب أيضا أن تشمل كل ورقة استراتيجية تنفيذ استراتيجية للرصد والتقييم، بما في ذلك مؤشرات وعلامات مرجعية عملية للأداء، مما يمكن المجلس التنفيذي من تقييم أثر برامج التعاون الإقليمي؛

٣ - يؤكد على ضرورة استخدام لغة واضحة ووجيزة في عرض ورقات استراتيجية التنفيذ الإقليمية؛

٤ - يؤكد أيضا على الحاجة إلى الملكية الإقليمية للبرامج الإقليمية وعلى أهمية تعزيز القدرة على التنفيذ الإقليمي من جانب المؤسسات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية؛

٥ - ويؤكد كذلك على ضرورة ضمان الاستقرار في تنفيذ المبادرات المواضيعية التي تشملها برامج التعاون الإقليمي؛

٦ - يطلب من مدير البرنامج أن يقدم في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨ جدولا زمنيا لاستعراض منتصف المدة لجميع البرامج الإقليمية وأن يدرج في ورقة استراتيجية التنفيذ لكل منطقة مقترحا بشأن المنهجية المتصلة لاستعراض منتصف المدة؛

٧ - يطلب أيضا من مدير البرنامج أن يقوم، استنادا إلى الخبرة المكتسبة خلال تنفيذ هذا المقرر، بصياغة مبادئ توجيهية استراتيجية لوضع البرامج الإقليمية وتنفيذها ورصدها وتقييمها، تنطبق على جميع المناطق.

١٤ آذار/مارس ١٩٩٧

١٠/٩٧ - استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٧

إن المجلس التنفيذي،

إذ يشير إلى أنه أثناء الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧:

البند ١ - المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ١٩٩٧ (DP/1997/L.2/Rev.1) بصيغتهما المعدلة؛

وافق على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة السنوية لعام ١٩٩٧	١٢-٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧	١٥-١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧
الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨	١٩-٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨	٢٠-٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨
الدورة السنوية لعام ١٩٩٨	٨-١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (جنيف)
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨	١٤-١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

وافق على المواضيع التي ستناقش في الدورة السنوية لعام ١٩٩٧ للمجلس، على النحو المذكور في الجدول ٣ من المرفق؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢ - أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

اتخذ المقرر ٩/٩٧ المؤرخ ١٤ آذار/مارس ١٩٩٧ بشأن المبادئ التوجيهية لتحسين تنفيذ برامج التعاون الإقليمي؛

وافق على أطر التعاون الإقليمي التالية واضعا في الاعتبار التعليقات التي أبديت فيما يتعلق بها:

إطار التعاون الإقليمي الأول لأفريقيا (DP/RCF/RBA/1)؛
إطار التعاون الإقليمي الأول لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (DP/RCF/RAP/1)؛
إطار التعاون الإقليمي الأول لأوروبا ورابطة الدول المستقلة (DP/RCF/REC/1)؛

وافق على أطر التعاون القطري التالية:

أولا

إطار التعاون القطري الأول لاريتريا (DP/CCF/ERI/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لاثيوبيا (DP/CCF/ETH/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لموريتانيا (DP/CCF/MAU/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لناميبيا (DP/CCF/NAM/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لأوغندا (DP/CCF/UGA/1)؛

ثانيا

إطار التعاون القطري الأول لبوتان (DP/CCF/BHU/1)؛
إطار التعاون القطري الأول للهند (DP/CCF/IND/1)؛
إطار التعاون القطري الأول للاوس (DP/CCF/LAO/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لمنغوليا (DP/CCF/MON/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لبابوا غينيا الجديدة (DP/CCF/PNG/1)؛

ثالثا

إطار التعاون القطري الأول لكرواتيا (DP/CCF/CRO/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لرومانيا (DP/CCF/ROM/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لأوزبكستان (DP/CCF/UZB/1)؛
إطار التعاون القطري الأول للاتفيا (DP/CCF/LAT/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لبولندا (DP/CCF/POL/1)؛

رابعا

إطار التعاون القطري الأول لكولومبيا (DP/CCF/COL/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لبنما (DP/CCF/PAN/1)؛

خامسا

أحاط علما بتمديد البرامج القطرية التالية:

تمديد البرنامج القطري الخامس لهايتي (DP/CP/HAI/5/EXTENSION I)؛
تمديد البرنامج القطري السادس لكينيا (DP/CP/KEN/6/EXTENSION I)؛

سادسا

أحاط علما بإطار التعاون الأول للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (DP/CF/TCDC/1) مع التعليقات التي أبديت بشأنه؛

سابعا

أحاط علما بمذكرة مدير البرنامج بشأن تقديم المساعدة إلى أفغانستان (DP/1997/7)؛

أحاط علما بالشكل والتوقيت المتصلين باستعراض الدورة البرنامجية الجديدة (DP/1997/CRP.7)؛

أحاط علما بالمبالغ المخصصة فيما يتعلق بالأرقام المستهدفة لتوزيع الموارد من الصندوق الأساسي للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ (DP/1997/8)؛

أحاط علما بالمذكرة المتعلقة بالتنفيذ الوطني (DP/1997/CRP.8) مع التعليقات التي أبديت بشأنها؛

البند ٣ - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية

اتخذ المقرر ٨/٩٧ المؤرخ ١٤ آذار/مارس ١٩٩٧ بشأن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية؛

البند ٤ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة

أحاط علما بمخطط الاستراتيجية فيما يتعلق بالميزانية ١٩٩٨-١٩٩٩ (DP/1997/CRP.9) مع التعليقات التي أبديت بشأنه؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٥ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

أولا

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة أنغولا (DP/FPA/CP/173)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة بوركينا فاصو (DP/FPA/CP/187)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى (DP/FPA/CP/182)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة جزر القمر (DP/FPA/CP/171)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة إريتريا (DP/FPA/CP/183)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة غامبيا (DP/FPA/CP/178)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة غينيا (DP/FPA/CP/181)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة ناميبيا (DP/FPA/CP/175)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة نيجيريا (DP/FPA/CP/190)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة السنغال (DP/FPA/CP/176)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة توغو (DP/FPA/CP/172)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة أوغندا (DP/FPA/CP/177)؛

ثانيا

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة الهند (DP/FPA/CP/193)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (DP/FPA/CP/174)؛

ثالثا

وافق على تقديم المساعدة لبلدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالانكليزية (DP/FPA/CP/179)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة كوبا (DP/FPA/CP/188)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة الجمهورية الدومينيكية (DP/FPA/CP/186)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة إكوادور (DP/FPA/CP/192)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة السلفادور (DP/FPA/CP/189)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة هايتي (DP/FPA/CP/191)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة بيرو (DP/FPA/CP/185)؛

رابعا

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة لبنان (DP/FPA/CP/184)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة السودان (DP/FPA/CP/194)؛

خامسا

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة ألبانيا (DP/FPA/CP/180)؛

البند ٦ - مسائل أخرى

أحاط علما بالتقرير المتصل بمتابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/٩٥ (DP/1997/CRP.10)؛

أحاط علما بالاستجابة لتوصيات التقييم الخارجي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (DP/1997/CRP.11) مع التعليقات التي أبديت بشأنها؛

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن احتياطي أماكن الإقامة الميدانية؛

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن نظام المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن متابعة مقرر المجلس التنفيذي ١/٩٧: لجنة التنسيق المعنية بالصحة والمشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

وافق على ترشيح الاتحاد الروسي، وأنتيغوا وبربودا، وزامبيا، وهولندا، لتمثل المجلس التنفيذي في لجنة التنسيق الجديدة المعنية بالصحة والمشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وأذن للمكتب بالموافقة على ترشيح من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، على

أن يجري تأكيد ترشيحات جميع الممثلين والمناوبين في الدورة السنوية؛ ووافق أيضا على أن يكون رئيس المجلس التنفيذي عضوا في اللجنة بحكم منصبه.

اتخذ المقرر ٧/٩٧ المؤرخ ١٤ آذار/مارس ١٩٩٧ عن تنقيح النظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٤ آذار/مارس ١٩٩٧

المرفق

جدول الأعمال المؤقت لعام ١٩٩٧ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الجدول ١ - الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧ (١٣-١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)

(٥ أيام عمل)

رقم البند	طابع التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				**المسائل التنظيمية**
	رسمي (DP/1997/L.1)	لاتخاذ إجراء		جدول الأعمال المؤقت، والشروح، وقائمة الوثائق
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦
	رسمي	للعلم		المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٦
	ورقة قاعة اجتماع	للعلم	نصف يوم	المسائل المتصلة بالنظام الداخلي، للمجلس التنفيذي ووثائقه وسير أعماله
	ورقة قاعة اجتماع	لاتخاذ إجراء		خطة العمل السنوية لعام ١٩٩٧ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٢				**البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها**
	رسمي	لاتخاذ إجراء	يوم واحد	البرامج القطرية
٣				**المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة**
	رسمي	للعلم	نصف يوم	تقارير مراجعة الحسابات

رقم البند	طابع التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
٤	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	**التنسيق في مجال السياسة والبرمجة المتصلتين بالصحة** **الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان**
٥				**تنسيق عرض الميزانيات**
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	تنسيق عرض الميزانيات والحسابات
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٦				**أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة**
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	أطر التعاون القطري، وأطر التعاون العالمي/الإقليمي
٧				**المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة**
	رسمي	للعلم		تقارير مراجعة الحسابات
	ورقة قاعة اجتماع	للعلم		تنفيذ المقرر ٤٠/٩٦ بشأن الإدارة والمساءلة واحتياطي أماكن الإقامة الميدانية
	ورقة قاعة اجتماع	للعلم	نصف يوم	معلومات إضافية عن الأجزاء المتعلقة بالتكلفة في مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
	شفوي	للعلم		تقرير عن نظام المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٨				**صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة**
	ورقة قاعة اجتماع	للعلم	نصف يوم	متابعة المقرر ٤٣/٩٦
٩				**مسائل أخرى**
	ورقة قاعة اجتماع	للعلم	ربع يوم	متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٥٦/٩٥
	شفوي			صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير عن المساءلة
	رسمي			إغلاق المكتب القطري لقبرص

الجدول ٢ - الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧ (١٠-١٤ آذار/ مارس ١٩٩٧)

(٥ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
	رسمي (DP/1997/L.2)	لاتخاذ إجراء		جدول الأعمال المؤقت، والشروح، وقائمة الوثائق
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٢			يوم ونصف	أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة
	رسمي	لاتخاذ إجراء		أطر التعاون القطري وأطر التعاون الإقليمي
	ورقة قاعة اجتماع	لاتخاذ إجراء		الشكل والتوقيت المتصلين باستعراض ترتيبات البرمجة الجديدة (٩٧/٩٦)
	رسمي			المبالغ المخصصة من الأرقام المستهدفة لتوزيع الموارد من الصندوق الأساسي
	ورقة قاعة اجتماع	للعلم	نصف يوم	التنفيذ الوطني
٣				صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (بما في ذلك الاستراتيجية وخطة الأعمال التجارية)
٤				المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة
	ورقة قاعة اجتماع	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	مخطط الاستراتيجية الشاملة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (٤١/٩٦، الفقرة ٤)
	شفوي	للعلم		تقرير عن نظام المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٥	رسمي	لاتخاذ إجراء		البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
٦				مسائل أخرى، بما في ذلك
	شفوي		يومان	تقرير عن احتياطي أماكن الإقامة الميدانية
	شفوي			تقرير منقح عن متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/٩٥
	ورقة قاعة اجتماع			استجابة لتوصيات التقييم الخارجي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
	شفوي			تنقيح مقترح للنظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان
	رسمي			تقرير عن لجنة التنسيق المعنية بالصحة والمشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان

ملحوظة: ستعقد خلال الدورة مشاورات غير رسمية بشأن إدارة التغيير في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الجدول ٣ - الدورة السنوية لعام ١٩٩٧ (١٢-٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧)
(١٠ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
	رسمي (DP/1997/L.3)	لاتخاذ إجراء		جدول الأعمال المؤقت، والشروح، وقائمة الوثائق، وخطة العمل
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن الدورتين العاديتين الأولى والثانية لعام ١٩٩٧
	رسمي	لاتخاذ إجراء		النظام الداخلي: تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية
			يوم ونصف	
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٢	رسمي			تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٦
		للعلم		- الأولويات البرنامجية
		للعلم		- استعراض إحصائي عام
		للعلم		- استعراض إقليمي عام
٣	رسمي	للعلم	نصف يوم	أنشطة تقييمة
٤	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	خطة العمل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١
٥	رسمي	لاتخاذ إجراء	يوم واحد	عملية البرمجة
٦	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	استراتيجية الإعلام والاتصال
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان
٧	رسمي	للعلم		تقريرا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان المقدمان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٢ و٨	رسمي	للعلم		تقريرا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن المراقبة الداخلية
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٨				التقرير السنوي لمدير البرنامج

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
	رسمي	لاتخاذ إجراء	يومان ونصف*	مقدمة من مدير البرنامج
	رسمي	لاتخاذ إجراء		سجل البرامج الرئيسية، بما في ذلك التقارير المتعلقة بالصناديق الخاصة (٧ أجزاء)
	رسمي	للعلم		المبادرة الخاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لأفريقيا
	رسمي	للعلم		
	رسمي	للعلم		تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني
	رسمي + ورقة قاعة اجتماع	لاتخاذ إجراء		التقييم
	رسمي	للعلم		إدارة التغيير
	رسمي	للعلم		تقرير وحدة التفتيش المشتركة
	ورقة قاعة اجتماع	للعلم		المرفق الإحصائي الموارد
٩				**أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة**
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	أطر التعاون القطري وأطر التعاون الإقليمي
١٠				**برنامج الاتصال والإعلام**
	رسمي	للعلم	نصف يوم	سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالإعلام والمنشورات (٢٢/٩٦)
١١				**صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة**
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (١٨/٩٥)
١٠				**برنامج الاتصال والإعلام**
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالإعلام والمنشورات (٢٢/٩٦)
١١				**صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة**
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (١٨/٩٥)
١٢			يوم واحد	**المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة**
	ورقة قاعة اجتماع	للعلم		تقرير عن نظام المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٣				**مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع**
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (٣٣/٩٦)
١٤			نصف يوم	**مسائل أخرى**

* يتضمن الوقت المخصص احتفال خاص مدته يوم واحد بشأن القضاء على الفقر.

الجدول ٤ - الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧ (١٥-٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧)

(٥ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
	رسمي (DP/1997/L.4)	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	جدول الأعمال المؤقت، والشروح، وقائمة الوثائق
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن الدورة السنوية لعام ١٩٩٧
	ورقة قاعة اجتماع	للعلم		موجز خطة عمل المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٨
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٢				**المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة**
	رسمي	لاتخاذ إجراء	يوم ونصف	تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (٤١/٩٦، الفقرة ٤) بما في ذلك التكاليف التفصيلية للمنشورات وتوزيعها (٢٢/٩٦)
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧
	رسمي	للعلم		الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٦
	رسمي	للعلم		أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات
٣				**مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة**
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧
	رسمي	للعلم		تقارير مراجعة الحسابات
				عقود الباطن الممنوحة بالمعدات الرئيسية التي أرسلت أوامر الشراء الخاصة بها
٤				**أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة**
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	أطر التعاون القطري وأطر التعاون الإقليمي وأطر التعاون العالمي المنقحة (٥/٩٧)
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٦				**المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة**
	رسمي	لاتخاذ إجراء	يوم ونصف	تقديرات الميزانية لفترة سنتين
	رسمي	لاتخاذ إجراء		الاستعراض المالي السنوي لعام ١٩٩٦
	رسمي	للعلم		تنفيذ ورصد ترتيبات خدمات الدعم التقني
	رسمي	للعلم		تقييم الأنشطة التدريبية لصندوق الأمم المتحدة للسكان
٧	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	**البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها**
٨				**مسائل أخرى**

ملاحظة: سيناقش استعراض الزيارات الميدانية في مشاورات غير رسمية أثناء الدورة.

١١/٩٧ - خطة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١

وطلب سلطة الإنفاق البرنامجي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يقر مقترحات المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، الواردة في الفقرات من ٧ إلى ١٨، بشأن تخطيط الموارد البرنامجية؛

٢ - يوافق على طلب سلطة الإنفاق البرنامجي لعام ١٩٩٨ بمستوى يعادل الموارد الجديدة القابلة للبرمجة المتوقعة لعام ١٩٩٨، والمقدرة حاليا بمبلغ ٢٧٨ مليون دولار؛

٣ - يقر استخدام التقديرات التالية للموارد الجديدة القابلة للبرمجة من الموارد العادية للتخطيط البرنامجي للفترة ١٩٩٩-٢٠٠١، ٢٩٨ مليون دولار لعام ١٩٩٩؛ و ٣١٨ مليون دولار لعام ٢٠٠٠؛ و ٣٤١ مليون دولار لعام ٢٠٠١؛

٤ - يقر أيضا استخدام التقديرات التالية للموارد الجديدة القابلة للبرمجة من التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف: ٢٥ مليون دولار سنويا للأعوام ١٩٩٨-٢٠٠١.

١٤ أيار/ مايو ١٩٩٧

١٢/٩٧ - توصيات بشأن عملية البرمجة في صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير المدير التنفيذي بشأن عملية البرمجة في صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1997/9)؛

٢ - يسلّم بأن المسؤولية الأساسية عن وضع أي برنامج قطري تقع على كاهل حكومة بلد البرنامج، مع دعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

٣ - يطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان، أن يراعي، في عملية البرمجة، ما يلي واضعا في اعتباره ضرورة الحد من العبء الإداري:

(أ) أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيعقد، خلال عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات، جلسات إحاطة إعلامية على الصعيد الميداني للأطراف المهتمة بشأن النتائج الآخذة في الظهور؛

(ب) أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيتيح ملخص عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات (التوصية القطرية)، الذي سيبين: '١' الإجراءات الاستراتيجية المقترحة وأساسها المنطقي؛ '٢' الميزة النسبية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وطابعه التكاملي بالمقارنة مع الجهات الفاعلة الأخرى؛ '٣' المجالات المواضيعية الممكنة، بالاعتماد في ذلك أيضا على الدروس المستفادة من البرامج الأخرى؛

(ج) أن الأمانة ستوفر التوصية القطرية بناء على الطلب لجميع أعضاء صندوق الأمم المتحدة للسكان، الذين قد يقومون، في غضون ستة أسابيع من إرسال هذه التوصية، بتقديم آراء بشأنها، تأخذها الأمانة في اعتبارها عند زيادة تطوير البرامج؛ وأن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيحيط المجلس التنفيذي علما بهذه العملية؛ وأن هذه الآراء ستتاح أيضا لجميع أعضاء صندوق الأمم المتحدة للسكان، بناء على الطلب، وأن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد يتخذ، عند الاقتضاء، الترتيبات اللازمة لإجراء مناقشة في المقر، يشارك فيها بلد البرنامج؛

٤ - يطلب أن تتضمن البرامج القطرية المقدمة إلى المجلس التنفيذي بيانات واضحة بالغرض، والمنجزات التي يمكن تحقيقها (لكل مجال برنامج فرعي)، والبارامترات المالية والمؤشرات التي سيقيس بها صندوق الأمم المتحدة للسكان أداء البرامج وفاعليتها وتأثيرها؛

٥ - يقرر أن ينظر المجلس التنفيذي في البرامج القطرية للموافقة عليها دون مناقشة إلا إذا قدم أكثر من عضو طلبا كتابيا بذلك، مبدئيا، قبل إنعقاد الدورة بأسبوعين؛

٦ - يوصي بالقيام، متى أمكن، بالتنسيق والمواءمة مع الصناديق الأخرى في الجهود الرامية إلى تنسيق الترتيبات المتعلقة بعمليات البرمجة القطرية في منظومة الأمم المتحدة؛

٧ - يطلب أن يقوم المدير التنفيذي باستعراض تنفيذ هذه الترتيبات في موعد يتيح متسعا من الوقت لتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٠.

١٦ أيار/ مايو ١٩٩٧

١٣/٩٧ - استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال الإعلام والاتصال

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتقرير المتعلق باستراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال الإعلام والاتصال (DP/FPA/1997/8) والتعليقات التي أبديت عليه من جانب المجلس التنفيذي؛

٢ - يؤيد الهدف الشامل لاستراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال الإعلام والاتصال، الذي يتمثل في الترويج لمبادئ وأهداف وغايات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمساعدة على ترجمة هذه المبادئ والأهداف والغايات إلى واقع عملي على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛

٣ - يؤيد أيضا الأهداف المحددة والاستراتيجيات المناظرة لأنشطة الإعلام والاتصال لصندوق الأمم المتحدة للسكان على النحو الوارد في الفقرتين ٤ و ٢٢ من التقرير؛

٤ - يؤكد على أهمية الحفاظ على التوازن اللغوي في النشر الالكتروني للمعلومات؛

٥ - يؤكد أيضا على أن الرصد والتقييم جانبان أساسيان من الجوانب المهمة لأنشطة الإعلام والاتصال وأن الحاجة تدعو إلى تدعيم هاتين الوظيفتين أخذا بعين الاعتبار الصعوبات المنهجية والعملية في قياس أثر أو فعالية تلك الأنشطة؛

٦ - يطلب إلى المدير التنفيذي تقديم تقرير شفوي، كل عام في الدورة السنوية عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر وعن جهود التنسيق المبذولة في هذا المجال في إطار منظومة الأمم المتحدة؛

٧ - يطلب أيضا إلى المدير التنفيذي استعراض استراتيجية الصندوق في مجال الإعلام والاتصال بعد أربع سنوات، وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠١.

١٦ أيار/ مايو ١٩٩٧

١٤/٩٧ - المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥: استعراض الخمس سنوات لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

إن المجلس التنفيذي،

١ - ينوه مع التقدير بمقترح المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان بإجراء استعراض وتقييم لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

٢ - يطلب إلى المدير التنفيذي الاضطلاع بالأنشطة التحضيرية اللازمة للاستعراض والتقييم في إطار ولاية صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

٣ - يدعو رئيس المجلس التنفيذي إلى أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الثانية والخمسين، من خلال الدورة القادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المقترح الذي يقضي بإجراء استعراض

وتقييم شاملين لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، كي تنظر فيه الجمعية العامة ومن ثم تتخذ بشأنه قرارات فيما يتعلق بالعملية والطرائق ذات الصلة.

١٦ أيار/ مايو ١٩٩٧

١٥/٩٧ - إدارة التغيير

إن المجلس التنفيذي،

١ - يشير إلى الإطار القانوني القائم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ٢٦٨٨ (د - ٢٥) المؤرخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠؛

٢ - يشير أيضا إلى قراري الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و ١٢٠/٥٠ بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ويشدد على أهمية تنفيذهما الكامل؛

٣ - يثني على مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموظفي البرنامج لما يبذلونه من جهد فيما يتعلق بعملية إدارة التغيير واتجاهها العام، الذي يهدف إلى تحسين مستوى الخدمات ونوعيتها وتعزيز ما يترتب على الأنشطة البرنامجية من تأثير عام على التنمية، وذلك، من خلال جملة أمور، منها لامركزية صنع القرار والمسؤوليات على الصعيد القطري وتحسين تدابير المساءلة؛

٤ - يسلّم بوجوب الاضطلاع بإدارة التغيير في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار العملية الجارية من الاصلاح الأوسع نطاقا في الأمم المتحدة؛

٥ - يشدد على أن الخطط والأولويات الوطنية تشكل الإطار المرجعي الوحيد القابل للاستمرار للبرمجة الوطنية للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية داخل منظومة الأمم المتحدة، وعلى أنه ينبغي أن تستند البرامج إلى خطط وأولويات التنمية هذه، ومن ثم أن تكون قطرية المنحى؛

٦ - يشدد أيضا في ذلك السياق على الحاجة إلى مراعاة النتائج والالتزامات المنبثقة عن مؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة، فضلا عن الولايات الفردية لمؤسسات وهيئات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وأوجه التكامل فيما بينها، مع وضع الحاجة إلى تفادي الازدواجيه في الاعتبار؛

٧ - يشدد كذلك على أهمية المساءلة المالية، والفردية، والمساءلة بشأن الأداء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويؤيد المساعي التي يبذلها مدير البرنامج في هذا الصدد؛

أولا - نظام المنسقين المقيمين

٨ - يرحب بالتدابير التي يتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين قدرته على دعم نظام المنسقين المقيمين في سياق قرارات الجمعية العامة ١٩٧/٣٢، و ٢١١/٤٤، و ١٩٩/٤٧، و ١٢٠/٥٠، ويطلب إلى البرنامج مواصلة المشاورات مع الصناديق والبرامج الأخرى بشأن دور كل منها وملكيته في هذا الصدد؛

ثانيا - حشد الموارد

٩ - يؤكد أهمية الموارد الأساسية بوصفها السند لقاعدة موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

١٠ - يشدد على أنه ينبغي للمكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في سعيها إلى حشد الموارد بناء على طلب بلدان البرنامج، ألا تنال من دورها الرئيسي المتمثل في تنفيذ البرنامج، وعلى أنه يجب استخدام الموارد التي يتم جمعها في برامج تتفق مع الأولويات القطرية، وإدراجها في إطار معتمد للتعاون القطري؛

ثالثا - أهمية التقييم

١١ - يرحب بالقرار القاضي بإنشاء وحدة تقييم مستقلة، يكون رئيسها مسؤولا بصورة مباشرة أمام مدير البرنامج، ويرحب أيضا بالربط على نحو أوضح بين التقييم، والدروس المستفادة، وتحسين البرامج؛

رابعا - تنمية الموارد البشرية

١٢ - يسلم بأهمية الدور الذي يتعين أن يؤديه موظفو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عملية التغيير، ويؤكد أن تنفيذ سياسة تنمية الموارد البشرية لعملية إدارة التغيير ينبغي أن يتفق مع الأحكام القائمة للنظام الموحد للأمم المتحدة؛

خامسا - اللامركزية

١٣ - يرحب بمقترحات مدير البرنامج بشأن تعزيز التركيز القطري والعمليات القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

١٤ - يؤكد ضرورة أن تراعى، في عملية إدارة التغيير، القرارات والسياسات القائمة بشأن بناء القدرات والتنفيذ الوطني؛

١٥ - يؤيد الاستحداث التدريجي لعدد صغير من المرافق دون الإقليمية للموارد ويطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠١ تقريرا عن تقييم وظائف هذه المرافق وتأثيرها؛

١٦ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم تقريرا مؤقتا، في الدورة السنوية لعام ١٩٩٨، من خلال اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، عما يحدثه الإنشاء التدريجي للمرافق دون الإقليمية للموارد من آثار على الميزانية، وعلى الموارد البشرية، وما يحققه من مكاسب فيما يتعلق بالكفاءة؛

١٧ - يؤكد ضرورة أن يراعي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عند الإنشاء التدريجي للمرافق دون الإقليمية للموارد مراعاة كاملة تنوع الظروف الإقليمية ودون الإقليمية، والحاجة إلى كفالة اشتراك أصحاب الخبرات الفنية الوطنية المتوافرة داخل المنطقة دون الإقليمية؛ والحاجة إلى تفادي الازدواجية في العمل الذي تضطلع به المؤسسات دون الإقليمية أو الإقليمية الأخرى؛ وما تتسم به هذه المرافق من طابع مرتبط بالطلب؛

١٨ - يطلب إلى مدير البرنامج، في سياق عرض ميزانية فترة السنتين، أن يقدم تقريرا عن معايير تعيين الموظفين بالمكاتب القطرية وأن يحدد بوضوح ما يجد و/أو يضاف من مهام؛

سادسا - التنفيذ

١٩ - يحث مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموظفي البرنامج على جميع المستويات، على تنفيذ إدارة التغيير، مع مواصلة تركيز البرنامج الإنمائي بصفة رئيسية على تنفيذ البرامج على الصعيد القطري وعلى نوعيتها؛

٢٠ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يدمج، وفقا للإطار القانوني القائم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تنفيذ إدارة التغيير إدماجا كاملا في تخطيط الميزانية والتخطيط المشترك وأن يقدم تقريرا بهذا إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٧، في سياق ميزانية فترة السنتين؛ وأن يقدم في تلك الدورة خطة تنفيذ مستكملة ذات أهداف أكثر تطورا، ومحددة بإطار زمني، وقابلة، قدر الإمكان، للقياس الكمي؛

٢١ - يطلب كذلك إلى مدير البرنامج أن يقدم في كل دورة تقريرا إلى المجلس التنفيذي عن تنفيذ هذا المقرر؛

٢٢ - يحيط علما بمقترح مدير البرنامج بشأن زيادة تركيز أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخدماته الإنمائية الأساسية، التي ما زالت قيد المناقشة من قبل المجلس التنفيذي، دون إصدار الزخم

المتحقق من عملية إدارة التغيير وتنفيذ البرامج، ويطلب إلى مدير البرنامج تقديم تقرير للمناقشة في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨؛

سابعا - الآثار المتعلقة بالسياسة العامة

٢٣ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يضمّن التقرير الذي سيجري تقديمه في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨، وفقا للمقرر ٤٤/٩٦، مزيدا من التحليل للآثار الناجمة عن عملية إدارة التغيير فيما يتعلق بإتجاه السياسة العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المستقبل، من ذلك مثلا، دور البرنامج الإنمائي في تنفيذ البرامج والمشاريع، والتنفيذ الوطني، وحشد الموارد على الصعيد الميداني.

٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧

١٦/٩٧ - المراجعة الداخلية للحسابات

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بشكل تقريري المراجعة الداخلية لحسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/1997/16/Add.6) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1997/10, Part IV)؛

٢ - يحيط علما بمحتوى هذين التقريرين والملاحظات التي أبدتها الوفود أثناء المناقشة؛

٣ - يعرب عن التأييد لمقترحات كل من مدير البرنامج والمدير التنفيذي بشأن تعزيز مهمة المراجعة الداخلية لحسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧

١٧/٩٧ - السياسة العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الاتصال والإعلام

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج عن تنفيذ السياسة العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الاتصال والإعلام وتعزيزها والتعليقات التي أبديت عليه؛

٢ - يرحب بالعملية التي بدأها البرنامج الإنمائي استجابة للمقرر ٢٢/٩٦، والتي أدت إلى تحسين استراتيجية السياسة العامة في مجال الاتصال والإعلام، ويسلم، في هذا الصدد، بالتغييرات التي طرأت

منذ عام ١٩٩٥ فيما يتعلق بإبراز صورة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة على نحو أفضل وتحسين الوعي بهما في وسائط الإعلام، وفي مجال الدعوة؛

٣ - يشدد على ضرورة تطبيق هذه الاستراتيجية على نطاق كامل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعلى ضرورة رصد تطبيقها على النحو الواجب؛

٤ - يؤكد ضرورة توافر إعلام محدد الأهداف بدرجة أكبر، ومتسم بمزيد من الدقة والوضوح والصراحة، من أجل إيجاد الدعم لزيادة موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٥ - يشدد على ضرورة الاستهداف الاستراتيجي لأنشطة الاتصال والإعلام، من أجل تحقيق أقصى درجة من الفعالية في استخدام الموارد المتاحة؛

٦ - يشدد أيضا على أهمية الحفاظ على التوازن اللغوي في النشر الالكتروني للمعلومات؛

٧ - يرحب بالمقترحات المتعلقة بالرصد والتقييم، وهما من الجوانب الأساسية المهمة لأنشطة الاتصال والإعلام، ويتطلبان التعزيز، مع مراعاة الصعوبات المنهجية والعملية في قياس أثر أو فعالية هذه الأنشطة؛

٨ - يحث مدير البرنامج على تحسين محور تركيز الإعلام ونوعيته فيما يتعلق بتأثير أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري، واستحداث أنواع جديدة من الإحصاءات والمنشورات لهذا الغرض، بما في ذلك مؤشرات الأثر؛

٩ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يكفل التنسيق الوثيق بين الجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي في هذا الصدد، وبين جهود منظومة الأمم المتحدة، بغية زيادة الانسجام والاتساق في مجال الاتصال داخل المنظومة؛

١٠ - يطلب أيضا إلى مدير البرنامج أن يقدم تقريرا في الدورة السنوية لعام ١٩٩٨ عن التقدم المحرز في وضع وتنفيذ السياسة العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الاتصال والإعلام، مع الإشارة بصفة خاصة إلى تنفيذ التوصيات ذات الصلة بإدارة التغيير، بما في ذلك الآثار المتعلقة بالميزانية.

٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧

١٨/٩٧ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يُقر استراتيجية وخطة أعمال صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الواردة في الوثيقة DP/1997/18، آخذا بعين الاعتبار التعليقات التي أبديت في المجلس؛

٢ - يؤكد أنه ينبغي الاسترشاد بولاية صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في تنفيذ الاستراتيجية وخطة الأعمال؛

٣ - يطلب إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن يدعم الأنشطة المبتكرة والتجريبية لدى تنفيذ الاستراتيجية وخطة الأعمال في سياق الالتزامات التي تم التعهد بها في منهاج عمل بيجين؛

٤ - يطلب أيضا إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن يزيد من تطوير وتعزيز دوره كعامل حفّاز بغية دعم المنظور الذي يراعي الفوارق بين الجنس في برامج التنمية في البلدان المتلقية، وزيادة التعاضد مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى؛

٥ - يطلب كذلك إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن يصب تركيزه على عمليات التدخل الاستراتيجي وأن يستفيد من مزاياه النسبية، من أجل تعزيز التغيير المنهجي، ولا سيما فيما يتعلق بالتمكين السياسي والاقتصادي؛

٦ - يؤكد من جديد دور صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في ربط الدراية الفنية بصياغة السياسات في عملية دمج القضايا المتصلة بالجنسين في الأنشطة الرئيسية من خلال نظام المنسقين المقيمين؛

٧ - يطلب إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الحفاظ على التوازن بين التأثير المحتمل واحتياجات المرأة لدى تطبيق معايير اختيار البرامج؛

٨ - يشجع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على حشد الموارد لأنشطته المقبلة من جميع المصادر المتاحة، بما فيها القطاع الخاص، ويحث جميع الدول الأعضاء على التبرع لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والنظر في زيادة تبرعاتها إليه؛

٩ - يقرر أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ينبغي أن يقدم إلى المجلس التنفيذي تقريرا شفويا في عام ١٩٩٨، وتقريرا خطيا كل سنتين، وأن يضمن التقرير السنوي لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقدم الذي أحرزه الصندوق في تنفيذ استراتيجيته وخطة أعماله.

٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧

١٩/٩٧ - تقديم المساعدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يعترف بالعمل الهام الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال تقديم المساعدة في حالات الطوارئ، بما في ذلك الوقاية، والتأهيل، والتعمير، وبالمساهمات التي يقدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان لدعم هذا العمل؛

٢ - يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة رصد الآثار المتعلقة بالمساعدة الخاصة المقدمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛

٣ - يشجع أيضا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على التنبه إلى الحاجة إلى الاضطلاع بأنشطة مشتركة بين الوكالات لمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

٤ - يطلب إلى مدير البرنامج والمدير التنفيذي تقديم تقرير في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧ بشأن الأنشطة المضطلع بها.

٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧

٢٠/٩٧ - استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٧

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه قام خلال دورته السنوية لعام ١٩٩٧ بما يلي:

البند ١ - المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ١٩٩٧ (DP/1997/L.3) بصيغتهما المعدلة؛

وافق على تقريري الدورتين العاديتين الأولى والثانية لعام ١٩٩٧ (DP/1997/6؛ و DP/1997/12)؛

اعتمد مشروع النظام الداخلي للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/1997/13)؛

وافق على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧	١٥-١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧
الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨	١٩-٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨	٢٠-٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨
الدورة السنوية لعام ١٩٩٨	٨ -١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (جنيف)
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨	١٤-١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

وافق على المواضيع التي ستجري مناقشتها في الدورة العادية الثالثة للمجلس لعام ١٩٩٧ على النحو الوارد في المرفق؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير المدير التنفيذي عن عام ١٩٩٦: الأولويات البرنامجية والاستعراض الإقليمي

أحاط علما بتقرير المدير التنفيذي لعام ١٩٩٦ عن الأولويات البرنامجية والاستعراض الإحصائي والاستعراض الإقليمي (DP/FPA/1997/10، Part I و Part I/Add.1 و Part II)؛

واتخذ المقرر ١٤/٩٧ المؤرخ ١٦ أيار/ مايو ١٩٩٧ بشأن استعراض الخمس سنوات لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

طلب إلى المدير التنفيذي تنقيح ورقة غرفة الاجتماع المتعلقة بالنتائج المترتبة على النقص في الموارد بالنسبة لتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (DP/FPA/1997/CRP.1) وتقديم التقرير المنقح إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٧، بوصفه وثيقة رسمية؛

البند ٣ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: أنشطة التقييم

أحاط علما بالتقرير المقدم عن أنشطة التقييم التي اضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1997/10، Part III)؛

البند ٤ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: خطة العمل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١

اتخذ المقرر ١١/٩٧ المؤرخ ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٧ بشأن خطة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ وطلب سلطة الإنفاق البرنامجي؛

البند ٥ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: عملية البرمجة

اتخذ المقرر ١٢/٩٧ المؤرخ ١٦ أيار/ مايو ١٩٩٧ بشأن عملية البرمجة في صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ٦ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: استراتيجية الإعلام والاتصال

اتخذ القرار ١٣/٩٧ المؤرخ ١٦ أيار/ مايو ١٩٩٧ بشأن استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال الإعلام والاتصال؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٧ - التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

أحاط علما بالتقريرين المقدمين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي من مدير البرنامج (DP/1997/15) والمدير التنفيذي (DP/FPA/1997/10، Part V) ووافق على إحالتهما إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع التعليقات التي أبديت عليهما؛

البندان ٧ و ٨ - المراقبة الداخلية والمساءلة

اتخذ المقرر ١٦/٩٧ المؤرخ ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧ بشأن المراجعة الداخلية للحسابات؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٨ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقرير السنوي لمدير البرنامج والمسائل ذات الصلة

اتخذ المقرر ١٥/٩٧ المؤرخ ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧ بشأن إدارة التغيير: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠٠١؛

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج لعام ١٩٩٦ عن مقدمة التقرير، والسجل البرنامجي الرئيسي، وتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، والمرفق الإحصائي، وتقارير وحدة التفتيش المشتركة (DP/1997/16/Addenda 1 و 3 و 5 و 8)، مع التعليقات التي أبديت عليها؛

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج عن التقييم (DP/1997/16/Add.4)، مع التعليقات التي أبديت عليه؛

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج عن مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا (DP/1997/16/Add.2)، مع التعليقات التي أبديت عليه؛

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج عن نتائج اجتماع اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والمقررات التي اتخذت في الاجتماع (DP/1997/L.9).

البند ٩ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

وافق على أطر التعاون القطري التالية:

أولا

إطار التعاون القطري الأول لجزر القمر (DP/CCF/COI/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لجمهورية تنزانيا المتحدة (DP/CCF/URT/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لزامبيا (DP/CCF/ZAM/1)؛
إطار التعاون القطري الأول لسيراليون (DP/CCF/SIL/1)، مع التعليقات عليه؛
إطار التعاون القطري الأول لليسوتو (DP/CCF/LES/1)؛

ثانيا

إطار التعاون القطري الأول لاستونيا (DP/CCF/EST/1)؛
إطار التعاون القطري الأول للبوسنة والهرسك (DP/CCF/BIH/1)، مع التعليقات عليه؛
إطار التعاون القطري الأول لبيلاروس (DP/CCF/BLR/1)، مع التعليقات عليه؛
إطار التعاون القطري الأول لليتوانيا (DP/CCF/LIT/1)؛

ثالثا

إطار التعاون القطري الأول لتونس (DP/CCF/TUN/1)؛
إطار التعاون القطري الأول للبنان (DP/CCF/LEB/1)، مع التعليقات عليه؛
إطار التعاون القطري الأول للمغرب (DP/CCF/MOR/1)؛

رابعا

إطار التعاون القطري الأول لجمهورية إيران الإسلامية (DP/CCF/IRA/1)؛

البند ١٠ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: برنامج الاتصال والإعلام

اتخذ المقرر ١٧/٩٧ المؤرخ ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧ بشأن السياسة العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الإتصال والإعلام؛

البند ١١ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

اتخذ المقرر ١٨/٩٧ المؤرخ ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧ بشأن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛

البند ١٢ - المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة

أحاط علما بالمعلومات المقدمة عن تخصيص الموظفين للمكاتب القطرية (DP/1997/CRP.14)، مع التعليقات التي أبديت عليها؛

وأحاط علما بالتقرير المتعلق بنظام المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/1997/CRP.13)؛

البند ١٣ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

أحاط علما بتقرير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/1997/19 و DP/1997/19/Add.1/Rev.1)؛

البند ١٤ - مسائل أخرى

اتخذ المقرر ١٩/٩٧ بشأن تقديم المساعدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

وقرر أن ينظر في مشروع اختصاصات لجنة التنسيق المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان المعنية بالصحة بصيغته الواردة في الوثيقة DP/FPA/1997/CRP.5 في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٧ (١٥-١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧)؛

وأحاط علما بتقريري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن المخصصات لهدف ٢٠/٢٠ (DP/1997/CRP.19 و DP/FPA/1997/CRP.3)؛

وأحاط علما بالعرض الشفوي الذي قدمه ممثلو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (يونيدز) عن برنامج اليونيدز.

٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧

المرفق

جدول الأعمال المؤقت لعام ١٩٩٧ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الجدول ١ - الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧ (١٣-١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)

(٥ أيام عمل)

رقم البند	طابع التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
	رسمي (DP/1997/L.1)	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	جدول الأعمال المؤقت، والشروح، وقائمة الوثائق
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦
	رسمي	للعلم		المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٦
	ورقة قاعة اجتماع	للعلم		المسائل المتصلة بالنظام الداخلي، للمجلس التنفيذي ووثائقه وسير أعماله
	ورقة قاعة اجتماع	لاتخاذ إجراء		خطة العمل السنوية لعام ١٩٩٧ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

رقم البند	طابع التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
٢				البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
	رسمي	لاتخاذ إجراء	يوم واحد	البرامج القطرية
٣				المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة
	رسمي	للعلم	نصف يوم	تقارير مراجعة الحسابات
٤	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	التنسيق في مجال السياسة العامة والبرمجة المتصلتين بالصحة
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان
٥				تنسيق عرض الميزانيات
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	تنسيق عرض الميزانيات والحسابات
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٦				أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	أطر التعاون القطري، وأطر التعاون العالمي/الإقليمي
٧				المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة
	رسمي	للعلم		تقارير مراجعة الحسابات
١				المسائل التنظيمية
	ورقة قاعة اجتماع	للعلم		تنفيذ المقرر ٤٠/٩٦ بشأن الإدارة والمساءلة واحتياطي أماكن الإقامة الميدانية
	ورقة قاعة اجتماع	للعلم	نصف يوم	معلومات إضافية عن الأجزاء المتعلقة بالتكلفة في مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
	شفوي	للعلم		تقرير عن نظام المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٨				صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
	ورقة قاعة اجتماع	للعلم	نصف يوم	متابعة المقرر ٤٣/٩٦
٩				مسائل أخرى
	ورقة قاعة اجتماع	للعلم	ربع يوم	متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٥٦/٩٥

الجدول ٧ - الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧ (١٠-١٤ آذار/ مارس ١٩٩٧)

(٥ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	الاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
	رسمي (DP/1997/L.2)	لاتخاذ إجراء		جدول الأعمال المؤقت، والشروح، وقائمة الوثائق
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٢				أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة
	رسمي	لاتخاذ إجراء	يوم ونصف	أطر التعاون القطري وأطر التعاون الإقليمي
	ورقة قاعة اجتماع	لاتخاذ إجراء		الشكل والتوقيت المتصلين باستعراض ترتيبات البرمجة الجديدة (٩٧/٩٦)
	رسمي	للعلم		المبالغ المخصصة من الأرقام المستهدفة لتوزيع الموارد من الصندوق الأساسي لعام ١٩٩٧-١٩٩٩
	ورقة قاعة اجتماع	للعلم	نصف يوم	التنفيذ الوطني
٣				صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (بما في ذلك الاستراتيجية وخطة الأعمال التجارية)
٤				المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة
	ورقة قاعة اجتماع	لاتخاذ إجرء	نصف يوم	مخطط الاستراتيجية الشاملة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (٤١/٩٦، الفقرة ٤)
	شفوي	للعلم		تقرير عن نظام المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٦	رسمي	لاتخاذ إجراء	يومان	البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
٧				مسائل أخرى، بما في ذلك
	شفوي	للعلم		- تقرير عن احتياطي أماكن الإقامة الميدانية
	ورقة قاعة اجتماع	للعلم		- تقرير منتج عن متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/٩٥
	ورقة قاعة اجتماع	للعلم		- استجابة لتوصيات التقييم الخارجي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
	رسمي	لاتخاذ إجراء		- تنقيح مقترح للنظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان
	شفوي	للعلم		- تقرير عن لجنة التنسيق المعنية بالصحة والمشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان

ملحوظة: عقدت خلال الدورة مشاورات غير رسمية بشأن إدارة التغيير في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الجدول ٣ - الدورة السنوية لعام ١٩٩٧ (١٢-٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧)

(١٠ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	الاتخاذ إجراء/ العلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
	رسمي (DP/1997/L.3)	لاتخاذ إجراء	يوم ونصف	جدول الأعمال المؤقت، والشروح، وقائمة الوثائق، وخطة العمل
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن الدورتين العاديتين الأولى والثانية لعام ١٩٩٧
	رسمي	لاتخاذ إجراء		النظام الداخلي: تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٢	رسمي			تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٦
		للعلم		- الأولويات البرنامجية
		للعلم		- استعراض إحصائي عام
		للعلم		- استعراض إقليمي عام
٣	رسمي	للعلم	نصف يوم	- أنشطة تقييمة
٤	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	خطة العمل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١
٥	رسمي	لاتخاذ إجراء	يوم واحد	عملية البرمجة
٦	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	استراتيجية الإعلام والاتصال
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان
٧	رسمي	للعلم	نصف يوم	تقريرا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان المقدمان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٧ و٨	رسمي	للعلم		تقريرا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن المراقبة الداخلية

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٨				**التقرير السنوي لمدير البرنامج**
	رسمي	لاتخاذ إجراء		مقدمة من مدير البرنامج
	رسمي	لاتخاذ إجراء		سجل البرامج الرئيسية، بما في ذلك التقارير المتعلقة بالصناديق الخاصة (٧ أجزاء)
	رسمي	للعلم		المبادرة الخاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لأفريقيا
	رسمي	للعلم	يومان ونصف*	تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني
	رسمي	للعلم		التقييم
	رسمي + ورقة قاعة اجتماع	لاتخاذ إجراء		إدارة التغيير
	رسمي	للعلم		تقرير وحدة التفتيش المشتركة
	رسمي	للعلم		المرفق الإحصائي
	ورقة قاعة اجتماع	للعلم		
٩				**أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة**
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	أطر التعاون القطري وأطر التعاون الإقليمي
١٠				**برنامج الاتصال والإعلام**
	رسمي	للعلم	نصف يوم	السياسة العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الإعلام والمنشورات (٢٢/٩٦)
١١				**صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة**
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (١٨/٩٥)
١٢			يوم واحد	**المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة**
	ورقة قاعة اجتماع	للعلم		تقرير عن نظام المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٣				**مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع**
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (٣٣/٩٦)
١٤			نصف يوم	**مسائل أخرى**

* يتضمن الوقت المخصص احتفالا خاصا مدته يوم واحد بشأن القضاء على الفقر، يعقد يوم ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٧.

الجدول ٤ - الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧ (١٥-٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧)

(٥ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	الاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
	رسمي (DP/1997/L.4)	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	جدول الأعمال المؤقت، والشروح، وقائمة الوثائق
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن الدورة السنوية لعام ١٩٩٧
				المقررات التي اتخذت في الدورة السنوية لعام ١٩٩٧
	ورقة قاعة اجتماع	للعلم		موجز خطة عمل المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٨
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
				برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: إدارة التغيير الخطة التنفيذية المستكملة (١٥/٩٧)
٢				**المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة**
	رسمي	لاتخاذ إجراء	يوم ونصف	تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ - ٤١/٩٦، الفقرة ٤ - (بما في ذلك التكاليف التفصيلية للمنشورات وتوزيعها - ٢٢/٩٦، ومعايير تعيين الموظفين في المكاتب القطرية وتنفيذ إدارة التغيير - ١٥/٩٧)
	رسمي	لاتخاذ إجراء		الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٦
	رسمي	للعلم		عقود الباطن الممنوحة والمعدات الرئيسية التي أرسلت أوامر الشراء الخاصة بها
٣				**مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة**
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧
	رسمي	للعلم		تقارير مراجعة الحسابات
٤				**مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع**
				أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	أطر التعاون القطري وأطر التعاون الإقليمي
	رسمي	لاتخاذ إجراء		أطر التعاون العالمي المنقحة (٥/٩٧)
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٦				**المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة**
	رسمي	لاتخاذ إجراء	يوم ونصف	تقديرات الميزانية لفترة سنتين
	رسمي	لاتخاذ إجراء		الاستعراض المالي السنوي لعام ١٩٩٦
	رسمي	للعلم		تنفيذ ورصد ترتيبات خدمات الدعم التقني
	رسمي	للعلم		تقييم الأنشطة التدريبية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
٧				تعبئة الموارد
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
				حالة التنفيذ المالي للبرامج القطرية
٨				مسائل أخرى
				اختصاصات لجنة التنسيق المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمعنية بالصحة
				الرسوم البيانية السكانية

ملاحظة: سيناقش استعراض الزيارات الميدانية في مشاورات غير رسمية أثناء الدورة.

٢١/٩٧ - إدارة المخاطر، والاحتياطيات، وفائض الإيرادات

إن المجلس التنفيذي،

(أ) يحيط علما بتقرير المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/1997/26)؛

(ب) يقرر تحديد مستوى الاحتياطي التشغيلي للمكتب بنسبة ٤ في المائة من مجموع الإنفاق على الميزانيات الإدارية وميزانيات المشاريع للعام السابق، وتحويل الإيرادات غير المنفقة الى حساب الاحتياطي لحين بلوغ هذا المستوى؛

(ج) يوافق على الإبقاء على الاحتياطي التشغيلي عند المستوى الذي يحسب سنويا وفقا للصيغة الواردة في الفقرة السابقة؛

(د) يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريرا كل سنتين عن مدى ملاءمة المستوى المحدد في هذا المقرر؛

(هـ) يلاحظ أن المدير التنفيذي سيواصل تقديم تقارير سنوية عن مستويات إيرادات نفقات مكتب خدمات المشاريع وعن المسحوبات من الاحتياطي.

١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧

٢٢/٩٧ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير المدير التنفيذي بشأن التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٦ ١٩٩٧ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (DP/1997/29)؛

٢ - يوافق على التقديرات المنقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ وقدرها ٠٠٠ ٥٧٩ ٧٠ دولار؛

٣ - يوافق على تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وقدرها ٠٠٠ ٧٠٠ ٨٤ دولار؛

٤ - يوافق على إنشاء ٣٧ وظيفة إضافية، ونقل وظيفة واحدة من نيويورك إلى مكتب أبيدجان.

١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

٢٣/٩٧ - متابعة التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (A/51/5/Add.10)

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتعليقات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المقدمة في الوثيقة DP/1997/27 ردا على التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (A/51/5/Add.10)؛

٢ - يطلب من المدير التنفيذي أن يقدم إلى المجلس التنفيذي، في دورته السنوية لعام ١٩٩٨، عرضا عاما مستكملا لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات وجدولا زمنيا مستكملا يبين التواريخ التي سيكتمل فيها إجراء المتابعة في المجالات التي تحتاج إلى معالجة.

٢٤/٩٧ - تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

أولا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج عن تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ على النحو الوارد في الوثيقة DP/1997/23، والتي تتضمن عناصر ضرورية لتنفيذ عملية التغيير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠١ التي وافق عليها المجلس التنفيذي في مقرره ١٥/٩٧؛ كما يحيط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/1997/31)؛

٢ - يرحب بالشكل الجديد لعرض الميزانية وفقا للبند ٥ من المقرر ٦/٩٧ المتعلق بالمواءمة بين عروض الميزانيات؛

٣ - يوافق على اقتراحات مدير البرنامج الواردة في الفقرات ٥٧ إلى ٦١ من الوثيقة DP/1997/23 بما في ذلك الاقتراحات المتعلقة بجمع المساهمات الحكومية في تكاليف المكاتب المحلية، مع مراعاة الظروف الخاصة للبلدان المنخفضة الدخل بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٤ - يوافق على اقتراح مدير البرنامج الوارد في الفقرات من ١٠٣ إلى ١١٤ من الوثيقة DP/1997/23 بشأن نظام التوظيف المتعلق بإلحاق موظفين إضافيين بمقر متطوعي الأمم المتحدة؛

٥ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج عن خدمات دعم التنمية الوارد في الفقرات ١١٦ إلى ١٢٥ من الوثيقة DP/1997/23؛

٦ - يطلب من مدير البرنامج، وفقا للإطار القانوني القائم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما مقرر مجلس الإدارة ١٤/٧١، ومع أخذ توصيات اللجنة الاستشارية في الاعتبار، أن يكفل منح جميع رؤساء المكاتب الإقليمية رتبة واحدة وأن يعدل ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ تبعا لذلك؛ وأن يستعرض أعداد المناصب الرفيعة المستوى في المقر، وفقا لتوصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية؛

٧ - يوافق على رصد اعتمادات إجمالية قدرها ٥٠٠ ٥٩٣ ٥٩٠ دولار للأغراض المبينة أدناه ويقرر استخدام الإيرادات المقدرة بمبلغ ٠٠٠ ١٢٧ ٧٢ دولار لمقابلة الاعتمادات الإجمالية فتصبح الاعتمادات الصافية المقدرة ٥٠٠ ٤٦٦ ٥١٨ دولار؛

ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

دعم البرامج:		
المكاتب القطرية		٢٧٣ ٨٦٤,٢
المقر		٦٤ ٨١٠,٢
	المجموع الفرعي	٣٣٨ ٦٧٤,٢
التنظيم والإدارة		١٢٧ ٠١٩,٥
دعم الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة:		
المكاتب القطرية/مكتب الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة		٩٨ ٩١٣,٠
مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات		٣ ٨٩٦,٦
متطوعو الأمم المتحدة		٣٠ ٨٨٠,٣
	المجموع الفرعي	١٣٣ ٦٨٩,٩
مجموع الاعتمادات الإجمالية		٥٩٩ ٣٨٣,٨
التعديل		(٨ ٧٩٠,٣)
مجموع الاعتمادات الإجمالية المعدل		٥٩٠ ٥٩٣,٥
مخصوما منه: الإيرادات المقدرة		٧٢ ١٢٧,٠
الاعتمادات الصافية المقدرة		٥١٨ ٤٦٦,٥

٨ - يأذن لمدير البرنامج بإعادة توزيع الموارد بين بنود الاعتماد، بحد أقصى قدره ٥ في المائة من قيمة بند الاعتماد الذي تنقل إليه الموارد؛

٩ - يطلب من مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة في عام ١٩٩٨ تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، آخذا في الاعتبار التطورات ذات الصلة التي تحدث في هذه الأثناء، ومنها إصلاح الأمم المتحدة، والتقدم المحرز في تنفيذ عملية التغيير لبرنامج الأمم المتحدة ٢٠٠١، واستعراض مستويات المساهمات الأساسية، وأثر تقلب أسعار صرف العملات، وطبيعة الوجود القطري ونوعه، مع مراعاة التعقيد التنفيذي للبرنامج، ومناقشات المجلس التنفيذي المتعلقة بالموارد الأخرى، وأن يقوم عند ذلك الحين بتقديم ما يلزم من توصيات.

ثانيا - الصناديق

١٠ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج عن تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩ لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف، وصندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية، على النحو الوارد في الوثيقة DP/1997/23؛

١١ - يرحب بالشكل الجديد لعرض الميزانيات وفقا للبند ٥ من المقرر ٦/٩٧ المتعلق بالمواءمة بين عروض الميزانيات؛

١٢ - يوافق على الاعتمادات الإجمالية التالية للصناديق المذكورة.

ميزانيات الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف
مجموع الاعتمادات	١٢ ٨٦٤,٠	١ ٥٣٧,٨	١٠ ٦٩٥,٢	٥ ٨٥٢,٤

١٣ - يطلب من مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة في عام ١٩٩٨ تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ لكل من هذه الصناديق، آخذا في الاعتبار التطورات ذات الصلة التي تحدث في هذه الأثناء، وأن يتقدم عند ذلك الحين ما يلزم من توصيات.

١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

٢٥/٩٧ - إطار التعاون القطري الأول لنيجيريا

إن المجلس التنفيذي،

يوافق على إطار التعاون القطري الأول لنيجيريا (DP/CCF/NIR/1) رهنا بأن يقوم مدير البرنامج بإعداد برامج في المجالات المحددة في هذا الإطار مستخدما المبادئ التوجيهية التالية:

(أ) يجب أن تعود البرامج بفائدة مباشرة على أشد قطاعات السكان فقرا وأن تقدم فوائدها على مستوى القاعدة؛

(ب) يجب أن تعد عناصر البرامج بالمشاركة الكاملة من قبل المستفيدين المستهدفين، ولا سيما المنتمين الى أفقر قطاعات المجتمع، وأن تنفذ من خلال منظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية؛

(ج) يجب أن يعد البرنامج بحيث يتضمن عناصر رصد واضحة لتمكين مدير البرنامج من رفع تقرير عن محتوى البرنامج الى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة في عام ١٩٩٨ ومن أن يجري عقب ذلك على فترات لا تتجاوز السنة دراسات تقييمية منتظمة لأثر البرنامج.

١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

٢٦/٩٧ - تقديرات ميزانية الدعم لصندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقديرات ميزانية الدعم لصندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، على النحو الوارد في الوثيقة DP/FPA/1997/14، وبتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأنها (DP/FPA/1997/15)؛

٢ - يحث المديرة التنفيذية على بذل كل جهد ممكن لاستيعاب كل من تكاليف الدعم الإداري والبرنامجي في المقر وفي الميدان، على النحو الذي أوصت به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية؛

٣ - يحث أيضا المديرة التنفيذية على أن تبقي قيد الاستعراض المناخ السائد من عدم اليقين فيما يتعلق بالإيرادات المقبلة، ولا سيما عن طريق تأخير شغل الوظائف الجديدة المقترحة لممثلي صندوق الأمم المتحدة للسكان بكلفة تقدر بمبلغ ٠٤٤ ٦٣٥ ١ دولار، لدى تنفيذ ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩؛

٤ - يرحب بالشكل الجديد لتقديم الميزانية تمشيا مع البند ٥ من المقرر ٦/٩٧ بشأن تحقيق التناسق في عروض الميزانية؛

٥ - يوافق على اعتمادات إجمالية بمبلغ ٥٠٠ ٢٥٥ ١٤٣ دولار للأغراض المبينة أدناه ويقرر أن تستخدم تقديرات الإيرادات البالغة ٠٠٠ ٧٠٧ ١٥ دولار لتعويض الاعتمادات الإجمالية مما ينجم عنه اعتمادات صافية بمبلغ ٥٠٠ ٥٤٨ ١٢٧ دولار؛

ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩*
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

دعم البرامج:	
المكاتب القطرية	٧٣ ٤٨٤,٢
المقر	٢٦ ٨١١,٥
المجموع الفرعي	١٠٠ ٢٩٥,٧
تنظيم وإدارة المنظمة	٤٢ ٩٥٩,٧
مجموع الاعتمادات الإجمالية	١٤٣ ٢٥٥,٥
مطروحا منه: الإيرادات المقدرة للميزانية	١٥ ٧٠٧,٠
الاعتمادات الصافية المقدرة	١٢٧ ٥٤٨,٥

* على النحو المبين في الجدول المتعلق بموارد صندوق الأمم المتحدة للسكان، المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، الذي وزع على المجلس التنفيذي في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

٦ - يأذن للمديرة التنفيذية بنقل الموارد فيما بين بنود الاعتمادات، بحد أقصى قدره ٥ في المائة من الاعتماد الذي تنقل اليه الموارد؛

٧ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٨ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، آخذة في الاعتبار التطورات ذات الصلة حتى ذلك الوقت، فضلا عن الاتجاهات التي يمكن توقعها فيما يتعلق، في جملة أمور، بمستوى الإيرادات لعام ١٩٩٨ والإسقاطات لعام ١٩٩٩، والمستوى المتوقع لنفقات البرامج في عام ١٩٩٨، فضلا عن عملية الإصلاح في الأمم المتحدة؛

٨ - يطلب أيضا إلى المديرة التنفيذية أن تقدم تقريرا شفويا إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٨ بشأن المعايير والآليات التي ستستخدم لإجراء أي تعديل لميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ في حالة حدوث أي عجز هام في الإيرادات؛

٩ - يوصي بأن تقوم المديرة التنفيذية بإجراء دراسة بشأن الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف وترتيبات الصناديق الاستئمانية وأن تقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٨، يراعي الدراسة التي يجريها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الموضوع نفسه.

١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

٢٧/٩٧ - نظام خدمات الدعم التقني لصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بالتقرير الخاص بنظام خدمات الدعم التقني لصندوق الأمم المتحدة للسكان الوارد في الوثيقة DP/FPA/1997/16؛

٢ - يؤيد المقترحات الخاصة بإعادة تشكيل مكونات وظائف مستشاري أفرقة الدعم القطرية الواردة في الفقرات ٢٣ - ٢٦ من الوثيقة DP/FPA/1997/16؛

٣ - يوافق، على أساس مؤقت لعام ١٩٩٨، على المقترحات الخاصة بإدخال تعديلات على وظائف أخصائيي خدمات الدعم التقني في وكالات ومنظمات الأمم المتحدة، والواردة في الفقرات ٢٧-٣١ من الوثيقة DP/FPA/1997/16، على أن يكون من المفهوم أنه لن يتم، أثناء ذلك ملئ الشواغر القائمة في وظائف أخصائيي خدمات الدعم التقني؛

٤ - يوافق أيضا على استعراض "تقرير عن تقييم وظائف أخصائيي خدمات الدعم التقني على صعيد المقر وعلى الصعيد الإقليمي" فيما يتصل بالوثيقة DP/FPA/1997/16 في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨، وخاصة فيما يتعلق بهدف وفعالية وتنظيم وظائف أخصائيي خدمات الدعم التقني، بغية توفير التوجيه لترتيبات أخصائيي خدمات الدعم التقني لعام ١٩٩٩؛

٥ - يطلب من المدير التنفيذي أن يقوم، في عام ١٩٩٩، بإعادة تقييم نظام خدمات الدعم التقني، بما في ذلك إجراء تحليل لجوانبه المالية التي سيجري استعراضها من قبل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وأن يقدم تقريرا بهذا الشأن إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٩.

١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

٢٨/٩٧ - سير عمل اللجنة التنسيقية الصحية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالمشروع المقترح لصلاحيات اللجنة التنسيقية الصحية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان بصيغته الواردة في الوثيقة DP/FPA/1997/17؛

٢ - يوصي بأن تجتمع اللجنة التنسيقية الصحية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان في أسرع وقت ممكن لمناقشة سير عملها، بما في ذلك التعديلات المقترح إدخالها على صلاحياتها، مع المراعاة الكاملة للمجالات البرنامجية الأساسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، فضلا عن المسائل الموضوعية المشتركة في ولايات منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

٣ - يدعو أمانات منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تسهيل عقد ذلك الاجتماع؛

٤ - يوصي بتقديم أية تعديلات يُتفق على إدخالها على مشروع الصلاحيات المقترح إلى المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لكي ينظر فيها؛

٥ - يطلب إلى رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إبلاغ رئيس المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة ورئيس المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية بهذا المقرر.

١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

٢٩/٩٧ - عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٧

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه قام في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٧ بما يلي:

البند ١: المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٧ (DP/1996/L.4/Rev.1)؛

أقر التقرير المتعلق بالدورة السنوية لعام ١٩٩٧ (DP/1997/21)؛

أحاط علما بخطة العمل السنوية المقترحة لعام ١٩٩٨ فيما يتصل بالمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبالتعليقات الواردة بشأنها؛

أقر الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨:	١٩-٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨:	٢٠-٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٨
الدورة السنوية لعام ١٩٩٨:	٨-١٩ حزيران/ يونيه ١٩٩٨
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨:	١٤-١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨

وافق على المواضيع التي ستناقش في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨ للمجلس، على النحو الوارد في مرفق هذا المقرر.

طالب بعقد دورة مشتركة لمدة يوم واحد مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨ من أجل إتاحة تبادل الآراء بشأن أثر الإصلاح الشامل للأمم المتحدة على الصناديق والبرامج؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢: إدارة التغيير في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالخطة التنفيذية المستكملة لإدارة التغيير في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (المقرر ١٥/٩٧) (DP/1997/CRP.22)؛

البند ٣: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

اتخذ المقرر ٢٤/٩٧ المؤرخ ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ بشأن تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (DP/1997/23)؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقديرات ميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ (DP/1997/31)؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالاستعراض السنوي للحالة المالية، ١٩٩٦ (DP/1996/24)؛

أحاط علما بالمعلومات المفصلة المتصلة بالاستعراض السنوي للحالة المالية، ١٩٩٦ (DP/1997/24/Add.1)؛

أحاط علما بحالة اتفاقات خدمات الإدارة (DP/1997/24/Add.2)، وأوصى بأن يستمر مدير البرنامج في الأخذ بأسلوب اتفاقات خدمات الإدارة؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالعقود المقدمة من الباطن التي تم إرساؤها، وكذلك بالمعدات الرئيسية المطلوبة (*DP/1997/25)؛

أحاط علما بالتقريرين المتعلقين بنفقات منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون التقني، ١٩٩٦ (DP/1997/30، DP/1997/30/Add.1)؛

البند ٤: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الموارد واستراتيجيات التمويل

قرر أن يواصل النظر في البند ٤ بشأن الموارد واستراتيجيات التمويل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك بدورته العادية الأولى لعام ١٩٩٨؛

البند ٥: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

اتخذ المقرر ٢١/٩٧ المؤرخ ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ بشأن إدارة المخاطر والاحتياطيات وفائض الإيرادات بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/1997/26)؛

اتخذ المقرر ٢٢/٩٧ المؤرخ ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ بشأن التقديرات المنقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ فيما يتصل بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/1997/29)؛

اتخذ المقرر ٢٣/٩٧ المؤرخ ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ بشأن متابعة التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (A/51/5/Add.10) (DP/1997/27)؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/1997/28)؛

البند ٦: أطر التعاون التقني والمسائل ذات الصلة

وافق على أطر التعاون التقني التالية:

لوح

إطار التعاون التقني الأول لأنغولا (DP/CCF/ANG/1)

إطار التعاون التقني الأول لبنن (DP/CCF/BEN/1)

إطار التعاون التقني الأول لبوتسوانا (DP/CCF/BOT/1)

إطار التعاون التقني الأول لبوركينا فاسو (DP/CCF/BKF/1)

إطار التعاون التقني الأول للكاميرون (DP/CCF/CMR/1)

إطار التعاون التقني الأول لتشاد (DP/CCF/CHD/1)

إطار التعاون التقني الأول لغابون (DP/CCF/GAB/1)

إطار التعاون التقني الأول لغينيا - بيساو (DP/CCF/GBS/1)

إطار التعاون التقني الأول لملاوي (DP/CCF/MLW/1)

إطار التعاون التقني الأول لموريشيوس (DP/CCF/MAR/1)

إطار التعاون التقني الأول لسان تومي وبرينسيبي (DP/CCF/STP/1)

إطار التعاون التقني الأول للسنغال (DP/CCF/SEN/1)

إطار التعاون التقني الأول لسيشيل (DP/CCF/SEY/1)

إطار التعاون التقني الأول لجنوب أفريقيا (DP/CCF/SAF/1)

إطار التعاون التقني الأول لسوازيلند (DP/CCF/SWA/1)

إطار التعاون التقني الأول لزمبابوي (DP/CCF/ZIM/1)

ثانيا

إطار التعاون التقني الأول لكمبوديا (DP/CCF/CMB/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لفيجي (DP/CCF/FIJ/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لولايات ميكرونيزيا الموحدة (DP/CCF/FSM/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لكيريباتي (DP/CCF/KIR/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (DP/CCF/DRK/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لماليزيا (DP/CCF/MAL/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لملديف (DP/CCF/MDV/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لجزر مارشال (DP/CCF/MAS/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لنيبال (DP/CCF/NEP/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لنيوي (DP/CCF/NIU/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لباكستان (DP/CCF/PAK/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لبالاو (DP/CCF/PAU/1)؛

إطار التعاون التقني الأول للفلبين (DP/CCF/PHI/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لساموا (DP/CCF/SAM/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لجزر سليمان (DP/CCF/SOI/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لسري لانكا (DP/CCF/SRL/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لتايلند (DP/CCF/THA/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لتونغا (DP/CCF/TON/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لتوفالو (DP/CCF/TUV/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لفانواتو (DP/CCF/VAN/1)؛

ثالثا

إطار التعاون التقني الأول لأرمينيا (DP/CCF/ARM/1*)؛

إطار التعاون التقني الأول لأذربيجان (DP/CCF/AZE/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لبلغاريا (DP/CCF/BUL/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لجورجيا (DP/CCF/GEO/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لمالطة (DP/CCF/MAT/1)؛

إطار التعاون التقني الأول للاتحاد الروسي (DP/CCF/RUS/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لسانت هيلانة (DP/CCF/STH/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لسلوفينيا (DP/CCF/SVN/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (DP/CCF/MCD/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لتركمانستان (DP/CCF/TUK/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لأوكرانيا (DP/CCF/UKR/1)؛

رابعا

إطار التعاون التقني الأول لأنغيلا (DP/CCF/ANL/1)؛

إطار التعاون التقني الأول للأرجنتين (DP/CCF/ARG/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لبربادوس (DP/CCF/BAR/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لجزر فرجن البريطانية (DP/CCF/BVI/1)؛

إطار التعاون التقني الأول للبرازيل (DP/CCF/BRA/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لشيلي (DP/CCF/CHI/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لكوبا (DP/CCF/CUB/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لدومينيكا (DP/CCF/DMI/1)؛

إطار التعاون التقني الأول للجمهورية الدومينيكية (DP/CCF/DOM/1)؛

إطار التعاون التقني الأول للسلفادور (DP/CCF/ELS/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لغرينادا (DP/CCF/GRN/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لغيانا (DP/CCF/GUY/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لهندوراس (DP/CCF/HON/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لجامايكا (DP/CCF/JAM/1)؛

إطار التعاون التقني الأول للمكسيك (DP/CCF/MEX/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لبيرو (DP/CCF/PER/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لسانت لوسيا (DP/CCF/STL/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لسانت فنسنت وجزر غرينادين (DP/CCF/STV/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لترينيداد وتوباغو (DP/CCF/TRI/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لأوروغواي (DP/CCF/URU/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لفنزويلا (DP/CCF/VEN/1)؛

خامسا

إطار التعاون التقني الأول لجيبوتي (DP/CCF/DJI/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لمصر (DP/CCF/EGY/1)؛

إطار التعاون التقني الأول للأردن (DP/CCF/JOR/1)؛

إطار التعاون التقني الأول للكويت (DP/CCF/KUW/1)؛

إطار التعاون التقني الأول للمملكة العربية السعودية (DP/CCF/SAU/1)؛

إطار التعاون التقني الأول للسودان (DP/CCF/SUD/1)؛

إطار التعاون التقني الأول للجمهورية العربية السورية (DP/CCF/SYR/1)؛

إطار التعاون التقني الأول للإمارات العربية المتحدة (DP/CCF/UAE/1)؛

إطار التعاون التقني الأول لليمن (DP/CCF/YEM/1)؛

ووافق على إرجاء النظر في إطار التعاون القطري الأول لجمهورية الكونغو (DP/CCF/PRC/1)، وإطار التعاون القطري الأول لمونتسيرات (DP/CCF/MOT/1)، وإطار التعاون القطري الأول ليوغوسلافيا (DP/CCF/YUG/1)؛

واتخذ المقرر ٢٥/٩٧ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بشأن إطار التعاون القطري الأول لنيجريا (DP/CCF/NIR/1)؛

وأحاط علما بتمديد البرامج القطرية التالية:

تمديد البرنامج القطري الرابع لألبانيا (DP/CP/ALB/4/EXTENSION I)؛

تمديد البرنامج القطري الثالث لأنتيغوا وبربودا (DP/CP/ANT/3/EXTENSION I)؛

تمديد البرنامج القطري الثالث لجزر كايمان (DP/CP/CAY/3/EXTENSION I)؛

تمديد البرنامج القطري الخامس لكوستاريكا (DP/CP/COS/5/EXTENSION I)؛

تمديد البرنامج القطري الخامس لباراغواي (DP/CP/PAR/5/EXTENSION I)؛

تمديد البرنامج القطري الثالث لسانت كيتس ونيفيس (DP/CP/STK/3/EXTENSION I)؛

تمديد البرنامج القطري الثالث لجزر تركس وكايكوس (DP/CP/TCI/3/EXTENSION I)؛

تمديد البرنامج القطري الخامس للجماهيرية العربية الليبية (DP/CP/LIB/5/EXTENSION I)؛

ووافق على برنامج التعاون الإقليمي للدول العربية (DP/RCF/RBAS/1)؛

ووافق على إطار التعاون الشامل المنقح (٥/٩٧) (DP/GCF/1/Rev.1)؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٧: صندوق الأمم المتحدة للسكان: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

اتخذ المقرر ٢٦/٩٧ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بشأن تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1997/14)؛

وأحاط علما بالتقرير المتعلق بتقييم أنشطة تدريب الموظفين بصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1997/11)، وطلب الى المدير التنفيذي أن يقدم بيانا شفويا الى المجلس التنفيذي بشأن تنفيذ توصيات التقييم في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨؛

وأحاط علما بالتقرير المتعلق بالاستعراض المالي السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٩٦ (DP/FPA/1997/13)؛

واتخذ المقرر ٢٧/٩٧ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بشأن نظام خدمات الدعم التقني لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1997/16)؛

البند ٨: صندوق الأمم المتحدة للسكان: تعبئة الموارد

قرر أن يواصل النظر في البند ٨ المتعلق بتعبئة موارد الصندوق في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٨؛

البند ٩: صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

قرر إرجاء النظر في البرامج القطرية للصندوق، التي كان من المقرر في البداية أن ينظر فيها في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧ (باراغواي والجزائر والصين ومصر ونيكاراغوا ومنطقة المحيط الهادئ الفرعية) الى الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨؛

البند ١٠: مسائل أخرى

اتخذ المقرر ٢٨/٩٧ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بشأن صلاحيات اللجنة التنسيقية الصحية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1997/17)؛

وصدق على تعيينات ممثليه لدى اللجنة التنسيقية الصحية؛

وأحاط علما بالتقرير الشفوي المتصل بالأنشطة المضطلع بها في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

وأحاط علما بتوصيات اللجنة الاستشارية المعنية بالمنظمات غير الحكومية والتابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

وأحاط علما بالتقرير الشفوي لمدير البرنامج عن احتياطي الإيواء الميداني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

وأحاط علما بالبيان الشفوي الذي قدمه مساعد مدير البرنامج، مكتب دعم السياسات والبرامج، بشأن الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر و/أو الجفاف في البلدان التي تعاني من حالات الجفاف و/أو التصحر الشديد وخاصة في أفريقيا؛

وقرر أن يستأنف النظر في تقارير البعثات عن الزيارات الميدانية لكوبا وجامايكا في عام ١٩٩٧ (DP/1997/CRP.24) وقيرغيزستان ولاتفيا في عام ١٩٩٧ (DP/1997/CRP.27) وذلك في جلسة غير رسمية للمجلس يجري عقدها في وقت لاحق من عام ١٩٩٧.

١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

خطة عمل مبدئية

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨
١٩-٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ - ٥ أيام عمل)

رقم البند	طابع التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
	رسمي (DP/1998/L.1)	لاتخاذ إجراء		جدول الأعمال المؤقت، والشروحات، وقائمة الوثائق
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧
	رسمي	للعلم	نصف يوم	المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧
				خطة العمل السنوية لعام ١٩٩٧ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان
				الجزء المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٢	رسمي	لاتخاذ إجراء/ للعلم		لمحة مستكملة عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات (٧/٩٧ و ٣/٩٧)
			يوم واحد	الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٣	رسمي	لاتخاذ إجراء		صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
				برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠١:
٤	شفوي	للعلم	نصف يوم	متابعة المقرر ١٥/٩٧ - تقرير مرحلي
	رسمي	لاتخاذ إجراء		زيادة تركيز الاهتمام
٥				أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة
				أطر التعاون القطري

رقم البند	طابع التقرير	الاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
	رسمي	الاتخاذ إجراء	( ) يوم ونصف ( ) ( )	ورقات استراتيجية التنفيذ لأطر التعاون الإقليمي (تتضمن جدولا زمنيا لاستعراض منتصف المدة والمذيجية المقترحة (٩/٩٧)
			( )	تقديم المساعدة لميانمار (١/٩٦)
٦				المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارية
	رسمي	الاتخاذ إجراء	( ) ( ) ( ) ( )	استعراض طرائق الموارد غير الأساسية (٤٤/٩٦)، بما في ذلك متابعة الفقرة ٧٧ من القرار ١٥/٩٧ (المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنفيذ الوطني ودور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التنفيذ
	ورقة غرفة اجتماع	الاتخاذ إجراء/ العلم	يوم ونصف ( ) ( ) ( )	موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخيارات استراتيجية التمويل: "النطاق لاستراتيجية تمويل مستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي"
	ورقة غرفة اجتماع	العلم	( )	استعراض عملية المائدة المستديرة
٧				مسائل أخرى

ملاحظة: ستعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ دورة مشتركة مع المؤتمر لمدة يوم واحد لإتاحة تبادل الآراء بشأن أثر الإصلاح الشامل لأمم المتحدة على الصناديق والبرامج.

المرفق الثاني

عضوية المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٧

(تنتهي فترة العضوية في آخر يوم من السنة المبينة)

الدول الأفريقية: اثيوبيا (١٩٩٧)؛ بوروندي (١٩٩٧)؛ الجماهيرية العربية الليبية (١٩٩٩)؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية (١٩٩٧)؛ زامبيا (١٩٩٧)؛ غامبيا (١٩٩٧)؛ غينيا (١٩٩٩)؛ مدغشقر (١٩٩٨).

دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ: اندونيسيا (١٩٩٧)؛ باكستان (١٩٩٩)؛ تايلند (١٩٩٩)؛ الصين (١٩٩٧)؛ الفلبين (١٩٩٧)؛ ماليزيا (١٩٩٨)؛ الهند (١٩٩٩).

دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الأرجنتين (١٩٩٩)؛ انتيغوا وبربودا (١٩٩٩)؛ البرازيل (١٩٩٩)؛ بليز (١٩٩٨)؛ كوبا (١٩٩٧).

دول أوروبا الشرقية: الاتحاد الروسي (١٩٩٩)؛ أوكرانيا (١٩٩٨)؛ رومانيا (١٩٩٩)؛ سلوفاكيا (١٩٩٧).

دول أوروبا الغربية ودول أخرى: استراليا (١٩٩٩)؛ ألمانيا (١٩٩٧)؛ السويد (١٩٩٧)؛ سويسرا (١٩٩٨)؛ فرنسا (١٩٩٩)؛ فنلندا (١٩٩٨)؛ المملكة المتحدة (١٩٩٩)؛ النرويج (١٩٩٩)؛ النمسا (١٩٩٩)؛ هولندا (١٩٩٨)؛ الولايات المتحدة (١٩٩٩)؛ اليابان (١٩٩٩).